



جامعة دمشق

كلية الشريعة - الدراسات العليا

قسم علوم القرآن والحديث

الصناعة الحديثية في إرشاد الساري لشرح صحيح

البخاري • للإمام القسطلاني (ت ٩٢٣هـ)

أطروحة أعدت لنيل درجة الدكتوراه في الحديث النبوي وعلومه

إعداد الطالبة:

رزان محمد ماجد عرفت

إشراف الدكتور:

بديع السيد اللحام

العام الدراسي

١٤٣٤ هـ - ١٣٠١ م

الدعاء

- إلى قرة العيون محمد ﷺ ومن اتبعه بإحسان إلى يوم الدين.
- إلى من أحيا ببركة دعائهما ورضاهما عني.
- والديّ العزيزين حفظهما الله تعالى ورعاهما.
- إلى أشقاء الروح والقلب الذين ما بخلوا عليّ بحبهم ومساندتهم.
- إلى كل من دعا لي في ظهر الغيب.

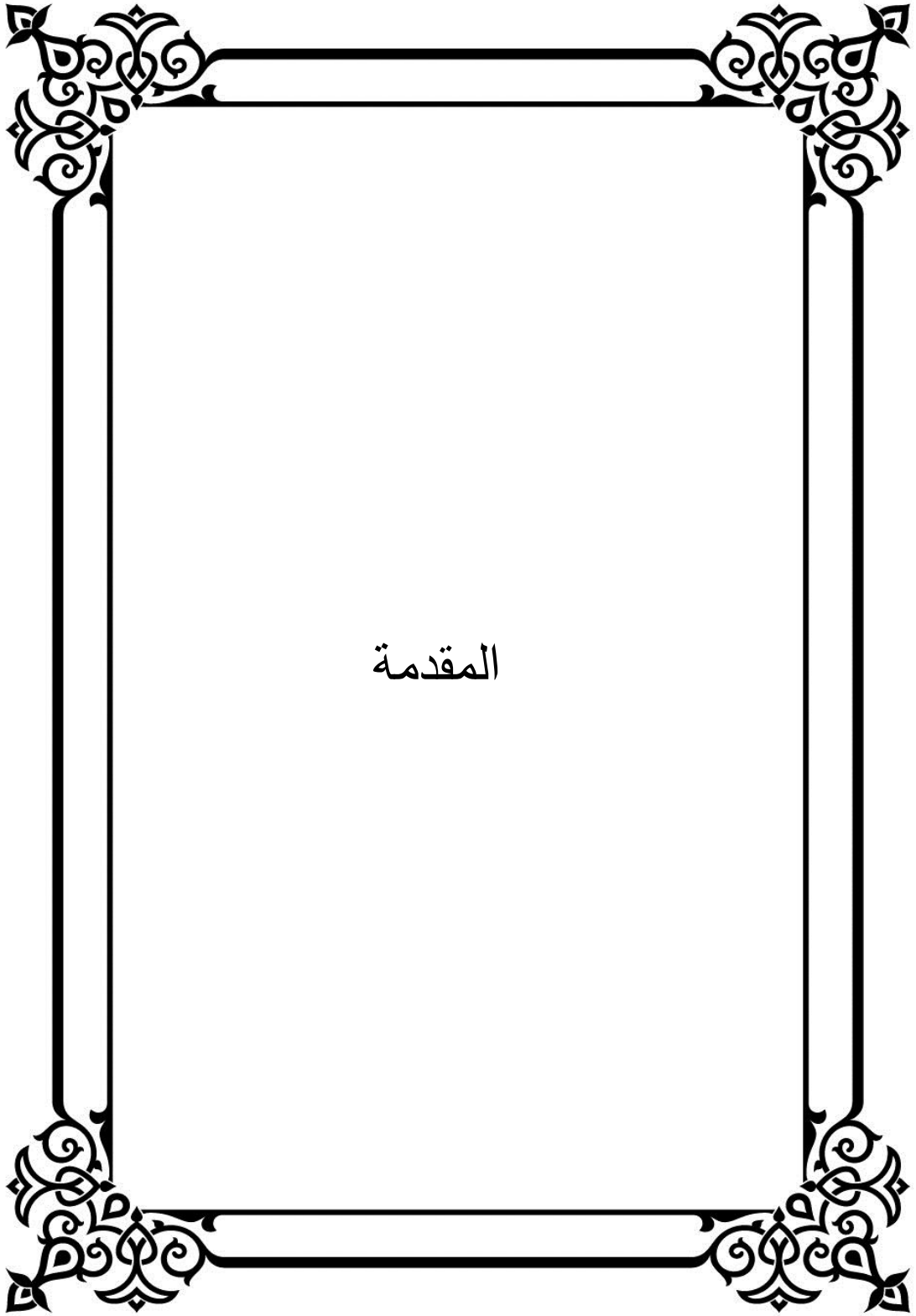
شكر و تقدير

أحمد الله جل ثناؤه وتقدست أسماؤه على عظيم آلائه، وكريم جوده وفضله وتوفيقه لي، وعونه على إتمام، وتيسير هذا البحث ابتداءً وانتهاءً، وله الحمد في الأولى والآخرة وهو السميع العليم.

ثم أتوجه بجزيل شكري ووافر تقديري إلى فضيلة الدكتور بديع السيد اللحام أمدّ الله في عمره، وبارك في علمه وعمله، له جزيل الشكر، وخالص التقدير على ما أسداه إلي من توجيهات ونصائح، كما أتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساعدني في إتمام هذا العمل، وإنجازته، وأسأل الله العليّ القدير أن يجزي الجميع خيراً.

كما وأتقدم بالشكر الجزيل لكلية الشريعة في جامعة دمشق لإتاحتها لي فرصة مواصلة الدراسة لمرحلة الدكتوراه، وما يسرته للطلاب في هذا الصرح العلمي الكريم، ولا أنسى أن أشكر صديقتي العزيزات اللواتي عشت معهن في هذا الحرز العظيم كلية الشريعة، والله أسأل أن يجزيهن خير الجزاء، وأن يوفق مسعاهن، ويسدد على طريق النور خطاهن.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿مُقَدِّمَةٌ﴾:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على أشرف الخلق
وسيد المرسلين سيدنا ونبينا محمد ﷺ وعلى آله وصحبه أجمعين، وعلى من سار على
نهجه وتمسك بسنته إلى يوم الدين، أما بعد:

فقد عني المسلمون بالسنة النبوية المطهرة عناية كبيرة: حفظاً وجمعاً وتدويناً
وشرحاً وذلك لأنها المصدر التشريعي الثاني بعد القرآن الكريم، والتي أتت مفسرة
ومبينة له، قال تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ
يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤].

من أجل ذلك تفانى العلماء منذ عهد الرسول ﷺ في حفظ الأحاديث النبوية،
فدونوها، ثم رتبوها، وبوئوها، فتوسعت رواية الحديث إلى أن عمّت بلاد المسلمين،
وقد أفنى العلماء أعمارهم في إثرائها، وألفوا في ذلك المؤلفات الكثيرة النافعة، فشهدت
العصور الإسلامية المتتابة ظهور نوابغ من الأئمة المحدثين، كان على رأسهم
الإمام البخاري الذي ألف الكثير من المصنفات الجليلة، كان من أبرزها الجامع
الصحيح، إذ يعد من أهم كتب الحديث، وقد حظي باهتمام وافر من قبل العلماء
والمحدثين على مرّ العصور والدهور، فلم يُعَنَوْا بكتاب بعد كتاب الله تعالى مثل
عنايتهم به، لذا تضافرت جهود العلماء عليه فحرصوا على روايته ونسخه وتخريجه
والاستدراك عليه وبيان شرطه وشرحه وما إلى ذلك، حتى وصلت أعمالهم إلى ما
يزيد على سبعين وثلاثمئة عملاً^(١).

(١) ينظر: إتحاف القاري بمعرفة جهود وأعمال العلماء على صحيح البخاري: محمد عصام

عرار الحسني، دار اليمامة، بيروت، ط١ (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م) (ص٦).

وكان نصيب الشروح من هذا العدد واحداً وسبعين شرحاً، كما أحصاها الدكتور عبد الغني عبد الخالق^(٢)، بينما ذكر حاجي خليفة ما ينيف على اثنين وثمانين شرحاً^(٣).

وكان ممن اعتنى به فانكبَّ على شرحه، فبيّن مشكله، وكشف عن مبهمه، وسهل ممتعه، الإمام أحمد بن محمد القسطلاني أحد أبرز محدثي القرن التاسع الهجري، الذين أبدعوا في مجالات متنوعة، فمصنفاته تُظهر مدى إسهامه في الحياة العلمية في هذا العصر، ويعد شرحه (إرشاد الساري) من أهم شروح الجامع الصحيح للإمام البخاري، نظراً لغزارة المادة العلمية فيه، فقد انصب اهتمامه على ضبط ألفاظه، وشرح كلماته، مع اهتمامه بالجانب اللغوي، حيث شرح عباراته، وأوضح معانيها، واستخرج الفوائد العلمية من الأحاديث الشريفة.

ومن أهم ما تميز به هو اعتماده على نسخة الحافظ شرف الدين اليونيني الذي حرر نسخته تحريراً حسناً اعتمد فيها على أوثق الأصول الخطية، بحضرة جلة من أهل العلم، منهم ابن مالك إمام النحو الذي حضر المقابلة والتصحيح، كما اعتنى الإمام القسطلاني برجال الجامع الصحيح فقام بضبطهم بعناية ملحوظة، مع اعتماده في كثير من بحوثه على شروح الجامع الصحيح السابقة له، ولا سيما الشرحين الكبيرين للحافظ ابن حجر والعيني.

وقد اخترته البحث راجيةً من الله تعالى التوفيق والسداد، وإخلاص النية والقبول إنه تعالى خير مسئول وأعظم مقصود.

(٢) ينظر: الإمام البخاري وصحيحه: د. عبد الغني عبد الخالق، دار المنارة، جدة، ط ١ (١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م) (ص ٢٣٠-٢٤٢).

(٣) ينظر: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: مصطفى بن عبد الله القسطنطيني الرومي الحنفي الشهير بحاجي خليفة، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ط (١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م) (١/٥٤٦-٥٥٥).

*أهمية البحث:

- تميز إرشاد الساري بأهمية واضحة، تجلّت فيما يأتي:
- ١- محاولة الإمام القسطلاني استيعاب علوم مصطلح الحديث حيث قام بتحرير الكثير من مسائل هذا الفن في مقدمة شرحه، فكانت حافلة بالفوائد .
 - ٢- امتاز إرشاد الساري بالاعتماد فيه على النسخة اليونينية، وهي من أوثق أصول (الجامع الصحيح للبخاري)، جعلها الإمام القسطلاني عمدته في تحقيق متن كتابه، إضافة إلى عنايته برجال الجامع الصحيح وضبطه لهم.
 - ٣- تأخر الإمام القسطلاني زمنياً عن شارحي الجامع الصحيح للبخاري فهيئاً له هذا الأمر استيعاب جهود الشراح السابقين ما أكسبه موسوعية وشمولاً.
- ولما تقدّم من أمور آثرت أن يكون هذا السّفر مجالَ بحثي في هذه المرحلة سائلة المولى عز وجل التوفيق والسّداد.

*أسباب اختيار البحث:

- أما عن الأسباب التي دعنتني إلى اختياره فتتراوح ما بين دافع شخصي وآخر علمي أمّا الأولُ فمرده إلى رغبة مني في الوقوف على ما يتعلق بآثار الجامع الصحيح للبخاري إذ يُعدُّ هذا الكتاب عند جمهور أهل الفن الحديث أصح الكتب بعد كتاب الله سبحانه وتعالى، فالاستقراء والتتبع لشرح من أهم المراجع الحديثية يوقف الباحث على ثروة علمية كبيرة في شتى التخصصات المتعلقة بعلم الحديث. وهناك أسباب علمية أخرى يمكن إيجازها فيما يأتي:
- ١- خلو المكتبات الإسلامية من بحث تناول إرشاد الساري من الناحية الحديثية.
 - ٢- الرغبة الملحة في إظهار هذا الشرح، وبيان منهج الإمام القسطلاني فيه، بما يبرز قيمته العلمية للباحثين والدراسين خاصة، وغيرهم من طلاب العلم عامة.

٣-مكانة مؤلفي الأصل، والشرح بين علماء الحديث، وما امتازا به من التبحر والمشاركة في مختلف الفنون.

لهذه الأسباب اخترت هذا الموضوع، راجية من الله أن أنال به الثواب والجزاء الحسن في الدنيا والآخرة بفضلِه ومَنِّه.

*أهداف الدراسة:

يأتي البحث للإجابة عن بعض التساؤلات:

١- من هو الإمام القسطلاني وما مكانته العلمية؟

٢- ما المقصود من مفهوم الصناعة الحديثية؟

٣- ما منزلة إرشاد الساري بين شروح الجامع الصحيح الأخرى؟

٤- هل يمكن الاعتماد على إرشاد الساري في استمداد فوائد حديثية؛ متنية أو إسنادية؟

٥- ما مقدار ما استفاده القسطلاني ممن سبقه من شراح البخاري والمعتنين به؟

٦- ما الجديد الذي قدمه القسطلاني مما لم يعتن به من تقدمه؟

*صعوبات البحث:

اكتنف هذا البحث الكثير من الصعوبات التي لا يسلم منها أي بحث علمي من أهمها:

١- كثافة المعلومات المبنوثة في إرشاد الساري، مما اقتضى التنقيب والبحث والدراسة وصعوبة حصرها وتصنيفها ضمن تقسيم محدد، وبالتالي صعوبة انتقاء النماذج التي اخترت أن تكون موضع الدراسة.

٢- تنوع موضوعات الرسالة وتشعبها، فالانتقال من فصل إلى آخر، يحتاج إلى وقت وجهد من أجل فهم الموضوع الجديد.

* الدراسات السابقة:

بعد بحث طويل، لم أقف على دراسة حديثة لإرشاد الساري، وإن كانت هناك بعض الدراسات المتعلقة بالإمام القسطلاني ومؤلفاته إلا أن أحداً لم يتناول هذا الجانب، وقد تنوعت هذه الدراسات التي تحدثت عن مؤلفاته -رحمه الله- والتي تناولت إرشاد الساري من الجانب الاعتقادي، وبعضها في جانب التفسير، وبعضها في اللغة العربية، ومن هذه الدراسات:

١- (الإمام القسطلاني وجهوده في التفسير وعلوم القرآن من خلال كتابة إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري)، لـ(عبد الله موسى محمد أبو المجد)، أطروحة دكتوراه في التفسير وعلوم القرآن، كلية أصول الدين والدعوة، جامعة الأزهر، سنة (١٤٢٥هـ).

٢- (آراء القسطلاني العقدية في إرشاد الساري شرح صحيح البخاري عرض ونقد)، لـ(ريم المالكي) و(بدرية إبراهيم الفارس)، رسالة ماجستير في العقيدة الإسلامية، جامعة أم القرى، سنة (١٤٣٠ هـ).

٣- (الدرس الصوتي عند القسطلاني)، لـ(صباح كاظم الطائي)، رسالة ماجستير في اللغة العربية، جامعة المستنصرية، سنة (٢٠٠٢ م).

وقد حققت بعض كتبه كرسائل علمية:

١- لطائف الإشارات لفنون القراءات، كرسائل في جامعة الأزهر من إعداد جمعة حمدي، وقد نوقشت كرسالة ماجستير سنة (٢٠٠٩ م). وإعداد هادي حسين فرج، وقد نوقشت كأطروحة دكتوراه سنة (٢٠١٠ م). وإعداد الصافي صلاح الصافي رحومة وقد نوقشت كأطروحة دكتوراه سنة (٢٠٠٩ م).

٢- مناهج الهداية إلى معالم الرواية، كرسائل ماجستير بكلية الشريعة في جامعة الكويت إعداد الطالب أحمد حسين حجي، وقد نوقشت سنة (٢٠٠٦ م)، والطالب حاي ف دريول عيد نوقشت سنة (٢٠٠٦ م).

ومما لا شك فيه فإن هذه الدراسات لا تعد دراسة سابقة لموضوعي لما بينهم من الاختلاف، فهي إما أنها ليست في الحديث الشريف أصلاً، وإما أنها لا تتعلق بإرشاد الساري.

* منهج البحث:

تعددت الموضوعات الرئيسية التي تناولها هذا البحث لذا استدعى التعامل مع أكثر من منهج.

أولاً: المنهج التاريخي الوصفي وغايته عَرْضُ الملامح الأساسية للعصر الذي عاش فيه الإمام القسطلاني.

ثانياً: المنهج الاستقرائي الجمعي، وذلك لدراسة شخصية الإمام البخاري والإمام القسطلاني مع التركيز فيهما على مختلف جوانب شخصيتهما العلمية، ذاكرةً المعلومات من مصادرها ومراجعتها، مبيّنةً الراجح منها.

ثالثاً: المنهج الاستقرائي التحليلي الذي تم فيه جمع آراء الإمام القسطلاني في علم مصطلح الحديث ودراستها، ومناقشتها، مع ذكر من وافق الإمام القسطلاني في اختياراته من الأئمة، ومن ثم دراسة أسلوبه، ومنهجه في شرح أحاديث الجامع الصحيح للبخاري، مع الاستشهاد بأهم المواضع والنماذج منه.

رابعاً: المنهج الاستنباطي من خلال استنباط منهج الإمام القسطلاني في شرحه لغريب الحديث، وأحكامه النقدية، ومنهجه في تصحيح وتضعيف الحديث بناءً على المتن أو السند.

* منهج الكتابة والتوثيق.

١- عرفت بالبقاع والأماكن تعريفاً موجزاً، مستعينة بكتب البلدان، مع رجوعي أحياناً إلى الكتب الحديثة، المصنفة في ذلك زيادة في الإيضاح.

٢- ضبطت الكلمات المشكّلة، والأعلام التي تحتاج إلى ضبط، وترجمتُ للأعلام الواردة، وذلك كلما دعت الضرورة، واقتضاه المقام، معتمدة على المصنفات التي تترجم لرواة الكتب الستة، وكتب الثقات، وكتب الجرح والتعديل.

٣- فسرّت الكلمات الغريبة، وبينت معانيها بالرجوع إلى كتب غريب الحديث، ومعاجم اللغة.

٤- وثَّقْتُ الأقوالَ المنقولةَ إلى مصادرها الأصلية، فإن تعددت المصادر بدأتُ بالأقدم.

٥- وأما في دراسة كتاب إرشاد الساري:

أ- اعتمدت في القراءة على النسخة التي نشرتها دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، تحقيق محمد عبد العزيز الخالدي.

ب- كان منهجي في تخريج أحاديث الشرح: إذا وجدت الحديث في الصحيحين، أو في أحدهما، فإنني أكتفي بالعزو إليهما، ولا أعزو لغيرهما لمكانتهما، إلا لفائدة، أو كون السياق الذي أورده المصنف في غير الصحيحين، وإذا لم يوجد الحديث في الصحيحين فقد خرَّجته من السنن الأربعة، وإذا دعت الحاجة إلى غير ذلك فاستعين به، مُشيرة إلى مكان وجود الحديث، بذكر اسم الكتاب، والباب، ورقم الحديث إن وجد، مع بيان درجته من حيث الصحة والقبول أو الرد، حسب ما يفيد علماء الحديث.

ج- قمتُ باستقراء وجمع المسائل الحديثية التي اعتنى بها الإمام القسطلاني، مع رجوعي إلى مصادره الأصلية التي استقى منها مادته رحمه الله.

د- اعتمدت في تعريف بعض المصطلحات الحديثية، على أمهات الكتب في علم مصطلح الحديث مثل (معرفة علوم الحديث) للهاكم، و(الكفاية في علم الرواية) للخطيب البغدادي، و(علوم الحديث) لابن الصلاح، و(نزهة النظر شرح نخبة الفكر) لابن حجر، و(الباعث الحثيث) لابن كثير، و(التقييد والإيضاح) للعراقي، و(فتح المغيث) للسخاوي، و(تدريب الراوي) للسُّيوطي، و(توضيح الأفكار) للصنعاني.

وفي ترجمة الأعلام والرجال على أمهات الكتب المعتبرة والمشهورة في التراجم

والطبقات والتواريخ من أهمها: (الطبقات الكبرى) لابن سعد، و(تاريخ بغداد) للبغدادي، و(سير أعلام النبلاء)، و(تذكرة الحفاظ) للذهبي، و(تهذيب الكمال) للمزي، و(تهذيب التهذيب)، و(تقريب التهذيب) لابن حجر، وغيرها.

وفي بيان الألفاظ الغريبة، والكلمات الغامضة على بعض كتب اللغة وكتب الغريب ومن أهمها: (النهاية في غريب الحديث) لابن الأثير، و(لسان العرب) لابن منظور، و(تهذيب اللغة) للأزهري، و (تاج العروس) للزبيدي.

وفي شرح الحديث على (الكواكب الدراري) للكرماني، وعلى (فتح الباري) لابن حجر بصورة خاصة، وعلى (عمدة القاري) للعيني هذا بالنسبة للشرح الجامع الصحيح للبخاري، وفي شرح صحيح مسلم اعتمدت على شرح الإمام النووي، وعلى (إكمال المعلم بفوائد مسلم) للقاضي عياض وغير ذلك، إضافة إلى شرح السنن المختلفة مثل (عارضة الأحوزي) لابن العربي المالكي، وغير ذلك.

٦- ذيلتُ البحث بخاتمة تُبيّن أهم النتائج التي توصلت إليها في هذه الدراسة.

٧- وأخيراً فقد حرصت على أن ألحق بالبحث فهارسه الفنية الشاملة لتخدمه، ولتيسر الوصول إلى محتوياته المختلفة، والتي بدأتُ بفهرس الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، وانتهت بفهرس المراجع العلمية، والموضوعات التفصيلية.

* خطة البحث:

وأما عن خطتي في هذا البحث، فقد قمت بتقسيم البحث إلى مقدمة وأربعة أبواب، وجاءت موزعة على النحو الآتي:

الباب التمهيدي: الإمامان البخاري والقسطلاني وكتاباهما.

الفصل الأول: نبذة عن سيرة الإمام البخاري وجامعه الصحيح.

المبحث الأول: سيرة الإمام البخاري وآثاره.

المبحث الثاني: التعريف بالجامع الصحيح للإمام البخاري وبيان مكانته.

الفصل الثاني: حياة الإمام القسطلاني وعصره.

المبحث الأول: عصر الإمام القسطلاني.

المبحث الثاني: سيرته الذاتية.

المبحث الثالث: سيرته العلمية.

الفصل الثالث: التعريف بإرشاد الساري:

المبحث الأول: توثيق اسم الكتاب ونسبته إلى الإمام القسطلاني.

المبحث الثاني: سبب تأليفه وزمان ومكان تأليفه.

المبحث الثالث: طبعات الكتاب، وأهم النسخ الخطية.

المبحث الرابع: روايات الجامع الصحيح التي اعتمد عليها القسطلاني.

المبحث الخامس: مصادره.

المبحث السادس: طريقة المؤلف في الكتاب.

المبحث السابع: خصائص و مميزات إرشاد الساري.

المبحث الثامن: جهود العلماء على إرشاد الساري وثناؤهم عليه.

الباب الأول: الصناعة الحديثية في علم مصطلح الحديث.

الفصل الأول: العلوم المعرفة بحال الراوي.

المبحث الأول: شروط الراوي للحديث.

المبحث الثاني: ألفاظ الجرح والتعديل ومراتبها.

الفصل الثاني: علوم رواية الحديث.

المبحث الأول: آداب أهل الحديث.

المبحث الثاني: طرق التحمل وألفاظ الأداء.

المبحث الثالث: كتابة الحديث.

الفصل الثالث: أنواع الحديث المقبول والمردود.

المبحث الأول: أنواع الحديث المقبول.

المبحث الثاني: أنواع الحديث المردود.

الفصل الرابع: علوم المتن.

المبحث الأول: علوم الحديث من حيث قائله.

المبحث الثاني: علوم المتن من حيث درايته.

الفصل الخامس: علوم السند.

المبحث الأول: علوم الحديث من حيث الاتصال.

المبحث الثاني: علوم الحديث من حيث الانقطاع.

الفصل السادس: العلوم المشتركة بين السند والمتن.

المبحث الأول: العلوم الناشئة من تفرد الرواة.

المبحث الثاني: العلوم الناشئة من تعدد الرواة مع اتفاقهم.

المبحث الثالث: العلوم الناشئة من تعدد الرواة مع اختلافهم.

الباب الثاني: الصناعة الحديثية في الإسناد.

الفصل الأول: الصناعة الإسنادية في الأحاديث المتصلة.

المبحث الأول: تخريجها.

المبحث الثاني: بيانه للاختلافات الإسنادية بين روايات الجامع الصحيح للبخاري.

المبحث الثالث: تعليقاته على أسانيد البخاري.

الفصل الثاني: الصناعة الإسنادية في الأحاديث غير المتصلة.

المبحث الأول: أحاديث تراجم الأبواب.

المبحث الثاني: المتابعات.

المبحث الثالث: الأحاديث المعلقة.

المبحث الرابع: الأحاديث الواردة أثناء الشرح.

الفصل الثالث: صناعة الإمام القسطلاني في مناقشاته للأحاديث المنتقدة.

المبحث الأول: القسم الأول: ما اختلف الرواة فيه بالزيادة والنقص من رجال الإسناد.

وتعليل بعض النقاد أحاديث ادعي فيها الانقطاع لكونها غير مسموعة.

المبحث الثاني: القسم الثاني: ما اختلف الرواة فيه بتغيير بعض رجال الإسناد .

المبحث الثالث: القسم الثالث: ما تفرد به بالزيادة ممن هم أقل عدداً أو خفّ ضبطاً.

المبحث الرابع: القسم الرابع: ما تفرد به بعض الرواة ممن ضُفِّف منهم.

المبحث الخامس: القسم الخامس: ما حكم فيه بالوهم على بعض رجاله.

المبحث السادس: القسم السادس: ما اختلف فيه بتغيير بعض ألفاظ المتن.

الفصل الرابع: الصناعة الحديثية المتعلقة بعلوم الرواة.

المبحث الأول: العلوم المعرفة بأشخاص الرواة.

المبحث الثاني: التعريف بأحوال رجال الجامع الصحيح.

المبحث الثالث: لطائف الإسناد.

الباب الثالث: الصناعة الحديثية في العلوم المبيّنة والشارحة للمتن.

الفصل الأول: الصناعة الحديثية المتعلقة بتراجم الأبواب.

المبحث الأول: شرح تراجم الأبواب وما يتعلق بها.

المبحث الثاني: التناسب في الجامع الصحيح.

المبحث الثالث: إجابته عمّا أُشكِل من تراجم البخاري.

الفصل الثاني: عنايته بالألفاظ الواردة في الحديث.

المبحث الأول: بيانه للاختلافات الواردة في مفردات الأحاديث.

المبحث الثاني: إظهاره للصور البلاغية الواردة في ألفاظ الأحاديث.

المبحث الثالث: عنايته بشرح الألفاظ الغريبة في الأحاديث وفقهها.

المبحث الرابع: المبهمات الواردة في المتن.

الفصل الثالث: مُشكَل الحديث و مُختلِفُه.

المبحث الأول: مُشكَل الحديث.

المبحث الثاني: مُختلِف الحديث.

الخاتمة.

الفهارس العامة

أَسْأَلُ اللهَ العَظِيمَ أَنْ يَجْعَلَ هَذِهِ الرِّسَالَةَ خَالِصَةً لَوَجْهِهِ الكَرِيمِ وَأَنْ يَجْنِبَنِي زَلَةَ القَلَمِ وَثَغْرَتَهُ إِنَّهُ وَلِيُّ ذَلِكَ والقَادِرُ عَلَيْهِ وَصَلَّى اللهُ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا.

وكتبته رزان محمد ماجد عرفة

١٤٣٤ هجرية / ٢٠١٣ ميلادية



الباب التمهيدي: الإمامان البخاري والقسطلاني وكتاباهما.

الفصل الأول: نبذة عن سيرة الإمام البخاري وجامعه
الصحيح.

الفصل الثاني: حياة الإمام القسطلاني وعصره.

الفصل الثالث: التعريف بإرشاد الساري.

الفصل الأول: نبذة عن سيرة الإمام البخاري وجامعه الصحيح.

المبحث الأول: سيرة الإمام البخاري وآثاره.

المبحث الثاني: التعريف بالجامع الصحيح للإمام البخاري
وبيان مكانته.

المبحث الأول: سيرة الإمام البخاري وآثاره.

اقتصرت في ترجمة الإمام البخاري على لمحة موجزة، لأنه إذا أردنا أن نكتب في سيرة هذا الإمام العظيم لاحتجنا إلى مجلدات ضخمة، وقد كتب الباحثون في التعريف به الكثير والمفيد.

المطلب الأول: اسمه ونسبه ومولده.

هو الإمام العلم سيد الحفاظ مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل بن إبراهيم بن الْمُغِيرَةِ الْجُعْفِي الْبُخَارِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ^(١) أمير المؤمنين في الحديث.

نسبه:

ينسب فيقال له: الْجُعْفِي نسبةً إلى قبيلة جُعْفِي بن سَعْد الْعَشِيرَةِ^(٢)، ينسب إليها نسبة ولاء، يُروى أن جده الْمُغِيرَةَ أَسْلَم على يد الْيَمَان بن أَخْنَس الْجُعْفِي والي بُخَارَى^(٣)، ومن هنا جاءت نسبته إلى الْجُعْفِيِّين.

ويقال له: الْبُخَارِي نسبة إلى بُخَارَى، بلد معروف من أعظم مدن ما وراء النهر^(٤)،

(١) ينظر: الثقات: محمد ابن حبان البستي، ت شرف الدين أحمد، دار الفكر، ط١ (١٣٩٥هـ-١٩٧٥م) برقم (١٥٤٨٢) (١١٣/٩)، تاريخ بغداد: أحمد بن علي الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت برقم (٤٢٤) (٤/٢)، تهذيب الأسماء واللغات: يحيى بن شرف النووي، دار الفكر، بيروت، ط١ (١٩٩٦م) برقم (٣) (٨٦/١)، تذكرة الحفاظ: محمد بن أحمد الذهبي، ت زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ (١٤١٩هـ-١٩٩٨م) برقم (٥٧٨) (٥٥٥/٢). وقد أفرده بالترجمة في كتاب مستقل جماعة منهم:

محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ) في (جزء فيه ترجمة البخاري) ت إبراهيم الهاشمي، طبع مؤسسة الريان، بيروت، ط١ (١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م).

ومحمد بن عبد الله بن محمد الشهير بابن ناصر الدمشقي (ت ٨٤٢هـ) في (تحفة الأخباري بترجمة البخاري) طبع في دار البشائر الإسلامية، بيروت.

وإسماعيل بن محمد بن عبد الهادي العجلوني (ت ١١٦٢هـ) في (الفوائد الدراري في ترجمة الإمام البخاري) طبع دار النوادر، ت نور الدين طالب.

وجمال الدين القاسمي (ت ١٣٣٢هـ) في حياة البخاري، طبع دار النفائس، بيروت، ت محمود الأرناؤوط. وعبد السلام المباركفوري (ت ١٣٤٢هـ) في (سيرة الإمام البخاري)، إدارة البحوث الإسلامية والدعوة والإفتاء بالجامعة السلفية، الهند.

(٢) ينظر: الأنساب: عبد الكريم السمعاني، ت عبد الله البارودي، دار الجنان، بيروت، ط١ (١٤٠٨هـ-١٩٨٨م) (٦٧/٢-٦٨).

(٣) ينظر: الأنساب للسمعاني (٦٨/٢)، تهذيب الأسماء واللغات للنووي (٨٦/١)، توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم: ابن ناصر الدين شمس الدين محمد بن عبد الله القيسي الدمشقي، ت محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١ (١٩٩٣م) (١٧٦/١).

(٤) ينظر: الأنساب للسمعاني (٢٩٣/١)، معجم البلدان: ياقوت الحموي، دار الفكر، بيروت، د. ط (٣٥٣/١).

وهذا النسب الذي غلب عليه واشتهر به رحمه الله.

مولده:

ولد سنة أربع وتسعين ومائة ببخارى^(١).

وهي الآن ضمن جمهورية أوزبكستان الإسلامية، كانت إحدى مراكز الثقافة الإسلامية الكبرى في آسيا الوسطى. ينظر: القاموس الإسلامي: أحمد عطية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، د. ط (١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م) (١/٢٨١).
(١) ينظر: تهذيب الأسماء واللغات للنووي (١/٨٦)، تذكرة الحفاظ للذهبي برقم (٥٧٨) (٢/٥٥٥).

المطلب الثاني: نشأته ورحلته في طلب الحديث وسماعه.

ولد الإمام البخاري في بخارى، وترى يتيماً في حجر والدته^(١)، ونشأ عندها نشأة علمية، فاعتنى بالتحصيل عناية بالغة، فشَبَّ رحمه الله على حب الحديث الشريف وعلومه خاصة، فطلبه وألهمه الله حفظ الحديث، وهو ابن عشر سنين^(٢)، وقد عبَّر رحمه الله عن بدء أمره في طلب الحديث فقال: (أُلْهِمْتُ حِفْظَ الْحَدِيثِ، وَأَنَا فِي الْكُتَّابِ، قَالَ^(٣): وَكَمْ أَتَى عَلَيْكَ إِذْ ذَاكَ؟ قَالَ: عَشْرَ سَنِينَ أَوْ أَوَّلَ ... فَلَمَّا طَعَنْتُ فِي سِتِّ عَشْرَةِ سَنَةٍ حَفِظْتُ كُتُبَ ابْنِ الْمُبَارَكِ وَوَكَيْعٍ^(٤)).

إذا ألهمه الله حفظ الحديث وهو في الكُتَّاب حتى قيل: إنه كان يحفظ وهو صبي سبعين ألف حديث سرداً^(٥).

وقد رحل في طلب الحديث إلى محدثي الأمصار، في الحجاز والكوفة والبصرة وبغداد والشَّام. يقول الخطيب البغدادي^(٦): (رحل البخاري رحمه الله تعالى إلى محدثي الأمصار، وكتب بخراسان والجلال ومذُن العراق كلها، وبالحجاز والشَّام ومصر... وورد بغداد دُفَعَاتٍ^(٧)).

وقد كثرت رحلاته في طلب الحديث النبوي وروايته وكانت بدايتها، رحلته إلى الحج، وعنها قال رحمه الله: (خَرَجْتُ مَعَ أُمِّي وَأَخِي أَحْمَدَ إِلَى مَكَّةَ، فَلَمَّا حَجَبْتُ رَجَعَ أَخِي بِهَا، وَتَخَلَّفْتُ فِي طَلَبِ الْحَدِيثِ^(٨)).

(١) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى: عبد الوهاب السبكي، ت محمود الطناحي، دار إحياء الكتب العربية، مصر، ط١ (١٣٨٣هـ-١٩٦٤م) (٢١٣/٢)، البخاري: محمد جمال الدين القاسمي، ت محمود الأرناؤوط، دار النفائس، بيروت، د.ط، (ص ١٤).
(٢) ينظر: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (٦/٢)، تاريخ مدينة دمشق: ابن عساكر، ت علي شيري، دار الفكر، بيروت، ط١ (١٤١٩هـ-١٩٩٨م) (٥٧/٥٢)، تذكرة الحفاظ للذهبي (٥٥٥/٢).

(٣) السائل هو أبو جعفر محمد بن أبي حاتم الوراق النحوي.

(٤) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (٧/٢).

(٥) ينظر: البداية والنهاية: إسماعيل بن كثير الدمشقي، ت فهم أبو عبيدة، دار إحياء التراث العربي، ط١ (١٤٠٨هـ-١٩٨٨م) (٣٠/١١).

(٦) هو أحمد بن علي بن ثابت البغدادي (ت ٤٦٣هـ) أحد الحفاظ المؤرخين، اشتهر بكثرة مروياته وسعة علمه؛ وكثرة مؤلفاته، كان أشهرها (تاريخ بغداد)، ومنها أيضاً: (الكفاية في علم الرواية)، و(الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع). ينظر: تذكرة الحفاظ للذهبي برقم (١٠١٥) (١١٣٥/٣)، الأعلام: خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، ط١ (٢٠٠٢م) (١٧٢/١).

(٧) ينظر: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (٥/٢).

(٨) ينظر: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (٧/٢)، تهذيب الكمال: يوسف المزي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ت بشار عواد معروف، ط١ (١٤٠٠هـ-١٩٨٠م) (٤٤٠/٢٤)، سير أعلام النبلاء: شمس الدين الذهبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٩ (١٤١٣هـ-١٩٩٣م) (٣٩٣/١٢)، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٢١٦/٢).

ثم توالى رحلاته إلى سائر المشايخ في مختلف الأقطار الإسلامية، وقد تحدث عن رحلاته عموماً فقال: (دَخَلْتُ إِلَى الشَّامِ وَمِصْرَ وَالْجَزِيرَةَ^(١) مَرَّتَيْنِ، وَإِلَى الْبَصْرَةِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، وَأَقَمْتُ بِالْحَجَّازِ سِتَّةَ أَعْوَامٍ، وَلَا أَحْصِي كَمْ دَخَلْتُ إِلَى الْكُوفَةِ وَبَغْدَادَ مَعَ الْمُحَدِّثِينَ)^(٢).

فكان يكفيه لشد رحاله إلى بلدة وجود محدث فيها، وليس له مقصد غير تحصيله للحديث الشريف^(٣)، فهذه الرحلات ساهمت في صقل شخصيته العلمية، فأصبح من أئمة الحديث المقدمين المشهود لهم بالنظرة الثاقبة، والقَدَم الراسخة، جمع إلى غزارة العلم جودة التصانيف، فكانت تصانيفه من أركان هذا الفن، لا غنى لدارسه عنها، وأهمها الجامع الصحيح. وهذه القَدَم الراسخة في العلم تعود إلى أسباب أهمها كيفية نقله وحفظه وتدوينه لنصوص الحديث وتهذيبه لها، نقل لنا ورَّاقه أبو جعفر مُحَمَّد بن أَبِي حَاتِمِ التَّحَوِي قوله: (لم تكن كتابتي للحديث كما كتب هؤلاء، كنت إذا كتبتُ عن رجل سألتُه عن اسمه وكُنْيَتِه ونسبته وحملِه الحديث، إن كان الرجل فهماً. فإن لم يكن سألتُه أن يُخرج إليَّ أصله ونُسخته، فأما الآخرون لا يُبالون ما يكتُبون، وكيف يكتُبون)^(٤).

(١) المراد هنا جزيرة أْفُور الواقعة بين نهري دجلة والفرات، وقيل أْثُور، وفي معجم من استعجم أْثُور سميت جزيرة لأنها تقع بين دجلة والفرات، وهي المَوْصِل. ينظر: معجم البلدان لياقوت الحموي (١٣٤/٢)، معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع: عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي، ت مصطفى السقا، عالم الكتب، بيروت (١٠٩/١).

(٢) هدي الساري مقدمة فتح الباري بشرح صحيح البخاري: ابن حجر العسقلاني، دار المعرفة، بيروت، د. ط (١٣٧٩هـ - ١٩٥٩م) (ص ٤٧٨).

(٣) ينظر: الإمام البخاري محدثاً وفقهياً: عبد المجيد هاشم الحسيني، مصر العربية للنشر، القاهرة، د. ط (ص ٣١).

(٤) سير أعلام النبلاء للذهبي (٤٠٦/١٢).

المطلب الثالث: شيوخه.

أمام ما سبق من ذكر رحلاته الواسعة يكون من الطبيعي أن نسمع قوله: (كُتِبْتُ عَنْ أَكْثَرِ مَنْ أَلَفَ رَجُلٌ)^(١). وقوله أيضاً: (كُتِبْتُ عَنْ أَلْفِ شَيْخٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَزِيَادَةٍ، وَلَيْسَ عِنْدِي حَدِيثٌ إِلَّا أَذْكَرُ إِسْنَادَهُ)^(٢).

فأقواله هذه تؤكد لنا كثرة شيوخه رحمه الله، فقد ذكر الإمام المزي في تهذيبه أكثر من أربعمائة شيخ من شيوخه الذين روى عنهم في جامعه الصحيح وغيره، ولم يقصد في ذلك الحصر، وصُنِفَت المصنفات في شيوخه الذين روى عنهم رحمه الله في جامعه الصحيح، فهذا ابن عدي^(٣) قد أَلَفَ كتابه (أَسَامِي مَنْ رَوَى عَنْهُمْ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيُّ)^(٤) وعدَّ فيه مائتين وتسعة وثمانين شيخاً له في الجامع الصحيح حصراً.

فمن الصعب حصر شيوخه رحمه الله بصورة عامة، وقد علّق الإمام النووي^(٥) على ذلك فقال: (هذا الباب واسع جداً، لا يمكن استقصاؤه)^(٦).

والمأمل في شيوخه يجد أن هناك من الأئمة من قد ظهر أثرهم في شخصيته^(٧)، وفي مقدمتهم إسحاق بن راهويه إذ أشار عليه بتأليف الجامع الصحيح كما سيأتي، وعند فراغه منه عرضه على علي بن المديني، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين^(٨)، وهذا يدل على متانة علاقته بهم وإجلاله لهم رحمهم الله، وهذه نبذة مختصرة عن أبرز شيوخه رحمه الله:

(١) تاريخ دمشق لابن عساكر (٥٨/٥٢)، تذكرة الحفاظ للذهبي (٥٥٥/٢).

(٢) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (١٠/٢)، تهذيب الأسماء واللغات للنووي (٩٠/٢).

(٣) هو عبد الله بن عدي بن عبد الله الجرجاني أبو أحمد (ت ٣٦٥هـ) أحد أئمة الجرح والتعديل له كتاب (الكامل في ضعفاء الرجال)، ينظر: تاريخ دمشق لابن عساكر برقم (٣٤٠٣) (٥/٣١).

(٤) طبع في دار البشائر، بيروت، بتحقيق عامر صبري، سنة (١٤١٤هـ - ١٩٩٤م).

(٥) هو يحيى بن شرف النووي الشافعي أبو زكريا (ت ٦٧٦هـ) صنف التصانيف النافعة في الحديث والفقه وغيرها، كـ (شرح مسلم)، و (الأذكار)، و (رياض الصالحين). ينظر: طبقات الحفاظ: عبد الرحمن السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١ (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م) برقم (١١٢٨) (ص ٥١٣)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب: عبد الحي بن أحمد الحنبلي الدمشقي، ت محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، ط ١ (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م) (٦١٨/٧).

(٦) ما تمس إليه حاجة القاري لصحيح الإمام البخاري: يحيى بن شرف النووي، ت علي حسن عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ط، (ص ٣٣).

(٧) ينظر: الإمام البخاري محدثاً وفقهياً لعبد المجيد الحسيني (ص ٤٢).

(٨) ينظر: تهذيب التهذيب: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار الفكر، بيروت، ط ١ (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م) (٤٣/٩).

١- يَحْيَى بن مَعِين: أَبُو زَكَرِيَّا الْبَغْدَادِي (ت ٢٣٣هـ)^(١)، اتفق علماء عصره على رسوخه في حفظ الحديث، وتفوقه في معرفة الرجال والعلل، روي عن ابن المَدِينِي قوله: (لا نعلم أحداً من لدن آدم عليه السلام كتب من الحديث ما كتب يَحْيَى بن مَعِين). وقوله أيضاً: (انتهى علم الناس إلى يَحْيَى بن مَعِين). وقول أَحْمَد بن حَنْبَلٍ: (يَحْيَى بن مَعِين أعلمنا بالرجال). وقوله أيضاً: (كل حديث لا يعرفه يَحْيَى بن مَعِين فليس هو بحديث)^(٢)، وباستعراض كلام أقرانه يتضح تقدمه في الحديث، وإمامته في الجرح والتعديل، وتقدمه هذا كان جلياً على مدى الأيام بالنسبة للنقاد والأعيان، منهم: تلميذه النَّسَائِي الذي وصفه فقال: (أبو زَكَرِيَّا الثَّقَّة، المأمون أحد الأئمة في الحديث)^(٣)، والخطيب الْبَغْدَادِي الذي قال: (كان إماماً ربانياً، عالماً، حافظاً، ثباتاً، مُتَقَنّاً)^(٤)، ترك لنا آثاراً جليلة، منها: (التاريخ والعلل)، و(معرفة الرجال)^(٥).

٢- الإمام عَلِي بن عَبْدِ اللَّهِ بن جَعْفَر، أَبُو الْحَسَنِ السَّعْدِي، ويعرف بابن المَدِينِي (ت ٢٣٤هـ)، أحد أئمة الحديث في عصره^(٦)، نال الاحترام الفائق من العلماء، منهم الإمام أَحْمَد بن حَنْبَلٍ الذي كان لا يسميه باسمه إنما يكنيه تبجيلاً له^(٧)، والإمام الْبُخَارِي الذي كان يقدره فيقول: (ما استصغرت نفسي عند أحدٍ إلا عند عَلِي بن المَدِينِي)^(٨)، وقد أَلَّفَ رحمه الله التصانيف الواسعة، قيل: له نحو مائتي مصنف^(٩)، منها: (الأسامي والكنى)، و(قبائل العرب)، و(تفسير غريب الحديث)، و(المُسْنَد في الحديث)^(١٠)، و(كتاب الأسامي والكنى)، و(كتاب الضعفاء)،

(١) ينظر: تهذيب الكمال للمزي برقم (٦٩٢٦) (٥٤٣/٣١)، تذكرة الحفاظ للذهبي برقم (٤٣٧) (١٤/٢)، سير أعلام النبلاء للذهبي (٧١/١١).

(٢) ينظر: تذكرة الحفاظ للذهبي (١٤/٢).

(٣) سير أعلام النبلاء للذهبي (٧١/١١).

(٤) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (١٧٧/١٤).

(٥) ينظر: معجم المؤلفين: عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١ (١٤١٤هـ-١٩٩٣م) برقم (١٨١٤٤) (١١٧/٤).

(٦) ينظر: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي برقم (٦٣٤٩) (٤٥٨/١١)، تهذيب الكمال للمزي برقم (٤٠٩٦) (٥/٢١)، تذكرة الحفاظ للذهبي برقم (٤٣٦) (١٣/٢).

(٧) ينظر: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي برقم (٦٣٤٩) (٤٥٨/١١)، تهذيب الكمال للمزي برقم (٤٠٩٦) (٥/٢١).

(٨) الكامل في ضعفاء الرجال: عبد الله بن عدي الجرجاني، ت سهيل زكار، دار الفكر، ط ٣ (١٤٠٩هـ-١٩٩٨م) (١٢٠/١)، تاريخ بغداد للخطيب البغدادي برقم (٦٣٤٩) (٤٦٣/١١)، تهذيب الكمال للمزي (١٨/١٢)، سير أعلام النبلاء للذهبي (٤٦/١١).

(٩) ينظر: الأعلام للزركلي (٣٠٣/٤).

(١٠) ينظر: معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة برقم (٩٦٦٤) (٤٦٥/٢)، الأعلام للزركلي (٣٠٣/٤).

و(كتاب المدلسين)، وهو أول كتاب نظر في الرجال وفحص عنهم، وجميع هذه الكتب قد انقرضت، وفي انقراضها ذهاب علوم جمة، وانقطاع فوائد ضخمة^(١).

٣- الحافظ إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي، أبو يعقوب المزوري، المعروف بابن راهويه (ت ٢٣٨هـ) نزيل نيسابور^(٢)، أحد أئمة المسلمين وعلماء الدين، اجتمع له الحديث والفقه والحفظ والصدق والورع والزهد، ورحل إلى العراق والحجاز واليمن والشام^(٣)، وصفه ابن معين فقال: (ثقة معروف بالحديث مشهور بالطلب)^(٤)، وقد فاق أقرانه في ذلك العصر حتى قال عنه أبو زرعة: (ما رأيي أحفظ من إسحاق)^(٥).

٤- أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، أبو عبد الله (ت ٢٤١هـ)، إمام أهل السنة والجماعة وأحد الأئمة الأربعة، ولد في بغداد ونشأ بها وطلب الحديث سنة تسع وسبعين ومائة، فطاف البلاد ودخل الكوفة والبصرة والحجاز واليمن والشام في طلب العلم، فكتب عن علماء ذلك العصر^(٦). أثنى عليه أحمد بن سعيد الدارمي^(٧) فقال: (ما رأيته أسود الرأس أحفظ لحديث رسول الله، ولا أعلم بفقهه ومعانيه من أبي عبد الله أحمد بن حنبل)^(٨).

وإبراهيم الحربي^(٩) بقوله: (رأيت أحمد كأن الله قد جمع له علم الأولين والآخرين)^(١٠). وكذا أبو زرعة الرازي قال عنه: (كان أحمد يحفظ ألف ألف حديث)، له عدة مصنفات، أهمها

(١) ينظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: أحمد بن علي الخطيب البغدادي، ت محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، د. ط (١٤٠٣هـ) (٣٠٢/٢).

(٢) ينظر: تهذيب الكمال للمزي برقم (٣٣٢) (٣٧٣/٢)، تذكرة الحفاظ للذهبي برقم (٤٤٠) (١٧/٢).

(٣) ينظر: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي برقم (٣٣٨١) (٣٤٥/٦)، تهذيب الكمال للمزي برقم (٣٣٢) (٣٧٣/٢)، طبقات الحفاظ للسيوطي برقم (٤١٨) (ص ١٩١).

(٤) طبقات الحفاظ للسيوطي (ص ١٩١).

(٥) تذكرة الحفاظ للذهبي برقم (٤٤٠) (١٧/٢).

(٦) ينظر: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي برقم (٢٣١٧) (٤١٢/٤)، طبقات الحفاظ للسيوطي برقم (٤١٧) (ص ١٨٩).

(٧) هو أحمد بن سعيد بن صخر الدارمي السرخسي أبو جعفر (ت ٢٥٣هـ) ذكره الذهبي فقال عنه: الإمام العلامة الفقيه الحافظ الثبت، كان عالماً بالرجال والعلل والتاريخ. ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (٢٣٣/١٢).

(٨) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي برقم (٢٣١٧) (٤١٢/٤).

(٩) هو إبراهيم بن إسحاق البغدادي الحربي أبو إسحاق (ت ٢٨٥هـ)، كان إماماً في العلم، عارفاً بالفقه بصيراً بالأحكام حافظاً للحديث مميزاً لعله، وصنف كتباً كثيرة منها: (غريب الحديث) وغيره. ينظر: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي برقم (٣٠٥٩) (٢٧/٦)، سير أعلام النبلاء للذهبي (٣٥٦/١٣).

(١٠) تذكرة الحفاظ للذهبي برقم (٤٣٨) (١٥/٢).

كتابه (المُسند) الذي يعدّ من أجل المسانيد، وكتابه (الزهد) وغيرهما^(١). ولريادته في العلم كان الإمام الإمام البخاري يقصده عندما يحط رحله في بغداد عن ذلك قال البخاري: (دخلت بغداد ثمانى مرات في كلها أجالس أحمد بن حنبل فقال لي في آخر ما ودعته: يا أبا عبد الله تترك العلم والناس وتصير إلى خراسان؟ قال أبو عبد الله: فأنا أذكر قوله الآن)^(٢). إذاً كان رحمه الله حريصاً على لقاء الإمام أحمد، وكان الشيخ يعاتبه على الفراق ويحضه على القرب والوصول، وهذا يدل على شدة الترابط بينهما رحمهما الله.

وقد اكتفيت بذكر هؤلاء الشيوخ لأنهم ممن انتهى علم الحديث إليهم في عصره، وكان الإمام البخاري على صلة دائمة بهم.

(١) ينظر: معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة برقم (١٨٨٧) (١٢٦١).

(٢) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (٢٢/٢).

المطلب الرابع: قوة حفظه ونبوغه في علم الحديث .

تقدّم الحديث عن نشأته العلمية وظهور نبوغه - رحمه الله - في الحديث النبوي منذ صغره، وهو لم يزل في الكتّاب، إذ قضى حياته في حفظ الحديث النبوي، حتى فاق أقرانه، قال رحمه الله: (أحفظ مائة ألف حديث صحيح، وأحفظ مائتي ألف حديث غير صحيح)، وقال رحمه الله: (ما عندي حديث إلا أذكر إسناده)^(١).

وقد بين تمكنه من استحضار معلوماته متى شاء فقال: (رُبَّ حديث سمعته بالبصرة كتبتُه بالشَّام، ورُبَّ حديث سمعته بالشَّام كتبتُه بمصر)^(٢).

وهذا يدل على ذكاء حادّ واتقان واطلاع واسع، فقد كان النبوغ والذكاء بادياً عليه، حتى أن مشايخه الأجلاء رجعوا إلى أقواله ونهوها بفضلهم وتقدمه في علم الحديث، فهذا شيخه عبد الله التّنيسي^(٣) يقول له: (يا أبا عبد الله، انظر في كُتبي، وأخبرني بما فيه من السّقط)^(٤) وروي أنّ شيخه الإمام إسحاق بن راهويه كان جالساً على السرير والإمام البخاري معه، فأنكر عليه الإمام البخاري شيئاً، فرجع إسحاق إلى قوله، وقال إسحاق: (يا معشر أصحاب الحديث انظروا إلى هذا الشاب، واكتبوا عنه، فإنه لو كان في زمن الحسن لاحتاج إليه الناس لمعرفة الحديث وفقهه)^(٥).

فرجع مشايخه إلى قوله وتصحيحه وحكمه على الأحاديث يدل على تقدمه في علم الحديث وعلمه، وأنه أحفظ أهل زمانه للحديث، وأعرفهم بأسانيده ورجاله، وقد تعرّض لاختبار شديد مرتين فاجتازهما بتفوّق، وذلك حين أراد أهل بغداد امتحان حفظه، فاختاروا مائة حديث، فقبلوا متونها وأسانيدها^(٦)، وقد علق ابن حجر^(٧) على هذه الحادثة فقال: (فما العجب من رده الخطأ إلى

(١) ينظر: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (٢/٢٥٠).

(٢) ينظر: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (١١/٢)، سير أعلام النبلاء للذهبي (١٢/٤١١).

(٣) هو عبد الله بن يوسف التّنيسي أبو محمد الكلاعي المصري الدمشقي (ت ٢١٨هـ)، كان يحيى بن معين يقول: ما بقي على أديم الأرض أحد أوثق في الموطأ من عبد الله بن يوسف التّنيسي. ينظر: تهذيب الكمال للمزي برقم (٣٦٧٣) (١٦/٣٣٣)، سير أعلام النبلاء للذهبي (١٠/٣٥٧).

(٤) ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (١٢/٤١٩)، هدي الساري لابن حجر (ص ٤٨٣).

(٥) ينظر: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (٢/٢٧)، سير أعلام النبلاء للذهبي (١٢/٤٢٨).

(٦) ينظر: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (٢/٢٠-٢١)، تهذيب الكمال للمزي (٤/٤٥٣).

(٧) هو أحمد بن علي بن محمد شهاب الدين أبوالفضل الكناني العسقلاني المصري الشافعي (ت ٨٥٢هـ)، يعرف بابن حجر برع في الحديث وتقدم في مختلف فنونه. وولي القضاء والتدريس، وصنّف التصانيف التي عم النفع بها كشرح البخاري سماه (فتح الباري) و(تهذيب التهذيب) و(تقريب التهذيب) و(لسان الميزان) وغير ذلك. ينظر: طبقات الحفاظ

الصواب فإنه كان حافظاً، بل العجب من حفظه للخطأ على ترتيب ما ألقوه عليه من مرة واحدة^(١).

واجتمع أربعمائة محدث بسمرقند^(٢)، وأحبوا أن يغالطوه، فأدخلوا إسناده الشام في إسناده العراق وإسناده العراق في إسناده الشام، وإسناده الحرم في إسناده اليمن، فما استطاعوا مع ذلك أن يتعلقوا عليه بسقطة^(٣).

للسيوطي برقم (١١٩٠) (ص ٥٥٢)، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: محمد السخاوي، دار الجيل، بيروت، ط ١ (١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م) برقم (١٠٤) (٣٦/٢ - ٤٠)، شذرات الذهب لابن العماد (٩/ ٣٩٥ - ٣٩٩).

(١) هدي الساري لابن حجر (ص ٤٨٦).

(٢) تقع في بلاد ما وراء النهر، تقوم على الضفة الجنوبية لنهر الصغد. ينظر: معجم البلدان لياقوت الحموي (٣/ ٢٤٦).

(٣) ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (١٢/ ٤١١)، البداية والنهاية لابن كثير (١١/ ٣١)، هدي الساري لابن حجر (ص ٤٨٦).

المطلب الخامس: سيرته وشمائله وثناء العلماء عليه رحمه الله.

أثنى عليه رحمه الله الكثير من علماء الأمة الأجلاء، يقول الحافظ ابن حجر: (ولو فتحتُ باب ثناء الأئمة عليه ممن تأخر عن عصره، لفني القِرطاسُ، ونفدتِ الأنفاسُ، فذاك بحرٌ لا ساحل له)^(١). لذا ساكتفي ببعض الأقوال التي تظهر تبجيلهم له: منها: قول شيخه وأستاذه الإمام أحمد بن حنبل: (ما أخرجتُ خراسان مثل محمد بن إسماعيل)^(٢).

وقول شيخه فُتَيْبَةُ بن سَعِيد^(٣): (لو كان محمدٌ في الصحابة لكان آية)^(٤). وقول تلميذه الإمام الترمذي: (لم أرَ أحداً بالعراق ولا بخراسان في معنى العلل والتاريخ ومعرفة الأسانيد أعلم من محمد بن إسماعيل)^(٥).

والإمام ابن خزيمة الذي قال: (ما تحت أديم السماء أعلم بالحديث من البخاري)^(٦). وروي عن الإمام مسلم أنه قبل بين عينيه وقال له: (دعني أقبّل رجلك يا أستاذ الأُستاذين، وسيّد المُحدّثين، وطبيب الحديث في علله)^(٧).

وقال له أيضاً: (لا يُغضّك إلّا حاسد، وأشهدُ أنّه ليس في الدنيا مثلك)^(٨). هذا أنموذج من تقدير شيوخه وتلاميذه له، الذين أجلّوه وأنزلوه المنزلة اللائقة به، واليهم أضَمَّ عدداً ممن جاء بعدهم، منهم الإمام ابن حبان الذي قال: (كان من خيار النَّاسِ ممَّن جمع وصنّف ورحل وحفظ، وذاكر وحثّ عليه، وكثرت عنايته بالأخبار، وحفظه للآثار مع علمه بالتاريخ، ومعرفة أيّام النَّاسِ، ولزوم الورع الخفي، والعبادة الدائمة)^(٩).

(١) هدي الساري لابن حجر (ص ٥١٠).

(٢) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (٢١/٢)، تهذيب الأسماء واللغات للنووي (٨٦/١)، تهذيب التهذيب لابن حجر (٤٣/٩).

(٣) هو قتيبة بن سعيد بن جميل النقي البلخي (ت ٢٤٠هـ)، نعتة الذهبي بشيخ الإسلام، المحدث، الجوال، راوية الإسلام. ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (١٣/١١).

(٤) سير أعلام النبلاء للذهبي (٤٣١/١٢).

(٥) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (٢٧/٢)، تهذيب الأسماء واللغات للنووي برقم (٣) (٨٨/١)، سير أعلام النبلاء للذهبي (٤٣٢/١٢).

(٦) تذكرة الحفاظ للذهبي برقم (٥٧٨) (٥٥٦/٢).

(٧) تهذيب الأسماء واللغات للنووي (٨٨/١).

(٨) تهذيب الأسماء واللغات للنووي (٨٨/١)، شذرات الذهب لابن العماد (٢٥٤/٣).

(٩) اللغات لا بن حبان برقم (١٥٤٨٢) (١١٣/٩).

وقول الإمام الذهبي: (كان إماماً حافظاً، حُجَّةً رأساً في الفقه، والحديث مُجتهداً من أفراد العالم مع الدين، والورع)^(١).

وقول الإمام ابن كثير^(٢): (إمام أهل الحديث في زمانه، المقتدى به في أوانه، المُتَقَدِّم على سائر أضرابه وأقرانه)^(٣).

وأختم الثناء عليه بقول الإمام النووي رحمه الله: (ومناقبه لا تستقصى لخروجها عن أن تحصى، وهي منقسمة إلى حفظ ودراية، واجتهاد في التحصيل ورواية، ونسك وإفادة، وورع وزهادة، وتحقيق وإتقان، وتمكن وعرفان، وأحوال وكرامات، وغيرها من أنواع المكرّمات)^(٤).

(١) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة: محمد بن أحمد الذهبي الدمشقي، ت محمد عوامة، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، ط١ (١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م) (١٥٧/٢).

(٢) هو إسماعيل بن عمر بن كثير عماد الدين، أبو الفداء، البصري، ثم الدمشقي، القرشي المعروف بابن كثير (ت ٧٧٤ هـ)، المحدث المؤرخ، العالم بالرجال، من كتبه: (البداية والنهاية) و(اختصار علوم الحديث) و(تفسير القرآن الكريم). ينظر: ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد: محمد بن أحمد المكي الحسني، ت كمال الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ (١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م) برقم (٩١٨) (٤٧١/١)، الأعلام للزركلي (٣٢٠/١).

(٣) البداية والنهاية لابن كثير (٢٧/١١).

(٤) تهذيب الأسماء واللغات للنووي (٩٣/١).

المطلب السادس: آثاره.

أولاً: مؤلفاته.

اشتهرت مؤلفاته وذاع صيتها في الآفاق على مر العصور إلى وقتنا الحاضر، وكان نبوغه المبكر سبباً في بدئه للتأليف وهو غلام فتى، وعن بدأ رحلته في التصنيف والتأليف يقول رحمه الله: (فلما طعنت في ثمان عشرة جعلتُ أصنّف قضايا الصّحابة والتّابعين وأقاولهم ... وصنّفتُ كتاب (التّاريخ) إذ ذاك عند قبر رسول الله ﷺ). إذاً أقبل رحمه الله على التأليف والتصنيف في سن مبكرة، وبرع في ذلك، وكان يلجأ إلى الله بالدعاء بالبركة بها، روي عنه رحمه الله أنه قال: (أقمت بالبصرة خمس سنين معي كُتبي أصنّف وأحجّ وأرجع من مكّة إلى البصرة، قال: وأنا أرجو أن يبارك الله تعالى للمسلمين في هذه المصنّفات)^(١).

وقد استجاب الله له دعوته، إذ ترك ثروة من المصنّفات القيمة النفيسة التي هي المرجع في بابها، والتي نالت حظاً كبيراً من القبول التام لدى الخاص والعام. أذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- ١- الأدب المفرد^(٢).
- ٢- الأثرية^(٣).
- ٣- بر الوالد^(٤).
- ٤- التاريخ الصغير^(٥).
- ٥- التاريخ الكبير^(٦) وبدأ بتصنيفه وهو ابن ثماني عشرة سنة كما سبق بيانه، وقد أدهش هذا الكتاب شيخه إسحاق بن راهويه كما روى الإمام البخاري^(٧).
- ٦- الجامع الصحيح^(٨).

(١) هدي الساري لابن حجر (ص ٤٨٨).

(٢) طبع عدة طبعات: منها طبعته في دار المعرفة، بيروت، ت خالد العك، سنة (١٩٩٦م). وطبعته في دار البشائر الإسلامية، بيروت، ت محمد فؤاد عبد الباقي، سنة (١٤٠٩هـ-١٩٨٩م)، وفي دار الحديث، القاهرة، ت فريد الجندي، سنة (٢٠٠٥م).

(٣) ينظر: كشف الظنون لحاجي خليفة (١٣٩٣/٢).

(٤) ينظر: كشف الظنون لحاجي خليفة (٢٣٩/١).

(٥) طبع في دار المعرفة ت محمود زايد، سنة (١٤٠٦هـ-١٩٨٦م).

(٦) طبع في حيدر آباد الدكن، ت عبد الرحمن المعلمي.

(٧) ينظر: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (٧/٢)، تاريخ دمشق لابن عساكر (٧٥/٥٢).

(٨) سيأتي الحديث عنه في البحث القادم إن شاء الله.

- ٧-خلق أفعال العباد^(١).
- ٨-القراءة خلف الإمام^(٢).
- ٩-رفع اليدين في الصلاة^(٣).
- ١٠-الضعفاء الصغير^(٤).
- ١١-المبسوط في الحديث^(٥).
- ١٢-الهيئة^(٦) بالإضافة إلى كتب عديدة أخرى.

(١) طبع في مؤسسة الرسالة، بيروت، سنة (١٩٨٧م).

(٢) طبع عدة طبعات: منها طبعته في دار الكتب العلمية، بيروت، سنة (١٩٨٥م). وطبعته في دار مكتبة الخانجي، القاهرة، ت علي مزيد، سنة (٢٠٠١م).

(٣) طبع في دار ابن حزم، بيروت، سنة (١٩٩٦م).

(٤) طبع عدة طبعات: منها طبعته في دار الوعي، حلب، سنة (١٩٧٥م). وطبعته في دار القلم، بيروت، ت عبد العزيز السيروان، سنة (١٩٨٥م).

(٥) ينظر: كشف الظنون لحاجي خليفة (١٥٨٢/٢).

(٦) ينظر: كشف الظنون لحاجي خليفة (١٤٧٢/٢).

ثانياً: تلامذته.

يعدّ الإمام البخاري أستاذ المحدثين، تتلمذ على يديه الكثير منهم، وقد تصدوا للأخذ عنه، وهو في سن مبكرة قال أبو بكر الأَعْيَن^(١): (كتبنا عن مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل على باب مُحَمَّد بن يُوسُف الفِرْيَابِي، وما في وجهه شعرة)^(٢).

وكان يحضر مجالسه العلمية كثير من طلبة العلم، فإحصائهم من الأمور العسيرة، فقد ورد عن الإمام النووي قوله: (وأما الآخذون عن البخاري، فأكثر من أن يُحصَرُوا وأشهر من أن يُذكرُوا)^(٣).

وروي عن تلميذه الفريابي أنه قال: سمع الصحيح من البخاري سبعون ألف رجل، وفي رواية تسعون ألفاً^(٤).

فمن أشهر الأئمة الذين تلقوا على يده العلم:

١- الإمام المحدث الحافظ عَبْدُ اللَّهِ بن عَبْدَ الرَّحْمَنِ بن الفضل الدَّارِمِي السَّمَرْقَنْدِي أَبُو مُحَمَّد (ت ٢٥٥هـ)، ذكره ابن حبان^(٥) فقال: (كان من الحفاظ المتقنين، وأهل الورع في الدين، ممن حفظ وجمع، وتفقّه، وصنّف وحدث، وأظهر السنّة في بلده، ودعا إليها)^(٦). سمع بالحجاز والشام ومصر والعراق وخراسان من خلق كثير، وكان فاضلاً أظهر علم الحديث والآثار بسمرقند صنّف: (المُسْنَد) و(الجامع) و(التفسير)^(٧).

٢- الإمام مُسْلِم بن الحجاج بن مُسْلِم، أبو الحسين القُشَيْرِي النِّيسَابُورِي (ت ٢٦١هـ)، إمام أهل الحديث صاحب المُسْنَد الصَّحِيح، رحل إلى العراق والحجاز والشَّام^(٨)، أجمع العلماء على جلالته

(١) هو محمد بن الحسن بن طريف البغدادي (ت ٢٤٠هـ) كان من جلة العلماء، خرّج لنفسه (مُشَيِّخَة). ينظر: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي برقم (٥٩٤) (١٨٢/٢)، سير أعلام النبلاء للذهبي (١١٩/١٢).

(٢) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (١٥/٢).

(٣) تهذيب الأسماء واللغات للنووي (٩٠/١).

(٤) ينظر: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (٩/٢)، تهذيب الأسماء واللغات للنووي (٩٠/١)، سير أعلام النبلاء (٣٩٨/١٢)، إرشاد الساري (٥٦/١)، شذرات الذهب لابن العماد (٢٥٤/٣).

(٥) هو الإمام محمد بن حبان، أبو حاتم البُسْتِي (ت ٣٥٤هـ) صاحب التصانيف. قال الحاكم: كان ابن حبان من أوعية العلم في الفقه واللغة والحديث والوعظ، ومن عقلاء الرجال. صنّف (المسند الصحيح) و(التاريخ) و(الضعفاء) وفقّه الناس بسمرقند. ينظر: تذكرة الحفاظ للذهبي برقم (٨٧٩) (٩٢٠-٩٢٢)، الأعلام للزركلي (٧٨/٦).

(٦) الثقات لابن حبان (٣٦٤/٨).

(٧) ينظر: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي برقم (٥١٤٨) (٢٩/١٠)، تذكرة الحفاظ للذهبي برقم (٥٥٢) (٥٣٤/٢).

(٨) ينظر: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي برقم (٧٠٨٩) (١٠٠/١٣)، تذكرة الحفاظ للذهبي برقم (٦١٣) (٥٨٨/٢).

وإمامته وعلو مرتبته وتقدمه في علوم الحديث، ومن أكبر الدلائل على ذلك كتابه (الصحيح) الذي لم يوجد قبله ولا بعده - في حسن الترتيب وتلخيص طرق الحديث وتنبيهه على ما في ألفاظ الرواة من اختلاف في متن أو إسناد وغير ذلك - كتاب مثله^(١)، انتقاه من ثلاثمائة ألف حديث كما يقول هو رحمه الله: (صنفت هذا المسند الصحيح من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة)^(٢)، وقال الحافظ أبو علي النيسابوري: (ما تحت أديم السماء كتاب أصح من كتاب مسلم)^(٣)، وله كتب كثيرة أيضاً، منها: (الكنى والأسماء) و(التمييز) و(العلل)^(٤).

٣- الإمام عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد القرشي المخزومي الرّازي (ت ٢٦٤هـ)، كنيته أبو زُرعة وقد اشتهر بها، من حفاظ الحديث الأئمة، رحل إلى الحرمين والعراق والشام ومصر وروى عن كثيرين، وصف بأنه سيد الحفاظ لقوة حفظه التي تميز بها بين أقرانه من أهل الحديث. يقول أحمد بن حنبل: (صح من الحديث سبع مائة ألف حديث وكسر، وهذا الفتى قد حفظ ست مائة ألف)^(٥)، وكان إسحاق بن راهويه يقول: (كل حديث لا يحفظه أبو زُرعة ليس له أصل)^(٦)، توفي في الري^(٧) ذكر الزركلي أنه قد ألف مسنداً^(٨).

٤- الإمام محمد بن عيسى بن سورة بن الضحّاك السلمي الترمذي (ت ٢٧٩هـ)، طاف البلاد وسمع خلقاً كثيراً من الخراسانيين والعراقيين والحجازيين وغيرهم، ذكره ابن حبان فقال: (كان ممن جمع، وصنف وحفظ)^(٩)، من تصانيفه: (الجامع الكبير) المطبوع باسم (صحيح الترمذي)، و(شمائل النبي ﷺ) و(التاريخ) و(العلل) وغير ذلك^(١٠).

٥- شيخ الإسلام أحمد بن شعيب بن علي أبو عبد الرحمن النسائي (ت ٣٠٣هـ)^(١١)، كان بحراً في العلم مع الفهم والإتقان، أحد الأئمة المبرزين، والحفاظ الموثقين، والأعلام المشهورين،

(١) ينظر: تهذيب الأسماء واللغات للنووي برقم (٥٧٠) (٣٩٥/٢).

(٢) ينظر: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (١٠١/١٣).

(٣) تذكرة الحفاظ للذهبي (٥٨٨/٢).

(٤) ينظر: الأعلام للزركلي (٢٢٢/٧).

(٥) سير أعلام النبلاء للذهبي (٦٥/١٣).

(٦) شذرات الذهب لابن العماد (٢٧٩/٣).

(٦) ينظر: تهذيب التهذيب لابن حجر (٦٢) (٢٨/٧)، الأعلام للزركلي (١٩٤/٤).

(٨) الأعلام للزركلي (١٩٤/٤).

(٩) الثقات لابن حبان (١٥٣/٩).

(١٠) ينظر: الأعلام للزركلي (٣٢٢/٦).

(١١) ينظر: تهذيب الكمال للمزي برقم (٤٨) (٣٢٨/١)، تذكرة الحفاظ للذهبي برقم (٧١٩) (١٩٤/٢).

طاف البلاد وسمع بخراسان والعراق والحجاز ومصر والشام والجزيرة من جماعة يطول ذكرهم^(١)، ذكره الذهبي^(٢) فوصفه بأنه: (تفرد بالمعرفة والإتقان وعلو الإسناد)^(٣)، من تصانيفه: (السنن الكبرى) و(السنن الصغرى) و(كتاب الضعفاء والمتروكين)^(٤).

٦- الحجة محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري (ت ٣١١هـ)، أثنى العلماء على حفظه وعلمه، حتى قال الدارقطني^(٥): (كان ابن خزيمة إماماً، ثباتاً، معدوم النظير)^(٦)، صنف وكتب الكثير وجود حتى أن الإمام السيوطي قال عنه: (مُصنَّفاته تزيد على مائة وأربعين كتاباً)^(٧)، منها: (التوحيد وإثبات صفة الرب) و(الصحيح)^(٨).

(١) ينظر: تهذيب الكمال للمزي (٣٢٨/١).

(٢) هو محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي أبو عبد الله (ت ٧٤٨هـ)، صاحب التصانيف منها: (تاريخ الإسلام) و(سير أعلام النبلاء) و(تذكرة الحفاظ) وغيره. ينظر: شذرات الذهب لابن العماد (٢٦٥/٨).

(٣) تذكرة الحفاظ للذهبي (١٩٤/٢).

(٤) ينظر: معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة برقم (١١٣٧) (١٥١/١).

(٥) هو الإمام علي بن عمر بن أحمد البغدادي أبو الحسن الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، من أئمة الدنيا، انتهى إليه الحفظ ومعرفة علل الحديث، له عدة كتب منها: كتاب (السنن) و(العلل الواردة في الأحاديث النبوية). ينظر: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي برقم (٦٤٠٤) (٣٤/١٢)، سير أعلام النبلاء للذهبي (٤٤٩/١٦)، الأعلام للزركلي (٣١٤/٤).

(٦) تذكرة الحفاظ للذهبي برقم (٧٣٤) (٧٢٠/٢)، طبقات الحفاظ للسيوطي برقم (٧٠٩) (ص ٣١٣).

(٧) طبقات الحفاظ للسيوطي (ص ٣١٤).

(٨) ينظر: الأعلام للزركلي (٢٩/٦).

المطلب السابع:خروجه من بُخارى ووفاته.

تعرّض الإمام البخاري رحمه الله للابتلاء والمحن كغيره من العلماء، فنادرًا ما نجد علماً من أعلام هذه الأمة لم يتعرّض لمحنة أو ابتلاء، وكانت نهاية المطاف به، أن بعث الأمير خالد بن أحمد الذهلي^(١) والي بخارى إليه أن يحمل إليّ كتاب (الجامع) و(التاريخ) لأسمعهما منك، فقال مُحَمَّد بن إسماعيل: أنا لا أدلّ العلم، ولا أحمله إلى أبواب الناس، فإن كانت لك إلى شيء منه حاجة فأحضرني في مسجدي أو داري، وإن لم يعجبك هذا فأنت سلطان، فامنعني من المجلس ليكون لي عذر عند الله يوم القيامة، لأنّي لا أكتّم العلم لقول النبي ﷺ: «مَنْ سَأَلَ عَنْ عِلْمٍ فَكْتَمَهُ أَلْجَمَهُ اللَّهُ بِلْجَامٍ مِنْ نَارٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(٢).

فكان هذا سبب الوحشة بينهما^(٣). وكان من أثر ذلك أن غادر الإمام البخاري بلده واتجه إلى خَرْتَنَك^(٤). وفيها قضى نحبه ليلة عيد الفطر، سنة ست وخمسين ومائتين رحمه الله^(٥).

(١) هو أبو الهيثم الذهلي (ت ٢٧٠هـ) صاحب ما وراء النهر: له آثار حميدة ببخارى أكرم بها المحدثين وأعطاهم، خرج على ابن طاهر، فأخذ وسجن ببغداد حتى مات. ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (١٣٧/١٣).

(٢) أخرجه من حديث أبي هريرة أبو داود في سننه، كتاب العلم، باب كراهية منع العلم، برقم (٣٦٥٨)، طبع دار الفكر، بيروت، ت محمد محيي الدين عبد الحميد، واللفظ له. والترمذي، كتاب العلم، باب ما جاء في كتمان العلم، برقم (٢٦٤٩)، طبع دار إحياء التراث العربي، بيروت، ت أحمد محمد شاكر. وابن ماجه في سننه، باب من سئل عن علم فكتمه، برقم (٢٦٤) طبع دار الجيل، ت بشار عواد معروف، ط ١ (١٤١٨هـ - ١٩٩٨م) وقد حسنه الإمام الترمذي.

(٣) ينظر: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (٣٣/٢)، سير أعلام النبلاء للذهبي (٤٦٤/١٢)، تاريخ دمشق لابن عساكر (٩٦/٥٢).

(٤) خَرْتَنَك قرية بينها وبين سمرقند ثلاثة فراسخ. ينظر: معجم البلدان لياقوت الحموي (٣٥٦/٢).

(٥) ينظر: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (٣٤/٢)، تهذيب الأسماء واللغات للنووي (٨٦/١)، تذكرة الحفاظ للذهبي برقم (٥٧٨) (٥٥٦/٢)، شذرات الذهب لابن العماد (٢٥٢/٣).

المبحث الثاني: التعريف بالجامع الصحيح للإمام البخاري وبيان مكانته.

المطلب الأول: عنوانه.

صنّف الإمام البخاري رحمه الله مصنّفات قيمة، على رأسها كتابه (الجامع الصحيح) أول مصنّف في الصحيح المجرّد^(١) الذي اشتهر في المصادر القديمة والحديثة، وعلى ألسنة جمهرة العلماء باسم (صحيح البخاري)، وقد ذكره الإمام القسطلاني بهذا العنوان في مقدمة شرحه^(٢). وأما عنوانه الكامل فهو: (الجامع المُسنَد الصَّحيح المُختَصَر من أمورِ رسول الله ﷺ وسُنَّته وأيامه)^(٣).

وسماه الحافظ ابن حجر: (الجامع الصحيح المُسنَد من حديث رسول الله ﷺ وسُنَّته وأيامه)^(٤).

والأول هو المتفق عليه من المتقدمين^(٥).

(١) ينظر: تدريب الراوي في شرح تقريب النووي: عبد الرحمن السيوطي، دار الكلم الطيب، دمشق، ت نظر محمد الفاريابي، ط ٣ (١٤١٧ هـ) (٩٠/١).

(٢) ينظر: إرشاد الساري (٥/١).

(٣) مقدمة ابن الصلاح: عثمان بن عبد الرحمن، المعروف بابن الصلاح، ت نور الدين عتر، دار الفكر، سوريا، ط ١ (١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م) (ص ٢٦)، الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث: ابن كثير، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، (ص ٣٢)، توجيه النظر إلى أصول الأثر: طاهر الجزائري الدمشقي، ت عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ط ١ (١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م) (٢٢٠/١).

(٤) هدي الساري لابن حجر (ص ٨).

(٥) ينظر: الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين: نور الدين عتر، ط ١ (١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م)

هامش (ص ٣٤).

المطلب الثاني: سبب تأليفه، ومدة التأليف، ومكانه.

أولاً: سبب تأليفه:

كان السبب الدافع لتأليف الإمام البخاري للجامع الصحيح اطلاعه على ما صنّف في الحديث، واستشعاره بعدم وجود كتاب يضمّ الأحاديث الصحيحة المجردة عن غيرها، فالمصنفات كانت آنذاك تضم الصحيح والحسن، والكثير منها يشتمل على الضعيف، فتحرّكت همته لجمع الحديث الصحيح الذي لا يرتاب به^(١)، وقد قوى عزيمته تلك ما سمعه من أستاذه إسحاق بن راهويه، وقد نقل الإمام البخاري حديثه فقال: (كنا عند إسحاق بن راهويه فقال: لو جمعتُ كتاباً مختصراً لصحيح سنة رسول الله ﷺ، قال: فوق ذلك في قلبي، فأخذت في جمع الجامع الصحيح)^(٢) وزاد في اندفاعه الرؤيا التي رآها وحدث عنها فقال: (رأيت النبي ﷺ وكأنني واقف بين يديه وببيدي مروحة أدبُ بها عنه، فسألت بعض المعبرين، فقال لي: أنت تذبُّ عنه الكذب، فهو الذي حملني على إخراج الجامع الصحيح)^(٣).

ثانياً: زمان ومكان تأليفه:

بقي الإمام البخاري رحمه الله في تهذيب كتابه وانتقائه ستّ عشرة سنة قال: (صنّفُ الصحيح) في ستّ عشرة سنة، وجعلته حُجَّةً فيما بيني وبين الله تعالى^(٤).
أما عن مكان تأليفه للجامع الصحيح فقد تعددت الأقوال في ذلك، منها: قول البخاري: (أقمت بالبصرة خمس سنين مع كُتبي أصنّف وأحج في كل سنة، وأرجع من مكة إلى البصرة)^(٥).
وذكر عدة مشايخ أن الإمام البخاري حول^(٦) تراجم^(٧) جامع بين قبر النبي ﷺ ومنبره^(٨).

(١) ينظر: هدي الساري لابن حجر (ص ٦).

(٢) هدي الساري لابن حجر (ص ٧).

(٣) هدي الساري لابن حجر (ص ٧)، تهذيب الأسماء واللغات للنووي (٩٢/١).

(٤) تغليق التعليق على صحيح البخاري: ابن حجر العسقلاني، ت سعيد القرقي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ١ (١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م) (٤٢١/٥).

(٥) ينظر: تهذيب الأسماء واللغات للنووي (٩٢/١)، تغليق التعليق لابن حجر (٤١٨/٥).

(٦) حول تراجم جامع: أي نقلها من المسودة إلى المبيضة. ينظر: هدي الساري لابن حجر (ص ١٣).

(٧) جمع ترجمة: وهي عنوان الباب الذي تساق فيه الأحاديث. ينظر: توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار: محمد الصنعاني، ت محمد عبد الحميد، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، د. ط (٤٠/١).

(٨) ينظر: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (٩/٢)، تهذيب الأسماء واللغات للنووي (٩٢/١)، هدي لابن

حجر (ص ١٣).

وقد نقل الإمام النُّووي عن أبي الفضل المقدسي^(١) أن الإمام البخاري صنف كتابه بِيُخَارَى، وأضاف على قوله أقوالاً لم ينسبها إلى قائلها، ثم وفق بين الأقوال فقال: (الجمع بين هذا كله ممكن، بل متعين، فإننا قد قَدَّمنا عنه أنه صنفه في ستِّ عشرة سنة، فكان يصنّف منه بمكّة والمدينة والبصرة وبُخَارَى وقيل بمكّة، وقيل بالبصرة. وكل هذا صحيح، ومعناه أنه كان يصنف فيه في كل بلدة من هذه البلدان، فإنه بقي في تصنيفه ست عشرة سنة)^(٢).

وحذا حذو الإمام النُّووي - في الجمع بين الأقوال وعدم الترجيح - الحافظ ابن حَجَر، حيث قال: (إنه ابتدأ تصنيفه وترتيبه وأبوابه في المسجد الحرام، ثم كان يخرج الأحاديث بعد ذلك في بلده وغيرها، ويدلّ عليه قوله: إنه أقام فيه ست عشرة سنة، فإنه لم يجاور بمكّة هذه المدة كلها، وقد روي عن جماعة من المشايخ أن البخاري حوّل تراجم جامعه بين قبر النبي ﷺ ومنبره، ولا ينافي هذا أيضاً ما تقدم؛ لأنه يحمل على أنه كتبه في المُسَوَّدة، وهنا حوِّله من المُسَوَّدة إلى المُبَيضة)^(٣).

(١) هو الحافظ محمد بن طاهر بن علي أبو الفضل المقدسي (ت ٥٠٧هـ) ويعرف بابن القيسراني الشيباني، له عدة كتب منها: (أطراف الغرائب والأفراد) و (أطراف الكتب الستة). ينظر: تذكرة الحفاظ للذهبي برقم (١٠٥٣) (٤/١٢٤٢)، طبقات الحفاظ للسيوطي برقم (١٠١٨) (ص ٤٥٢)، الأعلام للزركلي (٦/١٧١).

(٢) ينظر: ما تمس إليه حاجة القاري لصحيح الإمام البخاري ليحيى بن شرف النووي (ص ٤٢).

(٣) ينظر: هدي الساري لابن حجر (ص ٤٨٩).

المطلب الثالث: مزاياه وخصائصه.

إن هذه الشهرة التي حققها الجامع الصحيح - بموجب شهادات أهل العلم - وهذه المكانة المرموقة التي تبوأها كانت نتيجة لخصائص وميزات اتسم بها منهجه - رحمه الله - فقد انتخب جامعه الصحيح من بين ستمائة ألف حديث، يقول رحمه الله: (أخرجت هذا الكتاب - يعني الصحيح - من زهاء ستمائة ألف حديث)^(١).

فالانتقاء والاختصار كان منهجه، ولم يقصد استيعاب الصحيح كله يقول رحمه الله: (ما أدخلت في الجامع إلا ما صح، وتركت من الصحاح لأجل الطول)^(٢).

وقد اشترط - رحمه الله - أن يكون كتابه في الحديث الصحيح المسند إلى النبي ﷺ، وعليه كان أساس هذا الكتاب، وسماه بـ (الجامع المسند الصحيح)، أما ما ذكره من المعلقات والموقوفات من فتاوى الصحابة والتابعين ومن تفاسيرهم لكثير من الآيات كتراجم للأبواب، على طريق الاستئناس والتقوية لاجتهاداته الفقهية.

يقول الإمام القسطلاني: (فاعلم أنه رحمه الله تعالى قد التزم مع صحة الأحاديث استنباط الفوائد الفقهية والنكت الحكمية، فاستخرج بفهمه الثاقب من المتون معاني كثيرة فرقها في أبوابه بحسب المناسبة، واعتنى فيها بآيات الأحكام وانتزع منها الدلالات البديعة وسلك في الإشارات إلى تفسيرها السبل الوسيعة، ومن ثم أخلى كثيراً من الأبواب عن ذكر إسناد الحديث، واقتصر فيه على قوله فلان عن النبي ﷺ ونحو ذلك، وقد يذكر المتن بغير إسناد وقد يورده معلقاً لقصد الاحتجاج لما ترجم له)^(٣).

وإن أول ما يلتفت إليه هو ذلك المنهج المحكم الذي قام عليه كتابه ، فقد قسمه إلى كتب ثم إلى أبواب، وجمع فيه ما يتعلق بالتوحيد، الفقه، الأحكام، التفسير، السير والمغازي، الشمائل والمناقب، الطب، القدر، الفتن، فهو كتاب حديث وفقه واستنباط، لا يقتصر على سرد الحديث بل يتعداه إلى فقهه وشرحه، وقد تجلّى ذلك في تراجم الأبواب، ومن أراد أن يعرف آراء البخاري الفقهية فما عليه إلا أن يقرأ تراجم الأبواب ليرى فيها دلالة كبيرة على تقدمه الفقهي وقوة استنباطه، ولهذا ترى كثيراً من العلماء والفقهاء، شغلوا أوقاتهم، بدراسة تراجم البخاري في مصنفات خاصة

(١) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (٨/٢).

(٢) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٢٢١/٢).

(٣) إرشاد الساري (٣٤/١).

فجمعوها وعلّقوا عليها، ومن ثمّ اشتهر قول بعض العلماء: (فقه البخاري في تراجمه)^(١). وعندما يتضمن الحديث الواحد أحكاماً عديدة، فإنه يكرّره بحسبها، أو يقطعه في الأبواب إذا أمكن انفصال الجملة عن الأخرى، وقلما يورد الحديث بسنده ومتمته نفسه، بل لا بد من فائدة إسنادية أو متنية، فإذا ضاق مخرج الحديث ولم يكن له إلا إسناد واحد، واشتمل على أحكام واحتاج إلى تكريرها يورده معلق اتقاء لتكرار الحديث بالإسناد نفسه في مكانين؛ ولذا يندر أن يؤخذ على البخاري أنه كرر حديثاً بالإسناد والتمن نفسهما، إنما ترى في التكرار فائدة جديدة. لذلك قال الإمام القسطلاني: (وأما تقطيعه للحديث في الأبواب تارة واقتصاره على بعضه أخرى، فلأنه إن كان المتن قصيراً ومرتبلاً ببعضه ببعض وقد اشتمل على حكمين فصاعداً، فإنه يعيده بحسب ذلك مراعيّاً عدم إخلائه من فائدة حديثية وهي إيراده له عن شيخ سوى الشيخ الذي أخرجه عنه قبل ذلك، فيستفاد بذلك كثرة الطرق، لذلك الحديث، وربما ضاق عليه مخرج الحديث حيث لا يكون له إلا طريق واحد، فيتصرّف حينئذ فيه فيورده في موضع موصولاً وفي آخر معلقاً وتارة تاماً وأخرى مقتصراً على طرفه الذي يحتاج إليه في ذلك الباب، فإن كان المتن مشتملاً على جمل متعددة لا تعلّق لإحداها بالأخرى، فإنه يخرج كل جملة منها في باب مستقل فراراً من التطويل، وربما نشط فساقه بتمامه)^(٢).

ومما يدل على عنايته بمصنفاته ما روي عنه أنه قال: (صنفتُ جميع كُتبي ثلاث مرّات)^(٣) أي: إنه ما زال ينقحه ويراجعه أكثر من مرة^(٤).

(١) الحديث والمحدثون: محمد أبو زهو، مطبعة مصر، ط١ (١٣٧٨هـ-١٩٥٨م) (ص ٣٨١).

(٢) إرشاد الساري (٣٦/١).

(٣) سير أعلام النبلاء للذهبي (٤٠٣/١٢)، هدي الساري لابن حجر (ص ٤٨٨)، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي

(٢٢١/٢).

(٤) ينظر: روايات ونسخ الجامع الصحيح للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري: د. محمد بن عبد الكريم

بن عبيد جامعة أم القرى بمكة المكرمة، ط١ (١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م) (ص ١١-١٢).

المطلب الرابع: روايات الجامع الصحيح.

- اشتهر الجامع الصحيح للبخاري بروايات رئيسية هي^(١):
- أولاً: رواية إبراهيم بن معقل بن الحجاج النسفي (ت ٢٩٥هـ)^(٢)، وقد فاته من الإمام البخاري شيء فرواه عنه بالإجازة^(٣).
- ثانياً: رواية حماد بن شاکر النسفي (ت ٣١١هـ)^(٤)، أيضاً لم يسمعه كاملاً من الإمام البخاري فرواه عنه بالإجازة^(٥).
- ثالثاً: رواية محمد بن يوسف بن مطر القريري (ت ٣٢٠هـ)^(٦).
- رابعاً: رواية منصور بن محمد بن علي البزدوي (ت ٣٢٩هـ)^(٧).
- خامساً: رواية الحسين بن إسماعيل المحاملي (ت ٣٣٠هـ)^(٨).
- ولكن الذي اشتهر من هؤلاء هو القريري، وقد روى الصحيح عن القريري جماعات منهم:
- ١- سعيد بن عثمان بن سعيد ابن السكن، المصري البزاز (ت ٣٥٣هـ)^(٩).

-
- (١) ينظر: الإمام اليونيني وجهوده في حفظ صحيح الإمام البخاري وتحقيق رواياته: نزار عبد القادر الريان، بحث في مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد العاشر، العدد الأول (٢٠٠٢م) (ص ٢٢٩-٢٣٩).
- (٢) هو الإمام أبو إسحاق النسفي، قاضي نسف، حدث بـ (الجامع الصحيح) عن البخاري، وكان فقيهاً مجتهداً. ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (٤٩٣/١٣)، طبقات الحفاظ للسيوطي برقم (٦٨٣) (ص ٣٠٢).
- (٣) ينظر: النكت على كتاب ابن الصلاح: ابن حجر العسقلاني، ت ربيع المدخلي، دار الراية، الرياض، ط ١ (١٤٠٤هـ-١٩٨٤م) (١/٢٩٤).
- (٤) هو المحدث حماد بن شاکر النسفي، أحد رواة (الجامع الصحيح) عن البخاري. ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (٥/١٥).
- (٥) ينظر: النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (١/٢٩٤).
- (٦) هو المحدث الثقة أبو عبد الله، راوي (الجامع الصحيح) سمعه من الإمام البخاري بفرير مرتين سنة ثمان وأربعين ومائتين، وسنة اثنين وخمسين ومائتين. ينظر: الوافي بالوفيات: خليل الصفدي، ت أحمد الأرناؤوط، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١ (١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م) برقم (٢٣١٧) (٥/١٦٠)، سير أعلام النبلاء للذهبي (١٥/١٠).
- (٧) هو الشيخ المسند، أبو طلحة، وثقه الأمير ابن مأكولا، وقال: كان آخر من حدث بـ (الجامع الصحيح) عن البخاري. ينظر: الإكمال: ابن مأكولا، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط ٢ (١٩٩٣م) (٧/٢٤٣)، سير أعلام النبلاء للذهبي (١٥/٢٧٩).
- (٨) هو المسند أبو عبد الله، قال أبو بكر الخطيب: كان فاضلاً صادقاً ديناً. ينظر: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي برقم (٤٠٦٥) (٨/١٩)، سير أعلام النبلاء للذهبي (١٥/٢٥٨).
- (٩) هو الإمام أبو علي الحافظ، سمع (الجامع الصحيح) من القريري، قال الذهبي: هو أول من جلب الصحيح إلى مصر، وحدث به. ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (١٦/١١٧)، طبقات الحفاظ للسيوطي برقم (٨٥٨) (ص ٣٧٩-٣٨٠).

- ٢- عَلِي بن أَحْمَد الجُرْجَانِي (ت ٣٦٦هـ) ^(١).
- يرويه عن الجُرْجَانِي: عَبْدُ اللَّهِ بن إِبْرَاهِيم الْأَصِيلِي (ت ٣٩٢هـ) ^(٢).
- ٣- مُحَمَّد بن أَحْمَد بن عَبْدُ اللَّهِ بن مُحَمَّد المَرْوَزِي (ت ٣٧١هـ) ^(٣).
- وممن روى عن المَرْوَزِي اثنان:
- أ- عَبْدُ اللَّهِ بن إِبْرَاهِيم الْأَصِيلِي (ت ٣٩٢هـ).
- ب- عَلِي بن مُحَمَّد بن خَلْف المَعَارِي القُرَوِي الْقَاسِي (ت ٤٠٣هـ) ^(٤).
- ٤- مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن يُوسُف بن مَكِّي الجُرْجَانِي (ت ٣٧٣هـ) ^(٥).
- ٥- مُحَمَّد بن عُمَر بن شَبُويَه الشَّبُوي المَرْوَزِي ^(٦).
- يرويه عنه سَعِيد بن أَحْمَد بن مُحَمَّد بن نَعِيم العِيَّار (ت ٤٥٧هـ) ^(٧).
- ٦- إِبْرَاهِيم بن أَحْمَد بن إِبْرَاهِيم المُسْتَمْلِي (ت ٣٧٦هـ) ^(٨).
- روى عنه أَبُو ذَر الهَرَوِي: عَبْدُ اللَّهِ بن أَحْمَد بن مُحَمَّد الْأَنْصَارِي الْخُرَّاسَانِي

-
- (١) هو الإمام أبو الحسن، راوي (الجامع الصحيح) عن الفَرَزِيِّ. ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (٢٤٧/١٦)، لسان الميزان لابن حجر برقم (٥١٨) (١٩٤/٤).
- (٢) هو عبد الله بن إبراهيم الأصيلي المالكي الأندلسي الفقيه أبو محمد، قال القاضي عياض: كان من حفاظ مذهب مالك ومن العالمين بالحديث وعلمه ورجاله. من تصانيفه: (الآثار والدلائل على أمهات المسائل في اختلاف مالك والشافعي وأبي حنيفة). ينظر: الوافي بالوفيات للصفدي برقم (٥٩٦٧) (٦/١٧)، معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة برقم (٧٧٦٣) (٢٢٠/٢).
- (٣) هو الإمام أبو زيد، شيخ الشافعية، راوي (الجامع الصحيح) عن الفَرَزِيِّ، سئل أبو زيد: متى لقيت الفَرَزِي؟ قال: سنة ثمان عشرة وثلاث مائة. ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (٣١٣/١٦).
- (٤) هو عالم المغرب، أبو الحسن، كان عارفاً بالعلل والرجال، ضابطاً له بمكة (الجامع الصحيح)، وحرره وأتقنه رفيقه الإمام أبو محمد الأصيلي. ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (١٥٨/١٧).
- (٥) هو أبو أحمد القاضي الجرجاني قدم بغداد وروى بها عن الفَرَزِيِّ (الجامع الصحيح). ينظر: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي برقم (١٢٨٣) (٢٢٢/٣)، شذرات الذهب لابن العماد (٣٩٦/٤).
- (٦) هو الشيخ الثقة أبو علي، سمع (الجامع الصحيح) في سنة ست عشرة وثلاث مائة من الفَرَزِيِّ، لم تُعرف وفاته، وكان آخر عهده بالرواية سنة ثمان وسبعين وثلاث مائة. ينظر: الإكمال لابن مأكولا (٤٢٢/٧)، سير أعلام النبلاء للذهبي (٤٢٣/١٦).
- (٧) هو الشيخ العالم، أبو عثمان، سمع (الجامع الصحيح) من الشبوي سنة ثمان وسبعين وثلاثمائة. ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (٨٦/١٨)، الأعلام للزركلي (٢٨/١).
- (٨) هو الإمام المحدث، أبو إسحاق، راوي (الجامع الصحيح) عن الفَرَزِيِّ، كان سماعه لـ (الجامع الصحيح) في سنة أربع عشرة وثلاث مائة. ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (٤٩٢/١٦).

الهَرَوِي (ت ٤٣٤ هـ) ^(١).

٧- عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَمَوِيهِ السَّرْحَسِي (ت ٣٨١ هـ) ^(٢).

روى عنه: أ- أبو ذر الهَرَوِي.

ب- عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْمُظْفَرِ الدَّائُوْدِي جَمَالَ الدِّين (ت ٤٦٧ هـ) ^(٣).

وعن الدَّائُوْدِي أَخَذَ أَبُو الْوَقْتِ عَبْدُ الْأَوَّلُ السَّجَزِي الهَرَوِي (ت ٥٥٣ هـ) ^(٤).

٨- مُحَمَّدٌ بْنُ حَمَّ بْنِ نَاقِبِ الْبُخَارِيِّ الصَّقَّارِ (ت ٣٨١ هـ) ^(٥).

٩- أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ النَّعِيمِي السَّرْحَسِي (ت ٣٨٦ هـ) ^(٦).

وممن روى عن النَّعِيمِي:

عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ أَحْمَدَ الْمَلِيحِي الهَرَوِي (ت ٤٦٣ هـ) ^(٧).

وعن الْمَلِيحِي رَوَى مُحَمَّدٌ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْفُضَيْلِي الهَرَوِي (ت ٥٣٤ هـ) ^(٨).

(١) هو عبد بن أحمد بن محمد الهروي الحافظ (ت ٤٣٤ هـ)، كان ثقة متقناً، ديناً عابداً، ورعاً حافظاً، بصيراً بالفقه والأصول، روى الصحيح عن ثلاثة من أصحاب القرنين، جمع لنفسه (معجماً) وصنف (مستخرجاً على الصحيحين)، وكان شيخ الحرم في عصره. ينظر: العبر في خبر من غير: محمد بن أحمد الذهبي، ت محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ط، (٢/٢٦٩)، شذرات الذهب لابن العماد (٥/١٦٤).

(٢) هو المحدث أبو محمد، خطيب سرخس، سمع في سنة ست عشرة وثلاث مائة (الجامع الصحيح) من القرنين. ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (١٦/٤٩٢).

(٣) هو العلامة مسند الوقت، أبو الحسن، سمع (الجامع الصحيح) من أبو محمد بن حمويه السرخسي. ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (١٨/٢٢٢)، شذرات الذهب لابن العماد (٥/٢٧٨).

(٤) هو عبد الأول بن عيسى بن شعيب السجزي الهروي، سمع في سنة خمس وستين وأربع مائة من عبد الرحمن بن محمد الداودي (الجامع الصحيح) حدث بخراسان وأصبهان وكرمان وبغداد، وتكاثر عليه الطلبة، واشتهر حديثه، وبعد صيته، وانتهى إليه علو الإسناد. حدث عنه ابن عساكر والسمعاني وغيرهما، قال السمعاني: شيخ صالح، حسن السمات والأخلاق، متودد متواضع، سليم الجانب. ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (٣٠٣/٢٠)، شذرات الذهب لابن العماد (٦/٢٧٥).

(٥) هو الشيخ أبو بكر، أحد من حدث ب (الجامع الصحيح) عن القرنين. ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (١٦/٤٢٤).

(٦) هو المُسْنِدُ أَبُو حَامِدٍ نَزِيلُ هَرَاةَ، رَوَى (الجامع الصحيح) عن القرنين. ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (١٦/٤٨٨).

(٧) هو مُسْنِدُ هَرَاةَ، أَبُو عَمْرٍ، رَوَى (الجامع الصحيح) عن النَّعِيمِي، كان ثقةً صالحاً. ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (١٨/٢٥٥)، شذرات الذهب لابن العماد (٥/٢٦٦).

(٨) هو الشيخ أبو الفضل، من مروياته (الجامع الصحيح) سمعه من المَلِيحِي عن النَّعِيمِي عن القرنين. ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (٢٠/٦٤)، شذرات الذهب لابن العماد (٦/١٧٢).

وعن الفضيلي روى:

*-عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني (ت ٥٦٢هـ) (١).

**-واحتمال أنه قد روى عنه ابن عساكر (ت ٥٧١هـ) (٢).

١٠-محمد بن أحمد بن متّ الإشتيخني (ت ٣٨٨هـ) (٣).

١١-محمد بن مكّي المروزي الكشميهني (ت ٣٨٩هـ) (٤).

ويرويه عن الكشميهني ثلاثة رواة:

أ-أبو ذر الهروي، إذاً قد روى عن الشيوخ الثلاثة: المستملي والسرّخسي والكشميهني.

ب-كريمة بنت أحمد المروزية (ت ٤٦٣هـ) (٥).

ج-محمد بن أحمد بن عبيد الله المروزي الحفصي (ت ٤٦٦هـ) (٦).

١٢-إسماعيل بن محمد الكشاني السمرقندي (ت ٣٩١هـ) (٧).

(١) هو عبد الكريم بن محمد بن منصور المروزي أبو سعد السمعي (ت ٥٦٢هـ). كان ثقة حافظاً واسع الرحلة عدلاً ديناً جميل السيرة حسن الصحبة كثير المحفوظ. قيل: بلغ عدد شيوخه سبعة آلاف، له التصانيف منها: (الذيل على تاريخ بغداد)، و(معجم الشيوخ)، و(معجم البلدان)، و(الأنساب)، و(فضائل الشام). ينظر: تذكرة الحفاظ للذهبي برقم (١٠٩٠) (١٣١٦/٤)، طبقات الحفاظ للسيوطي برقم (١٠٥٥) (ص ٤٧٣).

(٢) هو علي بن الحسن بن هبة الله الدمشقي الشافعي أبو القاسم، محدث الشام، ذكره السمعي فقال: أبو القاسم حافظ ثقة متقن دين خير جمع بين معرفة المتن والإسناد وكان كثير العلم غزير الفضل صحيح القراءة مثبّتاً رحل وتعب وبالغ في الطلب وجمع ما لم يجمعه غيره، صاحب التصانيف منها: (تاريخ دمشق) و(أطراف السنن الأربعة) وغير ذلك. ينظر: تذكرة الحفاظ للذهبي برقم (١٠٩٤) (١٣٢٨/٤-١٣٣٤)، طبقات الحفاظ للسيوطي برقم (١٠٥٩) (ص ٤٧٥).

(٣) هو الإمام الفقيه أبو بكر، حدث ب(الجامع الصحيح) عن الفرّيري، وسماعه كان في سنة تسع عشرة وثلاثة مائة. ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (٥٢١/١٦)، شذرات الذهب لابن العماد (٤/٤٧٣).

(٤) هو محمد بن مكّي الكشميهني المحدث الثقة أبو الهيثم، راوية البخاري عن الفرّيري، حدث عنه: أبو ذر الهروي، وكريمة المروزية المجاورة، وآخرون. ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (٤٩١/١٦)، شذرات الذهب لابن العماد (٤/٤٧٨).

(٥) هي الشیخة المسندة، أم الكرام المجاورة بحرم الله، روت (الجامع الصحيح) مرات كثيرة. ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (٢٣٣/١٨)، شذرات الذهب لابن العماد (٥/٢٦٦).

(٦) هو الشيخ المسند أبو سهل، راوي (الجامع الصحيح) عن أبي الهيثم الكشميهني. ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (٢٤٤/١٨)، شذرات الذهب لابن العماد (٥/٢٨٣).

(٧) هو آخر من روى (الجامع الصحيح) عالياً، سمعه من الفرّيري في سنة عشرين وثلاث مائة، سنة وفاة الفرّيري. ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (٤٨١/١٦).

المطلب الخامس: عدد أحاديث الجامع الصحيح وعدد كتبه وأبوابه.

أولاً: عدد أحاديثه:

جملة ما في الجامع الصحيح عند الإمام ابن الصَّلَاح والنَّووي وابن المُلقِّن^(١) سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثاً مع المكرَّرات، وبغير المكرَّرات أربعة آلاف حديثاً^(٢). ولكن قيدها الإمام النَّووي بالمُسندة^(٣)، وقد تعقب الحافظ ابن حجر قولَ الإمام النَّووي - بعدما نقل كلامهما فقال: (فأخرج بقوله: (المُسندة) الأحاديث المعلقة^(٤))، وما أورده في التراجم والمتابعة^(٥))، وبيان الاختلاف بغير إسناد موصل، فكل ذلك خرج بقوله (المُسندة) بخلاف إطلاق ابن الصَّلَاح^(٦).

وعَلَّق على ذلك الإمام العِرَاقي^(٧) فقال: (المراد بهذا العدد الرواية المشهورة، وهي رواية

(١) هو الحافظ سراج الدين عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي (ت ٨٠٤هـ)، برع في الفقه والحديث وصنف فيهما الكثير كـ (التوضيح لشرح الجامع الصحيح) و(طبقات المحدثين) و(المقنع) وغير ذلك. ينظر: الضوء اللامع للسخاوي برقم (٣٣٠) (١٠٥-١٠٠/٦)، طبقات الحفاظ للسيوطي برقم (١١٧٣) (ص ٥٤٢)، الأعلام للزركلي (٥٧/٥)

(٢) ينظر: مقدمة ابن الصلاح (ص ٩)، التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير: يحيى بن شرف النَّووي، ت محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، ط ١ (١٤٠٥هـ-١٩٨٥م) (ص ٢٦)، المقنع في علوم الحديث: عمر بن علي الأنصاري، ت عبد الله الجديع، دار فواز، السعودية، ط ١ (١٤١٣هـ) (ص ٦٤)، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري: أحمد بن محمد القسطلاني، ضبطه محمد عبد العزيز الخالدي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١ (١٤١٦هـ-١٩٩٦م) (٤٠/١).

(٣) ينظر: ما تمس إليه حاجة القاري لصحيح الإمام البخاري ليحيى بن شرف النَّووي (ص ٤٥).

والحديث المسند فيه أقوال؛ والمعتمد فيه قول الحاكم الذي عرفه فقال: هو ما اتصل بإسناده إلى رسول الله ﷺ ينظر: معرفة علوم الحديث: محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، ت السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢ (١٣٩٧هـ-١٩٧٧م) (ص ١٧)، وهو ما اختاره الإمام النَّووي.

(٤) والحديث المعلق: هو ما حذف من مبتدأ إسناده واحد أو أكثر، ومن صور المعلق عند الحافظ ابن حجر أن يحذف منه جميع السند. ينظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر: ابن حجر العسقلاني، ت عبد الله الرحيلي، ط ١، (ص ٢١٩)، تدريب الراوي للسيوطي (١٢٤/١).

(٥) والهدف منها تقوية الحديث الفرد وذلك بموافقة غيره له، فالمتابعة هي: أن يوافق راوي الحديث على ما رواه من قبل راو آخر فيرويه عن شيخه أو عن فوقه، فإن حصلت للراوي نفسه فمتابعة تامة، وإذا حصلت لشيخه فمن فوقه فهي ناقصة. ينظر: نزهة النظر لابن حجر (ص ٨٧)، منهج النقد في علوم الحديث: نور الدين عتر، دار الفكر، ط ٣ (١٤١٨هـ-١٩٩٧م) (ص ٤١٨).

(٦) هدي الساري لابن حجر (ص ٤٦٥).

(٧) هو زين الدين عبد الرحيم بن الحسين (ت ٨٠٦هـ)، كان حافظاً متقناً عارفاً بفنون الحديث وبالفقه والعربية وغير ذلك، له العديد من المؤلفات منها: (نظم الدرر السنية في السيرة الزكية) و(منظومة تفسير غريب القرآن) و(ألفية في علوم الحديث). ينظر: ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد لمحمد بن أحمد الفاسي برقم (١٢٤٥) (١٠٦/٢)، معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة برقم (٧٠٩) (١٣٠/٢).

مُحَمَّد بن يُونُس الفَرَبْرِي، فأما رواية حَمَّاد بن شَاكِر فهي دونها بمائتي حديث، وأنقص الروايات رواية إِبْرَاهِيم بن مَعْقِل النَّسْفِي فإنها تنقص عن رواية الفَرَبْرِي ثلاثمائة حديث^(١).

ولكن الحافظ ابن حَجَر رد ذلك فقال: (وليس كذلك، بل كتاب البُخَارِي في جميع الروايات الثلاثة في العدد سواء، وإنما حصل الاشتباه من جهة أَنَّ حَمَّاد بن شَاكِر، وإِبْرَاهِيم بن مَعْقِل لَمَّا سمعا الصَّحِيح على البُخَارِي فاتهما من أواخر الكتاب شيء، فروياه بالإجازة عنه)^(٢).

ثم حرر الحافظ ابن حَجَر عدد أحاديث الجامع الصحيح تحريراً بالغ الدقة وعدّ الأحاديث في الأبواب مفصلاً ذلك فقال: (جميع ما في صحيح البُخَارِي من المتن الموصولة بلا تكرير ألفا وستمئة حديث وحديثان، ومن المتن المعلقة المرفوعة التي لم يوصلها في موضع آخر من الجامع المذكور مائة وتسعة وخمسون حديثاً، فجميع ذلك ألفا حديث وسبعمائة وأحد وستون حديثاً)^(٣).

وبعد استقصائه للمعلقات والمتابعات قال: (فجملة ما في الكتاب من التعليل ألف وثلاثمائة وواحد وأربعون حديثاً، وأكثرها مكرر مخرج في الكتاب أصول متونه، وليس فيه من المتن التي لم تخرج في الكتاب، ولو من طريق أخرى إلا مائة وستون حديثاً، وجملة ما فيه من المتابعات والتنبيه على اختلاف الروايات ثلاثمائة وواحد وأربعون حديثاً)^(٤)، فجميع ما في الكتاب على هذا بالمكرر تسعة آلاف واثنان وثمانون حديثاً، وهذه العدة خارج عن الموقوفات^(٥) على الصحابة والمقطوعات^(٦) عن التابعين فمن بعدهم^(٧).

وقال أيضاً: (جميع أحاديثه بالمكرر سوى المعلقات والمتابعات على ما حرّره وأتقنته سبعة آلاف وثلاثمائة وسبعة وتسعون حديثاً)^(٨).

(١) التقييد والإيضاح: عبد الرحيم العراقي، ت عبد الرحمن عثمان، دار الفكر، بيروت، ط ١ (١٣٨٩ هـ - ١٩٧٠ م) (ص ٢٧).

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (١/٢٩٤).

(٣) هدي الساري لابن حجر (ص ٤٧٧).

(٤) تعقبه الإمام القسطلاني فقال: هو سهو من قلم الناسخ، وإلا لم يصح الحساب في المجموع كما هو الظاهر. والصحيح أنه ثلاثمائة أربعة وأربعون. ينظر: إرشاد الساري (١/٥٤)، هداية الساري إلى دراسة البخاري: إمداد الحق السلتهي البنغلاديشي، طبع مستفيض أنور بن أمداد الحق، دكا، د. ط (٢/١٣٩).

(٥) وهو ما يروى عن الصحابة رضي الله عنهم من أقوالهم وأفعالهم ونحوها. ينظر: مقدمة ابن الصلاح (ص ٤٦)، تدريب الراوي للسيوطي (١/٢٠٢).

(٦) وهو ما جاء عن التابعين موقوفاً عليهم من أقوالهم أو أفعالهم. ينظر: مقدمة ابن الصلاح (ص ٤٧)، المقنع في علوم الحديث لابن الملقن (ص ١١٦).

(٧) هدي الساري لابن حجر (ص ٤٦٩).

(٨) هدي الساري لابن حجر (ص ٤٦٨).

وقد علل ابن حجر هذا الاختلاف في عدّ ما في الجامع الصحيح من أحاديث فقال: (تأولته على أنه يحتمل أن يكون العادّ الأول الذي قلّده في ذلك كان إذا رأى الحديث مطوّلاً في موضع ومختصراً في موضع آخر يظن أن المختصر غير المطول، إما لبعد العهد به أولقته المعرفة بالصناعة، ففي الكتاب من هذا النمط شيء كثير، وحينئذ يتبين السبب في تفاوت ما بين العددين والله الموفق) (١).

وقد قام مُحَمّد فُؤاد عبد الباقي (٢) بتقييم كتب الجامع الصحيح وأبوابه وأحاديثه معتمداً على النسخة اليونانية فبلغ عدد الأحاديث سبعة آلاف حديث وخمسائة وثلاثة وستين حديثاً (٣).
ثانياً: عدد كتبه:

وقع الاختلاف بين العلماء في عدد كتبه، وذلك بسبب اختلاف نسخ الأصول (٤).
فقليل إنَّ عدد كتبه واحد وتسعون كتاباً، وذلك حسب العدد الذي اعتمده الشيخ عبد الله الغنيمان في فهرسه (دليل القارئ) (٥).

وأما بحسب ترقية مُحَمّد فُؤاد عبد الباقي فقد بلغ عدد كتبه سبعة وتسعين كتاباً (٦).
ثالثاً: عدد أبوابه:

ذكر الإمام الكرمانى أن عدد أبواب الجامع الصَّحيح ثلاثة آلاف وأربعمائة وخمسون باباً (٧)، بينما بلغ عدد أبوابه عند الشيخ عبد الله الغنيمان في فهرسه (دليل القارئ) ثلاثة آلاف وثمانمائة واثنين وثمانين باباً (٨)، وقد بلغ عدد أبوابه بحسب التتبع في تيسير المنفعة ثلاثة آلاف وثمانمائة

(١) هدي الساري لابن حجر (ص ٤٧٧).

(٢) هو محمد فؤاد بن عبد الباقي (ت ١٣٨٨ هـ)، حقق العديد من أمهات كتب السنة و ألف فيها، وخرج أحاديثها، قام بشرح وفهرسة صحيح مسلم، وموطأ مالك، وسنن ابن ماجه وغير ذلك، له تصانيف كثيرة منها: (تيسير المنفعة بكتابي مفتاح كنوز السنة)، (اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان). ينظر: الأعلام للزركلي (٦/٣٣٣).

(٣) ينظر: تيسير المنفعة بكتابي مفتاح كنوز السنة و المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث، د. ط (ص ١-٧٠).

(٤) ينظر: الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري: الكرمانى، دار إحياء التراث العربى، بيروت، ط ٢ (١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م) (١/١٢).

(٥) ينظر: دليل القارئ إلى مواضع الحديث في صحيح البخاري: عبد الله بن محمد الغنيمان، مطبوعات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، د. ط (ص ٧-٧٧).

(٦) ينظر: تيسير المنفعة لمحمد فؤاد عبد الباقي (ص ١-٧٠).

(٧) ينظر: الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري (١/١٢)، إرشاد الساري (١/٤١).

(٨) ينظر: دليل القارئ إلى مواضع الحديث في صحيح البخاري لعبد الله الغنيمان (ص ٧-٧٧).

وتسعة وثمانين باباً^(١)، والظاهر أن الخلاف ناشئ من اختلاف النسخ، واعتبار بعض الأبواب من الكتب^(٢).

(١) ينظر: تيسير المنفعة لمحمد فؤاد عبد الباقي (ص ١-٧٠).
(٢) ينظر: الإمام البخاري وصحيحه لعبد الغني عبد الخالق (ص ١٨٥).

المطلب السادس: شرط الإمام البخاري في (الجامع الصحيح)

لم يذكر الأئمة شروطهم الخاصة في كتبهم بصورة واضحة، إنما كانت تستخرج بالاستقراء من تصرفاتهم والتمعن في كتبهم قال أبو الفضل المقدسي^(١): (اعلم أنَّ البخاري ومُسليماً ومن ذكرنا بعدهم لم يُنقل عن واحدٍ منهم أنَّه قال: شرطتُ أن أُخرج في كتابي ما يكون على الشرط الفلاني، وإنما يُعرف ذلك من سَبَرِ كُتُبهم، فيُعلم بذلك شرط كلِّ رجلٍ منهم)^(٢).

إذاً لم ينقل عن الإمام البخاري شروطه التي اتخذها في انتقاء أحاديث الجامع الصحيح، وقد استطاع العلماء استنباط هذه الشروط^(٣) ومن ذلك يمكن استخلاص ما يلي:

١- أن يكون الإسناد^(٤) متصلاً، فكان شرطه في الحديث المعنعن^(٥) أن يكون الراوي قد ثبت لقاءه لشيوخه، ولم يكتف بالمعاصرة فالعننة إذا احتف بها ما يُثبت اللقاء حملت على الاتصال عنده^(٦).

٢- أن يكون رواية الأحاديث ثقات، متصفين بالعدالة^(٧)، والضبط^(٨).

(١) هو الإمام محمد بن طاهر (ت ٥٠٧ هـ) ذو التصانيف منها: (تذكرة الموضوعات) و (الأنساب المتفقهة في الخط المتماثلة في النقط والضبط) وغير ذلك. ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (٣٦١/١٩)، الأعلام للزركلي (٢٥٣/٧).

(٢) شروط الأئمة الستة: محمد بن طاهر المقدسي، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ط (ص ١٧).

(٣) ينظر: شروط الأئمة الستة لمحمد بن طاهر المقدسي (ص ١٧)، النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٣١٥/١)، توضيح الأفكار لمحمد بن إسماعيل الصنعاني (٩٥/١).

(٤) والإسناد يطلق على معنيين: ١- عزو الحديث إلى قائله. ٢- سلسلة الرجال الموصلة للمتن، فيكون بهذا مرادفاً للسند. والتعريف الثاني هو المراد. ينظر: تيسير مصطلح الحديث لمحمود الطحان (ص ١٦).

(٥) هو الذي يقال في سنده فلان عن فلان. ينظر: المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي لابن جماعة (ص ٤٨).

(٦) ينظر: السنن الأبين والمورد الأيمن لابن رُشيد الفهري (ص ٥٢)، نزهة النظر لابن حجر (ص ٧٥).

(٧) أن يكون مسلماً، بالغاً، عاقلاً سالمًا من أسباب الفسق وخوارم المروءة، متيقظاً غير مغفل. ينظر: مقدمة ابن الصلاح (ص ٦١).

(٨) الضبطُ قسمان: ١- ضبطُ الصدر: وهو أن يحفظ ما سمعه حفظاً يمكنه من استحضاره متى شاء. ٢- ضبطُ الكتاب: وهو صيانته عنده منذ سمع فيه وصحَّحه إلى أن يؤدي. ينظر: نزهة النظر لابن حجر (ص ٦٩).

وعند رواية المدلس^(١) الحديث بالعنعنة أن يحتف بها ما يُثبت السماع^(٢)، وكذا لم يخرج من حديث المختلط^(٣) عن سمع منه بعد الاختلاط.

٣- سلامة الحديث من الشذوذ^(٤) والعلة القادحة^(٥).

٤- وشرط الإمام البخاري كما في كتاب الحازمي (شروط الأئمة) هو أن يخرج من رجال أصحاب الطبقة الأولى ومثل ذلك بأصحاب الزهري فقال: الطبقة الأولى هي الغاية في الصحة وهو غاية مقصد البخاري، كمالك وابن عيينة ويونس، والثانية شاركت الأولى في العدالة، غير أن الأولى جمعت بين الحفظ والإتقان وبين طول الملازمة للزهري بحيث كان منهم من يلزمه في السفر والحضر كالليث بن سعد والأوزاعي والنعمان بن راشد^(٦).

(١) والمراد هنا تدليس الإسناد: وهو أن يروي عن لقيه ما لم يسمع منه موهاً أنه سمعه منه. ينظر: مقدمة ابن الصلاح (ص ٧٣-٧٤).

(٢) أي أن يصرح بالتحديث (حدثنا- أخبرنا).

(٣) الاختلاط: هو فساد العقل وعدم انتظام الأقوال والأفعال، إما بخرف، أو ضرر، أو مرض، أو احتراق كتب. ينظر: فتح المغيبي للسخاوي (٣٧١/٤).

(٤) عرفه الإمام الشافعي فقال: أن يروي الثقة حديثاً يخالف فيه ما روى الناس. وعرفه الدكتور نور الدين عتر: بأنه ما رواه المقبول مخالفاً لمن هو أولى منه لكثرة عدد أو زيادة حفظ. فإن خولف بأرجح منه: لمزيد ضبط، أو كثرة عدد، أو غير ذلك من وجوه الترجيحات، فالراجح يقال له: (المحفوظ). ومقابل له، وهو المرجوح، يقال له: (الشاذ). ينظر: معرفة علوم الحديث للحاكم (ص ١٨٣)، نزهة النظر لابن حجر العسقلاني (ص ٨٤)، منهج النقد لنور الدين عتر (ص ٤٢٩).

(٥) والعلة عبارة عن سبب غامض قادح مع أن الظاهر السلامة منه. ينظر: تدريب الراوي للسيوطي (٣٩٥/١).

(٦) ينظر: شروط الأئمة الستة لمحمد بن طاهر المقدسي (ص ٥٧)، تدريب الراوي للسيوطي (١٣٠/١).

المطلب السابع: مكانة الجامع الصحيح.

تبوأ الجامع الصحيح مكانة عالية، وقد حرص الإمام القسطلاني على ذكرها، فقال: (وأما فضيلة الجامع الصحيح، فهو أصح الكتب المؤلفة في هذا الشأن، والمتلقى بالقبول من العلماء في كل أوان، قد فاق أمثاله في جميع الفنون والأقسام، وخص بمزايا من بين دواوين الإسلام، شهد له بالبراعة والتقدم الصناديد العظام، والأفاضل الكرام، ففوائده أكثر من أن تحصى وأعز من أن تستقصى) ^(١).

إذاً امتاز بصحته بين كتب السنة وقد شهد له بالتقدم الكثير من العلماء منهم الإمام النووي - رحمه الله - الذي قال: (اتفق العلماء - رحمهم الله - على أن أصح الكتب بعد القرآن الصحيحان؛ البخاري ومسلم، وتلقتهما الأمة بالقبول، وكتاب البخاري أصحهما، وأكثرها فوائد ومعارف ظاهرة وغامضة) ^(٢).

والإمام الذهبي فقال: (وأما جامع الصحيح فأجل كتب الإسلام، وأفضلها بعد كتاب الله تعالى) ^(٣).

ويمثله قال الكرمانى في مقدمة الكواكب الدراري شرح صحيح البخاري: (كتاب البخاري أجل الكتب الصحيحة نقلاً ورواية، وفهماً ودراية، وأكثرها تغديلاً وضبطاً وتنقيحاً، واستنباطاً واحتياطاً) ^(٤).

وتأتي منزلته لالتزامه بأرقى شروط الصحة، ويكفي في ذلك شهادة أئمة الجرح والتعديل والعلل والرجال (شيوخ الإمام البخاري وأقرانه من المحدثين: وهم الإمام علي بن المديني ويحيى بن معين وأحمد بن حنبل) الذين شهدوا له بعد أن عرضه عليهم فاستحسنوه ^(٥). وظهرت منزلته بسعي العلماء وطلبة العلم لقراءته وحفظه والعمل بأحاديثه، وما ذلك إلا نتيجة العناية التامة التي بذلها الإمام البخاري فيه من التثبت والاحتياط في تجريد الصحيح من غيره، فلا عجب إذا انطلقت الألسنة بالإشادة به وإبراز ما له من خصائص ومزايا .

(١) إرشاد الساري (٤١/١).

(٢) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (١٤/١).

(٣) تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، ت عمر تدمري، دار الكتاب العربي، لبنان، ط ١ (١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م) (٢٤٢/١٩)، إرشاد الساري (٤١/١).

(٤) (٣/١).

(٥) ينظر: تهذيب التهذيب لابن حجر (٤٦/٩).

المطلب الثامن: أهم الشروح على الجامع الصحيح

يعدّ (الجامع الصحيح) من أعظم كتب السنة، حظي باهتمام العلماء لفترات مديدة، وما يزال إلى الآن، وقد تكاثرت أعمال العلماء عليه حتى أوصلها صاحب (إتحاف القاري بمعرفة جهود وأعمال العلماء على صحيح البخاري) إلى ما يزيد عن سبعين وثلاثمئة عمل^(١) كان نصيب الشروح من هذا العدد واحداً وسبعين شرحاً كما أحصاها الدكتور عبد الغني عبد الخالق^(٢) وأما حاجي خليفة، فذكر ما ينيف على اثنين وثمانين شرحاً، فلعله اعتبر التعليقات وشرح المختصرات من الشروح، فمنها ما أكمل ومنها لم يكمل، ومنها ما كان تعليق على أوائل الجامع الصحيح^(٣)، وسوف اقتصر في هذا المقام على ذكر بعضها فمنها:

١- (أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري)^(٤) لحمد بن محمد بن إبراهيم الخطّابي البُستي (ت ٣٨٨هـ)^(٥).

وهو أقدم هذه الشروح، اعتمد فيه على رواية النَّسفي، فجعلها أصلاً لشرحه، اتصف بصغر حجمه، فحذف أسانيد أحاديث الجامع الصحيح طلباً للتخفيف، ولم يشرح أحاديث البخاري جميعها، بل اختار بعضها .

٢- (شرح صحيح البخاري لابن بطّال)^(٦) لعلي بن خلف بن بطّال البكري المالكي (ت ٤٤٤هـ)^(٧).

(١) ينظر: إتحاف القاري بمعرفة جهود وأعمال العلماء على صحيح البخاري: محمد عصام عرار الحسني، دار اليمامة، دمشق، ط ١ (١٤٠٧هـ-١٩٨٧م) (ص ٦).

(٢) ينظر: الإمام البخاري وصحيحه لعبد الغني عبد الخالق (ص ٢٣٠-٢٤٢).

(٣) ينظر: كشف الظنون لحاجي خليفة (١/٥٤٦-٥٥٥).

(٤) بتحقيق محمد بن سعد آل سعود الذي نال به درجة الدكتوراه في جامعة أم القرى بمكة (١٤٠٦هـ) وهو مطبوع في أربعة مجلدات.

(٥) المحدث أبو سليمان، وصفه الإمام الذهبي قائلاً: كان ثقة متنبأ من أوعية العلم له عدة تصانيف منها: (غريب الحديث) و(أعلام السنن في شرح صحيح البخاري) و(معالم السنن في شرح سنن أبي داود). ينظر: تذكرة الحفاظ للذهبي برقم (٩٥٠) (١٠١٨/٣)، طبقات الحفاظ للسيوطي برقم (٩١٥) (ص ٤٠٤)، معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة برقم (٤٩١٨) (١/٦٥٢).

(٦) وقد طبع عدة مرات في مكتبة الرشد، الرياض، تحقيق ياسر بن إبراهيم، سنة (١٤٢٠هـ) في عشرة مجلدات، وفي دار الكتب العلمية، بتحقيق مصطفى عبد القادر عطا.

(٧) أبو الحسن، كان نبيلاً جليلاً متصرفاً، وقد ألف شرحاً كبيراً لكتاب البخاري، وكتاب (الاعتصام في الحديث)، وله كتاب في الزهد والرقائق. ينظر: ترتيب المدارك وتقريب المسالك: القاضي عياض بن موسى، ت سعيد أحمد أعراب، وزارة الأوقاف المغربية، ط ١ (١٤٠٣هـ-١٩٨٣م) (١٦٠/٨)، معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة برقم (٩٤٥٥) (٢/٤٣٨).

اتصف شرحه هذا بالإيجاز والاختصار، فلم يعتن بشرح بعض الكتب في الجامع الصحيح، مثل كتاب: (بدء الخلق)، وكتاب: (التفسير) وكتاب: (المغازي) و(الفضائل)، وقد غلبت على شرحه الناحية الفقهية وكان جلها من الفقه المالكي .

٣- (الكواكب الدراري بشرح صحيح البخاري)^(١) لمُحمَّد بن يُوسف بن علي الكرمانى (ت ٧٨٦هـ)^(٢).

قدَّم الكرمانى لكتابه بمقدمتين، وامتاز أسلوبه بسهولة العبارة مع استيفائه للمعنى المراد، والإسهاب والتطويل في كثير من الأحيان عند تعرضه للإعراب والصرف والمعاني والبديع، وقد فرغ من تأليفه سنة خمس وسبعين وسبعمائة للهجرة^(٣).

٤- (فتح الباري)^(٤) لابن رجب (ت ٧٩٥هـ)^(٥).

شرح الإمام ابن رجب في كتابه، فلم يقدم له بمقدمة، وقد توفي ابن رجب قبل إكماله، حيث وصل إلى كتاب الجنائز، والمطبوع منه الآن إلى كتاب السهو^(٦)، ومما امتاز به ابن رجب هو عنايته بروايات البخاري وإيراد اختلافاتها عناية كبيرة، فيعدّ مرجعاً في ذلك، وقد أطال النفس في جميع النواحي، سواء الإسنادية والمنتية والفقهية.

٤- (فتح الباري بشرح صحيح البخاري)^(٧) لأحمد بن علي بن مُحمَّد بن علي العسقلاني المصري الشافعي (ت ٨٥٢هـ).

(١) وقد طبع مرات كثيرة منها: بدار إحياء التراث العربي بيروت، سنة (١٤٠١هـ).

(٢) هو شمس الدين أبو عبد الله الكرمانى البغدادي، اشتغل بالعلم فأخذ عن والده، وعلماء عصره ثم طاف البلاد ودخل مصر والشام والحجاز والعراق، وتصدى لنشر العلم، وصنف كتباً في علوم شتى منها شرحه المشهور على البخاري وحج غير مرة وسمع بالحرمين ودمشق والقاهرة. ينظر: طبقات الشافعية: ابن قاضي شهبة الدمشقي، ت الحافظ عبد العليم خان، طبع مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد، ط (١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م) برقم (٧٠٧) (٢٤٥/٣)، شذرات الذهب لابن العماد (٨/٥٠٥-٥٠٦).

(٣) ينظر: كشف الظنون لحاجي خليفة (١/ ٥٥١).

(٤) طبع مرات عديدة في عدة دور منها في مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ط (١٤١٧هـ) في عشر مجلدات. وفي دار ابن الجوزي، الدمام، في ثمان مجلدات.

(٥) هو عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الدمشقي أبو الفرج، الشهير بابن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥هـ) الحافظ مفيد المحدثين، له المؤلفات السديدة والمصنفات المفيدة، منها شرحه على الجامع للحافظ أبي عيسى الترمذي. ينظر: ذيل تذكرة الحفاظ للسيوطي (ص ١٨٠)، الجوهر المنضد في طبقات متأخري أصحاب أحمد: لابن عبد الهادي يوسف بن حسن الدمشقي الصالحي الحنبلي، مكتبة العبيكان، الرياض، ط (١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م) (ص ٥٠).

(٦) ينظر: كشف الظنون لحاجي خليفة (١/ ٥٥١).

(٧) كانت أولى طبعاته في المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، (١٣٠٠هـ - ١٨٨٢م) في ثلاثة عشر مجلداً.

ألف الحافظ ابن حجر مقدمة لكتابه (فتح الباري)، سماها: (هدي الساري)، وتقع في مجلد ضخم، اكتملت في سنة ثلاث عشرة وثمانمائة، وعند ذلك الوقت ابتدأ بالشرح فكتب منه قطعة أطال فيها النفس، ثم خشي أن يعوقه عن إتمامه على هذه الصفة عائق، فشرع في شرح متوسط - وهو (فتح الباري)^(١) - وبعد (هدي الساري) بمثابة مفتاح للجامع الصحيح، و قد اعتمد في شرحه على رواية أبي ذر التي رواها عن شيوخه الثلاثة (المُسْتَمْلِي، والسرخسي، والكُشْمِيهَنِي) والتي تميزت بضبطها.

٥- (عمدة القاري في شرح البخاري)^(٢) لبدر الدين محمود بن أحمد العيني الحنفي (ت ٨٥٥هـ)^(٣).

ابتدأ العيني تأليفه في سنة عشرين وثمانمائة، وفرغ منه في سبعة وأربعين وثمانمائة للهجرة^(٤) وقد قدم لكتابه بمقدمة تحدث فيها عن أهمية السنة وبيّن منزلة البخاري وصحيحه، ثم ذكر أسباب تأليفه للعمدة، وهو شرح مطول حافل بالفوائد الحديثية والفقهية والعقدية واللغوية.

٦- (التوشيح على الجامع الصحيح)^(٥) لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)^(٦).

ابتدأ الإمام السيوطي كتابه بمقدمة احتوت على منهجه الذي سار عليه ومن ثم بيّن شرط البخاري وموضوعه، وبعدها شرع في شرحه فكان اعتماده على رواية أبي ذر، وقد أراده مختصراً كما صرح في أول شرحه حيث قال: (هذا تعليق على صحيح الأستاذ شيخ الإسلام أمير المؤمنين

(١) ينظر: انتقاض الاعتراض: أحمد بن علي ابن حجر، ت حمدي السلفي، مكتبة الرشد، الرياض، د.ط. (٧/١).

(٢) طبع في تركيا بمطبعة الأستانة سنة (١٣٠٨هـ) في أحد عشر مجلداً، وطبع في مصر في اثني عشر مجلداً يضم خمسة وعشرين جزءاً نشرته المطبعة المنيرية. وللكتاب طبعات أخرى.

(٣) هو المحدث أبو محمد الحلبي الأصل العنتابي المولد ثم القاهري الحنفي، ويعرف بالعيني، ولي عدة وظائف دينية كتدريس الفقه بالمحمودية، وتدريس الحديث بالمؤيدية، وقد صنف الكثير من الكتب: (عمدة القاري) شرح البخاري، و(عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان) وغير ذلك. ينظر: الضوء اللامع للسخاوي برقم (٥٤٥) (١٣١/١٠)، البدر الطالع للشوكاني برقم (٥٣٨) (١٥٨/٢)، معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة برقم (١٦٥٣٥) (٧٩٧/٣) (٧٩٨).

(٤) ينظر: عمدة القاري: بدر الدين محمود بن أحمد العيني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١ (١٤٢١هـ - ٢٠٠١م). (٣٠٤/٢٥).

(٥) طبع عدة طبعات، منها في دار الرشد، تحقيق رضوان جامع رضوان، سنة (١٤١٩هـ)، في تسعة مجلدات ثم في دار الكتب العلمية، تحقيق علاء إبراهيم الأزهرى، سنة (١٤٢٠هـ) في خمس مجلدات.

(٦) هو الحافظ أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي (ت ٩١١هـ)، صاحب المؤلفات الحافلة الجامعة النافعة التي تزيد على خمسمائة مصنف وقد تداولها الناس وتلقوها بالقبول واشتهرت وعم النفع بها. ينظر: شذرات الذهب لابن العماد (٧٤/١٠ - ٧٨)، ديوان الإسلام: محمد بن عبد الرحمن ابن الغزي، ت سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١ (١٤١١هـ - ١٩٩٠م) برقم (١١٦٣) (٣/٥١ - ٦٨).

أبي عبد الله البخاري، ويسمى (التوشيح) ^(١) .

٧- (إرشاد الساري) للقسطلاني وهو موضوع هذه الأطروحة.

وهكذا فقد اعتنى العلماء بكتاب (الجامع الصحيح)، فتناولوه بالشرح والتعليق، واختلفت هذه الشروح حجماً، ومنهجاً، وقد حفظ لنا التاريخ منذ القرن الرابع الهجري أسماء نخبة من جُلّة العلماء الذين عكفوا على دراسة هذا الكتاب، وبذلوا ما في وسعهم في شرحه، والتعريف برواته، فاجتمع في المكتبة الإسلامية إرث عظيم، وهذه الجهود بعضها تم تحقيقه، وما زال الكثير منها مخطوطاً في خزائن المكتبات، وقد عمل الإمام القسطلاني على الاستفادة من شروح الجامع الصحيح التي سبقته كما سيأتي بيانه لاحقاً.

(١) التوشيح على الجامع الصحيح: عبد الرحمن السيوطي، ت علاء الأزهري، دار الكتب العلمية، بيروت،

ط١ (١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م) (٣/١).

الفصل الثاني: حياة الإمام القسطلاني وعصره.

المبحث الأول: عصر الإمام القسطلاني.

المبحث الثاني: سيرته الذاتية.

المبحث الثالث: سيرته العلمية.

المبحث الأول: عصر الإمام القسطلاني.

المطلب الأول: الأوضاع السياسية.

لما كان العلماء من أبناء المجتمع الإنساني يتعاملون مع أفرادهم، فيتأثرون ويستلهمون منهم، ويتركون فيهم آثارهم الخالدة من كتب ومواقف وعبر.

كان من الضروري- عند دراسة أية شخصية علمية - من دراسة المجتمع الذي نشأت فيه وتأثرت به، ومن ثم أنرت فيه.

نشأ الإمام القسطلاني في القاهرة، وامتدت حياته من سنة (٨٥١هـ) إلى سنة (٩٢٣هـ)، وهي فترة زمنية حساسة، من حياة الدولة الإسلامية، حكم فيها المماليك البرجية والتي امتدت من سنة (٧٨٤هـ) إلى سنة (٩٢٣هـ)، وأما سبب تسميتها بالمملوكية لأنها قامت على أكتاف المماليك^(١) الجلبان^(٢)، الذين كانوا ينالون قسطاً من التربية والتعليم، فكان لكل طائفة معلّم يعلمهم القرآن وشؤون دينهم، ويقوم على تربيتهم وتعليمهم الآداب والأخلاق والمآثر الحميدة، حتى إذا شبّ وقوي سلّم لمعلّم يعلمه أنواع الحرب، من الفروسية والقتال بالسيف والرمي بالرمح^(٣)، فإذا انتهى من دراسته، وأنهى تدريبه أعتق المملوك، ويكون الإعتاق بالجملة، ويقام له احتفال خاص يحضره السلطان والأمراء^(٤)، وقد أطلق الحاكم قلاوون^(٥) على أفراد هذه الفرقة اسم (البرجية) نسبة إلى أبراج القلعة المتربعة على جبل المقطم^(٦) التي أنزلهم بها^(٧).

(١) جمع مفردة مملوك، وهو العبد الذي سُبّي ولم يملك أبواه، والعبد القنّ هو: الذي مُلِكَ هو وأبوه. ينظر: لسان العرب: محمد بن مكرم بن منظور الأفرقي المصري، دار صادر، بيروت، ط١، (١٠/٤٩٣).

(٢) جلبان أو أجلاب تعني شراءهم أو جلبهم من بلاد أخرى، لحدائث سنهم، ومعظمهم يشتريهم السلطان أو الأمراء من الخارج، فهم أجناس مختلفة وعناصر متعددة من تركمان وقوقازيين وجركس. ينظر: نظم دولة سلاطين المماليك ورسومهم في مصر: د. عبد المنعم ماجد، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٢ (١٩٧٩م) (ص١٤٨).

(٣) ينظر: الخطط التوفيقية الجديدة لمصر: علي باشا مبارك، المطبعة الكبرى الأميرية، ببولاق، ط١ (١٣٠٦هـ) (١/٥٠)، تاريخ دولة المماليك في مصر: وليم موير، ترجمة محمود عابدين، وسليم حسن، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط١ (١٤١٥هـ- ١٩٩٥م) (ص٢٠٤)، نظم دولة سلاطين المماليك ورسومهم في مصر (ص١٦).

(٤) ينظر: نظم دولة سلاطين المماليك ورسومهم في مصر لعبد المنعم ماجد (ص١٧).

(٥) هو الملك المنصور قلاوون الألفي (ت٦٨٩هـ) كانت مدّة ملكه إحدى عشرة سنة وثلاثة أشهر. ينظر: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: ابن تغري الأتابكي، ت محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ (١٤١٣هـ- ١٩٩٢م) (٧/٢٧٧).

(٦) جبل مشرف على مقبرة فسطاط مصر والقاهرة، وهو جبل يمتد من أسوان وبلاد الحبشة على شاطئ النيل الشرقي حتى يكون منقطعه طرف القاهرة، ويسمى في كل موضع باسم. ينظر: معجم البلدان لياقوت الحموي (٥/١٧٦).

(٧) ينظر: المواعظ والاعتبار: تقي الدين أحمد المقرئ، دار صادر، بيروت، د. ط، (٢/٢١٤-٢٤١)، النجوم الزاهرة لابن تغري الأتابكي (٧/٢٧٩).

وقد كان أكثر أفراد هذه الطائفة من الجركس أو الشركس^(١)، الذين جيء بهم من بلاد القسم الشمالي الغربي من القوقاز^(٢)، شكل هؤلاء فيما بعد الطبقة التي حكمت مصر^(٣)، لذلك عرفت هذه الدولة باسم دولة المماليك الجراكسة^(٤)، وكان عمر دولة المماليك الجراكسة، أكثر من مائة وأربعة وثلاثين سنة، حكم خلالها ثلاثة وعشرون سلطاناً^(٥)، وقد عاصر الإمام القسطلاني (٨٥١هـ - ٩٢٣هـ) أربعة عشر سلطاناً من سلاطين هذه الدولة وهم:

- ١- الظاهر سيف الدين جقمق (٨٤٢-٨٥٧هـ)^(٦).
- ٢- المنصور فخر الدين عثمان بن جقمق العللي الظاهري (٨٥٧هـ)^(٧).
- ٣- الأشرف سيف الدين إينال العللي الظاهري (٨٥٧-٨٦٥هـ)^(٨).
- ٤- المؤيد شهاب الدين أحمد بن إينال (٨٦٥هـ)^(٩).

-
- (١) ينظر: نظم دولة سلاطين المماليك ورسومهم في مصر لعبد المنعم ماجد (ص ١١).
- (٢) هو قطر واسع تابع للدولة الروسية، وقد سكن الجراكسة جبال القوقاز، وهي سلسلة جبال توجد بين روسيا وآسيا.
- ينظر: دائرة المعارف القرن العشرين: محمد فريد وجدي، مطبعة دائرة المعارف القرن العشرين، ط ١ (١٣٨٦هـ-١٩٦٧م) (٩٥٧/٧).
- (٣) ينظر: دراسات في تاريخ الأيوبيين والمماليك: حمدي عبد المنعم حسين، دار المعرفة الجامعية، مصر، د. ط (ص ١٥٣).
- (٤) ينظر: قيام دولة المماليك الثانية: حكيم أمين عبد السيد، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ط (١٩٦٦م) (ص ١٢).
- (٥) ينظر: بدائع الزهور لابن إياس ج ١ قسم ٢ (ص ٣١٢) إلى (١٧٦/٥). مصر والشام في عصر الأيوبيين والمماليك: د. سعيد عبد الفتاح عاشور، دار النهضة العربية، بيروت، ط ١ (١٩٧٢م) (ص ٢٢٩).
- (٦) هو جقمق بن عبد الله العللي الظاهري، كان سلطاناً متديناً خيراً صالحاً، متفقاً شجاعاً، معظماً للشرعية، محباً للفقهاء، أمراً بالمعروف، ناهياً عن المنكر، كان سمحاً لم يترك غير القليل في خزانته الخاصة، خلع وتوفي بعد خلع باثني عشر يوماً. ينظر: المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي: ابن تغري بردي، ت محمد أمين، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ط ١ (١٩٨٤م) برقم (٨٤٩) (٢٧٥-٣١٢)، بدائع الزهور في وقائع الدهور: محمد بن أحمد بن إياس الحنفي، ت محمد مصطفى، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، د. ط (١٤٠٤هـ-١٩٨٤م) (٢٩٩/٢-٣٠٣).
- (٧) لقب بالملك المنصور، تولى عرش السلطنة المملوكية وعمره ثمان عشرة سنة، ثم عزل بعد حكمه بستة أسابيع تقريباً، وسُجن واستمر مسجوناً في برج الإسكندرية حتى حكم الظاهر خشقدم، فأطلق وسكن في الإسكندرية. ينظر: النجوم الزاهرة لابن تغري الأتابكي (٣٠٣-٣١٦)، بدائع الزهور لابن إياس (٣٠٥/٢).
- (٨) هو إينال العللي، كان عاقلاً صبوراً بعيداً عن إثارة الفتن والشرور، استمر سلطاناً إلى أن تنازل من نفسه عن السلطنة، وعقدها لولده الملك المؤيد أحمد، ثم توفي بعد ذلك بيوم واحد، فكانت مدة مملكته ثمان سنين وشهرين. ينظر: الضوء اللامع للسخاوي برقم (١٠٨٠) (٣٢٨-٣٢٩)، شذرات الذهب لابن العماد (٤٤٩/٩).
- (٩) هو أحمد بن إينال العللي الظاهري، شهاب الدين، بوع للسلطنة، ولكن ثار عليه المماليك فخلعوه، ومدة سلطنته أربعة أشهر وأربعة أيام، أرسله الظاهر خشقدم إلى سجن الإسكندرية، فأقام به مدة، ولما مات الظاهر خشقدم، وتسلطن الملك الظاهر ترميغا الظاهري، أطلقه فسكن بالإسكندرية، مرعي الكرامة إلى أن توفي سنة (٨٩٣هـ). ينظر: النجوم الزاهرة لابن تغري الأتابكي (١٨٨-٢٢١)، شذرات الذهب لابن العماد (٥٣٢/٩).

- ٥-الظاهر سيف الدين خُشقدم النَّاصري المؤيَّدي (٨٦٥-٨٧٢هـ)^(١).
- ٦-الظاهر سيف الدين يلبي المؤيَّدي (٨٧٢هـ)^(٢).
- ٧-الظاهر تَمْرُغا (٨٧٢هـ)^(٣).
- ٨-الأشرف سيف الدين قَائِنْبَاي الجركسي (٨٧٢-٩٠١هـ)^(٤).
- ٩-الأشرف الناصر مُحَمَّد بن قَائِنْبَاي (٩٠١-٩٠٤هـ)^(٥).
- ١٠-الظاهر قَانُصُوهُ بن قَانُصُوهُ الأشرفي (٩٠٤-٩٠٥هـ)^(٦).
- ١١-الأشرف جانبلاط (٩٠٥-٩٠٦هـ)^(٧).
- ١٢-العادل سيف الدين طُومان باي الأول (٩٠٦هـ)^(٨).

(١) كان عاقلاً مهاباً عارفاً صبوراً بشوشاً، مدبراً في شؤونه، مكرماً للعلماء، دفن بالقبة التي أنشأها بمدرسته سنة (٨٧٢هـ)، وكانت مدة سلطنته ست سنين ونصف تقريباً. ينظر: وجيز الكلام في الذيل على دول الإسلام: محمد بن عبد الرحمن السخاوي، ت بشار معروف، مؤسسة الرسالة، ط١ (١٤١٦هـ-١٩٩٥م) (٢/٧٩١)، شذرات الذهب لابن العماد (٩/٤٦٨)، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: محمد بن علي الشوكاني، ت خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ (١٤١٨هـ-١٩٩٨م) برقم (١٦١/١٦٥).

(٢) كان ضعيفاً عن تدبير الملك، وتنفيذ الأمور، لم تطل مدة سلطنته، بل خلع قبل تمام شهرين على حكمه، وحمل إلى إسكندرية فسجن بها، واستمر في محبسه حتى توفي سنة (٨٧٣هـ). ينظر: الضوء اللامع للسخاوي برقم (١١٣١) (١٠/٢٨٧)، شذرات الذهب لابن العماد (٩/٤٦٨).

(٣) كان ملكاً جليلاً شجاعاً، عارفاً بأنواع الفروسية، وافر العقل كامل الهيئة، وإليه تنسب أشياء كثيرة من آلة الحرب ورمي النشاب، وكان من خيار الظاهرية، ولي السلطنة قليلاً ثم خلع، مع مزيد عقله وتودده وفصاحته، توفي سنة (٨٧٩هـ). ينظر: بدائع الزهور لابن إياس (٣/١٠٥)، شذرات الذهب لابن العماد (٩/٤٤٨).

(٤) هو قايئباي بن عبد الله، كان كفواً للسلطنة، سديد الرأي، عارفاً بأحوال المملكة، يضع الأشياء في محلها، لم يكن له في زمنه منازع ولا مدافع، أقام في السلطنة إلى أن توفي، ودام حكمه تسعاً وعشرين سنة وأربعة أشهر وعشرين يوماً. ينظر: بدائع الزهور لابن إياس (٣/٣٢٤-٣٢٥)، شذرات الذهب لابن العماد (١٠/١٢-١٤).

(٥) كثرت في أيام حكمه الفتن والشور، والحروب، كانت مدة سلطنته بالديار المصرية نحواً من سنتين وثلاثة أشهر، قتل سنة (٩٠٤هـ). ينظر: بدائع الزهور لابن إياس (٣/٤٠٣)، النور السافر عن أخبار القرن العاشر: عبد القادر العيدروسي، ت محمود الأرناؤوط، دار صادر، بيروت، ط١ (٢٠٠١م) (ص ٦٩)، شذرات الذهب لابن العماد (١٠/٣٤).

(٦) استمرت فترة توليه حكم دولة المماليك نحو سنة وثمانية أشهر، ثم قبض عليه، وأرسل إلى السجن بالإسكندرية. ينظر: الخطط التوفيقية الجديدة لعللي باشا مبارك (١/٤٨)، بدائع الزهور لابن إياس (٣/٤٤٢).

(٧) كان عسوفاً ظالماً، تضرر الناس في مدة سلطنته غاية الضرر، من أخذ للأموال و مصادرات، أقام في السلطنة ستة أشهر تقريباً، ثم خلع ونفي إلى الإسكندرية، وقتل بها خنقاً، ودفن فيها. ينظر: بدائع الزهور لابن إياس (٣/٤٦٣)، شذرات الذهب لابن العماد (١٠/٤١).

(٨) هو طومان باي بن قانصوه أبو النصر، بلغت مدة سلطنته نحو ثلاثة أشهر، كانت مدة سلطنته على قصرها مملوءة بالشور والفتن، وآخر الأمر هرب واختفى، واستمر مختفياً مدة، ثم ظهر وقبض عليه وقطع رأسه. ينظر: بدائع الزهور لابن إياس (٣/٤٧٧).

١٣-الأشرف قانصوه الغوري(٩٠٦-٩٢٢هـ)^(١).

١٤-الأشرف طومان باي(٩٢٢-٩٢٣هـ)^(٢).

وفي هذه الفترة استمر وجود الخلفاء العباسيين إلى جانب السلاطين الذين كانوا أكثر قوة منهم في إدارة البلاد، فكان الخليفة العباسي لا يملك من أمره شيئاً، بل كان يُعَيَّن ويُخْلَع من قبل السلطان المملوكي، فالخليفة لم يكن يمثل لهم شيئاً بل إنهم كانوا يستطيعون بحسب مصالحهم إجباره على التنازل عن منصبه، وأما الاحترام الذي كانوا يظهرونه فلم يكن يتعدى المظاهر الشكلية، فقد احتفظ الخليفة بسلطات دينية رمزية، لأن الممالك كان ينقصهم نبل الأصل؛ وقد حرصوا منذ قيام دولتهم على صبغ حكمهم بالصبغة الشرعية، لتثبيت أقدامهم في الحكم، ولينقروا من الشعب^(٣)، وقد اقتصر دور الخلفاء العباسيين على حضور حفلات السلطنة وولاية العهد، وتهنئة السلاطين بالشهور والأعياد^(٤)، وقد عاصر السلاطين السابقين مجموعة من الخلفاء العباسيين وهم:

١-المستكفي بالله سليمان بن محمد المُنوَّكَل على الله(٨٤٥-٨٥٥هـ)^(٥).

٢-القائم بأمر الله حمزة المُنوَّكَل على الله(٨٥٥-٨٥٩هـ)^(٦).

٣-المستجد بالله يوسف بن المُنوَّكَل(٨٥٩-٨٨٤هـ)^(٧).

(١) أقام سلطاناً خمس عشرة سنة وتسعة أشهر، كانت نهاية ملكه على يد السلطان سليم في معركة جرت عند مرج دابق بحلب، اختفى على أثرها، ولم يعلم له خبر، ولا وقف له أحد على أثر، ولا ظهرت جثته بين القتلى. ينظر:بدائع الزهور لابن إياس(٦٨/٥-٧١).

(٢) لما ولي السلطنة بمصر عمل على إصلاح أحوال الديار المصرية. ينظر:بدائع الزهور لابن إياس(٤٦/٥).
(٣) ينظر:عصر السيوطي:عبد المنعم ماجد، بحث منشور ضمن بحوث ندوة السيوطي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د. ط (١٩٧٨م)(ص٢٣).

(٤) ينظر: بدائع الزهور لابن إياس(١٠٢/٣)(١٤/٤، ١٤٣، ٢٨٤، ٤١٣)(١٥/٥).

(٥) كان من صالح الخلفاء، ديناً عابداً، كثير التعبد والصلاة والتلاوة، كثير الصمت، منعزلاً عن الناس حسن السيرة.ينظر:المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي لابن تغري بردي برقم(١٠٩٧)(١٠٩٧-٥١/٦)، الضوء اللامع للسخاوي(٢٦٩/٣)، تاريخ الخلفاء للسيوطي(ص٤٧١).

(٦) هو حمزة بن محمد بن أبي بكر، اعتقل في سجن الإسكندرية(ت٨٦٢هـ). ينظر:الضوء اللامع للسخاوي(١٦٦/٣)، بدائع الزهور لابن إياس(٣٤٩/٢).

(٧) هو يوسف بن محمد بن أبي بكر بن سليمان، كان رئيساً حشماً لين الجانب متواضعاً، دام في الخلافة نحواً من خمس وعشرين سنة، وقد فيها خمسة من السلاطين، وهم:المؤيد أحمد بن إينال، والظاهر خشقدم، والظاهر يلباي، والظاهر ترميغا، والأشرف قايتباي.ينظر بدائع الزهور لابن إياس(١٥١/٣).

٤- المْتُوكِّل على الله عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنِ يَعْقُوبَ (٨٨٤-٩٠٣هـ)^(١).

٥- المُسْتَمْسِك بالله يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ المْتُوكِّل (٩٠٣-٩١٤هـ)^(٢).

٦- المْتُوكِّل على الله الثالثُ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ (٩١٤-٩٢٢هـ)^(٣).

والقارئ يلاحظ تعاقب بعض السلاطين الجراكسة بسرعة، وهذا يدل على عدم الاستقرار والاضطراب الذي أصاب دولة المماليك في بعض فترات حكمها^(٤)، فبعض السلاطين كان لا يلبث أن ينصب حتى يُعزل، وكان منهم سلطانٌ حكم ليلةً واحدة^(٥)، وهذا دليل على صفةٍ اختصَّ بها المماليك، أنه في أغلب الأحوال كان يتولى الحكم أقوى الأمراء نفوذاً^(٦)، وقد اعتبر المماليك أنفسهم أجدر بالحكم من غيرهم، مما أدَّى إلى امتداد حكمهم، وظهر من بينهم حُكَّام صالحون يتحلَّون بالشرف، ويعظَّمون الدين^(٧)، وكان آخرهم طُومان باي، وفي عهده دخل العُثمانيون القاهرة، وبه ختم العهد المملوكي البُرْجي.

وعلى هذا فقد اتصف العهد المملوكي البُرْجي - عموماً - بكثرة الفتن والاضطرابات، وتآمر بعض السلاطين على بعض، فعجزوا عن وضع حدٍّ لذلك، منهم إينال العلاني الظَاهري، الذي اتسم عهده بظهور سمات الضعف والعجز عن قمع الفتن التي انتشرت في البلاد، وبخاصة تمرد المماليك الجُلْبَان^(٨)، إذ عجز عن مواجهتهم، وقمع أذاهم المتزايد في حق الناس^(٩).

-
- (١) هو عبد العزيز بن يعقوب بن محمد بن أبي بكر، المتوكل على الله أبو العز العباسي الهاشمي، كان وافر العقل، شديد الرأي، وله اشتغال بالعلم، دامت مدة خلافته تسع عشرة. ينظر: الضوء اللامع للسخاوي (٢٣٦/٤)، بدائع الزهور لابن إياس (٣٧٩/٣).
- (٢) هو الخامس عشر من خلفاء بني العباس بمصر، أقام في الخلافة إحدى عشرة سنة وتسعة أشهر، وحمدت أخلاقه وسيرته، ثم صرف عن أعمالها، (ت ٩٢٧هـ). ينظر: بدائع الزهور لابن إياس (٣٧٩/٣)، الأعلام للزركلي (٢٠٠/٨).
- (٣) تنازل له أبوه عن أعمال الخلافة، وقد أسره السلطان سليم الأول، وقاده إلى اسطنبول، فمكث مدة في بلاد الترك، ثم أطلقه السلطان سليم قبيل وفاته، فعاد إلى مصر، (ت ٩٥٠هـ). ينظر: بدائع الزهور لابن إياس (١٤٠/٤)، الأعلام للزركلي (١٤٧/٧).
- (٤) ينظر: مصر والشام في عصر الأيوبيين والمماليك للدكتور سعيد عاشور (ص ٢٤٤).
- (٥) ينظر: تاريخ المماليك في مصر وبلاد الشام: محمد سهيل الطقوش، دار النفائس، ط ١ (١٤١٨هـ-١٩٩٧م) (ص ٤٥٥).
- وهو خير بك الذي اعتلى العرش سنة (٨٧٢هـ) بعد عزل تمرغا. ينظر: بدائع الزهور لابن إياس (٧/٣).
- (٦) ينظر: تاريخ دولة المماليك لموير (ص ٢٠٤)، موسوعة تاريخ مصر عبر العصور، تاريخ مصر الإسلامية، د. سيدة كاشف، د. جمال الدين سرور، د. سعيد عاشور، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط ١ (١٩٩٣م) (ص ٤٢٧).
- (٧) ينظر: تاريخ المماليك في مصر وبلاد الشام لمحمد الطقوش (ص ٨).
- (٨) ينظر: النجوم الزاهرة لابن تغري الأتابكي (٦١/٦٢، ٦٤)، بدائع الزهور لابن إياس (٣٢٤/٢).
- (٩) ينظر: بدائع الزهور لابن إياس (٣٣٥/٢).

وكان الأشرف إينال في أغلب الأحيان يرضخ لهم، ولأطماعهم المالية، وينفذ طلباتهم^(١)، بينما استطاع الظاهر خُشقدم قمع الفتن وقويت شوكته^(٢) فكان كفواً للسلطنة مقدماً، عارفاً بتدبير أحوال المملكة^(٣)، وقد وصف قايينباي بالمجدد من الملوك على رأس القرن العاشر الهجري^(٤) فهو واسطة عقد ملوك الجراكسة^(٥) كان يحتاط في الوظائف الدينية كالقضاء والمشيخة والتدريس، ولا يُولي شيئاً من ذلك إلا الأصلح بعد التروّي والتفحص^(٦)، وسلك الملك الأشرف قايينباي أحسن المسالك، وسار أحسن السير في تدبير أمور دولته عامة والممالك خاصة، وكان يؤلف قلوب العلماء، ويتواضع لعامة الصلحاء^(٧)، وبالرغم من ذلك لم تخلُ سلطنته من الفتن والشُرور التي عكّرتها^(٨)، وقد تعرضت الدولة الإسلامية في مصر لفتن كثيرة وحروب، أهمها الحروب التي نشبت مع العثمانيين^(٩)، والتي لجأ فيها إلى الصلح معهم، واسترضائهم^(١٠)، كما احتلت غرناطة، فحاول جاهداً إنقاذها، فلجأ إلى الوسائل السلمية، ولم يكتف بذلك بل هدد باضطهاد الرهبان، وإغلاق كنيسة القيامة وغيرها من الكنائس بفلسطين، غير أن ذلك لم يجد نفعاً، ولم يكثرث الفرنجة لهذه الوساطات المسيحية والتهديدات الإسلامية، وضربوا بكل هذا عرض الحائط، فاحتلوا غرناطة المعقل الأخير لدولة الإسلام في الأندلس^(١١). وقد أخذت الأوضاع تتردى، وكانت وفاة الأشرف قايينباي نقطة تحوّل خطيرة في تاريخ هذه الدولة، والتي يمكن اعتبارها بداية النهاية،

(١) ينظر: النجوم الزاهرة لابن تغري الأتابكي (٧٨/١٦)، بدائع الزهور لابن إياس (٣٣٧/٢، ٣٤٢).

(٢) ينظر: بدائع الزهور لابن إياس (٣٨٧/٢).

(٣) ينظر: النجوم الزاهرة لابن تغري الأتابكي (٢٧٥/١٦)، بدائع الزهور لابن إياس (٤٥٦/٢).

(٤) ينظر: الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة: نجم الدين محمد بن محمد الغزي، ت خليل المنصور، دار

الكتب العلمية، بيروت، ط١ (١٤١٨هـ-١٩٩٧م) (٣٠١/١).

(٥) ينظر: شذرات الذهب لابن العماد (١٤/١٠).

(٦) ينظر: شذرات الذهب لابن العماد (١٢/١٠).

(٧) ينظر: الكواكب السائرة لنجم الدين الغزي (٢٩٩/١).

(٨) ينظر: بدائع الزهور لابن إياس (٢٢٢/٣، ٢٣٣)، مصر والشام في عصر الأيوبيين والمماليك لسعيد

عاشور (ص ٢٤٥).

(٩) ينظر: بدائع الزهور لابن إياس (٢٢٦/٣، ٢٥٤، ٢٦١)، الخطط التوفيقية الجديدة لعلي باشا مبارك (٤٧/١)،

الفتح العثماني للشام ومصر ومقدماته من واقع الوثائق: أحمد متولي، طبع الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ط١ (١٤١٤هـ-

١٩٩٥م) (ص ٤٥).

(١٠) ينظر: بدائع الزهور لابن إياس (٢٨٢/٣، ٣١٦)، الفتح العثماني للشام ومصر ومقدماته من واقع الوثائق

لأحمد متولي (ص ٥٠).

(١١) ينظر: دراسات في تاريخ الأيوبيين والمماليك لحمدى عبد المنعم حسين (ص ٢٦٨-٢٦٩).

فقد حكم من بعده خمسة سلاطين لم يطل حكم الأربعة الأوائل منهم على خمس سنوات، وكانت نهايتهم العزل والسجن والقتل^(١)، إلى أن كانت نهاية العهد المملوكي على يد العُثمانيين بقياد السلطان سليم^(٢) الذي جرت بينه وبين السلطان العُوري معركة مرج دابق^(٣) سنة (٩٢٢هـ)، وكان النصر فيها حليفه، وأخذت المدن تسقط بيده واحدة تلو الأخرى، ودانت له بلاد الشَّام^(٤)، ثم اتجه إلى مصر، فهُزم السلطان طُومان باي آخر سلاطين المماليك على يد الجيش العُثماني في الريدانية^(٥)، ومن ثم وقع بينه وبين السلطان سليم قتال في شوارع القاهرة كانت نهايتها القبض عليه وشنقه على باب الزويلة^(٦)، وبموته انتهت دولة المماليك^(٧)، واستتب الأمر للسلطان سليم بمصر والشَّام، وأصبحت مصر ولايةً عُثمانية مهّدت السبيل لقيام خلافة إسلامية جديدة، هي خلافة العُثمانيين الذين حكموا بلاد الشَّام ومصر.

-
- (١) ينظر:العراك بين المماليك والعثمانيين الأتراك مع رحلة الأمير يشبك:محمد بن محمود الحلبي؛ ابن أجّا، ت محمد دهمان، دار الفكر، دمشق، ط١ (١٤٠٦هـ-١٩٨٦م)(ص٢٠٣).
- (٢) هو سليم الأول بن بايزيد الثاني(ت٩٢٧هـ) تاسع السلاطين العثمانيين، تسلم السلطنة بعد أن تنازل والده عنها، وسلمها إليه، دامت سلطنته أكثر من تسع سنين، اتسمت أيام حكمه بفتوحات خارجية واسعة. ينظر:تاريخ الدولة العلية العثمانية: فريد بك المحامي، ت إحسان حقي، دار النفائس، بيروت، ط٧ (١٤١٤هـ-١٩٩٧م)(ص١٨٨-١٩٧).
- (٣) يقع إلى الشمال من قرية دابق وينسب إليها، وهو واقع بين وادي قويق شرقاً وسهل صوران غرباً، ودابق بكسر الباء وقد روي بفتحها، قرية قرب حلب من قرى إعزاز بينها وبين حلب أربعة فراسخ. ينظر:معجم البلد لياقوت الحموي(٤١٦/٢)، المعجم الجغرافي السوري:مصطفى طلاس، مركز الدراسات العسكرية، ط١ (١٩٩٣م)(١٩٧/٥).
- (٤) ينظر:العراك بين المماليك والعثمانيين الأتراك لابن أجّا(ص٢٤٨-٢٥٠)، بدائع الزهور لابن إياس(٧٠/٥-٧١)، مفاهكة الخلان لابن طولون الصالحي(ص٣٣٤)، تاريخ المماليك في مصر وبلاد الشام لمحمد الطقوش(ص٤٩٧-٥٠٣).

(٥) وهي حي من أحياء القاهرة المندثرة، تقع خارج سورها الفاطمي بالقرب من باب النصر. ينظر:القاموس الإسلامي لأحمد عطية (٦١٩/٢).

- (٦) وهو اسم يطلق على أحد أبواب القاهرة. ينظر:القاموس الإسلامي لأحمد عطية(١٢٨/٣).
- (٧) ينظر:بدائع الزهور لابن إياس(١٤٥/٥-١٧٦)، مفاهكة الخلان لابن طولون الصالحي(ص٣٥١-٣٥٢)، شذرات الذهب لابن العماد(١٠/١٦١)، تاريخ مصر إلى الفتح العثماني:عمر الإسكندري، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط٢ (١٤١٦هـ-١٩٩٦م)(ص٢٧١)، تاريخ المماليك في مصر وبلاد الشام لمحمد الطقوش(ص٤٧٩-٤٨٠).

المطلب الثاني: الظروف الاجتماعية و الأحوال الاقتصادية

من طبيعة الحال أن ينعكس الوضع السياسي على أحوال المجتمع المصري في ذلك العصر، وعندما أضحى التدهور الأمني - كما لاحظنا - ظاهراً في عصر المماليك، كثرت الفتن والاضطرابات^(١).

فتحملت الدولة المزيد من الأعباء المالية، وأثر ذلك على اقتصاد البلاد وأدى إلى غلاء الأسعار، وتردّي أحوال الناس، وكساد الأسواق^(٢)، وكثرت الضرائب لتأمين حاجات العسكر؛ الذين كانوا يحرسون حدود البلاد^(٣)، هذا وقد استمرت الفتن الاجتماعية في الظهور^(٤) فترك غالب الناس معاشهم، خوفاً على أرزاقهم من السرقة^(٥)، وقد اتبع سلاطين المماليك سياسة اقتصادية قاسية، فتطرفوا في الاحتكار، وأمعنوا في جمع الضرائب^(٦)، فضلاً عن التلاعب في العملة لتستفيد الخزنة من الفارق بين العملة الجيدة والعملة الرديئة^(٧)، وزاد من الأزمة أيضاً انتشار الطاعون الخطير في البلاد^(٨)، وأخذت الدولة المملوكية تشهد تنكساً متزايداً، إلى أن كانت الضربة القاضية للازدهار الاقتصادي بسبب اكتشاف رأس الرجاء الصالح، وتحول طريق التجارة عن طريق البحر الأحمر الذي كان يقع

(١) ينظر: بدائع الزهور لابن إياس (٣/٣٧، ٧١، ١٤٧)، الخطط التوفيقية الجديدة لعلي باشا مبارك (١/٤٨-٤٩)، مصر والشام في عصر الأيوبيين والمماليك لسعيد عاشور (ص ٢٤٣).

(٢) ينظر: بدائع الزهور لابن إياس (٣/٢٢٢، ٢٣٧، ٢٤٦) (٥/٨٩).

(٣) ينظر: النجوم الزاهرة لابن تغري الأتابكي (١٦/١٠٥)، العراق بين المماليك والعثمانيين الأتراك لابن أجا (ص ١٩٦)، بدائع الزهور لابن إياس (٣/٢٦٠-٢٦١)، مصر والشام في عصر الأيوبيين والمماليك، سعيد عاشور (ص ٢٤٧).

(٤) ينظر: النجوم الزاهرة لابن تغري الأتابكي (١٦/٩٨).

(٥) ينظر: النجوم الزاهرة لابن تغري الأتابكي (١٦/١٠٥).

(٦) ينظر: الأيوبيون والمماليك لقاسم عبده قاسم ولعلي السيد علي (ص ٢٠٩)، تاريخ مصر إلى الفتح العثماني لعمر الإسكندري (ص ٢٦٨)، تاريخ المماليك في مصر وبلاد الشام لمحمد الطقوش (ص ٤٧٠)، موسوعة تاريخ مصر عبر العصور، تاريخ مصر الإسلامية، سيدة كاشف (ص ٤٥١-٤٥٢).

(٧) ينظر: بدائع الزهور لابن إياس (٥/٨٩)، أثر تحول التجارة العالمية إلى رأس الرجاء الصالح على مصر وعالم البحر المتوسط: فاروق أباطة، دار المعارف، ط ٢، (ص ٦٠)، مصر والشام في عصر الأيوبيين والمماليك لسعيد عاشور (ص ٢٦٩)، موسوعة تاريخ مصر عبر العصور، تاريخ مصر الإسلامية لسيدة كاشف (ص ٤٥١-٤٥٢).

(٨) ينظر: وجيز الكلام للسخاوي (٢/٧٩٩)، بدائع الزهور لابن إياس (٢/٢٧١، ٣٢٤، ٣٥٨) (٣/٢٨، ٢٨٧)، موسوعة تاريخ مصر عبر العصور، تاريخ مصر الإسلامية لسيدة كاشف (ص ٤٥١-٤٥٢).

في أملاك الدولة المملوكية، فكان ذلك إيذاناً بتدهور مركز مصر التجاري^(١)، وانقطع بذلك مصدر كبير من مصادر الثروة بالنسبة لحكومة المماليك^(٢).

ومن المؤكد أن انحسار التجارة العالمية وما كانت تدرّه من مال وفير لدولتهم كان سبباً هاماً في سوء الحالة الاقتصادية، فقد كانت مصر تقوم بنقل البضائع التجارية بين الشرق والغرب^(٣)، وأخذت ظاهرة انتشار الجوع في كافة أنحاء البلاد المصرية تزداد، وأضحى فقدان المواد الغذائية ظاهرة مستديمة، وشكّلت مظاهر البذخ التي عاشها الحكام تحدياً صارخاً للفقراء، ونتيجة لهذه الأوضاع المتردية، حصل انحلال في المجتمع المملوكي، فانفضت كل فئات الشعب عن الحكومة^(٤).

ومع كل هذا اشتهر ملوك البرجية بالتنافس في بناء القصور الفخمة والأربطة والسُّبُل^(٥)، وذخرت المدن المصرية عامةً، والقاهرة خاصةً في عصر المماليك بكثير من المنشآت العامة من المارستانات لعلاج المرضى، والحمامات والمساجد^(٦).

فعلى الرغم من سوء الأوضاع الاقتصادية إلا أننا نجد قانصوه الغوري قد أنفق الكثير من الأموال على حصني الإسكندرية ورشيد^(٧)، وبنى عدة خانات وآبار في طريق الحج المصري، وأنشأ مجرى الماء من مصر إلى القلعة^(٨)، وقد سبقه في التقدم العمراني قايثباي الذي كان محباً للعمارة، فوقع له في بناء المشاعر العظام ما لم يقع لغيره من الملوك كعمارة مسجد الخيف بمنى، وعمر عين عرفة بعد انقطاعها أزيد من قرن، وأصلح بئر زمزم والمقام، وجهاز في سنة تسع وسبعين وثمانمائة للمسجد منبراً عظيماً، وكان يرسل للكعبة الشريفة بكسوة فائقة جداً في كل سنة، وأنشأ بجانب

(١) ينظر: أثر تحول التجارة العالمية إلى رأس الرجاء الصالح على مصر وعالم البحر المتوسط لفاروق أباطة (ص ٦٤)، تاريخ المماليك لمحمد طقوش (ص ٥٥١)، طومان باي آخر سلاطين المماليك في مصر لأسامة حسن (ص ٢٠)، مصر والشام في عصر الأيوبيين والمماليك لسعيد عاشور (ص ٢٦٩).

(٢) ينظر: موسوعة التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية لأحمد شلبي (٢٦٧/٥).

(٣) ينظر: طومان باي آخر سلاطين المماليك في مصر لأسامة حسن (ص ١٩).

(٤) ينظر: تاريخ المماليك لمحمد طقوش (ص ٥٥٨).

(٥) ينظر: تاريخ مصر إلى الفتح العثماني لعمر الإسكندري (ص ٢٦٥).

(٦) ينظر: موسوعة تاريخ مصر عبر العصور، تاريخ مصر الإسلامية (ص ٤٣٧).

(٧) ينظر: بدائع الزهور لابن إياس (٩٤/٥-٩٥)، الخطط التوفيقية الجديدة لعلي باشا مبارك (٤٩/١).

(٨) ينظر: الخطط التوفيقية الجديدة لعلي باشا مبارك (٤٩/١)، شذرات الذهب لابن العماد (١٠/١٦١).

المسجد الحرام مدرسة عظيمة، وكذا أنشأ مدرسة بالمدينة النبوية^(١)، وقد زار السلطان قايتباي المدينة سنة أربع وثمانين وثمانمائة أثناء أدائه لشعيرة الحج، وكان لزيارة الأشرف آثار طيبة على المدينة المنورة^(٢)، وقد تستوقف الناظر تلك الكثرة الواضحة في الأبنية الدينية التي ملأت عهد المماليك، ويبدو أن الهدف من إنشائها والإنفاق عليها هو التقرب من المجتمع الذي يحكمه، إضافة إلى أنهم كانوا يحكمون باسم الإسلام، ولا بد من الإشارة هنا إلى أن المماليك ليسوا عرباً وهذا ما دفعهم إلى إيجاد وسائل مختلفة تقربهم من الناس من جانب، وتخلد أسماءهم من جانب آخر، وهذا يعطينا فكرة عن سبب تركهم لنا آثاراً معمارية وتراثاً فكرياً أنتج خلال قرنين ونيّف، بالإضافة إلى أن بعضهم كان يخشى مصادرة أمواله فيبني بها الأبنية ويقف عليها الوقوف^(٣)، وقد تمتع أمراء المماليك وأعوانهم بكل ما يرتبط بالوظائف التي تولوها من مميزات مالية^(٤)، ولقد قام القضاة والعلماء بدور مهم في الدولة، فحرصوا على تأكيد ولائهم للسلطان المملوكي الحاكم، إذ كان من المعتاد آنذاك أن يصعد كبار القضاة والفقهاء مع بداية الشهر لتهنئة السلطان بالشهر الجديد^(٥)، ويلاحظ أن السلاطين اعتمدوا في كثير من أمور الدولة على مشورتهم^(٦)، حيث إنهم اختيروا من الأئمة المعروفين بعلمهم الواسع في الشرع، فيلاحظ أنّ معظمهم بالإضافة إلى اشتغالهم بالقضاء يعملون في التدريس في المدارس^(٧)، ثم تأتي طبقة التجار والملاك وترتبط مصالحها بالطبقتين السابقتين^(٨)، الذين استطاعوا أن يحتفظوا لأنفسهم

(١) ينظر: النور السافر للعيدروسي (ص ٣٧)، قايتباي المحمودي: عبد الرحمن محمود عبد التواب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د. ط (١٩٨٧م) (ص ٢٠٥-٢٠٨).

(٢) ينظر: التاريخ الشامل للمدينة المنورة: د. عبد الباسط بدر، ط ١ (١٤١٤هـ-١٩٩٣م) (٢/٣١٠-٣١١).

(٣) ينظر: موسوعة دول العالم الإسلامي ورجالها: شاكراً مصطفى، دار العلم للملايين، ط ١ (١٩٩٣م) (٢/١٠٤٥).

(٤) ينظر: عصر سلاطين المماليك التاريخ السياسي والاجتماعي: تقاسم عبده، ط ١ (١٩٩٨م) (ص ٣٤-٣٦)، مصر والشام في عصر الأيوبيين والمماليك لسعيد عاشور (ص ٢٦٩)، موسوعة التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية لأحمد شلبي (٥/٢٧١).

(٥) ينظر: بدائع الزهور لابن إياس (٣/١٠٢، ٢٣٠، ٣٩٩) (٥/١٥)، عصر سلاطين المماليك التاريخ السياسي والاجتماعي: تقاسم عبده (ص ٣٦).

(٦) ينظر: بدائع الزهور لابن إياس (٢/٢٦٠-٢٦١) (٣/١٤).

(٧) ينظر: نظم دولة سلاطين المماليك ورسومهم في مصر لعبد المنعم ماجد (ص ١٠٤).

(٨) ينظر: موسوعة دول العالم الإسلامي ورجالها لشاكراً مصطفى (٢/١٠٤٥).

بمستوى لائق من الحياة المرموقة^(١)، وبالرغم من ذلك فقد كانوا يعانون من المصادرات بين حين والآخر^(٢)، بينما كانت أشقى الطبقات هي طبقة الفلاحين والحرفيين، وهم السواد الأعظم من فئات المجتمع، الذين عانوا في وقت من الأوقات من سوء المعاملة^(٣)، وإلى جانب هؤلاء وجد مكون آخر من مكونات المجتمع المصري وهم العريان أو الأعراب الذين لم يندمجوا بين طيات الشعب^(٤)، وقد وقع من العريان غاية الفساد، من نهب البلاد وقطع الطريق، حتى أنهم كانوا يقطعون طريق الحجاج ويسلبون المسافرين، فنشروا الرعب والخوف في البلاد^(٥)، وكانوا يقومون بحركات انتفاضية بين الحين والآخر ويحدثون الفوضى والاضطرابات^(٦)، ومن فئات المجتمع آنذاك أيضاً فئة اليهود والنصارى، الذين عاشوا في المجتمع المصري كجزء منه، وقد حافظت الدولة المملوكية على مساواتهم بالمسلمين في كثير من الحالات، وكانت المصادرات المالية التي تعرض لها أهل الذمة تحدث في نطاق إجراءات مالية عامة تسري على جميع أفراد المجتمع المصري بمختلف طوائفه، باستثناء بعض الحالات التي خرج فيه السلاطين عن المراسيم التي أصدروها بشأنهم^(٧)، فقد حدث في سنة ثمان مائة وثلاث وتسعين أن فرض السلطان قايتباي عليهم مبالغ من المال لتجهيز الجيش، وصادر أموالهم مرتين في سنة تسعمائة وواحد^(٨).

مما سبق يتبين أن المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك قام على تمايز بين فئاته، في ظروف معيشته، متفاوت في الاستقرار، وأما مظاهر الحياة الاجتماعية في هذا العصر فهي متنوعة، منها كثرة الأعياد والاحتفالات كوفاء النيل أو تولية السلطان وكان الناس يتبادلون فيها التهنئة، ويقومون الولائم، ويبالغون في إظهار السرور على الرغم من الظروف القاسية

(١) ينظر: مصر والشام في عصر الأيوبيين والمماليك لسعيد عاشور (ص ٢٧٠)، موسوعة التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية لأحمد شلبي (٢٧١/٥).

(٢) ينظر: بدائع الزهور لابن إياس (٣/٣٣١، ٤٤٣).

(٣) ينظر: بدائع الزهور لابن إياس (٣/٣٣١)، مصر والشام في عصر الأيوبيين والمماليك لسعيد عاشور (ص ٢٦٦).

(٤) ينظر: القرية المصرية في عصر سلاطين المماليك لمجدي عبد الرشيد بحر (ص ١٠٤).

(٥) ينظر: بدائع الزهور لابن إياس (٣/٢٥، ٧١، ٢٨٥)، قايتباي المحمودي لعبد الرحمن عبد التواب (ص ١١٣).

(٦) ينظر: بدائع الزهور لابن إياس (٢/٣٢٢، ٤٤٧) (٣/٢٥).

(٧) ينظر: اليهود في مصر المملوكية في وثائق الجنيزة: محاسن محمد الوقاد، الهيئة المصرية، ط ١ (١٩٩٩م) (ص ٩٤-٩٧).

(٨) ينظر: بدائع الزهور لابن إياس (٣/٢٤٨، ٣٣١).

التي كانت تتخبط المجتمع^(١).

إضافةً إلى انتشار التصوّف بصورة واسعة وملحوظة في المجتمع المصري^(٢)، وقد كان للاتجاه الصوفي أثره على الإمام القسطلاني، فانتفى إليه رحمه الله^(٣)، ودلينا على ذلك ما تركه لنا من إرث فكري في هذا الاتجاه وذلك من خلال كتابه المواهب اللدنية، والذي يأتي الحديث عنه إن شاء الله تعالى.

(١) ينظر: بدائع الزهور لابن إياس (٣٩٠/٢، ٤٠٦) (٢٨٥/٣) (٢٢٠/٤، ٢٦١، ٢٧٥، ٣٤٠)، مصر والشام في عصر الأيوبيين والمماليك لسعيد عاشور (ص ٢٧١).

(٢) ينظر: مصر والشام في عصر الأيوبيين والمماليك لسعيد عاشور (ص ٢٧٣).

(٣) ينظر: الكواكب السائرة لنجم الدين الغزي (١٢٩/١).

المطلب الثالث: الحياة العلمية وأحوال العلماء .

مع تعدد المشكلات الاجتماعية والاقتصادية وما تركته من آثار عميقة في المجتمع المملوكي، واستمرارها رديحاً من الزمن، وانهماك الدولة وتسخير مواردها في قمع الفتن والمؤامرات، إلا أن ذلك لم يكن له تأثير على الحياة العلمية، ونال العلماء حظاً وافراً من عناية ورعاية السلاطين الذين ظهر من بينهم حكام معتدلون صالحون محسنون، كانت لهم بصماتهم الواضحة في ازدهار النشاط العلمي في مصر، فأية نهضة علمية لا يمكن أن تقوم على جهود فردية، بل لابد أن تتدخل الدولة بإمكاناتها لتوفير عوامل هذه النهضة وتوفيرها لطلبة العلم، بل كان كثير من السلاطين أنفسهم ذوي ثقافة عالية، منهم السلطان تَمْرُغَا الذي كان مجتهداً في تحصيل العلم، فكان عارفاً بالفقه على مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان، مشاركاً في التاريخ والشعر والأدب والمحاضرة الحسنة، مجللاً للعلماء^(١)، ووُجِدَ أيضاً من السلاطين مَنْ كان يحرص على عقد المجالس العلمية والأدبية وحضورها، مثل قانصُوه الأشرف الغوري الذي كان راعياً للأدب، قارئاً للتاريخ والسير مغرمّاً بالشعر^(٢)، كما كان السلطان قَائِشْبَاي كثير المطالعة، وله اشتغال بالعلم^(٣)، وخير مثال على ازدهار الحياة العلمية، هو العناية بإنشاء دور التعليم، فقد شَمَر سلاطين المماليك عن ساعد الجد، وأنشؤوا عدداً ضخماً من المؤسسات التعليمية التي تمثلت حينئذ في المدارس والجوامع^(٤)، فأغدقوا على العلماء بالأعطيات والهيئات^(٥)، من هؤلاء السلاطين: الأشرف إينال العَلَاي^(٦)، والسلطان قَائِشْبَاي^(٧)، والأشرف قانصُوه الغوري^(٨)، فكثرَت المدارس والجوامع، وامتألت بطلاب العلم، وقد ألحقوا بها، خزانات كتب اشتملت على أمهات الكتب في سائر العلوم^(٩)،

(١) ينظر: الضوء اللامع للسخاوي برقم (١٦٧) (٤٠/٣-٤١)، تاريخ المماليك في مصر وبلاد الشام لمحمد الطقوش (ص ٤٦٨).

(٢) ينظر: بدائع الزهور لابن إياس (٨٩/٥)، مصر والشام في عصر الأيوبيين والمماليك لسعيد عاشور (ص ٢٧٤).

(٣) ينظر: بدائع الزهور لابن إياس (٣٢٦/٣).

(٤) ينظر: تاريخ دولة المماليك في مصر لموير (ص ٢٠٥).

(٥) ينظر: الخطط التوفيقية الجديدة لعلي باشا مبارك (٥٤/١).

(٦) ينظر: الضوء اللامع للسخاوي (٣٢٩/٢)، بدائع الزهور لابن إياس (٣٣٣/٢).

(٧) ينظر: بدائع الزهور لابن إياس (٣٢٩/٣)، الكواكب السائرة لنجم الدين الغزي (٢٩٩/١).

(٨) بدائع الزهور لابن إياس (٩٣-٩٤/٥).

(٩) ينظر: الأدب المصري من قيام الدولة الأيوبية إلى مجيء الحملة الفرنسية: د. عبد اللطيف حمزة، د. ط. (ص ٢٩).

وكان لكل خزانة كتب (خازن) وكان يختار لخزانة الكتب عادة رجل عالم أوفقيه.

فتوفر ذلك العدد الضخم من المدارس إنما هو دليل على نشاط علمي واسع قد انتشر آنذاك، هذا فضلاً عن انتشار المكتبات الخاصة منها مكتبة القاضي نجم الدين يحيى بن حجي (ت ٨٨٨ هـ) الذي وجد عنده خزانة كتب فيها أكثر من ثلاثة آلاف مجلد من الكتب النفيسة^(١). ولا بد أيضاً من الوقوف عند الدور الهام الذي قامت به بقية الصروح العلمية، والتي كان لها إسهام كبير في الحياة العلمية والتعليمية بمصر، ألا وهي الخوانق^(٢)، التي شاعت في مصر وانتشرت انتشاراً واسعاً، وخصت بأهل التصوف، ينصرفون فيها للعبادة، فهي عبارة عن دور عبادة وعلم، حيث كان يدرس فيها القراءات والحديث والفقه والتصوف، وكان لكل منهاج مدرّس خاص، لا يشغلهم عن ذلك شاغل من أمور الدنيا، ذكر المقرئ^(٣) أن بالقاهرة وحدها اثنتي عشرة خانقاً^(٤).

وقد وجدت حركة التأليف، آنذاك عناية ملحوظة في أغلب العلوم كالقراءات والحديث ورجاله والفقه ومذاهبه والتاريخ والتصوف واللغة وفنونها^(٥)، فكثرَت الموسوعات والكتب الجامعة للموضوعات المتعددة، حتى صحَّ أن يسمى ذلك العصر بعصر الموسوعات والمجاميع^(٦). كما أقبلوا على التأليف، وأكثرُوا من المصنفات حتى عدت بالمئات، وكان على رأسهم الإمام مُحَمَّد بن عَبْد الرَّحْمَن شمس الدين السخاوي^(١)، الذي صنف زهاء مائتي كتاب^(١)،

(١) ينظر: بدائع الزهور لابن إياس (٢٠٠/٣-٢٠١).

(٢) الخانقاه: كلمة فارسية تعني البيت وأصلها (خونقاه) أي: الموضع الذي يأكل فيه الملك، ثم أصبحت تعني في الإسلام بيت الصوفية للتخلي فيها لعبادة الله تعالى. ينظر: المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار للمقريزي (٤١٤/٢).

(٣) هو أحمد بن علي بن عبد القادر أبو العباس القاهري تقي الدين المقريزي (ت ٨٤٥ هـ) مؤرخ الديار المصرية. كان متبحراً في التاريخ على اختلاف أنواعه، ومؤلفاته تشهد له بذلك، من تأليفه كتاب (المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار)، و(إيقاظ الحنفاء بأخبار الأئمة الفاطميين). ينظر: البدر الطالع للشوكاني برقم (٤٦) (٧٢/١)، الأعلام للزركلي (١٧٧/١-١٧٨)، معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة برقم (١٥١٦) (٢٠٤/١).

(٤) ينظر: المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار للمقريزي (٤١٤/٢-٤٢٧).

(٥) ينظر: الأدب العربي وتاريخه في عصر المماليك والعثمانيين والعصر الحديث لسليم محمود رزق (ص ١٨).

(٦) ينظر: تاريخ أدب اللغة العربية، جرجي زيدان، دار الهلال، د. ط (٢٤١/٣).

(١) هو محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر، شمس الدين السخاوي القاهري الشافعي (ت ٩٠٢ هـ)، حفظ القرآن العظيم وجوّده وهو صغير، وألفية ابن مالك، والنخبة، وألفية العراقي، وشرح النخبة، وغالب الشاطبية، ومقدمة الشاوي في العروض، وبرع في الفقه والعربية والقراءة وغيرها، وشارك في الفرائض والحساب والميقات وأصول الفقه والتفسير وغيرها، أخذ عن جماعة لا يحصون، حتى بلغت عدّة من أخذ عنه زيادة على أربع مائة، وكانت وفاته في مجاورته الأخيرة بالمدينة الشريفة. ينظر: النور السافر للعيدروسي (٤٠-٤٧)، البدر الطالع للشوكاني برقم (٤٥٥) (٨٥-٨٦).

في علوم شتى كالحديث: (فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي)، و(المقاصد الحسنة)، و(الغاية في شرح الهداية)، والتاريخ: (التحفة اللطيفة في أخبار المدينة الشريفة)، و(الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ)، و(الضوء اللامع لأهل القرن التاسع).

وكذلك نده الإمام جلال الدين السيوطي، الذي برع في فنون العلم، كالتفسير والقراءات والحديث والفقه والفرائض والنحو والأصول والإنشاء والطب والتاريخ، فقد بلغ الغاية، ولم يترك ميداناً من ميادين هذه العلوم دون أن يجري فيه قلمه إلا علم الرياضيات، فكان له في التفسير: (الدر المنثور في التفسير بالمأثور)، و(الإتقان في علوم القرآن)، و(لباب النقول في أسباب النزول)، وفي الحديث له كتاب: (التوشيح على الجامع الصحيح)، و(تدريب الراوي)، و(اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة)، وفي العربية: (المزهر في فقه اللغة)، وفي التاريخ: (حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة).

ومن علماء هذا العصر أيضاً شيخ الإسلام زكريّا الأنصاري^(٢)، الذي صنف تصانيف كثيرة، منها: في التفسير (فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن)، و(فتح الجليل ببيان خفي أنوار التنزيل)، وله في مصطلح الحديث: (شرح ألفية الحديث للعراقي)، و(الدقائق المحكمة في القراءات)، و(تنقيح تحرير اللباب)، و(أسنى المطالب في شرح روض الطالب) في الفقه، و(غاية الوصول)، و(لبّ الأصول) في أصول الفقه.

وبين هذه الدرر المنثورة لمع نجم الإمام القسطلاني، الذي نبغ في القراءات والحديث والسيرة والتاريخ.

على أنّ أبرز العلوم في عصر سلاطين المماليك كان بحق هو علم التاريخ، إذ ظهر فيه أيضاً عدد كبير من المؤرخين الذين تركوا إرثاً لا يستهان به^(١)، منهم أبو المحاسن ابن تغري

(١) ينظر: الأعلام للزركلي (١٩٤/٦).

(٢) هو زكريّا بن محمد بن أحمد الأنصاري المصري الشافعي أبو يحيى (ت ٩٢٦هـ) شيخ الإسلام، حفظ القرآن وعمدة الأحكام وألفية النحو والشاطبيّتين وبعض ألفية الحديث، وقرأ في جميع الفنون، وأذن له شيوخه بالإفتاء والتدريس، وتصدر وأفتى وأقرأ وصنف، وله شروح ومختصرات في كل فن من الفنون، انتفع الناس بها وتنافسوا فيها، واشتهرت مصنفاتها. ينظر: الكواكب السائرة لنجم الدين الغزي برقم (٤٢١) (١٩٨/١-٢٠٩)، البدر الطالع للشوكاني برقم (١٧٤) (١٧٥/١-١٧٦).

(١) ينظر: الأدب المصري من قيام الدولة الأيوبية إلى مجيء الحملة الفرنسية لعبد اللطيف حمزة (ص ٢٣٢)، مصر والشام في عصر الأيوبيين والمماليك لسعيد عاشور (ص ٢٧٦).

بردي^(١)، الذي أظهر شغفاً كبيراً بعلم التاريخ بالذات، وقد ألّف عدداً من أمهات الكتب التي تفخر بها المكتبة العربية، ويزهو بها علم التاريخ في عصر سلاطين المماليك، ومن هذه الكتب: **(المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي)**، ومختصره المسمى بـ **(الدليل الشافي على المنهل الصافي)**، و**(مورد اللطافة في ذكر من ولي السلطنة والخلافة)**، و**(النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة)**، وظهر من بين المماليك أيضاً ابن إياس المصري^(٢)، فألف كتاب **(بدائع الزهور في وقائع الدهور)** الذي جعله شاملاً لتاريخ مصر ومن المصادر الأساسية لحوادث دخول العثمانيين إلى مصر، وشهرة ابن إياس في التاريخ تستند إليه، ثم **(عقود الجمان في وقائع الزمان)**، و**(جواهر السلوك في الخلفاء والملوك)**، و**(نزهة الأمم في العجائب والحكم)** وغيرها.

وقد شاعت في كتب التراجم والتواريخ ظاهرة الإكمالات والتذييلات، وذلك بأن يؤلف أحدهم كتاباً ما، فيأتي آخر بعده ويكمّله، مما كان لها فائدة كبيرة، نذكر منها على سبيل المثال: كتاب **(دول الإسلام)** للإمام الذهبي^(٣)، حيث جمع فيه الحوادث والوفيات وانتهى إلى آخر سنة (٧٤٤هـ)^(٤)، ثم كان **(الذيل التام على دول الإسلام)** للسّخاوي، الذي ابتدأ فيه بسنة (٧٤٥هـ)، واستمرّ إلى حوادث سنة (٨٩٨هـ)^(١)، وكتاب **(التبر المسبوك في ذيل السلوك)** الذي أراد السّخاوي أن يكون ذيلًا ومكملاً لكتاب **(المقرّيزي)** **(السلوك لمعرفة دول الملوك)** وقد وصل المقرّيزي في كتابه إلى سنة وفاته وهي سنة (٨٤٥هـ) فبدأ السّخاوي كتابه من أول سنة (٨٤٥هـ)، وانتهى إلى

(١) هو يوسف بن تغري بردي جمال الدين أبو المحاسن (ت ٨٧٤ هـ)، حُبّب إليه علم التاريخ، فلازم مؤرخي عصره، مثل العيني، والمقرّيزي، واجتهد في ذلك إلى الغاية، وساعدته جودة ذهنه، وحسن تصوّره، وصحة فهمه، ومهارة، وكتب، وحصل، وصنّف، وانتهت إليه رئاسة هذا الشأن في عصره، وأجازته جماعات لا تُحصى مثل ابن حجر، والمقرّيزي، والعيني، كان نادرة في أبناء جنسه، مشغولاً بكتابة التاريخ، وألّف في ذلك عدة تواريخ. ينظر: بدائع الزهور لابن إياس (٤٦/٣)، شذرات الذهب لابن العماد (٤٧٢/٩-٤٧٣).

(٢) هو محمد بن أحمد بن إلياس الحنفي المصري المؤرخ الشهير بابن إياس (ت ٩٣٠هـ) أبو البركات. ينظر: الأعلام للزركلي (٥/٦)، معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة برقم (١١٦١٥) (٥٠/٣)، هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي (٢٣١/٦).

(٣) هو محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت ٧٤٦هـ)، قال ابن حجر: كان أكثر أهل عصره تصنيفاً، جمع تاريخ الإسلام فأرّبه فيه على من تقدم بتحرير أخبار المحدثين خصوصاً. من مصنفاته: **(تاريخ الإسلام)**، **(التجريد في أسماء الصحابة)**، **(سير أعلام النبلاء)**، وغير ذلك. ينظر: هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي (٢٨/٢)، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلاني برقم (٨٩٤) (٦٦/٥)، البدر الطالع للشوكاني برقم (٤٠١) (٣٨/٢).

(٤) ينظر: **(دول الإسلام)**: محمد بن أحمد الذهبي، ت حسن إسماعيل مروّة، دار صادر، بيروت، ط (١٩٩٩م).
(١) ينظر: **(الذيل التام على دول الإسلام)**: محمد بن عبد الرحمن السّخاوي، ت حسن إسماعيل مروّة، دار العماد، بيروت، ط (١٩٩٢هـ-١٤١٣م).

سنة (٨٥٧هـ)، وفيه تراجم من توفي من الأعيان في السنين المذكورة^(١).

وكما فعل أيضاً ابن تغري بردي في كتابه (حوادث الدهور في مدى الأيام والشهور) الذي أراده أن يكون ذيلًا على كتاب شيخه المقرئ (السلوك لمعرفة دول الملوك) ابتداءً كتابه بحوادث سنة (٨٤٥هـ) إلى (٨٧٤هـ)^(٢).

وراودت فكرة التلخيص والاختصار بعض العلماء بقصد التيسير والتخفيف وتحصيل المنفعة، وذلك بالتجريد من الاستطرادات، وإعادة التبويب والترتيب، وقد لجأ إلى ذلك الإمام القسطلاني حينما اختصر (الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع) لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، فكان كتابه (النور الساطع في مختصر الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع)^(٣).

وقد كان للنزعة الصوفية المنتشرة آنذاك أثرها على العلماء، وقد تجلّى ذلك في مؤلفاتهم، فهذا الإمام السيوطي قد انعكس تصوّفه على علمه، فألف كتابه (تأييد الحقيقة العلية وتشبيد الطريقة الشاذلية)^(٤).

وقد شدّ التصوف أيضاً الإمام القسطلاني فألف (الروض الزاهر في مناقب الشيخ عبد القادر)^(٥).

واستمرّ التأليف في عصر المماليك وازدهر وكثر، وخير دليل على ذلك هو عظم الثروة العلمية التي وصلتنا من ذلك العصر، فدور الكتب تنبئ عن ذلك، فهي زاخرة بمئات المخطوطات التي تعود إلى ذلك العصر، في علوم متفرقة، دينية وتاريخية وأدبية.

إذاً مقومات الحياة الفكرية في عصر الإمام القسطلاني تضافرت فيما بينها لتؤسس نهضة فكرية ثقافية، ولتدفع مسيرة النشاط الفكري قدماً نحو الأمام، فبدت جوانب التأليف واسعة المدى، متنوعة الفنون، وذلك يرجع بالدرجة الأولى إلى دوافع التأليف لدى الكتاب، والتي تجسّدت آنذاك

(١) ينظر: التبر المسبوك في ذيل السلوك: محمد بن عبد الرحمن السخاوي، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، د.ط.

(٢) ينظر: حوادث الدهور في مدى الأيام والشهور: ابن تغري بردي، ت محمد كمال الدين عز الدين، عالم الكتب،

ط١ (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).

(٣) ينظر: كشف الظنون لحاجي خليفة (١٠٩٠/٢).

(٤) ينظر: كشف الظنون لحاجي خليفة (٣٣٦/١).

(٥) هو الإمام عبد القادر بن موسى الحسني، أبو محمد، محيي الدين الجيلاني (ت ٥٦١هـ)، مؤسس الطريقة

القادرية، من كبار الزهاد والمتصوفين. ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (٤٣٩/٢٠)، الأعلام للزركلي (٤٧/٤)، كشف الظنون لحاجي خليفة (٩١٩/١).

في دوافع مختلفة، وقد كان الإمام القسطلاني من العلماء الذين لهم الأيدي البيضاء في الحركة الفكرية، نشرًا وتعليمًا وتأليفًا وتدوينًا، دفعه إلى ذلك حبه للمسلمين، وحرصه على مصالحهم، فنشط للتحصيل والكتابة والتأليف والتدريس والتعليم لنفع الأمة الإسلامية، فلم يشغله شاغل، ولم يمنعه مانع من طلب العلم، على الرغم من الاضطراب السياسي والاجتماعي، فرحل وتقل، ودرس ودرس، واستفاد وأفاد، وقدم لنا ثمراتٍ يانعةً رحمه الله.

المبحث الثاني: سيرته الذاتية.

المطلب الأول: اسمه وشهرته ولقبه ونسبه.

هو شهاب الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك بن أحمد بن محمد بن حسين بن علي القسطلاني الشافعي، أبو العباس المصري^(١) مولداً ونشأةً ووفاءً .

أضاف الإمام السخاوي والشوكاني وغيرهما^(٢) ألقاب بعض أجداده، فقالوا: (هو: أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك بن الزين أحمد بن الجمال محمد بن الصفي محمد بن المجد حسين بن التاج علي القسطلاني المصري الأصل الشافعي ويعرف بالقسطلاني)^(٣).

وأما عن نسبه.

يقال له القُتَيْبِيُّ^(٤) وهو لفظ أعجمي الأصل^(٥).

ويقال له القسطلاني: وهو نسبه الأكثر شهرة وتداولاً بالنسبة إليه، والغالب عليه.

أما عن نسبه القسطلاني فقيل: أنه نسبة إلى قسطلينة^(٦).

أو إلى قسطليلة^(٧)؛ وهي اسم أطلقه العرب على إقليم في القارة الإفريقية^(٨)، غربي قفصة^(٩).

(١) ينظر: النور السافر للعيدروسي (ص ١٦٤)، شذرات الذهب لابن العماد (١٠/١٦٩)، معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة برقم (١٨٢٨) (١/٢٥٤)، بستان المحدثين: عبد العزيز بن ولي الدهلوي، نقله إلى العربية د. محمد الندوي، دار الغرب الإسلامي، د. ط (ص ٤٢٠).

(٢) هو محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني (ت ١٢٥٠ هـ) الفقيه المؤرخ، صنف الكثير من التصانيف منها: (إرشاد الفحول) و(نيل الأوطار من أسرار منتقى الأخبار). ينظر: الأعلام للزركلي (٦/٢٩٨)، معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة برقم (١٤٨٩٦) (٣/٥٤١).

(٣) الضوء اللامع للسخاوي برقم (٣١٣) (٢/١٠٣)، القيس الحاوي لغرر ضوء السخاوي: عمر بن أحمد الشماع الحلبي، ت حسن إسماعيل مروة، دار صادر، بيروت، د. ط (١٩٩٨ م) برقم (٢٠٧) (١/١٩٦)، البدر الطالع للشوكاني برقم (٦٠) (١/٧٠).

(٤) ينظر: الخطط الجديدة لمصر القاهرة لعللي باشا مبارك (٦/١١)، هدية القاري إلى تجويد كلام الباري: عبد الفتاح بن السيد عجمي المصري الشافعي، مكتبة طيبة، المدينة المنورة، ط ١ (٢/٦٣٠)، الأعلام للزركلي (١/٢٣٣).

(٥) ينظر: الأنساب المتفقه في الخط المتماثلة في النقط والضبط: محمد بن طاهر المقدسي، د. ط، (ص ١١٩).

(٦) ذكر ذلك ابن فرحون عند ترجمة أحمد بن علي بن محمد أبو العباس القيسي المصري المالكي المعروف بابن القسطلاني. وهكذا ضبطه الكتاني أيضاً في كتابه الرسالة المستطرفة عندما ذكر الإمام قطب الدين أبو بكر محمد بن أحمد بن علي المصري القسطلاني. ينظر: الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، ت مأمون الجبّان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١ (١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م) (ص ١٣٠)، الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة: محمد بن جعفر الكتاني، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط ٥ (١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م) (ص ١٢٣).

(٧) ينظر: التحفة اللطيفة للسخاوي (١/٢٠٤).

(٨) أطلق العرب لفظ (إفريقيا) على شمال القارة وهي المنطقة التي تمتد من برقة إلى المغرب الأقصى (مراكش).

ينظر: القاموس الإسلامي لأحمد عطية (١/١٤١).

(٩) وقفصة: مدينة من مدن بلاد الجريد، وهي تقع في موقع وسط بين القيروان وقابس، وهي اليوم مدينة كبيرة تقع

في القسم الجنوبي الغربي من تونس. ينظر: مختصر فتح رب الأرياب بما أهمل في لب اللباب من واجب الأنساب:

وقيل:نسبة لقسطنطينية بلدة بالأندلس^(١)، أو إلى قسطنطة^(٢) مدينة في الأندلس.
وهذا الاختلاف يعود إلى اختلاف الأخبار، والله أعلم.
ويشاركه في هذا النسبة كثيرون، منهم:
الجمال أحمد بن علي بن محمد أبو العباس القسطلاني (ت ٦٣٦هـ)^(٣).
وقطب الدين محمد بن أحمد بن علي المصري القسطلاني (ت ٦٨٦هـ)^(٤).
ونور الدين علي بن محمد القسطلاني (ت ٧٢٤هـ)^(٥).
وجمال الدين محمد بن محمد بن الحسن القسطلاني (ت ٧٢٥هـ)^(١).

عبّاس بن محمد ابن السيد رضوان المدني، مطبعة المعاهد، بمصر، ط ١ (١٣٤٥هـ-١٩٢٦م) (ص ٤٨). والروض المعطار في خبر الأقطار: محمد بن عبد المنعم الحميري، ت. إحسان عبّاس، مكتبة لبنان، بيروت، ط ٢ (١٩٨٤م) (ص ٤٧٧). ودائرة المعارف التونسية، بيت الحكمة، قرطاج، ط ١ (١٩٩٤م) (ص ١٢٢).

(١) ينظر: مختصر فتح رب الأرياب بما أهمل في لب اللباب من واجب الأنساب (ص ٤٨).
وقد نسبها في مراصد الاطلاع إلى الأندلس، بينما ذكرت في دائرة المعارف التونسية على أنها اسم لموقع بالبلاد التونسية، أطلق في العصر الوسيط تارة على مدينة تُوَزر، أو في الأغلب على كامل المقاطعة التي كانت هذه المدينة قاعدتها. ينظر: مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع: عبد المؤمن بن عبد الحق البغدادي، ت علي البجاوي، دار الجبل، بيروت، ط ١ (١٤٢١هـ-١٩٩٢م) (ص ١٠٩٢). دائرة المعارف التونسية (ص ١١٧).

(٢) ينظر: مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع (ص ١٠٩١)، الكنى والألقاب: عبّاس القمي، مكتبة الصدر، طهران، د. ط (٦٥/٣).

وهي مدينة أندلسية تقع بالقرب من قرطبة. ينظر: الحال السندسية في الأخبار والآثار الأندلسية: الأمير شبيب أرسلان، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، د. ط (٢٦٨/١).

(٣) هو شيخ الحرمين، جمع الفقه والزهد. ينظر: التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة: محمد بن عبد الرحمن السخاوي، نشره أسعد الحسيني، د. ط (١٣٩٩هـ-١٩٧٩م) برقم (٢٢٩) (١/٢٠٤-٢٠٥).

(٤) ينظر: حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة: جلال الدين السيوطي، ت محمد إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، بيروت، ط ١ (١٣٨٧هـ-١٨٦٧م) برقم (١١٧) (١/٤١٩).

(٥) هو خطيب جامع عمرو بن العاص، كان ديناً خيراً. ينظر: النجوم الزاهرة لابن تغري الأتابكي (٩/١٨٩).
(١) كان يخطب بجامع القلعة، ويصلي بالسلطان الملك الناصر محمد بن قلاوون الجمعة. ينظر: النجوم الزاهرة لابن تغري الأتابكي (٩/١٩١).

المطلب الثاني: مولده وأسرته ونشأته الأولى.

ولد الإمام شهاب الدين في مصر، في الثاني عشر من ذي القعدة سنة ثمانمائة وإحدى وخمسين للهجرة^(١).

وأما نشأته: فلم أجد - فيما بحثت فيه - من تكلم عن حياته في صغره إلا ما ذكر أنه نشأ بمصر - رحمه الله^(٢). ولم تذكر المصادر التي ترجمت للإمام القسطلاني شيئاً عن طفولته ونشأته المبكرة.

ولم تُسَعِّفني أيضاً بمعلومات وافية عن أسرته، وإنما كانت إشارات استطعت أن استنبط منها شيئاً قليلاً، ساعد في تكوين فكرة مقتضبة عن أسرته، منها ما ذكره الإمام السخاوي أن والدته هي حليلة ابنة الشيخ أبي بكر بن أحمد بن حميدة النحاس^(٣).

ذكر محمد عبد الحي الكتاني^(٤) بأنه قد تزوج بعائشة الباعونية؛ وهي عائشة بنت يوسف بن أحمد بن ناصر الباعونية الدمشقية، أم عبد الوهاب، شاعرة أديبة فقيهة، ورحلت إلى مصر سنة تسع عشرة وتسعمائة، ولها عدة كتب منها: **(الفتح الحقي من منح التلقي)** يشتمل على كلمات نحت بها منحى الصوفية، و**(الملاحح الشريفة في الآثار اللطيفة)** إشارات صوفية، و**(در الغائص في بحر الخصائص)** منظومة رائية، و**(الإشارات الخفية في المنازل العلية)** أرجوزة في التصوف، توفيت في دمشق سنة (٩٢٢هـ)^(١). بينما لم تذكر كتب التراجم عن ذريته شيئاً.

(١) ينظر: الضوء اللامع للسخاوي برقم (٣١٣) (١٠٣/٢)، القبس الحاي للشماع (١٩٦/١)، النور السافر للعيدروسي (ص ١٦٤)، شذرات الذهب لابن العماد (١٠/١٦٩)، البدر الطالع للشوكاني (١/٧٠)، بستان المحدثين لعبد العزيز الدهلوي (ص ٤٢١)، الخطط الجديدة لمصر القاهرة لعلي باشا مبارك (١١/٦).

(٢) المصادر السابقة.

(٣) ينظر: الضوء اللامع للسخاوي برقم (٣١٣) (١٠٤/٢).

(٤) هو محمد عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني (ت ١٣٨٢هـ)، عالم بالحديث ورجاله، من المغرب له عدة كتب منها: **(الإفادات والإنشادات)** و**(فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيات والمسلسلات)**. ينظر: معجم المؤلفين المعاصرين: محمد خير رمضان يوسف، مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ط ١ (١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م) (٢/٦٣٤).

(١) ينظر: الكواكب السائرة لنجم الدين الغزي (١/٢٨٨)، الدر المنثور في طبقات ربات الخدور: زينب فواز، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، ط ١ (١٣١٢هـ) (ص ٢٩٣)، فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيات والمسلسلات: محمد عبد الحي الكتاني، ت إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، د. ط، (٢/٩٧٠)، والأعلام للزركلي (٣/٢٤١).

المطلب الثالث: حليته وشمائله.

منحه الله تعالى من صفات العلماء الراسخين، الأخلاق الرفيعة، والخصال النبيلة، قال النّجم الغزّي^(١): (كان من أزهد الناس في الدنيا، وكان منقاداً إلى الحق)^(٢)، ونُقل عن العلائي^(٣) قوله: (إنه كان فاضلاً محصلاً ديناً عفيفاً متقللاً من عشرة الناس إلا في المطالعة والتأليف والإقراء والعبادة)^(٤).

إذاً كان رحمه الله صاحب عبادة لا يخالط الناس، إلا لضرورة شرعية من علم وعبادة، مع التواضع والتعفف، لطيفاً بتعامله مع الآخرين، وهذا ما وصفه به قرينه السخاوي إذ قال عنه: (قانع متعفف، جيد القراءة للقرآن والحديث والخطابة، شجي الصوت بها، مشارك في الفضائل، متواضع متودد لطيف العشرة)^(٥).

إضافة إلى ذلك فقد كان وقوراً صاحب عذوبة في الصوت، ورقة في القلب حتى كان يتأثر الناس بقراءته للقرآن، قال الإمام الشعّراني: (كان صوته بالقرآن يُبكي الناس، وكان يقرأ في المحراب، فيتساقط الناس من الخشوع والبكاء)^(٦).

فقد جمع الله له بين لذتي العلم والعبادة، فكان أكثر من الحج إلى بيت الله الحرام^(١).

(١) هو نجم الدين محمد بن محمد بن محمد الغزي العامري القرشي الدمشقي، أبو المكارم (ت ١٠٦١ هـ) له من الكتب (الكواكب السائرة في تراجم أعيان المائة العاشرة) و(لطف السمر وقطف الثمر من تراجم أعيان الطبقة الأولى من القرن الحادي عشر). ينظر: الأعلام للزركلي (٦٣/٧)، معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة برقم (١٥٨٢١) (٣/٦٨٥).

(٢) الكواكب السائرة لنجم الدين الغزي (١/١٢٨).

(٣) هو محمد بن عبد الله المصري الحنفي المعروف بالعلائي (بدر الدين) (ت ٩٤٢ هـ) مؤرخ من آثاره تاريخ مصر ساق فيه الأحداث من سنة (٩١٧ هـ) إلى (٩٣٤ هـ). ينظر: معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة برقم (١٤٣٨٢) (٣/٤٦٠).

(٤) الكواكب السائرة لنجم الدين الغزي (١/١٢٨).

(٥) الضوء اللامع للسخاوي (٢/١٠٤).

(٦) الطبقات الصغرى: عبد الوهاب الشعراني، ت عبد القادر أحمد عطا، مكتبة القاهرة، مصر، ط (١٣٩٠ هـ).

(١٩٧٠ م) (ص ٥٦).

(١) ينظر: شذرات الذهب لابن العماد (١٠/١٦٩).

المطلب الرابع:مرضه ووفاته.

وبعد عمر مديد مبارك قضاءه في العلم والتعليم والعبادة ونفع الناس، وافته المنية رحمه الله على أثر فالج أصابه، نتيجة تأثره بخبر قطع رأس إبراهيم بن عطاء الله المكي صديق السلطان الغوري^(١) في ليلة الجمعة، الثامن من المحرم، سنة ثلاث وعشرين وتسعمائة، وصلي عليه بجامع الأزهر عقب صلاة الجمعة، ودفن تحت قبة مدرسة قاضي القضاة بدر الدين العيني قرب جامع الأزهر^(٢)، وقد وافق يوم وفاته دخول السلطان سليم عنة إلى مصر^(٣)، فتعذر الخروج إلى الصحراء ذلك اليوم لكثرة الازدحام^(٤)، وتأثر كثير من الناس بموته لحسن معاشرته وتواضعه رحمه الله، وصلي عليه صلاة الغائب بدمشق^(٥).

(١) ينظر:الكواكب السائرة لنجم الدين الغزي(١٢٩/١)، شذرات الذهب لابن العماد(١٧١/١٠).

(٢) ينظر:الكواكب السائرة لنجم الدين الغزي(١٢٩/١)، النور السافر للعيدروسي(ص١٦٤)، بستان المحدثين لعبد العزيز الدهلوي(ص٤٢٢).

(٣) ينظر:بدائع الزهور لابن إياس(١٥٧/٥).

(٤) ينظر:الخطط الجديدة لمصر القاهرة لعلي باشا مبارك(١١/٦).

(٥) ينظر:الكواكب السائرة لنجم الدين الغزي(١٢٩/١).

المبحث الثالث: سيرته العلمية.

المطلب الأول: بداية مسيرته في طلب العلم ورحلاته فيه.

أولاً: بداية مسيرته في طلب العلم.

لم تُفصّل وتفصح المصادر التاريخية وكتب التراجم القول عن زمن ابتدائه في طلب العلم والانشغال به والانصراف إليه، إلا أن الكتب التي حفظها يستشف منها صغر سنه في بداية طلبه للعلم، فكان القرآن الكريم أول الكتب حفظاً في ذهنه، ومن ثم أتبعه بدراسة وحفظ القراءات والنحو، فحفظ عدداً من منظوماتها، وأبدى اهتماماً وانشغالاً بالحديث الشريف النبوي فأقبل عليه بكلّيته فقرأ (الجامع الصحيح للبخاري)^(١)، و(سنن ابن ماجه)، و(ثلاثيات مسند الإمام أحمد)، و(شرح الإمام السخاوي على الهداية الجزرية)، وجلس للاستماع إلى مواضع من (شرح السخاوي على الألفية) وكتبه بتمامه^(٢)، وظهرت مهارته في فنون الحديث، وازدادت معارفه فيه، حتى اتسعت على أيدي المحدثين الذين تتلمذ وتفقه على أيديهم^(٣)، مع انكبّابه على الاشتغال في فنون العلم الشرعية كافة^(٤)، فحاز علماً جماً، وأصبح له ملكة راسخة في العلوم، فالتسعت مداركه، وزادت معارفه فظهرت مصنفاته، وأقبل عليه تلامذته رحمهم الله.

ثانياً: رحلاته في طلب العلم.

الباحث في رحلات الإمام القسطلاني لا يجد للرحلات العلمية حيزاً ومساحة كبيرة في طلبه للعلم، وهذا لا يقدح في علمه أوفي سعيه نحو التعلم، لأنّ الذي وُجد في عصره في مصر من النهضة العلمية لم يتوفر بهذه الكثافة في غيرها من بقاع المسلمين آنذاك، وقد ذكر بعض المؤرخين أنه رحمه الله شد رحاله إلى مكّة المكرمة والمدينة المنورة، وتكررت رحلاته إليهما، وقد جاور بمكّة وبالمدينة المنورة مرتين^(١): سنة ثمانمائة وأربع وثمانين، ثم سنة ثمانمائة وأربع

(١) ينظر: الضوء اللامع للسخاوي (١٠٣/٢)، النور السافر للعيدروسي (ص ١٦٤)، شذرات الذهب لابن

العماد (١٦٩/١٠)، البدر الطالع للشوكاني (٧٠/١).

(٢) ينظر: الضوء اللامع للسخاوي (١٠٣/٢).

(٣) ينظر: الضوء اللامع للسخاوي (١٠٣/٢)، البدر الطالع للشوكاني (٧٠/١).

(٤) ينظر: البدر الطالع للشوكاني (٧٠/١).

(١) ينظر: النور السافر للعيدروسي (ص ١٦٤)، شذرات الذهب لابن العماد (١٦٩/١٠)، البدر الطالع

لشوكاني (٧٠/١)، فهرس الفهارس لعبد الحي الكتاني (٩٦٧/٢)، الخطط الجديدة لمصر القاهرة لعلي باشا مبارك (١١/٦).

وتسعين^(١)، وذلك رغبة منه إلى لقاء العلماء في مواسم الحج.

وقد جاور المسجد النبوي على ساكنه أفضل الصلاة والتسليم عاكفاً على العبادة وتركية النفس والذكر وعلى الإماء والإرشاد والتربية الروحية، وقد أسفرت مجاوراته تلك عن تأليفه لكتابه (المواهب الدنية بالمنح المحمدية)^(٢).

وقد التقى أثناء رحلاته إلى الأراضي المقدسة، ومجاورته لها بعدد من علماء عصره الذين كانوا يعتقدون دروسهم في هذه المواسم، فأخذ عنهم، وسمع منهم، وكان على رأسهم الإمام السخاوي، ومما لا شك فيه، هو أثر هذه الرحلات في بنائه المعرفي، وصقل شخصيته واشتهار أمره وارتفاع منزلته.

(١) ينظر: الضوء اللامع للسخاوي (١٠٣/٢)، النور السافر للعيدروسي (ص ١٦٤)، شذرات الذهب لابن العماد (١٦٩/١٠)، البدر الطالع للشوكاني (٧٠/١).

(٢) ينظر: الطبقات الصغرى لعبد الوهاب الشعراني (ص ٥٦).

المطلب الثاني: مكانته العلمية .

أثنى على الإمام القسطلاني عددٌ كبيرٌ من العلماء، من أقرانه ومن بعدهم، فشهادة هؤلاء توضح مكانته العلمية، وقد شهدوا له بالحفظ والإتقان حتى أطلق عليه العيّدروسي وابن العماد^(١) صفة الحافظ والعلامة^(٢)، وزاد ابن العماد على ذلك فنعته بالحجة الفقيه المقرئ المسند^(٣).

وأضاف الإمام العيّدروسي فقال: (كان إماماً متقناً جليل القدر حسن التقرير والتحريير، لطيف الإشارة بليغ العبارة، حسن الجمع والتأليف لطيف الترتيب والترصيف، كان زينة أهل عصره ونقاوة ذوي دهره، ارتفع شأنه بعد ذلك فأعطي السعد في قلمه وكلمه، وصنّف التصانيف المقبولة التي سارت بها الركبان في حياته، ومن أعظمها شرحه على صحيح البخاري)^(٤).

بينما وصفه مُحَمَّد بن عَبْد الرَّحْمَن بن الغَزِّي^(٥) فقال: (الإمام الحَبْر)^(٦) وقد أثنى عليه ابن إِيَّاس ثناءً عطرًا فقال: (كان علامة في الحديث، وله شهرة طائلة بين الناس، وكان لا بأس به، وكان من أعيان المحدثين)^(٧)، ومما يشهد بمكانته العلمية مصنفاته العلمية التي أثنى العلماء عليها، منهم: النّجم الغَزِّي الذي قال: (الشيخ الإمام العلامة، الحجة الرحالة الفهامة، الفقيه النبيه المقري المجيد المسند المحدث، صاحب المؤلفات الحافلة، والفضائل الكاملة)^(٨).

إذاً كما سبق أثنى عليه معاصروه ومن بعدهم من أهل العلم والفضل، وشهدوا له برسوخ القدم في كثير من الفنون والعلوم ، فنال التقدير والإجلال رحمه الله.

(١) هو عبد الحي بن أحمد بن محمد بن العماد الدمشقي الصالحي الحنبلي، المعروف بابن العماد المؤرخ (ت ١٠٨٩ هـ) أبو الفلاح، له كتاب: (شذرات الذهب في أخبار من ذهب) و(شرح متن المنتهى). ينظر: الأعلام للزركلي (٢٩٠/٣)، معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة برقم (٦٦٩٤) (٦٧/٢).

(٢) ينظر: النور السافر للعيّدروسي (ص ١٦٤)، شذرات الذهب لابن العماد (١٠٩/١٦٩).

(٣) ينظر: شذرات الذهب لابن العماد (١٠٩/١٦٩).

(٤) ينظر: النور السافر للعيّدروسي (ص ١٦٤)، شذرات الذهب لابن العماد (١٠٩/١٧٠).

(٥) هو محمد بن عبد الرحمن بن زين العابدين الغزي العامري القرشي، الدمشقي الشافعي، شمس الدين، أبو المعالي (ت ١١٦٧ هـ) المؤرخ، كان مفتي الشافعية بدمشق، من آثاره: (لطائف المننة في فوائد خدمة السنة)، و(تذكرة أولي الألباب). ينظر: الأعلام للزركلي (١٩٧/٦)، معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة برقم (١٣٩٥٩) (٣٩٤/٣).

(٦) ديوان الإسلام لمحمد بن عبد الرحمن الغزي (٤/١٨).

(٧) بدائع الزهور لابن إِيَّاس (٥/١٥٧).

(٨) الكواكب السائرة لنجم الدين الغزي (١/١٢٨).

المطلب الثالث: شيوخه.

تلقى الإمام القسطلاني علم القراءات والحديث والفقه عن جمع من العلماء كُلِّ واحدٍ منهم من رؤوس فنّه، ولأهميتهم في البحث الذي أتتأوله كان لابدّ من الإتيان على ذكرهم، وساكفتي بذكر نبذة مختصرة عن حياتهم، وما تلقى الإمام القسطلاني على أيديهم من العلوم وما أخذ عنهم من المصنفات وهم:

* زين الدّين عبد الدّائم بن علي الحديدي القاهري الأزهري الشّافعي أبو محمّد المقرئ (ت ٨٧٠هـ)^(١)، له عدة كتب منها: (شرح المقدمة الجزرية)، و(شرح طيبة النشر في القراءات العشر)، و(شرح الهداية إلى علوم الدراية)^(٢). وعنه تلقى الإمام القسطلاني فن علم التجويد^(٣).

* شهاب الدّين أحمد بن أسد بن عبد الواحد القاهري الشّافعي المقرئ أبو العبّاس، المعروف بابن أسد (ت ٨٧٢هـ)^(٤)، برع في فنّ القراءات، حفظ القرآن الكريم والشّاطبيتين والعمدة والطّيبة لابن الجزري وتلا عليه، وولي التدريس لعلوم القراءات والحديث (بالبرقوقية) و(بالمؤيدية)، عُرف عنه رحمه الله حبه للعلم ومثابرتة في تحصيله حتى ممن هو دون طبقتة راغباً في الفائدة^(٥)، وقد أخذ عنه الإمام القسطلاني علم القراءات، وقرأ عليه في ختمتين بالسبع ثم بالعشر^(٦).

* بزّهان الدّين إبراهيم بن علي بن عمر المتبولي الأنصاري الشّافعي القاهري أبو إسحاق (ت ٨٧٧هـ)^(٧) ألف كتاب سماه (الأخلاق المتبولىة)^(٨) وذكر في المصادر أنّ الإمام القسطلاني قد صحبه ولازمه^(٩).

* عثمان بن عبد الله بن عثمان أبو عمرو القاهري الشّافعي، ويعرف بالمقسي (ت ٨٧٧هـ). حفظ القرآن والحديث والفقه عن علماء عصره، وجلس للتدريس والإقراء، فتحلق طلبة العلم حوله

(١) ينظر: الضوء اللامع للسخاوي برقم (١٣٢) (٤/٤٢)، معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة برقم (٦٧١٨) (٢/٧٠).

(٢) ينظر: هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي (٥/٥١٠)، معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة

برقم (٦٧١٨) (٢/٧٠).

(٣) ينظر: الضوء اللامع للسخاوي (٢/١٠٤).

(٤) ينظر: الضوء اللامع للسخاوي (١/٢٢٧-٢٣١)، نظم العقيان في أعيان الأعيان للسيوطي برقم (١٩) (ص ٣٦).

(٥) ينظر: الضوء اللامع للسخاوي (١/٢٢٧-٢٣١).

(٦) ينظر: الضوء اللامع للسخاوي (٢/١٠٤)، القبس الحاوي للشماع (١/١٩٧)، البدر الطالع للشوكاني (١/٧٠).

(٧) ينظر: الضوء اللامع للسخاوي (١/٨٥-٨٦)، ديوان الإسلام لمحمد ابن الغزي برقم (١٩٨٠) (٤/٢٣١).

(٨) ينظر: الأعلام للزركلي (١/٥٢).

(٩) ينظر: الضوء اللامع للسخاوي (٢/١٠٤)، القبس الحاوي للشماع (١/١٩٧).

بجامع الأزهر وكثر الانتفاع به، وقد تراحم عليه الطلبة، إلى أن صار غالب تلامذته من الفضلاء، وكذا قُصِدَ بالفتاوى وانْتَفَعَ به، كل ذلك مع الدِّين والتواضع والفصاحة، وجودة التقرير والتميز في الفقه وحسن الملكة فيه^(١) وقد تفقه الإمام القسطلاني على يده، وأخذ عنه الفقه^(٢)، ليضمَّ إلى علم القراءات والحديث علم الفقه ويتبحر فيه.

* إبراهيم بن أحمد بن حسن بن أحمد برهان الدين العجلوني المقدسي الشافعي (ت ٨٨٥هـ) من نزلاء القاهرة قرأ (الحاوي الصغير في الفروع)^(٣)، ثم أُذِنَ له بعد ذلك بالتدريس به، وأقرأ الطلبة في عدة فنون^(٤)، ومنهم الإمام القسطلاني الذي قرأ عليه (الحاوي الصغير)^(٥).

* الشهاب عمر بن الحسين العبّادي القاهري الشافعي الأزهري أبو حفص، شيخ الشافعية في عصره (ت ٨٨٥هـ)^(٦)، عرف بقوة الحافظة، فأقبل على الاشتغال بالعلوم المختلفة، وأخذ عنه الفضلاء طبقة بعد طبقة، واشتهر اسمه وذاع صيته، وصار شيخ الشافعية من دون مدافع، عليه مدار الفتيا وإليه النهاية في حفظ المذهب وسرده^(٧). وإمامته في فقه المذهب فقد تتلمذ الإمام القسطلاني عليه ليصبح فقهياً شافعيّاً^(٨).

* عمر بن محمد بن محمد النجم الهاشمي المكي الشافعي المعروف بابن فهد (ت ٨٨٥هـ)^(٩)، من أبناء مكة المكرمة المولودين فيها، نشأ بها، فحفظ القرآن، وبعض كتب المتون كألفية العراقي، وأخذ عن علماء مكة والوافدين إليها في مواسم الحج والعمرة، ظهرت مهارته في علم الحديث، وصنف عدداً من المصنفات^(١٠)، منها: (إتحاف الوري بأخبار أم القرى)،

(١) ينظر: الضوء اللامع للسخاوي برقم (٤٦٤) (١٣١/٥-١٣٣).

(٢) ينظر: الضوء اللامع للسخاوي (١٠٤/٢)، البدر الطالع للشوكاني (٧٠/١).

(٣) و (الحاوي الصغير في الفروع) للشيخ نجم الدين عبد الغفار ابن عبد الكريم القزويني الشافعي (ت ٦٦٥هـ) وهو من الكتب المعتمدة في الفقه الشافعي، يتصف ببساطة المعنى، وحسن التأليف والترتيب. ينظر: كشف الظنون لحاجي خليفة (٦٢٥/١).

(٤) ينظر: الضوء اللامع للسخاوي (١٢/١).

(٥) ينظر: الضوء اللامع للسخاوي (١٠٤/٢)، البدر الطالع للشوكاني (٧٠/١).

(٦) ينظر: الضوء اللامع للسخاوي برقم (٢٧٨) (٨١/٦-٨٣)، شذرات الذهب لابن العماد (٥١١/٩).

(٧) ينظر: الضوء اللامع للسخاوي (٨١/٦-٨٣).

(٨) ينظر: الضوء اللامع للسخاوي (١٠٤/٢)، البدر الطالع للشوكاني (٧٠/١).

(٩) ينظر: الضوء اللامع للسخاوي برقم (٤٠٩) (١٢٦/٦-١٣١)، شذرات الذهب لابن العماد (٥١٢/٩)، البدر الطالع للشوكاني برقم (٣٤٨) (٣٤٨/١-٣٤٩).

(١٠) ينظر: البدر الطالع للشوكاني برقم (٣٤٨) (٣٤٨/١-٣٤٩).

و(الدر الكمين بذيل العقد الثمين)، و(التيسير بتراجم الطبريين)، و(نور العيون بما تفرق من الفنون)^(١)، كما سبق أن الإمام القسطلاني قد استفاد من مجاورة الحرم في الدرس والتحصيل فالتقى عدداً من العلماء الذين كان منهم النجم ابن فهد^(٢).

*مُحمَّد بن أَحْمَد بن مُحمَّد، الشَّمْس ابن الشَّهَاب المَخْزُومِي البامي الأصل - بموحَّدة نسبة لبلدة بالصعيد - القَاهِرِي الشَّافِعِي (ت ٨٨٥هـ) ولد بالقاهرة، ونشأ بها وحفظ القرآن والعمدة والتنبية والمنهاج الأصلي وألفية النحو، وأذن له في التدريس^(٣)، من آثاره: (تصحيح التنبية) و(حاشية على شرح صحيح البخاري للكرماني) و(فتح المنعم في الفقه وشرحه)^(٤)، وقد قصده الإمام القسطلاني لفقهه، فقرأ عليه المنهاج^(٥)، والبهجة^(٦).

*أم حَبِيبَةَ زَيْنَب بنت أَحْمَد بن مُحمَّد الدَّمَشْقِي الشَّوْبَكِي المَكِّي (ت ٨٨٦هـ)، برعت في الحديث الشريف فحفظت الكثير من متونه، وأجاز لها العراقي والهيثمى والمرأغي والشرف ابن الكويك، فحدثت بمسموعها، عُرفَ عنها الصلاح وكثرة العبادة، ماتت بمكة ودفنت بالمعلاة، وقد جاوزت الثمانين^(٧) كانت ممن لقيهم الإمام القسطلاني في رحلاته إلى الحج، وتلقى عنها بعض الكتب ومتون الحديث، منها سنن ابن ماجه إبان مجاورته للمسجد الحرام في مكة المكرمة^(٨).

*المُقَرِّئ الزين الهيثمي عَبْد الغني بن يوسف القَاهِرِي الشَّافِعِي (ت ٨٨٦هـ)، تصدَّى للإقراء فأخذ عنه جمعٌ من المُقَرِّئين منهم الشَّهَاب القسطلاني فكان بارعاً في علم التجويد^(٩) من آثاره: (بهجة المُقَرِّئين في معرفة أحكام النون الساكنة والتنوين)^(١٠).

(١) ينظر: فهرس الفهارس لعبد الحي الكتاني برقم (٣٤٧/٢) (٦٦٩/٢).

(٢) ينظر: الضوء اللامع للسخاوي (١٠٤/٢)، النور السفر للعيدوسي (ص ١٦٤)، شذرات الذهب لابن العماد (١٠٦٩/١٠).

(٣) ينظر: الضوء اللامع للسخاوي برقم (١٠٢) (٤٨/٨-٤٩).

(٤) ينظر: هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي (٢١٠/٦)، معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة برقم (١١٩٥٨) (٩٧/٣).

(٥) يقصد به (منهاج الطالبين) في مختصر المحرر في فروع الشافعية للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي الشافعي (ت ٦٧٦هـ). ينظر: كشف الظنون لحاجي خليفة (١٨٧٣/٢).

(٦) ينظر: الضوء اللامع للسخاوي (١٠٤/٢)، البدر الطالع للشوكاني (٧٠/١). ويقصد بها (البهجة الوردية) وهي منظومة على الحاوي، لزين الدين عمر بن مظفر الوردية الشافعي (ت ٧٤٩هـ). ينظر: كشف الظنون لحاجي خليفة (٦٢٧/١).

(٧) ينظر: الضوء اللامع للسخاوي برقم (٢٣٢) (٣٩/١٢).

(٨) ينظر: الضوء اللامع للسخاوي (١٠٤/٢)، القيس الحاوي للشماع (١٩٧/١).

(٩) ينظر: الضوء اللامع للسخاوي برقم (٦٦٩) (٢٥٨-٢٥٩).

(١٠) ينظر: معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة برقم (٧٤٦) (١٨١/٢).

*مُحَمَّد بن عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَصْرِيِّ الْقَاهِرِيِّ الشَّافِعِيِّ الْجَلَالِ الْبَكْرِيِّ أَبُو الْبَقَاء (ت ٨٩١هـ)، حفظ القرآن، وقرأ الفقه، وتقرّد في عصره بحفظ فقه الشَّافِعِيَّة وتمييز بين أهل عصره في هذا الفن واشتغل بالإفتاء وبالإقراء^(١) من كتبه: (شرح المنهاج) في فروع الشَّافِعِيَّة، و(شرح الروض للمقري) في الفروع أيضاً^(٢)، تلقى الإمام القسطلاني عنه كتابه: (شرح المنهاج) إلى كتاب النكاح^(٣).
*الشمس ابن الحمصاني مُحَمَّد بن أَبِي بَكْر بن مُحَمَّد الْقَاهِرِيِّ الشَّافِعِيِّ الْمُقْرِئ، أبو الفتح (ت ٨٩٨هـ)، برع في فن القراءات، تصدى للإقراء، وتدرّس القراءات^(٤)، وقد تتلمذ للإمام القسطلاني عليه في القراءات فعنه أخذها^(٥).

*شمس الدين السخاوي مُحَمَّد بن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بن مُحَمَّد بن أَبِي بَكْر الْقَاهِرِيِّ الشَّافِعِيِّ (ت ٩٠٢هـ) كان الإمام السخاوي من أبرز مشايخ الإمام القسطلاني الذين تلقى عنهم العلم، وقد تأثر الإمام القسطلاني تأثراً كبيراً بشيخه، وخاصة في الحديث الشريف، وكان ممن لازمه كثيراً روايةً ودرايةً، وقرأ عليه مؤلفاته بتمامها أكثر من مرة^(٦)، وقد كتب الإمام السخاوي له إجازة في آخر كتابه (عمدة القاري والسامع في ختم الصحيح الجامع) برواية هذا الكتاب عنه وسائر مروياته ومؤلفاته^(٧)، ولشدة تأثر الإمام القسطلاني بإمامه السخاوي قام بنسخ كتبه بخط يده فكان منها: (عمدة القاري والسامع في ختم الصحيح الجامع)^(٨)، و(فتح المغيث بشرح ألفية الحديث)^(٩).

(١) ينظر: الضوء اللامع للسخاوي برقم (٧٣٤) (٢٨٤-٢٨٦)، البدر الطالع للشوكاني برقم (٤٥٥) (٨٥/٢).

(٢) ينظر: الأعلام للزركلي (١٩٤/٦).

(٣) ينظر: الضوء اللامع للسخاوي (١٠٤/٢)، البدر الطالع للشوكاني (٧٠/١).

(٤) ينظر: الضوء اللامع للسخاوي برقم (٤٥٢) (١٩٠-١٩١)، نظم العقيان في أعيان الأعيان للسيوطي برقم

(١٤٣) (ص ١٤٣).

(٥) ينظر: الضوء اللامع للسخاوي (١٠٤/٢).

(٦) ينظر: الضوء اللامع للسخاوي (١٠٤/٢).

(٧) في آخر النسخة الخطية المحفوظة بدار الكتب المصرية برقم (٣٢٩) إجازته له و هذا نصها: (الحمد لله وسلام على عباده الذي اصطفى، وبعد فقد قرأ عليّ هذا المجلس من تصنيفي كتابه وصاحبه سيدي الشيخ الإمام الحبر الهمام العلامة البار، مفيد الطالبين، قدوة المستفيدين، بقية السلف الصالحين، الشهاب أبو العباس القسطلاني المصري الشافعي، نفع الله به وبلغه تمام أربه، في مجلسين ... وأجزت له روايته عني، وإفادته لمن التمس ذلك منه، وكذا أجزت له سائر مروياتي ومؤلفاته). ذكر محمد محمود شعبان في مقدمة تحقيق كتاب عمدة القاري والسامع في ختم الصحيح الجامع: محمد بن عبد الرحمن السخاوي، دار البصائر، القاهرة، ط ١ (١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م) (ص ٣٣).

(٨) التي نسخها الإمام القسطلاني سنة (٨٧٩هـ). ينظر: عمدة القاري والسامع في ختم الصحيح الجامع (ص ٣٣).

(٩) الذي نسخه سنة (٨٨٨هـ). ينظر: فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي للسخاوي (٤١١/٤).

*الوقّاد النّحوي زين الدّين خالِد بن عبْد الله بن أبي بَكْر المصْري الأزْهري (ت ٩٠٥هـ)^(١)، قرأ القرآن وأخذ علم القراءات عن علماء عصره، وقرأ في العربية وبرع فيها^(٢)، له عدة مصنفات، منها: (المقدمة الأزهرية في علم العربية)، و(التصريح بمضمون التوضيح) في شرح أوضح المسالك لألفية ابن مالك، و(شرح البردة) و(شرح مقدمة الجزرية) في التجويد، وقد كثر النفع بتصانيفه لإخلاصه، ولما اتسمت به من وضوح^(٣)، وقد قرأ على يده الكثير من الطلبة منهم الإمام القسطلاني إذ استفاد منه كثيراً في مجال القراءات فقرأ عليه بالسبع^(٤).

*سراج الدّين عُمر بن قاسم الأنصاري النشّار أبو حفص الشافعي المصْري المقرئ (ت ٩٣٨هـ)، والنشّار هو لقبه تكني به لحرفته^(٥)، حفظ الشّاطبية، وتصدّى للإقراء فانتفع به جمعٌ غفيرٌ من المسلمين، وأخذوا عنه القراءات، وقد قرأ عنده الشّهَاب القسطلاني^(٦) له كتبٌ منها: (البدر المنير في شرح التيسير)، و(البدر الزاهرة في القراءات العشر المتواترة)، و(المكرر فيما تواتر من القراءات السبع وتحرر)^(٧).

(١) ينظر: الضوء اللامع للسخاوي برقم (٦٦١) (١٧١/٣)، الكواكب السائرة لنجم الدين الغزي برقم (٣٩٨) (١٩٠/١)، شذرات الذهب لابن العماد (٣٨/١٠).

(٢) ينظر: الضوء اللامع للسخاوي (١٧١/٣-١٧٢).

(٣) ينظر: الكواكب السائرة لنجم الدين الغزي برقم (٣٩٨) (١٩٠/١)، شذرات الذهب لابن العماد (٣٨/١٠).

(٤) ينظر: الضوء اللامع للسخاوي (١٠٤/٢).

(٥) ولم يذكر السخاوي تاريخ وفاته. ينظر: الضوء اللامع للسخاوي برقم (٣٥٦) (١١٣/٦)، الأعلام للزركلي (٥٩/٥).

(٦) ينظر: الضوء اللامع للسخاوي (١١٣/٦).

(٧) ينظر: الأعلام للزركلي (٥٩/٥).

المطلب الرابع: تلامذته.

لم تتح مصادر ترجمته التي بين يدي المجال الكبير للوقوف على ذكر من تتلمذ على يده رحمه الله، وما يسره الله بعد استقصاء أسمائهم، هو ذكر ما سيأتي وابتداءً بـ:

* المحدث جاز الله مُحَمَّد بن عَبْدُ العَزِيز بن عُمَر المَكِّي الهاشمي الشَّافِعِي الملقب (بابن فَهْد) (ت ٩٥٤هـ)^(١). ولد بِمَكَّة، ونشأ بها فحفظ القرآن الكريم ثم أتبعه عدداً من الكتب، منها: (الأربعين النووية) و(المنهاج الفقهي)، ولازم والده في القراءة والسَّماع، سمع بالمدينة المنورة من لفظ والده تجاه الحُجْرة الشريفة الكتب الستة^(٢)، و(الشفاء) للقاضي عِيَّاض، واستمع أيضاً من مشايخ بلده، ثم رحل إلى مصر، وبلاد الشَّام، وبيت المقدس، و حلب، واليَمَن وأخذ منها ومن غيرها من البلدان عن نحو سبعين من المُسنِّدين، وحدث بالحرمين وغيرهما^(٣)، من آثاره: (التحفة اللطيفة في بناء المسجد الحرام والكعبة الشريفة)، و(معجم ذكر فيه أسماء شيوخه والشعراء الذين سمع منهم الشعر)^(٤)، قرأ على الشَّهاب القسطلاني (شرحه على الجامع الصحيح) و(المواهب اللدنية بالمنح المحمدية)^(٥).

* الإمام عَبْد الرَّحْمَن الأَجْهَوْرِي المَصْرِي المَالِكِي الملقب بزين الدِّين (ت ٩٦١هـ)، أخذ عن الإمام شهاب الدِّين القسطلاني، وحضر عليه قراءة (المواهب اللدنية بالمنح المحمدية)، أجاز له بالإفتاء والتدريس لشدة إتقانه وحفظه للنقول، وقد اتصف رحمه الله بكرم النفس، وكثرة التلاوة والتهدج^(١)، وصنف كتباً نافعة، منها: (القول المصان عن البهتان)، و(شرح مختصر خليل)^(٢).

* شَمْس الدِّين مُحَمَّد بن عَبْد الرَّحْمَن بن عَلِي العَلْقَمِي القَاهِرِي الشَّافِعِي، أَبُو عَبْد الله (ت ٩٦٣هـ)، أخذ عن جمعٍ من العلماء، منهم العَزَّي، وشهاب الدِّين الرَّمْلِي، والإمام القسطلاني، وغيرهم، وأجاز بالإفتاء والتدريس، فدرس وأفتى، وكان أحد المدرسين بجامع الأزهر،

(١) ينظر: الكواكب السائرة لنجم الدين الغزي برقم (٩٣١) (١٣١/٢-١٣٢)، شذرات الذهب لابن العماد (١٠/٤٣٢-٤٣٣).

(٢) ويقصد بالكتب الستة: الجامع الصحيح للبخاري، وصحيح مسلم، وسنن أبي داود، وسنن الترمذي، وسنن النسائي، وسنن ابن ماجه.

(٣) ينظر: النور السافر للعيدروسي (ص ٣٢٣-٣٢٤)، شذرات الذهب لابن العماد (١٠/٤٣٢-٤٣٣).

(٤) ينظر: الكواكب السائرة لنجم الدين الغزي (١٣١/٢)، معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة برقم (٣٥٣٠) (١/٤٧٠).

(٥) شذرات الذهب لابن العماد (١٠/٤٣٢).

(١) ينظر: الكواكب السائرة لنجم الدين الغزي برقم (١٠١٤) (١٥٨/٢-١٥٩)، شذرات الذهب لابن العماد (١٠/٤٧٦-٤٧٧).

(٢) ينظر: الأعلام للزركلي (٣/٣٤٣)، معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة برقم (٦٩٥١) (٢/١٠٧).

قَوَّالاً بِالْحَقِّ، نَاهِياً عَنِ الْمُنْكَرِ، وَلَهُ كِتَابٌ سَمَاهُ (مِلْتَقَى الْبَحْرَيْنِ)، وَحَاشِيَةٌ حَافِلَةٌ عَلَى (الْجَامِعِ الصَّغِيرِ) لَجَلالِ الدِّينِ السَّيْوُطِيِّ^(١)، وَ(قَبَسِ النِّيرَيْنِ عَلَى تَفْسِيرِ الْجَلالِينَ حَاشِيَةً)، وَ(مَخْتَصَرِ إِتْحَافِ الْمَهْرَةِ بِأَطْرَافِ الْعَشْرَةِ)، وَ(التَّحْفِ الظَّرَافِ فِي تَلْخِيصِ الْأَطْرَافِ)^(٢).

* المحدث عَبْدُ الوَهَّابِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ الشَّعْرَانِي (ت ٩٧٣هـ)^(٣)، ظَهَرَتْ عَلَيْهِ عِلَامَةُ النُّجَابَةِ فَحَفِظَ الْقُرْآنَ وَهُوَ ابْنُ سَبْعِ أَثْمَانٍ، ثُمَّ انْتَقَلَ إِلَى مِصْرَ سَنَةَ تِسْعِمِائَةٍ وَإِحْدَى عَشْرَةَ، فَقَطَّنَ جَامِعَ الْغَمْرِيِّ^(٤)، حَيْثُ كَانَ الْإِمَامُ الْقَسْطَلَانِيُّ يَعْظُ النَّاسَ بِهِ^(٥)، فَقَرَأَ عَلَى الْإِمَامِ الْقَسْطَلَانِيِّ كِتَابَهُ الْمَوَاهِبَ اللَّدْنِيَّةَ، وَغَالِبَ شَرْحِهِ لِلْجَامِعِ الصَّحِيحِ لِلْبَخَارِيِّ، وَطَالَعَ فِي الْكُتُبِ مَطَالَعَةً كَثِيرَةً، وَكَانَ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ تَعَالَى فِي الْعِلْمِ، وَالتَّأْلِيفِ^(٦)، وَمُؤَلَّفَاتُهُ كَثِيرَةٌ، مِنْهَا: (الْمَنْهَجُ الْمُبِينُ فِي بَيَانِ أُدُلَّةِ الْمُجْتَهِدِينَ)، وَ(مَشَارِقُ الْأَنْوَارِ الْقُدْسِيَّةِ فِي بَيَانِ الْعُهُودِ الْمُحَمَّدِيَّةِ)، وَ(مَنْهَاجُ الْوُصُولِ إِلَى عِلْمِ الْأَصُولِ)، وَ(مَفْهَمُ الْأَكْبَادِ فِي مَوَادِّ الْجِتْهَادِ)^(٧)، وَ(لَوَاقِحُ الْأَنْوَارِ فِي طَبَقَاتِ الْأَخْيَارِ)، وَ(الْمَقْدَمَةُ النَّحْوِيَّةُ فِي عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ) وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنْ الْمَوْثُوفَاتِ^(٨).

* المحدث النَّحْوِيُّ الْمُفَرِّئُ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَدْرِ الْعَزْزِيِّ الْعَامِرِيِّ الْقُرْشِيِّ الشَّافِعِيِّ بَدْرِ الدِّينِ أَبُو الْبَرَكَاتِ (ت ٩٨٤هـ)، قَرَأَ الْقُرْآنَ الْعَظِيمَ عَلَى عِدَّةِ مَشَايِخَ بِالرُّوَايَاتِ الْعَشْرَةِ، وَقَدْ أَخَذَ الْفَقْهَ وَالْعَرَبِيَّةَ وَالْمَنْطِقَ عَنْ وَالِدِهِ الشَّيْخِ رِضِيِّ الدِّينِ، ثُمَّ رَحَلَ مَعَ وَالِدِهِ إِلَى الْقَاهِرَةِ، فَأَخَذَ عَنْ مَشَايِخِ الْإِسْلَامِ فِيهَا كَانَتْ مِنْهُمْ الْبِرْهَانُ الْقَلْقَشَنْدِيُّ وَالْإِمَامُ الْقَسْطَلَانِيُّ، وَبَقِيَ فِي الْأَشْتَغَالِ بِمِصْرَ مَعَ وَالِدِهِ نَحْوَ خَمْسِ سَنَوَاتٍ، فَدَرَسَ وَأَفْتَى وَأَلْفَ وَشَيَّخَهُ أَحْيَاءَ، فَقَرَّتْ أَعْيُنُهُمْ بِهِ، ثُمَّ تَصَدَّرَ بَعْدَ عَوْدَتِهِ مَعَ وَالِدِهِ مِنَ الْقَاهِرَةِ فِي سَنَةِ تِسْعِمِائَةٍ وَإِحْدَى وَعَشْرِينَ لِلتَّدْرِيسِ وَالْإِفْتَاءِ، وَبَدَأَتْ الطَّلَبَةُ بِالتَّحَلُّقِ حَوْلَهُ، وَهُوَ ابْنُ سَبْعِ عَشْرَةِ سَنَةً، وَاسْتَمَرَّ بِالْإِنْشَاغَالِ بِالْعِلْمِ تَدْرِيساً، وَتَصْنِيفاً،

(١) لَمْ يَذْكُرِ الْغَزِّيُّ تَارِيخَ وَفَاتِهِ. يَنْظُرُ: الْكَوَاكِبُ السَّائِرَةُ لِنَجْمِ الدِّينِ الْغَزِّيِّ بِرَقْمِ (١٢٦٢) (٥٦/٣) شَذَرَاتُ الذَّهَبِ لِابْنِ الْعِمَادِ (٤٩٠/١٠-٤٩١).

(٢) ذَكَرَ الزَّرْكَلِيُّ أَنَّ وَفَاتِهِ كَانَتْ سَنَةَ (٩٦٩هـ). يَنْظُرُ: الْأَعْلَامُ لِلزَّرْكَلِيِّ (١٩٥/٦).

(٣) ذَكَرَ الْغَزِّيُّ أَنَّهُ تَوَفَّى فِي حُدُودِ سَنَةِ (٩٧٠هـ). يَنْظُرُ: الْكَوَاكِبُ السَّائِرَةُ لِنَجْمِ الدِّينِ الْغَزِّيِّ بِرَقْمِ (١٤٧٤) (١٥٧/٣-١٥٨)، شَذَرَاتُ الذَّهَبِ لِابْنِ الْعِمَادِ (٥٤٤/١٠-٥٤٧)، الْأَعْلَامُ لِلزَّرْكَلِيِّ (١٨٠/٤).

(٤) يَنْظُرُ: شَذَرَاتُ الذَّهَبِ لِابْنِ الْعِمَادِ (٥٤٤/١٠).

(٥) يَنْظُرُ: النُّورُ السَّافِرُ لِلْعِيدْرُوسِيِّ (ص ١٦٤)، شَذَرَاتُ الذَّهَبِ لِابْنِ الْعِمَادِ (١٦٩/١٠)، الْبَدْرِ الطَّالِعُ لِلشُّوْكَانِيِّ (٧٠/١).

(٦) يَنْظُرُ: الْكَوَاكِبُ السَّائِرَةُ لِنَجْمِ الدِّينِ الْغَزِّيِّ (١٥٨/٣).

(٧) يَنْظُرُ: فَهْرَسُ الْفَهَارِسِ لِلْكَتَّانِيِّ بِرَقْمِ (٦٠٥) (١٠٧٩/٢-١٠٨١).

(٨) يَنْظُرُ: مَعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ لِعَمْرِ رِضَا كَحَالَةٍ بِرَقْمِ (٨٦٧٨) (٣٣٩/٢).

وتولى مشيخة القراء بالجامع الأموي، وأما تصانيفه فبلغت مائة وبضعة عشر مصنفاً، منها التفاسير الثلاثة: (المنثور)، و(المنظومان)، وأشهرها (المنظوم الكبير)، وحاشيتان على (شرح المنهاج) للمحلي، و(شرح خاتمة البهجة)، و(الدر النضيد في أدب المفيد والمستفيد)، و(التذكرة الفقهية)، وشرحان على (الرحبية)، وثلاثة شروح على (الألفية) في النحو^(١).

(١) ينظر: الكواكب السائرة لنجم الدين الغزي برقم (١٢٠٥) (٣/٩-٩)، شذرات الذهب لابن العماد (١٠/٥٩٣-٥٩٥)، معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة برقم (١٥٧٦٩) (٣/٦٧٤-٦٧٥).

المطلب الخامس: وظائفه العلمية.

أمضى الإمام شهاب الدين أحمد بن محمد القسطلاني حياته العلمية في طلب العلم فتفقه، على جماعة من أعيان علماء عصره في مختلف الفنون، وتفرغ للعلم والدراسة، فبرع في علم القراءات والحديث والفقه، وتصدر التدريس والوعظ في الجامع الغمري^(١) وولي مشيخة^(٢) مقام الشيخ أحمد بن أبي العباس الحرّار^(٣) بالقرافة الصغرى^(٤) وأقرأ الطلبة^(٥) في أثناء مجاورته للمدينة المنورة ومكة المكرمة^(٦)، وأنتفع به، ولم يزل على ما هو عليه حتى توفاه الله تعالى. ومما استتبطته من مطالعة حياته أنه كان لاشتغاله بالتدريس والتأليف - والله أعلم - دور واضح في انصرافه عن كثير من المناصب التي هي محل طلب الناس في كل زمان ومكان.

-
- (١) ينظر: النور السافر للعيدروسي (ص ١٦٤)، شذرات الذهب لابن العماد (١٠/١٦٩)، البدر الطالع للشوكاني (١/٧٠)، الخطط الجديدة لمصر القاهرة لعلّي باشا مبارك (٦/١١).
- وجامع الأستاذ الغمري هو من الجوامع المشهورة أنشأها محمد الغمري، ولم يكمله وقد أتم بناءه ابنه الشيخ أحمد أبو العباس في سنة تسعة وتسعين وثمانمائة. ينظر: الخطط التوفيقية الجديدة لعلّي باشا مبارك (٣/٢٣).
- (٢) والشيخ هو من كبار العلماء ذو مكانة عالية، وقد دخل لفظ الشيخ في تكوين عدد غير قليل من الألقاب المركبة وتشير كلها إلى مركز الرياسة أو الصدارة التي تميز به صاحب اللقب عن أئداده في مجال العلوم، ويشير اللقب المركب عادة إلى التخصص فيقال: شيخ المسجد، وشيخ الزاوية. ينظر: القاموس الإسلامي لأحمد عطية (٤/١٩٤).
- (٣) هو أحمد بن أبي بكر أبو العباس الحرّار (ت ٧١٦هـ) الزاهد المشهور بمصر. ينظر: تبصير المنتبه بتحرير المشته: ابن حجر العسقلاني، ت محمد علي النجار، المكتبة العلمية، بيروت، د. ط (١/٣٣٠)، توضيح المشته: لابن ناصر الدين محمد بن عبدالله بن محمد القيسي الدمشقي، ت محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، ط ١ (١٤١٤هـ - ١٩٩٣م) (٢/٣٤٤).
- (٤) ينظر: الضوء اللامع للسخاوي برقم (٣١٣) (٢/١٠٤)، النور السافر للعيدروسي (ص ١٦٥)، شذرات الذهب لابن العماد (١٠/١٦٩).
- (٥) ينظر: الضوء اللامع للسخاوي برقم (٣١٣) (٢/١٠٤)، شذرات الذهب لابن العماد (١٠/١٦٩)، النور السافر للعيدروسي (ص ١٦٤).
- (٦) ينظر: الضوء اللامع للسخاوي برقم (٣١٣) (٢/١٠٤)، البدر الطالع للشوكاني برقم (٦٠) (١/٧٠).

المطلب السادس: مصنفاته العلمية.

أَلَفَ شَهَابُ الدِّينِ الْقَسْطَلَانِي وصَنَّفَ وقام بشرح الكثير من الكتب القيمة التي تشهد على سعة علمه، وطول باعه في علوم القرآن والحديث الشريف والفقه والتاريخ، واقتبس قول الإمام العبدروسي الذي أثنى على كتبه فقال: (أعطي السعد في قلمه وكلمه، وصنف التصانيف المقبولة التي سارت بها الركبان في حياته)^(١).

ومع أن المراجع التاريخية والمصادر التي ترجمت له لم تذكر عدد مؤلفاته، إلا أنني حاولت إحصاءها في هذا البحث، وهي متفاوتة بين مخطوطات، وما طبع منها مرات عدة:

١- (إرشاد الساري)، وهو موضوع رسالتي إن شاء الله.

٢- (الإسعاد).

كتاب في الفقه الشافعي لخص فيه ما جاء في كتاب (الإرشاد في فروع الشافعية) ثم شرحه^(٢) إلى كتاب الطهارة^(٣)، وبعد بحثٍ طويلٍ متأنٍ لم أعثر على مكان وجود مخطوطات هذا الكتاب.

٣- (إمتاع الأسماع والأبصار).

نسب هذا الكتاب إليه حاجي خليفة، وإسماعيل باشا البغدادي^(٤)، ولم أحصل على شي يبين موضوعه، ومكان مخطوطاته.

٤- (الأنوار في الأدعية والأذكار)^(١).

وهو مما ألفه في الأذكار والأدعية فاختصر رحمه الله كتاب (الأذكار)^(٢) للإمام النووي^(٣) فأورد فيه الأحاديث النبوية الواردة عن خير البرية الخاصة بالأذكار، فكان كتابه (الأنوار في الأدعية والأذكار)، و لم أعثر على مكان وجود مخطوطاته.

(١) النور السافر للعبدروسي (ص ١٦٥).

(٢) ينظر: كشف الظنون لحاجي خليفة (١/٦٩)، هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي (٥/١٣٩).

(٣) و (الإرشاد) كتاب في فروع الشافعية لشرف الدين إسماعيل بن أبي بكر بن المقرئ الشافعي (ت ٨٣٦هـ) اختصر فيه (الحاوي الصغير في الفروع) لنجم الدين عبد الغفار بن عبد الكريم القزويني (ت ٦٦٥هـ) وعمل عليه شرحاً في مجلدين. ينظر: كشف الظنون لحاجي خليفة (١/٦٩) (١/٦٢٧).

(٤) ينظر: كشف الظنون لحاجي خليفة (١/١٦٦)، هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي (٥/١٣٩).

(١) هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي (٥/١٣٩).

(٢) الفهرس الشامل العربي للتراث العربي المخطوط، قسم الحديث النبوي الشريف وعلومه (٢/٧٤٦).

(٣) يعرف أيضاً بـ (حلية الأبرار وشعار الأخيار في تلخيص الدعوات والأذكار) لمحيي الدين أبي زكريا: يحيى بن

شرف النووي الشافعي (ت ٦٧٦هـ). ينظر: كشف الظنون لحاجي خليفة (١/٦٨٩).

ثم أضاف إليها جملة من الأحاديث المتعلقة بها، وهذبها واختصرها فألف كتابه (لوامع الأنوار في الأدعية والأذكار)^(١)، ومخطوطه موجود في أسعد أفندي برقم (٤٢١-٤٢٤) جزء (١) - (٤)^(٢)، وفي المكتبة الأزهرية برقم (٤٣٠٩٣) (١٤٥ و) تاريخ نسخها (١١١٩هـ)^(٣)، وفي مكتبة المسجد النبوي برقم (١٠٧٣) (١٦٧ و) تاريخ نسخها (١١١٧هـ)^(٤). وقد قسمه إلى مقدمة اشتملت على حكم العمل بالحديث الضعيف، وثمانية أبواب وخاتمة.

أما ما أتى على ذكره في الباب الأول فهو: الذكر والدعاء والاستغفار والحويلة وقراءة القرآن والصلاة على رسول الله ﷺ .

وفي الباب الثاني: الأذكار المتعلقة باليوم واللييلة.

وفي الباب الثالث: أذكار الصلاة.

وفي الباب الرابع: أذكار الزكاة والصيام والحج والجهاد والسفر.

وفي الباب الخامس: أذكار الأكل والشرب والنكاح.

وفي الباب السادس: الأذكار المتعلقة بالشخص في أمور مختلفة.

وفي الباب السابع: الأذكار المتعلقة بالأمور العلوية كالسحاب.

وفي الباب الثامن: الأذكار المتعلقة بآفات الحياة، وكانت الخاتمة بصفات الجنة وأهلها^(١) ثم اختصر (لوامع الأنوار في الأدعية والأذكار) فسماه (قبس اللوامع)^(٢) ولم أعثر على مكان وجود مخطوطاته أيضاً.

٥- (تحفة السامع والقاري بختم صحيح البخاري)^(٣).

-
- (١) ينظر: كشف الظنون لحاجي خليفة (١٥٦٨/٢)، هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي (١٣٩/٥).
- (٢) معجم التاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم: علي الرضا قره بلوط، أحمد طوران قره بلوط، دار العقبة، تركيا، د.ط، (٤٦١/١).
- (٣) فهرس الكتب الموجودة بالمكتبة الأزهرية إلى سنة (١٣٦٤ هـ - ١٩٤٥ م)، د.ط (٥٥٥/١)، الفهرس الشامل العربي للتراث العربي المخطوط، قسم الحديث النبوي الشريف وعلومه (١٣٩٧/٣).
- (٤) مخطوطات مكتبة المسجد النبوي الشريف، إشراف سليمان العبيد وعبد الباسط بدر، ط (١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧ م) (ص ٤٦٩).
- (١) كما ورد في مقدمة مخطوطة لوامع ورقة (٢) النسخة الأزهرية.
- (٢) ينظر: الكواكب السائرة لنجم الدين الغزي (١٢٩/١)، هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي (١٣٩/٥).
- (٣) كشف الظنون لحاجي خليفة (٣٦٦/١) (٥٥٣/١)، هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي (١٣٩/٥)، فهرس الفهارس للكتاني (٩٦٨/٢).

وهو كتاب في الحديث ألفه في خدمة الجامع الصحيح، فاختصر فيه^(١) (عمدة القاري والسامع في ختم الصحيح الجامع)^(٢) للسَّخاوي، والمخطوط موجود في تشستريتي (٦٥-٦٦) (٢٠٧و) تاريخ نسخه (٩٠٧هـ)، وخزانة ابن سودة برقم (٦٧)، والمحمودية برقم (١٣٦) (٣٠٣و)^(٣)، وفي دار الكتب الوطنية بتونس برقم (٤٥٨٦)، وحسن حسني بتونس برقم (١٧٩٢٠) (٢٩و)^(٤).

٦- (توضيح المعاني من مرموز حرز الأمانى)^(٥).

وهو كتابٌ في القراءات، ذكر أنه فرغ من تأليفه سنة (٩١٣هـ)، له نسخة مخطوطة في مكتبة الجامع الكبير بصنعاء برقم (١٥٤٩) (٢٠و) تاريخ نسخها (١٠٢٤هـ)^(١).

٧- (حاشية الشفا).

وهو عبارة عن حواشٍ على كتاب (الشفا بتعريف حقوق المصطفى) للقاضي عيَّاض بن مُوسَى اليَحْصُبي^(٢)، وتعرف بحاشية الشفا، توجد في البوسنة نسخة ناقصة يقع القدر الموجود منها

-
- (١) ينظر: الفهرس الشامل العربي للتراث العربي المخطوط، قسم الحديث النبوي الشريف وعلومه (١١٠٧/٢).
- (٢) وأما عن محتوى عمدة القاري فقد اشتمل على ترجمة موجزة للإمام البخاري، ثم ذكر فضل الجامع الصحيح، ووازن بينه وبين صحيح مسلم رحمه الله، ثم رجح رحمه الله الجامع الصحيح للبخاري عليه، وذكر قصة الإمام البخاري مع أهل بغداد، وذكر مناسبة ختم البخاري بحديث «كَلِمَتَانِ خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ» وتكلم عن الحديث سنداً وممتناً، وأتى بكلام الحافظ ابن حجر في بيان أن الحديث الأخير من كل كتاب من كتب الجامع الصحيح للبخاري يأتي مناسباً لخاتمته.
- (٣) الفهرس الشامل العربي للتراث العربي المخطوط، قسم الحديث النبوي الشريف وعلومه (٣٤١/١).
- (٤) معجم التاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم لعلي الرضا قره بلوط (٤٦١/١).
- (٥) و(حرز الأمانى ووجهه التهاني) كتاب في القراءات السبع المثاني، أبياته ألف ومائة وثلاثة وسبعون بيتاً، للشيخ أبي محمد القاسم بن فيره بن خلف بن أحمد الشاطبي (ت ٥٩٠هـ) الحافظ، من آثاره: (حرز الأمانى ووجهه التهاني في القراءات السبع)، و(عقيلة القصائد في أسنى المقاصد في نظم المقنع للداني). ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري برقم (٢٦٠٠) (٢٠/٢-٢٣)، كشف الظنون لحاجي خليفة (٦٤٦/١)، معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة برقم (١١٠٢٧) (٦٤٧/٢).

(١) فهرست مخطوطات مكتبة الجامع الكبير بصنعاء، تقديم علي السمان، إعداد أحمد عبد الرزاق الرقيحي، وعبد الله الحبشي، الجمهورية العربية اليمنية، وزارة الأوقاف والإرشاد، ط١ (١٤٠٤هـ-١٩٨٤م) (٣٢-٣٣). معجم التاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم لعلي الرضا قره بلوط (٤٦٢/١).

(٢) وكتاب (الشفا بتعريف حقوق المصطفى)، للقاضي عيَّاض بن موسى اليَحْصُبي (ت ٥٤٤هـ) أربعة أقسام: القسم الأول: في تعظيم علي الأعلى لقدر هذا النبي المصطفى ﷺ قولاً وفعلاً، وفيه أربعة أبواب. والقسم الثاني: فيما يجب على الأنام من حقوقه ﷺ، وفيه أربعة أبواب. والقسم الثالث: فيما يستحيل في حقه وما يجوز وما يمتنع ويصح، وفيه بابان. والقسم الرابع: في تصرف وجوه الأحكام على من تنقصه، وفيه بابان. ينظر: كشف الظنون لحاجي خليفة (١٠٥٢/٢-١٠٥٣).

في (١٧٤ و) برقم (٣٥٧٠) وهي ممّا نُقل إلى المكتبة الخسروية من مكتبة قركوز بيك، بموستانار^(١).

٨- (الداري في ترتيب أبواب صحيح البخاري)^(٢).

مخطوطه موجود في المكتبة المحمودية برقم (٥٦٨) نسخة من القرن الثالث عشر (٨ و)^(٣).

٩- (رسالة في الربيع المجيب)^(٤).

١٠- (الروض الزاهر في مناقب الشيخ عبد القادر)^(٥).

له نسخة في المكتبة المركزية، المملكة العربية السعودية، جده، رقم الحفظ (٢٣٤)^(٦).

١١- (زهر الرياض وشفاء القلوب المراض)^(١).

كتاب في الوعظ، والمخطوط موجود في مكتبة الإسكندرية (البلدية) رقم الحفظ (٢٠) مواعظ^(٢).

١٢- (الزهور الندية في خصائص وأخلاق خير البرية).

هذا الكتاب هو جزء من كتابه (المواهب اللدنية بالمنح المحمدية)، ومن واقع اطلاعي عليه وجدت أنه عبارة عن تهذيب المقصد الثالث منه، والذي يتناول فيه ما فضل الله سبحانه وتعالى به سيد الكون والوجود من كمال خلقته، وجمال صورته، وما كرمه به من الأخلاق الزكية وشرفه به من الأوصاف المرضية ﷺ، وفيه ثلاثة فصول، طبع بتحقيق أحمد طاحون، جدة، (د.ن)،

(١) فهرس المخطوطات العربية والتركية والفارسية في مكتبة الغازي خسرو بك بسرايفو: قاسم دوبراجا، ط١ (١٩٦٣م) (٣٠٢/١).

(٢) كشف الظنون لحاجي خليفة (٩٦٠/٢)، معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة (٢٥٤/١).

(٣) الفهرس الشامل العربي للتراث العربي المخطوط، قسم الحديث النبوي الشريف وعلومه (٧٧٤/٢)، فهرس مخطوطات الحديث الشريف وعلومه، إعداد عمار بن سعيد تمال، إشراف د. عبد الرحمن بن سليمان المزيني، مكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة المنورة، ط١ (١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م) (ص ٣٢٠).

(٤) كشف الظنون لحاجي خليفة (٨٦٧/١)، هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي (١٣٩/٥).

(٥) كشف الظنون لحاجي خليفة (٩١٩/١)، هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي (١٣٩/٥)، الأعلام للزركلي (٢٣٢/١).

(٦) خزانة التراث قام بإصدارها مركز الملك فيصل، برقم (٦١١١٣).

(١) كشف الظنون لحاجي خليفة (٩٦٠/٢)، هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي (١٣٩/٥).

(٢) ينظر: تاريخ الأدب العربي: كارل بروكلمان، نقله إلى العربية د. حسن إسماعيل، الهيئة المصرية للكتاب، د. ط (١٩٩٥م) (٢٨١/٦).

ط ١ (١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م) (٢٢٧ ص).

١٣- (شرح على الشمائل للترمذي)^(١).

تناول في هذا الكتاب شرح الشمائل المحمّدية للترمذي، ولا يزال هذا الكتاب مخطوطاً، ونسخه موجودة في المكتب الهندي (ضمن المتحف البريطاني)، لندن برقم (١٣٧)، وفي خدابخش، الهند، بانكيبور، برقم (٩٨٢)^(٢)، وفي آيا صوفيا برقم (٦٠٠)^(٣)، وفي مكتبة جامعة الملك سعود، برقم (٩٨٣) (١٨٥ و) تاريخ نسخه (١٠٩٣ هـ)^(٤)، وفي مكتبة الملك عبد العزيز برقم (٤٣٩) (١٦٤ و) تاريخ نسخه (١٠٣٣ هـ)^(٥).

١٤- (الفتح الداني شرح حرز الأمان)^(٦).

وهو شرح على الشاطبية^(٧)، زاد فيه زيادات ابن الجرري مع فوائد غريبة لا توجد في شرح غيره^(١)، ووصل فيه إلى الإدغام الصغير^(٢).

١٥- (فتح المواهب في مناقب الإمام الشاطبي)^(٣).

ساق فيه سيرة الإمام الشاطبي، فذكر لمحة عن حياته الشخصية، وتحدث عن حياته العلمية، وثناء العلماء عليه، وشهادة الناس بولايته رحمه الله، والكتاب مطبوع في دار الفتح، عمان، الأردن، تحقيق إبراهيم محمّد الجرمي، ط ١ (١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م) (١٥٢ ص)، وقد اختصر

(١) وكتاب (الشمائل النبوية والخصائل المصطفوية) لمحمد بن عيسى بن سورة الترمذي أبو عيسى (ت ٢٧٩ هـ)، صنف عدة كتب منها: (الجامع)، وكتاب (العلل)، وغير ذلك. ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (٢٧٠/١٣)، طبقات الحفاظ للسيوطي برقم (٦٣٤) (ص ٢٨٢)، كشف الظنون لحاجي خليفة (١٠٦٠/٢).

(٢) تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان (٢٠٤/٢).

(٣) معجم التاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم لعلي الرضا قره بلوط (٤٦١/١).

(٤) ينظر: الموقع الإلكتروني. makhtota.ksu.edu.sa/makhtota.

(٥) فهرس مخطوطات الحديث الشريف وعلومه لعمار بن سعيد تملت (ص ٣٩٤).

(٦) كشف الظنون لحاجي خليفة (٦٤٧/١)، (١٢٣٢/٢).

(٧) هي القصيدة المشهورة بالشاطبية (حرز الأمانى ووجه التهاني).

(١) ينظر: الضوء اللامع للسخاوي (١٠٤/٢)، النور السافر للعيدروسي (ص ١٦٥)، شذرات الذهب لابن العماد

(١٠٦٩/١)، البدر الطالع للشوكاني (٧١/١)، كشف الظنون لحاجي خليفة (٦٤٧/١).

(٢) ينظر: الضوء اللامع للسخاوي (١٠٤/٢)، البدر الطالع للشوكاني (٧١/١).

(٣) هكذا ورد اسم الكتاب في كشف الظنون لحاجي خليفة (١٢٣٦/٢)، وفي معجم المؤلفين لعمر رضا

كحالة (٢٥٤/١)، سماه: (منحة من منح الفتح المواهبي تنبئ عن لمحة من سيرة أبي القاسم الشاطبي)؛ والحقيقة أن هذا ليس باسم له؛ إذ وردت هذه العبارة في مقدمة كلام المصنف رحمه الله هكذا: (وبعد فهذه منحة من منح الفتح المواهبي تنبئ عن لمحة من سيرة أبي القاسم الشاطبي).

هذا الكتاب محمد حسن عقيل موسى وسماه: (مختصر الفتح المواهبي في مناقب الإمام الشاطبي)، طبع في الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة.

١٦- (الكنز في وقف حمزة وهشام على الهمزة)^(١).

لم أهتد إلى مكان وجود مخطوطاته.

١٧- (لطائف الإشارات لفنون القراءات).

موضوع هذا الكتاب هو القراءات العشر، أما الباعث على تأليفه هي رغبته رحمه الله في جمع أصول القراءات في كتاب شامل يستغني الدارس به عن سواه، وقد بين غرضه من تأليف هذا بقوله: (وقد طالعت أكثر هذه الكتب، ورفعت عن وجهه الحجب، وهذا العلم هو أول علم من الله علي بتعلمه، وأسبق فن عالجت نفسي قبل بلوغ الحلم في تفهمه، فهو كما قال بعضهم: الصديق القديم، والنديم الذي منادته أطف من النسيم، ولطالما حدثت نفسي أن أجمع في هذا الفن تصنيفاً جامعاً لشوارد فرائده، وأرتب فيه تأليفاً شاملاً لزوائد فوائده، وافياً بنشر طريقه ورواياته، كافياً في إعراب وجوه قراءاته حتى حطت رحلي بحرر الفضائل، وكعبة الوسائل، وعكفت على تأليف هذا الكتاب)^(٢).

وأما عن منهجه فقد تناول فيه مؤلفه ما يتعلق بالقراءات العشر، والأربع الزائدة عليها، على اختلاف طرقها وأعاريبها، وتناول أيضاً فيه الوقف والابتداء، وعلم مرسوم الخط العثماني، ومعرفة أي التنزيل، وكلماته وحروفه وعددها^(٣)، قال عنه صاحب كشف الظنون: (كتاب عظيم النفع لا يغادر صغيرة ولا كبيرة في فنون القرآن إلا أحصاها)^(٤).

وتتبع أهمية هذا الكتاب من أهمية محتواه، وشرفه وفضله، وهو علم القراءات، وذلك لتعلقه بأشرف كتاب وأحسن كلام، وأصدق حديث، ويعدّ من أغزر مصادر القراءات وأشملها، أمضى الإمام القسطلاني زمناً طويلاً في تأليفه وتصنيفه.

قال الشيخ عامر السيد عثمان و د. عبد الصبور شاهين بأن المؤلف قضى زمناً طويلاً في تأليف هذا الكتاب، أربى على خمسة عشر عاماً^(٥) وقد انتهى من تأليفه كما ذكر سنة (٩٠٠هـ)^(٦).

(١) كشف الظنون لحاجي خليفة (١٥١٩/٢).

(٢) مقدمة لطائف الإشارات (ص ١٩).

(٣) ينظر: مقدمة لطائف الإشارات (ص ٢٠).

(٤) كشف الظنون لحاجي خليفة (١٥٥٢/٢).

(٥) ينظر: مقدمة لطائف الإشارات (ص ٢٠).

طبع الجزء الأول في مطابع الأهرام التجارية، نشر المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، تحقيق عامر السيد عثمان، و د. عبد الصبور شاهين، ط ١ (١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م).

١٨- (اللائى السنية)^(٢).

وهو شرح على المقدمة الجزرية^(٣) في التجويد للإمام ابن الجزري، شرحها وحل عبارتها، وبين معانيها، مع زيادات أخذها من الجعبري رحمه الله^(٤)، وأضافها إليه^(١).

وقد طبع في مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ت زياد حمدان، ط ١ (١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م) (١٥٢ ص).

١٩- (مسالك الحنفا إلى مشارع الصلاة على النبي المصطفى)^(٢).

خصص كتابه هذا لشرح آية: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦] فبين سبب نزولها، وأوضح ما فيها من أحكام ومعان، ثم ذكر الآيات القرآنية، والأحاديث الشريفة التي حثت على الصلاة عليه ﷺ، مع ذكره لكيفية الصلاة على النبي ﷺ، وما ورد من صيغها المأثورة، ثم أتبعها بذكر فضل الصلاة على النبي المختار ﷺ، وقد أكثر من الاستشهاد والتتويه بكتاب شيخه السخاوي: (القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع)، وذكر حاجي خليفة أنه فرغ من تأليفه سنة (٩١٧هـ)^(٣)، والكتاب مطبوع في

(١) ينظر: المنتخب من المخطوطات العربية من حلب إعداد مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، عالم الكتب، بيروت، ط ١ (١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م) (٥٢/٤).

(٢) كشف الظنون لحاجي خليفة (١٥٣٤/٢).

(٣) والمقدمة الجزرية في علم التجويد منظومة لمحمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف الدمشقي، الشهير بابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) شيخ الإقراء في زمانه، من كتبه: (النشر في القراءات العشر) و (المقدمة الجزرية)، و (الهداية في علم الرواية). ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء: محمد بن محمد بن الجزري، مكتبة المثنى، بغداد، د. ط، برقم (٣٤٣٣) (٢٤٧/٢)، طبقات الحفاظ للسيوطي برقم (١١٨٣) (ص ٥٤٩)، كشف الظنون لحاجي خليفة (١٧٩٩/٢).

(٤) هو الإمام إبراهيم بن عمر بن إبراهيم، أبو محمد الربيعي الجعبري (ت ٧٣٢هـ) عالم القراءات، له التّصانيف المُنقّنة في القراءات والحديث والأصول وغير ذلك، من مؤلفاته: (كنز المعاني شرح حرز الأمانى)، و (نزهة البررة في القراءات العشرة) و (عقود الجمان في تجويد القرآن). ينظر: المعجم المختص بالمحدثين لمحمد الذهبي، ت محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق، الطائف، ط ١ (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م) برقم (٦٧) (ص ٦٠)، شذرات الذهب لابن العماد (٨/ ١٧١ - ١٧٢)، الأعلام للزركلي (١/ ٥٦).

(١) ينظر: مقدمة اللائى السنية (ص ١٥).

(٢) كشف الظنون لحاجي خليفة (١٦٦٢/٢)، هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي (١٣٩/٥).

(٣) ينظر: كشف الظنون لحاجي خليفة (١٦٦٢/٢).

المجمع الثقافي، أبو ظبي، ت بسام محمد بارود، طبعة أولى (١٤٣٠هـ - ٢٠٠٠م) (٦٧٨ص). وفي دار الكتب العلمية، بيروت، ت حسين محمد علي شكري، سنة (٢٠٠٩م) (٥٧٦ص).

٢٠- (مشارك الأنوار المضئية في شرح الكواكب الدرية في مدح خير البرية^(١))^(٢).

هو شرح لقصيدة البردة التي نظمها الإمام البوصيري^(٣) في مدح الرسول ﷺ، لخص الإمام القسطلاني فيه ما ورد في شرح ابن مَرْزُوق التلمساني^(٤)، وأضاف إليه زيادات من شرح الجلال المحلي^(٥)، وكان الفراغ من جمعه وتأليفه سنة (٨٨٢هـ)^(١)، والمخطوط موجود في جامعة الرياض برقم (١٨٢)(٥٥) تاريخ نسخته (١٠٤٧هـ)، وبرقم (٥٢٧٠)(١٢٤) تاريخ نسخته (١١٤٤هـ)^(٢)، وفي مكتبة كوبريلي برقم (١٣٠٤)(٤٣) تاريخ نسخته (٩٧٧هـ)، وفي مكتبة محمود الثاني برقم (٨٦٤)(٥٩) تاريخ نسخته (١١٢٧هـ)، وفي جامعة الإسكندرية برقم (١٢٧٠)(١١٨) تاريخ نسخته (١٢٧٠هـ)، وفي مكتبة إبراهيم أفندي برقم (٣٥٣٩)(٢٤٣)، وفي دار الكتب الوطنية بتونس برقم (٤٤٩٩)(٥١) تاريخ نسخته (١١٣٠هـ)، وفي مكتبة حسن حسني عبد الوهاب بتونس

(١) و(الكواكب الدرية في مدح خير البرية) قصيدة في ذكر النفس وهواها، وفي مدائح الرسول ومولده، وفي مدح القرآن، وفي ذكر معراجها، وفي جهاده، وفي الاستغفار والمناجاة. ينظر: كشف الظنون لحاجي خليفة (١٣٣١-١٣٣٢).
(٢) ينظر: كشف الظنون لحاجي خليفة (١٦٨٨/٢)، هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي (١٣٩/٥)، فهرس الفهارس للكتاني (٩٦٨/٢)، إيضاح المكنون: إسماعيل باشا البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د. ط (١٤١٣هـ - ١٩٩٢م) (٤٨٤/٤)، تاريخ الأدب لكارل بروكلمان (٢٨١/٦).

(٣) هو محمد بن سعيد بن حماد شرف الدين البوصيري المصري (ت ٦٩٥هـ) شاعر حسن الديباجة، له (ديوان شعر) وأشهر شعره البردة. ينظر: حسن المحاضرة للسيوطي برقم (٦٧)(٥٧٠/١)، الأعلام للزركلي (١٣٩/١).
(٤) هو محمد بن أحمد بن مرزوق الحفيد التلمساني المالكي (ت ٨٤٢هـ) المحدث الفقيه، له عدة كتب، منها: شرح قصيدة البردة التي سماها (الاستيعاب لما فيها من البيان والإعراب). ينظر: الأعلام للزركلي (٣٣١/٥)، معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة برقم (١١٩٦١)(٩٧/٣).

(٥) هو محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم أبو عبد الله القاهري الشافعي، يعرف بالجلال المحلي (ت ٨٦٤هـ)، اشتغل في فنون كثيرة منها التفسير والحديث والفقه وأصوله، نعتة السخاوي وابن العماد بالعلامة، وزاد ابن العماد فقال: كان آية في الذكاء والفهم. من كتبه: (البرر الطالع في حل جمع الجوامع) و(كنز الراغبين في شرح منهاج الطالبين). ينظر: الضوء اللامع للسخاوي برقم (٨٢)(٣٩/٧)، شذرات الذهب لابن العماد (٤٤٧/٩).

(١) ينظر: فهرس الكتب الموجودة بالمكتبة الأزهرية إلى سنة (١٣٦٨هـ - ١٩٤٩م) (٢٥٣/٥)، فهرس مخطوطات الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، العدد ٦، ط ١ (١٤١٣هـ - ١٩٩٣م) (ص ٢٧٩).
(٢) ينظر: فهرس مخطوطات الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، العدد ٦ (ص ٢٧٩).

برقم (١٨١٣٤) (٥٥٥) (١)، وفي المكتبة الأزهرية برقم (١٣٦٩) (٧٣) (و)، وبرقم (٥٢٤٤) (٤٨) (و) تاريخ نسخته (١١٠٩هـ)، وبرقم (٧٤٣٢) (١٠٦) (و) تاريخ نسخته (١٣٠٧هـ)، وبرقم (٣٩٨٩٠) (٦١) (و) تاريخ نسخته (١٢١٣هـ)، وبرقم (٢٣٨٩) (١٧) (و) (٢)، وفي خزانة تطوان بالمغرب برقم (٥٠١) (٣).

٢١- (مناهج الهداية لمعالم الرواية) (٤).

وهو شرح على منظومة الحافظ ابن الجزي (٥)، شرح فيها أصول وقواعد علم الحديث، وذكر أنواع الحديث من متواتر، ومشهور، وصحيح، وحسن، وضعيف، وموقوف، وموصول، ومرسل، ومقطوع، ومنقطع، ومعلق، ومدرج، وعرف الصحابي، والتابعي، والمبهمات، والمؤتلف والمختلف، والمتفق والمفترق، وغير ذلك فرغ من تأليفه سنة (٩١٧هـ) (٦).

مخطوطاته موجودة في دار الكتب، القاهرة، برقم (٢٣٨٢٤ب) (٨٨) (و) تاريخ نسختها (١٢٣٨هـ) (١)، وفي مكتبة بشير آغا برقم (٣٩)، وفي البلدية الإسكندرية برقم (٣٤٧٦) (٨٢) (و) تاريخ نسختها (٩٧٧هـ) (٢).

(١) ينظر: فهرس مخطوطات جامعة الإسكندرية، القاهرة، ط١ (١٩٩٥م) (٣٠٨/٢)، فهرس مخطوطات كتبخانة عمومي دفتر إبراهيم أفندي وهي ملحقة بالمكتبة السليمانية، تركيا، اسطنبول، د. ط (ص ١٧٢)، معجم التاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم لعلي الرضا قره بلوط (١/٤٦٢).

(٢) فهرس الكتب الموجودة بالمكتبة الأزهرية إلى سنة (١٣٦٨هـ - ١٩٤٩م) (٥/٢٥٣).

(٣) فهرس مخطوطات خزانة تطوان، المملكة المغربية القسم الثاني: مصطلح الحديث، الحديث، السيرة النبوية: إعداد محمد بو خبزة، ط١ (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م) (ص ١٩٦).

(٤) كشف الظنون لحاجي خليفة (٢/١٨٤٧).

(٥) هي منظومة للإمام محمد بن محمد الجزي (ت ٨٣٣هـ) ذكرها حاجي في كتابه باسم: (الهداية إلى معالم الرواية) وفي موضع آخر باسم: (الهداية إلى علوم الدراية)، وهي في قواعد علوم الحديث، تتألف من ثلاثمائة وسبعين بيتاً. ينظر: كشف الظنون لحاجي خليفة (١/٣٨٩) (٢/٢٠٢٨).

(٦) ينظر: فهرس بلدية الإسكندرية، قسم الحديث: يوسف زيدان، الإسكندرية، د. ط (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م) (٥/٣٦٠).

(١) الفهرس الشامل العربي للتراث العربي المخطوط، قسم الحديث النبوي الشريف وعلومه (٣/١٥٨٣). معجم التاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم لعلي الرضا قره بلوط (١/٤٦١).

(٢) ينظر: فهرس بلدية الإسكندرية، قسم الحديث ليوسف زيدان (٥/٣٦٠ - ٣٦١)، الفهرس الشامل العربي للتراث العربي المخطوط، قسم الحديث النبوي الشريف وعلومه (٣/١٥٨٣). وقد حقق الكتاب في جامعة الكويت برسالتين ماجستير من أول الكتاب إلى مبحث زيادة النقات: تحقيق وتعليق ودراسة (حايك دريول عيد). ومن مبحث المدرج إلى آخر الكتاب: تحقيق وتعليق ودراسة (أحمد حسين حجي) إشراف د. مبارك سيف الهاجري (٢٠٠٦م).

٢٢- (منتقى تحفة الحبيب للحبيب بما زاد على الترغيب والترهيب)^(١).

كتابٌ يحتوي على مجموعةٍ من الأحاديث النبوية الشريفة مجردة عن الإسناد، منتقاة من كتاب (تحفة الحبيب للحبيب بما زاد على الترغيب والترهيب) للإمام شهاب الدين أحمد بن أبي بكر البوصيري الكِنَاني، توضّح الأعمال الحميدة وتحت عليها، وتبين المنكرات، وتنفّر عنها، غلب فيه الأحاديث الضعيفة، وقد بلغ عدد أحاديثه (٨٠١) حديثاً، طبع هذا الكتاب في دار الكتب العلمية (١٤١٧هـ-١٩٩٦م) تحقيق محمد فارس، وفي دار الطلائع، القاهرة، تحقيق مبروك إسماعيل، سنة (١٩٩٣م) (٢٢٤ص).

٢٣- (منهاج الابتهاج بشرح مُسلم بن الحجاج).

إضافةً إلى شرحه لجامع الصحيح فقد شرح الإمام القسطلاني صحيح الإمام مسلم^(٢)، ولكن قيل: إنه لم يكمله^(٣)، وقد بلغ ثمانية أجزاء كبار إلى نصفه^(٤)، وكتابه هذا لم أستطع الاطلاع عليه فهو لا يزال مخطوطاً، ومخطوطاته موجودة في دار الكتب بالمنصورة برقم (١١٠) (٢٨٦و) تاريخ نسخها (١١٤٠هـ)^(١)، وفي جامعة بيل برقم (٦٧٧) (٣٦٧و) تاريخ نسخها (١١١٣هـ)^(٢).

(١) (تحفة الحبيب للحبيب بالزوائد في الترغيب والترهيب) لأحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري القاهري (ت ٨٤٠هـ) جمعه البوصيري من مسند الفردوس وغيره، وأراد أن يذيل به على الترغيب والترهيب للمنذري، ولم يبيّضه، قال السخاوي: مات قبل أن يهذبه ويبيضه، فبيّضه من مسودته ولده على خلال كثير فيه فإنه ذكر في خطبته أنه يقتفي أثر الأصل في اصطلاحه وسرده، ولم يوف بذلك بل أكثر من إيراد الموضوعات بدون بيان، وللبوصيري عدة مصنفات أخرى منها: (إتحاف الخيرة بزوائد المسانيد العشرة) و(مصباح الزجاجية في زوائد ابن ماجه). ينظر: إنباء الغمر بأبناء العمر لابن حجر (٤٣١/٨)، الضوء اللامع للسخاوي (٢٥٢/١)، معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة برقم (٨٢١) (١١٠/١).

(٢) الجامع الصحيح للإمام مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري الشافعي (ت ٢٦١هـ) هو الثاني من الكتب الستة وأحد الصحيحين للذان هما أصح الكتب بعد كتاب الله العزيز. ينظر: كشف الظنون لحاجي خليفة (٥٥٥/١).

(٣) ينظر: الخطط الجديدة لمصر القاهرة لعلي باشا مبارك (١١/٦).

(٤) ينظر: كشف الظنون لحاجي خليفة (٥٥٨/١)، هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي (١٣٩/٥)، فهرس الفهارس للكتاني (٩٦٨/٢).

(١) ينظر: تاريخ التراث العربي لسزكين (٢٧١/١)، فهرس آل البيت قسم الحديث النبوي الشريف وعلومه (١٦١٢/٣)، مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد الرابع، الجزء الأول، سنة (١٩٥٨م-١٣٧٧هـ) (ص ٢٨٦). ذكر عبد الرحمن عبد التواب أنه شرح خطبة الإمام مسلم بن الحجاج فقط، مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد الرابع، الجزء الأول، سنة (١٩٥٨م-١٣٧٧هـ) (ص ٢٨٦).

(٢) فهرس آل البيت قسم الحديث النبوي الشريف وعلومه (١٦١٢/٣).

٢٤- (المواهب اللدنية بالمنح المحمدية).

هو من الكتب المتخصصة في السيرة النبوية، كتاب موسوعي شامل، جمع فيه أكثر الأحاديث المروية في شمائل المصطفى وخصائصه ومعجزاته وصفاته الشريفة وأزواجه، اشتمل الكتاب على موضوعات كثيرة، رتبها الإمام القسطلاني على عشرة مقاصد، المقصد الأول والثاني تحدث فيهما عن أحداث السيرة العطرة، والشمائل النبوية، وقد أعلن عنها المؤلف رحمه الله في مستهل كتابه وهي:

المقصد الأول: تشريف الله تعالى لنبيه محمد ﷺ بسبقه بالنبوة من الأزل، وطهارة نسبه، وولادته ورضاعه، وحضانه، وبعثته وسيرته ومغازيه وسراياه، مرتباً على السنين من نشأته إلى وقت وفاته ﷺ.

المقصد الثاني: أسماء رسول الله ﷺ الشريفة وأولاده وأزواجه الطاهرات وأعمامه وعماته وإخوته من الرضاعة، وجداته، ووفوده، وخطبائه، وشعراؤه.

المقصد الثالث: فضائل رسول الله ﷺ في كمال خلقته، وحسن خلقه، وجمال صورته^(١).

المقصد الرابع: معجزات رسول الله ﷺ الدالة على ثبوت نبوته، وصدق رسالته، وخصائصه.

المقصد الخامس: تخصيصه ﷺ بخصائص الإسرائ والمعراج.

المقصد السادس: منازل في شأنه من أي التنزيل من تعظيم قدره، وشهادته له تعالى بصدق نبوته، وعلو مقامه ومكانته، ووجوب طاعته، وإتباع سنته، وأخذه تعالى له الميثاق على سائر النبيين فضلاً ومِنَّةً إن أدركوه ليؤمنن به، والتنويه به في الكتب السالفة، بأنه صاحب الرسالة والتبجيل، وفيه عشرة أنواع.

المقصد السابع: وجوب محبته، وإتباع سنته، والاهتداء بهديه، وطريقته، وحكم الصلاة والتسليم عليه.

المقصد الثامن: طبه لذوي الأمراض والعاهات، وتعبيره الرؤيا.

المقصد التاسع: لطيفة من عباداته، ويشتمل على سبعة أنواع.

المقصد العاشر: إتمامه سبحانه نعمته عليه بوفاته، ونقلته إليه، وزيارة قبره الشريف، ومسجده المنيف، وتفضيله في الآخرة بفضائل الأوليات الجامعة لمزايا التكريم، وتشريفه بخصائص

(١) ينظر: المواهب اللدنية (٢٢/١).

الزلفى في مشهد مشاهد الأنبياء عليهم السلام، وتحميده الشفاعة والمقام المحمود^(١). وهكذا قد جمع في هذا الكتاب بين أحداث السيرة النبوية والحديث عن أخلاق الرسول وخصائصه ﷺ.

وقد أثنى العلماء على كتابه هذا ورفعوا من شأنه، فوصفه العيْدُروسي بقوله: (كتاب جليل المقدار عظيم الوقع كثير النفع ليس له نظير في بابهِ)^(٢).

فقد أحسن الإمام القسطلاني رحمه الله تصنيفه وترتيبه، وأحكم أبوابه، وأما عن سبب تصنيفه الكتاب فقد ذكره الإمام الشعْراني قائلاً: أقام بجوار النبي ﷺ سنين، فحصل له جذب، فصنف كتاب المواهب اللدنية^(٣).

وقد اعتمد في كتابه على مصادر كان من أهمها: كتاب الشفا للقاضي عيَّاض، وكتاب فتح الباري لابن حجر العسقلاني، وقد صرح بذلك الإمام القسطلاني في مقدمة كتابه فقال: (ولم أكن والله أهلاً لذلك، ولم أر نفسي فيما هنالك، لصعوبة هذا المسلك، ومشقة السير في طريق لم يكن لمثلي يُسلك، وإنما هو نكتة سر قراءتي كتاب الشفا بحضرة التخصيص والاصطفاء، في مكتب التأديب والتعليم، مستمداً من فتح الباري)^(٤). وأشار في اعتماده على فتح الباري في خاتمة الكتاب فقال: (واستفتحت مغاليق المعاني بمفاتيح فتح الباري)^(٥).

وتشير المصادر إلى أنه فرغ من تبليغه سنة (٨٩٩هـ)^(١)، وكتابَه هذا قد حقق وطبع في عدة دور^(٢).

ولأهميته فقد شرحه بعض العلماء منهم العلامة مُحَمَّد بن عَبْد الباقي بن يوسف بن مُحَمَّد

(١) ينظر: المواهب اللدنية (٢٢/١-٢٣).

(٢) النور السافر للعيدروسي (ص ١٦٥)، ينظر: كشف الظنون لحاجي خليفة (١٨٩٦/٢).

(٣) ينظر: الطبقات الصغرى لعبد الوهاب الشعْراني (ص ٥٦).

(٤) المواهب اللدنية (٢٢/١).

(٥) المواهب اللدنية (٤٨٢/٣).

(١) ينظر: معجم المطبوعات العربية والمعربة: يوسف إيان سركيس، مطبعة سركيس، مصر، د. ط (١٣٤٦هـ-).

(١٩٢٨م) (١٥١٢/٢).

(٢) ذكر القسطلاني أنه فرغ من تبليغه في شعبان سنة (٨٩٩هـ). ينظر: المواهب اللدنية (٤٨٢/٣).

طبع عدة مرات منها: أ. في مطبعة مصطفى شاهين بمصر سنة (١٢٨١هـ) في مجلدين.

ب. وفي المطبعة الشرقية في مصر سنة (١٣٢٦هـ) في مجلدين كبيرين.

ج. وفي المكتب الإسلامي ببيروت سنة (١٤١٢هـ - ١٩٩١م)، بتحقيق صالح بن أحمد الشامي في أربع مجلدات.

د. وفي دار الكتب العلمية، ببيروت سنة (١٤١٦هـ - ١٩٩٦م)، شرحه وعلق عليه مأمون الجَّان في ثلاث مجلدات.

الزُرْقَانِي المالكي^(١)، ذكره رضا كحالة باسم: (إشراق مصابيح السيرة المُحمّدية بمزج أسرار المواهب اللدنية)^(٢)، وهو شرحٌ حافلٌ، وصفه حاجي خليفة فقال: (جمع فيه أكثر الأحاديث المروية في شمائل المصطفى ﷺ وسيره وصفاته الشريفة، جزاه الله خيراً ورحمه رحمة واسعة)^(٣). وللشيخ أبي الضياء علي بن علي الشبراملسي (ت ١٠٨٧هـ)^(١) حاشية على المواهب في خمس مجلدات ضخام^(٢)، وقال الزركلي: هي في أربعة مجلدات^(٣).

والمخطوط موجود في مكتبة الملك فيصل برقم (٢٧٩٨) (١٠٤ و) تاريخ نسخه (١٠٨٧هـ)^(٤)، وفي المكتبة الأزهرية نسخة في ثلاثة مجلدات (٥٤١ و) (٣٧٦ و) (٤٧١ و) برقم (٦٣٧٠) تاريخ نسخها (١٠٨٥هـ)، ونسخة في أربعة مجلدات (٢٨١ و) (٥٤٨ و) (٥٩٤ و) (٥٨٨ و) برقم (٩٤٢) تاريخ

(١) هو محمد بن عبد الباقي بن يوسف الأزهرى المالكي الشهير بالزرقاني (ت ١١٢٢هـ) المحدث الفقيه، من تصانيفه: (شرح المنظومة البيقونية في مصطلح الحديث)، (مختصر المقاصد الحسنة في الأحاديث المشتهرة على الألسنة)، (أبهج المسالك بشرح موطأ الإمام مالك). ينظر: سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر للمراي (٣٢/٤)، كشف الظنون لحاجي خليفة (١٨٩٧/٢)، الرسالة المستطرفة للكتاني (ص ٢٠١)، معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة برقم (١٣٨٨٩) (٣/٣٨٣).

(٢) معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة (٣/٣٨٣).

(٣) كشف الظنون لحاجي خليفة (١٨٩٧/٢).

طبع الكتاب عدة مرات منها:

أ. في مطبعة بولاق سنة (١٢٧٨هـ) وسنة (١٢٩١هـ) وبهامشه (زاد المعاد في هدي خير العباد) للإمام شمس الدين ابن قيم الجوزية، في ثمان مجلدات.

ب. في بيروت نشر دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع سنة (١٤١٤هـ) وهي صورة طبعة بولاق.

ج. في بيروت سنة (١٤١٧هـ - ١٩٩٦م) نشر دار الكتب العلمية بتحقيق محمد بن عبد العزيز الخالدي، في اثني عشر مجلداً.

د. في مطبعة مصطفى البابي في مصر، ط ١ (١٣٩٠هـ).

هـ. في المطبعة الأزهرية المصرية، ط ١ (١٣٢٥هـ).

(١) وعلي الشبراملسي الشافعي القاهري هو خاتمة المحققين، انتفع به كثيراً وتصدر للإقراء بجامع الأزهر، وصنف كتباً عديدة منها: (حاشية على الشمائل) و (حاشية على نهاية المحتاج). ينظر: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر للمحبي (١٧٤-١٧٧)، كشف الظنون لحاجي خليفة (١٨٩٧/٢)، الرسالة المستطرفة للكتاني (ص ٢٠١)، الأعلام للزركلي (٣١٤/٤).

(٢) ينظر: كشف الظنون لحاجي خليفة (١٨٩٧/٢).

(٣) الأعلام للزركلي (٣١٤/٤).

(٤) فهرس مخطوطات الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، العدد ٣، ط ١ (١٤١٣هـ - ١٩٩٣م) (ص ١٣٣).

نسخها (١١١٣هـ)، ونسخة في أربعة مجلدات (٤٢١و) (٣٠٨و) (٣٩١و) (١٥٣و) برقم (٣٤٣٨) (١). وفي مكتبة برلين برقم (٩٥٩٥)، وفي مكتبة قلج علي برقم (٢٥٦)، وفي مكتبة نور عثمانية برقم (٣٢٧٦)، وفي المكتبة الظاهرية، دمشق برقم (٦٤/٧٥)، وفي مكتبة بانكيبور برقم (١٠٢٤) (٢). ومنهم أيضاً الإمام عبد الباقي الشاعر الرومي المشهور (ت ١٠٠٨هـ) (٣). وسماه: (معالم اليقين في ترجمة المواهب الدنية للقسطلاني) (٤).

ومنهم الإمام علي القاري المكي الحنفي (ت ١٠١٤هـ) (٥). وكذلك العلامة إبراهيم بن محمد الميموني المصري الشافعي أبو إسحاق برهان الدين (ت ١٠٧٩هـ) وسماه: (العطايا الرحمانية بحل رموز المواهب) (١)، ولكنه غير تام، والمخطوط موجود في المكتبة الأزهرية برقم (٤٠٦٦٢) (٧٣و) (٢). والشمس محمد بن أحمد الخطيب الشوبري الشافعي (٣) والمخطوط موجود في المكتبة الأزهرية برقم (٥٩٨٦) (٣٩٥و) (٤)، وفي مكتبة برلين برقم (٩٥٩٤)، وفي مكتبة بانكيبور

(١) فهرس الكتب الموجودة بالمكتبة الأزهرية إلى سنة (١٣٦٤هـ - ١٩٤٥م) (١/٤٥٣).

(٢) تاريخ الأدب لكارل بروكلمان (٦/٢٨٠).

(٣) هو عبد الباقي، وقيل اسمه محمود من قضاة عسكر روم أيلي الحنفي الشاعر. ينظر: هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي (٥/٤٩٥).

(٤) كشف الظنون لحاجي خليفة (٢/١٨٩٧)، هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي (٥/٤٩٥).

(٥) هو علي بن سلطان بن محمد الملا الهروي القاري الفقيه الحنفي (ت ١٠١٤هـ)، له مصنفات منها: (شرح المشكاة) و(شرح الجزرية) و(شرح الشاطبية). ينظر: البدر الطالع للشوكاني برقم (٣٠٨) (١/٣٠٥)، كشف الظنون لحاجي خليفة (٢/١٨٩٧)، الرسالة المستطرفة للكتاني (ص ٢٠١).

(١) هو الإمام إبراهيم بن محمد الميموني من الأساتذة المتبحرين كان آية ظاهرة في علوم التفسير والعربية، له مصنفات كثيرة منها: (حاشية على تفسير البيضاوي)، و(تهنئة الإسلام بتجديد بيت الله الحرام). ينظر: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر للمحبي (١/٤٥-٤٦)، ديوان الإسلام لمحمد بن عبد الرحمن الغزي برقم (١٩٩٧) (٤/٢٢٩)، كشف الظنون لحاجي خليفة (٢/١٨٩٧)، الأعلام للزركلي (١/٦٧).

(٢) فهرس الكتب الموجودة بالمكتبة الأزهرية إلى سنة (١٣٦٤هـ - ١٩٤٥م) (١/٥٢٠).

(٣) ومحمد بن أحمد الخطيب الشوبري شمس الدين الشافعي (ت ١٠٦٩هـ) هو الإمام المتقن الثبت الحجة، ورأس أهل التحقيق والتدريس، والإفتاء في جامع الأزهر، من مصنفاته: (حاشية على المواهب الدنية)، و(حاشية على شرح الأربعين النووية)، و(حاشية على تحرير اللباب) وغير ذلك. ينظر: خلاصة الأثر للمحبي (٢/٣٨٥-٣٨٦)، الرسالة المستطرفة للكتاني (ص ٢٠١)، فهرس الفهارس والأثبات للكتاني (٢/٩٦٨).

(٤) فهرس الكتب الموجودة بالمكتبة الأزهرية إلى سنة (١٣٦٤هـ - ١٩٤٥م) (١/٤٥٧).

برقم (١٠٢٣) (١).

واختصره الشيخ يوسف النّبّهاني (٢) وسماه: (الأنوار المُحمّدية من المواهب اللدنية) (٣) وقد تمت طباعته في المطبعة الأدبية، ببيروت سنة (١٣١٠هـ).

٢٥- (نزهة الأبرار في مناقب الشيخ أبي العباس أحمد الحرار) (٤).

وهو مما ألفه في حين توليه مشيخة مقام الشيخ أحمد بالقرافة (٥).

٢٦- (نفائس الأنفاس في الصحبة واللباس) (٦).

٢٧- (النور الساطع في مختصر الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع).

وهذا الكتاب هو اختصار وانتخاب للتراجم كتاب (الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع) لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السّخاوي (ت ٩٠٢هـ) (١)، ونسخته الخطية موجودة في مكتبة المصغرات الفيلمية بقسم المخطوطات بالجامعة الإسلامية، في المدينة المنورة، رقم الحفظ (٣٢٤١) تاريخ نسخها (١٠٤٠هـ) (٢).

(١) تاريخ الأدب لكارل بروكلمان (٢٨٠/٦).

(٢) ويوسف بن إسماعيل النّبّهاني الشافعي أبو المحاسن (ت ١٣٥٠هـ) الأديب الشاعر، من تصانيفه الكثيرة: (المجموعة النّبّهانية في المدائح النبوية)، و(جامع كرامات الأولياء)، و(وسائل الوصول إلى شمائل الرسول). ينظر: فهرس الفهارس والأثبات (٩٦٩/٢)، الأعلام للزركلي (٢١٨/٨) معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة برقم (١٨٣١٨) (١٤٥/٤).

(٣) طبع في المطبعة الأدبية في بيروت سنة (١٣١٠هـ) في مجلد. ينظر: معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة (١٤٥/٤)، معجم المطبوعات لسركيس (١٨٣٩/٢).

(٤) كشف الظنون لحاجي خليفة (١٩٣٨/٢)، هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي (١٣٩/٥).

(٥) ينظر: كشف الظنون لحاجي خليفة (١٩٣٨/٢).

(٦) كشف الظنون لحاجي خليفة (١٩٦٥/٢)، هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي (١٣٩/٥)، فهرس الفهارس للكتاني (٩٦٨/٢).

(١) ينظر: كشف الظنون لحاجي خليفة (١٠٩٠/٢)، هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي (١٣٩/٥)، إيضاح المكنون (٦٨٤/٤).

وكتاب (الضوء اللامع) كتاب كبير في التاريخ يقع في مجلدات، جمع فيها الوفيات من سنة (٨٠١هـ) إلى سنة (٩٠٠هـ) مرتباً على حروف المعجم في الأسماء والآباء والجدود. ينظر: كشف الظنون لحاجي خليفة (١٠٨٩/٢).

(٢) فهرس كتب التراجم في مكتبة المصغرات الفيلمية في قسم المخطوطات في عمادة شؤون المكتبات في الجامعة الإسلامية، إعداد عمادة شؤون المكتبات، د. ط. (١٤١٥هـ) (ص ٤٤٣).

٢٨- (يقظة ذوي الاعتبار في موعظة أهل الاعتبار)^(١).

المخطوط موجود في الخزانة الملكية (الحسنية)، المغرب، الرباط، رقم الحفظ (٥٤٦٠)^(٢).

نتائج الفصل الأول:

بعد استعراض نشأة الإمام القسطلاني يستخلص الآتي:

أولاً: أن الإمام القسطلاني أظهر مقدرة علمية فائقة، وذلك بحفظه للقرآن الكريم في سن مبكرة، والاعتناء بتجويده، وقراءاته، وإقباله على علم الحديث.

ثانياً: براعته في مجالات كثيرة، أهمها الحديث الشريف، وتجلى ذلك في مؤلفاته القيمة التي كانت منها شروح لأصح كتابين بعد القرآن الكريم (صحيح البخاري ومسلم).

ثالثاً: أن مجاورته للحرمين منحه زخماً كبيراً في مجال تحصيله العلمي، فتوسعت مداركه العلمية، من خلال لقائه كبار علماء عصره، وأخذه منهم، ولعل هذا سبب آخر لتنوع ثقافة الإمام القسطلاني في الكثير من المجالات العلمية.

(١) ورد اسمه في كشف الظنون بـ (يقظة ذوي الاعتبار في موعظة أهل الاعتبار). ينظر: كشف الظنون لحاجي

خليفة (٢٠٥٠/٢)، هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي (١٣٩/٥).

(٢) خزانة التراث الرقم التسلسلي (٨٠٨٦٢).

الفصل الثالث: التعريف بإرشاد الساري.

المبحث الأول: توثيق اسم الكتاب ونسبته إلى الإمام القسطلاني.

المبحث الثاني: سبب تأليفه ومكان وزمان تأليفه.

المبحث الثالث: طباعات الكتاب، وأهم النسخ الخطية.

المبحث الرابع: روايات الجامع الصحيح التي اعتمد عليها الإمام

القسطلاني.

المبحث الخامس: مصادره.

المبحث السادس: طريقة المؤلف في الكتاب.

المبحث السابع: خصائص و مميزات إرشاد الساري.

المبحث الثامن: جهود العلماء على إرشاد الساري وثناؤهم عليه.

المبحث الأول: توثيق اسم الكتاب ونسبته إلى القسطلاني.

المطلب الأول: توثيق اسم الكتاب.

اسمه كما سمّاه مؤلفه في مقدمته: (إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري)^(١) وذكر النسخ هذا الاسم على غلاف المخطوط في عدة نسخ خطية^(٢)، وساقه الزركلي^(٣) واليان سركريس^(٤) أيضاً بالصيغة ذاتها، وورد في فهرس المخطوطات كذلك^(٥).

وقد أورده الشوكاني^(٦) والكتاني^(٧) وكحالة^(٨) أيضاً بالصيغة ذاتها مع اختلاف في حرف الجر فقالوا: (إرشاد الساري على صحيح البخاري).

وكذلك فعل إسماعيل باشا^(٩) فقال: (إرشاد الساري في شرح الجامع الصحيح للبخاري). وقد تبعهم الدكتور أكرم ضياء العمري في تغيير حرف الجر حيث قال: (إرشاد الساري إلى صحيح للبخاري)^(١٠).

ومنهم من اقتصر على الجزء المشهور، والمتعارف عليه من العنوان كحاجي خليفة^(١١) الذي قال: (إرشاد الساري).

(١) إرشاد الساري (٥/١).

(٢) النسخة المحفوظة في مكتبة الأسد برقم (١٤٨٦٤).

(٣) ينظر: الأعلام للزركلي (٢٣٣/١).

(٤) ينظر: معجم المطبوعات لسركيس (١٥١١/٢).

(٥) ينظر: الآثار الخطية في المكتبة القادرية في جامع الشيخ عبد القادر الكيلاني ببغداد: عماد عبد السلام رؤوف، مطبعة الإرشاد، بغداد، ط (١٣٩٤هـ-١٩٧٤م) (١٨٣/١)، فهرس الكتب الموجودة بالمكتبة الأزهرية إلى سنة (١٣٦٤هـ-١٩٤٥م) (٣٦٣/١-٣٧٤)، الفهرس المختصر لمخطوطات مكتبة الحرم المكي الشريف، الحديث الشريف (ص ١٤٣-١٤٥)، فهرس مخطوطات الحديث الشريف وعلومه، إعداد عمار بن سعيد تاملت، إشراف د. عبد الرحمن بن سليمان المزيني، مكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة المنورة (ص ٥٥-٦٦)، مخطوطات مكتبة المسجد النبوي الشريف، إشراف سليمان العبيد وعبد الباسط بدر (ص ٦٠-٦١)، فهرس مخطوطات العربية المحفوظة في مكتبة الأسد الوطنية، الحديث الشريف، منشورات مكتبة الأسد دمشق، د. ط (٢٠٠٦م) (٩١٣/٣).

(٦) ينظر: البدر الطالع للشوكاني (٧٠/١).

(٧) فهرس الفهارس للكتاني (٩٦٧/٢-٩٦٨).

(٨) معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة (٢٥٤/١).

(٩) هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي (١٣٩/٥).

(١٠) بحوث في تاريخ السنة المشرفة: د. أكرم ضياء العمري، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط (١٤٠٥هـ-١٩٨٤م) (ص ٣٢١).

(١١) ينظر: كشف الظنون لحاجي خليفة (٥٥٢/٢).

ومنهم من قال: (شرحه على البخاري) كالنجم الغزي^(١) وابن العماد^(٢).
والمعتمد ما أثبتته المؤلف في مقدمة كتابه وما ذكره النساخ وهو: (إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري).

المطلب الثاني: نسبته إلى الإمام القسطلاني.

لم أعتز على أي خلاف يذكر في نسبة إرشاد الساري إلى الإمام القسطلاني، أو على قول يشكك في نسبته إليه، ومما ساعد على التأكد من ذلك ما يأتي:

- ١- ما صرح به النساخ من كتابة اسم الإمام القسطلاني على غلاف النسخ الخطية.
- ٢- من خلال ما ذكره مصنفو تراجم الأعلام الذين ترجموا للإمام القسطلاني.
- ٣- فهرس المخطوطات المتنوعة التي نسبته إليه.

(١) ينظر: الكواكب السائرة لنجم الدين الغزي (١/١٢٩).

(٢) ينظر: شذرات الذهب لابن العماد (١٠/١٦٩).

المبحث الثاني: سبب تأليفه ومكان وزمان تأليفه.

المطلب الأول: سبب تأليفه الكتاب.

ذكر المؤلف أسباب تأليفه للكتاب فكان منها:

١- استشعار الإمام القسطلاني وإدراكه لقيمة (الجامع الصحيح) غداة اشتهاره بين أوساط أهل العلم بالحديث، مع ارتفاع شأنه، ورفعة منزلته، وفوائده الجمّة، وعن منزلة الجامع الصحيح صرح رحمه الله بقوله: (حاز قصب السبق في ميدان البراعة وأحرز وأتى من صحيح الحديث وفقهه، بما لم يسبق إليه، ولا عرج أحد عليه، فانفرد بكثرة فرائد فوائده، وزوائد عوائده، حتى جزم الراوون بعذوبة موارده، فلذا رُجح على غيره من الكتب بعد كتاب الله)^(١).

٢- رغبته رحمه الله في خدمة (الجامع الصحيح) وذلك بإيراد اختلاف رواياته، وبيان غوامضه، وإيضاح مشكله، قال رحمه الله: (خطر في خاطر المخاطر أن أعلق عليه شرحاً... موضعاً مشكله، فاتحاً مقفله، مقيداً مهمله، وافيةً بتغليق تعليقه... محرر لرواياته معرباً عن غرائب وخفياته)^(٢) لهذه الأسباب وغيرها اشتدّ عزمه على شرح (الجامع الصحيح) بعد ترده كثيراً لدى سماعه بأن (الجامع الصحيح) لم يستطع أحد أن يوفيه حقه قال رحمه الله: (أجدي أحجم عن سلوك هذا المسرى، وأبصرني أقدم رجلاً وأوخر أخرى، إذا أنا بمعزل عن هذا المنزل، لاسيما وقد قيل: أن أحداً لم يستصبح سراجاً، ولا استوضح منهاجاً، ولا اقتعد سهوته^(٣)، ولا افتزع ذروته، ولا تبوأ خلاله، ولا تفيأ ظلاله)^(٤).

فقد رأى أن قيمة شرحه مستمدة من قيمة (الجامع الصحيح) الرفيعة، ومكانته العالية، في قلوب المسلمين، مما زاده تصميماً على شرحه.

(١) إرشاد الساري (٣/١).

(٢) إرشاد الساري (٤/١).

(٣) صهوة: مقعد الفارس. ينظر: لسان العرب (٤٧١/١٤).

(٤) إرشاد الساري (٤/١).

المطلب الثاني: مكان وزمان تأليفه.

لم يذكر الإمام القسطلاني رحمه الله المكان الذي بدأ فيه تأليف هذا الكتاب، ولا المكان الذي أنهاه فيه، ولكنه ذكر تاريخ انتهائه من تأليفه فقال: وقد فرغت من تأليفه وكتابته يوم السبت سابع عشر ربيع الثاني سنة ست عشرة وتسعمائة^(١).

(١) ينظر: إرشاد الساري (٥٥٣/١٥)، فهرس الكتب الموجودة بالمكتبة الأزهرية إلى سنة (١٣٦٤هـ - ١٩٤٥م) (٣٦٣/١)، معجم المطبوعات لسركيس (١٥١١/٢)، الآثار الخطية في المكتبة القادرية (١٨٦/١)، والنسخة المحفوظة في مكتبة الأسد برقم (١٤٨٦٤).

المبحث الثالث: طبغات الكتاب، وأهم النسخ الخطية.

بعد الاطلاع على كتب فهارس المخطوطات، ظهرت نسخ عديدة لـ (إرشاد الساري) والمنتشرة في أغلب المكتبات، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أهميته، وتلقي العلماء له بالقبول واهتمامهم بحياته، ولما كان إرشاد الساري كبير الحجم فقد غلب على النسخ المخطوطة عدم الاكتمال في أغلب الأحيان، وقد عمدت إلى الإشارة إلى بعض النسخ المخطوطة على سبيل التمثيل لا الحصر، فمنها:

النسخة المحفوظة في مكتبة سليم أغا/تركيا برقم (١٩٧-٢٠٠) كاملة تاريخ نسخها سنة (٩٢٣هـ)،

والنسخة المحفوظة في مكتبة كوبريلي/تركيا برقم (٥٥-٥٨) كاملة تاريخ نسخها سنة (١٠٦٤هـ)،

والنسخة المحفوظة في متحف الجزائر برقم (٤٦٠-٤٧٣) كاملة تاريخ نسخها سنة (١١٠١هـ)،

والنسخة المحفوظة في المكتبة الخالدية/القدس برقم (٣٣-٣٧) كاملة تاريخ نسخها سنة (١١٥٥هـ)،

والنسخة المحفوظة في المكتبة المحمودية/المدينة المنورة برقم (٩٥-٩٨) كاملة تاريخ نسخها سنة (١١٥٨هـ)،

والنسخة المحفوظة في المكتبة القادرية/بغداد برقم (١٤١-١٤٤) كاملة تاريخ نسخها سنة (١١٨٣هـ)،

والنسخة المحفوظة في مكتبة راغب باشا/تركيا برقم (١٥٠٤-١٥٠٨) كاملة تاريخ نسخها سنة (١٢٦٧هـ)،

والنسخة المحفوظة في المكتبة الأزهرية برقم (٥٥٢-٥٥٦) كاملة تاريخ نسخها سنة (١٢٨٥هـ)^(١).

(١) ينظر: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان (١٧١/٣)، تاريخ التراث لسزكين مج (١) ج (١) (ص ٢٣٨-٢٣٩)، فهرس الشامل العربي للتراث العربي المخطوط، قسم الحديث النبوي الشريف وعلومه (١٤٧/١-١٦٨)، فهرس الكتب الموجودة بالمكتبة الأزهرية إلى سنة (١٣٦٤هـ-١٩٤٥م) (٣٦٣/١-٣٧٤)، فهرس مخطوطات الحديث الشريف وعلومه، إعداد عمار بن سعيد تاملت، إشراف د. عبد الرحمن بن سليمان المزيني، مكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة المنورة (ص ٥٥-٦٦)، معجم التاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم لعلي الرضا قره بلوط (٤٥٩/١).

وقد طبع إرشاد الساري طبعات كثيرة:

- وكان بداية طبعاته مفرداً في المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، مصر، سنة (١٢٧٦هـ - ١٨٥٩م) في عشرة مجلدات.
- ثم طبعته الثانية مفرداً في المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، مصر، سنة (١٢٨٥هـ - ١٨٦٨م) في عشرة مجلدات^(١).
- ومن ثم كانت طبعته الثالثة مفرداً في المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، مصر، سنة (١٢٩٢هـ - ١٨٧٥م) في عشرة مجلدات^(٢).
- ثم طبعته الرابعة مفرداً في المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، مصر، سنة (١٢٩٣هـ - ١٨٧٦م) في عشرة مجلدات^(٣).
- ثم طبعته الخامسة وبهاشيته شرح النووي على مسلم في المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، مصر، سنة (١٣٠٤هـ - ١٨٨٦م) في عشرة مجلدات^(١).
- والسادسة وبهاشيته شرح النووي على مسلم في المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، مصر، سنة (١٣٠٥هـ - ١٨٨٧م) في عشرة مجلدات^(٢).
- والسابعة وبهاشيته شرح النووي على مسلم في المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، مصر، سنة (١٣٢٣هـ) في عشرة مجلدات.
- وطبع ومعه كتاب نيل الأمان في توضيح مقدمة القسطلاني لعبد الهادي الإبياري، وتحفة

(١) ينظر: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان (١٨٠/٣)، تاريخ التراث لسزكين مج (١) ج (١) (ص ٢٣٨-٢٣٩)، معجم المطبوعات لسركيس (١٥١١/٢)، معجم ما طبع من كتب السنة: لمصطفى عمار منلا، دار البخاري، المدينة المنورة، ط ١ (١٤١٧هـ - ١٩٩٧م) (ص ٢٢).

(٢) ينظر: معجم المطبوعات لسركيس (١٥١١/٢).

(٣) ينظر: معجم ما طبع من كتب السنة لمصطفى عمار منلا (ص ٢٢).

(١) ينظر: معجم المطبوعات لسركيس (١٥١١/٢)، معجم ما طبع من كتب السنة لمصطفى عمار منلا (ص ٢٢)، تاريخ الأدب العربي لبروكلمان (١٧١/٣)، تاريخ التراث لسزكين مج (١) ج (١) (ص ٢٣٨-٢٣٩)، اكتفاء القنوع بما هو مطبوع: إدوارد فنديك، دار صادر، بيروت، د. ط (١٨٩٦م) (ص ١٢٨).

(٢) ينظر: معجم ما طبع من كتب السنة لمصطفى عمار منلا (ص ٢٢)، دليل مؤلفات الحديث الشريف المطبوعة القديمة والحديثة: صلاح الدين حفني ومحيي الدين عطية، ومحمد خير رمضان يوسف، دار ابن حزم، بيروت، ط ١ (١٤١٦هـ - ١٩٩٥م) برقم (١٠٧٦) (ص ٢٦٠)، تاريخ الأدب العربي لبروكلمان (١٧١/٣)، تاريخ التراث لسزكين مج (١) ج (١) (ص ٢٣٨-٢٣٩).

الباري على صحيح البخاري لذكرياً الأنصاري، وبهامشه صحيح الإمام مسلم، ومعه شرحه لمحيي الدين النّوّي في المطبعة الميمنية بالقاهرة سنة (١٣٠٧هـ-١٨٨٩م) وسنة (١٣٢٥هـ-١٩٠٧م) في اثني عشر مجلد^(١).

وطبع في جونبور، بالهند مفرداً سنة (١٢٨٤هـ-١٨٦٧م) في عشرة أجزاء^(٢).
وطبع في مطبعة نوال كشور، بالهند مفرداً سنة (١٢٨٤هـ) في عشرة أجزاء^(٣).

وتعدّ الطبعة السادسة والسابعة من الطبقات الأميرية في بولاق أفضلها، وقد تميزت السابعة عن السادسة بإضافة الأقواس فهي أفضل في القراءة.

وكانت طبعة دار الكتاب العربي في بيروت، وطبعة دار إحياء التراث العربي في بيروت، ودار صادر في بيروت، وطبعة دار الفكر في بيروت، تصوير عن الطبعة الأميرية السادسة التي بهامشها (شرح النّوّي على مسلم) ثم طبع مفرداً في دار الكتب العلمية في خمسة عشر مجلداً بتصحيح (محمّد عبد العزيز الخالدي).

(١) معجم المطبوعات لسركيس (١٥١١/٢)، معجم ما طبع من كتب السنة لمصطفى عمار منلا (ص ٢٢)، تاريخ التراث لسركيس مج (١) ج (١) (٢٣٨-٢٣٩).

(٢) معجم ما طبع من كتب السنة لمصطفى عمار منلا (ص ٢٢)، معجم المطبوعات العربية في شبه القارة الهندية الباكستانية منذ دخول المطبعة إليها حتى عام (١٩٨٠م): أحمد خان، مطبوعات الملك فهد الوطنية، الرياض، ط١ (١٤٢١هـ-٢٠٠٠م) (ص ٣٤٩).

(٣) ينظر: إتحاف القاري بمعرفة جهود وأعمال العلماء على صحيح البخاري لمحمد عصام عرار الحسني، (ص ٨٧).

المبحث الرابع: روايات الجامع الصحيح التي اعتمد عليها الإمام القسطلاني.

اعتمد الإمام القسطلاني - رحمه الله - في إرشاد الساري على نسخة الإمام اليونيني (ت ٧٠١ هـ) ^(١) والمسماة باليونينية ^(٢) وذلك لتمييز الإمام اليونيني بعنايته الفائقة للجامع الصحيح إذ قابله بضع عشرة مرة في سنة واحدة ^(٣).

وكان الإمام اليونيني قد حرص على ضبط الجامع الصحيح فعقد لذلك مجالس في دمشق لإسماعه بحضرة النحوي الكبير ابن مالك الطائي ^(١)، وحضره أيضاً جماعة من الفضلاء، فجمع منها أصولاً معتمدة، قابل أصله عليها ^(٢)، فأراد بذلك جمع روايات الجامع الصحيح كلها في صعيد واحد، وقد اشتهرت نسخة الإمام اليونيني في مصر واعتنى بها الناس، وعندما أراد الإمام

(١) هو الحافظ علي بن محمد شرف الدين اليونيني، عني بالحديث وضبطه، وحفظ الكثير من المتون، كان شيخ بلاده والرحلة إليه، قرأ الجامع الصحيح للبخاري على ابن مالك تصحيحاً وقرأ ابن مالك عليه رواية وأملى عليه فوائد مشهورة، وقد سمع منه خلق من الحفاظ والأئمة. ينظر: الدرر الكامنة لابن حجر العسقلاني برقم (٢٢٣) (٩٨/٣)، طبقات الحفاظ للسيوطي برقم (١١١) (ص ٥٠٥)، شذرات الذهب لابن العماد (٨/٨).

(٢) وعن النسخة اليونينية طبعت الطبعة السلطانية التي أمر بطبعتها السلطان عبد الحميد بمصر في المطبعة الأميرية في سني (١٣١١-١٣١٣ هـ)، ثم طبعت على مثالها الطبعة التالية لها في المطبعة الأميرية سنة (١٣١٤ هـ). ينظر: نقد النسخة اليونينية من صحيح البخاري للشيخ أحمد شاكر، عالم الكتب، (ص ١).

(٣) ينظر: المعجم المختص بالمحدثين: محمد بن أحمد الذهبي، ت محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق، الطائف، ط ١ (١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م) (ص ١٦٩). الذيل على طبقات الحنابلة: عبد الرحمن بن أحمد بن رجب، مكتبة العبيكان، مكة، ط ١ (١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥ م) (٣٣٠/٤).

(١) هو محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك أبو عبد الله الطائي الأندلسي الجياني (ت ٦٧٢ هـ)، إمام زمانه في العربية والقراءات، من تصانيفه: (تسهيل الفوائد) في النحو و(الكافية الشافية) و(العمدة) وشرحها و(سبك المنظوم وفك المختوم) وغير ذلك. ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء برقم (٣١٦٣) (١٨٠/٢)، شذرات الذهب لابن العماد (٧/٥٩٠-٥٩١).

(٢) وقد حرر الإمام اليونيني نسخته أحسن تحرير، وكان ابن مالك حاضراً المقابلة، وكان إذا مرّ بلفظ يظهر أنه مخالف لقوانين العربية المشهورة، سأله اليونيني عن ذلك؟ ثم يشرح ابن مالك في توجيهها، وقد جمع ابن مالك هذه التوجيهات في كتاب سماه (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح) نشر لأول مرة بالهند ببلدة إله آباد الهندية سنة (١٣١٩ هـ)، وأعيد نشره في مطبعة البيان العربي، القاهرة، سنة (١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م)، وطبع أيضاً في مكتبة دار العروبة، القاهرة، ت محمد فؤاد عبد الباقي. ينظر: مقالة روايات ونسخ الجامع الصحيح لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري: د. محمد بن عبد الكريم بن عبيد، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، ط ١ (١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م) (ص ٢٢). ومقالة بعنوان صحيح البخاري في الدراسات المغربية من خلال رواته الأولين ورواياته وأصوله: محمد المنوني. منشورة في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد التاسع و الأربعون، جمادي الثانية (١٣٩٤ هـ) تموز (١٩٧٤ م)، العدد (٣) (ص ٥٣٠، ٥٤٧).

القُسطلاني شرح الجامع الصحيح اختار اليونانية أساساً لشرحه رحمه الله، وقد بين سبب اعتماده عليها، وهو اعتناء الحافظ اليوناني بضبط رواية الجامع الصحيح، ومقابلة أصله^(١) الموقوف بمدرسة (أقبغا آص)^(٢)، بأصل مسموع على الحافظ أبي ذر الهروي^(٣)، وبأصل مسموع على الأصيلي^(١)، وبأصل الحافظ مؤرخ الشام أبي القاسم ابن عساكر^(٢)، وبأصل مسموع عن أبي الوقت، وهو أصل من أصول مسموعاته في وقف (خانكاه السُمَيْسَاطِي)^(٣) بقراءة الحافظ أبي سعيد عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني^(٤) بحضرة سيبيه وقتة جمال الدين ابن مالك بدمشق

(١) قال القُسطلاني: هو في جزأين فقد الأول منهما.

وقال أحمد شاکر: المفهوم لي من هذا أن أقبغا حصل على الأصل كله كاملاً، ووقفه في مدرسته، ثم فُقد النصف الأول نحو خمسين سنة، إما بالسرقة، وإما بالعارية في معنى السرقة، ثم وجد في عصر الإمام القُسطلاني. ينظر: إرشاد الساري (٥٧/١)، جمهرة مقالات العلامة الشيخ أحمد شاکر مع أهم تعقبات الشيخ على دائرة المعارف الإسلامية، جمعها عبد الرحمن العقل، دار الرياض، الرياض، ط١ (١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م) (١٣٤/١).

(٢) قال الإمام القُسطلاني أنها: بسويقة العزى، خارج باب زويلة من القاهرة المعزية. ينظر: إرشاد الساري (٥٧/١).

(٣) وقد وصف الإمام اليوناني هذه النسخة بالإتقان، فقال: (هذه النسخة من صحيح البخاري يلجأ إليها، لصحتها وإتقانها). نقلاً عن مقدمة النسخة اليونانية المحفوظة بالمكتبة الملكية بالمغرب برقم (١٠٨٠٢). ينظر: مقالة بعنوان صحيح البخاري في الدراسات المغربية من خلال رواته الأولين ورواياته وأصوله: محمد المنوني. منشورة في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد التاسع والأربعون، جمادي الثانية (١٣٩٤هـ) تموز (١٩٧٤م)، العدد ٣، (ص ٥٢٩، ٥٤٦).

(١) أيضاً وصفه اليوناني: (وأما الأصل المعزو إلى الأصيلي فإنه وقف في مدرسة شيخنا: الحافظ ضياء الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي ... وهو أصل صحيح تظهر عليه مخايل النباهة والصحة). ينظر: مقالة بعنوان صحيح البخاري في الدراسات المغربية من خلال رواته الأولين ورواياته وأصوله: محمد المنوني. منشورة في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد التاسع والأربعون، جمادي الثانية (١٣٩٤هـ) تموز (١٩٧٤م)، العدد ٣، (ص ٥٢٩، ٥٤٦). ومحمد بن عبد الواحد بن أحمد المقدسي الصالح (ت ٦٤٣هـ) محدث الشام ولم يكن في وقته مثله. ينظر: الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب برقم (٣٧٥) (٣/٥١٥).

(٢) ما خلا الجزء الثالث عشر، والثالث والثلاثين فإنهما معدومان. ينظر: مقالة بعنوان صحيح البخاري في الدراسات المغربية من خلال رواته الأولين ورواياته وأصوله: محمد المنوني. منشورة في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد التاسع والأربعون، جمادي الثانية (١٣٩٤هـ)، العدد ٣، (ص ٥٢٩ - ٥٣٠).

(٣) نسبة إلى علي بن محمد بن يحيى السلمي الدمشقي أبو القاسم المحدث المعروف بالسُمَيْسَاطِي (ت ٤٥٣هـ)، واقف الخانقاه بدمشق شمالي الجامع الأموي. ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (٧١/١٨)، ديوان الإسلام لمحمد الغزي برقم (١١٤٦) (٣/٣٦).

(٤) أضاف نزار الريان فقال: اجتمع لليوناني أربع عشرة نسخة من نسخ (الجامع الصحيح) مع أصلي سماعي الحافظ أبي محمد المقدسي، وهذه النسخ هي: ١- نسخة أبي ذر الهروي عن المستملي، والحموي، والكشميهني، ثلاثتهم عن القُرْبَري عن البخاري. ٢- نسخة الأصيلي، رواها عن أبي زيد المرزوي، والجرجاني، كليهما عن القُرْبَري عن البخاري. ٣- نسخة ابن عساكر، ولم يُوقف على شيخه الذي روى عنه. ٤- نسخة أبي الوقت، عن أبي الحسن الداودي، عن

سنة ست وسبعين وستمائة^(١) وقرأه في واحد وسبعين مجلساً وقابل أصله مع حضور أصلي سَمَاعِي الحَافِظ أَبِي مُحَمَّدٍ المَقْدِسِي^(١) الموقوف على (خانكاه السُّمَيْسَاطِي)^(٢).
وقد بالغ الإمام اليُونِينِي رحمه الله في ضبط ألفاظ (الجامع الصَّحِيح) فقصد أن يجمع تلك الروايات كلها في صعيد واحد، تيسيراً لمن يريد الانتفاع بها من العلماء.
وقد سمى الإمام القسطلاني نسخة الإمام اليُونِينِي (الأصل) وما نسخ وقوبل عليها (الفرع) فقال: (ولقد وقفت على فروع مقابلة على هذا الأصل الأصيل فرأيت من أجلها الفرع الجليل الذي لعله فاق أصله؛ وهو الفرع المنسوب للإمام المحدث شمس الدين؛ مُحَمَّد بن أَحْمَد المَزِي الغزولي^(٣)، الموجود وقف التنكزيّة^(٤)، المقابل على فرعي وقف مدرسة الحاج مَالِك، وأصل اليُونِينِي المذكور غير مرة، بحيث إنه لم يغادر منه شيئاً كما قيل، فلهذا اعتمدت في كتابة متن البخاري في شرحي هذا عليه، ورجعت في شكل جميع الحديث، وضبطه إسناداً ومتناً إليه، ذاكرةً جميع ما فيه من الروايات، وما في حواشيه من الفوائد المهمات)^(٥).

النُّعَيْمِي عن الفَرَبْرِي عن البخاري. ٥- نسخة الكُشْمِيهَتِي عن الفَرَبْرِي عن البخاري. ٦- نسخة الحموي عن الفَرَبْرِي عن البخاري. ٧- نسخة المُسْتَمْلِي عن الفَرَبْرِي عن البخاري. ٨- نسخة كَرِيْمَة عن الكُشْمِيهَتِي عن الفَرَبْرِي عن البخاري. ووقف على نسخ لعلها هذه: ٩- نسخة الجُرْجَانِي عن الفَرَبْرِي عن البخاري. ١٠- نسخة السمعاني رواها عن الفُضَيْلِي عن المَلِيحِي عن النُّعَيْمِي عن الفَرَبْرِي عن البخاري. ١١- نسخة القَابِسِي عن أبي زيد المَرْوَزِي عن الفَرَبْرِي عن البخاري، ولديه ثلاث نسخ لم يعلم أصحابها. ينظر: المقالة في مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد العاشر، العدد الأول، ٢٠٠٢م، التي تحدثت عن الإمام اليُونِينِي وجهوده في صحيح الإمام البخاري وتحقيق رواياته: نزار عبد القادر الريان، الجامعة الإسلامية، غزة (ص ٢٤٠-٢٤١).

(١) وقد استشكل هذا التاريخ على أحمد شاکر وقال: لعل الصواب سنة (٦٦٦هـ) أو (٦٦٧هـ) لأن ابن مالك توفي سنة (٦٧٢هـ). ينظر: جُمُهرَة مقالات العلامة الشيخ أحمد شاکر (١٣٠/١-١٣١).

(١) هو المحدث عبد الغني بن عبد الواحد أبو محمد المقدسي الدمشقي الصالحي الحنبلي (ت ٦٠٠هـ). حدث بالكثير وصنف في الحديث تصانيف حسنة وكان غزير الحفظ من أهل الإتقان والتجويد. له عدة كتب منها: (الكمال) و(غنية الحفاظ في مشكل الألفاظ) و(درر الأثر). ينظر: تذكرة الحفاظ للذهبي برقم (١١١٢) (٤/١٣٧٢)، ذيل التقييد في رِوَاة السنن والأسانيد لمحمد الفاسي برقم (١٣٠١) (٢/١٣٦).

(٢) ينظر: إرشاد الساري (١/٥٧).

(٣) هو محمد بن أحمد بن صفي بن قاسم الغزولي المصري شمس الدين الكاتب (ت ٧٧٧هـ). ينظر: ذيل التقييد في رِوَاة السنن والأسانيد برقم (٢٣) (١/٤٦)، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة برقم (٨٥٩) (٣/٣١٩).

(٤) هي دار القرآن والحديث التنكزيّة في دمشق بسوق البزورية، التي أنشأها أمير الشام تنكز. ينظر: الدارس في تاريخ المدارس: عبد القادر النعيمي الدمشقي، إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط ١ (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م) (١/٩١).

(٥) إرشاد الساري (١/٥٨).

فالإمام القسطلاني رحمه الله أراد ضبط (الجامع الصحيح)، فوقف على فرع اليونانية، حينما لم يستطيع الوقوف على النسخة الأصل، ثم وقف على الجزء الثاني من الأصل المذكور، ثم وفقه الله فعثر على الجزء الأول بعد ذلك، من أصل اليوناني ينادى عليه للبيع بسوق الكتب.

ولقد أوضح الإمام القسطلاني ذلك فقال: (ثم وقفت في يوم الاثنين؛ ثالث عشر جمادى الأولى سنة ست عشرة وتسعمائة بعد ختمي لهذا الشرح على المجلد الأخير من أصل اليوناني المذكور... وقد قابلت متن شرحي هذا إسناداً وحديثاً على هذا الجزء المذكور من أوله إلى آخره حرفاً حرفاً... ثم وجد الجزء الأول من أصل اليوناني المذكور ينادى عليه للبيع بسوق الكتب، فعرف وأخضرت إليّ بعد فقده أزيد من خمسين سنة، فقابلت عليه متن شرحي هذا فكملت مقابلي عليه جميعه^(١)).

إذا كتب الشرح قبل أن يقف على الأصل، ولذا تراه كثيراً ما قال: (كذا في فرع اليونانية)، وبعد أن تيسر له الاطلاع على النسخة الأصل ضبط شرحه حرفاً حرفاً، وكلمة كلمة، وهذه هي أكبر ميزة لشرحه حيث إنه جعل النسخة اليونانية عمدته في تحقيق متن شرحه^(٢).

ولم يكتف بالنسخة اليونانية بل أشار إلى بقية روايات الجامع الصحيح، وإلى الاختلافات بينها، فنقل عن غيرها في مواطن كثيرة جداً منها قوله: وللكشميهني من غير اليونانية^(٣)، وللأصيلي من غير اليونانية^(٤).

(١) إرشاد الساري (٥٨/١).

(٢) ينظر: نقد النسخة اليونانية من صحيح البخاري للشيخ أحمد شاکر (ص ١).

(٣) إرشاد الساري (١٢٧/٢).

(٤) إرشاد الساري (١٤١/٢).

المبحث الخامس: مصادره.

كان لا بدّ للإمام القسطلاني من مصادر يبني عليها علمه ومعارفه، وقد اهتم رحمه الله بمصادره، وعني باختيارها فحاز كتابه نصيباً وافراً من الاقتباسات التي اختارها من كتب التراث الإسلامي ليجعل من كتابه وحدة مشتملة على النفع، وافرة الخير، وشكلت مصادره مكتبة ضخمة احتوت على الكثير من الكتب، فكانت المرأة التي كشفت مستوى ثقافته، وكونت المادة الخصبة لكتابه، لهذا كان من المفيد أن تُذكر مصادره في علومه المختلفة، وإن كان من الصّعب بمكان حصر مصادره في تدوين هذا الشرح، وقد قمت بتقسيمها على النحو التالي:

المطلب الأول: كتب التفسير والقراءات وأسباب النزول.

- مجاز القرآن: لأبي عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢١٠هـ)^(١).
 جامع البيان في تأويل القرآن: لمحمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ)^(٢).
 معاني القرآن وإعرابه: لإبراهيم الزجاج (ت ٣١١هـ)^(٣).
 تفسير ابن أبي حاتم: لعبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرّازي (ت ٣٢٧هـ)^(٤).
 الحجة في القراءات السبع: لابن خالويه (ت ٣٧٠هـ)^(٥).
 أسباب النزول: لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي (ت ٤٦٨هـ)^(٦).
 تفسيره البغوي: لحسين بن مسعود بن محمد القراء (ت ٥١٠هـ)^(٧).
 تفسير الكشاف: لمحمود بن عمر الرّمخشري (ت ٥٣٨هـ)^(٨).
 التفسير الكبير (مفاتيح الغيب) للفخر الرّازي: محمد بن عمر الخطيب (ت ٦٠٦هـ)^(٩).
 تفسير القرطبي (جامع أحكام القرآن): لمحمد بن أحمد الأنصاري (ت ٦٧١هـ)^(١٠).

(١) (٣٥٦/٣)، (٣٧٢/٣)، (٤٥٨/٣)، (٣٧٤/٧)، (٣٠٣/١٠)، (٢٣١/١٠)، (٤٠٧/١٠)، (٤١٠/١٠).
 (٢) (٩٨/١)، (٧/٤)، (٨٢/٤)، (٣/٨)، (٥٨/٨)، (١٠٧/٨)، (٢١٩/٨)، (٢٤٥/٨)، (٢٩٩/١٢)، (٣٢٢/١٢)، (٣٢٢/١٢)، (٦/١٣)، (٩/١٣)، (٤٩٥/١٥).
 (٣) (١٢٨/١)، (٤٥٨/٣)، (١٨٧/٤)، (٢٧٠/٧)، (٣٢٧/٧)، (٣٥٦/٧)، (٣٧٥/٧)، (١٣/٩)، (٤٠٧/١٠)، (٢٠/١٣)، (٥٤٤/١٥).
 (٤) (٥٢٥/١٥).
 (٥) (٢١٤/٧)، (٤١١/٧)، (٣٠٣/١٠)، (٣٩٠/١٠).
 (٦) (٣٩٤/٢).
 (٧) (٣٧٥/٣)، (٤٣/٨)، (٢٢٦/٨)، (١٦٧/١٣)، (٣٣٩/١٥).
 (٨) (٦٥/١)، (١١١/١)، (١٠٣/٤)، (١٨٧/٤)، (٣١٣/٤)، (٢٨٩/٤)، (٣٧٥/٤)، (٧/٨)، (٢٤٢/٨)، (١٠/١٠)، (٣١١/١٢)، (١٦١/١٢)، (١٠٦/١٣)، (١٢٤/١٣)، (١٦/١٥)، (١٦٤/١٥).
 (٩) (٢٣٥/٨)، (٢٥٣/٨)، (٤١٣/١٣).

تفسير القرآن العظيم: لإسماعيل بن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤هـ) ^(٢) .
 اللباب في علوم الكتاب: لعمر بن علي بن عادل الحنبلي (ت بعد ٨٨٠هـ) ^(٣) .
 المطلب الثاني: كتب الرواية.

أولاً: الصحاح .

الموطأ: لمالك بن أنس (ت ١٧٩هـ) ^(١) .
 صحيح مسلم بن الحجاج القشيري (ت ٢٦١هـ) ^(٢) .
 صحيح أبي عوانة: ليَعْقُوب بن إِسْحَاق الإسفراييني (ت ٣١٦هـ) ^(٣) .
 صحيح ابن حبان: لمُحَمَّد بن حَبَّان البُسْتِي (ت ٣٥٤هـ) ^(٤) .
 المُستدرَك للحاكم النيسابوري: لمُحَمَّد بن عَبْدِ اللَّهِ (ت ٤٠٥هـ) ^(٥) .
 ثانياً: السنن .

سُنَن سَعِيد بن مَنْصُور (ت ٢٢٧هـ) ^(٦) .
 سُنَن الدَّارِمِي: لعَبْد اللَّهِ بن عَبْدِ الرَّحْمَنِ (ت ٢٥٥هـ) ^(٧) .
 سُنَن ابن ماجه: لمُحَمَّد بن يَزِيد القَزْوِينِي (ت ٢٧٣هـ) ^(٨) .
 سُنَن أَبِي دَاوُد: لسُلَيْمَان بن الْأَشْعَث السَّجِسْتَانِي (ت ٢٧٥هـ) ^(٩) .

(١) (٢١٠/٤)، (٣٦١/٤)، (٥٨٤/٤)، (٧/٨)، (٢٤/٨)، (٢٨٢/٨)، (٣٥٢/٨)، (٣٢٤/١٢)، (٤٨٠/١)، (٤٩٣/١٢)، (٣/١٣)، (٥١/١٣)، (١٢٨/١٣)، (٥٠٦/١٥) .
 (٢) (١٨٣/١٢)، (٤١٥/١٣) .
 (٣) (٨٤/١)، (١٣٣/٨)، (٣٠٩/٨)، (٥١/١٣)، (١٢٤/١٣)، (٤٩٢/١٥) .
 (٤) (٧٩/٤)، (٢٠٦/٤)، (٢٤٢/٤)، (٣٣٠/٤)، (٣٣٧/٤)، (٣٥٩/٤)، (٣٨٠/٤)، (٣٩٠/٤)، (٤٧٦/٤)، (١٦٨/١٢)، (١٩٥/١٢)، (١٢/١٢) .
 (٥) (٢٨٣)، (٨٢/١٣)، (٨٥/١٣) .
 (٦) (٨٧/١)، (٩٥/١)، (٥٤٦/٤)، (٣/٨)، (٧/٨)، (٩/٨)، (١١/٨)، (٤٣/٨)، (٤٥/٨)، (٤٧/٨)، (٥٥/٨)، (٥٨/٨)، (٨٧/٨)، (١٠١/٨) .
 (٧) (١٢٦/٨)، (١٣١/٨)، (٢١٠/٨)، (٢٤٣/٨)، (٢٥٠/٨)، (١٣/١٠)، (٨٥/١٢)، (٣٦١/١٢)، (٤٩٥/١٢)، (٥٥٢/١٢)، (٦/١٣)، (٧/١٣)، (٦٤/١٣) .
 (٨) (٤٠٦/١٣)، (٦/١٤)، (١٩/١٤)، (٥٥/١٤)، (٣٣٦/١٤) .
 (٩) (٦٧/١)، (٧٥/١)، (٩/١٠)، (١٨٧/١٢)، (٢٥٩/١٢)، (٣١٦/١٢)، (٥٧٤/١٣)، (٥٨٥/١٣) .
 (١٠) (٦٧/١)، (٧٥/١)، (٤٧٨/٤)، (١٦/٨)، (٤٣/٨)، (١٣٢/٨)، (١٤٦/٨)، (١٩٥/٨)، (٢٣٩/٨)، (٩/١٠)، (٢٢٦/١٢)، (٣٣٣/١٢) .
 (١١) (٤٠٢/١٢)، (٩٧/١٣)، (١٢٦/١٣)، (٨/١٤) .
 (١٢) (١٢٣/١)، (٦١٢/٤)، (٤٤/٨)، (١٣/١٢)، (٣٩٦/١٢)، (٤٤٢/١٢)، (٤١١/١٢) .
 (١٣) (٣٧/٤)، (١٧٤/٤)، (٥٤٥/١٣)، (٤٩١/١٤) .
 (١٤) (١٤٠/٨)، (١٢٢/١٣) .
 (١٥) (٥٥/٨)، (٨٧/٨)، (١١٦/٨)، (١٣٣/٨)، (٢٠٦/٨)، (١٣/١٠)، (٦٥/١٢)، (٦/١٣)، (٤٢/١٣)، (١٤٠/١٣)، (٤١٣/١٣) .
 (١٦) (٢٠٠/١٤)، (٣١٤/١٤)، (٣٠٦/١٤) .

- سُنَنُ التِّرْمِذِيِّ: لِمُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى بْنِ سَوْرَةَ التِّرْمِذِيِّ (ت ٢٧٩هـ) ^(٢) .
 سُنَنُ النَّسَائِيِّ: لِأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَحْمَدَ بْنِ شُعَيْبٍ (ت ٣٠٣هـ) ^(٣) .
 سُنَنُ الدَّارِ قُطْنِي: لِعَلِيِّ بْنِ عُمَرَ الْبَغْدَادِيِّ (ت ٣٨٥هـ) ^(٤) .
 سُنَنُ الْبَيْهَقِيِّ: لِأَحْمَدَ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ الْبَيْهَقِيِّ (ت ٤٥٨هـ) ^(١) .
ثالثاً: المسانيد.

- مسند الشافعي: لِمُحَمَّدَ بْنِ إِدْرِيسَ (ت ٢٠٤هـ) ^(٢) .
 مسند الطيالسي: لِسُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ بْنِ الْجَارُودِ (ت ٢٠٤هـ) ^(٣) .
 مسند الحميدي: لِأَبِي بَكْرٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ الْقُرَشِيِّ (ت ٢١٩هـ) ^(٤) .
 مسند إسحاق بن راهويه (ت ٢٣٨هـ) ^(٥) .
 مسند الإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ) ^(٦) .
 مسند أحمد بن منيع (ت ٢٤٤هـ) ^(٧) .
 مسند البزار: لِأَحْمَدَ بْنِ عَمْرٍو (ت ٢٩٢هـ) ^(٨) .
 مسند أبي يعلى: لِأَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ الْمَوْصِلِيِّ (ت ٣٠٧هـ) ^(٩) .

(١) (٧٩/١)، (١٢٥/١)، (٣١٣/٤)، (٥٠/٨)، (٥٥/٨)، (٥٨/٨)، (٨٧/٨)، (١٠٠/٨)، (١٠٥/٨)، (١٣٤/٨)، (٢١٠/٨)، (٨٠/١٢)، (١٢/١٢)
 (٢٢٤)، (٧/١٣)، (١٨/١٣)، (٢٥/١٣)، (٢٩/١٣)، (١٠/١٤)، (٢٠/١٤)، (٣٤٢/١٤)، (٤٧٩/١٤).
 (٢) (٩٩/١)، (٢١٦/٤)، (٢٩٣/٤)، (١١/٨)، (١٤/٨)، (٣٣/٨)، (٤٣/٨)، (٤٥/٨)، (٥٥/٨)، (١٣٤/٨)، (١١/٨)، (٢٠٧/٨)، (٣٨٩/٨)
 (٢٢٤/١٢)، (٤٩٥/١٢)، (٥٠٠/١٢)، (٧/١٣)، (١٨/١٣)، (٢٥/١٣)، (٢٧/١٣)، (٢٩/١٣)، (٤١٣/١٣)، (٤٧٩/١٤).
 (٣) (٦٧/١)، (٣٣/٨)، (٣٩/٨)، (٤٤/٨)، (٥٥/٨)، (١٠٥/٨)، (١٤٧/٨)، (٢١٠/٨)، (٢٤٣/٨)، (٢٩٩/٨)، (٣١٥/٨)، (٥٠/١٢)، (٦/١٢)
 (١٢٦/١٢)، (٢٢٦/١٢)، (٤١٣/١٣)، (٣٠٥/١٤)، (٤٧٨/١٤).
 (٤) (٨٠/١)، (٢٢/٤)، (٤٩٩/٤)، (٥٠/١٤)، (٣٠١/١٢)، (٣٤/١٣)، (١١٧/١٣)، (١٤٧/١٣).
 (١) (٣٦٠/٤)، (٤٣/٨)، (٤٧/٨)، (٧٢/٨)، (٨٩/٨)، (٣٣٥/٨)، (٣٥٢/٨)، (١١٣/١٢)، (٢٢٣/١٢)، (٢٤١/١٢)، (٣٦/١٣)، (١٣٨/١٣)
 (١٤٥/١٣)، (٣٠٩/١٤)، (٣٢١/١٤).
 (٢) (٧٩/١)، (١٣٩/٤)، (١٤٩/٤)، (٢٤٧/٤)، (٣٠٨/٤)، (٣٣٠/٤)، (٣٣٨/٤)، (٥٣٢/٤)، (٥٠٠/١٢)، (٣٠٢/١٤)، (٣٠٧/١٤).
 (٣) (٩٨/١)، (٢٩٩/٤)، (٣٢٦/٤)، (٣٤١/٤)، (٣٨٣/٤)، (٣٩٠/٤)، (٤٥٩/٤)، (٣/٨)، (٤٦/١٢)، (٥٥/١٢)، (٢٧٤/١٢)، (٢٨٩/١٢)
 (٢٩٤/١٢)، (٤٢٩/١٢)، (٥٢٩/١٢)، (٥٥٦/١٢)، (٦٠٥/١٢)، (١٥/١٣).
 (٤) (١١٥/٢)، (١١/١٢)، (٢٤/٤)، (١٧٨/٤)، (٣٦٠/٤)، (١٣٥/١٢)، (٢٧٩/١٢)، (٢٩١/١٢)، (٣٤٥/١٢).
 (٥) (٢٢٩/٤)، (٣١٦/٤)، (٣٤٣/٤)، (٤٦٢/٤)، (٥٤٠/٤)، (٨٤/٨)، (٣٣٩/٨)، (١٧٧/١٢)، (٢٧٣/١٢)، (٢٨٢/١٢)، (٤٥٥/١٢)، (١٢)
 (٥٠٨)، (٥٤٠/١٢)، (٥٧٢/١٢)، (٥٨٢/١٢)، (٥٩٦/١٢)، (٦١٥/١٢)، (١١١/١٣).
 (٦) (٣٥/٤)، (٣٠٨/٤)، (٥٠٥/٤)، (٧١/٨)، (٧٢/٨)، (٨٤/٨)، (٨٧/٨)، (١٣٢/٨)، (١٤٠/٨)، (١٤٢/٨)، (٣٣٦/٨)، (٣٣٩/٨)، (٣٤١/٨)
 (٩/١٠)، (١٣٨/١٢)، (٥٧٩/١٢)، (٦/١٣)، (١٤/١٣)، (١٢٢/١٣)، (٤٠٦/١٣)، (٨/١٤)، (١٠/١٤)، (١٧٨/١٥)، (٥٢٥/١٥).
 (٧) (٤٥٩/١٣).
 (٨) (٣٤/٨)، (٥٠/٨)، (٣٠١/٨)، (١١٧/٨)، (١٢٥/١٣)، (١٣١/١٣)، (٥٢٥/١٥).
 (٩) (١٠٥/١)، (١٩٥/٨).

رابعاً: المعاجم والمصنفات.

مصنف عبد الرزاق بن همام الصنعاني (٢١١هـ) ^(١).

مصنف لأبي بكر بن أبي شيبة (٢٣٥هـ) ^(٢).

معاجم الطبراني: سليمان بن أحمد الطبراني (٣٦٠هـ) ^(٣).

خامساً: المستخرجات:

مُستخرج أبي عوانة: ليغوث بن إسحاق الإسفراييني (ت ٣١٦هـ) ^(١).

مُستخرج الإسماعيلي: لأحمد بن إبراهيم الجرجاني (٣٧١هـ) ^(٢).

مُستخرج أبي نعيم: لأحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ) ^(٣).

سادساً: كتب التخرّيج:

نصب الراية لأحاديث الهداية: لعبد الله بن يوسف الزيلعي الحنفي (ت ٧٦٢هـ) ^(٤).

تلخيص الحبير في تخرّيج أحاديث الرافعي الكبير: لابن حجر (٨٥٤هـ) ^(٥).

سابعاً: كتب الرواية الأخرى:

الأدب المفرد: لمحمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ) ^(٦).

أمالى المحاملي: لحسين بن إسماعيل (ت ٣٣٠هـ) ^(٧).

شعب الإيمان: لأحمد بن حسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ) ^(٨).

(١) (١٣٠/٨)، (٢٧٨/٨)، (٣٣٨/٨)، (٩/١٠)، (٣٩٩/١٢)، (٤٥٧/١٢)، (٤٧٠/١٢)، (٤٧٩/١٢)، (٦١٨/١٢)، (١٠/١٤)، (٣٠٧/١٤)، (٤٦١/١٤)، (٤٦٨/١٤).

(٢) (٣٧/٤)، (٤٣/٤)، (٥٥٧/٤)، (٦١٥/٤)، (٩٦/٨)، (٩٧/٨)، (١٥٦/٨)، (٣٥٢/٨)، (٦١١/١٢)، (١٣٩/١٣).

(٣) (٧٨/١)، (٢١٨/٢)، (٤١٥/٢)، (٢٣٧/٤)، (٢٧٩/٤)، (٥٤/٨)، (٨٢/٨)، (٨٦/٨)، (١٢٥/٨)، (١٣١/٨)، (١٤٦/٨)، (١٤٧/٨)، (٨/٨).

(٤) (١٦١/٨)، (٢٠٧/٨)، (٢٥٨/٨)، (٣٠١/٨)، (٣٧٠/٨)، (١٨/١٣)، (٢٥/١٣)، (٢٨/١٣)، (٢٩/١٣)، (١٢١/١٣)، (٩/١٤)، (٣٢١/١٤)، (١٧٨/١٥)، (٤٥٣/١٤).

(٥) (٦٩/٨)، (٣٣٧/٨)، (٣٤٠/٨)، (٣٦٥/٨)، (٣٨٢/٨)، (٥/١٤)، (٣٣٦/١٤).

(٦) (١٨٣/٤)، (٢٥٣/٤)، (٦٠٤/٤)، (٤٦/٨)، (٨٤/٨)، (٤٩/٨)، (٧٣/٨)، (١٨٢/٨)، (٢٧٨/٨)، (٥٥٠/١٣)، (٥٩٠/١٣).

(٧) (٤٢٤/١٢)، (١٥/١٣)، (١١١/١٣)، (٥٥٠/١٣).

(٨) (١٢٥/١٢)، (٢٨١/١٢)، (٣٣١/١٢).

(٩) (٢/٤)، (٩٤/٤)، (٩٦/٤)، (٣٦٠/٤)، (٣٨٩/٤)، (٤٠٣/٤)، (٤٣٢/٤)، (٥٥٦/٤)، (٥٦٧/٤)، (١٦٠/٤)، (٢٥٥/٤)، (٢٦٦/٤)، (٢٧٧/٤)، (٣٠٢/٤)، (٣١٩/٤)، (١٨٨/٨)، (٢٥/١٢)، (٢٤٩/١٢)، (٤٠٨/١٢)، (٤١١/١٢)، (٤٩١/١٢)، (٤٩٥/١٢)، (٤٩٨/١٢)، (٥٤٦/١٢)، (١٢/١٢).

(١٠) (٨/١٤)، (٣١٦/١٤)، (٤٧٩/١٤)، (٤٨٨/١٤).

(١١) (٦١)، (٥٥٨/٢)، (٤٦/٤)، (١٠٨/٤)، (٣٦٧/٤)، (٤١٣/٤)، (٤٨٨/٤)، (٥٦٢/٤)، (١٦٦/٨)، (٢٣٢/٨).

(١٢) (٦٦/١٢)، (٨٤/١٢)، (٢٢٦/١٢)، (٤٧٢/١٤)، (٤٧٣/١٤)، (٥٧٩/١٢)، (٥٨٠/١٢)، (٥٨٥/١٢)، (٥٩٥/١٢)، (٦١١/١٢)، (٦/١٣)، (١٨/١٣).

(١٣) (١٣٩/١٣).

(١٤) (١١١/١).

(١٥) (١٢٤/١٣)، (٣٤٨/٢).

أَمَالِي الرَّافِعِي: لَعَبْدُ الْكَرِيمِ الْقَرْوِينِي الرَّافِعِي (ت ٦٢٣ هـ) ^(١).

المطلب الثالث: كتب شروح الحديث:

- أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري: لَحَمْدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْخَطَّابِيِّ (ت ٣٨٨ هـ) ^(٢).
- النصيحة في شرح صحيح البخاري: لِأَحْمَدَ بْنِ سَعِيدِ الدَّوْدِيِّ (ت ٤٠٢ هـ) ^(٣).
- شرح صحيح البخاري: لَعَلِي بْنِ خَلْفَ بْنِ بَطَّالٍ الْقُرْطُبِيِّ (ت ٤٤٩ هـ) ^(٤).
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: لِيُوسُفَ بْنِ عَبْدِ الْبَرِّ النَّمَرِيِّ (ت ٤٦٣ هـ) ^(١).
- المعلم بفوائد مسلم: لِمُحَمَّدَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ عُمَرَ التَّمِيمِيِّ الْمَازَرِيِّ (ت ٥٣٦ هـ) ^(٢).
- شرح صحيح البخاري للقاضي أَبِي بَكْرٍ بْنِ الْعَرَبِيِّ: لِمُحَمَّدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْإِسْبِيلِيِّ (ت ٥٤٣ هـ) ^(٣).
- المخبر الفصيح في شرح البخاري الصحيح: لَعَبْدُ الْوَاحِدِ بْنِ التَّيْنِ السَّقَّاسِيِّ (ت ٦١١ هـ) ^(٤).
- المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم للقرطبي: لِأَحْمَدَ بْنِ عُمَرَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ (ت ٦٥٦ هـ) ^(٥).
- المنهاج شرح صحيح مسلم: لِيَحْيَى بْنِ شَرَفٍ النَّوَوِيِّ (ت ٦٧٦ هـ) ^(٦).
- شرح صحيح البخاري: لِأَبْنِ الْمُثَنَّى عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمَالِكِيِّ (ت ٦٩٥ هـ) ^(٧).
- الكاشف عن حقائق السنن: لِلطَّبِيِّ حُسَيْنَ بْنِ مُحَمَّدٍ (ت ٧٤٣ هـ) ^(٨).
-
- (١) (٨٧/١).
- (٢) (٣٨٨/٢)، (٤٥٥/٢)، (٦١/٣)، (٣٨٨/٤)، (٩/٨)، (١٠٢/٨)، (١١٣/٨)، (٢٩٩/٨)، (٨٣/١٣)، (١٢٦/١٣).
- (٣) (١٠٥/٤)، (٤٧١/٤)، (٥٨/٨)، (٢٥٩/٨)، (٢١٤/١٢)، (٤٥/١٣)، (٤٨١/١٤).
- (٤) (١١١/١)، (١٦١/٤)، (٢٢٨/٤)، (٢٩٦/٤)، (٨١/٨)، (١٥١/٨)، (٢٩٩/٨)، (١٨٨/١٢)، (١٥/١٣)، (٨٨/١٣)، (٥/١٤)، (٣١٦/١٤).
- (٥) (١٩٧/١٥)، (٤٩٥/١٥).
- (٦) (٤٢/٢)، (١٩٥/٤)، (١٩٦/٤)، (١٦/٨)، (١٤٠/٨)، (٢٤٤/٨)، (٢٦٦/٨)، (٣٤٤/٨)، (٥/١٤)، (٤٥٦/١٤).
- (٧) (١٣٧/١٣).
- (٨) (٩١/١)، (٩٧/١)، (٥٤٣/٤)، (٥٤٥/٤)، (١٠٢/٨)، (١١٣/٨)، (١٢/١٠)، (٩١/١٢)، (٤٩٥/١٢)، (٦٧/١٣)، (٤٥٩/١٤)، (٤٨٣/١٤).
- ، (٤٩٠/١٤).
- (٤) (١٢/٨)، (١١١/٨)، (١٢٤/٨)، (١٧٥/٨)، (٢٦٢/٨)، (٣٨٣/٨)، (٥/١٠)، (١٠٣/١٣)، (١٤٠/١٣)، (٣٤٩/١٤)، (٤٨٨/١٤).
- (٥) (١٠٤/٨)، (١١٥/٨)، (٥٧٣/١٣).
- (٦) (٧٧/١)، (١٠٥/١)، (٢١٦/٢)، (٢٧٨/٢)، (٤/٤)، (١٦/٤)، (٤٥/٤)، (٦٩/٤)، (١١٣/٤)، (٢٠٠/٤)، (٢٦١/٤)، (١١/٨)، (٨١/٨).
- (٧) (٩٧/٨)، (١١٤/٨)، (١٣٧/٨)، (٣٥٢/٨)، (٩/١٢)، (١٥٩/١٢)، (٢٢٠/١٢)، (٥٦٢/١٢)، (٣٥١/٤)، (٤٠٤/٤)، (٩٣/١٣)، (١٢٥/١٣)، (١٢/١٤).
- (٨) (٢١/١٤)، (٣٢٣/١٤)، (٤٦٠/١٤)، (٤٩/٣).
- (٩) (٨١/٨)، (١٦٨/٨)، (٤٢٩/١٣).
- (١٠) (١٠٢/١)، (٩٦/٨)، (٩٨/٨)، (١١٤/٨)، (١٥٧/٨)، (١٦٤/٨)، (٢٢٠/٨)، (١٣/١٠)، (٧٦/٣)، (٤/٤)، (١١٩/٤)، (١٨٣/٤)، (٢٥٩/٤).
- (١١) (٢٢٤/١٢)، (٣٧٧/١٢)، (٤٠٢/١٢)، (٤٦٦/١٢)، (١٠٢/١٣)، (١٣٩/١٣)، (١٣/١٤)، (٤٨٧/١٤).

- الكواكب الدَّرَارِي فِي شَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ: لِمُحَمَّدَ بْنِ يُوسُفَ الْكِرْمَانِيِّ (٧٨٦هـ) ^(١).
- شرح صحيح البخاري لمغلطاي: علاء الدين بن قليج المصري الحنفي (ت ٧٩٢هـ) ^(٢).
- التفقيح لألفاظ الجامع الصحيح: لمحمد بن بهادر الزركشي (ت ٧٩٤هـ) ^(٣).
- التوضيح شرح الجامع الصحيح: لعمر بن علي بن الملقن (ت ٨٠٥هـ) ^(١).
- مصاييح الجامع الصحيح: لمحمد بن أبي بكر الدماميني (ت ٨٢٧هـ) ^(٢).
- اللامع الصبيح شرح الجامع الصحيح: لمحمد بن عبد الدائم البرماوي (ت ٨٣١هـ) ^(٣).
- فتح الباري شرح صحيح البخاري: لا بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) ^(٤).
- عمدة القاري شرح صحيح البخاري: لمحمود بن أحمد بن موسى العيني (ت ٨٥٥هـ) ^(٥).

المطلب الرابع: كتب العلل:

- العلل ومعرفة الرجال: لأحمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١هـ) ^(٦).
- علل الترمذي الكبير: لمحمد بن عيسى الترمذي (ت ٢٧٩هـ) ^(٧).
- العلل الواردة في الأحاديث النبوية: لعلي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥هـ) ^(٨).

(١) (٨٣/١)، (٨٠/٤)، (١١١/٤)، (١٧٤/٤)، (٢٢١/٤)، (٤٦٨/٤)، (٤٩/٨)، (٥٢/٨)، (٨٤/٨)، (٩٢/٨)، (١٠١/٨)، (١٠٧/٨)، (١٢٣/٨)، (١٥٣/٨)، (١٦١/٨)، (١٧٤/٨)، (٣٨٤/٨)، (٣٣٤/٨)، (٤١٣/٨)، (٩/١٢)، (٧/٨)، (١١/٨)، (١٠١/١٢)، (٢١٧/١٢)، (٣٤٣/١٢)، (٣٧٧/١٢)، (١٢)، (٥٦٤/١١١/١٣)، (١١٢/١٣)، (٢٢/١٤)، (٣٠٣/١٤)، (٤٦٢/١٤)، (٤٧٣/١٤)، (٢٨٨/٢)، (٦١/٣).

(٢) (١٦٨/١٥).

(٣) (٤/٤)، (٢٩/٤)، (١١٣/٤)، (٢٤٧/٤)، (٣٠٢/٤)، (٤٧/٨)، (٥٨/٨)، (٨٢/٨)، (١٢٤/٨)، (٢٠٦/٨)، (٢٩٧/٨)، (٢٨٤/١٣)، (٣١/١٣)، (٤٢٧/١٣)، (٥٠٧/١٥)، (٦٣/٣).

(١) (١٠٩/١).

(٢) (٦٨/١)، (٧٨/١)، (٨٣/١)، (٣٦٩/٢)، (٨٢/٨)، (١٢٤/٨)، (١٣٧/٨)، (١٣٩/٨)، (٢٠٥/٨)، (٢٤٢/٨)، (١١/١٣)، (٢٦/١٣)، (١٣)، (٣٠)، (٣١/١٣)، (٤٢٦/١٣)، (٥/١٤)، (٥٩/١٤)، (٤٨٣/١٤)، (٤٨٨/١٤)، (٤٧٢/١٤)، (٤٩٢/١٥)، (٥٠٦/١٥)، (٥٠٧/١٥).

(٣) (٧٥/١)، (١٠٥/١)، (١٨٦/٢)، (٣٦٧/٢)، (٥٢/٨)، (١٢٣/٨)، (١٧٤/٨)، (٢٨٤/٨)، (٣٣٢/٨)، (٣٩٤/٨).

(٤) (٨١/١)، (٩٨/١)، (٧/٨)، (١٦/٨)، (٣٣/٨)، (٤٣/٨)، (٤٧/٨)، (٤٨/٨)، (٨٦/٨)، (٨٧/٨)، (١٠١/٨)، (١١٤/٨)، (١٣٤/٨)، (١٨)، (١٥١)، (١٦٦/٨)، (١٨٢/٨)، (٢٥٠/٨)، (٢٨٤/٨)، (٣١٢/٨)، (٣٣٦/٨)، (٣٣٩/٨)، (٣٦٥/٨)، (٣٦٧/٨)، (٣٦٧/٨)، (٤١٤/٨)، (٤/١٤)، (٨/١٤)، (٢٤/٨)، (٩/١٤)، (٤٩/٣)، (٣١/١٣)، (٦٩/١٣)، (٧٧/١٣).

(٥) (٦٨/١)، (٦٩/١)، (١٠٥/٤)، (١٦١/٤)، (١٨٣/٤)، (٣٢٤/٤)، (٣٤٧/٤)، (٤٢٦/٤)، (٤٨/٨)، (٥٢/٨)، (٦٩/٨)، (٧٨/٨)، (٢٥٠/٨)، (٢٦٢/٨)، (٣١٩/٨)، (٣٣٥/٨)، (٣٨٨/٨)، (٤٦٤/١٢)، (٦٢٢/١٢)، (٣٢/١٣)، (٥٠/١٣)، (٨٢/١٣)، (٤١٥/١٣)، (٤١/١٤)، (١٨٤/١٥).

(٦) (٣١١/١٤).

(٧) (٤٧٩/١٤).

(٨) (٢٨٦/٨)، (٣٠٠/٨)، (٨٤/٨).

المطلب الخامس: كتب غريب الحديث:

- غريب الحديث: لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ) ^(١) .
- غريب الحديث: لابن قتيبة عبد الله بن مسلم الدينوري (ت ٢٧٦هـ) ^(٢) .
- غريب الحديث: للحري إبراهيم بن إسحاق (ت ٢٨٥هـ) ^(٣) .
- غريب الحديث: لحمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي (ت ٣٨٨هـ) ^(٤) .
- الفائق في غريب الحديث: لمحمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) ^(١) .
- مشارك الأنوار على صحاح الآثار: للقاضي عياض بن موسى (ت ٥٤٤هـ) ^(٢) .
- مطالع الأنوار على صحاح الآثار في فتح ما استغلق من كتاب الموطأ والبخاري ومسلم: لابن قرقول إبراهيم بن يوسف (ت ٥٦٩هـ) ^(٣) .
- النهاية في غريب الحديث والأثر: لابن الأثير الجزي (ت ٦٠٦هـ) ^(٤) .

المطلب السادس: كتب الرجال والتراجم والطبقات:

- الطبقات الكبرى: لمحمد بن سعد بن منيع الزهري (ت ٢٣٠هـ) ^(٥) .
- التاريخ: لمحمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ) ^(٦) .
- الكنى والأسماء: لمسلم بن الحجاج القشيري (ت ٢٦١هـ) ^(٧) .
- المعارف لابن قتيبة: عبد الله بن مسلم الدينوري (ت ٢٦٧هـ) ^(٨) .
- تاريخ الطبري (تاريخ الأمم والملوك): لمحمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ) ^(٩) .
- الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي: عبد الله بن محمد الجرجاني (ت ٣٦٥هـ) ^(١٠) .

(١) (٥٥٧/١٣)، (٥٨٧/١٣).

(٢) (٢٥/١٢)، (١٣٧/١٣).

(٣) (١٣٧/١٣).

(٤) (٥٥/١٣)، (٨٣/١٣)، (٥١٤/١٥).

(١) (٢٣٦/١)، (١٠٦/١٣).

(٢) (٣٨٨/٤)، (٤١٩/٤)، (٤٧٤/٤)، (٥٤٥/١٢)، (٥٧١/١٢)، (٥١/١٣).

(٣) (٣٤١/١٢)، (٥٧٥/١٣)، (٥٨٨/١٣).

(٤) (٣٤٧/٢)، (٤٨/٨)، (٢٩٩/٨)، (٣٥/١٣)، (٤/١٤).

(٥) (١٨٥/٢)، (١٠٧/٤)، (١٦٤/٤)، (٢٧٥/٤)، (١٩٤/٨)، (٢٣٧/٨)، (٣٠٠/٨)، (١٠٤/١٢)، (١٠٥/١٢)، (١١٦/١٢)، (١٦٨/١٢)،

(٣٢٧/١٢)، (٣٣٢/١٢)، (٣٥٢/١٢)، (٤٠٠/١٢).

(٦) (١٣٠/٨)، (٣١٨/٨)، (٣٠٧/١٤)، (٤٧٢/١٤)، (٤٧٣/١٤).

(٧) (٤٦٧/١٣).

(٨) (٥٢٧/١٣).

(٩) (٣٤٩/١٤).

(١٠) (٥٣٠/١٣).

- معرفة الصحابة لابن منده: مُحَمَّد بن إِسْحَاق الأصفهاني (ت ٣٩٥هـ) ^(١).
 حلية الأولياء: لأبي نُعيم أَحْمَد بن عَبْدِ اللَّهِ الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ) ^(٢).
 الاستيعاب: لابن عبد البر يُوسُف بن عَبْدِ اللَّهِ النَّمَري (ت ٤٥٦هـ) ^(٣).
 تاريخ بغداد: لأَحْمَد بن عَلِي الخَطِيب البَغْدادي (ت ٤٦٣هـ) ^(٤).
 تاريخ دمشق لابن عساكر: لَعْلِي بن حَسَن الدَّمشقي (ت ٥٧١هـ) ^(١).
 تهذيب الكمال: لجمال الدين يُوسُف بن الزَّكي المِزِّي (ت ٧٤٢هـ) ^(٢).
 تقريب التهذيب: لآبِ بن حَجَر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) ^(٣).

المطلب السابع: كتب العقيدة:

- السنة: لابن أبي عاصم الضَّحَّاك الشَّيباني (ت ٢٨٧هـ) ^(٤).
 التوحيد: لأبي بَكْر بن خُزَيْمة (ت ٣١١هـ) ^(٥).
 الإبانة: لأبي الحسن الأشعري (ت ٣٢٤هـ) ^(٦).
 الإيمان: لابن منده: مُحَمَّد بن إِسْحَاق بن يَحْيَى (ت ٣٩٥هـ) ^(٧).

المطلب الثامن: كتب الشمائل والسيرة النبوية:

- المغازي للواقدي: مُحَمَّد بن عُمَر بن وَاقد (ت ٢٠٧هـ) ^(٨).
 دلائل النبوة للفرَّايي: جَعْفَر بن مُحَمَّد (ت ٣٠١هـ) ^(٩).
 دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة: لأَحْمَد بن الحُسَيْن البيهقي (ت ٤٥٨هـ) ^(١٠).

(١) (٣٣/٨).
 (٢) (١٢٣/١).
 (٣) (٤١١/٨)، (٣١٢/٢).
 (٤) (٨١/٨)، (٢٣٥/٨)، (٢٧١/٨)، (٩٦/١٣).
 (١) (١٨٨/٤)، (٢٠٧/٤)، (٥٤٨/٤)، (٥٦٨/٤)، (٦١٠/٤)، (٤٥/٨)، (٤٧/٨)، (١٤٦/٨)، (١٦٢/٨)، (٢٥/١٢)، (٥١/١٢)، (٢٧٣/١٢)، (٢٧٣/١٢)، (٤٨١/١٢)، (٥٣٣/١٣)، (٥٣٧/١٣)، (٣١٧/٤)، (٥٣٥/٤).
 (٢) (١٣٤/١)، (١١٥/٢)، (٤٩/٣)، (١٣٢/٨)، (٤٩١/١٢)، (٥٥١/١٢)، (٥٧٩/١٢).
 (٣) (٢٠٤/٢)، (٩٢/٨)، (٤٧٩/١٤)، (٤٨٨/١٤)، (٣٨٦/٢)، (١٨٦/٢).
 (٤) (١٠/٤)، (٢٦/٤)، (٢٤٨/٤)، (٤٦١/٤)، (٥٥٦/٤)، (٥٦٩/٤)، (٢٣٨/٨)، (٧٥/١٢)، (٢١٢/١٢)، (٢٤٤/١٢)، (٢٥٥/١٢)، (١٢/١٢).
 (٣٢٠) (٣٤٤/١٢)، (٤٥٤/١٢)، (٥٨٠/١٢).
 (٥) (٤٠٨/١٣).
 (٦) (٤٦٨/١٣).
 (٧) (٥٦٤/١٣)، (٥٧٠/١٣).
 (٨) (٢٠٠/١٣).
 (٩) (٤٤٤/٤)، (٥٦/٤)، (٣٤٤/٤)، (٦٠٢/٤)، (٧٢/٨)، (١٩٣/١٢)، (١٩٩/١٢)، (٢٩٢/١٢)، (٣٧٨/١٢)، (٥١٨/١٣)، (٤٥١/١٣).
 (١٠) (٩٤/١)، (١٢٦/٨)، (٣٠٩/١٤).

تلقيح فهوم أهل الأثر في عيون التاريخ والسير: لعبد الرحمن بن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)^(١).
زاد المعاد في هدي خير العباد: لابن قيم الجوزية (٧٥١هـ)^(٢).

المطلب التاسع: كتب الفقه:

المدونة: لمالك بن أنس (ت ١٧٩هـ)^(٣).
كتاب الأم: لمحمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤هـ)^(٤).
المجموع شرح المذهب: ليحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)^(٥).

المطلب العاشر: كتب اللغة والنحو:

العين: للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ)^(٦).
جمهرة اللغة: لابن دريد: محمد بن الحسن اللغوي (ت ٣٢١هـ)^(٧).
تهذيب اللغة: لمحمد بن أحمد الأزهرى (ت ٣٧٠هـ)^(٨).
الصاحح للجوهري: لإسماعيل بن حماد الفارابي (ت ٣٩٣هـ)^(٩).

من الملاحظات التي يمكن استنتاجها عن طريقته في الأخذ من المصادر وتعامله مع

مادتها العلمية:

- ١- رجوعه في كل علم و فن إلى الأئمة البارزين فيه.
- ٢- وفرة مصادره وتنوعها، أما عن كيفية ذكره للمصادر فمن الملاحظ أنه لم يسر رحمه الله في هذا الأمر على وتيرة واحدة، فأحياناً يعين المصدر المنقول عنه مع ذكره لاسم المؤلف فيقول مثلاً: قال ابن سعد في الطبقات^(١) والقاضي عياض في الشفا^(٢) وأحياناً يسند النص المنقول إلى المؤلف، مع إغفال ذكر اسم كتابه، وهذا هو الأغلب الأعم، ومن الأمثلة: قال ابن كثير^(٣) وقال تقي الدين السبكي^(٤).

(١) (٣٨/٤)، (٤٠٦/٨)، (٣٧٧/١٢)، (٤٢٢/١٣).
(٢) (٦٢٢/٢)، (٨/١٢)، (٣٨٣/١٢)، (٤٩٣/١٢).
(٣) (٢٧٦/٢)، (٥٦١/٢).
(٤) (٢٧٣/٢)، (٢٧٦/٢)، (٣٤٧/٢)، (٤٦٧/٢)، (٥٨٢/٢).
(٥) (١٠٣/٢)، (١٠٤/٢)، (٢١٦/٢)، (٢٦٢/٢)، (٢٨٧/٢)، (٤٠٨/٢)، (٣٤٧/٢)، (٣٣٨/٢)، (٥٦١/٢)، (٥٨٢/٢)، (٦٣٤/٢).
(٦) (٢٠٤/٨)، (٦٦/١٣)، (٧١/١٣).
(٧) (٢١١/٤)، (٢٨٠/٤)، (٤٦٥/٤)، (٣٢٤/٤)، (٤٧٣/٤)، (١٧١/١٢)، (٣٦٢/١٢)، (٤١٦/١٢)، (٥٩٧/١٢)، (٦٠٥/١٢).
(٨) (٩/٨)، (٢٧٣/٨)، (٥٨٧/١٣).
(٩) (٩١/١).
(١٠) (١٣٤/٢).
(١١) (٦٢/٢).
(١٢) (١٦٣/٨).
(١٣) (١١٥/١٠).

وأحياناً أخرى يذكر اسم المصدر فقط مع إهماله لاسم المؤلف مثاله قوله: قال في شرح المشكاة^(٢)، وقال في المفهم^(٣) مع ذكره لأقوال أبهم فيها اسم القائل والمصدر الذي نقله عنه أيضاً مثال ذلك: قال بعضهم^(٤)، وقوله: بعض الشراح^(٥).

(١) إرشاد الساري (٢٤٧/٨).

(٢) إرشاد الساري (٤٧٣/١٢).

(٣) إرشاد الساري (١١٥/٨).

(٤) إرشاد الساري (٢٠٥/١٠).

(٥) إرشاد الساري (٣٢٩/٦).

المبحث السادس: طريقة المؤلف في الكتاب.

افتتح الإمام القسطلاني رحمه الله شرحه هذا بمقدمة مطولة تناول فيها عدداً من الموضوعات كان أولها ذكره للباعث على تأليف هذا الشرح، والدوافع التي حملته على ذلك، والمنهج الذي سار عليه، وهو كما قال: (أميز فيه الأصل من الشرح بالحمرة والمداد، واختلاف الروايات بغيرهما، ليدرك الناظر سريعاً المراد ... موضحاً مشكله فاتحاً مقفله، مقيداً مهمله، وإفياً بتعليق تعليقه، كافياً في إرشاد الساري لطريق تحقيقه، محرراً لرواياته معرباً عن غرائب وخفياته ... ولم أتأش عن الإعادة في الإفادة عند الحاجة إلى البيان، ولا في ضبط الواضح عند علماء هذا الشأن، قصداً لنفع الخاص والعام)^(١).

ومن ثم عقد المؤلف خمسة فصول وهي:

الفصل الأول: عَنُونَهُ بقوله: (فضيلة أهل الحديث، وشرفهم في القديم والحديث).

ساق فيه أحاديث أوضح فيها شرف الحديث وفضل أهله.

ثم شرع في بيان طرق هذه الأحاديث، ودرجتها فأوضح مقصودها، واستتبط الحكم والعبر والفوائد منها، وحث على نشر العلم، وخصوصاً علم الحديث الشريف.

الفصل الثاني: عَنُونَهُ بقوله: (ذكر أول من دَوَّن الحديث والسنن، ومن تلاه في ذلك سالكاً

أحسن السنن).

ساق في هذا الفصل الأسباب التي دعت إلى تدوين الحديث، وذكر فيه تاريخ بدء تدوينه، وأول من دونه، ثم ذكر الجامعين للحديث من المتقدمين، وكيف تطور تدوين الحديث، وتنوعت المصنفات الحديثية، فمنها ما كان على أبواب الفقه، ومنها ما كان على شكل مسانيد، وذكر كتب العلل التي يجمع فيها الأحاديث المعلّة، وأورد نوعاً من التصانيف الحديثية، وهي التي حذف الإسناد منها، واقتصرت على المتن.

الفصل الثالث: عَنُونَهُ بقوله: (نبذة لطيفة جامعة لفرائد فوائد مصطلح الحديث، عند أهله،

وتقسيم أنواعه، وكيفية تحمله، وأدائه و نقله، مما لا بد للخائض في هذا الشرح منه، لما علم أن لكل أهل فن اصطلاحاً يجب استحضاره عند الخوض فيه).

بدأ ظهور أصول علم مصطلح الحديث مع نشوء روايته، وهي القواعد التي اتبعت في قبول

الحديث ورده، ومعرفة صحيحه من سقيم، وقد أخذ الإمام القسطلاني في هذا الفصل ببيان، وتوضيح أوائل المصنفات في علم مصطلح الحديث ليشكل وحدة موضوعية مع الفصل

(١) إرشاد الساري (٤/١).

الثاني، ويعطي القارئ نظرة شاملة عن بدء تدوين الحديث وعلومه، ثم عرّف أقسام وأنواع الحديث، فذكر أقسام الحديث من جهة تفرد الرواة، أوتعددهم ومن ثم اتفاهم أواختلافهم، ومن جهة اتصال أوانقطاع السند، ومن جهة قبول الحديث أورده، ومن جهة قائله مع تفصيل شامل، وقد بين رحمه الله بعض المصطلحات الحديثية، وأشار إلى أهمية معرفة ألقاب الرواة، وأسابهم والمؤتلف والمختلف، لتمييز الراوي عن غيره، ونبه على أهمية معرفة تاريخ اختلاط الرواة وسببه، وعرض رحمه الله الشروط التي ينبغي توافرها في الرواة لتقبل روايتهم من عدالة وإتقان وبلوغ وعقل وغير ذلك من شروط، وبين ألفاظ الجرح والتعديل التي اشتهرت عند أئمة الجرح والتعديل، وقد تحدث عن طرق تحمل الحديث وصيغ أدائه وغير ذلك .

الفصل الرابع: عَنونه بقوله: (فيما يتعلّق بالبُخاري في (صحيحه) من تقرير شرطه، وتحريره وضبطه، وترجيحه على غيره، (كصحيح مُسلم) ومن سار كسيره، والجواب عما انتقده عليه النقاد من الأحاديث، ورجال الإسناد، وبيان موضوعه، وتفردّه بمجموعه، وتراجمه البديعة، وسبب تقطيعه للحديث واختصاره، وإعادته له في الأبواب وتكراره، وعدّة أحاديثه الأصول والمكررة، حسبما ضبطه الحافظ ابن حجر وحرّره).

بين الإمام القسطلاني في هذا الفصل قواعد وفرائد الجامع الصحيح، فبدأ بتحقيق شرط الإمام البخاري في جامعه الصحيح، ثم أورد رأي أغلب العلماء في تقدم جامعه على صحيح مُسلم، وعدّه أصحّ الكتابين وأكثرهما فائدة، ثم ساق كلام أبي علي النيسابوري في تقديمه لصحيح مُسلم على الجامع الصحيح، ونسبه إلى بعض المغاربة أيضاً، ثم تعقبهم برد دعوهم وبين الميزات التي اتسم بها الجامع الصحيح، والتي جعلته مقدماً عليه، ثم أخذ بتفصيلها وساقها فكان منها؛ أولاً: تحرّزه في شرط الاتصال وتشدده فيه، وشرطه في قبول الحديث المُعنعن، وهو ثبوت اللقاء بين الراويين، وعدم تدليس المُعنعن، بينما اكتفى الإمام مُسلم بالمعاصرة بين الراويين مع إمكان اللقاء وعدم التدليس.

ثانياً: إن عدد الرواة المتكلّم فيهم بالضعف عند الإمام البخاري أقلّ من رواية مُسلم، كما أنّ الرواة المنتقدين عند الإمام البخاري كان أكثرهم من شيوخه، أوشيوخ شيوخه وهو أعرف بهم من غيره، وأما عند الإمام مُسلم فمعظمهم من الطبقات الأعلى، ولا ريب أن ما قلّ الطعن في رواته أولى ممن كثر الطعن في رواته، ولو لم يكن الطعن صحيحاً.

ثالثاً: رجحانه من جهة عدم الشذوذ والإعلال فما انتقد على الجامع الصحيح من الأحاديث أقلّ عدداً مما انتقد على صحيح مُسلم، وأضاف معلقاً على أن ذلك لا يقدر فيهما، وأن الأحاديث التي انتقدت عليهما أغلبها قد وردت من جهة أخرى.

ثم أخذ يفند تلك الانتقادات، فأوردها فكانت على ستة أقسام، وقد سلك في ذلك مسلك الحافظ ابن حجر.

وبين موضوع الجامع الصحيح ومحتوياته وأوضح أنه اشتمل على الأحاديث الصحيحة التي هي الموضوع الأساسي للكتاب، كما اشتمل على القضايا الفقهية والاستنباطية التي تجسدت في تراجم أبوابه، ثم شرع في توضيح تراجم أبوابه وأنواعها وأخذ يمثل على ذلك، وأوضح الحكمة من تكرار الأحاديث، وتقطيعها في الجامع الصحيح.

واهتم أيضاً بالمعلقات الواردة في الجامع الصحيح فأخذ بتفصيلها، ووضح ذلك بالأمثلة التي أوردها، ثم ذكر عدد أحاديث الجامع الصحيح المُسنَّدة المكررة وغير المكررة، والأحاديث المعلقة، وعدد كتبه وأبوابه.

ثم أنهى هذا الفصل بذكر شمائل (الجامع الصحيح) والميزات التي اتصف بها، وذكر مدح العلماء له، وتمثل ذلك بأقوالهم التي مدحته، وإيراد أشعارهم التي قالوها فيه.

الفصل الخامس: عُنونه بقوله: (ذكر نسب البخاري ونسبته، ومولده وبدء أمره ونشأته، وطلبه للعلم، وذكر بعض شيوخه، ومن أخذ عنه ورحلته، وسعة حفظه، وسيلان ذهنه، وثناء الناس عليه بفقهه، وزهده وورعه وعبادته، وما ذكر من محنته ومنحته، بعد وفاته وكرامته).

أفرد الإمام القسطلاني في هذا الفصل ترجمة الإمام البخاري فكانت ترجمته مختصرة، ولكنها وافية في مسيرته العلمية منذ بدء طلبه للعلم إلى رحلاته العلمية، ومكانته بين العلماء وإمامته، وقد سلط الضوء على جملة من أخباره وحياته الشخصية والعلمية.

وذكر بعض شيوخه ومواطنهم، وساق تصنيف الحافظ ابن حجر لهم، وحصره لهم في خمس طبقات ثم ذكر بعض تلاميذه على سبيل التمثيل لا الحصر، وذكر بعض صفات الإمام البخاري من ذكاء وسعة اطلاعه على الحديث وعلمه، وسرد مؤلفاته، وأورد أقوال العلماء فيه ومدحهم له ولعلمه ولعبادته وورعه، وأشار إلى رواة (الجامع الصحيح)، وذكر جهد الإمام اليونيني في ضبط (الجامع الصحيح) مع توضيحه للرموز التي استخدمها الإمام اليونيني في المقابلة واعتمد عليها، وبين أنه اعتمد عليها في إرشاد الساري.

ثم ذكر شروح (الجامع الصحيح)، وانصب اهتمامه على بيان منهج الحافظ ابن حجر في فتح الباري، والإمام العيني في عمدة القاري، وطريقتهما في شرح (الجامع الصحيح)، وكان ختام الفصل بشعر نظمه الإمام البلقيني في مدح تراجم أبواب (الجامع الصحيح).

وشرع بعد ذلك ببيان الخطوات المنهجية التي التزمها في شرحه هذا إذ جمع بين ألفاظ متن (الجامع الصحيح)، وشرحه عليه ثم ميز متن (الجامع الصحيح) عن شرحه بالحمرة

قال رحمه الله: (أعلق عليه شرحاً أمزجه فيه مزجاً، وأدرجه ضمنه درجاً، أميز فيه الأصل من الشرح بالحمرة والمداد)^(١).

وقد اهتم اهتماماً بالغاً ببيان الفرق بين روايات (الجامع الصحيح)، فعمل على استقصاء الاختلافات بين الروايات في أدق الأمور، سواء في الأسانيد أو المتن أو صيغ الأداء، وقد اعتمد النسخة اليونانية في ذلك، وأحياناً نقل من غيرها.

وبيّن مقصود الإمام البخاري من إيرادِه لتراجم أبوابه، وتكلم على مناسبتها لبعضها، ومناسبتها للأحاديث الواردة تحتها.

واهتم أيضاً بشرح ألفاظ الترجمة، فأوضح معناها، وبيّن حكمها الشرعي، واختلاف المذاهب فيها .

ووصل ما انقطع من المُعلّقات الواردة في (الجامع الصحيح) مع توضيحه لسبب هذا التعليق.

وأولى اهتمامه أيضاً بتراجم رجال إسناده الحديث، فضبط أسمائهم وأنسابهم، وكان يكرر ذلك عند تكرارهم مع الاختصار، ويذكر بعض لطائف السند.

واعتنى بمتن الحديث فضبط الألفاظ وبيّن المعاني، وحل المشكلات، وقيد المهملات، ووضح المبهمات وعرف بالمصطلحات العلمية التي صادفته، مستعيناً أحياناً بأقوال العلماء في ذلك، وكان يدعم شرحه للأحاديث بالآيات القرآنية، وبالأحاديث التي توضّح المعنى المراد وتؤيده، مع اعتناؤه ببيان أوجه الإعراب اعتناءً فائقاً .

وجمع بين الأحاديث التي ظاهرها التعارض والتناقض، إمّا بأجوبة منقولة عن أهل العلم السابقين، أو بما أداه إليه اجتهاده وفهمه رحمه الله، ونص على المنسوخ بناسخه، وعلى المطلق بمقيده، ورد ما انتقد به النقاد (الجامع الصحيح) من الأحاديث، ودافع عن رجاله، وأوضح سبب تقطيعه للأحاديث واختصارها، وإعادتها في الأبواب وتكرارها.

واعتنى بالناحية الفقهية، فاستعرض المسائل الفقهية، ومذاهب العلماء، وآراءهم فيها مع بيان أدلتهم باختصار، وحكم على الأحاديث والآثار التي استشهد بها في شرحه، وساق الأحكام والفوائد المستنبطة منها.

وأسهب بالمسائل العقدية سواء ما كان منها في إثبات الألوهية، ووحدانية الله عزوجل، أو ما تعلق بصفاته سبحانه وتعالى، أو بالسمعيات كوصف اليوم الآخر ونحوه.

(١) إرشاد الساري (٤/١).

ومن عاداته أن يكرر شرح الحديث عند تكراره قال رحمه الله: (ولم أتجش عن الإعادة في الإفادة عند الحاجة إلى البيان، ولا في ضبط الواضح عند علماء هذا الشأن، قصداً لنفع الخاص والعام)^(١).

وأكثر من النقول عن سبقه، وتضمن شرحه أسماء كثير من العلماء، وأسماء لكتب عدة في مختلف الفنون وهذا ما أظهر موسوعيته، وبراعته فتراه يصول ويجول في فنون شتى. وقد عمل الإمام القسطلاني على الاستفادة من شروح (الجامع الصحيح) التي سبقته فعمل على تلخيصها، وكان اعتماده بصورة كبيرة على فتح الباري كمصدره الأساسي .

(١) إرشاد الساري (٤/١).

المبحث السابع: خصائص ومميزات إرشاد الساري.

لما كان لكل عالم ومؤلف وباحث شخصيته العلمية التي خصّه الله بها، فكان لازماً أن يكون لكل مؤلف سماتٍ يتميز بها عن غيره، فهو انعكاس لشخصية المؤلف العلمية، وقد استوقفتني بعض المميزات فكان لابد من سردها، وبيانها للقارئ، ولو بشكلٍ مقتضب:

١- تميزه بحجمه المتوسط بين الطول والقصر، على الرغم من احتوائه على فوائد جمة، وغزارة مادته العلمية، والفوائد الإسنادية والمنتية التي تضمنها، مع وضوح عباراته نسبياً.

٢- الارتكاز في شرحه على النسخة اليونينية التي هي أصح نسخ الجامع، فيوجد في إرشاد الساري من العناية بها ما لا يوجد في غيره، وكانت عنايته بها عن طريق النسخة التي وقف عليها وسماها (فرع اليونينية) والتي وجدها مُتَقَنَةً جداً، ثم سعيه جاهداً للحصول على النسخة الأم والتي قارن بها كتابه بعد حصوله عليها مع إشارته إلى جميع ما وقف عليه من روايات (الجامع الصحيح)، وهذه ميزة له فلم يهمل رحمه الله أي نسخة اطلع عليها، فربما يوجد إشكال في إسناد لا يوجد حله إلا عند الإمام القسطلاني.

٣- غلب عليه الاهتمام بضبط رجال الإسناد مع التعريف بهم تعريفاً وافياً.

٤- من النواحي البارزة فيه هو تتبعه لمعلقات (الجامع الصحيح) بالوصل، وبيان غرض الإمام البخاري من تراجم أبوابه، مع إيضاح التناسب بينها من جهة، ومع الأحاديث الواردة تحتها من جهة أخرى.

٥- بروز الناحية النقدية فيه، مع عناية مؤلفه بدفع التعارض الظاهري بين الأحاديث إما بالجمع بينها أو بالترجيح أو بالنسخ.

٦- إنه من شروح (الجامع الصحيح) المتأخرة، فهو يطلعنا على شروحه التي سبقته، ويبين ما ورد فيها دون الحاجة إلى الرجوع إليها.

٧- تكراره لشرح الأحاديث، ولكن مع الإيجاز وعدم الإطناب في ذلك.

٨- ظهور براعة مؤلفه في التفسير، من خلال تفسيره للنصوص القرآنية الواردة ضمنه، مع نقله لأقوال المفسرين.

٩- اشتماله على كثير من الفوائد الفقهية، مع الاعتدال ببيان المذاهب الفقهية الأخرى دون التعصب لمذهبه الشافعي.

١٠- ظهور نزعة المؤلف الصوفية من خلال أقواله في الوعظ والزهد.

١١- غزارة مادته في اللغة العربية، وغريب الحديث، مع ظهور اهتمامه بالناحية الإعرابية اهتماماً ملحوظاً، واعتناؤه بضبط ألفاظ الحديث، وإعراب الألفاظ المشككة وتفسير العبارات الغامضة.

١٢- وفرة وتنوع موارده التي استقى منها مادة شرحه.

١٣- هو شرح ممزوج ميز فيه المتن عن الشرح بتلوين المتن.

المبحث الثامن: جهود العلماء على إرشاد الساري وثناؤهم عليه.

المطلب الأول: جهود العلماء على إرشاد الساري.

يعدّ كتاب (إرشاد الساري) الذي اشتهر بين علماء الحديث الشريف أنموذجاً لشرح الجامع الصحيح، وقد خصّه العلماء بنصيبٍ وافٍ من جهودهم، واهتمامهم بين ملخصٍ له عموماً، ومعلقٍ على مقدمته خصوصاً، وكان منهم:

مُحمَّد السَّبَّاعي المَرَاكُشي^(١) الذي اختصر من مقدمة (إرشاد الساري) ما يتعلق بمصطلح الحديث تحت عنوان (مقدمة في المصطلح) والكتاب لا يزال مخطوطاً وهو موجود في المكتبة التيمورية برقم (١٣٢)^(٢).

ومنهم أيضاً عبد الهادي نجا الأبياري^(٣) الذي ألف (نيل الأمان في توضيح مقدمة القسطلاني)^(٤).

والكتاب مطبوع عدة طبعات منها طبعته بهامش إرشاد الساري^(٥) وبالمطبعة الميمنية، القاهرة، سنة (١٣٢٣هـ - ١٩٠٤م)، وفي دار الكتب العلمية، بيروت، تحقيق أحمد معبوط. ومنهم الأنبائي^(٦) الذي ألف كتاب بعنوان: (تقارير الأنبائي على مقدمة إرشاد الساري

(١) محمد بن إبراهيم بن محمد، أبو عبد الله السباعي (ت ١٣٣٢هـ) المحدث الأصولي، من كتبه (البيان الجامع) في سيرة السلطان الحسن بن محمد (ت ١٣١١هـ)، و (شرح الأربعين النووية)، و (مقدمة) في مصطلح الحديث. ينظر: أعلام للزركلي (٣٠٥/٥)، معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة برقم (١٣٣٩٩) (٣/٣١١).

(٢) ينظر: الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط، الحديث النبوي الشريف وعلومه ورجاله برقم (١٠٢٦) (٣/١٥٥٧).

(٣) هو عبد الهادي نجا بن رضوان الأبياري المصري (ت ١٣٠٥هـ) عالم، أديب، ولد في قرية الأبيار (إقليم غرب مصر) وتعلم في الأزهر، وعهد إليه الخديوي إسماعيل بتأديب أولاده. له نحو أربعين كتاباً، منها: (سعود المطالع)، و (المواكب العلية في توضيح الكواكب الدرية في نظم الضوابط العلمية) و (النجم الثاقب) و (زهرة الطلع النضيد على إرشاد المريد). ينظر: الأعلام للزركلي (١٧٣/٤)، معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة برقم (٨٦١٤) (٢/٣٣٠).

(٤) ينظر: هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي (٦٤٤/٥)، إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: إسماعيل باشا بن محمد الباباني البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م (٦٩٧/٤)، معجم المطبوعات لسركيس (٣٦١/١).

(٥) معجم المطبوعات لسركيس (٣٦١/١).

(٦) هو محمد بن محمد بن حسين الأنبائي المصري، الشافعي، شمس الدين أبو الصلت (ت ١٣١٣هـ) عالم، فقيه، ولد بالقاهرة وحفظ القرآن والمتون بالجامع الأزهر، فاق أقرانه وتصدر للتدريس بالجامع الأزهر، من تصانيفه: (تحفة الأخوان) و (تقارير على مقدمة القسطلاني في شرحه على الجامع الصحيح للبخاري). ينظر: معجم المؤلفين لعمر رضا

شرح صحيح البخاري^(١) وللكتاب نسختان خطيتان في المكتبة الأزهرية الأولى بخط المؤلف برقم (٧٧٤)(٤٨٢٣٢)(٢٢و)، والثانية برقم (٧٧٥)(٤٨٢٣٣)(٦٨و)^(٢).

ومن العلماء من سلك مسلكاً آخر فوضع عليه حواشي دلت على أهميته وعظيم فائدته كحاشية^(١) ابن الطيّب الشَّرقي^(٢) والتي وقعت في مجلدين^(٣).

وقد وضع مُحَمَّد بن أَحْمَد بن عَبْدِ اللَّهِ السُّوسِي^(٤) حاشية بعنوان (أنوار الساري ومعونة القاري) وهو لا يزال مخطوطاً موجود في جامعة الملك عبد العزيز برقم (٩٤)(١٣٥و)^(٥). والمكتبة المركزية، المملكة العربية السعودية، بجده، تحت رقم الحفظ (٩٤)^(٦).

ووضع أيضاً عبد القادر الكوكباني^(٧) حاشية على إرشاد الساري وقعت في مجلدين^(٨).

كحالة برقم (١٥٥٤٦)(٦٣٨/٣)، معجم المطبوعات لسركيس (١/٤٧٨)، مرآة العصر في تاريخ ورسوم الرجال لمصر: إلياس زخورة، المطبعة العمومية، مصر، د.ط (١٨٩٧م) (١/١٩٤-١٩٦).

(١) الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط الحديث النبوي الشريف وعلومه ورجاله (١/١٦٨).

(٢) فهرس الكتب الموجودة بالمكتبة الأزهرية (١/٣٠٢-٣٠٣).

(٣) ينظر: فهرس الفهارس للكتاني (٢/٩٦٨)، (٢/١٠٧٠).

(٤) هو محمد بن الطيب الفاسي المدني المعروف بالشرقي (ت ١١٧٠هـ) شمس الدين، ختم بالمسجد الحرام الصحاح الستة وغيرها من الأصول الحديثية، ذكره المرادي فقال: كان فرداً من أفراد العالم فضلاً وذكاءً ونبلاً وله حافظة قوية وفضله أشهر من أن يذكر. وعنه الكتاني قال: كان هذا الرجل نادرة عصره في اتساع الرواية وقوة العارضة ورزق فيها سعداً مبيناً، له من المصنفات والرسائل التي تنيف على الخمسين منها: (حاشية على شرح القسطلاني للصحيح) في مجلدين، و(حاشية على الشرائع)، و(المسفر عن خبايا المظهر). ينظر: سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر: محمد خليل بن علي المرادي، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، د.ط (٩١/٤)، الأعلام للزركلي (٧/٤٧)، فهرس الفهارس للكتاني برقم (٥٩٨)(٢/١٠٦٧-١٠٧٠).

(٥) ينظر: فهرس الفهارس للكتاني (٢/٩٦٨)، (٢/١٠٧٠).

(٦) هو المحدث محمد بن أحمد بن عبد الله الجزولي السوسي أبو عبد الله (ت ١١٨٩هـ) عكف على التدريس والتأليف والنسخ، كتبه كثيرة منها: (الرحلة الحجازية) و(حاشية على البخاري) و(التعليق على سيرة الكلاعي) و(حاشية على الشفاء) و(طبقات علماء سوس). ينظر: فهرس الفهارس للكتاني برقم (١٥١)(١/٣٥٣)، الأعلام للزركلي (٦/١٥).

(٧) الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط، الحديث النبوي الشريف وعلومه ورجاله (١/٢٥٩).

(٨) خزانة التراث برقم (٦٠٧٤٣).

(٩) هو عبد القادر بن أحمد بن عبد القادر (ت ١٢٠٧هـ). محدث مجتهد، من علماء الزيدية باليمن، نشأ بكونكان، وإليها نسبته، وتقل في اليمن، وسافر إلى مكة والمدينة. ذكره الشوكاني فقال: شيخنا الإمام المحدث الحافظ المسند المجتهد المطلق. وقال القنوجي: تصانيفه تزيد أربعين مؤلفاً، منها: (حاشية القسطلاني) في مجلدين و(شرح القاموس) و(شرح نظم فصيح ثعلب) وغير ذلك. ينظر: البدر الطالع برقم (٢٤٣)(١/٢٥١)، أبجد العلوم الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم: صديق بن حسن القنوجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ت عبد الجبار زكار، د.ط (١٩٧٨م) (٣/١٨٣)، هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي (٥/٥٩٩)، الأعلام للزركلي (٤/٣٧).

(١٠) ينظر: أبجد العلوم الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم (٣/١٨٣)، هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي (٥/٥٩٩).

وقد ذكر كحالة في معجم المؤلفين للشيخ المحدث علي بن محمد بن عثمان الدمشقي^(١)
(حاشية) على أماكن من (شرح البخاري للقسطلاني)^(٢).

وطالع علي بن السيد نوح الحسيني الواسطي البلكرامي^(١) إرشاد الساري فالتقط منه ما يتعلق بمتن الحديث، وزاد عليه من الفوائد شيئاً يسيراً وسماه (ضوء الدراري)^(٢).

وألف الأنقرووي^(٣) (النجوم الدراري إلى إرشاد الساري في فهرسة شرح البخاري للقسطلاني)^(٤)، والكتاب لا يزال مخطوطاً موجوداً في مكتبة راغب باشا برقم (١٥٠٣) تاريخ النسخة سنة (١٢٨٥هـ) بخط المؤلف وفي المكتبة العمومية/إستانبول برقم (١٠٣٣) تاريخ النسخة (١٢٨٥هـ). وفي دار الكتب، القاهرة، برقم (٥٢٧) تاريخ النسخة قبل (١٣١٧هـ) بخط المؤلف^(٥).

ومن أولئك الذين اعتنوا به اختصاراً طه بن محمد الجبريني الحلبي الشافعي^(٦) فوقع ذلك

(١) الشهير بابن الشمعة (ت ١٢١٩هـ) المحدث، النحوي، له معرفة بالقراءات، من مؤلفاته: (حاشية على أماكن من شرح البخاري للقسطلاني) و (رسالة في البسمة) و (رفع التعدي عن رفع الأيدي) وغيرها. ينظر: الأعلام للزركلي (١٦/٥)، معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة برقم (١٠٠٢٦) (١٠٣/٢).

(٤) معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة (١٠٣/٢).

(١) الملقب: بحسان الهند، الحسيني نسباً، الواسطي حسباً، البلكرامي مولداً ومنشأً والحنفي مذهباً، (ت ١١٩٤هـ) اعتنى برواية الحديث، وله مصنفات جلية منها: (ضوء الدراري شرح صحيح البخاري) و (غزلان الهند) و (سند السعادة). ينظر: أبجد العلوم للقنوجي (٢٥٢-٢٥٣)، الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام المسمى بـ (نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر): عبد الحي بن فخر الدين الحسني، دار ابن حزم، بيروت، ط ١ (١٤٢٠هـ-١٩٩٩م) برقم (٣٨٧) (٧٧١/٦).

(٢) ينظر: الحطة في ذكر الصحاح الستة: صديق حسن القنوجي، دار الجبل، ت علي الحلبي، د. ط (ص ٣٤٩)، الإعلام بمن في تاريخ الهند (٧٧٢/٦).

(٣) هو الإمام أحمد حمد الله بن إسماعيل شكري الأنقرووي (ت ١٣١٧هـ) الفقيه الحنفي، له تصانيف كثيرة منها: (تذكرة المشتاق)، (مرآة المرافعين في مسائل الفتاوى). ينظر: هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي (١٩٥/٥)، معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة برقم (٩٨٦) (١٣٢/١).

(٤) هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي (١٩٥/٥)، معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة برقم (٩٨٦) (١٣٢/١).

(٥) الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط، الحديث النبوي الشريف وعلومه ورجاله برقم (٥٥) (١٦٦٧/٣).

(٦) المعروف بابن مهنا (ت ١١٧٨هـ) كان عالماً فاضلاً متقناً مفسراً محدثاً، طلب العلم الشرعي فرحل في سبيل ذلك إلى الحجاز فجاور بمكة المكرمة، فتلقى الجامع الصحيح للبخاري، وأخذ علم العربية عن علماء عصره، وانتفع به خلق لا يحصون كثرة، من آثاره: (شرح أسماء أهل بدر لعبد اللطيف البقاعي) و (درة التاج في قصة الإسراء والمعراج).

في أربعة أجزاء، وكتابه هذا لازال مخطوطاً وهو موجود في المكتبة الظاهرية برقم (٧٥٥٩-٧٥٦٢)^(١).

واشتغل عليه التَّغَارُغُتِي^(١) فاختصره أيضاً فجعله في أربعة أجزاء^(٢).
هذا ما تيسر جمعه والاطلاع عليه، ومن ذلك يتبين أن كتاب إرشاد الساري قد لقي شهرة واسعة، ورواجاً حتى كثرت حواشيه ومختصراته، كما سبق بيانه.

ينظر: سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر (٢١٩/٢-٢٢٠)، الأعلام للزركلي (٢٣٢/٣)، معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة برقم (٦٣٢٥) (١٧/٢-١٨).

(١) فهرس مخطوطات العربية المحفوظة في مكتبة الأسد الوطنية، الحديث الشريف، منشورات مكتبة الأسد دمشق، د. ط (٢٠٠٦م) (١٣٩٧/٣) .

(١) هو عبد الرحمن (أو عبد الرحيم) بن إبراهيم بن عبد الله التَّغَارُغُتِي (ت ١٢٧٨هـ) محدث، من فقهاء المالكية، من أهل سوس بالمغرب، اختصر (إرشاد الساري للقسطلاني)، وشرح (الفنني على الأربعين النووية) ولخص (طبقات الشعراي). ينظر: الأعلام للزركلي (٢٩٣/٣)، المعسول: محمد المختار السوسي، د. ن (١٨/٢٢١-٢٢٤).
(٢) الأعلام للزركلي (٢٩٣/٣).

المطلب الثاني: ثناء العلماء على إرشاد الساري.

يعدّ إرشاد الساري أغنى ما ألفه الإمام القسطلاني، ومن أغنى ما ألف في شرح الجامع الصحيح، وهو منهلٌ غنيٌّ للمهتمين بالجامع الصحيح، ولا شك في أن الإمام القسطلاني قد ملك من علم الحديث، والفقه، واللغة، وغيرها من العلوم، ما أهله لمثل هذا الشرح الجليل، فانبرى له بالشرح والبيان، والتوضيح والتعليق، والاستدراك والتحقيق، فكان شرحه مُثَقَّنًا، فإذا نظرت إلى الرجال فهو الناقد البصير، وإذا نظرت إلى علوم الحديث فهو مصدر للمشتغلين به يأخذون منه أصول علم الحديث وقواعده، وفيه من النّظر الفقهي والاستدلال وعلوم العربية وغيرها الكثير، وقد حظي بالثناء البالغ، وفي مقدّمة هذه الأقوال قولُ العيّدوسي الذي وصفه بأحسن شروح البخاري وأجمعها وأخصها^(١). وإلى مثل قوله هذا ذهب إليان سركيس فقال: (شرحه على صحيح البخاري لعله من أحسن شروحه)^(٢).

فهو ليس بالطويل الممل ولا بالمختصر القاصر يجد طالب العلم ضالته به. وعنه أيضاً قال محمد عبد الحي الكتّاني: (كان بعض شيوخنا يفضلُه على جميع الشروح من حيث الجمع وسهولة الأخذ والتكرار والإفادة، وبالجملّة فهو للمدرس أحسن وأقرب من (فتح الباري) فمن دونه)^(٣).

إذاً قد عدّه بعض العلماء مصدراً مهماً من مصادر شرح الجامع الصحيح، ولكون الإمام القسطلاني متأخراً نوعاً ما عن كثير ممن سبقه من شراحه، فهو ينقل عن غيره ممن تقدم عنه، وهذا يجعله كافياً وافياً عن غيره، وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدل على قوة مؤلفه ورسوخه في علم الحديث الشريف، والعلوم الشرعية الأخرى.

(١) ينظر: النور السافر للعيديوسي (ص ١٦٤).

(٢) معجم المطبوعات لسركيس (١٥١١/٢).

(٣) ينظر: فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشیخات والمسلسلات (٩٦٨/٢).

نتائج الفصل الثالث:

- ١- انصباب اهتمام العلماء على إرشاد الساري بين مختصر له ومعلق على مقدمته، وهذا يدل على قيمته العلمية التي امتاز بها.
- ٢- ذكر أحمد شاکر أنَّ المتنبع للنسخة السلطانية التي أمر بطبعها السلطان عبد الحميد اعتمد فيها على شرح القسطلاني^(١)، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على إتقانه في ضبط روايات الجامع الصحيح، وحرصه على ذلك.
- ٣- النسخة اليونانية أول محاولة للتحقيق قال الدكتور شوقي ضيف: (إخراج اليوناني لصحيح البخاري على هذا النحو، يدل بوضوح على أن أسلافنا لم يُنقوا لنا، ولا للمستشرقين شيئاً يمكن أن يضاف بوضوح في عالم تحقيق النصوص، ونراه ينصُّ على مكان النسخة لا على اسم صاحبها فقط، وإذا كان قد نقص منها أجزاء مثل أصل أبي القاسم الدمشقي، الذي نقص الجزاءين الثالث عشر، والثالث والثلاثين، نصَّ على ذلك، ونراه ينصُّ على أن جميع الأصول كانت مسموعة، وهي أعلى المراتب في تحمُّل أي كتاب)^(١).

(١) جمهرة مقالات العلامة الشيخ أحمد شاکر (١٣٦/١).

(١) البحث الأدبي، طبيعته، مناهجه، أصوله، مصادره: د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط٧ (ص ١٨٧).

الباب الأول: الصنّاعة الحديثية في علم مصطلح الحديث.

الفصل الأول: العلوم المعرفة بحال الراوي .

الفصل الثاني: علوم رواية الحديث.

الفصل الثالث: أنواع الحديث المقبول والمردود.

الفصل الرابع: علوم المتن.

الفصل الخامس: علوم السند.

الفصل السادس: العلوم المشتركة بين السند والم متن.

التمهيد: تعريف الصنّاعة الحديثة.

تعريف الصناعة الحديثية:

أولاً: تعريف الصناعة:

لغة بالكسر: اسم لحِرْفَةِ الصانع، وحِرْفَةُ الرجل: صنْعته أو صُنَيْعته^(١). وقد وردت هذه المفردة في القرآن في مواضع منها قوله تعالى: ﴿وَهُمْ يَحْسِبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ [الكهف: ١٠٤]، وقوله تعالى: ﴿وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسِبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنْعَ اللَّهِ الَّذِي أَتَقَنَ كُلَّ شَيْءٍ إِنَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ﴾ [النحل: ٨٨].

والصناعة في عُرْفِ العامة: هي العلم الحاصل بمزاولة العمل كالخياطة والحجامة ونحوها ممّا يتوقّف حصولها على المزاولة والممارسة^(١).

وفي عُرْفِ الخاصة: هي العلم المتعلّق بكيفية العمل؛ سواء ما حصل بمزاولة العمل كالخياطة ونحوها، أو ممّا لا حاجة فيه إلى المزاولة كعلم الفقه والمنطق والنحو ونحوها^(٢).

ثانياً: تعريف الحديثية:

مأخوذة من الحديث.

والحديث في اللغة: نقيض القديم، ويأتي بمعنى: الجديد والخبر^(٣).

وفي الاصطلاح: ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير، أو وصف خلقي أو خلقي، أو أضيف إلى الصحابي أو التابعي، ولكن الغالب أن يقيد إذا ما أريد به غير النبي ﷺ^(٤). والمقصود بالحديثية هو علم الحديث، ويطلق عليه (مصطلح الحديث) أو (علوم الحديث) أو (أصول الحديث)^(٥).

وقد بيّن العلماء المقصود من علم الحديث بأنه: (علم بقوانين يعرف بها أحوال السند والمتن)^(٦).

(١) ينظر: لسان العرب لابن منظور (٤٤/٩)، تاج العروس من جواهر القاموس: محمد مرتضى الزبيدي، ت عبد الفتاح الحلو، التراث العربي، الكويت، ط ١ (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م) (٣٦٤/٢١).

(٢) ينظر: موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: محمد علي التهانوي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ت رفيق العجم، ط ١ (١٩٩٦م) (١٠٩٧/٢).

(٣) ينظر: موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم لتهانوي (١٠٩٧/٢).

(٤) ينظر: لسان العرب لابن منظور (١٣١/٢).

(٤) ينظر: منهج النقد لنور الدين عتر (ص ٢٧)، السنة قبل التدوين: محمد عجاج الخطيب، مكتبة وهبة، القاهرة، ط ٢ (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م) (ص ٢٢).

(٥) ينظر: منهج النقد لنور الدين عتر (ص ٣٢).

(٦) تدريب الراوي للسيوطي (٢٦/١).

ثالثاً: الصنّاعة عند المحدثين:

لم أقف في اصطلاح المحدثين على تعريف لمصطلح (الصنّاعة الحديثية)، إنما استعملوه في معرض كلامهم فقط ومثاله: قول الإمام مسلم: (واعلم رحمك الله أنّ صنّاعة الحديث، ومعرفة أسبابه من الصحيح والسقيم إنّما هي لأهل الحديث خاصة...) (١).

وقول الإمام النسائي: (أنّ البخاري أجل من مسلم، وأعلم بصنّاعة الحديث) (٢).

وقول الإمام ابن القطّان (٣) في مقدمة كتابه بيان الوهم والإيهام: (كاد يكون (٤) ممّا لم نُسبق إلى مثله في الصنّاعة الحديثية، وترتيب النّظر فيها، المُستفاد بطول البحث، وكثرة المباحثة، والمناظرة، والمفاوضة، وشدة الاعتناء، ووجود الكتب المتعذر وجودها على غيرنا، ممّا تيسّر الإِنعام به من الله سبحانه علينا، له الحمد والشّكر) (٥).

وقول الحافظ ابن حجر عند ترجيحه للجامع الصحيح على صحيح مسلم: (هذا مع اتفاق العلماء على أنّ البخاري كانَ أجلّ من مُسلم في العلوم، وأعرف بصنّاعة الحديث منه) (٦).

وقول الإمام السيوطي في مقدمة كتابه الجامع الصغير: (حوى من نفائس الصنّاعة الحديثية ما لم يودع قبله في كتاب ... وسميته الجامع الصغير من حديث البشير النذير) (٧).

وبعد بحث طويل في كتب علوم الحديث لم أقف على تعريف للصنّاعة الحديثية، إذ لم يتحدد تعريفها عند المحدثين، وإنما هي أفكار صاغها بعض المعاصرين من خلال رؤيتهم للصنّاعة الحديثية، وقد استخلصت بأنها هي: الطرق والمسالك التي اتبعها المحدثون في رواية الحديث ونقده من خلال إعلالهم لطرقه ورجال أسانيده، والتعليق عليه، وشرحهم لمتونه

(١) التمييز: مسلم بن الحجاج النيسابوري، مكتبة الكوثر، السعودية، ت محمد مصطفى الأعظمي، ط ٣ (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م) (ص ٢١٨).

(٢) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: يحيى النووي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ٢ (١٣٩٢هـ) (١/١٤).

(٣) هو الحافظ علي بن محمد بن عبد الملك الحميري الفاسي أبو الحسن (ت ٦٢٨هـ)، من أئمة الحديث وأحفظهم لأسماء رجاله، وأشدهم عناية بالرواية، رأس طلبة العلم بمراكش، وله تصانيف منها: (بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام) و (النظر في أحكام النظر) وغيره. ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (٣٠٧/٢٢)، الأعلام للزركلي (٣٣١/٤).

(٤) (أي كتابه).

(٥) طبعة دار طيبة، الرياض، ت. الحسين سعيد، ط ١ (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م) (١٦/٢).

(٦) نزهة النظر لابن حجر العسقلاني (ص ٧٥).

(٧) طبعة دار الفكر، بيروت، ت أحمد عبد الجواد، د. ط (١٥/١).

وألفاظه، وتصنيفه، حسب شروط معينة^(١).

(١) ينظر: مناهج المحدثين العامة والخاصة (الصناعة الحديثية): د. علي نايف بقاعي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط٢ (١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م) (ص ٢٠)، والصناعة الحديثية في السنن الكبرى للإمام البيهقي: نجم عبد الرحمن خلف، دار الوفاء، مصر، ط١ (١٤٢١هـ-١٩٩٢م) (ص ١١)، والصناعة الحديثية عند الإمام البيهقي في كتابه شعب الإيمان: منى العسة، دار النوادر، دمشق، ط١ (١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م) (ص ٢٤)، وبحث نشر في مجلة الأحمدية بعنوان (في سبيل تأصيل مناهج المحدثين): د. صالح أحمد رضا، مجلة الأحمدية، العدد (٨) جمادى (١٤٢٢هـ) (ص ١٥٥-١٥٦).

الفصل الأول: العلوم المعرفة بحال الراوي.

المبحث الأول: شروط الراوي للحديث.

المبحث الثاني: ألفاظ الجرح والتعديل ومراتبها.

المبحث الأول: شروط الراوي للحديث.

ويراد بذلك الشروط التي يجب توافرها في الراوي لقبول روايته، وهي: العدالة، والضبط^(١).

المطلب الأول: عدالة الراوي:

تمتاز هذه الأمة عن غيرها بأن علماءها اهتموا بدراسة الرواة الذين نقلوا العلم وبصورة خاصة علم الحديث، فبحثوا في عدالتهم، والعدل هو: (من له ملكة تحمله على ملازمة التقوى^(٢) والمروءة^(٣))^(٤).

هذا وقد قبل العلماء التعديل دون ذكر سببه، وأما الجرح فلم يقبلوه إلا بعد توضيح سببه، وقد نوه الإمام القسطلاني إلى الشرط الذي يجب توافره في الجرح والتعديل فقال: (ويقبل الجرح إن بان سببه للاختلاف فيما يوجب الجرح، بخلاف التعديل فلا يُشترط)^(٥).

وذلك لأن الناس مختلفون في أسباب الجرح، يطلق أحدهم الجرح بناءً على ما ظنه جرحاً، وقد لا يكون جرحاً، فلا بد من بيان سببه، ليظهر أهو قاذح أم لا^(٦).
وقد ساق الإمام القسطلاني شروطاً كثيرة يجب توافرها في راوي الحديث فقال: (إن شرط الراوي للحديث أن يكون مكلفاً عدلاً متقناً، ويعرف إتقانه بموافقة الثقات، ولا تضر مخالفته النادرة)^(٧).

وأضاف الإمام القسطلاني أن الصحابة كلهم عدول منزهون، وأما الرواة الذين يأتون بعدهم فلا ترتفع عنهم الجهالة إلا برواية اثنين من أهل العلم فقال: (وترفعُ الجهالة عنه

(١) ينظر: منهج النقد لنور الدين عتر (ص ٧٩).

(٢) والتقوى هي: (اجتناب الأعمال السيئة، من شرك أو فسق أو بدعة). نزهة النظر لابن حجر (ص ٦٩).

(٣) والمروءة هي: (قوة للنفس تصدر عنها الأفعال الجميلة المستتبعة للمدح شرعاً وعقلاً وشرافاً). توجيه النظر إلى أصول الأثر للجزائري (٩٧/١).

(٤) نزهة النظر لابن حجر (ص ٦٩). قال الحاكم: أصل عدالة المحدث أن يكون مسلماً لا يدعو إلى بدعة، ولا يُعلن من أنواع المعاصي ما تُسقط عدالته، فإن كان مع ذلك حافظاً لحديثه فهي أرفع درجات المحدث. ينظر: معرفة علوم الحديث (ص ٥٣).

(٥) إرشاد الساري (٢٤/١).

(٦) ينظر: مقدمة ابن الصلاح (ص ١٠٦)، شرح التبصرة والتذكرة: عبد الرحيم العراقي، ت ماهر الفحل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م (٣٣٦/١).

(٧) إرشاد الساري (٢٤/١).

رواية اثنين مشهورين بالعلم، والصَّحابة كلهم عدول^(١).
ولأجل ذلك رد رواية المجهول سواء كان في العين^(٢) أو العدالة^(٣) حيث قال: (ولا يقبل مجهول العدالة، وكذا مجهول العين الذي لم تعرفه العلماء)^(٤).
وساق الرأي الذي قبل رواية المستور حيث قال: (وقبل المستور^(٥) قوم ورجحه ابن الصَّلاح^(٦))^(٧).
وأشار إلى أن رواية العدل عن راوٍ آخر من غير بيان حاله لا يعد تعديلاً له لأن العدالة لا تثبت إلا بالتجربة والخبرة، فمجرد الرواية لا يعد تعديلاً له^(٨)، إلا إن كانت عاداته أن لا يروي إلا عن عدل، واشتهر في ذلك فكانت روايته عنه تعديلاً له قال رحمه الله: (رواية العدل عمن سماه لا تكون تعديلاً، وقيل: إن كانت عاداته أن لا يروي إلا عن عدل كالشيخين فتعديل، وإلا فلا)^(٩).
ونذكر الإمام القسطلاني^(١٠) أن بعض المحدثين عدَّ أخذ الأجرة على التحديث من خوارم المروءة^(١١)، بينما لم ير غيرهم في قبولها بأساً وترخصوا في قبولها عند اقترانها بعذر^(١٢).

(١) إرشاد الساري (٢٤/١).

(٢) ومجهول العين هو: من لم يرو عنه إلا راوٍ واحد. وفي قبول روايته أقوال ذكرها الحافظ العراقي؛ الأول: عدم قبولها، وقد صححه الحافظ العراقي فقال: وهو الصحيح الذي عليه أكثر العلماء من أهل الحديث وغيرهم، الثاني: القبول مطلقاً. وهذا قول من لم يشترط في الراوي مزيداً على الإسلام. والثالث: وهو قبولها بشرط أن يكون المنفرد بالرواية عنه لا يروي إلا عن عدل، كابن مهدي، ويحيى بن سعيد، وإلا فلا. ينظر: شرح التبصرة والتنكرة (١/٣٥٠-٣٥١).

(٣) وهو المستور؛ وهو من يكون عدلاً في الظاهر، ولا تُعرف عدالته باطناً. ينظر: مقدمة ابن الصَّلاح (ص ١١٢)، تدريب الراوي للسيوطي (١/٣٧٢).

(٤) إرشاد الساري (٢٤/١).

(٥) وهو قول بعض الشافعية؛ كسليم الرازي، وقد علل ابن الصَّلاح قبول رواية المستور فقال: ويشبه أن يكون العمل على هذا الرأي في كثير من كتب الحديث المشهورة في غير واحد من الرواة الذين تقدم العهد بهم، وتعذرت الخبرة الباطنة بهم، والله أعلم. ينظر: مقدمة ابن الصَّلاح (ص ١١٢)، تدريب الراوي للسيوطي (١/٣٧٢).

(٦) هو الحافظ عثمان بن عبد الرحمن الكردي الشهرزوري تقي الدين أبو عمرو المعروف بابن الصَّلاح الشافعي الدمشقي (ت ٦٤٣هـ)، صاحب كتاب (علوم الحديث). ينظر: تنكرة الحفاظ للذهبي برقم (١١٤١) (٤/١٤٣٠)، ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد لمحمد الفاسي برقم (١٣٦٩) (٢/١٦٩).

(٧) إرشاد الساري (٢٤/١).

(٨) وهو رأي أكثر المحدثين. ينظر: مقدمة ابن الصَّلاح (ص ١١١)، تدريب الراوي (١/٣٦٩).

(٩) إرشاد الساري (٢٤/١). وهذا القول هو قول أغلب الأصوليين، بل ذهب إليه جُمع من المحدثين؛ وهو ما نقله الزركشي عن إمام الحرمين وابن القشيري والغزالي والآمدي وابن الحاجب والهندي والباجي وغيرهم لشهادة ظاهر الحال، وقال المازري هو قولُ الحُذَّاق وهذا على قولنا لا حاجة لبيان سبب التَّعديل. ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه: محمد بن بهادر الزركشي، ت محمد تامر، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ط (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م) (٣/٣٤٨)، فتح المغيث للسخاوي (٢/٤٢)، تدريب الراوي للسيوطي (٢/٤٢).

(١٠) إرشاد الساري (٢٥/١).

المطلب الثاني: الضبط:

اشتراط المحدثون إلى جانب العدالة الضبط، فلم يكتفوا بالعدالة وحدها لقبول رواية الراوي، بل عدّ الركن الثاني من أركان قبول الخبر عند المحدثين، ويأتي بعد العدالة بل يشترك معها ليثبت الخبر فيما بعد، ويعرف منه درجة الحديث فإن كان الراوي عدلاً ضابطاً يكون حديثه صحيحاً، وإن كان فيه نوع من القصور عن درجة الإتيان دخل حديثه في حدّ الحديث الحسن، وإذا نزلت درجته عن ذلك ضُعف حديثه^(٣).

والضبط هو: (ملكة تؤهل الراوي لأن يروي الحديث كما سمعه، ولا يكون ذلك إلا إذا اتقن الراوي ما يرويه)^(٤).

وقد فصل ابن الصلاح القول فيه فقال: (أن يكون متيقظاً غير مُغفلٍ، حافظاً إن حدث من حفظه، ضابطاً لكتابه إن حدث من كتابه، وإن كان يُحدث بالمعنى اشترط فيه مع أن يكون عالماً بما يحيل المعاني)^(٥).

فصحة الحديث لا تحصل إلا بالعناية به - أي بضبطه - حين سماعه وحين أدائه، فلا بد من توافر التمييز الذي هو معيار التحمل عند الجمهور، وهو الصحيح المعول عليه، وقد ضبطه بعضهم في خمس سنين، قال ابن الصلاح: (التَّحْدِيدُ بِخَمْسِ سَنِينَ هُوَ الَّذِي اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ عَمَلُ أَهْلِ الْحَدِيثِ الْمُتَأَخِّرِينَ، فَيَكْتَبُونَ لِابْنِ خَمْسِ سَنِينَ فَصَاعِداً (سَمِعَ) وَلَمَنْ لَمْ يَبْلُغْ خَمْسَ سَنِينَ (حَضَرَ)، أَوْ (أُحْضِرَ))^(٦).

(١) وهو مذهب أحمد ابن حنبل وإسحاق بن راهويه وأبي حاتم الرازي، قال الخطيب: إنما منعوا من ذلك تنزيهاً للراوي عن سوء الظن به، لأن بعض من كان يأخذ الأجر على الرواية عُثِرَ على تزْيُده، وأدَّعائه ما لم يسمع، لأجل ما كان يُعطى. ينظر: الكفاية للخطيب (ص ١٥٤)، توضيح الأفكار للصنعاني (٢/٢٥٣).

(٢) منهم: الفضل بن دكين وعلي بن عبد العزيز المكي وآخرون. قال ابن الصلاح: وذلك شبيهة بأخذ الأجرة على تعليم القرآن ونحوه. بينما عدها الإمام العراقي من خوارم المروءة، واستثنى من ذلك الكسب على العيال، فقال: غير أن في هذا من حيث العرف خروماً للمروءة، إلا أن يقترن ذلك بعذرٍ ينفي ذلك عنه. كأن يكون أصحاب الحديث كانوا يمنعونهم عن الكسب لعيالهم. ينظر: مقدمة ابن الصلاح (ص ١١٩)، شرح التبصرة والتذكرة للعراقي (١/١١٨).

(٣) ينظر: توضيح الأفكار للصنعاني (٨/١).

(٤) نظرية نقد الرجال ومكانتها: عماد الدين الرشيد، د. ط (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م) (ص ٥٩).

(٥) مقدمة ابن الصلاح (ص ١٠٤ - ١٠٥).

(٦) مقدمة ابن الصلاح (ص ١٣٠).

وقد علل القاضي عياض^(١) آراءهم تلك فقال: (لَعَلَّهُمْ إِنَّمَا رَأَوْا أَنَّ هَذَا السَّنَّ أَقْلُ مَا يَحْصُلُ بِهِ الضَّبْطُ وَعَقْلُ مَا يَسْمَعُ وَحِفْظُهُ، وَإِلَّا فَمَرْجُوعُ ذَلِكَ لِلْعَادَةِ وَرُبَّ بَلِيدٍ الطَّبْعُ غَبِيٍّ الْفِطْرَةُ لَا يَضْبُطُ شَيْئاً فَوْقَ هَذَا السَّنِّ وَنَبِيلُ الْجَبَلَةِ ذَكِيٌّ الْقَرِيحَةِ يَعْقِلُ دُونَ هَذَا السَّنِّ)^(٢).

والمرجح أن المعيار هو التمييز وهو مذهب الجمهور، وهو الصحيح المعول عليه^(٣).
وأما الحديث الذي استدل به على صحة سماع الصغير قبل البلوغ فهو حديث محمود بن الربييع^(٤) حيث قال: «عَقَلْتُ مِنَ النَّبِيِّ مَجَّةً مَجَّهَا فِي وَجْهِي وَأَنَا ابْنُ خَمْسٍ سِنِينَ مِنْ دَلْوٍ»^(٥).
وقد صرح الإمام القسطلاني بهذا الاستدلال فقال: (استدل به أيضاً على أن تعيين وقت السماع خمس سنين)^(٦).

ونقل الإمام القسطلاني قول القاضي عياض^(٧) إنَّ أهل الصنعة حددوا أول زمن يصح فيه السماع للصغير بخمس سنين.
ثم أكد الإمام القسطلاني ذلك بقول ابن الصباغ^(٨) الذي أورد فيه استقرار عمل أهل الحديث المتأخرين على صحة سماع الصغير من خمس سنوات فصاعداً .
وذكر الإمام القسطلاني تصحيح القاضي عياض صحة سماع الصبي ذي الأربع سنوات

(١) هو الحافظ عياض بن موسى بن عياض اليحصبي الأندلسي المالكي (ت ٥٤٤هـ) له تصانيف كثيرة منها: (الشفاء بتعريف حقوق المصطفى) و(ترتيب المدارك وتقريب المسالك في معرفة أعلام مذهب الإمام مالك) و(الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع). ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (٢١٢/٢٠).

(٢) الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، دار التراث، القاهرة، د. ط (١٣٨٩هـ - ١٩٧٠م) (ص ٦٥).

(٣) ينظر: منهج النقد في علوم الحديث (ص ٢١١).

(٤) هو الصحابي محمود بن الربيع بن سراقبة الأنصاري الخزرجي أبو نعيم (ت ٩٩هـ) عقل عن رسول الله ﷺ مجة مجها في وجهه من دلو من بئر كانت في دارهم، وهو ابن أربع سنين أو خمس سنين. ينظر: تهذيب الكمال للمزي برقم (٥٨١٥) (٣٠١/٢٧).

(٥) أخرجه البخاري في العلم، باب متى يصح سماع الصغير، برقم (٧٧).

(٦) إرشاد الساري (٢٦١/١).

(٧) الإلماع للقاضي عياض (ص ٦٢).

(٨) هو عبد السيد بن محمد المعروف بابن الصباغ أبو النصر (ت ٤٧٧هـ) فقيه شافعي، له كتب عدة منها: (الشامل) في الفقه، و(العمدة) في أصول الفقه. ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (٤٦٤/١٨)، شذرات الذهب لابن العماد (٣٣٢/٥).

لأن محمود كان في الرابعة من عمره حين عقل المجّة^(١)، وعلى ذلك قد بنى الأكثرون، وصححوا سماع من بلغ أربعاً، ونسب ذلك القول لابن العربي^(٢).
وأورد رأي ابن العجمي^(٣) الذي عدّ فيه سن السّماع سبع سنوات.
ثم ختم بقول الحافظ ابن حجر الذي رأى أن الحديث لا يدل على صحة سماع الخمس سنوات بل المعتبر في ذلك هو الفهم، وإن كان دون خمس سنوات^(٤).
وبيّن الإمام القسطلاني أن البلوغ شرطٌ للأداء، وليس شرطاً للتحمّل فذكر استدلال البخاري بحديث عبد الله بن عباس رضي الله عنه الذي قال فيه: «أقبلتُ راكباً على حمارٍ أتانٍ، وأنا ناهزتُ الاحتلامَ، ورسولُ الله صلى الله عليه وسلم يُصلي بمني إلى غير جدارٍ، فمررتُ بين يدي بعض وأرسلتُ الأتانَ تزتغُ، فدخلتُ في الصّفّ، فلم يُنكر ذلك عليّ»^(٥).
فقال: (استدل المؤلف بسياق هذا على ما ترجم له، وهو أن التحمل لا يشترط فيه كمال الأهلية^(٦))، وإنما يشترط عند الأداء^(٧)، ويلحق بالصبي في ذلك

(١) ينظر: الإلماع للقاضي عياض (ص ٦٣). يمكن الاعتراض بأن محمود بن الربيع قد صرح بسنه وهو خمس سنوات، وأذكر هنا قول الحافظ ابن حجر: (ذكر القاضي عياض في الإلماع وغيره أن في بعض الروايات أنه كان ابن أربع ولم أفق على هذا صريحاً في شيء من الروايات بعد التتبع التام، إلا إن كان ذلك مأخوذاً من قول صاحب الاستيعاب: إنه عقل المجّة وهو ابن أربع سنين أو خمس). فتح الباري (١/١٧٣).

(٢) هو القاضي محمد بن عبد الله المعافري الاشيلي المالكي، أبو بكر ابن العربي (ت ٥٤٣هـ) صنف كتباً في الحديث والفقه والأصول والتفسير والأدب والتاريخ منها: (عارضضة الأحوذ في شرح الترمذي) و (أحكام القرآن) و (القبس في شرح موطأ مالك بن أنس) و (المسالك على موطأ مالك) وغير ذلك. ينظر: تذكرة الحفاظ للذهبي برقم (١٠٨١) (٤/١٢٩٤)، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء الذهب: ابن فرحون المالكي، ت مأمون الجنان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١ (١٤١٧هـ - ١٩٩٦م) برقم (٥٠٩) (ص ٣٧٦-٣٧٨).

(٣) هو إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي، أبو الوفاء، برهان الدين المعروف ببسط ابن العجمي (ت ٨٤١هـ) من كتبه: (الاغتباط بمن رمي بالاختلاط) و (تعليق على سنن ابن ماجه) و (التلخيص في شرح صحيح البخاري). ينظر: البدر الطالع للشوكاني برقم (١٦) (٢٣/١).

(٤) ينظر: إرشاد الساري (١/٢٦٢). وما ذهب إليه الحافظ ابن حجر سبقه إليه عدد من العلماء منهم الإمام الذهبي الذي اعترض على استدلال المحدثين بحديث محمود فقال: (اصطلح المحدثون على جعلهم سماع ابن خمس سنين: سماعاً، وما دونها: حضوراً، واستأنسوا بأن محموداً عقل مجّة، ولا دليل فيه، والمعتبر إنما هو أهلية الفهم والتمييز). الموقظة في علم مصطلح الحديث، ت عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط ١ (١٤٠٥هـ) (ص ٦١).
(٥) أخرجه البخاري في العلم، باب متى يصح سماع الصغير، برقم (٧٦).

(٦) أي بالبلوغ.

(٧) وهو قول أغلب العلماء. ينظر: الإلماع للقاضي عياض (ص ٦١)، الكفاية للخطيب (ص ٧٦)، مقدمة ابن الصلاح (ص ١٢٨).

العبد والفاسق والكافر^(١) (٢).

ومن شروط قبول الحديث استمرار ضبط الراوي للحديث إلى وقت الأداء، وقد بين الإمام القسطلاني أن من موانع ضبط الراوي هو الاختلاط الذي يطرأ على الراوي لسبب من الأسباب^(٣). فذكر الاختلاط الذي يكون سببه فساد العقل لخرف فقال: (وينبغي أن يُعرف مَنْ اختلط من اختلط من الثقات في آخر عمره لفساد عقله وخرفه ليتميز من سمع منه قبل ذلك فيقبل حديثه حديثه أوبعده فيرد، ومن روى عنه منهم في الصحيحين محمول على السلامة)^(٤). وعلل رواية الإمام البخاري في جامعه الصحيح عن بعض الثقات الذين أصابهم الخرف والاختلاط في آخر حياتهم بأن ذلك كان قبل اختلاطهم. وقد رد الإمام القسطلاني رواية من اتصف بسوء الحفظ سواء كان ذلك ناشئاً عن عدم مبالاته وقت التحمل ووقت الأداء ومن أصرَّ على الخطأ عناداً وتعنتاً حيث قال: (وفي المتساهل في سماعه، وإسماعه كمن لا يبالي بالنوم فيه)^(٥)، أويحدث لا من أصل مُصَّح، أو كثير السهو في روايته إن حدث من غير أصل، أو أكثر الشواذ والمناكير في حديثه، ومن غلط في حديثه فبين له وأصرَّ عناداً ونحوه سقطت روايته)^(٦).

(١) أي قياساً.

(٢) إرشاد الساري (١/٢٦٠).

(٣) وقد ذكر الحافظ ابن حجر بعض أسباب الاختلاط فقال: كان سوء الحفظ طارئاً على الراوي إمّا لكبره أولذهاب بصره، أو لاحتراق كتبه، أو عدمها بأن كان يعتمد عليها، فرجع إلى حفظه فساء فهذا هو المُختلط. ينظر: نزهة النظر لابن حجر (ص ١٢٩).

(٤) إرشاد الساري (١/٢٤).

(٥) أي في مجلس السماع. ينظر: مقدمة ابن الصلاح (ص ١١٩).

(٦) إرشاد الساري (١/٢٥).

المبحث الثاني: أَلْفَاظُ الجرح والتعديل ومراتبها.

الجرح هو: (وصف، متى التَّحَقَّ بالرَّوْيِ، سقط الاعتبار بقوله، وَيَطْلُ العمل به) ^(١).
وأما التَّعْدِيلُ فهو: (وصف متى التَّحَقَّ بالرَّوْيِ، اِغْتَبِرَ قوله، وأُخِذَ به) ^(٢).
وقد عُرِّفَ علم الجرح والتَّعْدِيلُ بأنه: (مِيزَانُ رجال الرواية، يثقل بكفته الراوي فيقبل، تخف موازينه فيرفض، وبه نعرف الراوي الذي يقبل حديثه ونميزه عن لا يقبل حديثه) ^(٣).

المطلب الأول: أَلْفَاظُ التَّعْدِيلِ.

وضع المحدثون مراتب للتَّعْدِيلِ، وخصصوا لهذه المراتب أَلْفَاظاً معينة، تفاوتت هذه في دلالتها وَفَقَ اصطلاحهم، وأول من هذب ورتب هذه المراتب عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي حَاتِمٍ الرَّازِي ^(٤)، ثم جاء الإمام ابن الصَّلَاح فتابعه في تقسيمها إلى أربعة مراتب ^(٥) وأضاف الإمام الذَّهَبِيُّ والعِرَاقِيُّ عليهما الخامسة ^(٦) بينما أوصلها الحافظ ابن حَجَرٍ والإمام السَّخَاوِيُّ والسيوطي إلى ست مراتب ^(٧).

اتبع الإمام القسطلاني منهج الإمام ابن أبي حاتم وابن الصلاح فقال: لألفاظ التَّعْدِيلِ

مراتب:

المرتبة الأولى:

أَعْلَاهَا (ثِقَّةٌ)، أَوْ (مُتَّقِنٌ)، أَوْ (ضَابِطٌ) أَوْ (حَجَّةٌ) ^(٨).

وكان ابن الصَّلَاح قد زاد لفظ (حَجَّةٌ) ^(٩) على ابن أبي حاتم ^(١).

(١) جامع الأصول في أحاديث الرسول: ابن الأثير الجزري، مكتبة الحلواني، ت عبد القادر الأرناؤوط، ط (١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م) (١/١٢٦).

(٢) المرجع السابق (١/١٢٦).

(٣) منهج النقد للدكتور نور الدين عتر (ص ٩٢).

(٤) في كتابه الجرح والتَّعْدِيلِ، دار أحياء التراث العربي، بيروت، (٢/٣٧).

وعبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي، أبو محمد (ت ٣٢٧هـ) كان بَحْرًا في العلوم ومعرفة الرجال، ثقة حافظاً زاهداً، له عدة كتب منها: (الجرح والتَّعْدِيلِ) و (العلل). ينظر: تنكرة الحفاظ للذهبي برقم (٨١٢) (٣/٨٢٩-٨٣١).

(٥) ينظر: مقدمة ابن الصلاح (ص ١٢٢).

(٦) ينظر: ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ت علي البجاوي، دار المعرفة، بيروت، د.ط، (٤/١)، التقييد والإيضاح

للعراقي (ص ١٥٧).

(٧) ينظر: نزهة النظر لابن حجر (ص ١٧٦)، فتح المغيث للسخاوي (٢/١٠٩-١١٠)، تدريب الراوي للسيوطي (١/٤٠١).

(٨) إرشاد الساري (١/٢٤).

(٩) ينظر: مقدمة ابن الصلاح (ص ١٢٢).

وخالف الإمام الذَّهَبِي والعِرَاقِي اللذان عدَّا ألفاظ المرتبة الأولى ماكان بها تكرر إما مع إعادة اللفظ الأول أو مع تباين اللفظ وهي (تَبَّتْ حَجَّةٌ) و(تَبَّتْ حَافِظٌ) و(ثِقَّةٌ مُتَّقِنٌ) و(ثِقَّةٌ ثِقَّةٌ)^(٢) .
والحافظ ابن حَجَر والإمام السَّخَاوِي والسيوطي إذ جعلوا ألفاظ المرتبة الأولى ما أتى
أتى بصيغة (أفعل) كأن يقول (أَتَقَّنَ الخلق) أو (أَثَبَتِ الناس) أونحوهما مثل (إليه المُنْتَهَى في
التَّثَبُّتِ)، ويلحق بها (لا أَعْرِفُ له نظيراً)^(٣) .

المرتبة الثانية:

أما ثاني مراتب التعديل عند الإمام القسطلاني هي: (خَيْر) و(صَدُوق) و(مَأْمُون) و(لا بِأَسْ
و(لا بِأَسْ به) وقد بيّن أن من اتصف بذلك (يُكْتَب حديثه)^(٤) .

بينما اقتصر الإمام ابن أبي حَاتِم وابن الصَّلَاح في التعبير عن هذه المرتبة على
قولهم (صَدُوق) و(لا بِأَسْ به)^(٥) . وقد اختلفت العبارات التي تشير إلى هذه المرتبة عند الإمام
السَّخَاوِي فكان من ألفاظها عنده (فَلان لا يُسأل عنه)^(٦) .

وقد جعل الإمام الذَّهَبِي والعِرَاقِي هذه المرتبة الثالثة، وتعدّ الرابعة عند الحافظ ابن حَجَر
والإمام السَّخَاوِي والسيوطي^(٧) .

المرتبة الثالثة:

عبر الإمام القسطلاني عن هذه المرتبة بـ (شَيْخ) ، وبيّن حكمها فقال: (هذا يُكْتَب حديثه
للاعتبار)^(٨) .

(١) الذي اقتصر على (ثِقَّة) أو (مُتَّقِنٌ تَبَّت). ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣٧/٢).

(٢) ينظر: ميزان الاعتدال (٤/١)، التقييد والإيضاح (ص ١٥٧).

(٣) ينظر: نزاهة النظر لابن حجر (ص ١٧٦)، فتح المغيث للسخاوي (١١٠/٢)، تدريب الراوي للسيوطي (٤٠٢/١).

(٤) ينظر: إرشاد الساري (٢٤/١).

(٥) ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣٧/٢)، مقدمة ابن الصلاح (ص ١٢٢).

(٦) ينظر: فتح المغيث للسخاوي (١١٠/٢).

(٧) ينظر: ميزان الاعتدال للذهبي (٤/١)، التقييد والإيضاح للعراقي (ص ١٥٧)، تقريب التهذيب، طبعة دار الرشيد،

سوريا، ت محمد عوامة، ط ١ (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م) (ص ٤٣)، فتح المغيث للسخاوي (١١٠/٢)، تدريب الراوي
للسيوطي (٤٠٤/١).

(٨) ينظر: إرشاد الساري (٢٤/١).

المرتبة الرابعة:

وهي آخر مراتب التعديل عند الإمام ابن أبي حاتم الرازي^(١) وابن الصلاح^(٢) وقد تبعهم الإمام القسطلاني فجعلها كذلك، وجعل اللفظ الذي يعبر عن هذه المنزلة قولهم: (صالح الحديث)^(٣).

وهو ما اعتمده الإمام ابن أبي حاتم في التعبير عن هذه المنزلة^(٤) وقد زاد ابن الصلاح في هذه المرتبة ألفاظاً وهي: (روى عنه الناس) و(فلان وسط) و(مقارب الحديث) و(ما أعلم به بأساً)^(٥).

ولم يفته بيان حكم من اتصف بهذه المنزلة فقال: (يُكْتَبُ، وَيُنْظَرُ فِيهِ)^(٦). وتقدّم أن الإمام الذهبي والعراقي أضافا مرتبة على مراتب التعديل فأصبحت لديهما خمس مراتب^(٧).

بينما كان الحافظ ابن حجر والإمام السخاوي والسيوطي أضافوا مرتبتين فكان لديهم الخامسة^(٨) والسادسة^(٩).

(١) قال ابن أبي حاتم: إذا قيل في الراوي أنه صالح الحديث فإنه يكتب حديثه للاعتبار. ينظر: الجرح والتعديل (٣٧/٢).

(٢) ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣٧/٢)، مقدمة ابن الصلاح (ص ١٢٤).

(٣) ينظر: إرشاد الساري (٢٤/١).

(٤) ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣٧/٢).

(٥) ينظر: مقدمة ابن الصلاح (ص ١٢٧).

(٦) إرشاد الساري (٢٤/١).

(٧) فكان من ألفاظها لديهما (محلّ الصدق) و(جيد الحديث) و(شيخ) و(شيخ وسط) و(حسن الحديث) و(صدق

إن شاء الله) وغيرها من المرتبة الخامسة. ينظر: ميزان الاعتدال (٤/١)، فتح المغيب (١١٦/٢).

(٨) فجعل المرتبة الخامسة (صدق) و(ليس به بأس) و(مأمون) و(خيّاراً). ينظر: مقدمة تقريب التهذيب (ص ٤٣)،

فتح المغيب (١١٣/٢-١١٤)، تدريب الراوي (٤٠٥/١).

(٩) وجعل من ألفاظها (محلّ الصدق) و(روى الناس عنه) و(مقارب الحديث) و(صالح الحديث) و(يُعتَبَرُ بِهِ)

و(يُكْتَبُ حديثه) و(جيد الحديث) و(صويلح) و(صدق إن شاء الله) و(حسن الحديث). ينظر: مقدمة تقريب التهذيب،

(ص ٤٣)، فتح المغيب (١١٤/٢-١١٥)، تدريب الراوي (٤٠٥/١).

المطلب الثاني: ألفاظ الجرح.

جعل الإمام القسطلاني مراتب التجريح أربعة فتابع في ذلك الإمام ابن أبي حاتم وابن الصلاح^(١).

المرتبة الأولى.

قال الإمام القسطلاني: (ولألفاظ التجريح مراتب أيضاً أدناها لَيْن^(٢)).

وقد عبر الإمام العراقي والسخاوي والسيوطي عن راوي هذه المرتبة بقولهم: (فيه مقال) (مقال) و(ليس بذاك) و(فلان فيه ضعف) وغير ذلك^(٣).

وعن حكم الحديث الذي رواه من اتصف بذلك قال الإمام القسطلاني بأنه: (يكتب وينظر اعتباراً)^(٤).

المرتبة الثانية.

هي عند الإمام القسطلاني (ليس بقوي)، ويراد به أن الراوي ضَعْف من قبل حفظه. وقد بين الإمام السخاوي حكم المتصف بها بأنه: (يعتبر بحديثه)، لإشعار هذه الصيغة الصيغ بصلاحية المتصف بها لذلك وعدم منافاتها لها^(٥).

المرتبة الثالثة.

وصف الإمام القسطلاني راوي هذه المرتبة بقوله: (مقارب^(٦) الحديث، أي رديئه)^(٧).

(١) ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣٧/٢)، مقدمة ابن الصلاح (ص ١٢٥).

(٢) إرشاد الساري (٢٤/١).

(٣) ينظر: النقييد والإيضاح (ص ١٦١)، فتح المغيـث (١٢٤/٢)، تدريب الراوي (٤٠٥/١).

(٤) إرشاد الساري (٢٤/١). ومعنى يخرج حديثه للاعتبار: هو البحث عن روايات تقويه ليصير بها حجة. ينظر: منهج النقد للدكتور نور الدين عتر (ص ١١٢).

(٥) ينظر: فتح المغيـث للسخاوي (١٢٥/٢).

(٦) وقد ضبط الإمام البلقيني لفظة (مقارب) بفتح الراء، وأشار إلى أنها تستخدم للتجريح، وأما أن كسرت راءها فهي للتعديل. بينما عدها الإمام السخاوي واللكوني من ألفاظ التعديل سواء كانت بفتح الراء أو كسرهما، وأكد الإمام السخاوي على قوله هذا بسياق أسماء المحدثين الذين وافقوه على ذلك. ينظر: محاسن الاصطلاح: سراج الدين عمر بن رسلان البلقيني، ت عائشة عبد الرحمن، دار المعارف، القاهرة، د.ت ط (ص ٣١٠)، فتح المغيـث (١١٥/٢)، الرفع والتكميل في الجرح والتعديل: محمد عبد الحي اللكنوي، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ت عبد الفتاح أبو غدة، ط ٣ (١٤٠٧هـ) (ص ١٥٠).

(٧) إرشاد الساري (٢٤/١).

بينما عبّر الإمام ابن أبي حاتم وابن الصّلاح عنه بقولهم: (ضعيف الحديث)^(١).
وأما الإمام السّخاوي فقد عبّر عنه بقوله: (منكر الحديث) و(له مناكير) و(حديثه منكر) وغير ذلك^(٢).

المرتبة الرابعة.

وهي آخر مراتب التجريح عبّر الإمام القسطلاني عنها بقوله: (متروك الحديث) و(وضاع) و(دجال) و(واه) و(واه بمرّة) وحكم على أحاديثهم بالرفض والرد، وبأنهم ساقطون لا يكتب عنهم^(٣).

وهذه المرتبة هي الخامسة عند الإمام الذهبي والعراقي، والسادسة عند الحافظ ابن السّخاوي وغيرهما^(٤).

أما المرتبة الرابعة عند الإمام الذهبي والعراقي: (فلان متهم بالكذب) و(متهم) و(فلان ساقط) و(ذاهب الحديث متروك) و(متروك) وغير ذلك^(٥).

وكانت الألفاظ التي استخدمها الحافظ ابن حجر والإمام السّخاوي والسيوطي في السادسة (أكذب الناس) و(ركن الكذب) وغيرهما^(٦).

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣٧/٢)، مقدمة ابن الصّلاح (ص ١٢٥) .

(٢) ينظر: فتح المغيـث للسّخاوي (١٢٣/٢-١٢٤) .

(٣) ينظر: إرشاد الساري (٢٤/١) .

(٤) ينظر: ميزان الاعتدال للذهبي (٤/١)، التقييد والإيضاح للعراقي (ص ١٦٣)، مقدمة تقريب التهذيب (ص ٤٣)،

فتح المغيـث للسّخاوي (١٢١/٢) .

(٥) ينظر: ميزان الاعتدال للذهبي (٤/١)، التقييد والإيضاح للعراقي (ص ١٦٣) .

(٦) ينظر: مقدمة تقريب التهذيب (ص ٤٣)، فتح المغيـث للسّخاوي (١٢١/٢)، تدريب الراوي (٤٠٦/١) .

الفصل الثاني: علوم رواية الحديث.

المبحث الأول: آداب أهل الحديث.

المبحث الثاني: طُرُق التَّحْمِلِ وَالْفَاظُ الْأَدَاءُ.

المبحث الثالث: كتابة الحديث.

الفصل الثاني: علوم رواية الحديث.

تتناول هذه العلوم خمسة جوانب هي: آداب طالب الحديث، وآداب المحدث، وكيفية سماع الحديث، وتحمله، وضبطه، وصفة رواية الحديث وشرط أدائه، وكتابة الحديث، وكيفية ضبطه.

المبحث الأول: آداب أهل الحديث.

المطلب الأول: آداب طالب الحديث.

ذكر الإمام القسطلاني بعض الآداب التي يجب أن يتخلق بها طالب علم الحديث وهي:

١- إخلاص النية في طلب الحديث، فلا يقصد في طلبه الجاه والشهرة حيث قال رحمه الله تعالى: (وليصلح النية في التحديث بحيث يكون مخلصاً لا يريد بذلك عرضاً دنيوياً بعيداً عن حب الرياسة ورعوناتها)^(١).

٢- الفصاحة والتأني في قراءة الحديث وفي هذا يقول: (وليقرأ الحديث بصوت حسن فصيح مرتل، ولا يسرده سرداً لئلا يلتبس، أو يمنع السامع من إدراك بعضه، وقد تسامح بعض الناس في ذلك، وصار يعجل استعجالاً يمنع السامع من إدراك حروف كثيرة، بل كلمات)^(٢).

المطلب الثاني: آداب المحدث.

بين الإمام القسطلاني أنه على المحدث الاعتناء بجواب السائل، والرفق بالمتعلم، وهذا يتجلى في فهمه لحديث أبي هريرة رضي الله عنه: «بينما النبي ﷺ في مجلس يحدث القوم جاءه أعرابي فقال: متى الساعة؟...»^(٣) فقال: فيه وجوب تعليم السائل لقوله ﷺ: أين السائل، وفيه مراجعة العالم عند عدم فهم السائل لقوله: كيف إضاعتها^(٤).

(١) ينظر: إرشاد الساري (٢٦/١).

(٢) إرشاد الساري (٢٦/١).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب العلم، باب من سئل علماً وهو مشغول في حديثه فأنتم الحديث ثم أجاب السائل، برقم (٥٩).

(٤) ينظر: إرشاد الساري (٢٢٧/١).

المبحث الثاني: طُرُق التَّحْمَلِ وَالْفَافِظُ الْأَدَاءُ.

التَّحْمَلُ هو: (تَلْقَى الْحَدِيثَ عَنْ رَأْيِهِ أَوْ الشَّيْخِ) ^(١).

وَأَمَّا الْأَدَاءُ فَهُوَ: (تَحْدِيثُ الرَّأْيِ الشَّيْخَ مَا كَانَ قَدْ تَحَمَّلَهُ) ^(٢).

المطلب الأول: طُرُقُ تَحْمُلِ الْحَدِيثِ.

اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ طَرُقَ تَحْمَلِ الْحَدِيثِ ثَمَانِيَةٌ: وَهِيَ السَّمَاعُ، الْقِرَاءَةُ، الْإِجَازَةُ، الْمَنَاقِلَةُ، الْكِتَابَةُ، الْإِعْلَامُ، الْوَصِيَّةُ، الْوَجَادَةُ ^(٣) وَسَوْفَ أَقْدِمُ التَّعْرِيفَ بِهَا:
أَوَّلًا: السَّمَاعُ.

وَهُوَ أَرْفَعُ أَنْوَاعِ التَّحْمَلِ، وَهِيَ طَرِيقُ الرَّعِيلِ الْأَوَّلِ مِنَ الرِّوَاةِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ^(٤).

وَالسَّمَاعُ هُوَ: لَفْظُ الشَّيْخِ، سِوَاءِ حَدَّثَ مِنْ كِتَابِهِ، أَوْ مِنْ حَفْظِهِ بِإِمْلَاءٍ، أَوْ بِغَيْرِ إِمْلَاءٍ ^(٥).

وَيَعَدُّ السَّمَاعُ أَعْلَى طَرُقِ التَّحْمَلِ عِنْدَ جَمْعٍ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ، بَيْنَمَا عَدَّهُ الْإِمَامَانِ مَالِكٌ وَابْنُ خَارِيٍّ وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ وَغَيْرُهُمْ مَسَاوِيًّا لِلْقِرَاءَةِ عَلَى الشَّيْخِ أَيْ الْعَرْضِ ^(٦)، لِذَلِكَ عَدَّ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ الْفَافِظُ الْأَدَاءُ التَّالِيَةَ مُتَسَاوِيَةً فَقَالَ فِي تَرْجُمَةِ بَابٍ مِنْ أَبْوَابِ جَامِعِهِ الصَّحِيحِ: (بَابُ قَوْلِ الْمُحَدِّثِ حَدَّثَنَا) أَوْ (أَخْبَرَنَا) أَوْ (أَنْبَأَنَا) ^(٧).

إِشَارَةٌ مِنْهُ إِلَى عَدَمِ التَّفْرِيقِ بَيْنَهُمَا، وَعَدَّهَا مَرْتَبَةً وَاحِدَةً ^(٨). بَيْنَمَا عَدَّ الْإِمَامُ الْقَسْطَلَانِيُّ السَّمَاعَ أَعْلَى أَنْوَاعِ التَّحْمَلِ حَيْثُ قَالَ: (أَنْوَاعُ التَّحْمَلِ أَعْلَاهَا السَّمَاعُ مِنْ لَفْظِ الشَّيْخِ) ^(٩).

(١) الإيضاح في علوم الحديث والاصطلاح: د. مصطفى الخن و د. بديع السيد اللحام، دار الكلم الطيب، دمشق، ط ١ (١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م) (ص ٣٠١).

(٢) الإيضاح في علوم الحديث والاصطلاح (ص ٣٠٢).

(٣) ينظر: تدريب الراوي للسيوطي (١/ ٤١٨).

(٤) ينظر: منهج النقد لنور الدين عترة (ص ١٨٩).

(٥) ينظر: تدريب الراوي للسيوطي (١/ ٤١٨)، توضيح الأفكار للصنعاني (٢/ ٢٩٥).

(٦) ينظر: الإلماع للقاضي عياض (ص ٧١)، فتح المغيبي للسخاوي (٢/ ١٧٧).

(٧) هذه الترجمة قد وردت في كتاب العلم من الجامع الصحيح للبخاري.

(٨) قد ساق القاضي عياض فنوه أن الإمام البخاري لم يميز بين (حدثنا) و (أخبرنا) فهما لديه متساويتان. ينظر: الإلماع

للقاضي عياض (ص ١٢٢).

(٩) إرشاد الساري (١/ ٢٥).

ثانياً: العرض (القراءة على المحدث) .

وتعريفه كما أورده الإمام القسطلاني هو: (أن يقرأ عليه^(١) الطالب من حفظه أو كتابه، أو يسمعه عليه بقراءة غيره من كتاب، أو حفظ والمحدث حافظاً للمقروء، أو غير حافظ، لكن مع تتبع أصله بنفسه، أو ثقة ضابط غيره)^(٢) .

وقد ميز الإمام القسطلاني بين العرض، وعرض المناولة، وأوضح الفرق بينهما فقال: (واحترز به عن عرض المناولة، وهو العاري عن القراءة، وصورته: أن يعرض مروى شيخه اليقظ العارف عليه فيتأمله الشيخ ثم يعيده عليه، ويأذن له في روايته عنه)^(٣) .

ثم أخذ الإمام القسطلاني يعرض آراء العلماء في هذه المسألة، مرجحاً القول القائل العرض - أي القراءة على المحدث - ورد القول بعدم جواز العرض، فاتبع في ذلك مذهب فقال: (رأى الحسن البصري^(٤) وسفيان الثوري^(٥) ومالك بن أنس إمام الأئمة القراءة على المحدث جائزة في صحة النقل عنه^(٦) خلافاً لأبي عاصم النبيل^(٧) وعبد الرحمن بن سلام الجمحي^(٨) ووكيع^(٩)، والمعتمد الأول، بل صرح القاضي عياض بعدم الخلاف في صحة الرواية بها^(١٠)، وقد كان الإمام مالك يأبى أشد الإباء على المخالف، ويقول: كيف لا

(١) أي على المحدث.

(٢) إرشاد الساري (٢٣٣/١).

(٣) إرشاد الساري (٢٣٣/١).

(٤) هو الإمام الحسن بن أبي الحسن: نيسار البصري الأنصاري التابعي (ت ١١٥ هـ) مولى زيد بن ثابت، كان كبير الشأن، رفيع الذكر، رأساً في العلم والعمل. ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (٥٦٣/٤).

(٥) هو الإمام سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري أبو عبد الله الكوفي (ت ١٦١ هـ) أمير المؤمنين في الحديث. ينظر: تذكرة الحفاظ للذهبي برقم (١٩٨) (٢٠٣/١-٢٠٧).

(٦) ينظر: الكفاية للخطيب البغدادي (ص ٢٦١).

(٧) وقد نقل قوله الإمام الرامهرمزي فقال فيه: (سمعت سفيان وأبا حنيفة ومالكاً وابن جريج كل هؤلاء يقولون: لا بأس بها، أي القراءة، وأنا لا أراه، وما حدثت بحديث عن أحد من الفقهاء قراءة). المحدث الفاضل بين الزاوي والواعي: الحسن الرامهرمزي، ت محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، ط ١ (١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م) (ص ٤٢٠).

(٨) وقد روى الإمام الرامهرمزي قصة محمد بن سلام وعبد الرحمن بن سلام الجمحي مع الإمام مالك واعتراضهما على القراءة عليه، وإعراضهما عن التلقي عنه بهذه الطريق، فكان رد الإمام مالك أن قال: أخرجه عني. ينظر: المحدث الفاضل بين الزاوي والواعي (ص ٤٢١).

(٩) فقد سُمع وكيع يقول: ما أخذت حديثاً قط عرضاً. ينظر: الكفاية للخطيب البغدادي (ص ٢٦١).

(١٠) حيث إنه قال: لا خلاف أنها رواية صحيحة. ينظر: الإلماع للقاضي عياض (ص ٧٠).

يجزيك هذا في الحديث، ويجزيك في القرآن، والقرآن أعظم^(١)، وقال بعض أصحابه: صحبته سبع عشر سنة فما رأيته قرأ الموطأ على أحد بل يقرؤون عليه^(٢)(٣).

ثم ساق المستند الذي اعتمد عليه بعض العلماء في قبول العرض، وهو حديث ضِمَام بن ضِمَام بن ثَعْلَبَة^(٤) وتردّد في أول من اعتمد على هذا الحديث في جعله حجة على قبول العرض بين الإمام الحُمَيْدِي^(٥) شيخ المؤلف أو أبو سَعِيد الحدّاد^(٦).

إذا لم يتبع الإمام القسطلاني منهج الإمام البخاري في عدم التفريق بين السماع والعرض بل ميز بينهما وقدم السماع^(٧)، وقد أدى هذا التمييز إلى تخصيصه كلمة (أخبرنا) بالعرض^(٨) كما سيأتي لاحقاً.

بل وافق مذهب الإمام الشافعي، وأصحابه، ومُسلم بن الحجاج^(٩) وجمهور أهل المشرق^(١٠) حيث أجازوا إطلاق (أخبرنا) على العرض من دون (حدثنا) التي أطلقوها على السماع وذلك للتمييز بينهما^(١١).

ثالثاً: الإجازة.

(١) ينظر: الكفاية للخطيب البغدادي (ص ٢٧١)، فتح المغيـث للسخاوي (١٧٠/٢).

(٢) ينظر: فتح المغيـث للسخاوي (١٧٠/٢).

(٣) إرشاد الساري (٢٣٤/١).

(٤) ورد في صحيح البخاري، كتاب العلم، باب ما جاء في العلم وقول الله تعالى: ﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْماً﴾ حديث ضِمَام بن ثَعْلَبَة قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ اللَّهُ أَمْرَكَ أَنْ تُصَلِّيَ الصَّلَاةَ؟ قَالَ: «نَعَمْ». قَالَ: فَهَذِهِ قِرَاءَةٌ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَ ضِمَامٌ قَوْمَهُ بِذَلِكَ فَأَجَارُوهُ.

(٥) هو عبد الله بن الزبير الحميدي الأسدي المكي (ت ٢١٩هـ) الإمام الثقة. ينظر: تهذيب الكمال للمزي برقم (٣٢٧٠) (١٤/٥١٢).

(٦) ينظر: إرشاد الساري (٢٣٤/١).

وأبو سعيد الحداد هو أحمد بن داود الواسطي (ت ٢٢٢هـ) وثقه الإمام يحيى بن معين وغيره. ينظر: تاريخ بغداد برقم (١٨٢١) (٤/١٣٨).

(٧) ينظر: إرشاد الساري (٢٥/١).

(٨) ينظر: إرشاد الساري (٢٥/١، ٢٢٩).

(٩) هو الحافظ مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري أبو الحسين (ت ٢٦١هـ) من مصنفاته: (الجامع المسند الصحيح) و (التمييز) و (الكنى والأسماء). ينظر: تهذيب الكمال للمزي برقم (٥٩٢٣) (٢٧/٤٩٩-٥٠٧).

(١٠) ينظر: فتح المغيـث للسخاوي (١٧٨/٢)، تدريب الراوي للسيوطي (٤٣٠/١).

(١١) ينظر: المحدث الفاضل للرامهرمزي (ص ٤٣١، ٤٢٥)، الكفاية للخطيب (ص ٣٠٣)، فتح المغيـث للسخاوي (١٧٨/٢).

تعدّ الإجازة في رواية الحديث من أوسع طرق تحمّله وأدائه، كما هو ملاحظ في كتب الدارية والرواية.

هذا وقد عرّف الإمام القسطلاني بها، وأوضح صورها فقال: (الإجازة وهي أنواع لمعين كأجزتك البخاري مثلاً^(١))، وأجزت فلاناً الفلاني جميع فهرستي ونحوه، وأجزته بجميع مسموعاتي وأمروياتي^(٢))، أو أجزت للمسلمين، أو لمن أدرك حياتي، أو لأهل الإقليم الفلاني^(٣).

ولم يكتفِ الإمام القسطلاني بتعريف أقسام الإجازة بل اشترط لصحتها شروط أوردتها فقال: (وشرط صحة الإجازة أن تكون من عالمٍ بالمجاز، والمجاز له من أهل العلم بالمجاز به)^(٤).

رابعاً: المناولة.

ميز الإمام القسطلاني كغيره من المحدثين بين المناولة المقرونة بالإجازة، فأجاز بها، وبين المناولة المجردة عن الإجازة، فلم يجز الرواية بها، وقد عرف المناولة المقرونة فقال: (أن يعطي الشيخ الكتاب للطالب، ويقول: هذا سماعي من فلان أو تصنيفي، وقد أن ترويه عني)^(٥).

ثم أورد رأي بعض العلماء الذين ساووا بين المناولة والسماع فقال: (هي حالة محلّ عند يحيى بن سعيد الأنصاري^(٦) ومالك^(٧) والزُّهري^(٨) فيسوغ فيها التعبير بالتحديث

(١) وهذا رأي جمهور المحدثين. ينظر: الإلماع للقاضي عياض (ص ٨٨)، مقدمة ابن الصلاح (ص ١٥١)، فتح المغيـث للسـخاوي (٢/٢١٧)، تدريب الراوي للسيوطي (١/٤٤٨).

(٢) وقد اختلف في هذا الوجه، وقد أجاز الجمهور الرواية به، وصحح بعضهم التلقي به بعد تعيين روايات الشيخ، ومطابقة كتب الراوي لها. ينظر: الإلماع للقاضي عياض (ص ٩١)، فتح المغيـث للسـخاوي (٢/٢٣٠)، تدريب الراوي للسيوطي (١/٤٥١).

(٣) إرشاد الساري (١/٢٥).

(٤) إرشاد الساري (١/٢٦).

(٥) إرشاد الساري (١/٢٣٨).

(٦) هو الإمام يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري المدني القاضي (ت ١٤٤هـ) عالم المدينة في زمانه، وتلميذ الفقهاء السبعة. ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (٥/٤٦٨).

(٧) ينظر: فتح المغيـث للسـخاوي (٢/٢٩٠).

والزهري هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب القرشي، أبو بكر المدني (ت ١٢٤هـ) حافظ زمانه نزيل الشام، وأول من دون الحديث. ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (٥/٣٢٦)، الأعلام للزركلي (٩٧٧).

والإخبار، لكنها أحط مرتبة من السماع عند الأكثرين^(١) (٢).

وقد بين الإمام القسطلاني أن تقييد المناولة بالإجازة يؤدي إلى عدم قبول المناولة العارية العارية عن الإجازة فقال: (وتقييد المناولة باقتران الإجازة مخرج لما إذا ناول الشيخ الكتاب للطالب للطالب من غير إجازة فإنه لا تسوغ الرواية بها على الصحيح)^(٣).

فهو في هذا التفريق قد اتبع منهج جمهور العلماء من المحدثين والفقهاء والأصوليين، حتى والأصوليين، حتى عابوا على المجوزين^(٤).

خامساً: المكاتبة.

هي أن يكتب الشيخ مسموعه لحاضر أو غائب بخطه أو بأمره^(٥).

وقد أوضح الإمام القسطلاني صور المكاتبة وشرحها حيث قال: (صورتها أن يكتب المحدث المحدث لغائب بخطه، أو يأذن ثقة فيكتب سواء كان لضرورة أم لا، وسواء سئل في ذلك أم لا، أم لا، فيقول بعد البسملة: من فلان ابن فلان، ثم يكتب شيئاً من مرويه حديثاً فأكثر، أو من أو من تصنيفه، أو نظمه، والإذن له في روايته عنه كأن يكتب أجرت لك ما كتبته لك، أو ما كتبت كتبت به إليك، ويرسله إلى الطالب مع ثقة مؤتمن بعد تحريره بنفسه، أو بثقة معتمد وشده وشده وختمه احتياطاً ليحصل الأمن من توهم تغييره، هذه في القوة والصحة كالمناولة المقترنة بالإجازة كما مشى عليه المؤلف^(٦) حيث قال: ما يذكر في المناولة وكتاب أهل العلم بالعلم إلى البلدان، لكن قد رجح قوم منهم الخطيب المناولة عليها لحصول المشافهة فيها بالإذن دون المكاتبة^(٧)، وهذا وإن كان مرجحاً، فالمكاتبة أيضاً تترجح بكون الكتابة لأجل الطالب^(٨)).

وقد استنبط الإمام القسطلاني كغيره من العلماء من نسخ عثمان رضي الله عنه المصاحف، وبعثها إلى

(١) وهو قول الثوري والأوزاعي وابن المبارك وأبي حنيفة والشافعي والبيهقي والمزني وأحمد وإسحاق وغيرهم. ينظر: فتح المغيث للسخاوي (٢/٢٩٠)، تدريب الراوي للسيوطي (١/٤٧١).

(٢) إرشاد الساري (١/٢٣٨).

(٣) إرشاد الساري (١/٢٣٨).

(٤) ينظر: علوم الحديث لابن الصلاح (ص ١٦٩)، فتح المغيث للسخاوي (٢/٣٠٢)، تدريب الراوي

للسيوطي (١/٤٧٤).

(٥) ينظر: علوم لابن الصلاح (ص ١٧٣)، تدريب الراوي للسيوطي (١/٤٨٠).

(٦) يعني به الإمام البخاري فقد عقد للمناولة باباً في كتاب العلم في صحيحه.

(٧) ينظر: الكفاية للخطيب البغدادي (ص ٣٣٦).

(٨) إرشاد الساري (١/٢٣٨).

الآفاق على صحة العمل بالمكاتبة فقال: (ودلالة هذا الحديث على تجويز الرواية بالمكاتبة بين غير خفي، لأن عُثْمَانَ أمرهم بالاعتماد على ما في تلك المصاحف، ومخالفة ما عداها. قال ابن المنير: والمستفاد من بعثه المصاحف إنما هو ثبوت إسناد صورة المكتوب فيها إلى عُثْمَانَ لا أصل ثبوت القرآن، فإنه متواتر عندهم)^(١).
 إذاً تحدث الإمام القسطلاني عن المكاتبة المقترنة بالإجازة فقط، وأما المكاتبة الإجازة التي منع الرواية بها قوم منهم القاضي الماوردي^(٢)، وأجازها كثيرون من المتقدمين والمتأخرين، وهو الصحيح المشهور بين أهل الحديث لإشعارها بمعنى الإجازة^(٣).
 وذكر أن الإمام البخاري لم يرو إلا حديثاً واحداً تحمله عن طريق المكاتبة، وذلك قال كتب إلي محمد بن بشار^(٤)، وتعقب ذلك فقال: (ولم يقع له صيغة المكاتبة في صحيحه الجامع عن أحد من مشايخه إلا في هذا الموضع نعم أخرج بصيغة المكاتبة كثيراً من رواية التابعي عن الصحابي، ومن رواية غير التابعي عن التابعي، ونحو ذلك)^(٥).

سادساً: الإعلام:

أتى تعريف الإمام القسطلاني للإعلام على النحو الآتي: (هو أن يقول له هذا الكتاب رويته، أو سمعته مقتصراً على ذلك من غير إذن)^(٦).
 ثم أورد أسماء بعض العلماء الذين احتجوا به فقال: (وهذه جوزها كثير من الفقهاء والأصوليين منهم ابن جريج وابن الصبَّاح^(٧))^(١). ولم يورد رأيه في هذه المسألة.

(١) إرشاد الساري (٢٣٩/١).

(٢) هو الإمام علي بن محمد حبيب، أبو الحسن (ت ٤٥٠ هـ) أقضى قضاة عصره، صاحب التصانيف الكثيرة النافعة منها: (الإحكام السلطانية) و(النكت والعيون) و(الحاوي). ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (٦٤/١٨).

(٣) ينظر: فتح المغيـث للسـخاوي (٨-٥/٣)، تدريب الراوي للسيوطي (٤٨٢/١).

(٤) في الإيمان والنذور، باب إذا حنث ناسياً في الإيمان، رقم (٦٦٧٣).

ومحمد بن بشار بن عثمان العبدي، أبو بكر البصري لقب ببندار (ت ٢٥٢ هـ) وهو الإمام الحافظ راوية الإسلام. ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (١٤٤/١٢).

(٥) إرشاد الساري (٨٢/١٤).

(٦) إرشاد الساري (٢٥/١).

(٧) وقد أوردتهم بشي من التفصيل الإمام السخاوي فقال: عده من الأئمة كثيرون منهم ابن جريج وعبيد الله بن عمر العمري وأصحابه المدنيين كالزهري، ومن الفقهاء كعبد الملك بن حبيب من المالكية، ومن الأصوليين كصاحب المحصول وأتباعه، وأبو نصر ابن الصبَّاح وغيرهم. ينظر: فتح المغيـث للسـخاوي (١٥-١٤/٣).

وقد منع الرواية به بعض علماء الحديث، وهذا الذي اختاره ابن الصلاح^(٢)، والنَّووي^(٣)، وابن جَماعة^(٤)، وابن المُلقِّن^(٥).

سابعاً: الوصية:

وهي القسم السابع من أقسام تحمل الحديث وأخذه، وقد وُضِّح معناها، والمراد منها الإمام الإمام القسطلاني بقوله: (الوصية بأن يوصي الراوي عند موته، أو سفره لشخص بكتاب يرويه)^(٦).

ثم بيّن رحمه الله أن بعض العلماء قال بجوازها، ثم صحح عدم الجواز فقال: (فجوزه مُحَمَّد بن سِيرين^(٧) وعَلَّه عِيَّاض بأنه نوع من الإِذْن^(٨)، والصحيح عدم الجواز إلا إن كان له من الموصي إجازة فتكون روايته بها لا بالوصية)^(٩).

ثامناً: الوجادة:

عرَّفها الإمام القسطلاني بقوله: (أن يقف على كتاب بخط يعرفه لشخص عاصره أو لا فيه

(١) إرشاد الساري (٢٥/١). وقد علل القاضي عياض احتجاجهم به بقوله: (لأن اعترافه به وتصحيحه له أنه سماعه، كتدبيره له بلفظه، وقراءته عليه إياه، وإن لم يُجْزَ له) الإلماع للقاضي عياض (ص ١٠٨).

(٢) ينظر: مقدمة ابن الصلاح (ص ١٧٨).

(٣) ينظر: تدريب الراوي للسيوطي (١/٤٨٥).

(٤) ينظر: المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي (ص ٩١).

وابن جماعة هو: عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكنايني (ت ٧٦٧هـ) نشأ في طلب العلم، وسمع الكثير، وشيوخه يزيدون على ألف وثلاثمائة، من كتبه: (هداية السالك إلى المذاهب الأربعة في المناسك) و(تخريج أحاديث الرافعي). ينظر: شذرات الذهب لابن العماد (٨/٣٥٨)، الأعلام للزركلي (٤/٢٦).

(٥) المقنع لابن الملقن (ص ٣٣٣).

(٦) إرشاد الساري (٢٥/١).

(٧) وقد أورد الخطيب عبارته التي صرح بها بصحة الرواية عن طريق الوصية، فقال: روى حماد بن زيد عن أيوب السخيتاني قال: (قلتُ لمحمد (أي ابن سيرين) ما ترى في كتب أبي قلابة قد جاعَتْ أرويه؟ قال: نعم، ثم قال بعد ذلك: لا أمرك ولا أنهاك). الكفاية في علم الرواية للخطيب (ص ٣٥٢).

وأبو قلابة هو عبد الله بن زيد الجرمي البصري أحد الأعلام من التابعين، قد أوصى بكتبه عند موته بالشام إلى تلميذه أيوب السخيتاني، وهو بالبصرة. ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (٤/٤٦٨).

ومحمد هو ابن سيرين أبو بكر البصري التابعي مولى أنس بن مالك (ت ١١٠هـ)، كان أحد الفقهاء من أهل البصرة، والمذكورين بالورع في وقته. ينظر: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي برقم (٢٨٥٧) (٥/٣٣١).

(٨) فقال عن ذلك: (هذا باب أيضاً قد رُوي فيه عن السلف المتقدم إجازة الرواية بذلك؛ لأن في دفعها له نوعاً من الإِذْن وشبهاً من العرض والمناولة، وهو قريب من الضرب الذي قبله). وقد اعترض ابن الصلاح عليه بقوله: (وهذا بعيد جداً). ينظر: الإلماع للقاضي عياض (ص ١١٥)، مقدمة ابن الصلاح (ص ١٧٧).

(٩) إرشاد الساري (٢٥/١-٢٦).

لا فيه أحاديث يرويها ذلك الشخص، ولم يسمعها ذلك الواجد، ولا له منه إجازة^(١).
وقد عدّ الإمام ابن الصّلاح الرواية بالوجداء العارية عن الإجازة من باب المنقطع
فقال: (وهذا الذي استمر عليه العمل قديماً وحديثاً، وهو من باب المنقطع والمرسل غير
شوباً من الاتصال بقوله: (وجدتُ بخطّ فلانٍ) ^(٢)).

وأما عن العمل بها فقد اختلف العلماء في ذلك، فمعظم المحدثين والفقهاء من
وغيرهم لا يرون العمل بها، وحكي عن الإمام الشافعي والجويني^(٣) جواز العمل بها ومبنى
ذلك على مسألة العمل بالمرسل^(٤).

مما سبق ذكره رأينا أنّ الإمام القسطلاني لم يقتصر على الطرق التي عرضها
الإمام البخاري ضمن جامع الصحيح بل زاد عليها الإعلام والوجداء والوصية.
وقد علق الحافظ ابن حجر على فعل الإمام البخاري فقال: (لم يذكر المصنف من
التحمل الإجازة المجردة عن المناولة، أو المكاتبة، ولا الوجداء، ولا الوصية، ولا الإعلام
عن الإجازة، وكأنه لا يرى بشيء منها)^(٥).

المطلب الثاني: طرق الأداء .

ألفاظ الأداء ليست مجرد ألفاظ يسوقها الرواة ضمن السند إنّما تعبر عن كيفية
التحمل، فصلتها بها صلة قوية أدركها المحدثون، حتى عدّ بعضهم أنّ التهاون بها من
قبيل التدليس.

قال الحافظ ابن حجر: (يلتحق بالتدليس ما يقع من بعض المحدثين من التعبير
بالتحديث، أو الإخبار عن الإجازة موهماً للسمع، ولا يكون سمع من ذلك الشيخ
شيئاً)^(٦).

إذاً قد جرى الاصطلاح على تخصيص بعض الألفاظ لكل طريقة من طرق التحمل،

(١) إرشاد الساري (٢٦/١).

(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص ١٧٨).

(٣) هو شيخ الشافعية عبد الملك بن عبد الله بن يوسف أبو المعالي الجويني (ت ٤٧٨ هـ) الملقب بإمام الحرمين أقام بمكة
والمدينة أربع سنين يدرس ويفتي، وله عدة كتب منها: (البرهان في أصول الفقه) و(الإرشاد) في أصول الدين. ينظر: سير أعلام النبلاء
للذهبي (٤٦٨/١٨ - ٤٧٧)، الأعلام للزركلي (١٦٠/٤).

(٤) ينظر: الإلماع للقاضي عياض (ص ١٢٠).

(٥) فتح الباري لابن حجر (١٥٦/١).

(٦) تعريف أهل التدليس بمراتب الموصوفين بالتدليس: أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، ت عاصم

القيروني، مكتبة المنار، الأردن، ط ١ (ص ١٦).

إلا أنَّ بعض أئمة الحديث كالإمام البخاري لم يلتزم بهذه الصيغ والألفاظ، لأنَّ تأليفه للجامع الصحيح كان قبل استقرار هذه الألفاظ.

وقد صرح الإمام القسطلاني رحمه الله بمنهج الإمام البخاري في عدم التفريق بين (حَدَّثْنَا) و(أَخْبَرْنَا) و(أَنْبَأْنَا) و(سَمِعْتُ)، فهي عنده سواء لا فرق بينها فقال: (لا فرق بين هذه هذه الألفاظ الأربعة عند المؤلف كما يعطيه قوة تخصيصه بذكره عن شيخه الحميدي من غير غير ذكر ما يخالفه، وهو مروي أيضاً عن مالك والحسن البصري ويحيى بن سعيد القطان^(١) ومعظم الكوفيين والحجازيين)^(٢).

ونبّه على مذهب الإمام البخاري أيضاً مرات عدة منها قوله: (ساق)^(٣) التعاليق الثلاثة^(٤) تنبيهاً على أن الصحابي تارة يقول (حَدَّثْنَا)، وتارة يقول (سَمِعْتُ)، فدلّ على عدم الفرق بينهما^(٥).

فالعلماء في ذلك على ثلاثة أقسام فريق لم يفرق بين (حَدَّثْنَا) و(أَخْبَرْنَا) و(أَنْبَأْنَا) وفريق منع الإطلاق، ورأى التخصيص، وقد نقل الإمام القسطلاني قول القاضي عياض في هذه المسألة، وأضاف عليه قول بعض المقيدون الذين اختاروا عدم إطلاق (حَدَّثْنَا) في العرض فقال: (وقال القاضي عياض: لا خلاف أنه يجوز في السماع من لفظ الشيخ أن يقول السامع فيه (حَدَّثْنَا) و(أَخْبَرْنَا) و(أَنْبَأْنَا) و(سَمِعْتُهُ يَقُول) و(قَالَ لَنَا فُلَانٌ) و(ذَكَرَ لَنَا فُلَانٌ)، وإليه مال الطحاوي^(٦)،

(١) هو يحيى بن سعيد بن فروخ القطان أبو سعيد (ت ١٩٨ هـ) قال عبد الرحمن بن مهدي: اختلفوا يوماً عند شعبة فقالوا: اجعلوا بيننا وبينك حكماً، فقال: قد رضيت بالأحول، يعني يحيى بن سعيد القطان، فما برحنا حتى جاء يحيى، فتحاكموا إليه، ففضى على شعبة، فقال شعبة: ومن يطيق نقدك؟ وقال أحمد بن حنبل: يحيى بن سعيد القطان إليه المنتهى في التثبت بالبصرة. وقال أبو زرعة: يحيى بن سعيد من الثقات الحفاظ. ينظر: تهذيب الكمال للمزي برقم (٦٨٣٤) (٣١/٣٢٩ - ٣٤٢)، تذكرة الحفاظ للذهبي برقم (٢٨٠) (١/٢١٨).

(٢) إرشاد الساري (١/٢٢٩).

(٣) (يقصد الإمام البخاري).

(٤) وهي: قال ابن مسعود: (حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وهو الصَّادِقُ المَصْدُوقُ). وقال شقيق عن عبد الله: (سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ كلمة). وقال حذيفة: (حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حديثين). في كتاب العلم، باب قول المحدث: (حَدَّثْنَا) أو (أَخْبَرْنَا) و(أَنْبَأْنَا).

(٥) إرشاد الساري (١/٢٣٠).

(٦) هو أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة المصري الطحاوي (ت ٣٢١ هـ) انتهت إلى أبي جعفر رئاسة أصحاب أبي حنيفة بمصر، له: (شرح مشكل الآثار) و(المختصر) في الفقه. ينظر: تذكرة الحفاظ للذهبي برقم (٧٩٧) (٣/٨٠٨).

وصحح هذا المذهب ابن الحَاجِب^(١) ونقل هو وغيره أنه مذهب الأئمة الأربعة، ومنهم من رأى إطلاق ذلك حيث يقرأ الشيخ من لفظه، وتقييده حيث يُقرأ عليه، وهو مذهب إسحاق بن راهويه والنسائي^(٢) وابن حبان وابن منده^(٣) وغيرهم^(٤).

وهذا الرأي يعدّ تفريقاً بسيطاً بين صيغ الأداء قد أحدث بعضهم غيره، فتم تعيين طريق من طرق التحمل، فكان هذا الرأي الثالث في هذه المسألة عن ذلك يقول الإمام القسطلاني: (وقال آخرون بالتفرقة بين الصيغ بحسب افتراق التحمل، فلما سمع من لفظ الشيخ (سمعت) أو (حدثنا)، ولما قرأه على الشيخ (أخبرنا)، والأحوط الإفصاح بصورة فيقول إن كان قرأ (قرأت على فلان) أو (أخبرنا بقراءتي عليه)، وإن كان سمع: (فُري على وأنا أسمع)، و(أخبرنا فلان قراءة عليه، وأنا أسمع)، و(أنبأنا) و(نبأنا) بالتشديد للإجازة يشافه بها الشيخ من يجيزه، وهذا مذهب ابن جريج والأوزاعي^(٥) وابن وهب^(٦) وجمهور أهل المشرق، ثم أحدث أتباعهم تفصيلاً آخر فمن سمع وحده من لفظ الشيخ أفرد فقال (حدثني)، ومن سمع مع غيره جمع فقال (حدثنا)، ومن قرأ بنفسه على الشيخ أفرد فقال (أخبرني)، ومن سمع بقراءة غيره جمع فقال (أخبرنا) ^(٧).

(١) هو عثمان بن عمر بن أبي بكر الكردي الدويني المالكي أبو عمرو (ت ٦٤٦هـ) المقرئ، صاحب التصانيف منها: (الكافية) و(جامع الأمهات) و(المقصد الجليل) و(مختصر منتهى السؤل والأمل). ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (٢٦٤/٢٣)، الأعلام للزركلي (٢١١/٤).

(٢) هو أحمد بن علي بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي (ت ٣٠٣هـ) إمام عصره، صاحب السنن. ينظر: البداية والنهاية لابن كثير (١٢٣/١١).

(٣) هو الحافظ محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده (ت ٣٩٥هـ) أبو عبد الله، صاحب التصانيف، جمع وكتب ما لا ينحصر، وسمع من ألف وسبعمائة شيخ. من كتبه: (فتح الباب في الكنى والألقاب) و(الرد على الجهمية) و(معرفة الصحابة). ينظر: التقيد لمعرفة رواة السنن والمسائيد: ابن النقطة الحنبلي، ت كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١ (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م) برقم (١٦) (ص ٣٩)، تذكرة الحفاظ للذهبي برقم (٩٥٩) (١٠٣١/٣).
(٣) إرشاد الساري (٢٢٩/١).

(٤) هو عبد الرحمن بن عمرو بن يُحْمَد الأوزاعي، أبو عمرو (ت ١٥٧هـ)، كان مولده في حياة الصحابة، وحدث عن خلق كثير من التابعين وغيرهم، له كتاب (السنن) في الفقه، و(المسائل) ويقدر ما سئل عنه بسبعين ألف مسألة أجاب عليها كلها. ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (١٠٧/٧)، الأعلام للزركلي (٣٢٠/٣).

(٥) هو عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي مولاها الفهري، أبو محمد المصري الفقيه (ت ١٩٧هـ)، له كتب، منها (الجامع)، و(الموطأ) في الحديث. ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (٢٢٣/٩)، تهذيب التهذيب لابن حجر (٧٣/٦).
(٦) إرشاد الساري (٢٢٩/١).

ولشدة تحري الإمام القسطلاني رأى أن على الراوي التمييز بين قراءته على الشيخ، وقراءة غيره على الشيخ وهو يسمع، ويبن أن هذا الرأي لا يقتصر عليه إنما هو رأي عدد كبير من العلماء ثم ساق تفصيلاً آخر لهذه المسألة قد أتبع فيما بعد.

وأكد على اختياره هذا مرة ثانية فقال: (والأحوط الإفصاح، فإن قرأ بنفسه قال (قرأت على فلان)، وإلا قال (قرأت على فلان، وأنا أسمع) (١)).

وقد أجاز بعض العلماء كالإمام النسائي وأحمد بن حنبل وابن المبارك (٢) وغيرهم التعبير عن العرض بعبارات السماع مقيدة بلفظ القراءة ك (حدثنا قراءة عليه) ومنعوا إطلاق (حدثنا) (٣). قال الخطيب: (وهو مذهب خلق كثير من أصحاب الحديث) (٤).

وقد علل الإمام القسطلاني فعلهم هذا فقال: (وإنما خصوا قراءة الشيخ بـ (حدثنا) لقوة إشعاره بالنطق والشفاهة، وينبغي ملاحظة هذا الاصطلاح لئلا يختلط المسموع بالمجاز، قال قال الإسفراييني (٥): لا يجوز فيما قرأ أو سمع أن يقول (حدثنا) ولا فيما سمع لفظاً أن يقول (أخبرنا)، إذ بينهما فرق ظاهر، ومن لم يحفظ ذلك على نفسه كان من المدلسين) (٦).

وأما الإمام البخاري ومالك وغيرهما فقد أجازوا إطلاق (حدثنا) على العرض، وذلك

بسبب عدم التفريق بين السماع والعرض (٧).

هذا وقد استقر اصطلاح المتأخرين على إطلاق (أنبأنا) على الإجازة (٨) وقد اعتمده الإمام القسطلاني فقال: (ويقول المحدث بها (أنبأنا) أو (أنبأني) (٩)).

والمختار عند الجمهور هو منع إطلاق (حدثنا) أو (أخبرنا) ونحوهما في المناولة والإجازة،

(١) إرشاد الساري (٢٥/١).

(٢) هو الإمام عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي التميمي (ت ١٨١هـ) أبو عبد الرحمن المروزي أحد الأئمة الأعلام وحفاظ الإسلام. ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (٣٧٨/٨).

(٣) ينظر: تدريب الراوي للسيوطي (٤٢٨/١).

(٤) الكفاية للخطيب البغدادي (ص ٢٩٧).

(٥) هو يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم بن يزيد النيسابوري الإسفراييني أبو عوانة (ت ٣١٦هـ) الإمام الجوال صاحب الصحيح المسند المخرج على صحيح مسلم. ينظر: تذكرة الحفاظ للذهبي برقم (٧٧٢) (٧٧٩/٣). طبقات الحفاظ للسيوطي برقم (٧٤٣) (ص ٣٢٩).

(٦) إرشاد الساري (٢٣٠/١).

(٧) ينظر: الإلماع للقاضي عياض (ص ١٢٢)، تدريب الراوي للسيوطي (٤٢٨/١).

(٨) ينظر: فتح المغيث للسخاوي (١٥٥/٢)، قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث: محمد جمال الدين القاسمي، دار

الكتب العلمية، بيروت (ص ٢٠٨).

(٩) إرشاد الساري (٢٥/١).

وتقييد المناولة والإجازة بلفظ لا إشكال فيه بحيث يتميز كل واحد منها عن الآخر كأن يقول (حدثنا منأولة) أو (أخبرنا منأولة وإجازة)^(١).

وقد أتى الإمام القسطلاني على توضيح صيغة الأداء التي نصَّ عليها العلماء على مكاتبة فقال: (إذا أدى المكاتب ما تحمله من ذلك فبأي صيغة يؤدي؟ جوز قوم منهم سعد ومنصور بن المعتز إطلاق (أخبرنا) و(حدثنا)، والجمهور على اشتراط التقييد فيقول: (حدثنا) أو (أخبرنا) فلان مكاتبة أوكتابة أونحوهما، فإن عرت الكتابة عن الإجازة فالمشهور تسويغ الرواية بها)^(٢).

إذا صيغتها التي درج عليها هي: (كتب إلي فلان قال: حدثنا فلان)، أو (أخبرني فلان مكاتبة)^(٣).

وأما عن كيفية التعبير عن الوجادة فلم يختلف العلماء في وجوب تقييد وعدم إطلاق لفظ (حدثنا) أو (أخبرنا)^(٤) في أدائها وصيغتها كما ساقها الإمام القسطلاني: (وجدت أو قرأت بخط فلان) كذا ثم يسوق الإسناد والمتن)^(٥).

مما سبق يلاحظ استقرار ألفاظ رواية الحديث عند الإمام القسطلاني، وهذا رأي أكثر العلماء والمحدثين، قال الإمام أبو عبد الله الحاكم^(٦): (والذي اختاره في الرواية، وعهدت عليه أكثر مشايخي وأئمة عصري، أن يقول في الذي يأخذه من المحدث لفظاً، وليس معه أحد: (حدثني فلان)، وما يأخذه عن المحدث لفظاً مع غيره: (حدثنا فلان)، وما قرئ على المحدث بنفسه (أخبرني فلان)، وما قرئ على المحدث، وهو حاضر (أخبرنا فلان)، وما عرض على المحدث، فأجاز له روايته شفاهاً يقول فيه: (أنبأني فلان)، وما كتب

(١) ينظر: الإلماع للقاضي عياض (ص ٤٧٦)، فتح المغيث للسخاوي (٣١٠/٢).

(٢) إرشاد الساري (٢٣٨/١).

(٣) ينظر: تدريب الراوي للسيوطي (١/٤٨٣-٤٨٤).

(٤) بل إن الإمام السخاوي عدَّ إطلاق ذلك من المجازفة فقال: (وبعض جازف فأدى ما وجده كذلك بصيغة (حدثنا) و(أخبرنا)). وقد سبقه في إنكار ذلك القاضي عياض فقال: (لا أعلم من يقتدى به أجاز النقل فيه بـ(حدثنا) و(أخبرنا)). ينظر: الإلماع للقاضي عياض (ص ١١٧)، فتح المغيث للسخاوي (٢٥/٣).

(٥) إرشاد الساري (٢٦/١).

(٦) هو الحافظ محمد بن عبد الله بن محمد بن حمويه، أبو عبد الله الضبي النيسابوري (ت ٤٠٥ هـ) ويعرف بابن البَيْع، كان قاضي نيسابور، من كتبه: (المستدرك على الصحيحين) و(الإكليل). ينظر: تاريخ بغداد للخطيب بـرقم (٣٠٢٤) (٤٧٣-٤٧٤)، تذكرة الحفاظ للذهبي بـرقم (٩٦٢) (١٠٣٩/٣)، الأعلام للزركلي (٢٢٧/٦).

إليه المحدث من مدينة، ولم يشافهه بالإجازة يقول: (كَتَبَ إِلَيَّ فُلَانٌ) (١).

إذاً أصبح لديهم التمييز بين هذه المصطلحات، وتخصيص كُلِّ لفظٍ بطريق من طرق طرق التحمل حقيقة عرفية (٢).

تنبيه:

أورد الإمام القسطلاني اختلاف العلماء في قول الإمام البخاري (قَالَ لِي) أو (قَالَ لَنَا) فكان فكان منهم قول الإمام أبي جعفر بن حمدان النيسابوري (٣): أن كل ما في الجامع الصحيح من (قَالَ لِي فُلَان) فهو عرض أو منأولة (٤).

ونقل ترجيح الإمام ابن منده بأنه للإجازة، ثم ذكر موافقة أبي يعقوب الحافظ (٥) له (٦). ومن ثم أورد رأي الإمام السخاوي الذي عدَّ قولَ الإمام البخاري (قَالَ لَنَا) أو (قَالَ لِي) هو في هو في الأحاديث الموقوفة، أوفي المرفوعات التي يكون في إسنادها من ليس على شرطه. قال الإمام القسطلاني: (قال (٧): وحققه شيخنا (٨) باستقرائه لها أنه إنما يأتي بهذه الصيغة يعني

(١) معرفة علوم الحديث للحاكم (ص ٢٦٠).

(٢) ينظر: فتح الباري (١/١٤٥).

(٣) هو الإمام أحمد بن حمدان بن علي بن سنان النيسابوري أبو جعفر (ت ٣١١هـ) صنف الصحيح على شرط مسلم. ينظر: تذكرة الحفاظ للذهبي برقم (٧٦٢) (٢/٧٦١).

(٤) رد عليه الحافظ ابن حجر بقوله: (ليس عليه دليل). فتح الباري (٥/٤١٠).

(٥) هو الحافظ يوسف بن أحمد بن إبراهيم الشيرازي أبو يعقوب البغدادي (ت ٥٨٥هـ) مفيد بغداد، كان واسع الرحلة. ينظر: تاريخ بغداد برقم (٧٦٢٨) (١٤/٣٠٩)، تذكرة الحفاظ للذهبي برقم (١١٠٣) (٤/١٣٥٦).

(٦) ينظر: إرشاد الساري (١/٢٢٩).

ولكن الحافظ ابن حجر رد عليه مبطلاً قوله فقال: (وقد ادعى ابن منده أن كل ما يقول البخاري فيه (قَالَ لِي) فهي إجازة، وهي دعوى مردودة. بدليل أنني استقرت كثيراً من المواقع التي يقول فيها في (الجامع): (قَالَ لِي) فوجدته في غير الجامع يقول فيها: (حدثنا). والبخاري لا يستجيز في الإجازة إطلاق التحديث، فدل على أنها عنده من المسموع. لكن سبب استعماله لهذه الصيغة: ليفرق بين ما بلغ شرطه وما لا يبلغ). فتح الباري (١/١٥٦).

(٧) أي السخاوي في فتح المغيبي (٢/٣١١).

(٨) يقصد الحافظ ابن حجر الذي قال في فتح الباري (٥/٣): (وهذه الصيغة هي (قَالَ لَنَا) يستعملها البخاري على ما استقرت من كتابه في الاستشهادات غالباً، وربما استعملها في الموقوفات). وقد أكد على رأيه هذا في مواضع متعددة من كتبه ففي النكت على ابن الصلاح (٢/٦٠١) قال أيضاً: (والذي يتبين بالاستقراء من صنيعه أنه لا يعبر في الصحيح بذلك إلا في الأحاديث الموقوفة، والمستشهد بها فيخرج ذلك حيث يحتاج إليه عن أصل مساق الكتاب، ومن تأمل في كتابه وجده كذلك والله الموفق). وقال في تعريف أهل التقديس (ص ٢٤) أيضاً: (والذي يظهر أنه يقول فيما لم يسمع قال، وفيما سمع لكن لا يكون على شرطه أو موقوفاً (قَالَ لِي أو قَالَ لَنَا)، وقد عرفت ذلك بالاستقراء من صنيعه).

بأنفرادها إذا كان المتن ليس على شرطه في أصل موضع كتابه كأن يكون ظاهره الوقف، أوفي السند من ليس على شرطه في الاحتجاج، وذلك في المتابعات والشواهد^(١) .

وكان اعتماد الإمام القسطلاني على أن قول الإمام البخاري (قَالَ لَنَا) أو (قَالَ لِي) قبيل التحمل عن طريق المذاكرة^(٢) فقال: (وَأَمَّا (قَالَ لَنَا) أو (قَالَ لِي) و (ذَكَرْنَا) و (ذَكَرَ لِي) ففيما سمع في حال المذاكرة)^(٣) .

فهو في ذلك يتبع مذهب إليه الإمام الكرمانى^(٤) والعيني^(٥) والحافظ ابن حجر في أحد أقواله في أن هذه الصيغة قد تستعمل في المذاكرة في بعض الأحيان^(٦) .

المبحث الثالث: كتابة الحديث.

ذكر الإمام القسطلاني بعض القواعد في كيفية التوثيق التي يجب إتباعها لتجنب التصحيف فكان أولها:

المطلب الأول: الاعتناء بالرسم الإملائي وضبطه بالشكل:

يجب الاعتناء بالرسم الإملائي، وضبط الحديث بالشكل حتى لا يقع اللبس، ويطرأ على القارئ، قال الإمام القسطلاني: (ويستحب الاعتناء بضبط الحديث، وتحقيقه نقطاً وشكلاً، من غير مشق، ولا تعليق بحيث يؤمن معه اللبس)^(٧) .

(١) إرشاد الساري (١/٢٣٠).

(٢) والمذاكرة هي أن يتذاكر أهل العلم فيما بينهم في مجالسهم ببعض الأحاديث، فإنهم حين ذاك لا يحرصون على الدقة في أداء الرواية؛ لتيقنهم أنها لم يقصد بها السماع منهم، ولذلك منع جماعة من الأئمة الحمل عنهم حال المذاكرة. ينظر: الباعث الحثيث (ص ١٤٥).

(٣) إرشاد الساري (١/٢٢٩).

(٤) وقد علق الإمام الكرمانى على قول الإمام البخاري: (قَالَ لَنَا) بأن ذلك في ما تحمله مذاكرة. ينظر: صحيح البخاري بشرح الكرمانى، دار إحياء التراث العربى، بيروت، ط ٢ (١٤٠١هـ - ١٩٨١م) (٦/١١٤).

(٥) وهو ما اختاره في عدة مواضع منها: ما ورد في كتاب الأذان، باب مكث الإمام في مصلاه بعد السلام. ينظر: عمدة القاري شرح صحيح البخاري لبدر الدين محمود العيني (٦/١٩٩).

(٦) من ذلك تعليقه على بعض الأحاديث التي ورد فيها قول البخاري (قَالَ لَنَا). حيث قال: (هو موصول، وإنما عُبِّرَ بقوله: (قَالَ لَنَا) لكونه موقوفاً مغايرةً بينه وبين المرفوع، هذا الذي عرفته بالاستقراء من صنيعه، وقيل إنه لا يقول ذلك إلا فيما حملة مذاكرة، وهو محتمل، ولكنه ليس بمطرد؛ لأنني وجدت كثيراً مما قال فيه: (قَالَ لَنَا) في الصحيح قد أخرجه في تصانيف أخرى بصيغة (حَدَّثَنَا) . فتح الباري (٢/٣٣٥).

(٧) إرشاد الساري (١/٢٥).

ثم نقل تصويب القاضي عياض شَكْلَ الكُلِّ للمبتدئ^(١).

المطلب الثاني:المقابلة:

عند نهاية النسخ أكد الإمام القسطلاني على ضرورة المقابلة لتصحيح الكتاب على أصله، وأعلى فرع مقابل على ذلك الأصل^(٢).

والمقابلة هي: (جعل ما في واحد من الكتابين مثل (ما) في الآخر مشبهاً له من جهة ما كتب كتب فيه، لا من كل جهة، لأن القدود تختلف، وكذلك الألوان الذي يكتب فيه)^(٣).

المطلب الثالث:التصحيح والتضبيب:

يستشكل أحياناً على المحدث كلمة من حيث تشكيلها أو إعجامها فيقع في التصحيف أو التحريف، لذلك يلجأ إلى ضبطها، وبعد ذلك يكتب عليها (صح)، وأما إذا صحت الرواية وفسد المعنى، وضع إشارة التضبيب (صد).

وهذا ما أعرب عنه الإمام القسطلاني فقال^(٤): (وليغن بالتصحيح بأن يكتب صح على كلام صح رواية ومعنى لكونه عرضة للشك أو الخلاف، وكذا بالتضبيب، ويسمى التمريض، بأن يمدّ خطأ أوله كرأس الصاد، ولا يُلصِقُهُ بالممدود عليه على ثابت نقلاً فاسدٍ لفظاً أو معنى، أضعيف، أو ناقص)^(٥).

المطلب الرابع:إشارته إلى(حاء) التحويل.

بيّن الإمام القسطلاني معناها عند المحدثين، وسبب إيرادها، وفائدتها فقال رحمه الله: (ح) مهمة مفردة في الخط مقصورة في النطق على ما جرى عليه رسمهم إذا أرادوا الجمع بين إسنادين فأكثر عند الانتقال من سند لآخر خوف الإلباس، فربما يُظَنّ أن السندين واحد، ومذهب الجمهور أنها مأخوذة من التحويل، وقال عبد القادر الرّهّاي وتبعه الدّمياطي من الحائل الذي يحجز بين الشينين، وقال: ينطق به، ومنعه الأول، وعن بعض المغاربة يقول بدلها الحديث، وهو يشير إلى أنها رمز عنه، وعن خط الصّابوني وأبي مُسلم اللّيثي وأبي سَعيد الخليلي صح لئلا يتوهم أن حديث هذا الإسناد سقط، أو خوف تركيب الإسناد الثاني مع الأول فيجعل إسناداً

(١) ينظر:الإلماع للقاضي عياض(ص١٥٠).

(٢) ينظر:إرشاد الساري(٢٥/١).

(٣) أدب الكتاب:محمد الصولي، ت محمد بهجة الأثري، المطبعة السلفية، بمصر، د.ط (١٣٤١هـ)(٢/١٢٠).

(٤) إرشاد الساري(٢٥/١).

(٥) من مواضع التضبيب:أن يقع في الإسناد إرسال أو انقطاع فمن عادتهم تضبيب موضع الإرسال والانقطاع.

ينظر:التقييد والإيضاح للعراقي(ص٢١٥).

واحداً^(١) .

إذا لم يقتصر على التعريف بمعناها عند المحدثين بل أوضح للقارئ كيفية النطق بها، ورسمها مع إيضاح أصلها ومنشأها، وسبب استخدامها من قبل المحدثين والغرض منها.

الفصل الثالث: أنواع الحديث المقبول والمردود.

المبحث الأول: أنواع الحديث المقبول.

المبحث الثاني: أنواع الحديث المردود.

الفصل الثالث: أنواع الحديث المقبول والمردود.

المبحث الأول: أنواع الحديث المقبول.

المطلب الأول: الحديث الصحيح:

وهو لغة ضد المكسور والسقيم^(١).

عرّفه الإمام القسطلاني وبيّن حكمه ونوع العلم الذي يفيدّه فقال: (الصحيح ما اتصل سنده^(٢)، بعدول^(٣) ضابطين^(٤)، بلا شذوذ، بأن لا يكون الثقة خالف أرجح منه حفظاً، أو عدداً مخالفة لا يمكن الجمع^(٥)، ولا علة خفية قاذحة مجمع عليها^(٦)، أي ليس إسناده ضعيفاً، لا أنه

(١) ينظر: لسان العرب لابن منظور (٥٠٧/٢).

(٢) فخرج بهذا القيد المنقطع المعضل والمعلق والمرسل.

(٣) فسر الحافظ ابن حجر العدالة: (ملكة تحمله على ملازمة التقوى والمروءة). نزهة النظر لابن حجر (ص ٦٩).

(٤) وكان يجب عليه إضافة عدل تام الضبط كما فعل الإمام ابن حجر، لأن ليس بين الصحيح لذاته، وبين الصحيح لغيره (أي الحسن لذاته الذي ارتقى إلى الصحيح) إلا تمام الضبط، فإذا نقص الضبط أصبح الحديث حسن. وهنا الإمام القسطلاني يعرف الحديث الصحيح لذاته.

والأفضل أيضاً أن يقول: بنقل الثقة، لأن الثقة من جمع بين العدالة والضبط، والتعاريف تصان عن الإسهاب. والضبط نوعان: ضبط الصدر: وهو أن يثبت ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء.

وضبط الكتاب: هو صيانتُهُ له عن تطرق الخلل إليه حين سمع فيه إلى أن يؤدي. ينظر: نزهة النظر لابن

حجر (ص ٦٩)، فتح المغيث للسخاوي (١٥/١)، تدريب الراوي للسيوطي (٦١١/١).

(٥) أخرج بذلك الحديث الشاذ، ومن ثم يخرج المنكر من باب أولى.

(٦) والعلة عبارة عن سبب غامض خفي قاذح. ينظر: تدريب الراوي للسيوطي (٢٩٥/١).

مقطوع به^(١) في نفس الأمر، لجواز خطأ الضابط الثقة ونسيانه، نعم يقطع به إذا تواتر^(٢).

المطلب الثاني: الحديث الحسن.

الحسن لغة: ضد القبيح^(٣).

وقد ساق الإمام القسطلاني تعريف الحديث الحسن لدى الخطابي، ولم يصرح وكان تعريفه هو: (ما عُرف مَخْرَجُه، واشتهر رجاله)^(٤) ثم فسر معرفة المَخْرَج^(٥) بقوله: (من كونه حجازياً، شامياً، عراقياً، مكياً، كوفياً، كأن يكون الحديث عن راوٍ، قد اشتهر برواية أهل بلده، كقَتَادَةَ في البَصْرِيِّين، فإن حديث البَصْرِيِّين، إذا جاء عن قَتَادَةَ ونحوه، كان مَخْرَجَه معروفاً، بخلاف غيره، والمراد به الاتصال، فالمنقطع والمرسل والمعضل، لغيبة بعض رجالها، لا يعلم مَخْرَج الحديث منها لا يسوغ الحكم بمَخْرَجه^(٦) فالمعتبر الاتصال،

(١) فالحديث الصحيح لا يوجب القطع به إذا كان غير متواتر، خلافاً لمن قال: إن خبر الواحد يوجب القطع، حكاه ابن الصباغ عن قوم من أهل الحديث، وعزاه الباجي للإمام أحمد، وحكاه ابن عبد البر عن حُسَيْن الكرابيسي، وحكى السهيلي عن بعض الشافعية ذلك بشرط أن يكون في إسناده إمام مثل مالك وأحمد وسفيان، وإلا فلا يوجبه. ينظر: تدريب الراوي للسيوطي (٧٥/١).

(٢) إرشاد الساري (١٣/١).

(٣) ينظر: لسان العرب لابن منظور (١١٤/١٣).

(٤) معالم السنن: محمد الخطابي، المطبعة العلمية، حلب، ت محمد راغب الطباخ، ط (١٣٥١هـ- ١٩٣٢م) (٦/١)، إرشاد الساري (١٣/١).

وقد اعترض على تعريفه للحسن الإمام ابن الصلاح بعد ذكره له بأنه مُستبهم لا يشفي الغليل، وليس فيه ما يفصل الحسن من الصحيح، ثم بعد أن ذكر تعريفه للحسن لذاته قال: وعلى هذا القسم ينتزَلُ كلامُ الخطابي. ينظر: مقدمة ابن الصلاح (ص ٣٠، ٣٢).

(٥) وقد سبقه في تفسيره أبو بكر ابن العربي. ينظر: عارضة الأحوذى: ابن العربي المالكي، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ط (١٤٠١-١٥).

(٦) علق عبد الهادي الأبياري فقال: الكلام على تقدير مضاف، أي بسبب جهل مخرجه لا يسوغ الحكم عليه. ينظر: نيل الأمان (ص ٤٢).

ولو لم نعرف المَخْرَج^(١)، إذ كل معروف المَخْرَج متصل، ولا عكس^(٢).
وفسّر أيضاً اشتهاً رجاله: أي (بالعدالة والضبط المنحط عن الصحيح)^(٣).

المطلب الثالث: الحديث الصالح.

ذكر الإمام القسطلاني قول الإمام أبي داود: (وما كان في كتابي السنن من حديث فيه فيه وهنٌ شديد، فقد بينته، وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح، وبعضها أصح من بعض)^(٤).
ثم أورد تفسير الحافظ ابن حجر لقول أبي داود هذا حيث قال: (لفظ (صالح) في كلامه؛ كلامه؛ أعم من أن يكون للاحتجاج أو للاعتبار، فما ارتقى إلى الحسن ثم إلى الصحيح؛ فهو فهو بالمعنى الأول^(٥)، وما عداهما فهو بالمعنى الثاني^(٦)، وما قصر عن ذلك فهو الذي فيه وهن شديد)^(٧).

-
- (١) أي لم يشتهر، وأما أصل معرفته وضبطه فلا بد منه. ينظر: نبيل الأمانى (ص ٤٢).
(٢) أي لأنه قد يتصل مع عدم الاشتهاً، بل ومع الضعف. ينظر: نبيل الأمانى (ص ٤٣).
(٣) إرشاد الساري (١٣/١). أي أن يكون الضبط متوسط بين الصحيح والضعيف. ينظر: فتح المغيـث للسخاوي (٧٢/١).
(٤) إرشاد الساري (١٣/١). ينظر: رسالة الإمام أبي داود السجستاني إلى أهل مكة في وصف سننه، ت عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط ٢ (١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م) (ص ٣٧-٤٤).
(٥) أي (الاحتجاج).
(٦) أي (الاعتبار).
(٧) إرشاد الساري (١٣/١). وعبارته هذه لم أجدها في كتبه، إنما قد نقلها السخاوي في كتابه الغاية في شرح الهداية في علم الرواية، طبعة مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط ٢ (٢٠٠٢م) (ص ٢٥٢).
بينما ذهب الإمام ابن الصلاح إلى أن ما سكت عنه أبو داود لا ينزل عن درجة الحسن عنده، وقد لا يكون حسناً عند غيره، ولا مندرجاً في حد الحسن. ينظر: مقدمة ابن الصلاح (ص ٣٦).

المبحث الثاني:أنواع الحديث المردود.

المطلب الأول:الحديث الضعيف.

عرّفه الإمام القسطلاني بكلام موجز فقال:(الضعيف ما قصر عن درجة الحسن، درجاته في الضعف بحسب بُعده من شروط الصحة)^(١).

المطلب الثاني:الحديث المضعّف .

أول من أفرد هذا النوع هو الإمام ابن الجزري، وهو الذي لم يجمع على ضعفه^(٢). وساق الإمام القسطلاني تعريفه على الصّورة الآتية:(المضعّف ما لم يجمع على ضعفه بل في متنه، أوسنده تضعيف لبعضهم وتقوية للبعض الآخر وهو أعلى من الضعيف)^(٣).

(١) إرشاد الساري(١٤/١). وهذا النوع أعلى مرتبة من الضعيف المجمع عليه، لكن هذا إطلاقه غير مسلم في رأينا، لأنه قد يترجح التضعيف، ويكون أشد جرحاً مما أجمع على ضعفه، كما إذا فسر بجارح مفسق، وصح ثبوت ذلك عنه ثبوتاً مؤكداً، فإنه أشد مما أجمع على ضعفه لسوء حفظ راويه. ولهذا فإن الأولى ما درج عليه جمهور المحدثين من عدم إفراء هذا النوع. ينظر: منهج النقد للدكتور نور الدين عتر(ص ٢٩٩).

(٢) ينظر:الغاية في شرح الهداية في علم الرواية(ص ٢٥٧)، فتح المغيث للسخاوي(١١٧/١).

(٣) إرشاد الساري(١٤/١).

ولعدم ضعفه الشديد أدى هذا إلى أن أخرج الإمام البخاري منه^(١).

المطلب الثالث: الحديث الموضوع.

عرّفه الإمام القسطلاني فقال: (هو الكذب على رسول الله ﷺ ويسمى المختلق)^(٢).
ثم بيّن حكمه فقال: تحرم روايته مع العلم به إلا مبيناً، والعمل به مطلقاً^(٣).
وأوضح بعض أسبابه فقال: وسببه نسيان أو افتراء أو نحوهما^(٤).
وبيّن بعض وسائل اكتشاف الوضع فقال أن منها: ١- إقرار الواضع. ٢- قرينة في الرّوي.
٣- قرينة في المروي فقد وضعت أحاديث يشهد بوضعها ركافة ألفاظها ومعانيها ثم أورد قول الرّبيع بن خنيم التابعي^(٥): (إنّ للحديث ضوؤه كضوء النهار يعرف، وظلمة كظلمة الليل تُنكره)^(٦).

(١) ينظر: إرشاد الساري (١٤/١). وإخراج الإمام البخاري له على سبيل التقوية لحديث آخر، تابعاً أو شاهداً له، لا على أنه أصل مقصود بذاته. ينظر: نيل الأمان في توضيح مقدمة القسطلاني: عبد الهادي نجا بن رضوان الأبياري، ت أحمد معبوط، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١ (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م) (ص ٤٦).

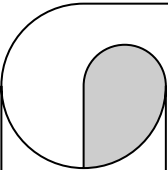
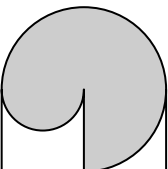
(٢) إرشاد الساري (٢٠/١).

(٣) ينظر: إرشاد الساري (٢٠/١). اتفق العلماء على تحريم رواية الأحاديث الموضوعية مع العلم بوضعها، سواء كانت في الأحكام والعقائد أم في الترغيب والترهيب ونحو ذلك. ينظر: شرح التبصرة والتذكرة للعراقي (٣٠٧/١).

(٤) ينظر: إرشاد الساري (٢٠/١). وقد ساق أسباب الوضع الدكتور نور الدين في كتابه منهج النقد (ص ٣٠٢).

(٥) هو الإمام الربيع بن خنيم بن عائذ، أبو يزيد الكوفي (ت ٦٥هـ) قال الذهبي: كان قليل الرواية، إلا أنه كبير الشأن. ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (٢٥٨/٤).

(٦) رواه الخطيب في الكفاية (ص ٤٣١).



الفصل الرابع: علوم المتن.

المبحث الأول: علوم الحديث من حيث قائله.

المبحث الثاني: علوم المتن من حيث درايته.

الفصل الرابع: علوم المتن.

المبحث الأول: علوم الحديث من حيث قائله.

المطلب الأول: الحديث المرفوع.

المرفوع: اسم مفعول من (رفع) ضد (وضع)^(١).

عرّفه الإمام القسطلاني على النحو الآتي: (ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير متصلاً كان أو منقطعاً ويدخل فيه المرسل، ويشمل الضعيف)^(٢).

تضمن هذا التعريف أنواع المرفوع: القولي، والفعلي، والتقرير، وأهمل فيه النوع الرابع الوصفي.

المطلب الثاني: الحديث الموقوف.

الموقوف لغة: اسم مفعول من (الوقف)^(٣).

عرّفه الإمام القسطلاني بقوله: (ما قصر على الصحابي قولاً، أو فعلاً ولو منقطعاً)^(٤).

وقد أورد سؤالاً ثم أجاب عليه فقال: هل يسمى أثراً؟ ثم قال: نعم. فأكد صحة تسميته بذلك^(٥).

(١) ينظر: مقاييس اللغة: أحمد بن فارس بن زكريا، ت عبد السلام هارون، اتحاد الكتاب العرب، د. ط (١٤٢٣هـ -

٢٠٠٢م) (٣٤٩/٢).

(٢) إرشاد الساري (١/١٤).

(٣) ينظر: لسان العرب لابن منظور (٩/٣٥٩).

(٤) إرشاد الساري (١/١٤).

وأضاف الإمام القسطلاني إلى الموقوف قول الصحابي (كنا نفعل ما لم يصفه إلى زمن النبي ﷺ) (٢) .

وبين (٣) أن من الموقوف ماله حكم المرفوع أن وجد فيه قرينة الرفع فمنه:

١- ما أضيف إلى زمن النبي ﷺ كقول جابر رضي الله عنه: (كنا نغزل على عهد رسول الله ﷺ) (٤).

فهو من قبيل المرفوع (٥) ، وإن كان لفظه موقوفاً لأن غرض الراوي بيان الشرع، فالإمام القسطلاني لم يعده من الموقوفات بل حكم له بالرفع، مثاله ما ورد في كتاب الوضوء، باب وضوء الرجل مع امرأته، في حديث عبد الله بن عمر أنه قال: «كان الرجل والنساء يتوضئون في زمان رسول الله ﷺ جميعاً» (٦)، حيث قال: (وفي قوله: زمان رسول الله ﷺ حجة للجواز فإن الصحابي إذا قال: كنا نفعل أو كانوا يفعلون في زمنه ﷺ يكون حكمه الرفع كما هو الصحيح) (٧).

٢- وقول الصحابي: (من السنة كذا) أو (أمرنا) أو (نهينا) أو (أنا أشبهكم صلاة به ﷺ) (٨) فحكمه الرفع أيضاً .

٣- وقول التابعي فمن دونه (يرفعه) أو (رفعه) أو (مرفوعاً) أو (يبلغ به) أو (ينميه) مرفوع بلا خلاف (٩) .

وقد أوضح سبب عدول الرواة عن ألفاظ الرواية المعروفة عادة عند المحدثين (كسمعت) و (قال) إلى هذه الألفاظ فقال: ويعود ذلك إلى:

(١) وتسميته بذلك تعود إلى بعض أهل الفقه من الشافعية، وقيل أن هذه التسمية تعود إلى فقهاء خراسان، وقد عزا الإمام النووي إلى المحدثين أنهم قد أطلقوا الأثر على المرفوع والموقوف. ينظر: التقريب والتيسير للنووي (ص ٣٣)، فتح المغيبي للسخاوي (١٢٤/١).

(٢) إرشاد الساري (١٤/١).

(٣) ينظر: إرشاد الساري (١٤/١).

(٤) أخرجه البخاري في النكاح، باب العزل برقم (٥٢٠٧)، ومسلم في النكاح، باب حكم العزل، برقم (١٤٤٠).

(٥) وبه قطع الجمهور، وقيل لا يكون مرفوعاً، وهو قول الإسماعيلي وأبو الحسن الكرخي من الحنفية. ينظر: المنهل الروي: ابن جماعة، ت محيي الدين رمضان، دار الفكر، دمشق، ط ٢ (١٤٠٦هـ) (ص ٤٠)، النكت لابن حجر (٥٢٠/٢).

(٦) برقم (١٩٣).

(٧) إرشاد الساري (٤١٩/١).

(٨) أخرجه البخاري في الأذان، باب إتمام التكبير في الركوع، برقم (٧٨٥)، ومسلم في الصلاة، باب إثبات التكبير

في كل خفض ورفع في الصلاة، برقم (٣٩٢).

(٩) ينظر: إرشاد الساري (١٤/١).

أ-الشك في الصيغة التي سمع بها، أهي (قال رسول الله ﷺ، أو النبي ﷺ)، أُنحو ذلك، (كسمعت)، أو (حدثني)، وهو ممن لا يرى الإبدال^(١).

ب-أطلباً للتخفيف، وإيثاراً للاختصار.

ج- أو للشك في ثبوته^(٢)، أو ورعاً، حيث علم أن المروي بالمعنى فيه خلاف.

٤- كتفسير تعلق بسبب النزول^(٣).

٥- إذا أتى شيء عن صحابي موقوفاً عليه، مما لا مجال للاجتهاد فيه، كقول ابن مسعود: «مَنْ أَتَى سَاحِرًا أَوْ عَرَّافًا، فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ»^(٤) فحكمه الرفع^(٥) وقد نبّه الإمام القسطلاني في أثناء شرحه على أن ما لا يقال بالرأي، له حكم الرفع إلى النبي ﷺ مثاله عند تعليقه على حديث أبي سعيد الخدري ﷺ في كتاب الزكاة، باب صدقة الفطر صاعاً، «كُنَّا نَطْعُمُ الصَّدَقَةَ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ»^(٦). حيث قال: (وله حكم الرفع على الصحيح كما قطع به الحاكم والجمهور لأن الظاهر أنه ﷺ اطلع على ذلك وأقره ومثل هذا لا يقال من قبل الرأي)^(٧).

(١) فإبدال لفظ (النبي) ب(الرسول)، و(سمعت) ب(حدثني) أُنحوه، قد وقع في جوازه خلاف بين العلماء. ينظر: مقدمة ابن الصلاح (ص ٢١٥)، التقييد والإيضاح للعراقي (٢٣٩)، فتح المغيث للسخاوي (٢٠٤/٣)، نيل الأمان (ص ٥٢).

(٢) أي عند القائل بذلك، فإنه لو قال: قال رسول الله ﷺ كان جازماً برفعه فلما كان شاكاً في نسب الرفع إلى غيره، فقال: يرفعه، أُنحوه. ينظر: نيل الأمان (ص ٥٢).

(٣) لأنه لا مجال للرأي فيه. ينظر: فتح المغيث للسخاوي (١٤٢/١).

(٤) أخرجه أحمد، في مسند ابن مسعود برقم (٤٢٥٨)، والبخاري في مسنده، طبعة مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ت محفوظ الرحمن زين الله، د. ط، مسند عبدالله بن مسعود، برقم (١٨٧٣)، وأبو يعلى في مسنده، طبعة دار المأمون للتراث، ت حسين سليم أسد، دمشق، ط (١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م) مسند عبد الله بن مسعود، برقم (٥٤٠٨)، والطبراني في المعجم الكبير، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، ت حمدي السلفي، ط (١٤٠٤ هـ - ١٩٨٣ م) في مسند عبد الله بن مسعود، برقم (١٠٠٥)، والبيهقي في سننه الكبرى، جامع أبواب كفارة القتل، باب تكفير الساحر وقتله إن كان ما يسحر به كلام كفر صريح (١٣٦/٨)، بالفاظ متقاربة. ذكره الدارقطني في العلل فقال: يرويه أبو إسحاق السبيعي، واختلف عنه فرواه الحماني عن أبي خالد عن عمرو بن قيس عن أبي إسحاق عن هبيرة عن عبد الله عن النبي ﷺ، وتابعه ثابت الزاهد عن الثوري عن أبي إسحاق، وكل من رواه عن أبي إسحاق غير من ذكرنا فقد وقفه، وهو الصواب، وقال مفضل بن صالح عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن عبد الله ووهم في ذلك. ينظر: العلل الواردة في الأحاديث النبوية، ت محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة، الرياض، ط (١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م) (٢٨٢/٥).

(٥) هذا ما رجحه الحاكم والسخاوي وغيرهما. ينظر: معرفة علوم الحديث (ص ٦٢)، فتح المغيث (١٢٩/١).

(٦) في الزكاة، باب صدقة الفطر صاعاً، برقم (١٥٠٥).

(٧) إرشاد الساري (٦٤٦/٣).

وأشار الإمام القسطلاني إلى أن قول التابعي: (كُنَّا نَفْعُلُ) ليس بمرفوع، ولا بموقوف إن لم يضافه لزمن الصحابة، بل مقطوع، فإن أضافه لزمانهم احتمل الوقف، لأن الظاهر اطلاعهم عليه وتقريرهم، واحتمل عدمه لأن تقرير الصحابي قد لا ينسب إليه، بخلاف تقريره عليه السلام ^(١).

المطلب الثالث: الحديث المقطوع.

المقطوع لغة: اسم مفعول من (قطع) ضد (وصل) ^(٢).

وقد عرّفه الإمام القسطلاني فقال: (والمقطوع ما جاء عن تابعي من قوله أوفعله موقوفاً عليه) ^(٣).

هذا ويلاحظ على التعريف أنه اقتصر فيه على بعض أنواعه، فكان تعريف الإمام الصّلاح أشمل وأكمل وهو: (هو ما أضيف إلى التابعي من قول أوفعل أوصفة) ^(٤).

(١) ينظر: إرشاد الساري (١/١٤).

(٢) ينظر: لسان العرب لابن منظور (٢٧٦/٨).

(٣) إرشاد الساري (١/١٥).

(٤) مقدمة ابن الصّلاح (ص ٤٧).

المبحث الثاني: علوم المتن من حيث درايته.

المطلب الأول: ناسخ الحديث ومنسوخه.

يأتي النسخ في اللغة بمعنى: التحويل والإزالة^(١).

واصطلاحاً بمعنى: رفع الشارع حكماً منه متقدماً بحكم منه متأخر^(٢).

و أما الأمور التي من خلالها يعرف النسخ فقد ساقها الإمام القسطلاني فقال:

١- يعرف النسخ بتتصيص الشارع عليه كحديث بُرَيْدَةَ رضي الله عنه: «كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ، فَزُورُوهَا»^(٣).

٢- بجزم الصحابي بالتأخر كقول جَابِرٍ رضي الله عنه: «كَانَ آخِرُ الْأَمْرَيْنِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَرَكَ الْوُضُوءَ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ»^(٤).

٣- بمعرفة تاريخ النسخ.

(١) ينظر: لسان العرب لابن منظور (٦١/٣).

(٢) ينظر: التقريب والتيسير للنووي (ص ٨٨)، تدريب الراوي للسيوطي (ص ٢٨)، توضيح الأفكار للصنعاني (٤١٦/٢). هذا ولم يعرفه الإمام القسطلاني، ولم يذكر شروطه؛ وهي: ١- أن يكون الحكم المنسوخ شرعياً. ٢- أن يكون الدليل على ارتفاع الحكم خطاباً شرعياً متراحياً عن الخطاب المنسوخ حكمه. ٣- ألا يكون الخطاب المرفوع حكمه مقيداً بوقت معين. وإلا فالحكم ينتهي بانتهاء وقته ولا يعد هذا نسخاً. ينظر: الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار: محمد الحازمي الهمداني، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد (٧/١).

(٣) أخرجه مسلم في الجنائز، باب استئذان النبي ﷺ ربه عز وجل في زيارة قبر أمه، برقم (٩٧٧).

(٤) أخرجه أبو داود في الطهارة، باب في ترك الوضوء مما مست النار، برقم (١٩٢)، والترمذي في أبواب الطهارة، باب ما جاء في ترك الوضوء مما غيرت النار، برقم (٨٠)، والنسائي في المجتبى من السنن، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ت عبد الفتاح أبو غدة، ط ٢ (١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م)، كتاب الطهارة، باب ترك الوضوء مما غيرت النار، برقم (١٨٥).

ثم أشار إلى أنه عند تعذر معرفة الناسخ من المنسوخ، وذلك بجهل تاريخ النسخ يلجأ إلى ترجيح أحدهما بوجه من وجوه الترجيح متناً أو إسناداً لكثرة الرواة وصفاتهم، وإن تعذر فيجمع بينهما، فإن لم يكن يصار إلى التوقف^(١).

المطلب الثاني: مختلف الحديث.

لغةً: (المختلف) مأخوذ من (الاختلاف)، وهو ضد الاتفاق^(٢). وتعريفه كما ورد عند الإمام القسطلاني هو: (أن يوجد حديثان متضادان في المعنى بحسب الظاهر، فيجمع بينهما بما ينفي التضاد)^(٣). وكان مثاله هو حديث: «لا عدوى ولا طيرة»^(٤) مع حديث: «فِرٌّ من المَجْدُوم»^(٥)، فهذان حديثان صحيحان ظاهرهما التعارض، وقد جمع الإمام القسطلاني بينهما بأن هذه الأمراض لا تُعدي بطبيعتها، ولكن الله سبحانه وتعالى جعل مخالطة المريض بها للصحيح سبباً لإعدائه مرضه، وقد يتخلف ذلك عن سببه كما في غيره من الأسباب^(٦).

(١) ينظر: إرشاد الساري (٢١/١).

(٢) ينظر: القاموس المحيط للفيروز آبادي (١٤٣/٣).

(٣) إرشاد الساري (٢١/١).

(٤) أخرجه البخاري في الطب، باب الطيرة، برقم (٥٧٥٣)، ومسلم في السلام، باب الطيرة والفأل وما يكون فيه

الشؤم، برقم (٥٩٣٨) عن ابن عمر.

(٥) أخرجه البخاري في الطب، باب الجذام، برقم (٥٧٠٧) عن أبي هريرة.

(٦) ينظر: إرشاد الساري (٢١/١). يراجع أيضاً: مقدمة ابن الصلاح (ص ٢٨٥).

الفصل الخامس: علوم السند.

المبحث الأول: علوم الحديث من حيث الاتصال.

المبحث الثاني: علوم الحديث من حيث الانقطاع.

الفصل الخامس: علوم السند.

يقصد بعلوم السند تلك التي تتعلق به من حيث اتصاله أو عدمه.

المبحث الأول: علوم الحديث من حيث الاتصال.

المطلب الأول: الحديث المتصل.

ساق الإمام القسطلاني تعريفه^(١) فقال هو: (ما اتصل سنده رفعاً ووقفاً لا ما اتصل للتابعي)^(٢).

فتعريفه يشمل المرفوع والموقوف، ويخرج به المقطوع إلا ما ورد في حالة التقيد، بل ينبغي أن يقرن بما يميزه عن سابقه^(٣).

قال الإمام القسطلاني: (نعم يسوغ^(٤) أن يقال متصل إلى سعيد بن المسيب^(٥) أو إلى الزهري مثلاً)^(٦).

(١) تعريفه موافقاً لتعريف الجمهور. ينظر: منهج النقد (ص ٣٤٨).

(٢) إرشاد الساري (١٤/١).

(٣) ينظر: منهج النقد (ص ٣٤٨).

(٤) قال الحافظ العراقي: إنما يمتنع اسم المتصل في المقطوع في حالة الإطلاق، أما مع التقيد فجائز واقع في كلامهم. ينظر: شرح التبصرة والتذكرة (١٨٤/١).

(٥) هو الإمام سعيد بن المسيب بن حزن القرشي المخزومي (ت ٩٣هـ) عالم المدينة وسيد التابعين في زمانه. ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (٢١٧/٤).

(٦) ينظر: إرشاد الساري (١٤/١).

المطلب الثاني: الحديث المُسند.

عرّفه الإمام القسطلاني على النحو التالي: (ما اتصل سنده إلى منتهاه رفعاً ووقفاً)^(١). وهو في ذلك يُدخل في المُسند المتصل الموقوف، بينما استقر تعريفه عند أكثر المحدثين المحدثين على المتصل المرفوع^(٢).

المطلب الثالث: الحديث المُعنع والمؤن.

أولاً: الحديث المُعنع.

عرّفه الإمام القسطلاني فقال: (والمُعنع الذي قيل فيه فلان عن فلان، من غير لفظ صريح بالسماع، أو التحديث، أو الإخبار أتى عن رواية مسمين معروفين)^(٣) (٤). ثم أتى على ذكر حكمه وشروطه التي اشترطها المحدثون فيه فقال: إن حكمه هو الاتصال عند الجمهور، وساق الشروط فكان أولها:

١- ثبوت لقاء المُعنعين بعضهم بعضاً ولو مرة.

ثم أورد الرأي المتشدد في طول الصحبة، ومعرفة الرواية من غير عزو^(٥)، وساق قول الإمام علي بن المديني والبخاري اللذين اشترطا ثبوت اللقاء^(٦) ثم أورد عزو الإمام النووي لهذا القول إلى المحققين^(٧)، وصرح^(٨) بأنه مقتضى كلام الإمام الشافعي^(٩).

وقد علل الدكتور نور الدين عتر سبب هذه الإضافة قائلاً: أن الذي ينتهي إلى التابعي كان الجمهور يسمونه (المقطوع)، وهو بظاهرة اللغوي ضد الموصول، فميزوه بإضافته إلى التابعي رعاية لذلك. ينظر: منهج النقد (ص ٣٤٩).

(١) إرشاد الساري (١٤/١).

(٢) ينظر: معرفة علوم الحديث للحاكم (ص ١٧)، تدريب الراوي للسيوطي (١/٢٠٠).

(٣) أي أن يكون المعنع عدلاً وهذا الشرط الثالث من شروط المعنع عند المحدثين.

(٤) إرشاد الساري (١٥/١).

(٥) ذهب إليه أبو المظفر ابن السمعاني (منصور بن محمد التميمي الشافعي) (ت ٤٨٩ هـ) كما ذكر السخاوي وعقب عليه بأنه تضيق. ينظر: فتح المغيث (١/١٩٢)، فتح الباقي بشرح ألفية العراقي: محمد الأنصاري، دار ابن حزم، بيروت، ت حافظ الزاهدي، ط ١ (١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م) (ص ١٥٤-١٥٥).

(٦) ينظر: شرط الإمام البخاري في السنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السند المعنع لابن رُشيد الفهري (ص ٥٢)، نزهة النظر لابن حجر (ص ٧٥)، فتح المغيث للسخاوي (١/١٩٢).

(٧) ينظر: المنهاج شرح صحيح مسلم (٣٢/١).

(٨) ينظر: إرشاد الساري (١٥/١)، وقد تحدث عن الحديث المعنع فساق آراء العلماء فيه مرة ثانية فكرر ما قاله

في المقدمة ضمن شرحه (١/٢٣١).

وقد بيّن رأي الإمام مُسلم الذي خالفهم في ذلك، ولم يشترط شرطهم بل أنكر هذا الشرط في مقدمة صحيحه، وادعى بأنه قول مخترع لم يسبق قائله إليه^(٢)، وذكر شرط الإمام مُسلم وهو الاكتفاء بالمعاصرة، وإن لم يأت في خبر قط أنهما اجتمعا وذلك لحسن الظن بالثقة^(٣).

٢- عدم التدليس من المُعنعن^(٤).

ثانياً: الحديث المؤنن.

لم يقتصر الإمام القسطلاني على تعريف المُعنعن بل ساق أيضاً تعريف المؤنن المشابه له فقال: (والمؤنن قول الراوي حدثنا فلان أن فلاناً).

وقد ألحق حكم المؤنن بالمُعنعن فقال: (وهو كعن في اللقاء والمجالسة والسماع مع السلامة من التدليس)^(٥).

إذاً لم يفرق بين صيغة (أن) و(عن) بل عدّهما في الحكم سواء، وهو مذهب جمهور المحدثين^(٦).

وهذه الشروط ذاتها قد اشترطت في المُعنعن كما سبق بيانه إضافة إلى عدالة الرواة.

(١) ينظر: الرسالة: محمد بن إدريس الشافعي، ت أحمد شاكر، د. ط، (٣٧٩/٢).

(٢) ينظر: المنهاج شرح صحيح مسلم (١٢٧/١).

(٣) ينظر: إرشاد الساري (٢٣١/١). يراجع شرط مسلم في: مقدمة ابن الصلاح (ص ٦٦)، فتح المغيـث للسـخاوي (١٩٢/١).

(٤) ينظر: إرشاد الساري (١٥/١). وقد سبقه إلى هذا الشرط عامة أهل العلم. ينظر: التمهيد لابن عبد البر (١٢/١)، فتح المغيـث للسـخاوي (١٩٠/١).

(٥) إرشاد الساري (١٦/١).

(٦) ينظر: مقدمة ابن الصلاح (ص ٦٢).

المبحث الثاني: علوم الحديث من حيث الانقطاع.

المطلب الأول: الحديث المنقطع.

اتبع الإمام القسطلاني طريقة المتأخرين^(١) الذين جعلوا المنقطع قسماً خاصاً، وكان تعريفه له بأنه هو: (ما سقط من رواته واحد قبل الصحابي، وكذا من مكانين أو أكثر، بحيث لا يزيد كل ما سقط منها على راو واحد)^(٢).

المطلب الثاني: الحديث المرسل.

المرسل: لغة مأخوذ من الإرسال؛ وهو الإطلاق^(٣).

هذا وقد اختلفت عبارات العلماء في تعريفه، وكان تعريف الإمام القسطلاني له موافقاً لتعريف الجمهور^(٤) فأتى تعريفه على النحو الآتي: (المرسل ما رفعه تابعي مطلقاً، أو تابعي كبير^(٥) إلى النبي ﷺ)^(٦).

(١) وهو ما اختاره الإمام الحاكم وابن الصلاح وابن حجر. ينظر: معرفة علوم الحديث للحاكم (ص ٧٠)، مقدمة ابن الصلاح (ص ٥٧)، نزهة النظر لابن حجر (ص ٢٢٠).

(٢) إرشاد الساري (١/١٥٠). بينما كان عند المتقدمين هو: كل ما لم يتصل إسناد به. ينظر: منهج النقد لنور الدين عتر (ص ٣٦٧).

(٣) ينظر: تاج العروس للزبيدي (٧٦/٢٩).

(٤) ينظر: مقدمة ابن الصلاح (ص ٥١)، النكت لابن حجر (١/٨٨).

(٥) يقصد بالتابعي الكبير: هو من لقي جماعة من الصحابة وجالسهم وكانت جُل روايته عنهم. والتابعي الصغير: هو الذي لم يلق منهم إلا العدد اليسير، أُلقي جماعة إلا أن جُل روايته عن التابعي. ينظر: فتح المغيـث للسخاوي (١/١٥٧).

(٦) إرشاد الساري (١/١٤).

ثم أخذ الإمام القسطلاني يسوق آراء المحدثين في حجيته فأورد:
أولاً: رأي الجمهور القائل بعدم حجيته، ثم ذكر أن الإمام الشافعي قد قبله ضمن
وذلك إن اعتضد بمجيئه من وجه آخر مسند أو مرسل^(١).

وأكد على ذلك باحتجاج الإمام الشافعي بمراسيل سَعِيد بن المُسَيَّب^(٢) لأنها وجدت
مسنداً من وجوه أخر.
ثم أعقب ذلك بذكر قول الإمام النَّووي^(٣) الذي سرد تفسيران لقبول الإمام الشافعي
مراسيل سَعِيد بن المُسَيَّب، فقال: إنما اختلف أصحابنا المتقدمون في معنى قول الإمام
الشافعي إرسال سَعِيد بن المُسَيَّب عندنا حسن على قولين:
أحدهما: أنه حجة عنده بخلاف غيرها من المراسيل لأنها وجدت مسندة.
ثانيهما: أنها ليست بحجة عنده بل كغيرها، وإنما رجح الإمام الشافعي بمرسله،
والترجيح بالمرسل جائز.
ثم ذكر ترجيح الإمام الخطيب^(٤) للرأي الثاني واعتراضه على الأول، وقوله عنه بأنه
ليس بشيء لأن في مراسيل سَعِيد بن المُسَيَّب ما لم يوجد بحال من وجه يصح^(٥).

(١) ينظر: إرشاد الساري (١/١٤). إضافة إلى شروط أخرى، وهي: ١- أن يكون المرسل من كبار التابعين. ٢- وإذا سمى من أرسل عنه سمى ثقة. ٣- وإذا شارك الحفاظ المأمونون لم يُخالَفوه. ٤- وأن ينضم إلى ذلك أحد الأمور التالية: ١/ أن يُروى من وجه آخر مرسلًا، أرسله من أخذ العلم من غير رجال المرسل الأول. ٢/ أو يُوافق قول أو عمل صحابي. ٣/ أو يُفتي بمقتضاه أكثر أهل العلم. ينظر: الرسالة للشافعي (٣/٤٦١-٤٦٧)، تدريب الراوي للسيوطي (١/٢١٩-٢٢٤)، قواعد التحديث للقاسمي (ص ١٣٩)، تيسير مصطلح الحديث لمحمود طحان (ص ٥٨).

(٢) قال الحاكم: تأمل الأئمة المتقدمون مراسيله فوجدوها بأسانيد صحيحة، وهذه الشرائط لم توجد في مراسيل غيره.
ينظر: معرفة علوم الحديث (ص ٢٦).

(٣) ينظر: المجموع، طبعة دار الفكر، بيروت، ط ١ (١٧٤١ هـ - ١٩٩٦ م) (١/٦١).

(٤) ينظر: الكفاية في علم الرواية للخطيب (ص ٤٠٥).

(٥) ينظر: إرشاد الساري (١/١٤).

وثانياً: رأي الإمام أبي حنيفة ومالك وأحمد في المشهور عنه بحجتيه^(١).
وقد نبّه الإمام القسطلاني على حكم مرسل الصحابي^(٢) كابن عباس وغيره من صغار
الصحابة عن رسول الله ﷺ مما لم يسمعه منه بأنه حجة^(٣).

المطلب الثالث: الحديث المُعضل.

هو نوع خاص من المنقطع، فكل مُعضل منقطع، وليس كل منقطع مُعضلاً^(٤).
عرّفه الإمام القسطلاني فقال هو: (ما سقط من رواته قبل الصحابي^(٥) اثنان فأكثر، مع
التوالي^(٦))^(٧).

كقول الإمام مالك قال رسول الله ﷺ^(٨).
وكقول الإمام الأعمش عن الشعبي^(٩): «يُقَالُ لِلرَّجُلِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: عَمَلْتَ كَذَا وَكَذَا، فيقول: ما

(١) ينظر: إرشاد الساري (١٤/١). يراجع في ذلك أيضاً: النكت لابن حجر (٥٥١/٢)، الوسيط في علوم ومصطلح
الحديث: محمد أبو شبة، عالم المعرفة، جدة، د. ط، (ص ٢٨٣).

(٢) هو أن يروي الصحابي عن النبي ﷺ ما لم يدركه، أو يحضره لصغر سنه، أو تأخر إسلامه. ينظر: تدريب
الراوي للسيوطي (٢٣٤/١).

(٣) وهذا مذهب الجمهور. قال الإمام السيوطي: (مرسل الصحابي محكوم بصحته على المذهب الصحيح الذي
قطع به الجمهور من أصحابنا وغيرهم، وأطبق عليه المحدثون المشترطون للصحيح القائلون بضعف المرسل، وفي
الصحيحين من ذلك ما لا يحصى لأن أكثر رواياتهم عن الصحابة، وكلهم عدول، ورواياتهم عن غيرهم نادرة). تدريب
الراوي (٢٣٤/١). وقد علل الإمام ابن الصلاح سبب قبوله بأنهم يروون عن الصحابة، وكلهم عدول، فجهاالتهم لا تضر،
فمراسليهم في حكم الحديث الموصول. ينظر: مقدمة ابن الصلاح (ص ٥٦).

(٤) ينظر: مقدمة ابن الصلاح (ص ٥٩).

(٥) المقصود بالصحابي الراوي عن رسول الله ﷺ، فلو كان صحابي روى عن صحابي فسقط أيضاً فهو كالتابعي.
ينظر: نيل الأمان (ص ٥٩). ويخرج بذلك المرسل.

(٦) يخرج بذلك المنقطع. ويجب توافر شرط التوالي أما إذا لم يتوال فهو منقطع من موضعين. ينظر: شرح
التبصرة والتذكرة للعراقي (ص ٧٤).

(٧) إرشاد الساري (١٥/١).

(٨) وهذا ما ذكره أبو نصر السجزي الحافظ، ونقل هذا القول عن أصحاب الحديث. ينظر: الشذا الفياح من علوم
ابن الصلاح: إبراهيم الأناسي القاهري، ت صلاح هلال، مكتبة الرشد، ط ١ (١٤١٨هـ-١٩٩٨م) (١٥٩/١)، فتح المغيـث
للسخاوي (١٨٧/١).

(٩) والحديث أعضله الأعمش وهو عند الشعبي عن أنس عن رسول الله ﷺ متصلاً مسنداً. ينظر: الشذا الفياح من
علوم ابن الصلاح (١٦٠/١).

عملته فتتطرق جوارحه»^(١) حذف منه لفظ النبي ﷺ والصحابي معاً، ووقف المتن على التابعي^(٢).

المطلب الرابع: الحديث المدلس.

المدلس لغة: من دلس، يقال: دلس في البيع، وفي كل شيء: إذا لم يبين عيبه^(٣).
وأما اصطلاحاً فيختلف باختلاف أقسامه، قسم الإمام القسطلاني الحديث المدلس إلى ثلاثة أقسام^(٤).
أولاً: (تدليس الإسناد):

(١) أخرجه مسلم في الزهد والرفائق، باب (١) برقم (٢٩٦٩) موصولاً عن الشعبي عن أنس قال: كنا عند رسول الله ﷺ فضحك فقال: «أَتَذُرُون مِمَّا أَصْنَحُكُمْ» فَقُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فقال: «مَنْ مُخَاطَبَةُ الْعَبْدِ رَبُّهُ، يَقُولُ: يَا رَبِّ، أَلَمْ تُجْرِنِي مِنَ الظُّلْمِ؟» فيقول: بلى، قال: فَإِنِّي لَا أُجِيرُ عَلَى نَفْسِي إِلَّا شَاهِدًا مِنِّي، فيقول: فَكَفَى بِنَفْسِكَ عَلَيْكَ شَهِيداً...».

(٢) مرجع هذا المثال للحاكم. ينظر: معرفة علوم الحديث (ص ٨٠).

(٣) ينظر: تهذيب اللغة: محمد الأزهرى، الدار المصرية، ت أحمد البردوني، د. ط، (٣٦٢/١٢).

(٤) وقد اعترض الأبياري على تقسيم القسطلاني للحديث المدلس فقال: فيه نظر، بل إن نظرنا إلى الأنواع فخمسة: تدليس الشيوخ، وتدليس الإسناد، وتدليس القطع، وتدليس العطف، وتدليس التسوية، وإن نظرنا إلى الأقسام فقسمان فقط: تدليس الإسناد، وتدليس الشيوخ، وكلها من تدليس الإسناد، إلا الثالث في كلام الشارح فهو تدليس الشيوخ. ينظر: نيل الأمانى (ص ٦٢).

فهو في ذلك يتبع منهج الإمام العراقي وسبط ابن العجمي، بينما جعل الإمام الخطيب البغدادي وابن الصلاح وابن حجر وغيرهم التدليس قسمين فقط: وهما (تدليس الإسناد)، (وتدليس الشيوخ). ينظر: الكفاية في علم الرواية للخطيب (ص ٣٥٧-٣٦٥)، مقدمة ابن الصلاح (ص ٧٣-٧٦)، التقييد والإيضاح للعراقي (ص ٩٥)، التبيين لأسماء المدلسين: سبط ابن العجمي، ت يحيى شفيق، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١ (١٤٠٦هـ-١٩٨٦م) (ص ١١-١٢)، نزهة النظر لابن حجر (ص ٢٢١)، النكت لابن حجر (١/١٥٨).

هو أن يسقط الراوي اسمَ شيخه، ويرتقى إلى شيخ شيخه، أو إلى من فوقه، فيسند عنه ذلك بلفظ لا يقتضي الاتصال بل بلفظ موهم له فلا يقول (أخبرنا) وما في معناها بل يقول (عن فلان) أو (قال فلان) أو (أن فلاناً) موهماً بذلك أنه سمعه ممن رواه عنه^(١).

وقد عرّفه الإمام القسطلاني فقال: (يكون تدليساً إذا كان المدلس قد عاصر الذي روى عنه^(٢) أولقيه ولم يسمع منه، أو سمعه منه، ولم يسمع ذلك الذي دلّسه عنه فلا

يقبل ممن عرّف بذلك إلا ما صرح فيه بالاتصال كسمعت)^(٣).

وقد نبّه على أن الصحيحان قد تضمننا من هذا النوع، وبيّن حكمه فقال: (وفي الصحيحين من حديث أهل هذا القسم المصحح فيه بالسماع كثير، كالأغمش وقتادة والثوري وما فيهما من حديثهم حديثهم بالعنفة ونحوها، محمول على ثبوت السماع عند المخرج من وجه آخر، ولو لم نطلع عليه عليه تحسيناً للظن بصاحبي الصحيح)^(٤).

ثانياً: تدليس التسوية.

وقد عرّفه الإمام القسطلاني قائلاً هو: (أن يسقط ضعيفاً بين شيوخيهما الثقتين، فيستوي الإسناد

(١) يندرج تحت تدليس الإسناد: تدليس العطف: وهو أن يروي عن شيخين من شيوخه ما سمعاه من شيخ اشتركا فيه، ويكون قد سمع ذلك من أحدهما دون الآخر، فيصرح عن الأول بالسماع، ويعطف عليه الثاني عليه فيوهم أنه حدث عنه بالسماع أيضاً. وتدليس القطع: وهو أن يسقط أداة الرواية، ويسمي الشيخ فقط. والسكوت: وهو أن يذكر صيغة التحمل، ثم يسكت قليلاً، ثم يقول: فلان. ينظر: النكت لابن حجر (٦١٧/٢)، فتح المغيبي للسخاوي (٢١٢/١-٢١٣).

(٢) وقد خلط بذلك بين المرسل الخفي والمدلس، بينما فرق كثير من أئمة الحديث بينهما كان منهم الخطيب البغدادي وأبو الحسن ابن القطان والحافظ ابن حجر فخصوا المرسل الخفي برواية الراوي عن عاصره لكنه لم يلقه ولم يسمع منه، والمدلس هو رواية الراوي عن لقيه وسمع منه، إذاً كان تعريف التدليس المعتمد عندهم هو: رواية الراوي عن لقيه أو عن شيخه الذي سمع منه ما لم يسمع منه بصيغة توهم السماع. ينظر: بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام لابن القطان (٤٩٣/٥)، الكفاية في علم الرواية للخطيب (ص ٣٥٧)، نزهة النظر لابن حجر (ص ٢٢١)، فتح المغيبي للسخاوي (٢٠٨/١) (٧٠/٤).

(٣) إرشاد الساري (١٦/١).

وهو في تعريف تدليس الإسناد يوافق الإمام ابن الصلاح والعراقي وغيرهما حيث شمل تدليس الإسناد الرواية عن عاصره ولم يلقه. ينظر: مقدمة ابن الصلاح (ص ٧٣)، التقييد والإيضاح للعراقي (ص ٩٧).

(٤) ينظر: إرشاد الساري (١٦/١). وهو ما جزم به الإمام ابن الصلاح وتبعه الإمام النووي. ينظر: مقدمة ابن الصلاح (ص ٧٥)، تدريب الراوي للسيوطي (٢٦٤/١).

الإسناد كله ثقات^(١) .

ثم صرّح بأنّه من أسوأ أنواع التدليس شراً، وذكر أن من أفعّل الناس وأجرأهم عليه هو بقية بن الوليد^(٢) .

ثالثاً: تدليس الشيوخ.

عرّفه الإمام القسطلاني فقال: (هو أن يسمي الراوي شيخه الذي سمع منه بغير اسمه أو ينسبه أو يصفه بما لم يشتهر به تعمية كي لا يعرف)^(٣) .

وقد أجازَه الإمام القسطلاني كغيره من المحدثين^(٤) إذا كان لقصد تيقظ الطالب واختباره ليبحث عن الرواة^(٥) .

الفصل السادس: العلوم المشتركة بين السند والمتن.

المبحث الأول: العلوم الناشئة من تفرد الرواة.

المبحث الثاني: العلوم الناشئة من تعدد الرواة مع اتفاقهم.

المبحث الثالث: العلوم الناشئة من تعدد الرواة مع اختلافهم.

المبحث الأول: العلوم الناشئة من تفرد الرواة.

المطلب الأول: الحديث الغريب.

الغريب لغة هو: صفة مشبهة بمعنى البعيد عن وطنه^(١).

وقد عرّفه الإمام القسطلاني بقوله: (ما انفرد راوٍ بروايته، أو برواية زيادة فيه عمّن يجمع حديثه)^(٢) كالزّهري أحد الحفاظ في المتن أو السند^(٣).

وأشار إلى أقسام الغريب حسب موضع الغرابة، وهي إما أن تقع في المتن أو الإسناد، ثم بيّن

(١) ينظر: لسان العرب لابن منظور (٦٣٧/١).

(٢) فالإمام القسطلاني بهذا القيد يخالف الجمهور الذين لم يشترطوا ذلك، بل ادخلوا فيه ما انفرد به الراوي مطلقاً. ولم يشترط هذا القيد غير الحفاظ أبي عبد الله ابن منده. ينظر: مقدمة ابن الصلاح (ص ٢٧٠)، فتح المغيبي للسخاوي (٢/٤)، نيل الأمان في توضيح مقدمة القسطلاني (ص ٧٣).

(٣) إرشاد الساري (١٧/١).

أن الحديث الغريب ينقسم إلى صحيح وضعيف فقال: (وينقسم إلى غريب صحيح كالأفراد المخرجة في الصحيحين، وإلى غريب ضعيف، وهو الغالب على الغرائب، وإلى غريب حسن، وفي جامع الترمذي منه كثير)^(١).

المطلب الثاني: الحديث الفرد.

الحديث الفرد: (ما تفرد به راويه بأي وجه من وجوه التفرد)^(٢).

وهو قسمان: فرد مطلق، وفرد نسبي.

هذا ما أوضحه الإمام القسطلاني^(٣) فقال: (والفرد يكون مطلقاً: بأن ينفرد الراوي الواحد عن كل واحد من الثقات وغيرهم)^(١).

(١) إرشاد الساري (١٧/١).

(٢) منهج النقد في علوم الحديث لنور الدين عتر (ص ٣٩٩).

(٣) وهو ما جرى عليه أغلب المحدثين، وتتابعوا على ذلك. وقد انفرد الحاكم النيسابوري بتقسيم الفرد إلى ثلاثة أقسام فقال: (الأول منه معرفة سنن رسول الله ﷺ يتفرد بها لأهل مدينة واحدة عن الصحابي ... النوع الثاني من الأفراد أحاديث يتفرد بروايتها رجل واحد عن إمام من الأئمة ... النوع الثالث من الأفراد: فإنه أحاديث لأهل المدينة تفرد بها عنهم أهل مكة مثلاً) والتقسيم الثنائي الذي اعتمده أغلب العلماء كابن الصلاح والسخاوي وغيرهما هو الأصح لأن مرجع النوع الأول والثالث من أقسام الفرد عند الحاكم إلى الفرد النسبي، والنوع الثاني يرد به الفرد المطلق. ينظر: معرفة علوم الحديث للحاكم (ص ٩٨-١٠٠)، مقدمة ابن الصلاح (ص ٨٨)، فتح المغيبي للسخاوي (٢٥٣/١).

ولم يأت الإمام القسطلاني بتعريف للفرد النسبي إنما ساق أنواعاً له مع أمثلة عليها مباشرة^(٢) ، وفي أنواعه يقول الإمام القسطلاني^(٣) : يكون الفرد نسبي بالنسبة إلى صفة خاصة، وهو أنواع:
الأول: ما قيد بثقة.

وكان مثاله حديث: «قرأت في الأضحى والفطر بـ»ق«، و»أقتربت«»^(٤) وتعقبه فقال: (لم يروه ثقة إلا ضمرة بن سعيد^(٥)، فقد انفرد به عن عبيد الله بن عبد الله^(٦) عن أبي واقد الليثي^(٧))^(٨).

فالحديث ليس من الفرد المطلق بسبب متابعة^(٩) ابن لهيعة^(١٠) لضمرة، وابن لهيعة يعدّ من الضعفاء فهو ليس بثقة، وذلك بسبب احتراق كتبه.

الثاني: هوما قيد ببلد معين لم يروه غير أهلها: كالبصرة، ومصر وغيرهما.

وكان مثاله^(١١) حديث أبي سعيد الخدريؓ - المروي عند أبي داود في كتابه السنن - عن أبي

(١) إرشاد الساري (١٨/١). وعن تفصيل أقسامه يقول القاسمي: (وله أربعة أحوال: حال يكون مخالفاً لرواية من هو أحفظ منه، فهذا ضعيف، ويسمى شاذاً ومنكراً. وحال لا يكون مخالفاً ويكون هذا الراوي حافظاً ضابطاً متقناً، فيكون صحيحاً. وحال يكون قاصراً عن هذا، ولكنه قريب من درجته، فيكون حديثه حسناً. وحال يكون بعيداً عن حاله، فيكون شاذاً منكراً مردوداً) قواعد التحديث للقاسمي (ص ١٢٨).

(٢) وقد أضاف الإمام السخاوي على ما ذكره الإمام القسطلاني أنواعاً أخرى للفرد النسبي فيدخل فيه عنده: تفرد أهل بلد عن شخص، أو عن بلد آخر، وتفرد شخص عن أهل بلد. ينظر: فتح المغيث (٢٥٧/١).

(٣) ينظر: إرشاد الساري (١٨/١). أوضح الحافظ ابن حجر سبب تسميته بذلك فقال: (سُمي بذلك (أي نسبي) لكون التفرد فيه حصل بالنسبة إلى شخص معين، وإن كان الحديث في نفسه مشهوراً). نزهة النظر (ص ٦٦).

(٤) أخرجه مسلم في صلاة العيدين، باب ما يقرأ في صلاة العيدين، برقم (٨٩١).

(٥) هو ضمرة بن سعيد بن أبي حنة، وقيل: أبو حبة: عمرو بن غزية بن عمرو بن عطية الأنصاري المازني المدني. وثقه أبوحاتم والنسائي. ينظر: تهذيب الكمال للمزي برقم (٢٩٣٩) (٣٢١/١٣).

(٦) هو عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي، أبو عبد الله المدني الفقيه (ت ٩٩هـ)، أحد الفقهاء السبعة بالمدينة، قال أبو زرعة: ثقة مأمون إمام. ينظر: التهذيب لابن حجر برقم (٥٣١) (٢٧٢/٥).

(٧) قيل اسمه الحارث بن مالك أو الحارث بن عوف، وقيل عوف بن الحارث بن أسيد (ت ٦٨هـ)، قال البخاري وابن حبان: شهد بداراً. ينظر: الإصابة في تمييز الصحابة: ابن حجر العسقلاني، دار الجيل، بيروت، ت علي البجاوي، ط ١ (١٤١٢هـ - ١٩٩٢م) برقم (١٠٦٩٥) (٤٥٥/٧).

(٨) إرشاد الساري (١٨/١).

(٩) وكانت هذه الرواية عن إسحاق بن عيسى البغدادي عن ابن لهيعة عن خالد بن يزيد عن الزهري عن عروة عن عائشةؓ، في سنن الدارقطني، طبعة دار المعرفة، بيروت، ت عبد الله هاشم يمانى المدني، ط ١ (١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م) في كتاب العيدين، برقم (١٢) (٤٥/٢).

(١٠) هو عبد الله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي المصري أبو عبد الرحمن (ت ١٧٤هـ)، وصفه ابن حجر فقال: صدوق من السابعة خلط بعد احتراق كتبه، وقد أنصفه الحاكم فقال: لم يقصد الكذب، وإنما حدث من حفظه بعد احتراق كتبه فأخطأ. ينظر: تقريب التهذيب برقم (٣٥٦٣). تهذيب التهذيب لابن حجر برقم (٦٤٨) (٣٢٧/٥).

(١١) إرشاد الساري (١٨/١).

الوليد الطيالسي^(١) عن همام^(٢) عن قتادة^(٣) عن أبي نضرة^(٤) عنه^(٥) قال: «أمرنا رسول الله ﷺ أن نقرأ بفاتحة الكتاب، وما تيسر»^(٥).

تعقبه الإمام القسطلاني فقال: (لم يرو هذا الحديث غير أهل البصرة، قال الحاكم^(٦): إنهم تفردوا بذكر الأمر فيه من أول الإسناد إلى آخره، ولم يشركهم في لفظه سواهم)^(٧).
وقد بين الإمام القسطلاني حكم هذا التفرّد بأنّه لا يكون ضعفاً إلا إذا انفرد شخص من البلدة حيث قال: (ولا يقتضي شيء من ذلك ضعفه إلا أن يراد تفرد واحد من أهل البصرة، فيكون من الفرد المطلق)^(٨).

والثالث: ما قيد براؤ مخصص حيث لم يروه عن فلان إلا فلان.

ومثّل على ذلك بحديث أنس^(٩) المروي - في السنن الأربعة^(٩) - من طريق سفيان بن عيينة^(١٠) عن وائل بن داود^(١١) عن ولده بكر بن وائل^(١٢) عن الزهري عن أنس^(١٣): «أن النبي ﷺ أوّل على صفية بسويق وتمر».

(١) هو شيخ الإسلام هشام بن عبد الملك الباهلي أبو الوليد الطيالسي البصري (ت ٢٢٧هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (٣٤١/١٠).

(٢) هو الإمام همام بن يحيى بن دينار العوزي أبو عبد الله (ت ١٦٥هـ) قال أحمد: هو ثبت في كل مشايخه. ووثقه غير واحد وكان من أركان الحديث بالبصرة. ينظر: تذكرة الحفاظ للذهبي برقم (١٩٤) (٢٠١/١).

(٣) هو قدوة المفسرين والمحدثين قتادة بن دعامة السدوسي البصري (ت ١١٧هـ)، ذكره الإمام أحمد فقال: كان قتادة أحفظ أهل البصرة، لا يسمع شيئاً إلا حفظه. ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (٢٦٩/٥).

(٤) هو المنذر بن مالك بن قطعة العبدي العوفي البصري (ت ١٠٨هـ)، وثقه يحيى بن معين وأبو زرعة والنسائي. ينظر: تهذيب الكمال للمزي برقم (٦١٨٣) (٥٠٨/٢٨).

(٥) أخرجه أبو داود في الصلاة، باب من ترك القراءة في صلاته بفاتحة الكتاب، برقم (٨١٨). قال الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير: إسناده صحيح (٤٥٥/١).

(٦) ينظر: معرفة علوم الحديث (ص ٩٧).

(٧) إرشاد الساري (١٨/١).

(٨) إرشاد الساري (١٨/١).

(٩) أخرجه أبو داود في كتاب الأطعمة، باب في استحباب الوليمة عند النكاح، برقم (٣٧٤٤)، والترمذي في كتاب النكاح، باب ما جاء في الوليمة، برقم (١٠٩٥) وابن ماجه في كتاب النكاح، باب الوليمة، برقم (١٩٠٩) والنسائي في السنن الكبرى، كتاب الوليمة، باب الوليمة في السفر، برقم (٦٦٠١).

(١٠) هو سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون الهلالي، أبو محمد الكوفي المكي (ت ١٩٨هـ)، ثقة حافظ فقيه إمام حجة، إلا أنه تغير حفظه بآخرة، وكان ربما دلس لكن عن الثقات. ينظر: تقريب التهذيب لابن حجر برقم (٢٤٥١).

(١١) هو وائل بن داود التيمي، أبو بكر الكوفي، قال البزار: صالح الحديث. وقال الخليلي: ثقة. ينظر: تهذيب التهذيب لابن حجر برقم (١٩٠) (٩٧/١١).

(١٢) هو بكر بن وائل بن داود التيمي الكوفي، قال أبو حاتم: صالح. وقال النسائي: ليس به بأس. مات قبل أبيه. ينظر: تهذيب الكمال للمزي برقم (٧٥٧) (٢٣٠/٤).

ثم أورد قول أبي الفضل ابن طاهر عقبه^(١) بأنه لم يروه عن بكرٍ إلا وائِل، ولم يروه عن وائِل غير ابن عُيَيْنَة، فهو غريب. ثم أورد قول الترمذي: إنه حسن غريب^(٢).
وقد علل الإمام السخاوي عد هذا الحديث من الفرد النسبي فقال: (وإنما لم يكن من القسم الأول^(٣) الأول^(٣) لرواية النسائي^(٤) له من حديث سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ^(٥) والبُخَارِيِّ^(٦) نحوه من حديث إسماعيل بن جَعْفَرٍ^(٧) كلاهما عن حُمَيْدٍ^(٨) عن أَنَسٍ^(٩)).
إذاً هذا التَّفَرُّد ليس على إطلاقه، إنما يكون التَّفَرُّد فيه في بعض الرواة عن شيوخهم، مع أنه مروي من طرق أخرى.

المبحث الثاني: العلوم الناشئة من تعدد الرواة مع اتفاقهم.

المطلب الأول: الحديث المتواتر.

لم يبدأ الإمام القسطلاني مقدمته في علوم الحديث بالتعريف بالحديث الصحيح كما هو عادة غالب المحدثين الذين درجوا عليها عند تأليفهم لكتبهم، ولكنه استهل بتعريف الحديث المتواتر ثم ألحقه بالمشهور^(١٠).

-
- (١) هو المحدث محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، أبو الفضل (ت ٥٠٧هـ) سبقت ترجمته.
(٢) ينظر: سنن الترمذي (٣٨/٢)، إرشاد الساري (١٨/١).
(٣) أي الفرد المطلق.
(٤) في المجتبى، طبعة مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ت عبد الفتاح أبو غدة، ط ٢ (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م)، كتاب النكاح، باب البناء في السفر، برقم (٣٣٨١).
(٥) هو سليمان بن بلال القرشي التيمي مولا، أبو محمد (ت ١٧٧هـ) قال أحمد بن حنبل عنه: لا بأس به. ووثقه يحيى بن معين والنسائي ويعقوب بن شعبة، وزاد يحيى فقال: صالح. ينظر: تهذيب الكمال للمزي برقم (٢٤٩٦) (١١/٣٧٢).
(٦) في النكاح، باب اتخاذ السراري ومن أعتق جاريته ثم تزوجها، برقم (٥٠٨٥).
(٧) هو الحافظ الثقة إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري (ت ١٨٠هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (٢٢٨/٨).
(٨) هو حميد بن أبي حميد الطويل البصري، أبو عبيدة الخزاعي (ت ١٤٣هـ) وثقه يحيى بن معين والعجلي وغيرهما. وقال ابن حجر: ثقة مدلس. ينظر: تهذيب الكمال للمزي برقم (١٥٢٥) (٧/٣٥٥)، تقريب التهذيب برقم (١٥٤٤).
(٩) فتح المغيبي للسخاوي (٢٥٥/١).
(١٠) وقد علل فعله ذلك شارح مقدمته عبد الهادي الأبياري قائلاً: (أقول الظاهر أنه بدأ به دون الصحيح، كما كما فعله الأكثر، لأنه مقطوع بصحته في نفس الأمر، أن النبي ﷺ قاله إجماعاً، كما سيأتي بخلاف الصحيح فإنه لا يلزم من كونه صحيحاً باعتبار سنده، أن يكون صحيحاً في نفس الأمر). نيل الأمان (ص ٣٠).

وكان تعريف الإمام القسطلاني للحديث المتواتر أنه: (الذي يرويه عدد^(١))، تحيل العادة تواطؤهم على الكذب من ابتدائه إلى انتهائه، وينضاف لذلك أن يصحب خبرهم إفادة العلم لسامعه^(٢).

وكان تمثيله له^(٣) بحديث «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا»^(٤).

المطلب الثاني: الحديث المشهور.

المشهور: لغة مأخوذ من الشهرة، وهي: (الانتشار والذيع)^(٥).

عرّفه الإمام القسطلاني فقال: (هو أول أقسام الآحاد ما له طرق محصورة بأكثر من اثنين)^(٦).

(١) كان هذا الشرط أكثر وضوحاً عند الحافظ ابن حجر بقوله: يرويه عدد كثير. ينظر: نزهة النظر (ص ٣٩).

(٢) إرشاد الساري (١/١٢). وقد فاتته شرط وهو أن يكون مُستند انتهائهم الحسّ. ينظر: نزهة النظر لابن حجر (ص ٣٩).

(٣) وكان قد سبقه المحدثون في هذا التمثيل؛ الإمام ابن الصلاح والنّوي والسيوطي. ينظر: مقدمة ابن الصلاح (ص ٢٦٩)، التقريب والتيسير (ص ٨٦)، تدريب الراوي (٢/٦٢٧).

(٤) خرّج هذا الحديث تقريباً في معظم كتب السنة على رأسها صحيح البخاري ومسلم. أخرجه البخاري في العلم، طبعة دار السلام، الرياض، ت محمد فؤاد عبد الباقي، ط ١ (١٤١٩ هـ)، باب إثم من كذب على النبي ﷺ، برقم (١١٠)، ومسلم في مقدمته، طبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت، ت محمد فؤاد عبد الباقي، باب تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ برقم (٣) عن أبي هريرة ؓ. وأخرجاه أيضاً عن المغيرة ؓ البخاري في الجنائز، باب ما يكره من النياحة على الميت، برقم (١٢٩١). ومسلم في مقدمته، باب تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ، برقم (٤). وقد ورد بهما عن غير أبي هريرة والمغيرة ؓ.

(٥) لسان العرب لابن منظور (٤/٤٣١).

(٦) ينظر: إرشاد الساري (١/١٣). أتى تعريفه للمشهور موافقاً لتعريف الحافظ ابن حجر والإمام السخاوي. بينما كان حد المشهور عند الإمام ابن كثير هو أنه يرويه عدداً زاد على ثلاثة. ينظر: نزهة النظر (ص ٤٩)، فتح المغيبي (٤/١١)، الباحث الحثيث (ص ١٦٠).

ومثّل على هذا النوع بحديث: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ»^(١).

وبيّن سبب عدّه من المشهور، وليس من المتواتر فقال: (لكنه إنما طرأت له الشهرة من عند من عند يحيى بن سعيد^(٢)، وأول إسناده فرد)^(٣).

وكان في ذلك موافقاً لرأي غيره من المحدثين الذين عدوا هذا الحديث من المشهور، ولم يعدوه من المتواتر لأنّ العدد المشروط في المتواتر طراً عليه في وسط إسناده، ولم يوجد في في أوائله^(٤).

وأوضح أنّ المحدثين قد ألحقوه بالمتواتر، ولكنه دونه لأنّ المتواتر عندهم يفيد العلم القطعي القطعي بينما المشهور يفيد العلم الظني^(٥).

وقد أكد على هذا الفرق مرة ثانية ضمن شرحه، وبيّن حكم كل منهما بقوله: (المشهور بقوله: (المشهور ملحق بالمتواتر عند أهل الحديث، غير أنه يفيد العلم النظري إذا كانت طريقه طريقه متباينة سالمة من ضعف الرواة، ومن التعليل، والمتواتر يفيد العلم الضروري، ولا تشترط تشترط فيه عدالة ناقله وبذلك افتراقاً)^(٦).

(١) متفق عليه أخرجه البخاري في كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ برقم (١) بقوله ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»، ومسلم في الإمامة، باب قوله ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ» وأنه يدخل فيه الغزو وغيره من الأعمال، برقم (١٩٠٧). وقد أشار الإمام القسطلاني إلى تعدد طريقه حيث قال: (وقد اتفق على أنه لا يصح مسنداً إلا من رواية عمر). إرشاد الساري (١٢/١).

(٢) هو يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري المدني (ت ١٤٤ هـ) عالم المدينة في زمانه، وتلميذ الفقهاء السبعة، وهو صاحب حديث «الأعمال بالنّيّات» وعنه أشهر، حتى يُقال: رواه عنه نحو المائتين. ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (٤٦٨/٥).

(٣) إرشاد الساري (١٣/١).

(٤) منهم الحاكم وابن الصلاح. ينظر: معرفة علوم الحديث للحاكم (ص ١٥٠)، مقدمة ابن الصلاح (ص ٢٦٨-٢٦٩). وقد اعترض الإمام محمد أبو شعبة على اعتبار هذا الحديث من المشهور وهو رأي الحاكم وابن الصلاح وغيرهما وعده من الغريب الصحيح، فقال: لم يصح عن رسول الله ﷺ إلا من طريق عمر رضي الله عنه، ولم يصح عن عمر إلا من طريق علقمة بن وقاص الليثي، ولم يصح عن علقمة إلا من طريق محمد بن إبراهيم التيمي، ولم يصح عنه إلا من طريق يحيى بن سعيد الأنصاري ثم كثر روايته بعد يحيى هذا حتى قيل إنه رواه عنه نحو مائتين فهو ليس بمتواتر ولا مشهور وإنما هو حديث فرد غريب صحيح، وإنما اشتهر في آخره. ينظر: الوسيط في علوم ومصطلح الحديث لمحمد أبو شعبة (ص ١٩٨-١٩٩).

(٥) ينظر: إرشاد الساري (١٣/١).

(٦) وكان ذلك في سياق شرحه هذا، في بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ، إرشاد

الساري (٧٩/١).

المطلب الثالث: الحديث العزيز.

عرّفه الإمام القسطلاني بأنه هو: (ما انفرد بروايته اثنان، أو ثلاثة دون سائر رواة الحافظ المروي عنه)^(١).

وفي قوله (اثنان أو ثلاثة) يخالف ما اختاره الحافظ ابن حجر بأن العزيز هو (ما رواه اثنان)، والمشهور ماله طرق محصورة بأكثر من اثنين ولم يبلغ حد التواتر^(٢).
المطلب الرابع: المتابعات والشواهد.

(١) إرشاد الساري (١٧/١).

(٢) نزهة النظر لابن حجر (ص ٤٩).

كان من الإمام القسطلاني بعد أن عرف الحديث الفرد، وبيّن أقسامه التعريف بالمتابعة والشاهد وذلك للصلة الوثيقة بينهما، وإدراكه لها كما أدركها غيره من العلماء^(١)، وعن هذه الصلة يقول الإمام القسطلاني: (والحكم بالتفرد يكون بعد تتبع طرق الحديث الذي يظن أنه فرد، هل شارك راويه آخر أم لا، فإن وجد بعد كونه فرد أن راوياً آخر ممن يصلح أن يخرج حديثه للاعتبار، والاستشهاد به وافقه، فإن كان التوافق باللفظ سمي متابعاً، وإن كان بالمعنى سمي شاهداً، وإن لم يوجد من وجه بلفظه أو بمعناه فإنه يتحقق فيه التفرد المطلق حينئذ)^(٢).

وبيّن متى تكون المتابعة التامة فقال: (إن شارك راوي الحديث الذي يظن تفرد به راوٍ آخر فيما رواه عن شيخه، فإن شاركه راوٍ معتبر فهي متابعة حقيقة، وتسمى المتابعة التامة إن اتفقا في رجال السند كلهم)^(٣).

وعرف المتابعة القاصرة فقال: (هي التي تكون لشيخ الراوي في روايته له عن شيخه فما فوقه إلى آخر السند واحداً واحداً حتى الصحابي، كلما بعد فيه المتابع كان أنقص، وفائدتها التقوية)^(٤).

وأرشد القارئ إلى أيسر الطرق للكشف عن المتابعات والشواهد فقال: (ومظنة معرفة الطرق التي يحصل بها المتابعات والشواهد تنتفي بها الفردية الكتب المصنفة في الأطراف)^(٥). وأضاف إليها فقال: (وينظر من الدواوين المبوية والمسندة وغيرهما كالمعاجم والمشیخات، والفوائد هل شارك راويه الذي يظن تفرد به راوٍ آخر)^(٦).

ومن ثم ساق مثال على كيفية استخراج المتابع والشاهد فقال: (مثل ابن حبان لكيفية الاعتبار^(٧) بأن يروى حماد بن سلمة^(١) حديثاً لم يتابع عليه، عن أيوب^(١) عن ابن سيرين^(٢))

(١) كالحافظ ابن حجر الذي قال: (والفرد النسبي، إن وافقه غيره، فهو المتابع). نزهة النظر لابن حجر (ص ٢١٤).

(٢) إرشاد الساري (١٨/١).

(٣) إرشاد الساري (٩٦/١).

(٤) إرشاد الساري (٩٦/١).

(٥) إرشاد الساري (١٨/١).

(٦) إرشاد الساري (٩٦/١).

(٧) الاعتبار هو: سبُر طرق الحديث ليعرف هل شارك راوٍ الحديث راوٍ غيره فرواه عن شيخه أم لا. ينظر: شرح

التبصرة والتذكرة للعراقي (٢٥٨/١).

(١) هو حماد بن سلمة بن دينار البصري (ت ١٦٧ هـ) وثقه ابن معين والساجي والعجلي، زاد الساجي فقال: كان

حافظاً مأموناً. وزاد العجلي: رجل صالح، حسن الحديث، وقال: إن عنده ألف حديث حسن ليس عند غيره. ينظر: تهذيب التهذيب لابن حجر برقم (١٤) (١١/٣).

عن أبي هريرة عن النبي ﷺ فينظر هل روى ذلك ثقة غير أيوب عن ابن سيرين^(٣) فإن وجد علم به أن للحديث أصلاً يرجع إليه، وإن لم يوجد ذلك فتحة غير ابن سيرين^(٤) رواه عن أبي هريرة، وإلا فصحابي غير أبي هريرة رواه عن النبي ﷺ^(٥)، فأى ذلك وجد علم به أن للحديث أصلاً يرجع إليه، وإلا فلا^(٦).

وأتى بمثال على المتابع والشاهد فقال: (ومثال المتابع والشاهد ما رواه الشافعي في الأم^(٧) عن مالك عن عبد الله بن دينار^(٨) عن ابن عمر ؓ أن رسول الله ﷺ قال: «الشهر تسع وعشرون فلا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه، فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين» فإنه في جميع الموطآت عن مالك بهذا السند بلفظ^(٩) «فإن غم عليكم فاقدرُوا له»^(١٠) وأشار

(١) هو أيوب بن أبي تميمة: كيسان السخيتاني، أبو بكر البصري (ت ١٣١هـ). ثقة ثبتاً في الحديث، جامعاً، كثير العلم، حجة، عدلاً. ينظر: تهذيب الكمال للمزي برقم (٦٠٧) (٤٥٧/٣).

(٢) هو محمد بن سيرين الأنصاري، مولى أنس بن مالك (ت ١١٠هـ) ثقة ثبت عابد كبير القدر. ينظر: التقريب لابن حجر برقم (٥٩٤٧).

(٣) فتكون تلك المتابعة ناقصة. ينظر: مقدمة ابن الصلاح (ص ٨٣).

(٤) وهذه متابعة قاصرة. ينظر: نيل الأمان (ص ٨١).

(٥) وهذا يعتبر شاهد للحديث.

(٦) إرشاد الساري (١/١٨). يراجع أيضاً: مقدمة ابن الصلاح (ص ٨٢-٨٣)، فتح المغيب للسخاوي (١/٢٤٢).

(٧) في الأم للشافعي، طبعة دار الفكر، ط ٢ (١٤٠٣هـ-١٩٨٣م) أول كتاب الصيام (٢/١٠٣).

(٨) هو عبد الله بن دينار القرشي العدوي، أبو عبد الرحمن المدني، مولى عبد الله بن عمر بن الخطاب (ت ١٢٧هـ).

وثقه يحيى بن معين وأبو زرعة وأبو حاتم وابن سعد والنسائي. ينظر: تهذيب الكمال للمزي برقم (٣٢٥١) (١٤/٤٧١).

(٩) أضاف الدكتور نور الدين قائل: لهذا السبب وهو أن أصحاب مالك رواه عنه بهذا الإسناد واللفظ، فظن قوم

أن الشافعي تفرد به عن مالك، فعدوه في غرائبه. ينظر: منهج النقد (ص ٤١٨).

(١٠) ورد في موطأ مالك - رواية محمد بن الحسن: مالك بن أنس الأصبحي، ت تقي الدين الندوي، دار القلم،

دمشق، ط ١ (١٤١٣هـ - ١٩٩١م)، أبواب الصيام، باب الصوم لرؤية الهلال والإفطار لرؤيته، برقم (٣٤٥)، وفي موطأ

مالك - رواية يحيى الليثي، ت محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، مصر، كتاب الصيام، باب ما جاء في

رؤية الهلال للصوم والفطر في رمضان، برقم (٦٣١).

البيهقي^(١) إلى أن الشافعي تفرد بهذا اللفظ عن مالك، فنظرنا فإذا البخاري روى الحديث في صحيحه^(٢) فقال: حدثنا عبد الله بن مسلمة القعنبي^(٣) حدثنا مالك به^(٤) بلفظ الشافعي سواء، فهذه متابعة تامة في غاية الصحة لرواية الشافعي^(٥)، ودل هذا على أن مالكاً رواه عن عبد الله بن دينار باللفظين معاً، وقد توبع فيه عبد الله بن دينار من وجهين عن ابن عمر أحدهما، أخرجه مسلم^(٦) من طريق أبي أسامة^(٧) عن عبيد الله بن عمر^(٨) عن نافع^(٩) فذكر الحديث وفي آخره

«فإن غمَّ عليكم فافذروا ثلاثين»، والثاني أخرجه ابن خزيمة في صحيحه^(١٠) من طريق عاصم بن محمد بن زيد^(١١) عن أبيه^(١٢) عن جده ابن عمر بلفظ «فإن غمَّ عليكم فأكملوا ثلاثين» فهذه متابعة لكنها قاصرة، وله شاهدان: أحدهما من حديث أبي هريرة رواه البخاري عن

(١) ينظر: السنن الكبرى للبيهقي (٢٠٤/٤).

(٢) في الصوم، باب قول النبي ﷺ إذا رأيتم الهلال فصوموا وإذا رأيتموه فأفطروا، برقم (١٩٠٦). باللفظ نفسه الذي ساقه الإمام مالك.

(٣) هو عبد الله بن مسلمة أبو عبد الرحمن القعنبي (ت ٢٢١هـ)، ثقة عابد، كان ابن معين و ابن المديني لا يقدمان عليه في الموطأ أحداً. ينظر: تقريب التهذيب برقم (٣٦٢٠).

(٤) أي عن نافع عن عبد الله بن عمر.

(٥) أي وجد له متابعة تامة في صحيح البخاري، وهذه متابعة تامة للإمام الشافعي، فقد روى عبد الله بن مسلمة الحديث عن مالك شيخ الشافعي بالسند والمتن ذاته. ينظر: منهج النقد لنور الدين عتر (ص ٤١٨).

(٦) في الصيام، باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال، برقم (١٠٨٠).

(٧) هو حماد بن أسامة بن زيد القرشي، أبو أسامة الكوفي (ت ٢٠١هـ)، قال العجلي: كان ثقة، وكان يعد من حكماء أصحاب الحديث. وقال ابن قانع: كوفي صالح الحديث. ينظر: تهذيب التهذيب لابن حجر برقم (٣/٣).

(٨) هو عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي العمري المدني (ت ١٤٧هـ) وثقه أبو زرعة وأبو حاتم والنسائي، وزاد النسائي فقال: ثبت. ينظر: تهذيب الكمال للمزي برقم (٣٦٦٨) (١٩/١٢٤).

(٩) هو نافع مولى عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي أبو عبد الله المدني (ت ١٢٠هـ)، قال العجلي: مدني تابعي ثقة. وقال الخليلي: نافع من أئمة التابعين بالمدينة، إمام في العلم. ينظر: تهذيب الكمال للمزي برقم (٦٣٧٣) (٢٩/٢٩٨).

(١٠) صحيح ابن خزيمة، طبعة المكتب الإسلامي، بيروت، ت محمد الأعظمي، د. ط (١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م)، كتاب الصيام، جماع أبواب الأهلة ووقت ابتداء صوم شهر رمضان، باب الأمر بالتقدير للشهر إذا غم على الناس، برقم (١٩٠٩).

(١١) هو عاصم بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب العمري المدني، وثقه يحيى بن معين وأبو حاتم وزاد أبو حاتم فقال: لا بأس به. ينظر: تهذيب الكمال للمزي برقم (٣٠٢٧) (١٣/٥٤٢).

(١) هو محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي، أبو عبد الله المدني، قال أبو زرعة: ثقة. ينظر: تهذيب الكمال للمزي برقم (٥٢٢٥) (٢٥/٢٢٦).

آدم^(١) عن شعبة^(٢) عن محمد بن زياد^(٣) عن أبي هريرة بلفظ «فإن غمَّ عليكم فأكملوا عدَّة شعبان ثلاثين»^(٤). وثانيهما من حديث ابن عباس أخرجه النسائي من رواية عمرو بن دينار^(٥) عن محمد بن حنين^(٦) عن ابن عباس بلفظ حدثنا ابن دينار عن ابن عمر سواء^(٧)، وإنما أطلت الكلام في هذا لكثرة ما في البخاري منه^(٨).

المبحث الثالث: العلوم الناشئة من تعدد الرواة مع اختلافهم.

المطلب الأول: زيادة الثقة.

زيادة الثقة هي: (ما يتفرَّد به الثقة في رواية الحديث، من لفظةٍ أوجملَةٍ، في السند أو المتن)^(٩).

لم يعرفها الإمام القسطلاني إنما أتى بحكم زيادة الثقة في المتن مباشرة فكان سياقه للأقوال على الشكل التالي:

١- (تقبل زيادة الثقات مطلقاً على الصحيح، سواء كانت من شخص واحد، بأن رواه مرة

(١) هو آدم بن أبي إياس: عبد الرحمن الخراساني أبو الحسن العسقلاني ثقة عابد من التاسعة (ت ٢٢١هـ). ينظر: تقريب التهذيب لابن حجر برقم (١٣٢).

(٢) هو شعبة بن الحجاج بن الورد الأزدي (ت ١٦٠هـ) أول من فتش بالعراق عن أمر المحدثين. ينظر: الثقات لابن حبان (٤٤٦/٦).

(٣) هو محمد بن زياد القرشي الجمحي، أبو الحارث المدني. وثقه الترمذي والنسائي وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين. ينظر: تهذيب الكمال للمزي برقم (٥٢٢٢) (٢١٧/٢٥).

(٤) أخرجه البخاري في الصوم، باب قول النبي ﷺ: «إِذَا رَأَيْتُمُ الْهَيْلَ فَصُومُوا وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَأَفْطِرُوا»، برقم (١٩٠٩). (٥) هو عمرو بن دينار المكي، أبو محمد الأثرم، الجمحي (ت ١٢٦هـ) قال أبو زرعة، وأبو حاتم، والنسائي: ثقة، وزاد النسائي: ثبت. ينظر: تهذيب التهذيب لابن حجر برقم (٤٥) (٢٦/٨).

(٦) هو محمد بن حنين المكي مقبول من الرابعة. ينظر: تقريب التهذيب لابن حجر برقم (٥٨٣٩).

(٧) أخرجه النسائي في كتاب الصيام، باب قبول شهادة الرجل الواحد على هلال شهر رمضان، ذكر الاختلاف على عمرو بن دينار في حديث ابن عباس فيه، برقم (٢١٢٤).

(٨) إرشاد الساري (١٩/١).

وقد علق الدكتور نور الدين عتر على هذا المثال فقال: (ومن هذا يتضح الفرق بين التابع والشاهد، وهو أن التابع يختص بالرواية عن نفس الصحابي، والشاهد بالرواية عن غيره. وهذا عند الجمهور) منهج النقد (ص ٤٢٠).

(٩) منهج النقد لنور الدين عتر (ص ٤٢٣).

ومرة أخرى، وفيه تلك الزيادة، أوكانت الزيادة من غير من رواه ناقصاً^(١).

والذي يجب إضافته هنا على كلامه أنه هو مذهب الإمام البخاري كما ذكر في جامعه الصحيح حيث قال: (الزيادة مقبولة، والمفسر يفضي على المبهم إذا رواه أهل الثبوت)^(٢).

٢-وقيل بل مردودة مطلقاً^(٣).

٣-وقيل مردودة منه مقبولة من غيره^(٤)، ومن ثم أورد تفصيلاً قد اعتمده

الأصوليون^(٥) حين قالوا: (إن اتحد المجلس، ولم يحتمل غفلته^(٦) عن تلك الزيادة غالباً، رُدَّت، وإن احتمل قُبِلت عند الجمهور، وإن جهل تعدد المجلس، فأولى بالقبول من صورة اتحاده، وإن تعددت يقيناً، قُبِلت اتفاقاً)^(٧).

(١) إرشاد الساري (١٥/١). وقد عزا ذلك الخطيب البغدادي والإمام النووي إلى الجمهور من المحدثين والفقهاء. وأضاف الخطيب البغدادي فقال: لم يفرقوا بين زيادة يتعلق بها حكم شرعي، أولاً يتعلق بها حكم، وبين زيادة توجب نقصاناً من أحكام تثبت بخبر ليست فيه تلك الزيادة، وبين زيادة توجب تغير الحكم الثابت، أو زيادة لا توجب ذلك. ينظر: الكفاية في علم الرواية (ص ٤٢٤-٤٢٥)، التقريب والتيسير (ص ٤٢).

وقد اعترض الحافظ ابن حجر عليهم فقال: (اشتهر عن جمع من العلماء القول بقبول الزيادة مطلقاً، من غير تفصيل، ولا ينأى ذلك على طريق المحدثين الذين يشترطون في الصحيح أن لا يكون شاذاً، ثم يُفسرون الشذوذ بمخالفة الثقة من هو أوثق منه، والعجب ممن أغفل ذلك منهم، مع اعترافه باشتراط انقضاء الشذوذ في حدّ الحديث الصحيح، وكذا الحسن! والمنقول عن أئمة الحديث المتقدمين: كعبد الرحمن بن مهدي، ويحيى القطان، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، والبخاري، وأبي زرعة، وأبي حاتم، والنسائي، والدارقطني، وغيرهم، اعتباراً الترجيح فيما يتعلق بالزيادة وغيرها، ولا يُعرف عن أحد منهم إطلاق قبول الزيادة). نزهة النظر لابن حجر (ص ٨٢).

(٢) عقب حديث عبد الله بن عمر الوارد في الزكاة، باب العشر فيما يسقى من ماء السماء وبالماء الجاري، برقم (١٤٨٣).

(٣) إرشاد الساري (١٥/١). نقل هذا القول الخطيب البغدادي عن قوم من أصحاب الحديث وعزاه ابن رجب إلى الإمام أبي حنيفة. ينظر: الكفاية في علم الرواية للخطيب (ص ٤٢٥)، شرح علل الترمذي: ابن رجب الحنبلي، ت نور الدين عتر، دار الملاح، د. ط، (٤٢٦/١).

(٤) حكاه الخطيب البغدادي عن فرقة من الشافعية. ينظر: الكفاية في علم الرواية للخطيب (ص ٤٢٥). قال ابن الصباغ فيه: إن ذكر أنه سمع كل واحد من الخبرين في مجلسين، قُبِلت الزيادة، وكانا خبرين يعمل بهما، وإن عزي ذلك إلى مجلس واحد، وقال: كنت أنسيت هذه الزيادة؛ فُيِل منه، وإلا وجب التوقف فيها. ينظر: تدريب الراوي للسيوطي (٢٨٦/١).

(٥) وهذا ما قاله الآمدي والسمعاني وغيرهما. ينظر: الإحكام في أصول الأحكام: علي الآمدي، دار الكتاب العربي، بيروت، ت سيد الجميلي، ط (١٤٠٤هـ) (١٢١/٢)، قواطع الأدلة في الأصول: منصور السمعاني، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ط (٤١١/١-٤١٢).

(٦) أي الراوي الذي روى من دون زيادة، وبعد ذلك روى بزيادة.

وقد مثل الإمام القسطلاني على زيادة الثقة في السند بحديث أبي موسى الأشعري «لا نكاح إلا بولي»^(٢) الذي رواه إسرائيل وجماعة عن أبي إسحاق السبيعي عن أبي بريدة عن أبي موسى عن النبي ﷺ موصولاً.

ورواه الثوري وشعبة عن أبي إسحاق عن أبي بريدة عن النبي ﷺ مرسلًا^(٣).
فأورد الآراء التالية:

١- أن الحكم لمن وصله^(٤) إن كان عدلاً ضابطاً، وأيده بقول الخطيب البغدادي: (وهو الصحيح)^(٥).

وبحكم الإمام البخاري للواصل؛ وقوله: (الزيادة من الثقة مقبولة)^(٦).

٢- ونقل قول^(٧) أن الحكم للأكثر^(٨).

٣- وقول أن الحكم للأحفظ^(٩).

ومن ثم ذكر الإمام القسطلاني رأيه فرجح زيادة الثقة؛ فقال: (وإذا تعارض الرفع

(١) إرشاد الساري (١٥/١). للمزيد ينظر: الإحكام في أصول الأحكام (١٢١/٢)، قواطع الأدلة في الأصول للسمعاني (٤١١/١-٤١٢)، نهاية الوصول في دراية الأصول: صفي الدين الهندي، ت صالح اليوسف، المكتبة التجارية، مكة المكرمة، ط ١ (١٤١٦هـ) (٣٩٥٣/٧-٣٩٥٤).

(٢) أخرجه أبوداود في النكاح، باب في الولي، برقم (٢٠٨٥)، والترمذي في النكاح، باب ما جاء لا نكاح إلا بولي، برقم (١١٠١)، وابن ماجه في النكاح، باب لا نكاح إلا بولي، برقم (١٨٨١).

(٣) ينظر: الكفاية في علم الرواية للخطيب (ص ٤١٣)، الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح (١٧١/١).

(٤) وهذا مذهب أهل الحديث والفقه والأصول، ووافقهم الخطيب البغدادي والنووي، وعلل الخطيب البغدادي اختياره بقوله: لأن إرسال الراوي للحديث ليس بجرح لمن وصله ولا تكذيب له، ولعله أيضاً مسند عند الذين روه مرسلًا، أو عند بعضهم إلا أنهم أرسلوه لغرض، أو نسيان، والناسي لا يقضى له على الذاكر، وكذلك حال راوي الخبر إذا أرسله مرة ووصله أخرى، لا يضعف ذلك أيضاً له، لأنه قد ينسى فيرسله ثم يذكره بعد فيسنده، أو يفعل الأمرين معاً، عن قصد منه، لغرض له فيه. ينظر: الكفاية في علم الرواية للخطيب (ص ٤١١)، تدريب الراوي للسيوطي (٢٥٤/١).

(٥) الكفاية في علم الرواية للخطيب (ص ٤١١).

(٦) ينظر: مقدمة ابن الصلاح (ص ٧٢)، الكفاية في علم الرواية للخطيب (ص ٤١٣). ولكن الحافظ ابن حجر رأى بأن ترجيح البخاري لوصل هذا الحديث على إرساله لم يكن لمجرد أن الواصل معه زيادة ثقة، بل بما ظهر له من قرائن الترجيح. ينظر: النكت لابن حجر (١٠١/١).

(٧) ينظر: إرشاد الساري (١٥/١). ولم يتعرض للقول بأن الحكم لمن أرسله. ينظر: الكفاية في علم الرواية (ص ٤١١)، مقدمة ابن الصلاح (ص ٧١).

(٨) وهذا قال به بعض أهل الحديث. ينظر: الكفاية في علم الرواية للخطيب (ص ٤١١)، النكت لابن حجر (١٠٠/١).

(٩) وهو ظاهر مذهب الإمام أحمد كما نص عليه ابن رجب رحمه الله في شرحه لعلل الترمذي (٤١٩/١).

يرفع ثقة حديثاً وقفه ثقة غيره فالحكم للرافع لأنه مُثَبَّتٌ وغيره ساكت، ولو كان نافياً المَثْبُتُ
مقدم^(١).

المطلب الثاني: الحديث الشَّاذ .

الشَّاذ: لغة من الشَذَّ، وشَذَّ الرجل، إذا انفرد عن أصحابه^(٢).
عرَّفه الإمام القسطلاني فقال: (الشَّاذ ما خالف الرَّايي النَّفَّة فيه جماعة الثَّقَات بزيادة،
أونقص فيظن أنه وهم فيه)^(٣).

(١) إرشاد الساري (١٥/١).

(٢) ينظر: تهذيب اللغة للأزهري (٢٧١/١١).

(٣) إرشاد الساري (١٩/١). وبمقارنته بتعريف الإمام الشَّافعي يتبين أنه استقى تعريفه منه، وكان تعريف الإمام الشَّافعي كما نقله الحاكم عنه بسنده على الشكل التالي: (ليس الشَّاذ من الحديث أن يروي الثقة ما لا يرويه غيره، هذا ليس بشاذ، إنما الشَّاذ أن يروي الثقة حديثاً يُخالف فيه الناس، هذا الشاذ من الحديث). معرفة علوم الحديث (ص ١١٩). وقد رجح الحافظ ابن حجر تعريف الإمام الشَّافعي فقال: (وفي الجملة: فالأليق في حد الشَّاذ ما عرف به الشَّافعي). النكت لابن حجر (٦٧١/٢).

وفي سياق حكمه على حديث أورده شاهداً ضمن شرحه بأنه غير محفوظ عرفه بكلمات موجزة قائلاً: (هذا ما أخطأ فيه الثقة)^(١).

ومثل الإمام القسطلاني على الشذوذ في السند والمتن؛ فقال: (ويكون الشذوذ في السند كرواية الترمذي^(٢) والنسائي^(٣) وابن ماجه^(٤) من طريق ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عوسجة^(٥) عن ابن عباس^(٦) «أن رجلاً توفى على عهد رسول الله ﷺ، ولم يدع وارثاً إلا مولى له هو أعتقه...»، فإن حماد بن زيد رواه عن عمرو مرسلاً، بدون ابن عباس^(٦)، لكن قد تابع ابن عيينة على وصله ابن جريج وغيره^(٧). ويكون في المتن كزيادة يوم عرفة في حديث: «أيام التشريق أيام أكل وشرب»^(٨)، فإن الحديث من جميع طرقه بدونها. وإنما جاء بها موسى بن علي بن رباح^(٩) عن أبيه عن عتبة بن عامر كما أشار إليه ابن عبد البر، وقد صحح حديث

(١) في بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ، إرشاد الساري (٨٠/١).

(٢) أخرجه الترمذي في الفرائض عن رسول الله ﷺ، باب في ميراث المولى الأسفل، برقم (٢١٠٦). وقال: هذا حديث حسن.

(٣) أخرجه النسائي في سننه الكبرى، دار الكتب العلمية، بيروت، ت سيد كسروي حسن، ط١ (١٤١١هـ- ١٩٩١م)، كتاب الفرائض، باب إذا مات العتيق وبقي المعتق، برقم (٦٤٠٩).

(٤) سنن ابن ماجه في الفرائض، باب من لا وارث له، برقم (٢٧٤١).

(٥) هو عوسجة المكي، مولى ابن عباس، قال أبو زرعة ثقة. وقال البخاري: لم يصح حديثه. وقال أبو حاتم والنسائي: ليس بمشهور. ينظر: تهذيب الكمال للمزي برقم (٤٥٤٤) (٤٣٤/٢٢).

(٦) أخرجه البيهقي في سننه الكبرى، الفرائض، باب ما جاء في المولى من أسفل (٢٤٢/٦).

(٧) أخرجه النسائي في سننه الكبرى، الفرائض، باب إذا مات العتيق وبقي المعتق، برقم (٦٤١٠). أيضاً تابع ابن عيينة على وصله حماد بن سلمة وقد أخرجه أبو داود في الفرائض، باب في ميراث ذوي الأرحام، برقم (٢٩٠٥). وقد تعقب الحافظ ابن حجر هذا الحديث حيث قال: (فحماد بن زيد من أهل العدالة والضبط، ومع ذلك، رجح أبو حاتم رواية من هم أكثر عدداً منه). نزهة النظر (ص ٨٥).

(٨) أخرجه مسلم في الصيام، باب في تحريم صوم أيام التشريق، برقم (١١٤١) دون ذكر يوم عرفة.

(٩) هو موسى بن علي بن رباح اللخمي أبو عبد الرحمن المصري (ت ١٦٣هـ)، وثقه: أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، والعجلي، والنسائي. ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (٤١٢/٧).

مُوسَى هذا ابنا خُزَيْمَة وَحَبَّانَ وَالْحَاكِمِ، وَقَالَ: (إِنَّهُ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ)^(١). وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: (حَسَنٌ صَحِيحٌ)^(٢)، وَكَأَنَّ ذَلِكَ لِأَنَّهَا زِيَادَةٌ ثَقَّةٌ غَيْرُ مُنَافِيَةٍ، لِإِمْكَانِ حَمْلِهَا عَلَى حَاضِرِي عَرَفَةَ^(٣).

المطلب الثالث: الحديث المُنْكَر.

سَأَقُ الْإِمَامَ الْقَسْطَلَانِيَّ تَعْرِيفَ الْإِمَامِ الْبَرْذِيجِيِّ^(١) لِلْحَدِيثِ الْمُنْكَرِ فَقَالَ: (وَالْمُنْكَرُ الَّذِي لَا يَعْرِفُ مَتْنَهُ مِنْ غَيْرِ جِهَةٍ رَاوِيَهُ فَلَا مُتَابِعَ لَهُ وَلَا شَاهِدَ، قَالَهُ الْبَرْذِيجِيُّ)^(٢).

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ فِي صَحِيحِهِ، كِتَابُ الصِّيَامِ، بَابُ ذِكْرِ خَيْرِ رَوِيٍّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي النَّهْيِ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ، بِرَقْمٍ (٢١٠٠)، وَابْنُ حَبَّانَ فِي صَحِيحِهِ، طَبْعَةُ مَوْسَسَةِ الرِّسَالَةِ، تَشْعِيبُ الْأَرْنَؤُوطِ، د.ط، كِتَابُ الصَّوْمِ، بَابُ الصَّوْمِ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ، ذِكْرُ الْعِلَّةِ الَّتِي مِنْ أَجْلِهَا نَهَى ﷺ عَنْ صِيَامِ هَذِهِ الْأَيَّامِ، بِرَقْمٍ (٣٦٠٣)، وَالْحَاكِمُ فِي الصَّوْمِ، بِرَقْمٍ (١٥٨٦) عَنْ عَقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: «يَوْمُ عَرَفَةَ، وَيَوْمُ النَّحْرِ، وَأَيَّامُ التَّشْرِيقِ عِيدُنَا أَهْلَ الْإِسْلَامِ، وَهِنَّ أَيَّامُ أَكْلِ وَشُرْبٍ».

(٢) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي الصِّيَامِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي كِرَاهِيَةِ الصَّوْمِ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، بِرَقْمٍ (٧٧٣).

(٣) إِرْشَادُ السَّارِيِّ (١٩/١).

ثم اعترض عليه، وأورد تفصيل الإمام ابن الصلاح للمسألة^(٣) بأن الحديث الشاذ هو ما انفرد به ثقة يحتمل تفرده، والمنكر ما انفرد به ثقة لا يحمل تفرده، ومثّل على ذلك، فقال: (والصواب التفصيل الذي ذكره ابن الصلاح في الشاذ فقال: ما انفرد به ثقة يحمل تفرده، كحديث مالك عن الزُّهري^(٤) عن علي بن حسين^(٥) عن عمر بن عثمان^(٦) عن أسامة بن زيد رضي الله عنه رفعه: «لا يرث المسلم الكافر»^(٧) فإن مالكاً خالف في تسمية راويه عمر بضم العين، غيره، حيث هو عندهم عمرو بفتحها^(٨)، وقطع مسلم وغيره على مالك بالوهم فيه^(٩)، ومثال ما انفرد به ثقة لا يحمل تفرده حديث أبي زُكير يحيى بن محمد بن قيس^(١٠) عن هشام بن عروة^(١١) عن أبيه^(١٢) عن

(١) هو أحمد بن هارون بن رَوْح، أبو بكر (ت ٣٠١ هـ) جمع وصنّف، وبرّع في علم الأثر. له كتب منها: (الاسماء المفردة) في أسماء بعض الصحابة والتابعين وأصحاب الحديث وبلادهم، ينظر: سير أعلام النبلاء (١٢٢/١٤)، الأعلام للزركلي (٢٦٥/١).

(٢) إرشاد الساري (١٩/١).

فالإمام البرزنجي لم يفرق بين الحديث المنكر والفرد، فأطلق المنكر على الفرد المطلق، لأجل ذلك اعترض عليه، وكان من المعترضين الإمام ابن الصلاح حيث قال: (أطلق البرزنجي ذلك ولم يُفصّل، وإطلاق الحكم على التفرّد بالردّ أو النكارة أو الشذوذ موجود في كلام كثير من أهل الحديث، والصواب فيه التفصيل). مقدمة ابن الصلاح (ص ٨٠).

(٣) ينظر: مقدمة ابن الصلاح (ص ٨٢). وتفصيله للمسألة مختلف عن تفصيل الحافظ ابن حجر لها الذي لم يشترط التفرّد إنما المخالفة، والشاذ راويه ثقة، والمنكر راويه ضعيف، حيث قال: (أن بين الشاذ والمنكر عموماً وخصوصاً من وجه؛ لأن بينهما اجتماعاً في اشتراط المخالفة، واقتراحاً في أن الشاذ رواية ثقة أو صدوق، والمنكر رواية ضعيف). نزهة النظر لابن حجر (ص ٢١٤).

(٤) هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب القرشي الزهري، أبو بكر المدني (ت ١٢٥ هـ) الفقيه الحافظ متفق على جلالته وإتقانه، ينظر: تقريب التهذيب لابن حجر برقم (٦٢٩٦).

(٥) هو علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي أبو الحسين (ت ٩٣ هـ) وصفه ابن سعد فقال: كان علي بن الحسين ثقة، مأموناً، كثير الحديث عالماً، ربيعاً، ورعاً. ينظر: الطبقات الكبرى: محمد بن سعد البصري، ت إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط ١ (١٩٦٨ م) (٢٢٢/٥).

(٦) هو عمرو بن عثمان بن عفان بن أبي العاص الأموي، أبو عثمان، ثقة من الثالثة. ينظر: تقريب التهذيب لابن حجر برقم (٥٠٧٧).

(٧) أخرجه الإمام مالك في موطأ - رواية يحيى الليثي، كتاب الفرائض، باب ميراث أهل الملل، برقم (١٠٨٢).

(٨) أخرجه البخاري في الفرائض، باب لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم، برقم (٦٧٦٤)، ومسلم في الفرائض، باب لا يرث المسلم الكافر، برقم (١٦١٤).

(٩) ينظر: مقدمة ابن الصلاح (ص ٨٢)، فتح المغيبي للسخاوي (٢٣٧/١).

(١٠) هو يحيى بن محمد بن قيس البصري المحاربي الضرير، أبو محمد المدني، لقبه أبو زُكير. ضعفه يحيى بن معين. وقال أبو زرعة: أحاديثه متقاربة إلا حديثين حدث بهما. وقال أبو حاتم: يكتب حديثه. وقال الذهبي: صدوق. وقال ابن

عائشة رضي الله عنها مرفوعاً: «كُلُوا الْبَلَحَ بِالتَّمَرِ»^(٣) الحديث تفرد به أبو زُكَيْرٍ، وهو شيخ صالح أخرج له مُسْلِمٌ في صحيحه^(٤)، غير أنه لم يبلغ مبلغ من يحمل تفرد، وقد ضعفه ابن مَعِين وابن حَبَّان^٥، وقال ابن عدي أحاديثه مستقيمة سوى أربعة عدّ منها هذا^(٦) ^(٧).

المطلب الرابع: الحديث المضطرب.

عرّفه الإمام القسطلاني فقال: (ما روي على أوجه مختلفة، متدافعة، على التساوي في الاختلاف من راو واحد، بأن رواه مرة على وجه، وأخرى على آخر مخالف له، أو رواه أكثر

حبان: لا يحتج به. ينظر: تهذيب الكمال للمزي برقم (٦٩١٤) (٥٢٤/٣١)، ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، مكتبة المنار، الزرقاء، ت محمد شكور الحاجي، ط ١ (١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م) برقم (٣٧٧) (ص ١٩٨).
(١) هو هشام بن عروة بن الزبير بن العوام القرشي الأسدي، أبو المنذر (ت ١٤٥ هـ) وثقه محمد بن سعد والعجلي وأبوحاتم، وزاد ابن سعد: ثبتاً، كثير الحديث، حجة. وزاد أبوحاتم: إمام في الحديث. ينظر: تهذيب الكمال للمزي برقم (٦٥٨٥) (٢٣٢/٣٠).

(٢) هو عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد القرشي الأسدي، أبو عبد الله المدني (ت ٩٤ هـ) قال ابن سعد: كان فقيهاً عالماً كثير الحديث ثبتاً مأموناً. ينظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (١٧٨/٥).

(٣) أخرجه ابن ماجه في الأُطعمة، باب أكل البلح بالتمر، برقم (٣٣٣٠). قال البوصيري: (في إسناده أبو زُكَيْرٍ، يحيى بن محمد ضعفه ابن معين وغيره ... وقال النسائي: إنه حديث منكر). مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه بهامش سنن ابن ماجه بشرح السندي، دار المعرفة، بيروت، ت خليل مأمون شيحا، ط ١ (١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م) (٤٠/٤).

(٤) خرج له الإمام مسلم متابعة قال العراقي: (لم يخرج له مسلم احتجاجاً، وإنما أخرج له في المتابعات). التقيد والإيضاح (ص ١٠٩).

(٥) ينظر: كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين: محمد بن حبان البستي، ت محمود إبراهيم زايد، (١١٩/٣).

(٦) ينظر: الكامل في ضعفاء الرجال: عبد الله بن عدي الجرجاني، ت يحيى غزاوي، دار الفكر، بيروت، ط ٣ (١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م) برقم (٢١٤١) (٢٤٣/٧).

(٧) إرشاد الساري (٢٠/١).

أكثر بأن يضطرب فيه راويان فأكثر^(١).

وبين أن الاضطراب يقع إما في المتن أو في الإسناد، ثم مثل على الاضطراب في الإسناد فقال: (يكون في سند رواته ثقات كحديث «شيبثي هود وأخواتها»^(٢) فإنه اختلف فيه على أبي إسحاق^(٣)، فقليل عنه عن عكرمة^(٤) عن أبي بكر، ومنهم من زاد بينهما ابن عباس، وقيل عنه عن أبي جحيفة عن أبي بكر، وقيل عنه عن البراء^(٥) عن أبي بكر، وقيل عنه عن أبي ميسرة^(٦) عن أبي بكر، وقيل عنه عن مسروق^(٧) عن عائشة عن أبي بكر، وقيل عنه عن علقمة^(٨) عن أبي بكر، وقيل عنه عن عامر بن سعد البجلي^(٩) عن أبي بكر، وقيل عنه عن عامر بن سعد عن أبيه عن أبي بكر، وقيل عنه عن مصعب بن سعد^(١٠) عن أبيه عن أبي بكر،

(١) إرشاد الساري (٢٠/١).

(٢) أخرجه الترمذي في تفسير القرآن عن رسول الله ﷺ، باب ومن سورة الواقعة، برقم (٣٢٩٧)، وقال: هذا حديث حسن غريب. والحاكم في المستدرک، طبعة دار الحرمين، مصر، ط (١٤١٧هـ-١٩٩٧م) كتاب التفسير، تفسير سورة هود، برقم (٣٣٧٢). وقال: هذا حديث صحيح على شرط البخاري، ولم يخرجاه.

(٣) هو عمرو بن عبد الله بن عبيد، أبو إسحاق السبيعي الكوفي (ت ١٢٩هـ) وثقه العجلي ويحيى بن معين وأبو حاتم. ينظر: تهذيب الكمال للمزي برقم (٤٤٠٠) (١٠٢/٢٢).

(٤) هو عكرمة القرشي الهاشمي، أبو عبد الله المدني، مولى ابن عباس (ت ١٠٤هـ) قال ابن حجر: ثقة ثبت. ينظر: تهذيب الكمال للمزي برقم (٤٠٠٩) (٢٦٤/٢٠)، تقريب التهذيب لابن حجر برقم (٤٦٧٣).

(٥) هو الصحابي البراء بن عازب الأنصاري الحارثي، أبو عمار (ت ٧٢هـ)، غزا مع رسول الله أربع عشرة غزوة. ينظر: معرفة الصحابة: أبو نعيم أحمد الأصبهاني، دار الوطن، الرياض، ت عادل العزازي، ط (١٤١٩هـ-١٩٩٨م) (٣٨٤/١).

(٦) هو عمرو بن شرحبيل الهمداني، أبو ميسرة الكوفي (ت ٦٣هـ) الثقة العابد المخضرم. ينظر: تقريب التهذيب لابن حجر برقم (٥٠٤٨).

(٧) هو الإمام العلم مسروق بن الأجدع بن مالك الهمداني الوادعي، أبو عائشة الكوفي (ت ٦٣هـ) من كبار التابعين. ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (٦٣/٤).

(٨) هو علقمة بن قيس بن عبد الله بن مالك النخعي، أبو شبل الكوفي، الثقة الثبت من الثانية. توفي بعد الستين، وقيل بعد السبعين. ينظر: تقريب التهذيب لابن حجر برقم (٤٦٨١).

(٩) هو عامر بن سعد البجلي الكوفي مقبول من الثالثة. ينظر: تهذيب الكمال للمزي برقم (٣٠٣٩) (٢٣/١٤)، تقريب التهذيب لابن حجر برقم (٣٠٩٠).

(١٠) هو مصعب بن سعد بن أبي وقاص الزهري، أبو زرارة المدني (ت ١٠٣هـ) كان ثقة كثير الحديث. ينظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (١٦٩/٥).

وقيل عنه عن أبي الأحوص^(١) عن ابن مسعود^(٢).

ثم بين أن الاضطراب قد يكون في المتن؛ كحديث نفي البسمة^(٣) الذي زال الاضطراب عنه بحمل نفي القراءة على نفي السماع، ونفي السماع على نفي الجهر^(٤) وأثناء شرح الإمام القسطلاني للحديث^(٥) ساق رواية الإمام ابن خزيمة التي ورد بها الإسرار بقراءة البسمة وهي: «كَانُوا يُسِرُّونَ بِـ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾»^(٦).

ثم بين حكم الحديث المضطرب بصورة عامة، وهو الرد لأنه موجب للضعف لإشعاره بعدم لإشعاره بعدم ضبط الراوي^(٧).

(١) هو عوف بن مالك بن نضلة الأشجعي الكوفي أبو الأحوص، وثقه ابن معين وابن حجر، قتل في ولاية الحجاج على العراق. ينظر: تهذيب الكمال للمزي برقم (٤٥٤٨) (٤٤٥/٢٢)، تقريب التهذيب لابن حجر برقم (٥٢١٨).
(٢) إرشاد الساري (٢٠/١). وقد أطل الدارقطني في بيان علة هذا الحديث. ينظر: العلل الواردة في الأحاديث النبوية (١٩٣/١-٢١١).

(٣) أخرجه البخاري في صفة الصلاة، باب ما يقول بعد التكبير، برقم (٧٤٣)، ومسلم في الصلاة، باب حجة من قال: لا يجهر بالبسمة، برقم (٣٩٩). بلفظ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ ﷺ كَانُوا يَفْتَتِحُونَ الصَّلَاةَ بِـ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾».

(٤) ينظر: إرشاد الساري (٢٠/١).

(٥) ينظر: إرشاد الساري (٣٨٧/١).

(٦) أخرجه ابن خزيمة في صحيحه، كتاب الصلاة، باب ذكر الدليل على أن «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» آية من فاتحة الكتاب، برقم (٤٩٨).

(٧) ينظر: إرشاد الساري (٢٠/١).

المطلب الخامس: الحديث المقلوب.

الحديث المقلوب هو: (الحديث الذي أبدل فيه راويه شيئاً بآخر في السند، أو المتن سهواً أو عمداً)^(١).

وينقسم إلى قسمين:

أولاً: مقلوب السند:

وهو بالتالي ينقسم إلى:

١ - مقلوب جزئي:

وقد ذكر الإمام القسطلاني بعض صورته، فقال: (والمقلوب كحديث متنه مشهور براو كسالم^(٢) إبدال بواحد من الرواة نظيره في الطبقة كنافع ليرغب فيه لغرابته)^(٣). وهذه الصورة تقدر في السند ولا تقدر في المتن، وأما الصورة التي تقدر في السند فهي إبدال راوٍ ضعيف براوٍ ثقة^(٤).

٢ - مقلوب كلي.

هو أن يؤخذ إسناد متن بإسناد متن آخر أوبالعكس^(٥) هذا وقد اصطلح على تسمية القسم الأول والثاني الإمام القسطلاني بالمركب^(٦). ثم ذكر أن من أسبابه قلب سند الحديث الكلي هو اختبار العلماء ومكانتهم في المحدثين فذكر أشهر قصة، وهي اختبار الإمام البخاري حينما عمد أهل بغداد إلى مائة حديث فقلبوا متونها وأسانيدها، ودفعوها إلى عشرة أنفس^(٧).

ثانياً: مقلوب متن.

لما ذكر الإمام القسطلاني القلب المتعلق بالمتن سمّاه بـ (المنقلب)^(٨) فكان تعريفه

(١) منهج النقد لنور الدين عتر (ص ٤٣٥). لم يعرفه الإمام القسطلاني.

(٢) هو سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي، أبو عمر (ت ١٠٦ هـ) كان ثقة كثير الحديث، عالياً من الرجال ورعاً. ينظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٢٠٠/٥).

(٣) إرشاد الساري (٢٠/١).

(٤) ينظر: النكت لابن حجر (٧٤٧/٢).

(٥) ينظر: الباعث الحثيث (ص ٨٢).

(٦) ينظر: إرشاد الساري (٢٠/١). بينما اكتفى ابن الجزري رحمه الله بإطلاق لفظ المركب على القسم الثاني فقط

ينظر: الغاية في شرح الهداية في علم الرواية (ص ٣٤٠)، فتح المغيبي للسخاوي (٣٢٨/١).

(٧) ينظر: إرشاد الساري (٢٠/١).

(٨) ينظر: إرشاد الساري (٢٠/١).

له على النحو التالي: (هو الذي ينقلب بعض لفظه على الراوي فيتغير معناه)^(١).
وساق مثلاً عليه فأورد حديث الإمام البخاري عن صالح بن كيسان عن الأعرج عن أبي
أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ «اِخْتَصَمَتِ الْجَنَّةُ وَالنَّارُ إِلَى رَبَّهِمَا...» وفيه أنه: «يُنْشَى لِلنَّارِ
لِلنَّارِ خُلُقًا»^(٢).

وصححه فقال: والصواب كما رواه الإمام البخاري في موضع آخر من جامعه الصحيح من
الصحيح من طريق عبد الرزاق عن همام عن أبي هريرة بلفظ: «فَأَمَّا الْجَنَّةُ فَيُنْشَى اللَّهُ لَهَا
خُلُقًا»^(٣).

قال الإمام القسطلاني: إن الراوي أراد أن يذكر الجنة فذهل فسبق لسانه إلى النار، وصار الحديث
الحديث منقلباً، ثم أكد على قوله هذا بجزم ابن القيم^(٤) بأنه غلط^(٥)، وإنكار الإمام البلقيني^(٦) لهذه
الرواية، واحتجاه بقوله ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٩] ^(٧).

(١) إرشاد الساري (٢٠/١).

(٢) أخرجه البخاري في التوحيد، باب ما جاء في قول الله تعالى ﴿إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾
[الأعراف: ٥٦]، برقم (٧٤٤٨).

(٣) أخرجه البخاري في تفسير القرآن، باب قوله: ﴿وَتَقُولُ هَلْ مِن مَّزِيدٍ﴾، برقم (٤٨٥٠)، ومسلم في الجنة وصفة
نعيمها وأهلها، باب النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء، برقم (٢٨٤٦).

(٤) هو محمد بن أبي بكر بن أيوب الدمشقي، أبو عبد الله، شمس الدين (ت ٧٥١هـ) ألف تصانيف كثيرة
منها: (إعلام الموقعين) و (الطرق الحكمية في السياسة الشرعية) وغير ذلك. ينظر: الدرر الكامنة لابن حجر (٢٣/٤)،
الأعلام للزركلي (٥٦/٦).

(٥) قال ابن القيم رحمه الله في حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح، ت زائد النشيري، دار عالم الفوائد،
(٨٠١/٢): (وأما اللفظ الذي وقع في (صحيح البخاري) في حديث أبي هريرة: «وَأَنَّهُ يَنْشَى لِلنَّارِ مِنْ يَشَاءُ، فَيُلْقَى فِيهَا
فَتَقُولُ: هَلْ مِنْ مَّزِيدٍ» [ق: ٣٠]؛ فغلط من بعض الرواة انقلب عليه لفظه، والروايات الصحيحة و نص القرآن يردّه، فإن
الله سبحانه أخبر أنه يملأ جهنم من إبليس و أتباعه، وأنه لا يعذب إلا من قامت عليه حُجَّتُه).

(٦) هو جلال الدين عبد الرحمن بن عمر بن رسلان البلقيني المصري، أبو الفضل (ت ٨٢٤هـ) من علماء الحديث
بمصر، له كتب: (الإفهام لما في صحيح البخاري من الإبهام) و (مناسبات أبواب تراجم البخاري). ينظر: الضوء اللامع (٤/
١٠٦)، الأعلام للزركلي (٣٢٠/٣).

(٧) ينظر: إرشاد الساري (٢١/١).

المطلب السادس: الحديث المُدرَج.

عند بدء الإمام القسطلاني بالحديث المُدرَج لم يعرفه تعريفاً شاملاً لكل صورته، وقد بَّأنه: (هو ما غُيِّرَ سياقُ إسناده، أو أُدْخِلَ في متنه ما ليس منه بلا فصل)^(١).

وأخذ ببيان أنواعه وصوره فبدأ بأكثر صور إدراج المتن، وهو ما أُدرج في آخره، قال: (هو كلام يذكر عقب الحديث، متصلاً يوهّم أنه منه)^(٢).

ثم أخذ ببيان صور إدراج الإسناد^(٣) وهي:

١- أن يكون عنده متنان بإسنادين فيرويهما بأحدهما، ومثّل على هذه الصورة برواية سَعِيد بن أَبِي مَرْيَم^(٤) «لَا تَبَاغُضُوا، وَلَا تَحَاسَدُوا، وَلَا تَدَابَرُوا، وَلَا تَنَافَسُوا»^(٥) ثم أوضح أن الإدراج ناشئ من ابن أَبِي مَرْيَم، وبيّن اللفظ المدرج وهو: «لَا تَنَافَسُوا»^(٦) وأنه من متن آخر.

٢- أن يسمع حديثاً من جماعة مختلفين في إسناده أو متنه، فيرويه عنهم على الاتفاق. ٣- أن يسوق الإسناد، فيعرض له عارض، فيقول كلاماً من قبل نفسه، فيظن بعض سَمِعَهُ أن ذلك الكلام من متن الحديث؛ فيرويه عنه كذلك^(١).

(١) تيسير المصطلح للطحان (ص ٧٩).

(٢) إرشاد الساري (١٦/١).

(٣) بينما ذكر الحافظ ابن حَجَر أربع صور للإدراج في السند. ينظر: نزهة النظر لابن حجر (ص ١١٥).

(٤) هو سعيد بن الحكم بن محمد بن سالم، المعروف بابن أَبِي مَرْيَم، الجمحي المصري (ت ٢٢٤هـ) قال

أبو داود: ابن أَبِي مَرْيَم عندي حجة. ووثقه العجلي وأبو حاتم. ينظر: تهذيب الكمال للمزي برقم (٢٢٥٣) (١٠/٣٩١).

(٥) هو ما روى سعيد بن أَبِي مَرْيَم عن مالك عن الزهري عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ قال: «لَا تَبَاغُضُوا، وَلَا تَحَاسَدُوا، وَلَا تَدَابَرُوا، وَلَا تَنَافَسُوا...» أخرجه ابن عبد البر في التمهيد، طبعة وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ت مصطفى العلوي، د ط (١٣٨٧هـ) (١١٦/٦)، والخطيب البغدادي في الفصل للوصل المدرج في النقل، ت عبد السميع محمد الأنيس، دار ابن الجوزي، في باب ذكر المتن المتغايرة التي وصل بعضها ببعض وأدرج في الرواية، (٦٩٧/٢).

(٦) أخرجه البخاري في الأدب، باب «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُوا»، برقم (٦٠٦٦). ومسلم في البر والصلة والآداب، باب تحريم الظن والتجسس والتنافس والتناجش ونحوها، برقم (٢٥٦٣) من حديث آخر لمالك عن أَبِي الزناد عن الأعرج عن أَبِي هريرة أن النبي ﷺ قال: «إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ، وَلَا تَحَسَّسُوا وَلَا تَجَسَّسُوا، وَلَا تَبَاغُضُوا، وَلَا تَدَابَرُوا، وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا».

(١) إرشاد الساري (١٦/١).

وفي الصورتين الثانية والثالثة لم يسق أمثلة عليها إنما اكتفى ببيانها فقط .

ثم انتقل إلى بيان أقسام مدرج المتن فقال:

١- الإدراج قد يكون في أول المتن ومثّل على ذلك بحديث أبي هريرة رضي الله عنه أسبغوا الوضوء
الوضوء فإن أبا القاسم رحمته الله قال: «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ»^(١) فأسبغوا من قول أبي هريرة، والباقي
مرفوع.

٢- وقد يكون في أثناء المتن.

٣- وقد يكون في آخره وهو الأكثر، ومثّل عليه بحديث ابن مسعود رضي الله عنه علمه التشهد في
التشهد في الصلاة فقال: «التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ...»^(٢).

أدرج فيه أبو خيثمة زهير بن معاوية^(٣) أحد رواة عن الحسن بن الحر^(٤) هنا كلاماً لابن
مسعود وهو «فَإِذَا قُلْتَ هَذَا: فَقَدْ قَضَيْتَ صَلَاتَكَ، إِنْ شِئْتَ أَنْ تَقُومَ فَقُمْ، وَإِنْ شِئْتَ أَنْ تَقْعُدَ
فَاقْعُدْ»^(٥).

هذا ولم يتعرض لذكر حكم الإدراج، وقد قضى علماء الحديث بأن تعدد الإدراج، بجميع
أنواعه حرام، وقال الإمام ابن السَّمْعَانِي^(٦) وغيره من تعدد الإدراج فهو ساقط العدالة، وأصبح في
صف الكذابين، واستثنى الإمام السيوطي ما كان لتفسير غريب فإنه لا يمنع، ويؤيده في ذلك
صنيع أئمة الحديث المعتمدين، كالزُّهْرِي وغيره، لكن الأولى أن ينص على ذلك، وأن يميزه من

(١) أخرجه البخاري في الوضوء، باب غسل الأعقاب وكان ابن سيرين يغسل موضع الخاتم إذا توضأ،
برقم(١٦٥). ومسلم في الطهارة، باب وجوب غسل الرجلين بكمالهما، برقم(٢٤٢).

(٢) أخرجه البخاري في الاستئذان، باب الأخذ باليدين وصافح حماد بن زيد ابن المبارك بيديه، برقم(٦٢٦٥)،
ومسلم في الصلاة، باب التشهد في الصلاة، برقم(٦٠٩).

(٣) هو زهير بن معاوية بن حديج بن الرحيل بن زهير بن خيثمة الجعفي الكوفي(ت١٧٢هـ) وثقه أبو زرعة
ويحيى بن معين والعجلي والنسائي، وزاد العجلي فقال: مأمون. وزاد النسائي: ثبت. ينظر: تهذيب الكمال للمزي
برقم(٢٠١٩)(٤٢٠/٩).

(٤) هو الحسن بن الحر بن الحكم النخعي ويقال الجعفي، أبو محمد(ت١٣٣هـ) وثقه يحيى بن معين والنسائي
ويعقوب بن شعبة وعبد الرحمن بن يوسف بن خراش وابن سعد. ينظر: تهذيب الكمال للمزي برقم(١٢١٣)(٨٠/٦).

(٥) أخرجه أبو داود في الصلاة، باب التشهد، برقم(٩٧٠).

(٦) هو المحدث عبد الرّحيم بن عبد الكريم بن مُحمَّد بن منصور ابن السَّمْعَانِي المروزي الشافعي، فخر الدّين،
أبو المُظَفَّر(ت٦١٤هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي(١٠٧/٢٢)، شذرات الذهب لابن العماد(١٣٥/٧).

عرفه^(١) .

المطلب السابع: الحديث المصحف.

المُصَحَّف لغة: مأخوذ من التَّصْحِيف، وهو تغيير اللفظ حتى يتغير المعنى المراد، وأصله الخطأ^(٢) .

أما اصطلاحاً: فقد ساق الإمام القسطلاني تعريفاً له فقال: (هو الذي تغير بنقط أو حركاتها أو سكناتها)^(٣) .

ومن خلال هذا التعريف نلاحظ أنه أدمج المصحف بالمحرف الذي ميز بينهما المحدثين، وعلى رأسهم الحافظ ابن حجر^(٤) .

ولم يبيّن أقسام المصحف، وهو المصحف في السند، والمصحف في المتن^(٥)، وإنما اكتفى بذكر مثال على المصحف في المتن، وهو حديث جابر رضي الله عنه: «رُمِيَ أَبِي يَوْمَ الْأَحْزَابِ عَلَى أَكْحَلِهِ...»^(٦) . فقال: صحّفه عُثْمَرُ^(٧) فقال فيه: (أبي)، بالإضافة^(٨)، وإنما هو (أبي بن كَعْب). وأبو جابر^(٩) كان قد استشهد قبل ذلك بأحد^(١٠) .

(١) ينظر: تدريب الراوي للسيوطي (٣٢٢/١)، منهج النقد لنور الدين عتر (ص ٤٤٤).

(٢) ينظر: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي: أحمد الفيومي، المكتبة العلمية، بيروت، د. ط (٣٣٤/١).

(٣) إرشاد الساري (٢١/١).

(٤) فخص المصحف بما وقع فيه التغيير بالنقط، والمحرف بما وقع التغيير فيه بالشكل. ينظر: نزهة النظر لابن حجر (ص ١١٩).

(٥) ينظر: تدريب الراوي للسيوطي (٦٤٨/٢-٦٤٩).

(٦) أخرجه مسلم في السلام، باب لكل داء دواء واستحباب النداء، برقم (٢٢٠٧).

(٧) هو محمد بن جعفر الهذلي البصري (ت ٢٩٣هـ)، قال ابن حجر: ثقة صحيح الكتاب إلا أن فيه غفلة. ينظر: تقريب التهذيب لابن حجر برقم (٥٧٨٧).

(٨) ينظر: مقدمة ابن الصلاح (ص ٢٨٠).

(٩) هو عبد الله بن عمرو بن حرام الأنصاري يكنى أبا جابر، كان نقيباً، وشهد العقبة ثم بدرًا، وقتل يوم أحد شهيداً. ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب: يوسف ابن عبد البر القرطبي، ت علي البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط ١ (١٤١٢هـ) برقم (١٦٢٤) (٥٧٢/١).

(١٠) ينظر: إرشاد الساري (٢١/١).

المطلب الثامن: الحديث المَعْلَل.

المَعْلَل لغة: مأخوذ من عَلَّ يَعْلُ واعتَلَّ، وأعلَّه الله فهو مُعَلَّلٌ وعَلِيلٌ، ولا تقل: معلول^(١).
لم ير الإمام القسطلاني^(٢) صحة إطلاق لفظ معلول عليه^(٣) فوافق رأيَه هذا رأي الإمام ابن الصلاح والنووي والعراقي الذين ردوه من الناحية اللغوية^(٤).
ثم كان تعريفه له كما يلي: (هو خبر ظاهره السلامة لجمعه شروط الصحة؛ لكن فيه علة خفية خفية فيها غموض تَظْهَرُ للنقاد أطباء السنة الحاذقين بعلمها عند جمع طرق الحديث والفحص عنها)^(٥).
(.

وقد بيَّن أن إدراك هذه العلة -أي الخفية- وكشفها يكون بتفرد الراوي، وعدم متابعتها مع مخالفة مخالفة غيره له ممن هو أحفظ وأضبط وأكثر عدداً، مع قرائن تنضم إلى ذلك من وصل مرسل، أرفع أرفع موقوف، أو إدراج حديث في حديث، أو وهَم بإبدال راو ضعيف بثقة^(٦).
وكان تقسيمه للمَعْلَل على النحو الآتي:

١- أن تقع العلة في الإسناد:

ومثَّل على ذلك بحديث يَعْلَى بن عُبَيْد^(٧) عن الثَّوْرِيِّ عن عمرو بن دينار^(٨): «الْبَيْعَان بالخيار»^(٩).

(١) القاموس المحيط: الفيروز آبادي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د. ط. (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م) (٢٠/٤).

(٢) ينظر: إرشاد الساري (١٧/١).

(٣) في حين قد استخدم لفظ (المعلول) كل من الإمام البخاري والترمذي والحاكم والدارقطني وغيرهم. ينظر: تدريب الراوي للسيوطي (٢٩٤/١)، شرح التبصرة والتذكرة للعراقي (٢٧٢/١).

(٤) ينظر: مقدمة ابن الصلاح (ص ٨٩)، شرح التبصرة والتذكرة للعراقي (٢٧٢/١)، التقريب والتيسير للنووي (ص ٤٣). وقد اختار الحافظ العراقي بأن أقربها إلى الصواب من حيث اللغة هو (المَعْلَل). ينظر: شرح التبصرة والتذكرة (٢٧٣/١).

(٥) إرشاد الساري (١٧/١). وقد أتى تعريف الإمام ابن الصلاح أوضح فعرفه بأنه هو: (الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدر في صحته مع أن ظاهرة السلامة منها). مقدمة ابن الصلاح (ص ٩٠).

(٦) ينظر: إرشاد الساري (١٧/١).

(٧) هو يَعْلَى بن عُبَيْد الطَّنَافِسي. قال ابن حجر: ثقة إلا في حديثه عن الثَّوْرِيِّ ففيه لين من كبار التاسعة، توفي سنة بضع ومائتين. ينظر: تقريب التهذيب لابن حجر برقم (٧٨٤٤).

(٨) هو عمرو بن دينار المكي أبو محمد الأثرم الجُمَحِي (ت ١٢٦هـ). ثقة ثبت من الرابعة. ينظر: تقريب التهذيب لابن حجر برقم (٥٠٢٤).

(٩) فمكمن العلة وموضعها يقع في غلط يَعْلَى عن سفيان في قوله عمرو بن دينار، وإنما هو عبد الله بن دينار كما رواه الأئمة من أصحاب سفيان: الفضل بن كُثَيْن، ومحمد بن يوسف الفريابي، ومُخَلَّد بن يزيد، وغيرهم. ينظر: العلال الواردة في الأحاديث النبوية للدارقطني (٤٠/١)، مقدمة ابن الصلاح (ص ٩١)، تدريب الراوي للسيوطي (٢٩٧/١).

الذي صرح النقاد فيه بأن يَعْلَى غلط بآبِن دِيْنَار فهو عَبْدُ اللَّهِ بن دِيْنَار^(١) لا عَمْرُو بن دِيْنَار، وشذ بذلك عن سائر أصحاب الثَّوْرِي، وسبب الاشتباه اتفاقهما في اسم الأب، وفي غير واحد من الشيوخ، وتقاربهما في الوفاة^(٢).

وهذه العلة تقدر في الإسناد خاصة، وأما المتن فهو معروف صحيح^(٣).

٢- أن تقع العلة في المتن.

وكان مثاله ما أخرجه الإمام مُسْلِم من جهة الأَوْزَاعِي^(٤) عن قَتَادَةَ: أَنَّهُ كَتَبَ إِلَيْهِ يَخْبِرُهُ أَنَّ أَنَسَ حَدَّثَهُ فَقَالَ: «صَلَّيْتُ خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَعُثْمَانُ ﷺ؛ فَكَانُوا يَسْتَفْتِحُونَ بِـ«الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» ﷻ، لَا يَذْكُرُونَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﷻ، فِي أَوَّلِ قِرَاءَةٍ، وَلَا فِي آخِرِهَا»^(٥).
فقد أعلَّ الإمام الشَّافِعِي ﷻ^(٦) وغيره^(٧) هذه الزيادة التي فيها عدم البسملة بأن سبع أو ثمانية^(٨) خالفوا في ذلك، واتفقوا على الاستفتاح بِـ«الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ»^(٩) ولم يذكروا

(١) وقد أخرجه البخاري في البيوع، باب إذا كان البائع بالخيار هل يجوز البيع، برقم (٢١١٣). ومسلم في البيوع، باب ثبوت خيار المجلس للمتبايعين، برقم (٣٩٣٠).

وعبد الله بن دينار العدوي، أبو عبد الرحمن المدني، مولى عبد الله بن عمر بن الخطاب (ت ١٢٧هـ). قال ابن حجر: ثقة من الرابعة. ينظر: تقريب التهذيب لابن حجر برقم (٣٣٠٠).

(٢) ينظر: إرشاد الساري (١/١٧).

(٣) ينظر: العلل الواردة في الأحاديث النبوية للدارقطني (١/٤٠)، تدريب الراوي للسيوطي (١/٢٩٧).

(٤) هو عبد الرحمن بن عمرو بن يحمى الأوزاعي أبو عمرو (ت ١٥٧هـ)، كان من فقهاء الشام وقرائهم وزهادهم. ينظر: الثقات لابن حبان (٧/٦٣).

(٥) أخرجه مسلم في الصلاة، باب حجة من قال: لا يجهر بالبسملة، برقم (٣٩٩).

(٦) ينظر: في كتاب الأم، كتاب الصلاة، باب التعود بعد الافتتاح (١/١٣٠).

(٧) منهم أيضاً ابن الصلاح قائل: فالذي رواه بنفي البسملة رواه بالمعنى ففهم من قوله: «كَانُوا يَسْتَفْتِحُونَ بِالْحَمْدِ» أنهم كانوا لا يسمون، فوقع في الخطأ والغلط. فمعناه أن السورة التي كانوا يفتتحون بها السور هي الفاتحة، وليس فيه تعرض لذكر البسملة. ينظر: مقدمة ابن الصلاح (ص ٩٢).

(٨) منهم سفيان بن عيينة، والفزاري، والتقي، والعدد الكثير أولى بالحفظ من واحد. قال البيهقي: وكذلك رواه أكثر أصحاب قتادة، عن قتادة، عن أنس بن مالك. ينظر: معرفة السنن والآثار: أحمد بن الحسين البيهقي، ت عبد المعطي قلججي، دار الوعي، حلب، ط ١٤١١هـ-١٩٩١م) في الابتداء بقراءة أم القرآن قبل ما يقرأ بعدها، برقم (٣١١٧) (٢/٣٨٠).

والفزاري هو مروان بن معاوية، أبو عبد الله الكوفي (ت ١٩٣هـ) قال ابن حجر: ثقة حافظ. ينظر: تقريب التهذيب برقم (٦٥٧٥). والتقي هو عبد الوهاب بن عبد المجيد بن الصلت، أبو محمد البصري (ت ١٩٤هـ) وثقه ابن حجر. ينظر: تقريب التهذيب برقم (٤٢٦١).

(٩) وهذا ما اتفق الإمام البخاري ومسلم على أخرجه في الصحيحين، أخرجه البخاري في صلاة الصلاة، باب ما يقول بعد التكبير، برقم (٧٤٣)، ومسلم في الصلاة، باب حجة من قال: لا يجهر بالبسملة، برقم (٣٩٩). بلفظ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ ﷺ كَانُوا يَفْتَحُونَ الصَّلَاةَ بِـ«الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» ﷻ».

البسمة. وأضاف الإمام القسطلاني على قول الإمام الشافعي: والمعنى أنهم يبدؤون بقراءة أم القرآن قبل أن يقرؤوا ما بعدها، ولا يعني أنهم يتركون البسمة، وحينئذ فكأن بعض رواته فهم من الاستفتاح نفي البسمة فصرح بما فهمه، وهو مخطئ في ذلك.

ويؤيده ما صح عن أنس رضي الله عنه أنه سئل أكان النبي ﷺ «يُسْتَفْتَحُ بِـ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾» أو بـ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾» فقال للسائل: (أنتك لتسألني عن شيء ما أحفظه، وما سألتني عنه أحد قبلك) ^(١).

ومن ثم ختم مبحث الحديث المعلل بالكلام عن غموض علم العلل، وأنه فن لا يقدر عليه إلا الجهابذة، فقال: وهذا من أغمض أنواع علوم الحديث وأدقها، ولا يقوم به إلا ذو فهم ثاقب، وحفظ واسع ومعرفة تامة بمراتب الرواة، وملكة قوية بالأسانيد والمتون ^(٢)، وقد تقصُر عبارة المعلل عن إقامة الحجة على دعواه؛ كالصيرفي في نقد الدينار والدرهم ^(٣).

نتائج الباب الأول:

١- لم يول الإمام القسطلاني رأي الإمام البخاري في مصطلح الحديث اهتماماً بالغاً، لكنه تطرق لبعض المسائل .

٢- عدّ الإمام القسطلاني لفظة (مقارب) من ألفاظ التجريح، وجعلها أدنى من قولهم: ليس بقوي، وأرفع من قولهم: (واهٍ بمرّة)، وقد ذكر الإمام القسطلاني مراتب ألفاظ الجرح والتعديل لكنه لم يحررها مع أنه من المتأخرين.

٣- لم يتعرض الإمام القسطلاني لتعريف الحديث المحفوظ والمعروف والمتروك.

٤- من الملاحظ مما سبق أن الإمام القسطلاني وافق برأيه الإمام السخاوي في أغلب

الأحيان .

(١) أخرجه أحمد، طبعة مؤسسة الرسالة، شعيب الأرنؤوط، ط٢ (١٤٢٠هـ-١٩٩٩م) برقم (١٢٨١٠).

(٢) لهذا لم يتكلم فيه إلا القليل كعلي بن المديني، وأحمد بن حنبل والبخاري والدارقطني وأبي حاتم، وأبي زرعة

وغيرهم. ينظر: الوسيط لمحمد أبو شهبه (ص٣٠٧).

(٣) ينظر: إرشاد الساري (١/١٧).

الباب الثاني: الصناعة الحديثية في الإسناد.

الفصل الأول: الصناعة الإسنادية في الأحاديث المتصلة.

الفصل الثاني: الصناعة الإسنادية في الأحاديث غير المتصلة.

الفصل الثالث: صناعة الإمام القسطلاني في مناقشاته للأحاديث

المنتقدة.

الفصل الرابع: الصناعة الحديثية المتعلقة بعلوم الرواة.

تمهيد في تعريف الإسناد وأهميته.

تعريف الإسناد:

الإسناد مأخوذ من السَّند، والسَّند لغة له عدة معاني: منها: المعتمد، ويأتي بمعنى: ما ارتفع عن الأرض من قِبَل الجبل أو الوادي، وما قابلك من الجبل، وعلا من السفح، وساندت الرجل مساندةً إذا عاضدته وكاتفته^(١).

والمراد به عند المحدثين هو: حكاية رجال الحديث الذين رووه واحداً عن واحد إلى رسول الله ﷺ^(٢).

وأما الإسناد فالمراد منه اصطلاحاً هو: إضافة الحديث إلى قائله، أي نسبته إليه. وقد يطلق أحدهما على الآخر، كما أنهما قد يطلقان على رجال سند الحديث، ويعرف المراد بالقرائن^(٣).

والصلة بين هذه المعاني لأصل كلمة السند المعتمد.

أهمية الإسناد:

يعدّ علم الإسناد أصل علوم الحديث، به حفظ الله تعالى دينه من التَّحريف والتَّبديل، وهو أحد خصائص الأمة المحمّدية التي امتازت بها على غيرها من الأمم السابقة، وهو من الدِّين بموقع عظيم ومكان رفيع، تكاثرت في بيان شأنه وأهميته وفضله كلمات العلماء، وتعدّدت وتنوّعت أقوالهم في تعظيم أمره، فكان منهم أبوحاتم الرّازي الذي قال: (لم يكن في أمة من الأمم منذ خلق الله آدم، أمناء يحفظون آثار الرّسل، إلا في هذه الأمة)^(٤).

وأبو علي الجيّاني^(١) قائلاً: (خصّ الله تعالى هذه الأمة بثلاثة أشياء لم يعطها من قبلها

(١) ينظر: لسان العرب لابن منظور (٣/٢٢٠).

(٢) ينظر: منهج النقد للنور الدين عتر (ص ٣٣).

(٣) ينظر: منهج النقد للنور الدين عتر (ص ٣٣).

(٤) شرف أصحاب الحديث ونصيحة أهل الحديث: أحمد بن علي الخطيب البغدادي، ت عمرو سليم، مكتبة

العلم، جدة، ط ١ (١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م) (ص ٨٩)، فتح المغيث للسخاوي (٣/٣٣٢).

(١) هو الإمام الحسين بن محمد بن أحمد الجيّاني (ت ٤٩٨ هـ) كان إماماً في الحديث، وبصيراً بالعربية والشعر

والأنساب، له كتب مفيدة منها: كتاباً في رجال (الصّحّاحين) سمّاه (تقييد المُهمل وتمييز المُشكّل). ينظر: تذكرة الحفاظ للذهبي

برقم (١٠٤٩) (٤/١٢٣٣)، سير أعلام النبلاء للذهبي (١٩/١٤٨)، الأعلام للزركلي (٢/٢٥٥).

من الأمم: الإسناد، والأنساب، والإعراب^(١).

وابن الصلاح الذي قال: (أصل الإسناد أولاً: خصيصة فاضلة من خصائص هذه وسنة بالغة من السنن المؤكدة)^(٢).

وإذا كان الإسناد في الأخبار من خصائص هذه الأمة الإسلامية، فذلك مزيد فضل تعالى الذي امتنَّ به عليها؛ لأنه حفظ لنا دينه وشرعه من الضياع والتَّحريف، قال الإسناد وطلب هذه الطائفة له وكثرة مواظبتهم على حفظه لدُرُس منار الإسلام، ولتَمَكَّن الإلحاد والبدع فيه بوضع الأحاديث، وقَلَب الأسانيد، فَإِنَّ الأخبار إذا تعرَّت عن وجود فيها كانت بُتْراً^(٣).

فالإسناد سلاح يجب أن يُتَسَلَّح به ليميز بين الصَّحيح والسَّقِيم، قال سُفيان الثَّوري: (الإسناد سلاح المؤمن)^(٤).

وقد عدَّه بعض أئمة الإسلام من الدين لأنه السبيل إلى حفظه وصيانته من التحريف والتبديل قال عَبْدُ اللَّهِ بن مُبارك: (الإسناد من الدِّين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء)^(٥).

إذا تَأَتَّى أهمية هذه العبارة في أنها تتصُّ على جلاله الإسناد، وتردُّ أصوله إلى الدِّين نفسه، فلولا الإسناد واهتمام علماء الحديث به لضاعت علينا سنة نبيِّنا ﷺ، ولاختلط بها ما ليس منها، ولما استطعنا التَّمييز بين صحيحها وسقيمها؛ فغاية دراسة الإسناد والاهتمام به هي معرفة صحَّة الحديث أَوْضعفه، فمدار قبول الحديث غالباً على إسناده. هذا وقد ترعَّع الجامع الصحيح للإمام البخاري على المحلِّ الأسنى، وبلغ الدِّرجة الأوفى، في ذلك فأنت أسانيد كتابه في أعلى المراتب، وذلك بالنسبة للأحاديث التي يوردها مسندة إلى النَّبِيِّ ﷺ بشرطه؛ وهي أحاديث الأصول والمتابعات المسندة، وقد أورد أيضاً أحاديث ليست على شرطه بصورة مغايرة عن أحاديث الأصول كالمعلقات وأحاديث التراجم مع صلاحيتها للاحتجاج بها.

إذا تنوعت الأحاديث ضمن الجامع الصحيح فكان منها المسند والمعلق وغير ذلك.

(١) قواعد التحديث للقاسمي (ص ٢٠١).

(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص ٢٥٥).

(٣) معرفة علوم الحديث للحاكم (ص ٤٠).

(٤) تدريب الراوي للسيوطي (٢/٦٠٥).

(٥) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (٦/١٦٦)، تدريب الراوي للسيوطي (٢/٦٠٥).

الفصل الأول: الصناعة الإسنادية في الأحاديث المتصلة.

المبحث الأول: تخريجها.

المبحث الثاني: بيانه للاختلافات الإسنادية بين روايات الجامع الصحيح للبخاري.

المبحث الثالث: تعليقاته على أسانيد البخاري.

الفصل الأول: الصناعة الإسنادية في الأحاديث المتصلة.

المبحث الأول: تخريجها.

تعريف التَّخْرِيج لغة: من (خَرَجَ) على وزن: (فَعَّلَ)، يقصد به الظهور والبروز^(١). واصطلاحاً: هو (إخراج المحدث الأحاديث من بطون الأجزاء، والمشيكات، والكتب، ونحوها، وسياقها من مرويات نفسه، أو بعض شيوخه، أو أقرانه، أو نحو ذلك، والكلام عليها، وعزوها لمن رواها من أصحاب الكتب، والدواوين، مع بيان البدل والموافقة ونحوهما)^(٢).

والتَّخْرِيج من الأساسيات التي يجب على المحدث الاعتناء به، يستدل عن طريقه على مكان وجود الحديث في مظانه، وبه يزول بعض الإشكالات مثل أن يصرح المدلس بالسماع فيزول الشك في اتصال الإسناد، وغير ذلك من الفوائد^(٣). وهو يتطلب اطلاعاً واسعاً على كتب الرواية، ومعرفة بعلم الرجال وعلل الأحاديث، وقد ظهر اعتناء الإمام القسطلاني بالتخريج فكان منهجه فيه على النحو التالي:

المطلب الأول: تخريجه ضمن الجامع الصحيح.

أولاً: بيانه لتكرار أحاديث الجامع الصحيح.

من المعلوم أن الإمام البخاري رحمه الله أراد مع جمع الحديث الصحيح استنباط ما اشتمل عليه من حكم وأحكام، لذلك فقد أورده الحديث مرات عديدة، ولم يكتفِ بإيراده في موضع واحد من جامعهم، ويكون التكرار هذا لغرض الاستدلال به، مع عدم خلوه من فائدة حديثية.

هذا وقد تنوع أسلوبه في ذلك حيث إنه قد يذكر الحديث بتمامه ثم يكرره

(١) ينظر: تاج العروس للزبيدي (٥/٥١٤)، المعجم الوسيط: إبراهيم مصطفى وأحمد الزيات وحامد عبد القادر ومحمد النجار، دار الدعوة، د. ط (١/٢٢٤).

(٢) فتح المغيبي للسخاوي (٣/٣١٨).

(٣) ينظر: أصول التخريج ودراسة الأسانيد: محمود طحان، مكتبة المعارف، الرياض، ط ٣ (١٧/١٤١٧هـ).

١٩٩٦م (ص ١٢). طرق تخريج الحديث: سعد بن عبد الله آل حميد، دار علوم السنة، الرياض، ط ١ (٢٠/١٤٢٠هـ). ٢٠٠٠م (ص ٢١).

والمتن ذاته، وذلك في حالات معدودة^(١)، منها: ما كان في كتاب الرقاق، باب صفة الجنة والنار، حين كرّر الإمام البخاري حديث أنس فقال: «أُصِيبَ حَارِثَةُ يَوْمَ بَذْرِ وَهُوَ غَلَامٌ، فَجَاءَتْ أُمُّهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ...»^(٢).

وقد تعقبه الإمام القسطلاني فقال: (الحديث سبق بسنده ومنتنه في باب فضل من شهد بدرًا من المغازي)^(٣).

وقد يورده بالسند نفسه مع تقطيعه للمتن تناسباً مع الأبواب وتراجمها، مثاله: الحديث الذي ساقه عن شيخه محمد بن عبد الله بن المثنى قال: حدثني أبي قال: حدثني ثمامة بن عبد الله بن أنس أن أنساً حدثه: «أن أبا بكر ﷺ كتب له فريضة الصدقة التي فرض رسول الله ﷺ قال: وما كان من خليطين...»^(٤).

وقد عدد الإمام القسطلاني المرات التي أخرج الإمام البخاري هذا الحديث في جامعه الصحيح، مع بيان الكتب التي ورد ضمنها بالإسناد ذاته حيث قال: (وهذا الحديث بهذا السند قد ذكره المؤلف في عشرة مواضع مقطوعاً سبق منها في الزكاة ستة، وباقيها في الشركة والخمس واللباس وترك الحيل)^(١).

(١) وقد نبه الإمام القسطلاني إلى المواطن التي كرر الإمام البخاري أحاديثه بالسند والمتن ذاته نقلاً عن الحافظ ابن حجر حيث قال: (رأيت ورقة بخط الحافظ ابن حجر تعليقاً أحضرها إلي صاحبنا الشيخ العلامة المحدث البدر المشهدي نصها: نبذة من الأحاديث التي ذكرها البخاري في موضعين سنداً ومنتناً، حديث عبد الله بن مغل «رمى إنساناً بجراب فيه شحم» في آخر الخمس وفي الصيد والذبائح... وساقها فبلغت اثنتان وعشرون حديثاً. ينظر: إرشاد الساري (٣٧/١).

(٢) أخرجه البخاري في الرقاق، باب صفة الجنة والنار، برقم (٦٥٥٠).

(٣) إرشاد الساري (٥٥٢/١٣). وذلك في المغازي، باب فضل من شهد بدرًا، برقم (٣٩٨٢).

(٤) أخرجه البخاري في الشركة، باب ما كان من خليطين فإنهما يتراجعان بينهما بالسوية في الصدقة،

برقم (٢٤٨٧).

(١) إرشاد الساري (٣٠/٩). وقد ورد هذا الحديث في الزكاة، باب العرض في الزكاة، برقم (١٤٤٨). وباب لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع، برقم (١٤٥٠). وباب ما كان من خليطين، برقم (١٤٥١). وباب من بلغت عنده صدقة بنت مخاض، برقم (١٤٥٣). وباب زكاة الغنم، برقم (١٤٥٤). وباب لا تؤخذ في الصدقة هرة ولا ذات عوار ولا تيس، إلا ما شاء المصدق، برقم (١٤٥٥). وفي الشركة، باب ما كان من خليطين فإنهما يتراجعان بينهما بالسوية في

وأحياناً يورده بأسانيد مختلفة مع الاختصار لمتنه مثاله: ما كان في كتاب الحج، باب إذا رأى سيراً أوشيناً يكره في الطواف قطعاً حين أورد حديث ابن عباس: «أنَّ النَّبِيَّ ﷺ رأى رجلاً يطوف بالكعبة بزمامٍ أو غيره ففقطعه»^(١).

نبه الإمام القسطلاني على أن هذا الحديث ورد سابقاً مع اختصار متنه^(٢) فقال: (هذا الحديث مختصر من السابق لكنه أخرجه من وجه آخر)^(٣).

إذاً أظهر الإمام القسطلاني في شرحه تنوع أسلوب الإمام البخاري في عرضه للحديث الواحد في مواضع متفرقة من جامعه الصحيح.

ثانياً: بيانه لأسباب وفوائد التكرار عند الإمام البخاري.

رأى الإمام البخاري أن يكرر بعض الأحاديث عند اشتغالها على أحكام متفرقة، مع عدم بفائدة حديثية، وهذه الفائدة قد تكون في الإسناد أوفي المتن، وقد تحدث الحافظ ابن حجر عن هذه الأسباب إذ قال: (اعلم أن البخاري رحمه الله كان يذكر الحديث في كتابه في مواضع، ويستدل به في كل باب بإسناد آخر، وإن كان المتن قصيراً أو مرتبطاً ببعضه ببعض، وقد اشتمل على حكمين فصاعداً، فإنه يعيده بحسب ذلك مراعيّاً مع ذلك عدم إخلاله من فائدة حديثية، وهي إيراد له عن شيخ سوى الشيخ الذي أخرجه عنه قبل ذلك كما تقدّم تفصيله، فتستفيد بذلك تكثير الطرق لذلك الحديث، وقلما يورد حديثاً في موضعين بإسناد واحد ولفظ واحد، وإنما يورده من طريق أخرى لمعان نذكرها، والله أعلم بمراده منها، منها أنه يُخرّج الحديث عن صحابي، ثم يُورده عن صحابي آخر، والمقصود منه أن يُخرّج الحديث عن حد الغرابة ... ومنها أن الرواة ربما اختلفت عباراتهم فحدث راو بحديث فيه كلمة تحتل معنى وحدث به آخر فعبّر عن تلك الكلمة بعينها بعبارة أخرى تحتل معنى آخر فيورده بطرقه إذا صحت على شرطه ويفرد لكل لفظة باباً مفرداً، ومنها أحاديث تعارض فيها الوصل والإرسال ورجح عنده الوصل فاعتمده، وأورد الإرسال منبهاً على أنه لا تأثير له عنده في الوصل، ومنها أحاديث تعارض فيها الوقف والرفع والحكم فيها كذلك، ومنها أحاديث زاد فيها بعض الرواة رجالاً في الإسناد ونقصه بعضهم فيوردها على الوجهين حيث يصح عنده أن الراوي سمعه من شيخ حدثه به عن آخر ثم لقي الآخر فحدثه به فكان يرويه على الوجهين، ومنها أنه ربما أورد حديثاً عنعنه راويه فيورده من

الصدقة، برقم (٢٤٨٧). وفي فرض الخمس، باب ما ذكر من درع النَّبِيِّ ﷺ، برقم (٣١٠٦). وفي اللباس، باب هل نقش الخاتم ثلاثة أسطر؟ برقم (٥٨٧٨). وفي الحيل، باب في الزكاة وأن لا يفرّق بين مجتمع، برقم (٦٩٥٥).

(١) برقم (١٦٢١).

(٢) يقصد به الحديث الذي ورد في الحج، باب الكلام في الطواف، برقم (١٦٢٠).

(٣) إرشاد الساري (١٤٠/٤).

طريق أخرى مصرحاً فيها بالسماع على ما عُرف من طريقته في اشتراط ثبوت اللقاء في المعنعن^(١).

فيمكن إذاً حصر هذه الأسباب أوالفوائد فيما يلي:

١- فوائد متنية.

-لم يكرر الإمام البخاري الأحاديث دون فائدة قد ظهرت له، فبعض هذه الفوائد تعود تعود للناحية المتنية كمطابقة الحديث للترجمة، وتوفر حكمها فيه مثاله: حديث البراء رضي الله عنه الذي أورده في كتاب الأذان، باب القراءة في العشاء، الذي قال فيه: «سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقْرَأُ: «وَالْتَيْنِ وَالزَّيْتُونِ» فِي الْعِشَاءِ، وَمَا سَمِعْتُ أَحَدًا أَحْسَنَ صَوْتًا مِنْهُ أَوْ قِرَاءَةً»^(٢).

علل الإمام القسطلاني إيراد الإمام البخاري له مع سوجه له في الباب السابق (باب الجهر في العشاء)^(٣). حيث قال: (وإنما كرر هذا الحديث لتضمنه ما ترجم له، ولما فيه من زيادة قوله: «وما سمعتُ أحداً»)^(٤).

فسبب التكرار يعود إلى فائدة متنية، وهي مطابقة الباب للحديث إضافة إلى الزيادة الواقعة في المتن.

-وقد كرر الإمام البخاري بعض أحاديث جامعته، وذلك لبيان وقوع الإدراج في المتن مثاله: ما كان في كتاب الطلاق، باب (١٧)، حين ساق حديث عائشة بأنها أرادت أن تشتري بريدة فأبى موليها إلا أن يشترطوا الولاء، فذكرت للنبي ﷺ فقال: «اشترىها وأعتقها، فإنما الولاء لمن أعتق». فزاد فيه فخبر من زوجها^(٥).

ذكر الإمام القسطلاني سبب هذا التكرار فقال: (بعد سياقه لما مرّ: فظهر أن هذه الزيادة مدرجة، وحذفها في الزكاة^(١) لذلك، وإنما أوردها هنا مشيراً إلى أن أصل التخيير في قصة بريدة ثابت من طريق أخرى)^(٢).

(٤) هدي الساري (ص ١٣).

(٢) برقم (٧٦٩).

(٣) برقم (٧٦٧).

(٤) إرشاد الساري (٤١٦/٢).

(٥) برقم (٥٢٨٤).

(١) ذكر الإمام البخاري الحديث في الزكاة، باب الصدقة على مولي أزواج النبي ﷺ، برقم (١٤٩٣) بالإسناد ذاته،

ولم يذكر قوله (فخبر من زوجها).

(٢) إرشاد الساري (٥٢/١٢).

وقد لجأ أيضاً الإمام البخاري إلى اختصار الحديث وتقطيعه لفوائد متتية مثاله: في كتاب الطب، باب الشُّرك والسَّحر من الموبقات، حين أورد حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «اجتنبوا الموبقاتِ الشُّرك بالله، والسَّحر»^(١).

وقد أدرك الإمام القسطلاني فائدة ذلك فقال: (قد سبق هذا الحديث في كتاب بلفظ: «اجتنبوا السَّبْعَ الموبقاتِ: الشُّرك بالله، والسَّحر، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، وأكل مال اليتيم، وأكل الربا، والتَّوَلَّى يوم الزَّحف، وقذف المُحصَّاتِ»^(٢)) فاختصره هنا، قيل واقتصر منها على اثنين تأكيداً لأمرهما^(٣).

٢- فوائد إسنادية.

أوضح الشراح ومنهم الإمام القسطلاني أنه من النادر أن يورد الإمام البخاري حديثاً في موضعين بإسناد واحد، ولفظ واحد، وإنما يُورده من طريق آخر؛ وذلك لفوائد كثيرة منها: - أن يورد الإمام البخاري الطريق المرسلة تنبيهاً منه على عدم تأثيرها على الطريق المتصلة، وذلك عند ترجيحها للوصل واعتماده، مثاله: في كتاب الأدب، باب تحويل الاسم إلى اسم أحسن منه، حين روى بسنده إلى سعيد بن المسيب الذي حدث أن جدّه حزناً قدّم على النبي ﷺ فقال: «ما اسمك؟» قال: اسمي حزن قال: «بل أنت سهل...»^(٤).

أجاب الإمام القسطلاني عن فعل الإمام البخاري في إخراج الحديث متصلاً ثم مرسلًا حيث قال: (تقدم في الباب السابق أخبرنا معمر عن الزُّهري عن ابن المسيب عن أبيه أن أباه جاء إلى النبي ﷺ فرواه موصولاً عن أبيه عن جدّه^(٥))، ورواه هنا عن جدّه مرسلًا فأسقط أباه، وقاعدة البخاري أن الاختلاف في الوصل والإرسال لا يقدح المرسل في الموصول إذا كان الذي وصل أحفظ من الذي أرسل كما هنا، فإن الزُّهري أحفظ من عبد الحميد، والقاعدة عند إمامنا الشافعي أن المرسل إذا جاء موصولاً من وجه آخر تبين صحة مخرج المرسل^(٦).

- التصريح بالسَّماع في سند روي بالنعنة، فيورده من طريق أخرى مصرحاً فيها

(١) برقم (٥٧٦٤).

(٢) باب (٢٤)، برقم (٢٧٦٦).

(٣) إرشاد الساري (٤٨٤/١٢).

(٤) برقم (٦١٩٣).

(٥) في الأدب، باب اسم الحزن، برقم (٦١٩٠).

(٦) إرشاد الساري (١٩٦/١٣).

بالسَّماع لاشتراطه ثبوت اللقاء في الإسناد المَعْنَى.

مثاله: ما كان في كتاب الأذان، باب إذا طَوَّل الإمام وكان للرجل حاجة فخرج فصلَّى. من سياقه لحديث جابر بن عبد الله بالعننة، وذلك بسنده إلى عمرو بن دينار عن دينار عن جابر بن عبد الله: «أَنَّ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ رضي الله عنه كَانَ يُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ يَرْجِعُ فَيَوْمُ قَوْمِهِ»^(١) قَوْمُهُ»^(١).

ثم إعادته له وذلك لبيان التصريح بسماع عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه^(٢). علل الإمام القسطلاني فعل الإمام البخاري فقال: (استفاد بالطريق الأولى علو الإسناد، كما أن في الطريق الثانية فائدة التصريح بسماع عمرو من جابر)^(٣). إذاً مما سبق بيانه أظهر الإمام القسطلاني أنَّ الإمام البخاري لم يكرر الأحاديث إلا عن قصد وفوائد تجلت له.

(١) برقم (٧٠٠).

(٢) برقم (٧٠١).

(٣) إرشاد الساري (٣٤٩/٢).

المطلب الثاني: تخريجه من كتب السنة.

تنوع أسلوب الإمام القسطلاني في التخريج ففي بعض الأحيان كان يتوسع في ذلك كان منه في تخريجه لحديث أبي هريرة: «نهى رسول الله ﷺ أن يبيع حاضر لباد...»^(١). حين ذكر تخريجاً موسعاً له مع بيانٍ دقيقٍ للمتون فقال: (وهذا الحديث أخرجه مسلم في النكاح^(٢) والبيوع^(٣)، وأخرجه أبوداؤد في البيوع^(٤) ببعضه: «ولا تتاجشوا»، وفي النكاح^(٥) ببعضه: «لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه»، والترمذي في البيوع^(٦) ببعضه: «لا يبيع حاضر لباد»، وفي موضع آخر منه^(٧) ببعضه: «لا تتاجشوا»، وفي النكاح^(٨) ببعضه: «لا يخطب الرجل على خطبة أخيه، ولا يبيع الرجل على بيع أخيه». والنسائي في النكاح^(٩) بتمامه ولم يذكر السوم، وابن ماجه في النكاح^(١٠) ببعضه: «لا يخطب الرجل على خطبة أخيه». وفي التجارات^(١١) ببعضه: «ولا تتاجشوا»، ورواه فيه أيضاً^(١٢) ببعضه: «لا

(١) في كتاب البيوع، باب لا يبيع على بيع أخيه، ولا يسوم على سوم أخيه، برقم (٢١٤٠).

(٢) باب تحريم الخطبة على خطبة أخيه حتى يأذن أوتيرك، برقم (١٤١٣) باللفظ التالي: «لا تتاجشوا، ولا يبيع المرء على بيع أخيه، ولا يبيع حاضر لباد، ولا يخطب المرء على خطبة أخيه، ولا تسأل المرأة طلاق الأخرى لتكتفى ما في إنائها».

(٣) باب تحريم بيع الرجل على بيع أخيه، برقم (١٥١٥) باللفظ التالي «لا يتلقى الركبان لبيع، ولا يبيع بعضكم على بيع بعض، ولا تتاجشوا، ولا يبيع حاضر لباد، ولا تصرّوا الإبل والغنم، فمن ابتاعها بعد ذلك فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها، فإن رضيها أمسكها، وإن سخطها ردّها وصاعاً من تمر».

(٤) باب في النهي عن التجش، برقم (٣٤٤٠).

(٥) باب في كراهية أن يخطب الرجل على خطبة أخيه، برقم (٢٠٨٢).

(٦) باب ما جاء لا يبيع حاضر لباد، برقم (١٢٢٢).

(٧) باب ما جاء في كراهية التجش في البيوع، برقم (١٣٠٤).

(٨) باب ما جاء أن لا يخطب الرجل على خطبة أخيه، برقم (١١٣٤).

(٩) باب النهي أن يخطب الرجل على خطبة أخيه، برقم (٣٢٣٩).

(١٠) باب لا يخطب الرجل على خطبة أخيه، برقم (١٨٦٧).

(١١) باب ما جاء في النهي عن التجش، برقم (٢١٧٤).

(١٢) باب لا يبيع الرجل على بيع أخيه ولا يسوم على سومه، برقم (٢١٧٢).

يَبِيعُ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ وَلَا يَسُومُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ». ورواه فيه أيضاً^(١) ببعضه: «لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ»^(٢). فتخرجه للحديث السابق يتصف بالتوسع في تتبع مظانه.

وأحياناً أخرى يكون تخرجه مختصراً اقتصر فيه على ذكر مظانه فقط دون الالتفات إلى الالتفات إلى تفصيلات أخرى من ذكر باب وكتاب، مثال ذلك: تعقبه لحديث ابن عباس الوارد في الوارد في كتاب الجنائز، باب الإذن بالجنائز. والذي قال فيه: «مَاتَ إِنْسَانٌ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعُودُهُ، فَمَاتَ بِاللَّيْلِ، فَدَفَنُوهُ لَيْلاً...»^(٣).

حيث قال: (أخرجه^(٤) مُسْلِمٌ فِي: الجنائز، وكذا أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ)^(٥). وقد لا يكفي بتخريج الحديث من الكتب الستة، بل يتطرق إلى غيرها عند الحاجة إلى ذلك إلى ذلك مثاله: عند تخرجه لحديث عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ فِي كِتَابِ الْوُضُوءِ، باب وضوء الرجل مع امرأته، الوارد عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُوسُفَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ حَيْثُ قَالَ: «كَانَ الرَّجَالُ وَالنِّسَاءُ يَتَوَضَّؤُونَ فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ جَمِيعاً»^(٦).

تعقب الإمام القسطلاني الحديث مبيناً الزيادة الواقعة في المتن من قبل أبي داود وابن ماجه وابن ماجه وابن خزيمة فقال: (زاد ابن ماجه عن هشام بن عمار عن مالك في هذا الحديث «من الحديث «من إناء واحد»^(٧)، وزاد أبو داود من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر «نُدلي فيه أيدينا»^(٨). وفي صحيح ابن خزيمة من طريق مُعْتَمِرٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ «أَنَّهُ أَبْصَرَ النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ يَتَطَهَّرُونَ، وَالنِّسَاءُ مَعَهُمُ الرِّجَالُ وَالنِّسَاءُ مِنْ إِنْاءٍ وَاحِدٍ كُلُّهُمْ يَتَطَهَّرُ مِنْهُ»^(٩) وهو محمول على ما قبل نزول الحجاب، وأما بعده فيختص بالزوجات

(١) باب النهي أن لا يبيع حاضر لباد، برقم (٢١٧٥).

(٢) إرشاد الساري (١٠٥/٥).

(٣) كتاب الجنائز، باب الإذن بالجنائز، برقم (١٢٤٧).

(٤) أخرجه مسلم في الجنائز، باب الصلاة على القبر، برقم (٩٥٤). وأبو داود في الجنائز، باب التكبير على الجنائز،

برقم (٣١٩٦). والتِّرْمِذِيُّ فِي: الجنائز، باب ما جاء في الدفن بالليل، برقم (١٠٥٧). والنسائي في كتاب الجنائز، باب الصلاة على

القبر، برقم (٢٠٢٣). وابن ماجه في الجنائز، باب ما جاء في الصلاة على القبر، برقم (١٥٣٠).

(٥) إرشاد الساري (٣١٧/١٣).

(٦) برقم (١٩٣).

(٧) كتاب الطهارة، باب الرجل والمرأة يتوضآن من إناء واحد، برقم (٣٨١).

(٨) كتاب الطهارة، باب الوضوء بفضل وضوء المرأة، برقم (٨٠).

(٩) كتاب الوضوء، باب ذكر الدليل على أن لا توقيت في قدر الماء الذي يتوضأ به المرء، برقم (١٢١).

المطلب الثالث: الفوائد التي تجلت عن التخریج.

ومن خلال تخریجه لأحاديث الجامع الصحيح، والبحث عنها في مصادرها تتجلى عدة فوائد منها:

أولاً: بيانه لأفراد البخاري.

والفرد منه الصحيح، وهو عامة الأفراد التي في الصحيحين، وقد تنوعت بالنسبة للجامع الصحيح فمنها:

١- أفراد البخاري عن مسلم.

مثاله: في كتاب تفسير القرآن، سورة النساء، باب ﴿لا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [النساء: ٩٥] حين روى الإمام البخاري بسنده إلى مِقْسَم مولى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ أَخْبَرَهُ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ ؓ أَخْبَرَهُ ﴿لا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ عَنْ بَدْرِ وَالْخَارِجُونَ إِلَى بَدْرِ^(٢).

قال الإمام القسطلاني: (انفرد بإخراجه المؤلف دون مسلم)^(٣).

وما رواه أيضاً في كتاب الإيمان، باب من الدّين الفرار من الفتن، حين ساق بسنده عن أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ؓ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «يُوشِكُ أَنْ يَكُونَ خَيْرَ مَالِ الْمُسْلِمِ غَنَمٌ يَتَّبِعُ بِهَا شَعَفَ الْجِبَالِ، وَمَوَاقِعَ الْقَطْرِ، يَفِرُّ بِدِينِهِ مِنَ الْفِتَنِ»^(٤).

قال الإمام القسطلاني: (هو من أفراد البخاري عن مسلم، وقد رواه المؤلف أيضاً في الفتن والرقاق وعلامات النبوة^(١)، وأخرجه أبوداود والنسائي^(٢)).

(١) إرشاد الساري (٤١٨/١). أخرجه أبو داود في الطهارة، باب الوضوء بفضل وضوء المرأة، برقم (٨٠). وابن ماجه في الطهارة وسننها، باب الرجل والمرأة يتوضآن من إناء واحد، برقم (٣٨١). وابن خزيمة في الوضوء، باب ذكر الدليل على أن لا توقيت في قدر الماء الذي يتوضأ به المرء فيضيّق على المتوضئ، برقم (١٢١).

(٢) برقم (٤٥٩٥).

(٣) إرشاد الساري (١٦٠/١٠).

(٤) برقم (١٩).

(١) كتاب بدء الخلق، باب خير مال المسلم غنم يتبع بها شعف الجبال، برقم (٣٣٠٠). وفي المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، برقم (٣٦٠٠). وفي الرقاق، باب العزلة راحة من خلّاطِ السوء، برقم (٦٤٩٥). وفي الفتن، باب التّعرب في الفتنة، برقم (٧٠٨٨).

٢- أفراد البخاري ومسلم.

مثال ذلك: في كتاب الجهاد والسير، باب (٣١). الذي ساقه الإمام البخاري عن سهل بن سعد الساعدي أنه قال: «رأيت مروان بن الحكم جالساً في المسجد فأقبلت حتى جلستُ إلى جنبه، فأخبرنا أن زيد بن ثابت أخبره أن رسول الله ﷺ أُملي عليه: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾. قال: فجاءه ابن أم مكتوم وهو يملؤها عليّ فقال: يا رسول الله ﷺ لو أستطيع الجهاد لجاهدت...» (٣).

أوضح الإمام القسطلاني مزية هذا الحديث فقال: (وحديث الباب من أفراد البخاري، ومسلم (٤) (٥)).

٣- أفراد البخاري عن الكتب الستة.

مثاله: ما رواه الإمام البخاري في كتاب العلم، باب من سئل علماً وهو مشغول في حديثه فأتته الحديث ثم أجاب السائل، عن أبي هريرة قال: بينما النبي في مجلس يحدث القوم جاءه أعرابي فقال: متى الساعة؟ فمضى رسول الله ﷺ يحدث...» (٦).

قال الإمام القسطلاني: (أخرجه المصنف أيضاً في الرقاق مختصراً (٧) وهو مما انفرد به عن بقية الكتب الستة) (٨).

ثانياً: بيانه للراوي المتصرف في المتن.

قد يختصر المتن أحد الرواة كشيخ الإمام البخاري أو غيره، وعند البحث في تخريجه يتضح ذلك مثاله: ما ورد في حديث سلمة بن الأكوع الوارد بالسند التالي عن الإمام البخاري حيث قال: حَدَّثَنَا مَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ عَنْ سَلَمَةَ   قَالَ: «كُنَّا نُصَلِّيْ مَعَ النَّبِيِّ  

(١) أخرجه أبوداود في الفتن، باب ما يرخص فيه من البداوة في الفتنة، برقم (٤٢٦٧). والنسائي في الإيمان وشرائعه، باب الفرار بالدين من الفتن، برقم (٥٠٣٦).

(٢) إرشاد الساري (١٤٧/١).

(٣) برقم (٢٨٣٢).

(٤) أخرجه في الإمارة، باب سقوط فرض الجهاد عن المعذورين، برقم (١٨٩٨).

(٥) إرشاد الساري (٣٢٨/٦).

(٦) برقم (٥٩).

(٧) باب رفع الأمانة، برقم (٦٤٩٦).

(٨) إرشاد الساري (٢٢٧/١).

المغرب إذا توارت بالحجاب»^(١).

تعقب الإمام القسطلاني هذا الحديث مخرجاً له مع نقله لقول الحافظ ابن حجر قال: (ولمُسْلِم عن يزيد بن أبي عبيد: «إذا غربت الشمس وتوارت بالحجاب»^(٢)). قال الحافظ ابن حجر^(٣): فدلّ على أن الاختصار في المتن من شيخ البخاري^(٤). ثالثاً: ذكره للاختلاف الواقع في المتن بين الجامع الصحيح للبخاري وبين كتب الأخرى.

مثاله: ما كان في كتاب العلم، باب رفع العلم، وظهور الجهل عند بيان الإمام للاختلاف بين الإمام البخاري ومُسْلِم في متن حديث أنس رضي الله عنه: «إنَّ من أشرطِ السَّاعةِ أن العلم، ويثبت الجهل، ويشرب الخمر، ويظهر الزنا»^(٥). إذ قال: («يثبت الجهل» بفتح المثناة التحتية من الثبوت بالمثلثة، وهو ضد النفي، وعند مُسْلِم^(٦) و«يثبت» من البث بموحدة فمثلثة، وهو الظهور والفسوق^(٧)). رابعاً: إظهاره للزيادة في متن الحديث.

مثاله: في كتاب الجنائز، باب الصُّفوف على الجنازة، عند شرحه لحديث أبي هريرة من طريق يزيد بن زريع عن معمر عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة رضي الله عنه حيث قال: «نعى النبي ﷺ إلى أصحابه النجاشي، ثم تقدّم فصفاً خلفه، فكبر أربعاً»^(٨). تعقبه بالتنبيه على الزيادة الواردة في سنن ابن ماجه، والتي وردت من طريق عبد الأعلى عن معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه حيث قال: «فخرج بأصحابه إلى بقيع» ثم فسر المراد بالبقيع فقال هو: بقيع بطنان^(٩). فالزيادة حاصلة من

(١) أخرجه في مواقيت الصلاة، باب وقت المغرب، برقم (٥٦١).

(٢) أخرجه مسلم في المساجد ومواضع الصلاة، باب بيان أن أول وقت المغرب عند غروب الشمس، برقم (٦٣٦).

برقم (٦٣٦).

(٣) ينظر: فتح الباري لابن حجر (٤٣/٢).

(٤) إرشاد الساري (٢١٢/٢).

(٥) أخرجه البخاري في العلم، باب رفع العلم، وظهور الجهل، برقم (٨٠).

(٦) أخرجه مسلم في العلم، باب رفع العلم وقبضه، برقم (٢٦٧١).

(٧) إرشاد الساري (٢٦٧/١). والزيادة مقبولة لأن راويها ثقة.

(٨) برقم (١٣١٨).

(٩) ينظر: إرشاد الساري (٣٩٩/٣). أخرجه مسلم في الجنائز، باب في التكبير على الجنازة، برقم (٩٥١)، وابن ماجه في

الجنائز، باب ما جاء في الصلاة على النجاشي، برقم (١٥٣٤) (٢٤/٤) بالمتن التالي أن رسول الله ﷺ قال: «إنَّ النجاشي قد مات فخرج رسول الله ﷺ وأصحابه إلى البقيع فصفاً خلفه وتقدّم رسول الله ﷺ فكبر أربع تكبيرات».

عَبْدُ الْأَعْلَى^(١).

خامساً: سياقه لشواهد الحديث.

أتى الإمام القسطلاني بالشواهد ليؤكد على المعنى المستفاد من حديث الباب، ويقويه ويبين ويقويه ويبين المقصود منه مثاله: ما كان منه في كتاب الطب، باب ما أنزل الله داءً إلا أنزل له أنزل له شفاءً، عند شرحه لحديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم مرفوع: «ما أنزل الله داءً إلا أنزل له شفاءً»^(٢).

حيث قال: (ولأحمد والبخاري في الأدب المفرد وصححه الترمذي والحاكم من حديث أسامة بن شريك: «تداؤوا يا عباد الله فإن الله لم يضع داءً إلا وضع له شفاءً، إلا داءً واحداً الهرم»^(٣) ولمسلم^(٤) من حديث جابر رفعه «لكل داء دواء، فإذا أصيب دواء الداء برأ بإذن الله تعالى»^(٥)).

(١) وهو عبد الأعلى بن عبد الأعلى بن محمد وقيل ابن شراحيل، القرشي البصري، أبو محمد (ت ١٨٩هـ) ثقة من الثامنة. ينظر: تقريب التهذيب لابن حجر برقم (٣٧٣٤).

(٢) برقم (٥٦٧٨).

(٣) أخرجه الترمذي في الطب، باب ما جاء في الدواء والحث عليه، برقم (٢٠٣٨). وابن ماجه في الطب، باب ما أنزل الله داء إلا أنزل له شفاء، برقم (٣٤٣٦). وأحمد في مسند أسامة بن شريك، برقم (١٨٤٧٧). والبخاري في الأدب المفرد، ت صالح أحمد الشامي، دار القلم، دمشق، ط ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م، باب حسن الخلق، برقم (٩٤٥) (ص ٤٠٦). والحاكم في الطب، برقم (٨٢٠٨) و برقم (٨٢٠٩) و برقم (٨٢١٢) (٤٤١/٤). قال الإمام الترمذي: (هذا حديث حسن صحيح).

(٤) أخرجه مسلم في السلام، باب لكل داء دواء واستحباب التداوي، برقم (٢٢٠٤).

(٥) إرشاد الساري (٤١٠/١٢).

المبحث الثاني: بيانه للاختلافات الإسنادية بين روايات الجامع الصحيح للبخاري.
اعتنى الإمام القسطلاني ببيان الفروق الإسنادية الواقعة بين روايات الجامع الصحيح، وإن لم يترتب عليها فائدة منها:

المطلب الأول: الاختلافات الواقعة في تعيين أسماء شيوخ البخاري أو أحد الرواة في السند. مثال ذلك: إشارته إلى التصحيف أو الوهم الواقع في اسم شيخ الإمام البخاري (محمد بن سالم^(١)) حيث قال: (ولأبي ذر، عن السرخسي، وهو في اليونينية لابن عساكر: محمد بن سالم^(٢))، بتقديم الألف على اللام، وهو سهو من السرخسي لأنه ليس من شيوخ المؤلف أحد يقال له محمد بن سالم، وضرب عليها في اليونينية^(٣)).

المطلب الثاني: اعتناؤه ببيان اختلاف ألفاظ الرواية أي (صيغ التحمل والأداء).
بيّن الإمام القسطلاني الاختلافات الواقعة في صيغ التحمل والأداء: كأن يقع في أحد الروايات صيغة، وفي الأخرى صيغة مثال ذلك: ما وقع في رواية أبي ذر من إبدال صيغة (أخبرني) بالإفراد بصيغة (أخبرنا) بالجمع^(٤). و(حدثنا) بالجمع بصيغة (حدثني) بالإفراد^(٥) أو من إبدال (حدثنا) بـ (أخبرنا)^(١).

(١) هو محمد بن سلام بن الفرّج السلمي، أبو عبد الله أو أبو جعفر، البخاري البيهقي (ت ١٦٢هـ) ثقة ثبت من العاشرة. ينظر: تقريب التهذيب لابن حجر برقم (٥٩٤٥).

(٢) لا يعرف في شيوخ الإمام البخاري من اسمه محمد بن سالم، ومحمد بن سالم الربيعي البصري مقبول من السابعة، روى له الترمذي حديثاً واحداً. ينظر: تقريب التهذيب برقم (٥٨٩٩).

(٣) ينظر: إرشاد الساري، كتاب التهجد، باب من نام عند السحر، برقم (١١٣٢) (١٨٢/٣).

(٤) ينظر: إرشاد الساري، كتاب الأذان، باب من انتظر الإقامة، برقم (٦٢٦) (٢٦٩/٢)، وباب حدّ إتمام الرُّكوع والاعتدال فيه، برقم (٧٩٢) (٤٤٢/٢).

(٥) ينظر: إرشاد الساري، كتاب الشهادات، باب من أمر بإنجاز الوعد، وفعله الحسن، برقم (٢٦٨١) (١٤٠/٦)، ويرقم (٢٦٨٤) (١٤١/٦).

(١) ينظر: إرشاد الساري، كتاب الأذان، باب لا يفترش ذراعيه في السجود، برقم (٨٢٢) (٤٧٨/٢). وفي الاستسقاء، باب رفع الإمام يده في الاستسقاء، برقم (١٠٣١) (٥٣/٣). وفي الكسوف، باب الرُّكعة الأولى في الكسوف أطول، برقم (١٠٦٤) (١٠٦/٣). ويرقم (١١٤٤) (١٩٧/٣). وفي البيوع، باب إذا كان البائع بالخيار هل يجوز البيع؟ برقم (٢١١٤) (٧٨/٥). وفي المظالم والغصب، باب العُرقة والغليّة المشرفة وغير المشرفة في السطوح وغيرها، برقم (٢٤٦٩) (٤٨٢/٥). وفي العتق، باب من ملك من العرب رقيقاً فوهب وباع وجامع وفدى وسبى

المطلب الثالث: إيرادُه للاختلافات الواقعة، من زيادة أو حذف من أحد الرواة في إسناد البخاري.

كما ورد في شرحه لحديث عُمر بن الخطَّاب في كتاب مناقب الأنصار، باب هجرة النَّبي ﷺ وأصحابه إلى المدينة، والذي رواه عن شيخه إبراهيم بن موسى قال: أخبرنا هشام عن ابن عن ابن جريج قال: أخبرني عبيد الله بن عُمر عن نافع يعني عن ابن عُمر عن عُمر بن الخطَّاب قال: «كَانَ قَرَضَ لِلْمُهَاجِرِينَ الْأَوَّلِينَ أَرْبَعَةَ آلَافٍ فِي أَرْبَعَةٍ...»^(١). قال الإمام القسطلاني: (ولأبي ذر عن نافع عن عُمر بن الخطَّاب فأسقط يعني عن ابن عُمر، وفيها انقطاع لأن نافعاً لم يدرك عُمر)^(٢).

الذرية، برقم (٢٥٤٠) (٥/٥٥٨). وفي الشهادات، باب قول الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا...﴾
برقم (٢٦٧٧) (٦/١٣٤).

(١) برقم (٣٩١٢).

(٢) إرشاد الساري (٨/٣٩٠).

المبحث الثالث: تعليقاته على أسانيد البخاري.

أزال الإمام القسطلاني بعض الالتباسات التي وردت حول إسناد الإمام البخاري عن التذكير بقواعد تعارف عليها المحدثين، مثال ذلك: في قول الصحابي: (كنا نفعل في زمن النبي ﷺ) فهو لا يعد من الموقوفات بل له حكم الرفع، وهو ما ورد في كتاب الغسل، باب نفذ اليدين من الغسل عن الجنابة، عند حديث عائشة التي قالت: «كُنَّا إِذَا أَصَابَتْ إِحْدَانَا جَنَابَةً أَخَذَتْ بِيَدَيْهَا ثَلَاثًا فَوْقَ رَأْسِهَا، ثُمَّ تَأْخُذُ بِيَدِهَا عَلَى شِقِّهَا الْأَيْمَنِ، وَبِيَدِهَا الْأُخْرَى عَلَى شِقِّهَا الْأَيْسَرِ»^(١).

قال الإمام القسطلاني: (وللحديث حكم الرفع لأن الصحابي إذا قال: كنا نفعل، أوكناوا يفعلون فالظاهر اطلاع النبي ﷺ على ذلك، وتقديره سواء صرح الصحابي بإضافته إلى الزمن النبوي أم لا)^(٢).

وأشار الإمام القسطلاني إلى أن بعض أحاديث الإمام البخاري التي يظن القارئ أنها موقوفة محمولة على الرفع كما في حديث عائشة رضي الله عنها الوارد في كتاب سجود القرآن، باب يَقْصُرُ إِذَا خَرَجَ مِنْ مَوْضِعِهِ، حين قالت: «الصَّلَاةُ أَوَّلُ مَا فُرِضَتْ رَكْعَتَانِ، فَأُقَرَّتْ صَلَاةُ السَّفَرِ، وَأُتِمَّتْ صَلَاةُ الْحَضَرِ...»^(٣).

حيث قال: (إنه مما لا مجال للرأي فيه، فله حكم الرفع، ولئن سلمنا أنها لم تشهد فرض الصلاة لكنه مرسل صحابي، وهو حجة لاحتمال أخذها له عنه عليه الصلاة والسلام، أو عن أحد من أصحابه ممن أدرك ذلك)^(٤).

وفي الحديث الذي رواه في كتاب النكاح، باب تزويج الصغار من الكبار، بسنده إلى عروة بن الزبير أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَطَبَ عَائِشَةَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ، فَقَالَ لَهُ أَبُو بَكْرٍ: إِنَّمَا أَنَا أَخُوكَ، فَقَالَ: «أَنْتَ أَخِي فِي دِينِ اللَّهِ وَكِتَابِهِ، وَهِيَ لِي حَلَالٌ»^(٥).

(١) برقم (٢٧٧).

(٢) إرشاد الساري (١/٥١٤).

(٣) برقم (١٠٩٠).

(٤) إرشاد الساري (٣/١٣٧).

(٥) برقم (٥٠٨١).

قال الإمام القسطلاني: (وهذا الحديث صورته صورة المُرسل، ويحتمل أنه حملة عن خالته عائشة، أوعن أمه أسماء بنت أبي بكر، وقال أبو عمر ابن عبد البر: إذا علم لقاء الراوي لمن أخبر عنه، ولم يكن مدلساً حمل ذلك على سماعه ممن أخبر عنه، ولو لم يأت بصيغة تدل على ذلك)^(١).

(١) إرشاد الساري (٣٥٢/١١).

الفصل الثاني: الصناعة الإسنادية في الأحاديث غير المتصلة.

المبحث الأول: أحاديث تراجم الأبواب.

المبحث الثاني: المتابعات.

المبحث الثالث: الأحاديث المعلقة.

المبحث الرابع: الأحاديث الواردة أثناء الشرح.

الفصل الثاني: الصناعة الإسنادية في الأحاديث غير المتصلة.

تتوعد في الجامع الصحيح الأحاديث غير المتصلة بين أحاديث وردت في تراجم الأبواب، وبين معلقات وموقوفات، وهي خارجة عن موضوعه .

المبحث الأول: أحاديث تراجم الأبواب.

وهي الأحاديث التي يوردها الإمام البخاري في تراجم الأبواب، وهذه الأحاديث منها ما هو صحيح، ومنها ما دون ذلك يقول الحافظ ابن حجر: (الأحاديث التي يوردها في تراجم الأبواب من غير أن يصرح بكونها أحاديث. فمنها: ما يكون صحيحاً، وهو الأكثر، ومنها: ما يكون ضعيفاً)^(١). هذا وقد أولها الإمام القسطلاني اهتماماً جلياً، وتجلى ذلك في تخريجه لها والحكم عليها وبيان درجتها.

فأوضح أن منها ما هو صحيح، وعلل سبب إيرادها على هذا النحو، مثاله: ما ورد في كتاب الأذان، (باب إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة) علق عليها فقال: (هذا لفظ رواية مسلم والسنن الأربعة وغيرها)^(٢)، ولم يخرجها البخاري لكونه اختلف على عمرو بن دينار في رفعه ووقفه)^(٣).

(١) النكت على ابن الصلاح لابن حجر (٣٤٣/١).

(٢) أخرجه مسلم في صلاة المسافرين وقصرها، باب كراهة الشروع في نافلة بعد شروع المؤذن، برقم (٧١٠) مرفوعاً. وأبو داود في الصلاة، باب إذا أدرك الإمام ولم يصل ركعتي الفجر، برقم (١٢٦٦) مرفوعاً. والترمذي في أبواب الصلاة، باب ما جاء إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة، برقم (٤٢١) مرفوعاً. والنسائي في الإمامة، باب ما يكره من الصلاة عند الإقامة، برقم (٨٦٥، ٨٦٦) مرفوعاً. وابن ماجه في إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة، برقم (١١٥١) مرفوعاً. هذا وقد أضاف الإمام الترمذي بعد تخريجه له فقال: (حديث أبي هريرة حديث حسن، وهكذا روى أيوب، وورقاء بن عمر، وزيد بن سعد، وإسماعيل بن مسلم، ومحمد بن جادة، عن عمرو بن دينار، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ. وروى حماد بن زيد، وسفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، ولم يرفعه. والحديث المرفوع أصح عندنا. والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم: «إذا أقيمت الصلاة أن لا يُصلِّي الرجل إلا المكتوبة»). وخلاصة الحكم عليه هو كما قاله الإمام الزيلعي: إنه قد اختلف في رفعه ووقفه، واختلف الأئمة في الترجيح، فرجح الإمام الترمذي رفعه، وكذلك خرج الإمام مسلم في (صحيحه)، وإليه ميل الإمام أحمد، ورجح أبو زرعة وقفه، وتوقف فيه يحيى بن معين، وإنما لم يخرج الإمام البخاري لتوقفه، أولترجيحه وقفه. ينظر: نصب الراية، ت محمد عوامة، مؤسسة الريان، بيروت، ط ١ (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م) (٥٤/٢).

(١) إرشاد الساري (٣٠٤/٢).

ومنها الضعيف مثاله: في كتاب الأذان، باب (اثنان فما فوقهما جماعة)، قال الإمام القسطلاني: (كذا رواه ابن ماجه من حديث أبي موسى^(١)، وكذا رواه غيره^(٢)، وكلها ضعيفة)^(٣).

ومنها ما هو ضعيف اعتضد بشواهد فارتقى إلى مرتبة الحسن لغيره مثاله: ما ورد العلم، باب العلم قبل القول والعمل، لقول الله تعالى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ فبدأ بالعلم، العلماء هم ورثة الأنبياء». علق الإمام القسطلاني عليها فقال: (وهذا كله قطعة من حديث أبي داود والترمذي وابن حبان والحاكم مصححاً من حديث أبي الدرداء^(٤)، وضعفه غيرهم بالاضطراب في سنده، لكن له شواهد يتقوى بها)^(٥).

إذاً لم يكتف الإمام القسطلاني بالإشارة إلى ضعف الحديث بل تتطرق أيضاً إلى بيان علته، وهي الاضطراب، وأظهر خروجه عن مرتبة الضعف لاعتضاده بالشواهد.

(١) أخرجه ابن ماجه في إقامة الصلاة، باب الاثنان جماعة، برقم (٩٧٢). قال البوصيري: وإسناده ضعيف. ينظر: مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه بهامش سنن ابن ماجه بشرح السندي (٥١٧/١).
(٢) أخرجه عن أبي أمامة أحمد في مسنده، مسند أبي أمامة، برقم (٢٢١٨٩) باللفظ التالي: «رأى رجلاً يُصَلِّي فقال ألا رجلٌ يتصدقُ على هذا يُصَلِّي معهُ فقامَ رجلٌ فصلَّى معهُ فقالَ رسولُ الله ﷺ هذانِ جماعةٌ»، والطبراني في الكبير، برقم (٧٧٦٥)، قال الهيثمي: (رواه أحمد والطبراني وله طرق كلها ضعيفة). مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: علي بن أبي بكر الهيثمي، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ط (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م) (٤٥/٢). وعن أنس مرفوعاً أخرجه البيهقي في سننه الكبرى، كتاب الحيض، باب الاثنان فما فوقهما جماعة (٦٩/٣) بلفظ: «الاثنان جماعة، والثلاثة جماعة».

(٣) إرشاد الساري (٢٩٩/٢).

(٤) أخرجه أبو داود في العلم، باب الحث على طلب العلم، برقم (٣٦٤٣). والترمذي في العلم، باب فضل الفقه على العبادة، برقم (٢٦٨٢) وقال: (لا نعرف هذا الحديث إلا من حديث عاصم بن رجاء بن حيوة، وليس هو عندي بمتصل هكذا حدثنا محمود بن خذاش هذا الحديث، وإنما يروى هذا الحديث عن عاصم بن رجاء بن حيوة عن داود بن جميل عن كثير بن قيس عن أبي الدرداء عن النبي ﷺ). وابن ماجه في المقدمة، باب فضل العلماء والحث على طلب العلم، برقم (٢٢٣). وابن حبان في العلم، ذكر وصف العلماء الذين لهم الفضل، برقم (٨٨). وقد أعله الدارقطني بالاضطراب وضعف راويه فقال: وعاصم بن رجاء ومن فوقه إلى أبي الدرداء ضعفاء ولا يثبت. ينظر: العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٢١٧/٦).

(٥) إرشاد الساري (٢٤٦/١).

المبحث الثاني: المتابعات.

تقدم الحديث عن معنى المتابعة، وللحاجة إلى وجود دراسة متكاملة عنها في هذا الموضوع، الموضوع، كان لابد من استخلاص تعريف موجز لها: بأنها هي موافقة الراوي غيره في رواية الحديث عن شيخه، أو من فوقه دون الصحابي^(١).

وقد عني الإمام البخاري بإيراد المتابعات، فكان منهجه في عرضها هو تصديره للأبواب بالحديث المسند الذي هو الأصل ثم ينص على المتابعة فيقول (تابعه فلان).

هذا وقد أتى شراح الجامع الصحيح على دراستها وبيان فوائدها، ومنهم الإمام القسطلاني فأوضحها وبينها للقارئ عن طريق اهتمامه بالنقاط التالية:

المطلب الأول: بيانه لدقة الإمام البخاري في استخدام الألفاظ المعبرة عن المتابعة.

تفنن الإمام البخاري في تعبيره عنها فلم يقتصر على جملة (تابعه فلان) بل أورد عبارات أخرى ك(رواه)، وذلك للتعبير عن منهجه الذي اتخذه فيها، فعند إيرادها بالمعنى استخدم (رواه)، وعند إيرادها باللفظ ذاته قال (تابعه)، وقد استطاع الإمام القسطلاني تمييز ذلك فبينه مثاله: بعد أن أورد الإمام البخاري حديث أبي هريرة بسنده إلى عبد الله بن محمد قال: حدثنا عثمان بن عمر قال: أخبرنا يونس عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: (أُقيمت الصلاة وعُدلت الصفوف قياماً، فخرج إلينا رسول الله ﷺ، فلما قام في مُصلّاه ذكرَ أَنَّهُ جُنِبَ؛ فقالَ لنا: «مَكَانَكُمْ» ثم رجعَ فاغتسلَ، ثم خرجَ إلينا، ورأسه يَقْطُرُ، فكَبَّرَ، فصلَّينا معه^(٢)). أضاف الإمام البخاري فقال: تابعه عبد الأعلى عن معمر عن الزهري^(٣). ورواه الأوزاعي عن الزهري^(١).

فأوضح الإمام القسطلاني سبب سياقه للفظ (رواه) عوضاً عن لفظة (تابعه) فقال: (ولم يقل المؤلف وتابعه الأوزاعي لأنه لم ينقل لفظ الحديث بعينه، وإنما رواه بمعناه لأن المفهوم من المتابعة الإتيان بمثله من غير تفاوت، والرواية أعم وأهو من التفنن في العبارة، وجزم به

(١) ينظر: فتح المغيث للسخاوي (٢٤١/١)، تدريب الراوي للسيوطي (٢٨٣/١).

(٢) أخرجه في الغسل، باب إذا ذكر في المسجد أَنَّهُ جُنِبَ يخرج كما هو ولا يتيّم، برقم (٢٧٥).

(٣) أخرج هذه المتابعة أحمد في مسنده، مسند أبي هريرة، برقم (٧٥١٥).

(١) أخرجه البخاري في الأذان، باب إذا قال الإمام «مَكَانَكُمْ» حتّى رجع انتظروه، برقم (٦٤٠) بالمتن التالي «أُقيمت الصلاة، فسوّى

الناس صفوفهم، فخرج رسول الله ﷺ فتقدّم، وهو جنب. ثم قال: على مكانكم فرجع فاغتسل، ثم خرج ورأسه يَقْطُرُ ماءً، فصلّى بهم».

المطلب الثاني: بيانه لنوع المتابعة.

كما هو معروف عند المحدثين بأن المتابعة تتفاوت درجاتها فمنها المتابعة التامة، وهي أن يشارك راوي الحديث الذي يظن تفرده به راوٍ آخر فيما رواه عن شيخه^(٢). وقد أوضحها الإمام القسطلاني عند ورودها مثال ذلك: قوله رحمه الله بعد رواية الإمام البخاري عن شيخه آدم قال: حدثنا شُعْبَةُ عن عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ قَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ»^(٣) وقوله: تَابَعَهُ ابْنُ عَرَّةَ عَنْ شُعْبَةَ^(٤).

تعقب الإمام القسطلاني ذلك فقال: (أي تابع آدم بن أبي إياس) ابن عرزة^(٥) في رواية هذا الحديث (عن شُعْبَةَ) والحاصل أن محمد بن عرزة روى هذا الحديث عن شُعْبَةَ كما رواه آدم عن شُعْبَةَ، وهذه هي المتابعة التامة، وفائدتها التقوية^(٦). وبين أيضاً معنى المتابعة القاصرة، وهي التي تكون لشيخ الراوي في روايته له عن شيخه فما فوقه إلى آخر السند واحداً واحداً حتى الصحابي، كلما بعد فيه المتابع كان أنقص^(٧).

كما فعل في كتاب الإيمان، باب علامة المنافق، حين ساق الإمام البخاري حديث عبد الله بن عمرو بإسناده عن قبيصة بن عُقبة عن سُفيان عن الأعمش عن عبد الله بن

(١) إرشاد الساري (٥١٢/١). قال الحافظ ابن حجر: (وظن بعضهم أن السبب في التفرقة بين قوله تابعه وبين قوله رواه كون المتابعة وقعت بلفظة والرواية بمعناه وليس كما ظن بل هو من التفنن في العبارة). فتح الباري (٣٨٤/١).

(٢) ينظر: إرشاد الساري (٩٦/١).

(٣) أخرجه البخاري في الوضوء، باب ما يقول عند الخلاء، برقم (١٤٢).

(٤) أخرجه البخاري في الدعوات، باب الدعاء عند الخلاء، برقم (٦٣٢٢).

(٥) محمد بن عرزة بن البرند السامي البصري ثقة من صغار التاسعة (ت ٢١٣هـ). ينظر: تقريب التهذيب لابن

حجر رقم (٦١٣٧).

(٦) إرشاد الساري (٣٥٣/١).

(٧) ينظر: إرشاد الساري (٩٦/١).

مُرَّةً عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَرْبَعٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ كَانَ مُنَافِقًا خَالِصًا...»^(١). ثم صرح بمتابعة شُعْبَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ^(٢).

بتعقبه له حيث قال: (تابعه) أي تابع سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ (شُعْبَةَ) بْنِ الْحَجَّاجِ فِي رِوَايَةِ هَذَا هَذَا الْحَدِيثِ (عَنِ الْأَعْمَشِ) وَمُرَادُهُ بِالْمَتَابَعَةِ هُنَا كَوْنُ الْحَدِيثِ مَرْوِيًّا مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى عَنِ الْأَعْمَشِ^(٣)، وَالْمَتَابَعَةُ هُنَا نَاقِصَةٌ لِكَوْنِهَا ذَكَرَتْ فِي وَسْطِ الْإِسْنَادِ لَا فِي أَوَّلِهِ^(٤).

(١) برقم (٣٤).

(٢) أخرجه أحمد في مسند عبد الله بن عمرو، برقم (٦٧٦٨) (٣٨٠/١١). والنسائي في سننه الكبرى، كتاب الإيمان، باب علامة المنافق، برقم (١١٧٥١)

(٣) أخرجه البخاري في المظالم والغصب، باب إذا خاصم فجر، برقم (٢٤٥٩) (٤٦٤/٥)، وفي الجزية والموادعة، باب إثم من عاهد ثم غدر، برقم (٣١٧٨) (٩٧/٧).

(٤) إرشاد الساري (١٧٦/١).

المطلب الثالث: تخريجه للمتابعات ووصلها.

تتوزع أسلوب الإمام البخاري في سياقه للأحاديث التي أوردها في جامعته الصحيح فكان منه أن يأتي بالحديث الأصلي ثم المتابع، وما كان متابعاً يأتي به أصلاً وهكذا، وأمثلة ذلك كثيرة منها حين روى في كتاب الحج، باب من أهل حين استوت به راحلته قائمة، بسنده إلى أبي معمر عن عبد الوارث عن أيوب عن نافع قال: «كان ابن عمر رضي الله عنهما إذا صلى بالغداة بذى الخليفة أمر براحلته فرحلت، ثم ركب، فإذا استوت به استقبل القبلة قائماً ثم يلبي حتى يبلغ الحرم، ثم يمسك، حتى إذا جاء ذا طوى بات به حتى يصبح، فإذا صلى الغداة اغتسل، وزعم أن رسول الله ﷺ فعل ذلك»^(١). قال: تابعه إسماعيل عن أيوب في الغسل^(٢).

وقد تعقب فعله هذا الإمام القسطلاني مبيناً له فقال: (هذه المتابعة وصلها المؤلف بعد أبواب عن يعقوب بن إبراهيم قال: حدثنا ابن علية به^(٣) ولم يقتصر على الغسل بل ذكره كله إلا القصة الأولى، وأوله كان «إذا دخل أدنى الحرم أمسك عن التلبية» والباقي مثله^(٤)).

ولجأ الإمام القسطلاني إلى كتب السنة للكشف عن المتابعات ووصلها منها الصحاح مثال ذلك: حين تعقب المتابعة الواردة بعد حديث عبد الله بن عمرو الذي ساقه الإمام البخاري عن شيخه إسحاق^(١) حيث قال أخبرنا يعقوب بن إبراهيم حدثنا أبي^(١) عن

(١) أخرجه البخاري في الحج، باب الإهلال مستقبل القبلة، برقم (١٥٥٣).

(٢) إرشاد الساري (٤٧/٤).

(٣) أطرافه في: كتاب الحج، باب الإهلال مستقبل القبلة، برقم (١٥٥٤) (٤٨/٤). وباب الاغتسال عند

دخول مكة، برقم (١٥٧٣) (٨١/٤). وباب دخول مكة نهاراً أولياً، برقم (١٥٧٤) (٨٢/٤).

(٤) ينظر: إرشاد الساري (٤٧/٤).

(١) هو إسحاق بن منصور بن بهرام الكوسج (ت ٢٥١هـ) أبو يعقوب النَّمِيَمِي المَرْزُوزِي ثقة ثبت من

الحادية عشرة. ينظر: تقريب التهذيب لابن حجر برقم (٣٨٤).

صَالِحِ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ حَدَّثَنِي عَيْسَى بْنُ طَلْحَةَ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رضي الله عنه قَالَ: «وَقَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى نَاقَتِهِ...» ^(٢) ثُمَّ قَالَ: تَابَعُهُ مَعْمَرٌ ^(٣) عَنِ الزُّهْرِيِّ ^(٤).
فَالْمَتَابَعَةُ كَانَتْ لَصَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، وَقَدْ أَوْضَحَ الْإِمَامُ الْقَسْطَلَانِيُّ أَنَّ الْإِمَامَ مُسْلِمَ قَدْ وَصَلَهَا وَصَلَهَا فِي صَحِيحِهِ ^(٥) وَذَكَرَ لَفْظَهَا وَهُوَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى نَاقَتِهِ بِمَنَى» ^(٦).
وَمِنْهَا: أَيْضاً الْوَارِدَةُ فِي غَيْرِ الصَّحَاحِ وَالْأَمْثَلَةِ عَلَى ذَلِكَ كَثِيرَةٌ أَيْضاً مِنْهَا مَا رَوَاهُ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْحَجِّ، بَابِ الْفَتْيَا عَلَى الدَّابَّةِ عِنْدَ الْجَمْرَةِ، عَنْ شَيْخِهِ حَفْصِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ زَيْدٍ قَالَ سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: «قَالَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَخْطُبُ بَعْرَفَاتٍ» ^(٧). تَابَعُهُ ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرٍو.
بَيَّنَّ الْإِمَامُ الْقَسْطَلَانِيُّ الْوَاصِلَ لَهَا، وَهُوَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي مَسْنَدِهِ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ بِلَفْظٍ: «سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَخْطُبُ يَقُولُ مَنْ لَمْ يَجِدْ...» ^(٨). فَذَكَرَهُ فَلَمْ يَقُلْ عَرَفَاتٍ وَلَا غَيْرَهُمَا ^(٩).
وَمِنْ مِثَالِ الْمَتَابَعَاتِ بِالنِّسْبَةِ لِلصَّحِيحِينَ الْمُسْتَخْرَجَاتِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ إِسْنَادَ الْمُسْتَخْرَجِ يَجْتَمِعُ مَعَ إِسْنَادِ مُصَنِّفِ الْكِتَابِ الْمُسْتَخْرَجِ عَلَيْهِ فِي شَيْخِهِ، أَوْ مِنْ فَوْقِهِ إِلَى الصَّحَابِيِّ ^(١٠) كَالْمُسْتَخْرَجِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ لِأَبِي بَكْرِ الْإِسْمَاعِيلِيِّ (ت ٣٧١هـ) ^(١١)، وَلَأَبِي بَكْرِ الْبَرْقَانِيِّ (ت ٤٢٥هـ) ^(١٢).

-
- (١) هُوَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الزُّهْرِيِّ أَبُو إِسْحَاقَ الْمَدَنِيُّ نَزَلَ بِبَغْدَادٍ ثِقَةً حُجَّةً تَكَلَّمَ فِيهِ بِلا قَادِحٍ مِنَ الثَّامِنَةِ (ت ١٨٥هـ). يَنْظُرُ: تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ لِابْنِ حَجَرَ بِرَقْمٍ (١٧٧).
(٢) كِتَابُ الْحَجِّ، بَابُ الْفَتْيَا عَلَى الدَّابَّةِ عِنْدَ الْجَمْرَةِ، بِرَقْمٍ (١٧٣٨).
(٣) هُوَ مَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ الْأَزْدِيُّ أَبُو عُرْوَةَ الْبَصْرِيُّ (ت ١٥٤هـ). يَنْظُرُ: تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ لِابْنِ حَجَرَ بِرَقْمٍ (٦٨٠٩).
(٤) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شِهَابِ الْقُرَشِيِّ الزُّهْرِيِّ (ت ١٢٥هـ) أَبُو بَكْرٍ الْفَقِيهُ الْحَافِظُ مُتَّفَقٌ عَلَى جَلَالَتِهِ وَإِتْقَانِهِ وَهُوَ مِنْ رُؤُوسِ الطَّبَقَةِ الرَّابِعَةِ. يَنْظُرُ: تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ لِابْنِ حَجَرَ بِرَقْمٍ (٦٢٩٦).
(٥) أَخْرَجَهَا مُسْلِمٌ فِي الْحَجِّ، بَابُ مَنْ حَلَقَ قَبْلَ النَّحْرِ أَوْ نَحَرَ قَبْلَ الرَّمْيِ، بِرَقْمٍ (٣٣٢) (١٣٠٦).
(٦) يَنْظُرُ: إِرْشَادُ السَّارِيِّ (٢٥٥/٤).
(٧) كِتَابُ الْحَجِّ، بَابُ الْخُطْبَةِ أَيَّامَ مَنْى، بِرَقْمٍ (١٧٤٠) (٢٥٨/٤).
(٨) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي مَسْنَدِ ابْنِ عَبَّاسٍ، بِرَقْمٍ (١٩١٧) (٣٩٧/٣) بِالْمَتْنِ التَّالِي: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَخْطُبُ يَقُولُ: «مَنْ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ فَلْيَلْبِسْ خُفَيْنِ، وَمَنْ لَمْ يَجِدْ إِزَارًا فَلْيَلْبِسْ سُرَاوِيلًا».
(٩) إِرْشَادُ السَّارِيِّ (٢٥٨/٤).
(١٠) يَنْظُرُ: فَتْحُ الْمَغِيثِ لِلْسَّخَاوِيِّ (٤٤/١).
(١١) هُوَ أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْإِسْمَاعِيلِيِّ: الْإِمَامُ الْفَقِيهُ الشَّافِعِيُّ. قَالَ الْحَاكِمُ: كَانَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ وَاحِدَ عَصْرِهِ، وَشَيْخَ الْمُحَدِّثِينَ وَالْفُقَهَاءِ، وَأَجْلَهُمْ فِي الرِّئَاسَةِ وَالْمُرُوءَةِ وَالسَّخَاءِ. يَنْظُرُ: تَذَكُّرَةُ الْحَفَاطِ لِلذَّهَبِيِّ بِرَقْمٍ (٨٩٦) (٩٤٥/٣).
(١٢) شَذَرَاتُ الذَّهَبِ لِابْنِ الْعَمَادِ (٣٨٤/٤).

لذلك لجأ الإمام القسطلاني إليها لوصل المتابعات التي وردت في الجامع الصحيح من ذلك تعليقه على الحديث الذي ساقه الإمام البخاري في كتاب الحج، باب استلام الركن

بالمحجن، عن أحمد بن صالح ويحيى بن سليمان قالوا: حدثنا ابن وهب قال أخبرني عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس رضي الله عنه قال: «طاف النبي ﷺ في حجة...»^(٢). ثم قال: تابعه الدراوردي عن ابن أخي الزهري عن عمه.

حيث قال: أخرجه الإسماعيلي عن الحسن بن سفيان عن محمد بن عباد عن فذكره، ولم يقل «حجة الوداع، ولا على بعير»^(٣).

(١) هو أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب البرقاني الخوارزمي شيخ الفقهاء والمحدثين، صاحب التصانيف، قال الخطيب: كان البرقاني ثقة ورعاً ثباتاً فهماً، لم نر في شيوخنا أثبت منه، عارفاً بالفقه، له حظ من علم العربية، كثير الحديث. ينظر: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (٣٧٣/٤-٣٧٥)، سير أعلام النبلاء للذهبي (١٧/٤٦٤-٤٦٦).

(٢) برقم (١٦٠٧) (٤/١٢٨).

(٣) إرشاد الساري (٤/١٢٩).

المطلب الرابع: بيانه للضعف الذي يعتري المتابعات.

أولاً: بيانه لحال رواة المتابعات.

غلب على أسلوب الإمام البخاري عند روايته عن راو اتسم بالضعف أن يأتي به في المتابعات دون الأصول، قال الحافظ ابن كثير: (يُغْتَفَرُ فِي بَابِ الشَّوَاهِدِ وَالْمَتَابِعَاتِ مِنَ الرَّوَايَةِ عَنِ الضَّعِيفِ الْقَرِيبِ الضَّعْفَ مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي الْأَصُولِ، كَمَا يَقَعُ فِي الصَّحِيحِينَ، وَغَيْرَهُمَا مِثْلَ ذَلِكَ) (١).

وقد علل الإمام القسطلاني إخراج الإمام البخاري بعض الرواة الذين اعتراهم الضعف بورودهم في المتابعات التي يغتفر فيها ما لا يغتفر في الأصول من ذلك قوله في سند المتابعة التي ساقها الإمام البخاري في كتاب الحج، باب نحر البدن قائمة، بعد حديث أنس بن مالك رضي الله عنه الذي رواه عن شيخه مسدد عن إسماعيل عن أيوب عن أبي قلابة عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: «صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ الظُّهْرَ بِالْمَدِينَةِ أَرْبَعًا...» (٢). ثم قال: وعن أيوب عن رجل عن أنس رضي الله عنه: «ثُمَّ بَاتَ حَتَّى أَصْبَحَ فَصَلَّى الصُّبْحَ...». تعقب الإمام القسطلاني ذلك فقال: (قوله (عن رجل) هو مجهول احتملت جهالته لأنه في المتابعة، وقيل هو أبو قلابة) (٣).

ثانياً: بيانه لحال سند المتابعات.

كشف الإمام القسطلاني عن الضعف الذي طرأ على سند المتابعات كالانقطاع وغيره، مثال ذلك: ما ورد في كتاب الوضوء، باب المسح على الخفين، عندما روى الإمام البخاري عن شيخه عبدان قال: أخبرنا عبد الله قال: أخبرنا الأوزاعي عن يحيى عن أبي سلمة عن جعفر بن عمرو عن أبيه قال: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَمْسَحُ عَلَى عَمَامَتِهِ وَخُفَيْهِ» (١). ثم أورد المتابعة فقال: وتابعه معمر عن يحيى عن أبي سلمة عن عمرو قال: رأيت النبي ﷺ.

قال الإمام القسطلاني معقباً على هذه المتابعة: (رواها عبد الرزاق في مصنفه) (٢) عن معمر بدون

(١) الباعث الحثيث لابن كثير (ص ٥٦).

(٢) برقم (١٧١٥) (٢٣٣/٤).

(٣) إرشاد الساري (٢٣٣/٤).

(١) برقم (٢٠٥).

(٢) في الطهارة، باب المسح على الخفين، برقم (٧٤٦) (١٨٧/١).

ذكر العمامة وهي مرسله^(١). ثم أضاف معللاً ذلك بقوله: (أبو سلمة لم يسمع من عمرو بل من ابنه جعفر فالمتابعة مرسله)^(٢).

المطلب الخامس: بيانه لفوائد المتابعات.

استخدم الإمام البخاري المتابعات في جامعهِ الصحيح لإزالة بعض الإشكالات التي يظن أنها قد تقدح في السند، وهذا ينشأ من حرصه على تعزيز حديث جامعهِ الصحيح وتقويته، مثاله: ما جاء في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب الاقتداء بسُنن رسول الله ﷺ، حين روى عن محمد بن عبادة قال: أخبرنا يزيدُ حدثنا سليمُ بن حيَّانَ وأثنى عليه، حدثنا سعيد بن ميناء حدثنا أوسمعتُ جابرَ بن عبد الله يقول: «جاءتُ ملائكةً إلى النبي ﷺ، وهو نائمٌ، فقال بعضهم: إنه نائمٌ، وقال بعضهم: إنَّ العينَ نائمةٌ، والقلبَ يقظانٌ...»^(٣) تابعة فُتِيَّة^(٤) عن ليث^(٥) عن خالد^(٦) عن سعيد بن أبي هلال عن جابرٍ خرج علينا النبي ﷺ أوضح الإمام القسطلاني أن سبب إيراد الإمام البخاري لهذه المتابعة هو رفع توهم من ظن أن طريق سعيد بن ميناء موقوف^(٧).

(١) إرشاد الساري (١/٤٣٠).

(٢) إرشاد الساري (١/٤٣٠).

(٣) برقم (٧٢٨١).

(٤) هو فُتِيَّة بن سعيد بن جميل بن طريف التَّقْفِي (ت ٢٤٠هـ) أبو رجاء البَغْلاني، يقال اسمه يحيى، وقيل علي ثقة ثبت من العاشرة. ينظر: تقريب التهذيب لابن حجر برقم (٥٥٢٢).

(٥) هو الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفَهْمِي أبو الحارث المصري (ت ١٧٥هـ) ثقة ثبت فقيه إمام مشهور من السابعة. ينظر: تقريب التهذيب لابن حجر برقم (٥٦٨٤).

(٦) هو خالد بن يزيد الجُمَحِي أبو عبد الرحيم المصري (ت ١٣٩هـ) ثقة فقيه من السادسة. ينظر: تقريب التهذيب لابن حجر برقم (١٦٩١).

(٧) ينظر: إرشاد الساري (١٥/٢٣٩).

المبحث الثالث: الأحاديث المعلقة.

المعلق لغة: هو اسم مفعول من علق الشيء بالشيء بمعنى أنطه وربطه به^(١).
والحديث المعلق اصطلاحاً: (ما حذف أول سنده، سواء أكان المحذوف واحداً، أو أكثر على التوالي، ولو إلى آخر السند)^(٢).
بينما أتى تعريف الإمام القسطلاني له مختصراً إذ قال: (ما حذف من أول إسناده لا وسطه)^(٣).

وقد اشتهر الجامع الصحيح بإيراد المعلقة فيه بكثرة، ولربما حذف الإمام البخاري كامل الإسناد، ولم يورده عمداً ليخرجها عن موضوع كتابه، وإنما ساقها في تراجم الأبواب تنبيهاً واستشهاداً واستئناساً وتفسيراً لبعض الآيات، وكأنه أراد أن يكون كتابه جامعاً لأبواب الفقه، وغير ذلك من المعاني التي قصد (جمعه فيها)^(٤).

وفيه من المعلقة ألف وثلاثمائة وواحد وأربعون^(٥)، قد وصلها الحافظ ابن حجر في كتابه (تغليق التعليق) وأكثر هذه المعلقة موصولة ضمن جامع الصحيح، والتي لم يصلها في نفس الجامع الصحيح مائة وستون حديثاً، وأيضاً لابن حجر كتاب آخر في وصل هذه المعلقة خاصة سماه (التوفيق في وصل التعليق)^(١) (٢).

والأحاديث المعلقة في الجامع الصحيح منها: المرفوعة، ومنها الموقوفة^(٣).

(١) ينظر: تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي (١٨٤/٢٦).

(٢) ينظر: تغليق التعليق لابن حجر (٢٨٣/١)، تدريب الراوي للسيوطي (١٢٤/١).

(٣) إرشاد الساري (١٦/١).

(٤) ينظر: النكت على ابن الصلاح لابن حجر (٢٧٨/١).

(٥) ينظر: تغليق التعليق لابن حجر (٢٨٥١)، هدي الساري لابن حجر (ص ٤٦٩).

(١) ينظر: كشف الظنون لحاجي خليفة (٥٠٨/١).

(٢) ينظر: تغليق التعليق لابن حجر (٢٨٥١)، تدريب الراوي للسيوطي (١٢٤/١).

(٣) ينظر: إرشاد الساري (٣٨/١).

المطلب الأول: الأحاديث المعلقة المرفوعة.

أولى الإمام القسطلاني اهتماماً ملحوظاً بمعلقات الجامع الصحيح فكان اهتمامه منصباً على ما يلي:

أولاً: وصله لمعلقات الجامع الصحيح للبخاري وحكمه عليها.

وتنقسم الأحاديث المعلقة في الجامع الصحيح إلى قسمين:

القسم الأول: الأحاديث المعلقة الواردة بصيغة الجزم.

وهي التي ترد بصيغة: (قَالَ) أو (فَعَلَ) أو (أَمَرَ) أو (رَوَى) أو (ذَكَرَ) فلان^(١).

وتنقسم إلى:

١- المعلقات التي أتت موصولة في موضع آخر من كتابه.

فالحديث إن لم يوجد عند الإمام البخاري إلا من وجه واحد، اختصره لعدم الفائدة من تكراره بنفس السند والمتن وعلقه من باب كراهية التكرار الذي لا فائدة منه^(٢).

وقد نبّه الإمام القسطلاني على هذا الفعل كلما تكرر من الإمام البخاري مثاله: الحديث المعلق الذي ورد في كتاب الطلاق، باب الإشارة في الطلاق والأمور، وقال ابن عمر قال النبي ﷺ: «لا يُعَذَّبُ الله بدمع العين، ولكن يُعَذَّبُ بهذا».

بيّن الإمام القسطلاني أن سبب تعليق الإمام البخاري لهذا الحديث هو اختصاره له، وأوضح الموضع الذي وصله فيه مطولاً، وهو كتاب الجنائز^(٣).

وفي كتاب الصلح، باب الصلح مع المشركين، أورد الإمام البخاري: قال عوف بن مالك عن النبي ﷺ أنه قال: «ثُمَّ تَكُونُ هُدَنَةٌ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ بَنِي الْأَصْفَرِ».

(١) ينظر: فتح المغيث للسخاوي (٦٢/١)، تدريب الراوي للسيوطي (١٢٥/١)، إرشاد الساري (٣٨/١).

(٢) ينظر: إرشاد الساري (٣٨/١)، للاستزادة أيضاً ينظر: هدي الساري لابن حجر (ص ١٧)، تدريب الراوي

للسيوطي (١٢٤/١).

(٣) ينظر: إرشاد الساري (٦٩/٢). وصله الإمام البخاري في الجنائز، باب البكاء عند المريض، برقم (١٣٠٤).

أوضح الإمام القسطلاني أن المؤلف قد وصله بتمامه في كتاب الجزية^(١) من طريق أبي إدريس الخولاني عن عوف بن مالك^(٢) ولم يبين السبب الذي دعا الإمام البخاري لفعله هذا.

٢ - المعلقات التي لم تأت موصولة في موضع آخر من كتابه.

قال الإمام القسطلاني: يستفاد من صيغة الجزم الصحة إلى من علق عنه، فإن جزم به عن النبي ﷺ أو عن الصحابي عن النبي ﷺ فهو صحيح، أما إن كان الذي علق عنه دون الصحابي، فإنه ينظر فيمن أبرز من الرجال، ولا يحكم بصحته مطلقاً^(٣).

وهذه المعلقات قد أتت على درجات مختلفة، فمنها ما يلتحق بشرطه، ومنها ما لا يلتحق بشرطه، ولكنها على شرط غيره^(٤).

* ما يلتحق بشرطه.

قال الإمام القسطلاني لفعله هذا عدة أسباب:

١- إما لكونه أخرج ما يقوم مقامه، فاستغنى عن إيراده مستوفى السياق، ولم يهمله، بل نبه عليه فساقه بصيغة التعليق طلباً للاختصار.

٢- أو لأنه لم يحصل عنده مسموعاً، أو سمعه وشك في سماعه له من شيخه، أو سمعه عن شيخه مذاكرة^(٥).

مثاله: ما رواه الإمام البخاري في كتاب الأدب، باب الكبير، فقال: وقال محمد بن عيسى حدثنا هشيم أخبرنا حميد الطويل حدثنا أنس بن مالك قال: «كانت الأمة من إماء أهل المدينة لتأخذ بيد رسول الله ﷺ، فتتطلق به حيث شاءت»^(١).

بين الإمام القسطلاني سبب تعليق الإمام البخاري له فقال: (يشبه أن يكون البخاري أخذ عنه مذاكرة)^(٢).

(١) باب ما يحذر من الغدر وقول الله تعالى: ﴿وَإِنْ يُرِيدُوا أَنْ يَخْدَعُوكَ فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ﴾ [الأنفال: ٦٢] برقم (٣١٧٦) (٩٤/٧).

(٢) إرشاد الساري (١٦٢/٦).

(٣) ينظر: إرشاد الساري (٣٨/١). للتوسع ينظر: مقدمة ابن الصلاح (ص ٢٥)، هدي الساري لابن حجر (ص ١٧)، منهج النقد لنور الدين عتر (ص ٣٧٥).

(٤) ينظر: إرشاد الساري (٣٨/١). يراجع أيضاً: تعليق التعليق لابن حجر (٢٨٧/١)، النكت لابن حجر (٣٢٥/١)،

هدي الساري لابن حجر (ص ١٧).

(٥) ينظر: إرشاد الساري (٣٨/١).

(١) برقم (٦٠٧٢).

(٢) إرشاد الساري (٩١/١٣).

* ما لم يلتحق بشرطه، وهو ينقسم إلى أقسام وهي:

● المعلق على غير شرط الإمام البخاري، ولكنه صحيح على شرط غيره.

كأن يكون الحديث على شرط الإمام مسلم، وهو مخرج في صحيحه، مثاله: الحديث الذي رواه الإمام البخاري حيث قال: قال جابر: «رَمَى النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ ضُحًى، وَرَمَى بَعْدَ الزَّوَالِ»^(١).

وقد أوضح الإمام القسطلاني بأن قول جابر بن عبد الله الأنصاري ﷺ قد وصله الإمام مسلم^(٢).

● الحسن الصالح للاحتجاج.

مثال: ذلك ما ورد في باب ما يُذكر في المناولة، وكتاب أهل العلم بالعلم إلى البلدان. فقد ذكر الإمام البخاري أن مستند احتجاج أهل الحجاز بالمناولة هو حديث النبي ﷺ حين كتب لأمير السرية كتاباً، وقال: «لا تقرأه حتى تبلغ مكان كذا وكذا، فلما بلغ ذلك المكان قرأه على الناس وأخبرهم بأمر النبي ﷺ».

بيّن الإمام القسطلاني درجة الحديث فقال: (لم يذكره المؤلف موصولاً، نعم وصله الطبراني^(٣) بإسناد حسن)^(١).

● الضعيف بسبب انقطاع يسير في إسناده، لكنه منجبر بأمر آخر، ولا يكون

(١) ورد في الحج، باب رمي الجمار.

(٢) ينظر: إرشاد الساري (٢٦٧/١٣). أخرجه مسلم في الحج، باب بيان وقت استحباب الرمي، برقم (٣١٤) (١٢٩٩).

(٣) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، جُنْدُب بن عبد الله بن سفيان البجلي، برقم (١٦٧٠) (١٦٢/٢) عن جُنْدُب بن عبد الله عن النبي ﷺ أنه بعث رهطاً وبعث عليهم أبا عبيدة بن الجراح أو عبيدة، فلما ذهب لينطلق بكى صبابه إلى رسول الله ﷺ، فجلس فبعث عليهم عبد الله بن جحش مكانه، وكتب له كتاباً وأمره أن لا يقرأ الكتاب حتى يبلغ مكان كذا وكذا، وقال: لا تقرأه حتى تبلغ مكان كذا وكذا، فلما قرأ الكتاب استرجع، ثم قال: سمع وطاعة لله ورسوله، فحبرهم الخبر وقرأ عليهم الكتاب، فرجع رجلان ومضى بقيتهم، فلقوا ابن الحضرمي فقتلوه، ولم يدروا أن ذلك اليوم من رجب أو جمادى، فقال المشركون للمسلمين: قتلتم في الشهر الحرام، فأنزل الله عز وجل: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٧]، فقال بعضهم: إن لم يكونوا أصابوا وزراً فليس لهم أجر فأنزل الله عز وجل: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَٰئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَةَ اللَّهِ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [البقرة: ٢١٨]. قال الهيثمي: رواه الطبراني ورجاله ثقات. ينظر: مجمع الزوائد ومنبع (١) إرشاد الساري (٢٤٠/١).

الضعف بسبب قدح في رجاله^(١).

مثاله: ما أورده الإمام البخاري في كتاب الزكاة، باب العرض في الزكاة، وقال طائوس: قَالَ مُعَاذٌ ﷺ لِأَهْلِ الْيَمَنِ: «اَتُّونِي بِعَرْضِ ثِيَابٍ خَمِيصٍ أَوْ لَبِيسٍ فِي الصَّدَقَةِ مَكَانَ الصَّدَقَةِ مَكَانَ الشَّعِيرِ وَالذَّرَّةِ، أَهْوَنُ عَلَيْكُمْ، وَخَيْرٌ لِأَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ بِالْمَدِينَةِ»^(٢).
تعقبه الإمام القسطلاني فقال: (هذا التعليق وإن كان صحيحاً إلى طائوس لكن طائوس لم يسمع من معاذ فهو منقطع نعم إيراد المؤلف له في معرض الاحتجاج يقتضي قوته عنده)^(٣).

القسم الثاني: المعلقات التي أوردها بصيغة التمريض.

وهي التي وردت بصيغة: (يُقَالُ)، أو (رُوي)، أو (يُذَكَّرُ)، أو (حُكي) عن فلان كذا^(٤).
وهذا النوع لا يفيد الصحة لأن مثل هذه العبارات تستعمل في الحديث الضعيف، ولكن لا ولكن لا يحكم على هذه المعلقات بالضعف والسقوط^(٥) فإيرادها في أثناء الصحيح مشعر بصحة أصلها^(٦).

وهذه المعلقات الواردة بصيغة التمريض منها:

١ - ما أوردها في جامعها موصولة في موضع آخر منه، فهي صحيحة على شرطه.

شرطه.

(١) ينظر: تعليق التعليق لابن حجر (٢٩٣/١)، النكت على ابن الصلاح لابن حجر (٣٢٦/١)، هدي الساري لابن حجر (ص ١٧-١٨)، فتح المغيث للسخاوي (٦٣/١).

(٢) أخرجه الدارقطني في سننه، كتاب الزكاة، باب ليس في الخضراوات صدقة، برقم (٢٤) (١٠٠/٢) بسنده عن سفيان بن عُيَيْنَةَ عن إبراهيم بن مَيْسرة وعَمرو بن دِينَار عن طائوس قال: قال مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ لِأَهْلِ الْيَمَنِ: «اَتُّونِي بِخَمْسِ أُولَيبِيسٍ آخِذٍ مِنْكُمْ فِي الصَّدَقَةِ فَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْكُمْ، وَخَيْرٌ لِلْمُهَاجِرِينَ بِالْمَدِينَةِ» فقال عمرو: اَتُّونِي بِعَرْضِ ثِيَابٍ هَذَا مَرْسَلٌ طَائُوسٌ لَمْ يَدْرِكْ مُعَاذًا. وعبد الرزاق في مصنفه، كتاب الزكاة، باب أخذ العروض في الزكاة، برقم (٧١٣٣)، ولفظه عن طائوس عن مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ (أنه كان يأخذ من أهل اليمن في زكاتهم العروض). قال الحافظ ابن حجر: هو إلى طائوس إسناده صحيح لكنه لم يسمع من مُعَاذٍ فَهُوَ مَنْقُطَعٌ. ينظر: تعليق التعليق (٤٤٧/١).

(٣) إرشاد الساري (٥٧٠/٣).

(٤) ينظر: فتح المغيث للسخاوي (٦٢/١)، تدريب الراوي للسيوطي (١٢٨/١).

(٥) ينظر: إرشاد الساري (٣٩/١).

(٦) ينظر: مقدمة ابن الصلاح (ص ٢٥).

وهذا قليل، وعلقه بصيغة التمريض؛ إما لأنه رواه بالمعنى أو لاختصاره له^(١).
مثال ذلك: في كتاب الطب، حين أورد في باب الرُقَى بفاتحة الكتاب، ويُذكر عن ابن
عَبَّاس عن النَّبِيِّ ﷺ .

علل الإمام القسطلاني إيراد الإمام البخاري له بصيغة التمريض، بالرغم من وروده

في موضع آخر من الجامع الصحيح موصولاً^(٢) فقال: (أَقَرَّ الذي رقى بالفاتحة على
رقيته فنسبة ذلك إليه ﷺ نسبة معنوية لا صريحة فلذلك أورد المؤلف بصيغة
التمريض)^(٣).

٢- ما لم يوردها في موضع آخر من جامع الصحيح.

• فمنها ما هو صحيح إلا أنها ليست على شرطه.

مثاله: ما ورد في كتاب الأذان، باب الجمع بين السورتين في الركعة. عند قول
الإمام البخاري: ويُذكر عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّائِبِ: «قَرَأَ النَّبِيُّ ﷺ الْمُؤْمِنُونَ فِي الصُّبْحِ، حَتَّى
إِذَا جَاءَ ذِكْرُ مُوسَى وَهَارُونَ أَوْ ذِكْرُ عِيسَى أَخَذَتْهُ سَعْلَةً فَرَمَعَهَا».
بيّن الإمام القسطلاني أنه صحيح على شرط الإمام مُسْلِم، وقد وصله في صحيحه
من طريق ابن جُرَيْج^(٤).

(١) ينظر: إرشاد الساري (٣٩/١). يراجع أيضاً: تعليق التعليق لابن حجر (٢٩٦/١)، هدي الساري لابن

حجر (ص ١٨)، فتح المغيـث للسـخاوي (٦٢/١)، تدريب الراوي للسيوطي (١٢٨/١).

(٢) أخرجه البخاري موصولاً في الطب، باب الشرط في الرُقَى بقطع من الغنم، برقم (٥٧٣٧) باللفظ التالي أن نفراً
من أصحاب النَّبِيِّ ﷺ مَرُّوا بماءٍ فيهم لَدِيغٌ أوسليمٌ فعرضَ لهم رجلٌ من أهل الماء، فقال: هل فيكم من راقٍ؟ إنَّ في الماءِ رجلاً
لديغاً، أوسليماً فانطلقَ رجلٌ منهم فقرأ بفاتحة الكتاب على شاةٍ فبرأ فجاء بالشاةِ إلى أصحابه فكهروا ذلك، وقالوا أخذت على
كتابِ الله أجراً؟ حتَّى قَدِمُوا المدينةَ فقالوا: يا رسولَ الله ﷺ أخذَ على كتابِ الله أجراً فقال رسولُ الله ﷺ: «إنَّ أحقَّ ما أخذتم عليه
أجراً كتابُ الله».

(٣) إرشاد الساري (٤٥٧/١٢).

(٤) ينظر: إرشاد الساري (٤٢٢/٢). أخرجه مسلم في الصلاة، باب القراءة في الصبح، برقم (١٦٣) (٤٥٥).

• ومنها ما هو حسن^(١).

مثاله: ما ورد في كتاب في الاستقراض وأداء الديون والحجر والتفليس، باب لصاحب الحقّ الحقّ مقالاً. ويُذكر عن النَّبِيِّ ﷺ: «لِيَ الْوَاجِدُ يُحِلُّ عُقُوبَتَهُ وَعِزُّهُ». وقد تعقبه الإمام القسطلاني فقال: (وصله أحمد وإسحاق في مسنديهما وأبو داود والنسائي والنسائي من حديث عمرو بن الشريد بن أوس الثقفي عن أبيه^(٢) وإسناده حسن)^(٣).

مثال آخر: حين ساق الإمام البخاري في كتاب الصوم، باب سواك الرطب واليابس للصائم، للصائم، ويُذكر عن عامر بن ربيعة قال: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَسْتَاكُ وَهُوَ صَائِمٌ مَا لَا أُخْصِي أَوْ أَعْدُ». قال الإمام القسطلاني معقباً عليه: (وصله أبو داود والترمذي^(٤))، ومداره على عاصم بن عبيد الله قال البخاري: منكر الحديث^(٥). لكن حسنه الترمذي فلعله اعتضد، ومن ثم ذكره المؤلف بصيغة التمریض^(٦).

• ومنها ما هو ضعيف.

وعن سبب إيراد البخاري له في صحيحه قال الحافظ ابن حجر: وأما إيراد البخاري للضعيف

(١) ينظر: فتح المغيبي للسخاوي (٦٢/١). تعليق التعليق لابن حجر (٢٩٧/١). هدي الساري لابن حجر (ص ١٨).
(٢) أخرجه أبوداود في الأقضية، باب في الحبس في الدين وغيره، برقم (٣٦٢٨). والنسائي في البيوع، مطل الغني، برقم (٤٦٨٩). وابن ماجه في الصدقات، باب الحبس في الدين والملازمة، برقم (٢٤٢٧). وأحمد في مسنده، مسند الشريد بن سويد الثقفي، برقم (١٧٩٤٦).

(٣) إرشاد الساري (٣٩٣/٥).

(٤) أخرجه أبوداود في الصيام، باب السواك للصائم، برقم (٢٣٦٤). والترمذي في الصوم، باب ما جاء في السواك للصائم، برقم (٧٢٥) قال الترمذي: (حديث عامر بن ربيعة حديث حسن، والعمل على هذا عند أهل العلم، لا يرون بالسواك للصائم بأساً، إلا أن بعض أهل العلم كرهوا السواك للصائم بالعود الرطب، وكرهوا له السواك آخر النهار، ولم ير الشافعي بالسواك بأساً أول النهار ولا آخره، وكره أحمد وإسحاق السواك آخر النهار). وقد حسن إسناده الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١ (١٤١٩ هـ - ١٩٨٩ م) (٢٢٩/١)، ومن ثم حكم عليه مرة أخرى فقال: (وفيه عاصم بن عبيد الله، وهو ضعيف) تلخيص الحبير (٢٤٣/١). وقال الزيلعي: (قال ابن القطان في كتابه: ولم يمنع من صحة هذا الحديث إلا اختلافهم في عاصم بن عبيد الله). نصب الرأية (٤٥٩/٢).

(٥) وعاصم بن عبيد الله بن عاصم بن عمر بن الخطّاب العدوي المدني ضعيف من الرابعة (ت ١٣٢ هـ).

ينظر: تهذيب الكمال للمزي برقم (٣٠١٤) (٥٠٥/١٣)، تقريب التهذيب لابن حجر برقم (٣٠٦٥).

(٦) إرشاد الساري (٤٨٨/٤).

الَّذِي لَا عَاضِدَ لَهُ؛ فَلَأَنَّهُ عَلَى وَفْقِ الْعَمَلِ، أُوحِيَ إِجْمَاعُ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى الْقَوْلِ بِهِ، وَإِلَّا فَاِئْرَادَهُ فِي الْكِتَابِ قَلِيلٌ جَدًّا^(١). وَحَيْثُ يَقَعُ ذَلِكَ مِنْهُ يَتَعَقَّبُهُ الْمَصْنُفُ بِالتَّضْعِيفِ بِخِلَافِ مَا قَبْلَهُ^(٢).

وهو على قسمين:

أولهما: الضعيف الذي انجبر بالعمل على موافقته.

مثاله: ما ورد في كتاب الوصايا، باب تأويل قول الله تعالى: ﴿مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾ [النساء: ١٢] وَيُذَكَّرُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى بِالْدِّينِ قَبْلَ الْوَصِيَّةِ.

ساق الإمام القسطلاني قول الإمام الترمذي المقيي للحديث بسبب عمل أهل العلم فقال: (رواه الإمام أحمد والترمذي وابن ماجه عن علي بن أبي طالب بلفظ قال: «إِنَّكُمْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ يُوصَى بِهَا أَوْ دَيْنٍ» وَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى بِالْدِّينِ قَبْلَ الْوَصِيَّةِ»^(٣). وفيه الْحَارِثُ الْأَعْوَرُ^(٤) تكلم فيه، لكن قال الترمذي: إن العمل عليه عند أهل العلم^(٥).

وثانيهما: الضعيف الذي لا جابر له، وقد بين الإمام البخاري ضعفه.

مثاله: ما أورده الإمام البخاري في كتاب الهبة، باب من أهدي له هدية وعنده جلساؤه فهو أحق فقال: وَيُذَكَّرُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ جُلُسَاءَهُ شُرَكَاءُ. وَلَمْ يَصَحَّ.

تعقبه الإمام البخاري بالتضعيف، وعلق الإمام القسطلاني على ذلك فقال: ((يُذَكَّرُ) أَوَّلُهُ وَفَتْحُ ثَالِثِهِ بِصِيغَةِ التَّمْرِيطِ (عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) مِمَّا رَوَى مَرْفُوعاً مُوَصَّلاً عِنْدَ عَبْدِ بَنِ حُمَيْدٍ^(٦) بِإِسْنَادٍ فِيهِ مِنْدَلُ بْنُ عَلِيٍّ^(١) وَهُوَ ضَعِيفٌ وَمَوْقُوفٌ وَهُوَ أَصْلَحُ مِنْ

(١) ينظر: هدي الساري (ص ١٨).

(٢) ينظر: إرشاد الساري (٣٩/١).

(٣) أخرجه الترمذي في أبواب الفرائض، باب ما جاء في ميراث الإخوة من الأب والأم، برقم (٢٠٩٤) وأضاف قائلاً: (هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث أبي إسحاق عن الحارث عن علي، وقد تكلم بعض أهل العلم في الحارث والعمل على هذا الحديث عند عامة أهل العلم). وابن ماجه في الوصايا، باب الدين قبل الوصية، برقم (٢٧١٥). وأحمد في مسند علي بن أبي طالب، برقم (١٢٢٢).

(٤) والحارث بن عبد الله الأعور الهمداني الحوتي الكوفي أبو زهير، كذبه الشعبي في رأيه ورمي بالرفض وفي حديثه ضعف، وليس له عند النسائي سوى حديثين مات في خلافة بن الزبير. ينظر: تقريب التهذيب لابن حجر برقم (١٠٢٩).

(٥) إرشاد الساري (٢٣٦/٦).

(٦) أخرجه البيهقي في سننه الكبرى، كتاب الهبات، باب ذكر الخبر الذي روى: «مَنْ أَهْدِيَتْ لَهُ هَدِيَّةٌ وَعِنْدَهُ نَاسٌ، فَهُمْ شُرَكَاءُ فِيهَا» وقد رجح الوقف على الرفع (٤٥١/٢). وعبد بن حميد في المنتخب، طبعة مكتبة السنة، القاهرة، ت صبحي البدري السامرائي، ط ١ (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م) في مسند ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، برقم (٧٠٥). والطبراني في المعجم الكبير،

المرفوع^(٢).

إذا أوضح الإمام القسطلاني أن سبب ضعفه هو ضعف الراوي. ومنه ما كان مضطرب الإسناد^(٣) مثاله: قول الإمام البخاري في كتاب الأذان، باب مُكث الإمام في مصلاه بعد السلام. ويُذكر عن أبي هريرة رفعه: «لا يتطوع الإمام في مكانه». ولم يصح.

بين الإمام القسطلاني قول البخاري: (ولم يصح). فقال: (لا يصح هذا التعليق لضعف لضعف إسناده واضطرابه، تفرد به ليث بن أبي سليم، وهو ضعيف واختلف عليه فيه)^(٤). وذكر مظانه وهي سنن أبي داود، وابن ماجه^(٥)، وأورد شواهد فقال: (وفي الباب عن المغيرة بن شعبة مرفوعاً أيضاً مما رواه أبوداود بإسناد منقطع بلفظ: «لا يصلي الإمام في الموضع الذي صلى فيه حتى يتحول عن مكانه»^(٦)). ولابن أبي شيبة بإسناد حسن عن علي^(٧) قال: «من السنة أن لا يتطوع الإمام حتى يتحول عن مكانه»^(٨).
ثانياً: فوائد المعلقات المرفوعة.

أحاديث عبد الله بن العباس بن عبد المطلب، برقم (١١١٨٣) (١٠٤/١١). قال الهيثمي: فيه منديل بن علي وهو ضعيف وقد وثق. وقال وقال الحافظ ابن حجر: ومنديل بن علي ضعيف جداً، ومحمد بن مسلم الطائفي اختلف فيه، والموقوف أصح. ينظر: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (١٤٨/٤)، تعليق التعليق على صحيح البخاري (٢٦١/٢).

(١) هو منديل بن علي العنزي أبو عبد الله الكوفي يقال اسمه عمرو، ومنديل لقب ضعيف من السابعة (ت ١٦٨هـ). ينظر: تقريب التهذيب لابن حجر برقم (٦٨٨٣).

(٢) إرشاد الساري (٤٦/٦).

(٣) ينظر: تعليق التعليق لابن حجر (٣٠٢/١-٣٠٤).

(٤) إرشاد الساري (٥١٤/٢).

(٥) ينظر: إرشاد الساري (٥١٣/٢). أخرجه أبوداود في الصلاة، باب في الرجل يتطوع في مكانه الذي صلى فيه المكتوبة، برقم (١٠٠٦). وابن ماجه في إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في صلاة النافلة حيث تصلى المكتوبة، برقم (١٤٢٧) باللفظ التالي «أعجز أحدكم إذا صلى أن يتقدم أو يتأخر أو عن يمينه أو عن شماله» وقد أطل الدارقطني في الحديث عن اضطرابه. ينظر: العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٧٢/٩).

(٦) أخرجه أبو داود في الصلاة، باب الإمام يتطوع في مكانه، برقم (٦١٦) وقال: عطاء الخراساني لم يدرك المغيرة بن شعبة. وابن ماجه في إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في صلاة النافلة حيث تصلى المكتوبة، برقم (١٤٢٨).

(٧) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه، طبعة المكتب الإسلامي، ت حبيب الرحمن الأعظمي، بيروت، ط (١٤٠٣هـ) كتاب الصلاة، باب صلاة الإمام، برقم (٣٩١٧) (٤١٧/٢). وابن أبي شيبة في مصنفه، مكتبة الرشد، الرياض، ت كمال يوسف الحوت، ط (١٤٠٩هـ) كتاب الصلوات، باب من كره للإمام أن يتطوع في مكانه، برقم (٦٠٢٧) (٢٤/٢). والدارقطني في الصلاة، باب من يصلح أن يقوم خلف الإمام، برقم (٢). والبيهقي في سننه الكبرى، جماع أبواب صفة الصلاة، باب الإمام يتحول عن مكانه إذا أراد أن يتطوع في المسجد (١٩٣/٢).

(٨) إرشاد الساري (٥١٤/٢).

أظهر الإمام القسطلاني بعض الفوائد الإسنادية والمنتية لها وهي:

١ - بيان سماع أحد رواة الحديث من شيخه إن كان موصوفاً بالتدليس.

مثاله: المعلق الذي ساقه الإمام البخاري في كتاب في المظالم والغصب، باب إذا قصعة أوشيناً لغيره، عقب حديث أنس رضي الله عنه الذي رواه الإمام البخاري بسنده إلى يحيى بن حميد عن أنس رضي الله عنه: «أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم كَانَ عِنْدَ بَعْضِ نِسَائِهِ، فَأَرْسَلْتُ إِحْدَى أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ بِقِصْعَةٍ فِيهَا طَعَامٌ...»^(١).

حيث قال: وقال ابن أبي مريم: أخبرنا يحيى بن أيوب حدثنا حميد حدثنا أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم تعقبه الإمام القسطلاني فقال: (غرض المؤلف بسياق هذا بيان التصريح بتحديث أنس لحميد)^(٢).

والمعلق الذي رواه الإمام البخاري في كتاب الزكاة، باب إذا تحولت الصدقة، بسنده إلى موسى قال: حدثنا وكيع قال: حدثنا شعبة عن قتادة عن أنس رضي الله عنه: «أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم أَتَى بِلَحْمٍ تُصَدَّقُ بِهِ بَرِيرَةٌ...»^(٣). هذا وقد أورد الإمام البخاري بعده الحديث المعلق الذي قال فيه: وقال أبو داود: أنبأنا شعبة عن قتادة سمع أنساً عن النبي صلى الله عليه وسلم.

بين الإمام القسطلاني سبب إيراد الإمام البخاري له فقال: (ساق السند دون المتن لتصريح قتادة فيه بالسماع لأنه مدلس فزال توهم تدليس في السند السابق حيث عنعن فيه)^(٤).

٢ - بيان اللقاء بين الراوي وشيخه .

مثاله: المعلق الذي رواه الإمام البخاري عقب حديث أبي بكره حيث قال: حدثنا علي بن عبدالله حدثنا محمد بن بشر حدثنا مسعر حدثنا سعد بن إبراهيم عن أبيه عن أبي بكره عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لَا يَدْخُلُ الْمَدِينَةَ رُعْبُ الْمَسِيحِ...»^(٥). وقال ابن إسحاق عن صالح بن إبراهيم عن أبيه قال: قدمت البصرة، فقال لي أبو بكره: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم بهذا.

نبه الإمام القسطلاني إلى سبب إيراد الإمام البخاري له فقال: (أراد المؤلف بذكر هذا هنا ثبوت لقاء إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف لأبي بكره لأن إبراهيم مدني، وقد تستكر روايته عن

(١) كتاب في المظالم والغصب، باب إذا كسر قصعة أوشيناً لغيره، برقم (٢٤٨١).

(٢) إرشاد الساري (٤٩٣/٥).

(٣) برقم (١٤٩٥).

(٤) إرشاد الساري (٦٣٢/٣).

(٥) في الفتن، باب ذكر الدجال، برقم (٧١٢٦).

أبي بكرٍ لأنه نزل البصرة من عهد عمر إلى أن مات^(١).

٣ - بيانه للراوي المهمل في سند الحديث.

فمن ذلك قول الإمام القسطلاني موضحاً لمراد الإمام البخاري من الحديث المعلق الذي ورد بعد ورد بعد حديث أبي موسى الأشعري في كتاب مواقيت الصلاة، باب فضل صلاة الفجر، والذي رواه رواه الإمام البخاري بسنده إلى هذبة بن خالد قال: حدثنا همام حدثني أبو جمرة عن أبي بكر بن بكر بن أبي موسى عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال: «من صلى البردين دخل الجنة»^(٢). ثم روى المعلق فقال: وقال ابن رجاء حدثنا همام عن أبي جمرة أن أبا بكر بن عبد الله بن قيس أخبره بهذا.

فتعقب فعل الإمام البخاري فقال: (ومراده بهذا التعليق أن أبا بكر السابق في السند هو ابن أبي موسى الأشعري، فإنه اختلف فيه؛ فقل: إن الحديث محفوظ عن أبي بكر بن عمارة بن ربيعة الثقفي فاعلم)^(٣).

٤ - بيان اختلاف الرواة في وصل الحديث وإرساله.

مثاله: في كتاب فرض الخمس، باب ما كان النبي ﷺ يُعطي المؤلفَةَ قلوبهم وغيرهم من الخمس ونحوه حين أورد الإمام البخاري حديث أسماء بنت أبي بكر ﷺ بسنده إلى محمود بن غيلان قال: حدثنا أبو أسامة قال: حدثنا هشام قال: أخبرني أبي عن أسماء بنت أبي بكر قالت: «كنت أنقل النوى من أرض الزبير...»^(٤). ثم المعلق الذي قال فيه: وقال أبو ضمرة عن هشام عن أبيه أن النبي ﷺ أقطع الزبير أرضاً من أموال بني النضير.

أوضح الإمام القسطلاني فائدة هذا التعليق فقال: (فائدة ذكره هنا أن أبا ضمرة خالف أبا أسامة في وصله فأرسله)^(٥).

٥ - تعيين مبهم في المتن.

مثاله: عندما ساق الإمام البخاري في كتاب فرض الخمس، باب ما كان النبي ﷺ يُعطي المؤلفَةَ قلوبهم وغيرهم من الخمس ونحوه. حديث أسماء بنت أبي بكر ﷺ الذي قالت فيه: «كنت أنقل النوى من أرض الزبير التي أقطعها رسول الله ﷺ على رأسي، وهي مني على ثلثي

(١) إرشاد الساري (١٥/٧٤).

(٢) برقم (٥٧٤).

(٣) إرشاد الساري (٢٢٤/٢).

(٤) كتاب فرض الخمس، باب ما كان النبي ﷺ يُعطي المؤلفَةَ قلوبهم وغيرهم من الخمس ونحوه، برقم (٣١٥١).

(٥) إرشاد الساري (٦٩/٧).

فَرَسَخَ»^(١). ثم الحديث المعلق التالي: قَالَ أَبُو ضَمْرَةَ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقْطَعَ الرَّئِيزَ أَرْضاً مِنْ أَمْوَالِ بَنِي النَّضِيرِ.

بَيَّنَ الْإِمَامُ الْقَسْطَلَانِيُّ فَائِدَةَ هَذَا الْمَعْلُوقِ فَقَالَ: (فِيهِ تَعْيِينُ الْأَرْضِ الْمَذْكُورَةِ، وَأَنَّهَا اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَمْوَالِ بَنِي النَّضِيرِ)^(٢).

المطلب الثاني: الأحاديث المعلقة الموقوفة.

أَوْضَحَ الْإِمَامُ الْقَسْطَلَانِيُّ سَبَبَ إِيْرَادِ الْإِمَامِ الْبُخَّارِيِّ لِلْمَوْقُوفَاتِ، وَهِيَ كَوْنُهَا مِنْ فِتَاوَى الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، وَتَفَاسِيرِهِمْ لِلآيَاتِ عَلَى طَرِيقِ الْاسْتِنْسَاسِ وَالتَّقْوِيَةِ، وَلِتَقْوِيَةِ مَا يَخْتَارُهُ مِنَ الْمَذَاهِبِ فِي الْمَسَائِلِ الَّتِي فِيهَا الْخِلَافُ بَيْنَ الْأُتَمَةِ. وَقَدْ ظَهَرَ جُهْدُ الْإِمَامِ الْقَسْطَلَانِيِّ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهَا فِي: **أَوَّلًا: وَصْلُهَا.**

بَيَّنَ الْإِمَامُ الْقَسْطَلَانِيُّ بِأَنَّهَا تَنْقَسِمُ إِلَى قَسْمَيْنِ:

مَا سَاقَهُ بِصِيغَةِ الْجَزْمِ: يَجْزِمُ فِيهَا بِمَا صَحَّ عَنْهُ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ عَلَى شَرْطِهِ، وَلَا يَجْزِمُ بِمَا كَانَ فِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ، أَوْ انْقِطَاعٌ إِلَّا حَيْثُ يَكُونُ مُنْجَبِراً إِمَّا بِمُجِيبِهِ مِنْ وَجْهِ آخَرٍ، وَإِمَّا بِشَهْرَتِهِ عَمَّنْ قَالَهُ^(٣).

مِثَالُ ذَلِكَ مَا وَرَدَ فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ، بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ».

قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: «الْيَقِينُ الْإِيمَانُ كُلُّهُ».

قَالَ الْإِمَامُ الْقَسْطَلَانِيُّ: (هَذَا التَّعْلِيقُ طَرَفٌ مِنْ أَثَرِ رَوَاهِ الطَّبْرَانِيِّ^(٤) بِسَنَدٍ صَحِيحٍ،

(١) برقم (٣١٥١).

(٢) إرشاد الساري (٦٩/٧).

(٣) ينظر: إرشاد الساري (٤٠/١). يراجع أيضاً: تعليق التعليق لابن حجر (٣٠٢/١)، هدي الساري لابن

حجر (ص ١٩).

(٤) أخرجه في المعجم الكبير، حديث عبد الله بن مسعود، برقم (٨٥٤٤). والبيهقي في شعب الإيمان،

طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، ت محمد السعيد بسيوني زغلول، ط ١ (١٤١٠ هـ) باب القول في زيادة الإيمان ونقصانه، برقم (٤٨) (٧٤/١) وقال: قد روى هذا من وجه آخر غير قوي مرفوعاً. والحاكم في المستدرک، طبعة دار

وتتمته: «والصَّبْرُ نِصْفُ الْإِيْمَانِ» (١).

ما ساقه بصيغة التمريض: يأتي بصيغة التمريض بسبب ضعف في إسناده، أو انقطاع (٢).
منها: قوله في كتاب الديات، باب من استعان عبداً أو صبيّاً، ويُذَكَّرُ أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ بَعَثَتْ إِلَى

مُعَلِّمِ الْكُتَّابِ: ابْعَثْ إِلَيَّ غُلَامَاناً يَنْفُشُونَ صُوفاً، وَلَا تَبْعَثْ إِلَيَّ حُرّاً.

قال الإمام القسطلاني: (وهذا الأثر وصله الثوري في جامعه، وعبد الرزاق في مصنفه (٣) عنه
عن محمد بن المنكدر عن أُمِّ سَلَمَةَ. قال في الفتح: وكأنه منقطع بين ابن المنكدر وأُمِّ سَلَمَةَ، ولذلك لم
يجزم به البخاري (٤) فذكره بصيغة التمريض (٥).

وقد يورده بصيغة التمريض لرواية الأثر بالمعنى مثاله: ما كان في كتاب الغسل، باب
تفريق الغسل والوضوء، ويُذَكَّرُ عن ابن عُمرَ أَنَّهُ غَسَلَ قَدَمَيْهِ بَعْدَمَا جَفَّ وَضُوءُهُ (٦).

قال الإمام القسطلاني: (لعل المؤلف إنما أورده بصيغة التمريض، ولم يجزم به لكونه ذكره
بالمعنى كما هو اصطلاحه) (٧).

ثانياً: فوائد هذه المعلقات.

هذا وقد ذكر الإمام القسطلاني بعض فوائد هذه المعلقات الموقوفات، فكان منها: التصريح
بالسَّماع مثاله: في كتاب التفسير، تفسير سورة الفتح، باب قوله: ﴿إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ فعند

الحرمين، ط ١ (١٤١٧هـ-١٩٩٧م) كتاب التفسير، باب تفسير سورة حم عسق، برقم (٣٧٢٣) (٥٢٤/٢) وقال: صحيح
وقال: صحيح الإسناد. والقضاعي في مسند الشهاب، مؤسسة الرسالة، بيروت، ت حمدي السلفي، ط ٢ (١٤٠٧هـ-١٩٨٦م)
باب الصبر نصف الإيمان واليقين الإيمان كله، برقم (١٥٨) (١٢٦/١). قال ابن الجوزي: تفرد بروايته محمد بن خالد عن
الثوري ومحمد بن خالد مجروح، قال يحيى بن معين والنسائي: يعقوب بن حميد ليس بشيء. ينظر: العلل المتناهية: ابن
الجوزي، الطبعة الهندية برقم (١٣٦٤) (٨١٥/٢)، وقال الهيثمي: رجاله رجال الصحيح. ينظر: مجمع الزوائد ومنبع
الفوائد (٥٧/١).

(١) إرشاد الساري (١٢٦/١).

(٢) ينظر: إرشاد الساري (٣٩/١)، يراجع أيضاً: تغليق التعليق لابن حجر (٣٠٢/١)، هدي الساري لابن

حجر (ص ١٩).

(٣) لم أعثر على تخريجه.

(٤) ينظر: فتح الباري (٢٥٣/١٢).

(٥) إرشاد الساري (٣٢٦/١٤).

(٦) أخرجه البيهقي في سننه الكبرى، كتاب الطهارة، باب تفريق الوضوء (٨٤/١).

(٧) إرشاد الساري (٥٠١/١).

سياق الإمام البخاري للحديث عن شيخه علي بن عبد الله قال: حدثنا شَبَابَةُ قال: حدثنا شُعْبَةُ عن قَتَادَةَ قال: سمعتُ عُقْبَةَ بنَ صُهْبَانَ عن عَبْدِ اللَّهِ بنِ مُغَفَّلٍ المَزْنِيِّ إِنِّي مِمَّنْ شَهِدَ الشَّجَرَةَ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عن الخُذْفِ^(١).

وعن عُقْبَةَ بنِ صُهْبَانَ قال: سمعتُ عَبْدَ اللَّهِ بنَ الْمُغَفَّلِ المَزْنِيَّ في البَوْلِ في المَغْتَسَلِ^(٢).

تعقب الإمام القسطلاني فعل الإمام البخاري هذا فقال: (وقد أورد المؤلف الحديث

الموقوف لبيان التصريح بسماع ابن صُهْبَانَ من ابن مُغَفَّل^(٣).

هذا ما وفقني الله إلى استخلاصه بالنسبة للمعلقات الواردة سواء المرفوعة والموقوفة.

(١) كتاب تفسير القرآن، باب قوله: ﴿إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ برقم (٤٨٤١) (٧٦/١١). والخُذْفُ هو الرَّمْيُ بالحصى بالأصابع. ينظر: لسان العرب لابن منظور (٦١/٩)، النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (٤٣/٢).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب الطهارة، باب من كان يكره أن يبول في مغتسله، برقم (١٢٠١) بسنده إلى قتادة عن عقبة بن صُهبان قال: سمعت عبد الله بن مُغَفَّل المَزْنِي يقول: «البَوْلُ في المَغْتَسَلِ يأخذ منه الوسواس». والبيهقي في سننه الكبرى، كتاب الطهارة، باب النهي عن البول في مغتسله، (٩٨/١). والحاكم في الطهارة، برقم (٦٦٦) (٢٨٣/١) بالسند نفسه دون تصريح عقبة بالسماع من عبد الله المَزْنِي.

(٣) إرشاد الساري (٧٦/١١).

المبحث الرابع: الأحاديث الواردة أثناء الشرح.

استعان الإمام القسطلاني بالأحاديث ضمن شرحه سواء كان ذلك بالاستدلال للمسائل الفقهية، أو بيان معاني الأحاديث المذكورة في الجامع الصحيح، وقد تنوع أسلوبه فيها، وتركز اهتمامه بها في النقاط التالية:

المطلب الأول: طريقة إيراده للأسانيد.

أورد الإمام القسطلاني الأحاديث ضمن شرحه، إما شاهد لأحاديث الجامع الصحيح، أو للاستدلال بها على حكم فقهي أو غيره ذلك، وقد تنوع أسلوبه في طريقة عرضها، فنادرًا ما يسوق الإسناد كاملاً، وقد يورد غالب الإسناد إلى الصحابي، مع متن الحديث كاملاً، أوجزه منه. مثال ذلك: ما ساقه في معرض شرحه لحديث ابن عمر^(١) حيث قال: (روى أحمد والدارقطني من حديث الحجاج بن أرطاة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: وقت رسول الله ﷺ فذكر الحديث وفيه، وقال: «لأهل العراق وذات عرق»^(٢))^(٣).

(١) كتاب الحج، باب ذات عرق لأهل العراق، برقم (١٥٣١) (٢١/٤).

(٢) أخرجه أحمد في مسنده، مسند عبد الله بن عمرو، برقم (٦٦٩٧)، والدارقطني في سننه، كتاب الحج، باب المواقيت،

برقم (٣). أعله الزيلعي حيث قال: الحجاج غير محتج به. ينظر: نصب الرأية (١٤/٣).

(٣) إرشاد الساري (٢٢/٤).

وتارة يلجأ إلى ذكر متن الحديث دون ذكر السند كاملاً إنما يورد الصحابي فقط، مثال ذلك قوله: (حديث أبي هريرة: «رَأْسُ الْعَقْلِ بَعْدُ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ مُدَارَاةُ النَّاسِ» أخرجه البزار^(١)).

وفي أغلب الأحيان كان منهجه الاختصار والإشارة إلى تلك الأحاديث دون ذكر والاقتصار على ذكر الصحابي فقط^(٢).

المطلب الثاني: تخريجها والحكم عليها.

عندما يستشهد الإمام القسطلاني بحديث أو أثر في أثناء الشرح فلا يتجاوزه من غير تخريج في أغلب الأحيان، وقد لا يكتفي بالتخريج من الكتب الستة، بل يتعداها إلى غيرها مثال ذلك: قوله: (أخرجه ابن أبي عاصم في آداب الحكماء)^(٣) و(رواه الدارقطني في كتاب الأفراد والغرائب)^(٤).

ولم يقتصر الإمام القسطلاني على إيراده للأحاديث النبوية، بل كان يصححها ويضعفها، وإن لم تكن هذه السمة الغالبة.

أولاً: تصحيحه للأحاديث.

وقد اختلفت طريقته في ذلك:

١- تصحيحه للأحاديث بشكل عام.

من أمثلة ذلك حكمه على حديث أنس رضي الله عنه: «لَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ ﷺ يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي شَيْءٍ مِنْ دُعَائِهِ إِلَّا فِي الْاسْتِسْقَاءِ» حيث قال: (وهو حديث صحيح)^(٥).

(١) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان، قصة إبراهيم في المعانقة في الثالث والثلاثين من التاريخ، برقم (٩٠٥٥) (٥٠١/٦) وقال: في هذا الإسناد ضعف. والبزار في مسنده، مسند أبي هريرة، برقم (٧٨٥١). وقال البزار: (رواه هشيم عن علي بن زيد، عن سعيد مرسلاً، وعبيد الله بن عمرو ليس بالحافظ، ولا سيما إذا خالف النقات). وضعفه الهيثمي فقال: رواه البزار وفيه عبيد الله بن عمرو أو ابن عمر القيسي وهو ضعيف. وقد ذكره الإمام الدارقطني في العلل مرجحاً إرساله. ينظر: العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٣٠٥/٧)، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٢٨/٨).

(٢) إرشاد الساري (١٣٨/١٣).

(٣) إرشاد الساري (١٨٧/١٣).

(٤) ينظر: إرشاد الساري (١٣٨/١٣).

(٥) إرشاد الساري (٤٢٣/١٢).

(٦) ينظر: إرشاد الساري (٢٧٤/٤). أخرجه البخاري في أبواب الاستسقاء، باب ما يُقال إذا أمطرت،

برقم (١٠٣٢).

٢- اكتفائه بتصحيح السند أو تحسينه .

مثاله: حكم الإمام القسطلاني بالتحسين على سند حديث ابن مسعود رضي الله عنه، والذي أخرجه أحمد أخرجه أحمد والطبراني في الكبير^(١) باللفظ الآتي: يا رسول الله، أي الظُّلُمَ أَظْلَمُ؟ فقال: «ذِرَاعٌ مِنَ الْأَرْضِ، يَنْتَقِصُهَا الْمَرْءُ الْمُسْلِمُ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ، فَلَيْسَ حَصَاةً مِنَ الْأَرْضِ يَأْخُذُهَا إِلَّا طَوْقُهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَى قَعْرِ الْأَرْضِ، وَلَا يَعْلَمُ قَعْرَهَا إِلَّا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ الَّذِي خَلَقَهَا»^(٢).

٣- اعتماده على أقوال العلماء في تصحيح الأحاديث.

ومثال ذلك: عند إيراده لحديث سعيد بن زيد رضي الله عنه: «مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ قُتِلَ وَمِنْ قُتِلَ دَمُهُ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ دِينِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ أَهْلِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ». و أورد تصحيح الإمام الترمذي له^(٣).

ونقل أيضاً تصحيح الإمام ابن حبان لحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: «أَنْ عَلِيًّا بَايَعَ أَبَا بَكْرٍ أَبَا بَكْرٍ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ»^(٤).

وقد اعتمد على أقوال الأئمة المتقدمين في تصحيحهم، فاكتمى بقولهم، مثاله: عند تخريجه لحديث بُرَيْدَةَ حيث قال: (وعند النَّسَائِي وصَحَّحَهُ ابن حبان والْحَاكِم من حديث بُرَيْدَةَ رفعه «إِنْ أَحْسَابَ أَهْلِ الدُّنْيَا الَّذِينَ يَذْهَبُونَ إِلَيْهِ الْمَالُ»^(٥))^(٦).

٤- تركه للتصحيح.

وذلك عندما يورد الحديث من كتاب قد اشتهر بصحته لدى المحدثين، كما فعل في حديث جابر رضي الله عنه المروي في مُسْلِم ولفظه: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَمُطِرْنَا، فَقَالَ: «لِيُصَلَّ مَنْ

(١) أخرجه أحمد في مسند عبد الله بن مسعود، برقم (٣٧٦٧) (٣١٠/٦). والطبراني في الكبير، مسند عبد الله بن مسعود، برقم (١٠٥١٦). قال الهيثمي: رواه أحمد والطبراني في الكبير وإسناد أحمد حسن. ينظر: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (١٧٥/٤).

(٢) ينظر: إرشاد الساري (٤٥٨/٥).

(٣) ينظر: إرشاد الساري (٤٩٢/٥). أخرجه البخاري في بدء الخلق، باب ما جاء في سبع أرضين، برقم (٣١٩٨)، والترمذي في الديات، باب ما جاء فيمن قتل دون ماله فهو شهيد، برقم (١٤١٨).

(٤) ينظر: إرشاد الساري (٢٤٥/٩). أخرجه

(٥) أخرجه النسائي في النكاح، باب الحسب، برقم (٣٢٢٥). والحاكم في النكاح، برقم (٢٦٣٨). وابن حبان في الرقائق، باب الفقر، والزهد، والقناعة، برقم (٧٠٠). وقد أورد الحافظ ابن حجر تصحيح ابن حبان والحاكم له. ينظر: فتح الباري (١٣٥/٩).

(٦) إرشاد الساري (٣٦٤/١١).

شاء منكم في رجليه»^(١).

ثانياً: تضعيفه للأحاديث وإعلالها.

احتوى إرشاد الساري على الكثير من الأحاديث الضعيفة التي اتصفت بالضعف من قبل الرواة، أو بالانقطاع في الإسناد، وما إلى ذلك من ألوان الضعف، والإمام القسطلاني لم يكتف بنقلها وإيرادها في شرحه فقط بل في بعض الأحيان يؤيد هذا الضعف، ويبين علة الحديث، وفي أوقات أخرى يرد هذا الضعف وينتقده.

وأساب رده للحديث كثيرة، ولكنها بالجملة تعود إلى سببين رئيسيين هما:

١- خلل في الإسناد.

تنوع أسلوبه في حكمه على الأحاديث الضعيفة ضمن شرحه:

• فقد يحكم على السند بالضعف مع بيان سببه .

جرت عادة الإمام القسطلاني أن ينص على ضعف الحديث فيبين حكمه بأنه مُرسل أو شاذ، أو في إسناده مجاهيل وغير ذلك مثاله قوله: (أخرج أبو يعلى الموصلي عن جابر مرفوعاً: «لأن يمتلي جوف أحدكم قيحاً، أودماً خير له من أن يمتلي شِعراً هُجيت به»^(٢)) وفي سنده راوٍ لم يعرف^(٣).

- وقوله في: (حديث أبي أمامة: خرج علينا النبي ﷺ مُتَوَكِّئاً على عصاً فَقُمْنَا لَهُ فَقَالَ: «لَا تَقُومُوا كَمَا تَقُومُ الْأَعَاجِمُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ»^(٤)) أجيب بضعفه، واضطراب سنده، وفيه من لا يعرف^(٥).

- وقوله: (في الباب عن المغيرة بن شعبة مرفوعاً أيضاً مما رواه أبو داود بإسناد

(١) ينظر: إرشاد الساري (٢/٢٧٤). أخرجه مسلم في صلاة المسافرين وقصرها، باب الصلاة في الرجال في المطر، برقم (٦٩٨).

(٢) في مسند جابر بن عبد الله، برقم (٢٠٥٦) (٢/٣٩٧). قال الهيثمي: رواه أبو يعلى وفيه من لم أعرفهم. ينظر: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٨/١٢٠).

(٣) إرشاد الساري (١٣/١٦٦).

(٤) أبو داود في الأدب، باب في قيام الرجل للرجل، برقم (٥٢٣٠) واللفظ له. وابن ماجه في الدعاء،

باب دعاء رسول الله ﷺ ، برقم (٣٨٣٦).

(٥) إرشاد الساري (١٣/٢٦٧).

منقطع بلفظ: «لا يُصَلِّي الإمام في الموضع الذي صَلَّى فيه حتَّى يتحوَّل عن مكانه» (١) (٢).

• وقد يورد بعض الأحاديث الضعيفة دون بيان ضعفها:

ومن الأمثلة على ذلك قوله: (يؤيده حديث مسعود بن عمرو عند الطبراني والبخاري مرفوعاً مرفوعاً «لا يزال العبد يسأل، وهو غني حتَّى يخلق وجهه فلا يكون له عند الله وجه» (٣) (٤)).

٢- طعنه في الراوي.

لابد للمحدث أن يتقن علم الجرح والتعديل، ويلم بأحوال الرواة للحكم على الأحاديث، وقد توفر هذا عند الإمام القسطلاني، وأمثلة ذلك كثيرة منها:

- قوله في: (حديث جابر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «مدارة الناس صدقة» أخرجه الطبراني في الأوسط^(٥)، وفي سنده يوسف بن محمد بن المنكدر ضعفه، وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به^(٦) (٧).

- وقوله في حديث ابن عمر الذي أخرجه الترمذي وابن ماجه: («نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يُصَلَّى في سبعة مواطن: في المذبة، والمجزرة، والمقبرة، وقارة الطريق، وفي الحمام، وفي

(١) أخرجه أبو داود في الصلاة، باب الإمام يتطوَّع في مكانه، برقم (٦١٦). وقال: عطاء الخراساني لم يدرك المغيرة بن شعبة. وابن ماجه في إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في صلاة النافلة حيث تصلى المكتوبة، برقم (١٤٢٨).

(٢) إرشاد الساري (٥١٤/٢).

(٣) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، حديث مسعود بن عمرو، برقم (٧٩٠) (٣٣٣/٢٠). لم أجده في مسند البخاري. قال الهيثمي: فيه محمد بن أبي ليلي وفيه كلام. ينظر: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٩٦/٣).

(٤) أورده شاهد لحديث عبد الله بن عمر رضي الله عنه قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: «ما يزال الرجل يسأل الناس حتَّى يأتي يوم القيامة ليس في وجهه مزرعة لحم». الوارد في الزكاة، باب من سأل الناس تكثراً، برقم (١٤٧٤) (٦٠٦/٣).

(٥) أخرجه ابن حبان في البر والإحسان، باب حسن الخلق، برقم (٤٧١) (٢١٦/٢)، والبيهقي في شعب الإيمان، باب في حسن الخلق، فصل في الحلم والتؤدة والرفق في الأمور كلها، برقم (٨٤٤٥) (٣٤٣/٦)، والطبراني في الأوسط باب الألف، برقم (٤٦٣) (١٤٦/١). قال أبو حاتم: هذا حديث باطل لا أصل له، ويوسف بن أسباط دفن كتبه. وقال الهيثمي: فيه يوسف بن محمد بن المنكدر وهو متروك. وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به. ينظر: علل الحديث لابن أبي حاتم، ت. خالد الجريسي، الرياض، ط ١ (١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م) (٢٨٥/٢)، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (١٧/٨).

(٦) هو يوسف بن محمد بن المنكدر النخعي من السابعة ضعفه ابن حجر. ينظر: الكامل في ضعفاء الرجال برقم (٢٠٦٥) (١٥٥/٧)، تقريب التهذيب لابن حجر برقم (٧٨٨١).

(٧) إرشاد الساري (١٣٨/١٣).

مَعَاظِنِ الْإِبِلِ^(١)، وفوق بيتِ الله عزوجل^(٢). قال الترمذي: إسناده ليس بالقوي، وقد تكلم في زَيْدِ بْنِ جَبْرِ من قبل حفظه^(٣) (٤).

-وقوله في حديث ابن عباسؓ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَّتْ لِأَهْلِ الْمَشْرِقِ الْعَقِيقَ»^(٥)، (تفرد به يزيد بن أبي زياد، وهو ضعيف باتفاق المحدثين^(٦)) (٧).

ثالثاً: سياقه لاختلاف أئمة النقد حول تضعيف الحديث.

يبدو للقارئ عند مطالعته إرشاد الساري طول باع الإمام القسطلاني وضلوعه في

(١) أي مواضعها. ينظر: لسان العرب لابن منظور (٢٨٦/١٣).

(٢) أخرجه الترمذي في الصلاة، باب ما جاء في كراهية ما يصلّى إليه وفيه، برقم (٣٤٦). وابن ماجه في المساجد، باب المواضع التي تكره فيها الصلاة، برقم (٧٤٦). ضعفه الحافظ ابن حجر فقال: في سند الترمذي، زيد بن حبيزة، وهو ضعيف جداً. ينظر: تلخيص الحبير، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١٤١٩هـ- ١٩٨٩م) (٥٣٢/١).

(٣) ضعفه يحيى بن معين فقال: لا شيء، والبخاري فقال: منكر الحديث. وقال النسائي حيث قال: ليس بثقة. وابن حجر فقال: متروك. ينظر: الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي برقم (٧٠٠) (٢٠٢/٣)، تقريب التهذيب لابن حجر برقم (٢١٢٢)، تهذيب التهذيب لابن حجر (٣٤٦/٣).

(٤) إرشاد الساري (٥٧٨/١).

(٥) أخرجه أبوداود في المناسك، باب في المواقيت، برقم (١٧٤٠). والترمذي في الحج، باب ما جاء في مواقيت الإحرام لأهل الآفاق، برقم (٨٣٢)، قال أبو عيسى: هذا حديث حسن. وقال النووي: ليس كما قال، ويزيد ضعيف باتفاق المحدثين، رد عليه الحافظ ابن حجر فقال: في نقل الاتفاق نظر، ويعرف ذلك من ترجمته. وأضاف الحافظ ابن حجر فقال: وله علة أخرى. وقال الإمام مسلم: لا نعلم له سماعاً من جده، ولا أنه لقيه. ولم يذكر البخاري، ولا ابن أبي حاتم أنه يروي عن جده، وذكر أنه يروي عن أبيه. وقال ابن القطان: هذا حديث أخاف أن يكون منقطعاً، فإن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس إنما عهد يروي عن أبيه عن جده ابن عباس. ينظر: التمييز: مسلم بن الحجاج النيسابوري، مكتبة الكوثر، السعودية، ت محمد مصطفى الأعظمي ط (١٤١٠هـ- ١٩٩٠م) (ص ٢١٥)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢٦/٨)، تلخيص الحبير لابن حجر (٥٠٢/٢)، نصب الراية للزيلعي (١٤/٣).

ومحمد بن علي بن عبد الله بن عباس القرشي الهاشمي، أبو عبد الله المدني (ت ١٢٤هـ) قال الحافظ ابن حجر: لم يثبت سماعه من جده. ينظر: تقريب التهذيب برقم (٦١٥٨).

(٦) هو يزيد بن أبي زياد أبو عبد الله (ت ١٣٦هـ) ضعفه يحيى بن معين والنسائي وأحمد بن حنبل والدارقطني. ضعفه الذهبي فقال: مشهور سيء الحفظ، وقال ابن حبان: صدوق إلا أنه كبير وساء حفظه وكان يتلقن. ينظر: الكامل في ضعفاء الرجال برقم (٢١٦٨) (٢٧٥/٧)، المغني في الضعفاء: محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، ت نور الدين عتر، دار إحياء التراث الإسلامي، قطر، (٢٩٠/١)، تهذيب التهذيب لابن حجر (٢٨٧/١١).

(٧) إرشاد الساري (٢٢/٤).

الأحاديث وبراعته في كشفها، فتراه يحكم على الأحاديث دون إيراد أقوال العلماء فيها، وفي بعض الأحيان يسوق آرائهم فيورد اختلافاتهم دون الترجيح مثاله قوله: (ومن بديع ما روي في ذلك حديث عمر بن الخطاب أنه قال: هَشِشْتُ ففَبَلْتُ وَأَنَا صَائِمٌ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ صَنَعْتُ الْيَوْمَ أَمْرًا عَظِيمًا قَبَلْتُ وَأَنَا صَائِمٌ. قَالَ: «أَرَأَيْتَ لَوْ مَضَمَضْتَ مِنَ الْمَاءِ، وَأَنْتَ صَائِمٌ» قُلْتُ لَا بَأْسَ، قَالَ: «فَمَهْ» رواه أبو داود والنسائي، قال النسائي: منكر، وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم^(١) (٢).

المطلب الثالث: تقويته لها عن طريق المتابعات والشواهد.

أولاً: يورد شواهد لأحاديث ضعيفة ليتقوى بعضها ببعض.

— مثال ذلك قوله: (وقع في حديث عائشة عند أبي داود والنسائي بإسناد صحيح كما قاله كما قاله النووي^(٣) «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَّتَ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ: ذَاتَ عِرْقٍ»^(٤). لكن الإمام أحمد كان ينكر على أفلح بن حميد هذا الحديث، نعم قال ابن عدي قد حدث عنه ثقات الناس، وهو عندي صالح وأحاديثه مستقيمة كلها وصححه الذهبي^(٥) وقال العراقي^(٦): إن إسناده جيد. وروى أحمد والدارقطني من حديث الحجاج بن أرطاة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: وَقَّتَ رَسُولُ

(١) أخرجه أبو داود في الصيام، باب القيلة للصائم، برقم (٢٣٨٧). والنسائي في سننه الكبرى، كتاب الصيام، باب المضمضة للصائم، برقم (٣٠٤٨). وابن حبان في الصوم، باب قيلة الصائم، ذكر الإباحة للرجل الصائم تقبيل امرأته ما لم يكن وراءه شيء يكرهه، برقم (٣٥٤٤). وابن خزيمة في الصيام، باب تمثيل النبي ﷺ قيلة الصائم بالمضمضة منه بالماء، برقم (١٩٩٩). والحاكم في الصوم، حديث شعبة، برقم (١٥٢٢) وقال: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه.

(٢) إرشاد الساري (٤٨٢/٤).

(٣) كما ذكر في المجموع، طبعة دار الفكر، بيروت، ط١ (١٤١٧هـ - ١٩٩٦م) (١٩٤/٧).

(٤) أخرجه أبو داود في المناسك، باب في المواقيت، برقم (١٧٣٩). والنسائي في الحج، باب ميقات أهل العراق، برقم (٢٦٥٣). قال ابن عدي: قال لنا ابن صاعد: كان أحمد بن حنبل ينكر هذا الحديث مع غيره على أفلح بن حميد، ف قيل له: يروي عنه غير المعافي؟ فقال: المعافي بن عمران ثقة. وأفلح بن حميد أشهر من ذاك وقد حدث عنه ثقات الناس مثل ابن أبي زائدة ووكيع وابن وهب وآخرهم القعني وهو عندي صالح وأحاديثه أرجو أن تكون مستقيمة كلها وهذا الحديث يتفرد به معافي عنه، ثم قال ابن عدي: وأنكر أحمد على أفلح في هذا الحديث قوله: «ولأهل العراق: ذَاتَ عِرْقٍ»، وثم لم ينكر الباقي من إسناده ومثله شيئاً. ينظر: الكامل في ضعفاء الرجال برقم (٢٣٠) (٤١٧/١)، نصب الرأية للزبيعي (١٣/٣).

(٥) صححه الحافظ الذهبي فقال: صحيح غريب. ينظر: ميزان الاعتدال (٢٧٤/١).

(٦) في طرح التنزيه في شرح التقريب: عبد الرحيم العراقي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، د. ط (٤/٥).

الله ﷺ فذكر الحديث، وفيه وقال: «لأهل العراق وذات عرق»^(١). فهذه الأحاديث وإن كان في كل منها ضعف فمجموعها لا يقصر عن درجة الاحتجاج به^(٢).

بين الإمام القسطلاني أن هذه الأحاديث وإن كانت ضعيفة، لكنها بمجموعها تدل على مشروعية ما اجتمعت عليه من أحكام.

ثانياً: وقد يسوق متابعة لراوٍ قد وصف بالضعف.

مثاله: عند إيراده شاهد لحديث عمرو بن أمية^(٣) حيث قال: (حديث صفوان بن أمية أخرجه الترمذي بلفظ: «انْهَسُوا اللَّحْمَ نَهْشاً فَإِنَّهُ أَهْنَأُ وَأَمْرَأُ، وَأَشْهَى وَأَمْرَأُ»^(٤))، وقال: لا نعرفه إلا من حديث عبد الكريم. وعبد الكريم هو أبو أمية بن أبي المخارق ضعيف^(٥)، لكن أخرجه ابن أبي عاصم من وجه آخر عن صفوان بن أمية فهو حسن^(٦).

(١) أخرجه أحمد في مسنده، مسند عبد الله بن عمرو برقم (٦٦٩٧)، والدارقطني في سننه، كتاب الحج، باب المواقيت برقم (٣)، أعله الزيلعي فقال: الحجاج غير محتج به. ينظر: نصب الراية (٣/٤١).

(٢) إرشاد الساري (٢٢/٤).

(٣) ولفظه: «رَأَى النَّبِيُّ ﷺ يَحْتَزُّ مِنْ كَتَفِ شَاةٍ فِي يَدِهِ، فُدِعِيَ إِلَى الصَّلَاةِ، فَأَلْقَاهَا وَالسَّكِينِ الَّتِي يَحْتَزُّ بِهَا، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ» الوارد في الأطعمة، باب قطع اللحم بالسكين، برقم (٥٤٠٨).

(٤) أخرجه الترمذي في الأطعمة، باب ما جاء أنه قال: انهسوا اللحم نهساً، برقم (١٨٣٥) بلفظ «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ انْهَسُوا اللَّحْمَ نَهْشاً فَإِنَّهُ أَهْنَأُ وَأَمْرَأُ». وقال الترمذي: وهذا حديث لا نعرفه إلا من حديث عبد الكريم، وقد تكلم بعض أهل العلم في عبد الكريم المعلم. منهم أيوب السخيتاني من قبل حفظ. وله شاهد حديث أبي هريرة أخرجه البخاري في أحاديث الأنبياء، باب قول الله عز وجل: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ﴾ [هود: ٢٥] برقم (٣٣٤٠)، ومسلم في الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها برقم (٣٢٧) (١٩٤) ولفظه عند البخاري: «كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي دَعْوَةٍ، فَرُفِعَتْ إِلَيْهِ الذَّرَاعُ. وَكَانَتْ تُعْجَبُهُ. فَنَهَسَ مِنْهَا نَهْسَةً». وقال الزمخشري: فَرَّقَ بَيْنَ النَّهْسِ وَالنَّهْشِ؛ فَقِيلَ: النَّهْسُ بِأَطْرَافِ الْأَسْنَانِ، وَالنَّهْشُ بِالْأَضْرَاسِ. ينظر: الفائق في غريب الحديث: محمود الزمخشري، ت علي البجاوي دار المعرفة، لبنان، ط ٢ (٣٣/٤-٣٤).

(٥) هو عبد الكريم بن أبي المخارق أبو أمية البصري (ت ١٢٦هـ) ضعفه النسائي، والدارقطني فقالا: متروك. وقال ابن حبان: كان كثير الوهم، فاحش الخطأ، فلما كثر ذلك منه بطل الاحتجاج. ينظر: تهذيب التهذيب لابن حجر (٣٣٥/٦).

(١) إرشاد الساري (١٧٤/١٢).

الفصل الثالث: صناعة الإمام القسطلاني في مناقشاته للأحاديث المنتقدة.

المبحث الأول: القسم الأول: ما اختلف الرواة فيه بالزيادة والنقص من رجال الإسناد. وتعليل بعض النقاد أحاديث ادعي فيها الانقطاع لكونها غير مسموعة.

المبحث الثاني: القسم الثاني: ما اختلف الرواة فيه بتغيير بعض رجال الإسناد .

المبحث الثالث: القسم الثالث : ما تفرد به بالزيادة ممن هم أقل عدداً أو خفَّ ضبطاً

المبحث الرابع: القسم الرابع: ما تفرد به بعض الرواة ممن ضُعِفَ منهم.

المبحث الخامس :القسم الخامس: ما حكم فيه بالوهم على بعض رجاله.

المبحث السادس :القسم السادس :ما اختلف فيه بتغيير بعض ألفاظ المتن.

الفصل الثالث: صناعة الإمام القسطلاني في مناقشاته للأحاديث المنتقدة.

تعريف النقد:

لغة: هو التمييز بين الجيد والردّيء^(١).

واصطلاحاً: (يُمكن تعريفه بأنه هو: تمييز الأحاديث الصحيحة من الضعيفة، والحكم على الرواة توثيقاً وتجريحاً)^(٢).

هذا وقد احتل الصحيحان مكانة عالية جعلتهما يتصدّران جميع كتب السنة، أذعن لهما أغلبية أئمة الأمة، وشهدوا لهما بالصدارة في هذا الفنّ، واتفق أهل العلم على أنهما أصح كتابين بعد كتاب الله تعالى صرح بذلك الإمام النووي فقال: (اتفق العلماء رحمهم الله على أن أصح الكتب بعد القرآن العزيز الصحيحان البخاري ومسلم وتلقتهما الأمة بالقبول وكتاب البخاري أصحهما وأكثرهما فوائد ومعارف ظاهرة وغامضة)^(٣).

وذهب جمهور العلماء إلى أن جميع ما فيهما مقطوع بصحته، والعلم اليقيني النظري

(١) ينظر: لسان العرب لابن منظور (٤٢٥/٣).

(٢) مقدمة تحقيق التمييز لمسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، ت محمد مصطفى الأعظمي، شركة الطباعة العربية السعودية المحدودة، الرياض، ط٢ (١٤٠٢هـ-١٩٨٢م) (ص٥).

(٣) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (١/١٤).

حاصل بهما، وهو ما ذهب إليه الإمامين ابن الصلاح وابن كثير والحافظ ابن حجر وغيرهم، وقال الإمام النووي يفيد الظن ما لم يتواتر^(١).

وقد استثنى الإمام ابن الصلاح ما انتقد عليهما فقال: (سوى أحرف يسيرة تكلم عليها بعض عليها بعض أهل النقد من الحفاظ كالدَّارْقُطْنِي وغيره)^(٢).

إذاً اتفق أغلب العلماء على أن الإمام البخاري التزم الصحة في كتابه، غير أن بعض العلماء رأى أنه لم يلتزم الصحة في جميع أحاديث كتابه، وأنه أخل بهذا الالتزام في بعض الأحاديث، ومن هذا المنطلق ناقشوه في تلك الأحاديث، وبسبب هذا الفهم ألفوا كتب في ذلك كان من هؤلاء الإمام الدَّارْقُطْنِي الذي انتقده في كتابه (الإلزامات والتتبع)^(٣).

والإمام أبو علي الغساني الجياني القُرطبي (ت ٤٩٨هـ)^(٤) الذي انتقده في كتابه (تقييد المهمل وتمييز المشكل)^(٥) ويضم كتابه هذا أربعة أقسام، فمنه كتاب التنبيه على الأوهام الواقعة في الصحيحين، الذي ينقسم إلى جزأين: الأول: التنبيه على الأوهام الواقعة في المسند الصحيح للبخاري^(٦)، والثاني: التنبيه على الأوهام الواقعة في المسند الصحيح لمسلم^(٧).

وقد ذكر الحافظ ابن حجر أن عدد الأحاديث المُنْتَقَدَة على الشيخين مائتين وعشرة أحاديث، اختص البخاري بثمانية وسبعون حديثاً، واشتركا أي البخاري ومسلم في اثنين وثلاثين^(٨). وفي مقابل ذلك وقف للدفاع عن هذه الأحاديث عدد كبير من العلماء فكان دفاع بعضهم

(١) ينظر: مقدمة ابن الصلاح (ص ٢٨)، التقريب والتيسير للنووي (ص ٢٨)، الباعث الحثيث لابن كثير (ص ٣٣)، النكت على ابن الصلاح لابن حجر (١/٣٧٩).

(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص ٢٩).

(٣) طبع في دار الكتب العلمية، بيروت، تحقيق مقبل بن هادي الوادعي، ط ٢ (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).

(٤) هو محدث الأندلس الحسين بن محمد بن أحمد الجياني أبو علي، كان من جهاذة الحفاظ بصيراً بالعربية واللغة والشعر والأنساب، صنف العديد من المصنفات منها: (الألقاب) و(التعريف بشيوخ البخاري). ينظر: تذكرة الحفاظ للذهبي برقم (١٠٤٩) (٤/١٢٣٣)، الأعلام للزركلي (٢/٢٥٥).

(٥) طبع في دار عالم الفوائد، السعودية، تحقيق علي العمران، ومحمد عزيز شمس، ط ١ (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م). وفي وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالرباط، بتحقيق محمد أبي الفضل سنة (ت ١٤٢١هـ).

(٦) طبع مستقلاً في دار اللواء بالرياض، تحقيق محمد صادق الحامدي سنة (١٤٠٧هـ)، ثم في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالرباط، بتحقيق محمد أبي الفضل سنة (ت ١٤١٩هـ).

(٧) طبع مستقلاً في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالرباط، بتحقيق محمد أبي الفضل سنة (ت ١٤٢١هـ). وقد حقق كلا الكتابين (التنبيه على الأوهام الواقعة في الصحيحين) الطالب محمد صادق آيدان في رسالة ماجستير، جامعة محمد بن سعود الإسلامية نوقشت عام (١٤٠٤هـ).

(٨) ينظر: هدي الساري لابن حجر (ص ٣٤٦).

مجمل كما كان من الإمام أبو إسحاق الإسفراييني^(١) حيث قال: (أهل الصنعة مجمعون على أن الأخبار التي اشتمل عليها الصحيحان، مقطوع بصحة أصولها ومتونها، ولا يحصل الخلاف فيها بحال، وإن حصل فذاك اختلاف في طرقها ورواتها)^(٢).

وبعضهم الآخر كان دفاعهم مفصل ومطول كما كان من شراح الصحيحين الذين اهتماماً بالغاً بها فكان من الحافظ ابن حجر أن أفرد جزءاً من هدي الساري مقدمة شرحه الباري للرد على الانتقادات الواردة على أحاديث الجامع الصحيح، وقد رد أيضاً عليها رداً فقال: (وليست عللها كلها قاذحة، بل أكثرها الجواب عنه ظاهر، والقدر فيه منافع، الجواب عنه محتمل، واليسير منه في الجواب عنه تعسف)^(٣).

وقد قسم الحافظ ابن حجر الأحاديث المُنقَّدة في الجامع الصحيح إلى ستة أقسام^(٤). وذكرها مفصلة حين تكلم عليها حديثاً حديثاً، وقد تبعه الإمام القسطلاني في ذلك في مقدمة إرشاد الساري، وأتى ببعض الأمثلة، ولم يتعرض في أثناء شرحه لأغلب الاعتراضات، بل فاتته العديد منها فلم يذكرها.

(١) إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران، الإسفراييني الأصولي البغدادي (ت ٤١٨هـ)، أحد المجتهدين في عصره وصاحب المصنَّفات الباهرة، منها: (الجامع في أصول الدين والرد على الملحدين)، و(على خلاف في التسمية)، و(مسائل الدور)، و(معالم الإسلام). ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (١٧ / ٣٥٦)، شذرات الذهب (٣ / ٢٠٩).

(٢) فتح المغيـث للسـخاوي (١ / ٥٩).

(٣) هدي الساري لابن حجر (ص ٣٨٣).

(٤) أورد الحافظ في هدي الساري ردوده على الدارقطني في انتقاده للبخاري، وذلك في الفصل

الثامن (ص ٣٤٦).

المبحث الأول: القسم الأول.

المطلب الأول: ما اختلف الرواة فيه بالزيادة والنقص من رجال الإسناد.

يندرج فيه ثلاث حالات:

الحالة الأولى: تخريج الطريق المزيّدة، وتعليلها بالطريق الناقصة.

رد الأئمة هذا النقد لأن إخراج الإمام البخاري للطريق المزيّدة، وتعليل الناقد لها بالطريق الناقصة مردود لأن الزيادة لا تضر فقد يروي الراوي عن شيخه بواسطة، ثم يلتقي به فيسمعه منه، وإن لم يسمعه منه في الطريق الناقصة فهو منقطع، والمنقطع من الضعيف، والضعيف لا يعمل الصحيح^(١).

هذا وقد انتقد الإمام الدارقطني أحاديثاً عدة أوردها الإمام البخاري في جامعه الصحيح بهذا النقد، ورد عليه شراح الجامع الصحيح منهم الإمام القسطلاني مثال: ذلك ما كان منه في أبواب التقصير، باب في كم يقصر الصلاة؟ وسمى النبي ﷺ يوماً وليلة سَفَرًا.

عند دفاعه عن حديث أبي هريرة رضي الله عنه الوارد بسند الإمام البخاري إلى ابن أبي ذئب^(٢) عن

(١) ينظر: هدي الساري لابن حجر (ص ٣٤٧)، إرشاد الساري (١/٣٧).

(٢) محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب القرشي (ت ١٥٨ هـ) ثقة فقيه فاضل. ينظر:

التقريب لابن حجر برقم (٦٠٨٢).

سَعِيدُ الْمُقْبَرِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يَحِلُّ لَامْرَأَةٍ تُوْمَنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُسَافِرَ مَسِيرَةَ يَوْمٍ...»^(١).

فكان من الإمام القسطلاني أن أتى بالنقد ثم رد عليه على النحو التالي: (ورجح الدارقطني^(٢) أنه: عن سعيد عن أبي هُرَيْرَةَ ليس فيه عن أبيه، كما رواه معظم رواة الموطأ^(٣))^(٤).

فالدارقطني عدَّ الرواية الزائدة معلولة بالناقصة، لما رأى القوة في جانب النقص، خلافاً لمن يقول بأن تعليل الزائدة بالناقصة تعليل مردود.

فرد الإمام القسطلاني قائلاً: (لكن الزيادة من الثقة مقبولة، ولا سيما إذا كان حافظاً، وقد وافق ابن أبي ذئب على قوله (عن أبيه) الليث بن سعد عند أبي داود^(٥)، والليث^(٦) وابن أبي ذئب من أثبت الناس في سعيد^(٧)).

الحالة الثانية: تخريج الطريق الناقصة، وتعليلها بالطريق المزيّدة.

عندما يخرج صاحب الصحيح الطريق الناقصة، ويعللها الناقد بالطريق المزيّدة يتضمن اعتراضه دعوى الانقطاع فيما صحّحه المصنف، فمحصل الجواب عن صاحب الصحيح أنه إنما أخرج مثل ذلك في باب ما له متابع وعاضد، وما حفته قرينة في الجملة تقويه، ويكون التصحيح وقع من حيث المجموع^(٨).

مثاله: ما أخرجه الإمام البخاري في كتاب الجهاد والسير، باب من استعان بالضّعفاء والصالحين في الحرب، حين قال حدثنا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ طَلْحَةَ

(١) برقم (١٠٨٨).

(٢) ينظر: الإلزامات والتتبع: علي بن عمر الدارقطني، مقبل بن هادي، دار الكتب العلمية، ط ٢ (١٤٠٥هـ-١٩٨٥م) (ص ١٣٤).

(٣) أخرجه مالك في الموطأ - رواية يحيى الليثي، كتاب الاستئذان، باب ما جاء في الوحدة في السفر للرجال والنساء، برقم (١٧٦٦). وفي رواية أبي مصعب الزهري، ت بشار معروف، مؤسسة الرسالة، ط ٣ (١٤١٨هـ-١٩٩٨م) كتاب الجامع، باب الواحد في السفر، برقم (٢٠٦١).

(٤) إرشاد الساري (٣/١٣٥).

(٥) أخرجه أبو داود في المناسك، باب في المرأة تحج بغير محرم، برقم (١٧٢٣).

(٦) الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي، أبو الحارث المصري (ت ١٧٥ هـ) ثقة ثبت فقيه إمام مشهور. ينظر: ينظر: التقريب لابن حجر برقم (٥٦٨٤).

(٧) إرشاد الساري (٣/١٣٥).

(٨) ينظر: هدي الساري لابن حجر (ص ٣٤٧)، إرشاد الساري (١/٣١).

عن مُصَنَّب بن سعدٍ قال: «رَأَى سَعْدٌ ﷺ أَنَّ لَهُ فَضْلاً عَلَى مَنْ دُونَهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: هَلْ تُنْصَرُونَ إِلَّا بِضُعْفَانِكُمْ»^(١).

قال الإمام القسطلاني مبيّناً الانتقاد الذي تعرض له الحديث من دون التصريح بالمنتقد^(٢): (مُصَنَّب لم يدرك زمان هذا القول، وحينئذ فيكون مرسلًا، لكنّه محمولٌ على أنّه سمعه من أبيه، ويؤيده أن في رواية الإسماعيلي عن مُصَنَّب عن أبيه أنه رأى)^(٣).

وقال الحافظ ابن حجر: (وكذا أخرجه النسائي^(٤) من طريق مسعرٍ عن طَلْحَةَ بن مُصَرِّف عن مُصَنَّب عن أبيه ولفظه: «أَنَّهُ ظَنَّ أَنَّ لَهُ فَضْلاً عَلَى مَنْ دُونَهُ» الحديث. ورواه عمرو بن مُرَّة عن مُصَنَّب بن سعدٍ عن أبيه مرفوعاً أيضاً لكنه اختصره، ولفظه: «يُنْصَرُ الْمُسْلِمُونَ بِدُعَاءِ الْمُسْتَضْعَفِينَ» أخرجه أبو نعيم في ترجمته في الحلية^(٥) من رواية عَبْدِ السَّلَام بن حَرْب عن أَبِي خَالِد الدَّالَانِي عن عمرو بن مُرَّة وقال: غريب من حديث عمرو تفرد به عَبْدُ السَّلَام)^(٦).

فالانتقاد مدفوع لأن مُصَنَّب سمع الحديث من أبيه، وصُرح بذلك عند الإسماعيلي والنسائي، فسلم الحديث من الانتقاد.

الحالة الثالثة: أن يخرج الإمام البخاري الطريقين معاً.

مثاله: حديث ابن عَبَّاس الذي أخرجه البخاري في كتاب الوضوء، باب من الكبائر أن لا يستتر من بوله، بسنده إلى منصور بن المُعْتَمِر عن مُجاهد عن ابن عَبَّاسٍ ﷺ قال: «مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِحَائِطٍ مِنْ حَيْطَانِ الْمَدِينَةِ أَوْ مَكَّةَ فَسَمِعَ صَوْتَ إِنْسَانَيْنِ يُعَذِّبَانِ فِي قُبُورِهِمَا...»^(٧).
أعله الدارقطني فقال: (قد خالفه منصور فأسقط طأؤوساً)^(٨).

وقد تعقبها الإمام القسطلاني بقوله: (أخرجه المؤلف هنا عن جرير عن منصور عن مُجاهد عن ابن عَبَّاسٍ ﷺ، وفي الآتية عن الأعمش كمسلم عن مُجاهد عن طأؤوس عن ابن عَبَّاس^(٩). فأسقط المؤلف طأؤوساً الثابت في الثانية من الأولى، فانتقد عليه الدارقطني ذلك كما سيأتي مع

(١) برقم (٢٨٩٦).

(٢) وقد انتقده الإمام الدارقطني في الإلزامات والتتبع (ص ١٩٤).

(٣) إرشاد الساري (٦/٣٨٤).

(٤) أخرجه النسائي في الجهاد، باب الاستتصار بالضعيف، برقم (٣١٧٨).

(٥) أخرجه أبونعيم: أحمد الأصبهاني في حلية الأولياء، طبعة دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٤ (١٤٠٥ هـ) (٥/١٠٠).

(٦) فتح الباري (٦/٨٩).

(٧) برقم (٢١٦).

(٨) الإلزامات والتتبع (ص ٣٣٥).

(٩) برقم (٢١٨).

الجواب عنه في الباب اللاحق إن شاء الله تعالى^(١).

ثم إنه في (باب ما جاء في غسل البول) الوارد في الكتاب ذاته كانت رواية الإمام البخاري الثانية للحديث عن الأعمش عن مجاهد عن طاووس عن ابن عباس.

وكان تعليق الإمام القسطلاني على إخراج الإمام البخاري للروایتين هو قوله: (وقع بينه وبين السابق إختلاف لأنه هناك عن منصور عن مجاهد عن ابن عباس، وهنا عن الأعمش عن مجاهد عن طاووس عن ابن عباس، ومن الوجه الثاني أخرجه مسلم وباقي الأئمة الستة^(٢) كالمؤلف من طريق أخرى، وأخرجه أبو داود والنسائي^(٣) من الوجه الأول، وانتقد الدارقطني على المؤلف إسقاط طاووس من السند الأول، وقال الترمذي بعد أن أخرجه: رواه منصور عن مجاهد عن ابن عباس، وحديث الأعمش أصح يعني المتضمن للزيادة. وأجيب بأن مجاهداً غير مدلس وسماعه عن ابن عباس صحيح في جملة الأحاديث، ومنصور عندهم أثقن من الأعمش مع أن الأعمش أيضاً من الحفاظ، فالحديث كيفما دار على ثقة، والإسناد كيفما دار كان متصلاً، فالحاصل أن إخراج المؤلف له من هذين الطريقين صحيح لأنه يحتمل أن مجاهداً سمعه تارة عن ابن عباس وتارة عن طاووس^(٤)).

إذاً أكد الإمام القسطلاني أن إسناد الحديث كيفما دار كان متصلاً، وهذا لا يقدح في صحة الإسناد لأن الراوي لم يكن مدلساً.

(١) إرشاد الساري (٤٤٣/١).

(٢) أخرجه مسلم في الطهارة، باب الدليل على نجاسة البول ووجوب الاستبراء منه، برقم (٢٩٢). وأبو داود في الطهارة باب الاستبراء من البول، برقم (٢٠). والترمذي في الطهارة، باب ما جاء في التشديد في البول، برقم (٧٠) وأضاف قائلاً: هذا حديث حسن صحيح، وروى منصور هذا الحديث عن مجاهد عن ابن عباس، ولم يذكر فيه عن طاووس، ورواية الأعمش أصح. والنسائي في الطهارة، باب التنزه عن البول، برقم (٣١). وابن ماجه في الطهارة، باب التشديد في البول، برقم (٣٤٧).

(٣) أخرجه أبو داود في الطهارة، باب الاستبراء من البول، برقم (٢١). والنسائي في الجنائز، باب وضع الجريدة على القبر، برقم (٢٠٦٨).

(٤) إرشاد الساري (٤٤٥/١).

المطلب الثاني: تعليل بعض النقاد أحاديث ادعي فيها الانقطاع لكونها غير مسموعة.

قد يخرج الإمام البخاري بعض الأحاديث المروية بالمكاتبة والإجازة، فهذا لا يقتضي الانقطاع بل يدل على صحة الرواية بالمكاتبة أو الإجازة عنده.

مثال ذلك: الحديث الذي أورده الإمام البخاري في كتاب الجهاد والسير، باب الجنة تحت بارقة السيوف، بسنده إلى سالم أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله وكان كاتبه قال: كَتَبَ إِلَيْهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أَوْفَى رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «وَاعْلَمُوا أَنَّ الْجَنَّةَ تَحْتَ ظِلَالِ السُّيُوفِ»^(١).

قال الإمام القسطلاني: (قال الدارقطني^(٢)): لم يسمع أبو النضر من ابن أبي أوفى فهو حجة في رواية المكاتبة، وتُعقب كما في فتح الباري بأن شرط الرواية بالمكاتبة عند أهل الحديث أن تكون الرواية صادرة إلى المكتوب إليه، وابن أبي أوفى لم يكتب إلى سالم إنما كتب إلى عمر بن عبيد الله، وحينئذ فتكون رواية سالم له عن عبد الله بن أبي أوفى من صور الوجداء. قال الحافظ ابن حجر: ويمكن أن يقال الظاهر أنه من رواية سالم عن مولاه عن عبد الله بقراءته عليه لأنه كان كاتبه عن عبد الله بن أبي أوفى أنه كتب إليه فيصير حينئذ من صور المكاتبة^(٣) اهـ. وفيه التصريح بأن سالماً كاتب عمر بن عبيد الله فترجح أن قوله الأول سهو أو سبق قلم،

(١) برقم (٢٨١٨).

(٢) ينظر: الإلزامات والتتبع (ص ٣٠٥).

(٣) فتح الباري لابن حجر (٦/٣٤).

ويستأنس له بقول الدارقطني لم يسمع أبو النضر من ابن أبي أوفى فليتأمل^(١).

المبحث الثاني: القسم الثاني: ما يختلف الرواة فيه بتغيير بعض رجال الإسناد .
أولاً: إن كان المختلفون متعادلين في الحفظ والعدد يُنظر إن أمكن الجمع بأن يكون الحديث عند الراوي على الوجهين فيكون الإمام البخاري أخرجهما على ذلك مثاله:
حديث أم سلمة الذي أورده الإمام البخاري بسنده عن مالك عن محمد بن عبد الرحمن عن عروة عن زينب عن أم سلمة ثم ساق سنده إلى يحيى بن أبي زكرياء الغساني عن هشام عن عروة عن أم سلمة: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ وَهُوَ بِمَكَّةَ ... فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَقِيمَتْ صَلَاةُ الصُّبْحِ فَطُوفِي عَلَى بَعِيرِكَ ...»^(٢).

اعترض عليه الإمام الدارقطني فقال: (هذا مرسل ووصله حفص بن غياث عن هشام عن أبيه عن زينب عن أم سلمة، وقال ابن سعيد، عن محمد بن عبد الله بن نوفل عن أبيه عنه، ووصله مالك عن أبي الأسود عن عروة عن زينب عن أم سلمة في الموطأ^(٣))^(٤).

وقد رده الإمام القسطلاني من دون تصريحه بنقد الإمام الدارقطني فقال: (سماع عروة منها ممكن فإنه أدرك حياتها نيفاً وثلاثين سنة وهو معها في بلد واحد، فاحتمل أن يكون سمعه أولاً من زينب عنها ثم سمعه منها فلا يكون مرسلًا. قال في الفتح، وفي رواية الأصيلي: عن عروة عن زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة فزاد في هذه الطريق

(١) إرشاد الساري (٣١٣/٦).

(٢) كتاب الحج، باب من صلى ركعتي الطواف خارجاً من المسجد وصلى عمره خارجاً من الحرم،

برقم (١٦٢٦).

(٣) موطأ مالك - رواية يحيى الليثي، كتاب الحج، باب جامع الطواف، برقم (٨٢٦).

(٤) الإلزامات والتتبع (ص ٢٤٧).

عن زَيْنَب، وقد رواه ابن السَّكَن عن عَلِيِّ بن عَبْدِ اللَّهِ بن مُبَشَّر عن مُحَمَّد بن حَرْب لم يذكر فيه زَيْنَب وهو المحفوظ^(١).

إذاً جمع الإمام القسطلاني بين الإسنادين لأن الحديث قد صح على الوجهين، ولم يقتصر على أحدهما.

ثانياً: إن كان المختلفون متفاوتين، فيخرج الإمام البخاري الطريقة الراجعة، ويعرض عن المرجوحة، أو يشير إليها.

مثاله: الحديث الذي أورده في كتاب الوضوء، باب لا يُستجى بروث، حين قال حدثنا أبو نُعَيْمٍ قَالَ: حدثنا زُهَيْر عن أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: ليس أبو عُبيدة ذكره، ولكن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه أنه سمع عبد الله بن مسعود: «أتى النبي ﷺ الغائط فأمرني أن آتيه بثلاثة أحجار... فأخذ الحجرين وألقى الروثة وقال: هذا رِمْسٌ»^(٢).

أعله الإمام الدارقطني^(٣) باضطراب أبي إسحاق فيه، فأورد طرق الحديث، الطريق السابق التي أخرجها الإمام البخاري، وساق طريق إسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي عُبيدة عن أبيه، وطريق عن الأسود عن عبد الله من غير ذكر عبد الرحمن، وقيل عن علقمة عن عبد الله، وقيل عن أبي الأحوص عن عبد الله، والذي يتحصل من مجموع طرقه، أنه يمكن ترجيح بعضها، وباقي طرقه فيها مقال، فلا تُعارض الطرق الصحيحة بالطرق الضعيفة، وقد أورد الإمام القسطلاني النقد ورده فقال: (اُخْتَلَفَ فِيهِ عَلَى أَبِي إِسْحَاقَ فَرَوَاهُ إِسْرَائِيلُ عَنْهُ عَنْ أَبِي عُبيدة عن أبيه، وابن مغول وغيره عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه عن عبد الله من غير ذكر عبد الرحمن، ورواه زكريا بن أبي زائدة عنه عن عبد الرحمن بن يزيد عن الأسود، ومغمر عنه عن علقمة عن عبد الله، ويونس بن أبي إسحاق عن أبيه عن أبي الأحوص عن عبد الله، ومن ثم انتقده الدارقطني على المؤلف لكنه قال: أحسنها سياقاً الطريق التي أخرجها البخاري لكن في النفس منه شيء لكثرة الاختلاف فيه على أبي إسحاق، وأجيب: بأن الاختلاف على الحفاظ لا يوجب الاضطراب إلا مع استواء وجوه الاختلاف فمتى رجح أحد الأقوال قدم، ومع الاستواء لا بد أن يتعذر الجمع على قواعد المحدثين، وهنا يظهر عدم استواء وجود الاختلاف على أبي إسحاق فيه لأن الروايات المختلفة عنه لا يخلو إسناده منها عن مقال غير طريق زهير وإسرائيل مع أنه يمكن ردّ

(١) هدي الساري (ص ٣٥٨)، إرشاد الساري (٤/١٤٥).

(٢) برقم (١٥٦).

(٣) ينظر: الإلزامات والتتبع (ص ٢٢٧-٢٣٠).

أكثر الطرق إلى رواية زهير. وقد تابع زهيراً يونس بن إسحاق كما سيأتي وهو يقتضي تقديم رواية زهير^(١).

فالتعليل بذلك لمجرد الاختلاف غير قادح، إذ لا يلزم من مجرد الاختلاف اضطراب يوجب الضعف.

المبحث الثالث: القسم الثالث: ما تفرد به بالزيادة ممن هم أقل عدداً أو خفّ ضبطاً.

فهذا لا يؤثر إلا إن كانت الزيادة منافية بحيث يتعذر الجمع.
مثاله: حديث عطاء بن أبي ميمونة قال: سمعت أنس بن مالك يقول: «كان النبي ﷺ إذا خرج لحاجته أجيء أنا وغلّامٌ معنا إداوةً من ماءٍ». يعني يستنجي به^(٢).
قال الإمام القسطلاني: (زعم بعضهم أن قوله يستنجي به مدرج من قول عطاء الراوي عن أنس فيكون مرسلًا، وحينئذ فلا حجة فيه، وهذا يرده ما عند الإسماعيلي من طريق عمرو بن مَرْزُوق عن شُعْبَةَ: «فانطلقت أنا وغلّامٌ من الأنصارٍ معنا إداوةً فيها ماء يستنجي منها النبي ﷺ». ولمسلم من طريق خالد الحذاء عن عطاء عن أنس: «فخرج علينا وقد استنجى بالماء»^(٣). وللمؤلف من طريق رَوْح بن القاسم عن عطاء بن أبي ميمونة: «إذا تبرّز لحاجته، أتيتُه بماءٍ فيغسلُ به»^(٤). وعند ابن خزيمة في صحيحه من حديث إبراهيم بن جرير عن أبيه: «أنه ﷺ دخل الغيضة فقصى حاجته، فأتاه جريرٌ بإداوةٍ من ماءٍ فاستنجى بها، قال: ومسحَ يدهُ بالتُّرابِ»^(٥). وفي صحيح ابن حبان من حديث

(١) إرشاد الساري (١/٣٦٨-٣٦٩).

(٢) أخرجه البخاري في الوضوء، باب الاستنجاء بالماء، برقم (١٥٠).

(٣) في الطهارة، باب الاستنجاء بالماء من التبرز، برقم (٢٧٠).

(٤) في الوضوء، باب ما جاء في غسل البول، برقم (٢١٧) عن عطاء بن أبي ميمونة عن أنس.

(٥) في الوضوء، باب ذلك اليد بالأرض وغسلهما بعد الفراغ من الاستنجاء بالماء، برقم (٨٩).

عائشة قالت: «ما رأيْتُ رسولَ الله ﷺ خرجَ من غَائِطٍ قَطُّ إِلَّا مَسَّ ماءً»^(١). وعند الترمذي وقال: حسن صحيح أنها قالت: «مُرَنَ أَزْوَاجُكُنَّ أَنْ يَغْسِلُوا عَنْهُمْ أَثَرَ الْغَائِطِ وَالْبَوْلِ، فَإِنَّ النَّبِيَّ كَانَ النَّبِيُّ كَانَ يَفْعَلُهُ»^(٢) (٣).

المبحث الرابع: القسم الرابع: ما تفرّد به بعض الرواة ممن ضَعَفَ منهم.

اكتفى الإمام القسطلاني بسياق هذه الأحاديث في مقدمته ورد على نقدها من دون التعرض لها ضمن الشرح إذ قال: (وليس في البخاري من ذلك غير حديثين، وقد تويعا أحدهما حديث أبي بن عَبَّاس بن سَهْل بن سعد عن أبيه عن جدّه قال: «كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَرَسٌ يُقَالُ لَهُ اللَّخِيفُ»^(٤)). قال الدارقطني: هذا ضعيف^(٥) انتهى. وهو ابن سعد الساعدي الأنصاري الذي ضعفه أحمد وابن مَعِين، وقال النسائي: ليس بالقوي، لكن تابعه عليه أخوه عبد المهيمن بن عَبَّاس، وروى له الترمذي وابن ماجه^(٦)، وثانيهما في الجهاد من البخاري في باب: إذا أسلم قوم في دار الحرب. حديث إسماعيل بن أبي أُوَيْس^(٧) عن مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه^(٨): «أَنَّ عُمَرَ بْنَ

(١) في الطهارة، باب الاستطابة، ذكر ما يجب على المرء من مس الماء عند خروجه من الخلاء، برقم (١٤٤١).
(٢) في أبواب الطهارة، باب الاستنجاء بالماء، برقم (١٩)، بلفظ «مُرَنَ أَزْوَاجُكُنَّ أَنْ يَغْسِلُوا بِالْمَاءِ فَإِنَّهُنَّ أَسْتَحْيِيهِنَّ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَفْعَلُهُ».

(٣) إرشاد الساري (٣٦٢/١).

(٤) أخرجه البخاري في الجهاد والسير، باب اسم الفرس والحمار، برقم (٢٨٥٥).

(٥) ينظر: الإلزامات والتتبع (ص ٢٠٣).

(٦) ينظر: تهذيب الكمال للمزي برقم (٢٧٧).

(٧) هو إسماعيل بن عبد الله بن عبد الله بن أُوَيْس الأصبحي أبو عبد الله المدني (ت ٢٢٦هـ) صدوق أخطأ في أحاديث من حفظه من العاشرة. ينظر: تقريب التهذيب لابن حجر برقم (٤٦٠).

(٨) رواه مالك في موطئه في دعوة المظلوم، باب ما يتقى من دعوة المظلوم. ساقه بسند البخاري نفسه عن زيد بن أسلم عن أبيه أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه استعمل مولى له.. «زيد بن أسلم قال عنه ابن عبد البر: أحد ثقات أهل المدينة، وكان من العلماء العبّاد الفضلاء، وزعموا أنه كان أعلم أهل المدينة بتأويل القرآن بعد محمد بن كعب القرظي، وقد كان زيد بن أسلم يشاور في زمن القاسم وسالم. ينظر: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ت مصطفى العلوي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ط ١ (١٣٨٧هـ) (٣/٢٤٠).

الخطاب ﷺ استعمل مؤلى له يُدعى هُنَيَّا على الحمى...»^(١). الحديث بطوله، قال الدارقطني: إسماعيل ضعيف. قال الحافظ ابن حجر: (أظن أن الدارقطني إنما ذكر هذا من حديث إسماعيل خاصة، وأعرض عن الكثير من حديثه عند البخاري، لكون غيره تلك الأحاديث وتفرد بهذا، فإن كان كذلك فلم ينفرد بل تابعه عليه معن بن عيسى^(٢) فرواه عن مالك كرواية إسماعيل سواء)^(٣) (٤).

المبحث الخامس: القسم الخامس: ما حكم فيه بالوهم على بعض رجاله.

الوهم لغة: من وهم، أي غلط^(٥).

والوهم من الراوي يحصل نتيجة لعدم ضبطه، ومنه ما يؤثر ومنه ما لا يؤثر .

المطلب الأول: الوهم المؤثر:

من ذلك ما رواه الإمام البخاري في كتاب التفسير، باب ﴿وَدَّ لَا سُوءًا وَلَا يَغُوثَ﴾ بسنده إلى ابن جريج، وقال عطاء^(٦) عن ابن عباس ﷺ: «صارت الأوثان التي كانت في قوم نوح في العرب بعد، أما وُدُّ كانت لكل بدومة الجندل...»^(٧).

وعلمته كما قال أبو مسعود الدمشقي بأن الحديث قد ثبت في تفسير ابن جريج عن عطاء الخراساني عن ابن عباس، وعطاء لم يسمع من ابن عباس، وابن جريج لم يسمع من إنما أخذ الكتاب من أبيه، ونظر فيه ثم تكلم على ذلك^(٨).

علق عليه الإمام القسطلاني ناقلاً قول الحافظ ابن حجر: (لكن البخاري ما أخرجه إلا أنه من رواية عطاء بن أبي رباح لأن الخراساني ليس على شرطه، ولقائل أن يقول هذا ليس بقاطع في أن عطاء المذكور هو الخراساني فيحتمل أن يكون هذا الحديث عند

(١) برقم (٣٠٥٩).

(٢) قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري (١٧٧/٦): (قال الدارقطني في غرائب مالك: (هو حديث غريب صحيح) فتصحيح الدارقطني له في غرائب مالك لهذا الحديث يتعارض مع حكمه بضعف إسماعيل). ومعن بن عيسى بن يحيى بن دينار الأشجعي مولا هم ، أبو يحيى المدني القزاز (ت ١٩٨ هـ)، ثقة ثبت قال أبو حاتم هو أثبت أصحاب مالك. ينظر: تقريب التهذيب لابن حجر برقم (٦٨٢٠).

(٣) فتح الباري (٣٦٣/١).

(٤) إرشاد الساري (٣٣/١).

(٥) لسان العرب لابن منظور (٦٤٣/١٢).

(٦) (وقال عطاء) هو الخراساني وهو معطوف على محذوف. ينظر: إرشاد الساري (١٧٤/١١).

(٧) برقم (٤٩٢٠).

(٨) ينظر: هدي الساري (ص ٣٧٤).

ابن جُرَيْج عن الخُرَّاسَانِي وابن أَبِي رِيَّاح جميعاً، قال في المقدمة: وهذا جواب إقناعي، وهذا عندي من المواضع العقيمة عن الجواب السديد، ولا بد للجواد من كبوة^(١) (٢).

إذا تردد الحافظ ابن حَجَر والإمام القسطلاني في حل هذا الإشكال، وبينوا أن هناك احتمالات، ولم يجزموا بالأمر.

المطلب الثاني: الوهم غير المؤثر.

قد يسقط الثقة حرفاً من السند يوقعه في الوهم، ولا ينتبه له مثاله: قول الإمام البخاري حدثنا محمد بن سنان حدثنا فليح حدثنا أبو النضر عن عبيد بن حنين عن بسر بن سعيد عن أبي سعيد الخدري قال: خطب النبي ﷺ فقال: «إِنَّ اللَّهَ خَيْرَ عِبَادَ بَيْنِ الدُّنْيَا...»^(٣).

قال الإمام الدارقطني: (رواية من رواه عن أبي النضر عن عبيد عن بسر غير محفوظة)^(٤).

صحح الإمام القسطلاني هذا الوهم فقال: (وإنما هو عن عبيد بن حنين، وعن بسر بن سعيد يعني بواو العطف، قال الحافظ ابن حَجَر^(٥): فعلى هذا يكون أبو النضر سمعه من شيخين حدثه كلُّ منهما به عن أبي سعيد فحذف العاطف خطأ من محمد بن سنان أو من فليح، وحينئذٍ فانتقاد الدارقطني على المؤلف هذا الحديث مع إفصاحه^(٦) بما ذكر لا وجه له، وليست هذه بعلّة قاذحة، والله أعلم)^(٧).

فقله عن بسر بن سعيد وهم، سقطت عليه الواو.

(١) ينظر: هدي الساري (ص ٣٧٦).

(٢) إرشاد الساري (١١/١٧٤).

(٣) أخرجه البخاري في الصلاة، باب الخوخة والممر في المسجد، برقم (٤٦٦).

(٤) ينظر: فتح الباري (١/٥٥٩).

(٥) ينظر: فتح الباري (١/٥٥٩).

(٦) أفصح الإمام البخاري بالوهم لذلك ليست هذه بعلّة قاذحة إذاً هو وهم مؤثر لم لم يصرح البخاري به.

(٧) إرشاد الساري (٢/١٢٧).

المبحث السادس: القسم السادس: ما اختلف فيه بتغيير بعض ألفاظ المتن.

فهذا أكثره لا يترتب عليه قدح لإمكان الجمع والترجيح في المختلف^(١).

مثاله: حديث عائشة رضي الله عنها سأل أناس النبي صلى الله عليه وسلم عن الكهَّان فقال: «إِنَّهُمْ لَيْسُوا بِشَيْءٍ». فقالوا: يا رسول الله فَإِنَّهُمْ يُحَدِّثُونَ بِالشَّيْءِ يَكُونُ حَقًّا، قَالَ: فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «تِلْكَ الْكَلِمَةُ مِنَ الْحَقِّ يَخْطُفُهَا الْجَنِيُّ فَيُفَرِّقُهَا فِي أُذُنٍ وَلِيِّهِ، كَقَرْقَرَةِ الدَّجَاجَةِ فَيُخْلَطُونَ فِيهِ أَكْثَرَ مِنْ مِائَةِ كَذِبَةٍ»^(٢).

أورد الإمام القسطلاني الاعتراض ومن ثم أجاب عليه فقال: (أنكرها الدارقطني وعدّها من التصحيف، لكن وقع في (باب ذكر الملائكة) من (كتاب بدء الخلق) فَتَقَرَّرَ فِي أُذُنِهِ كَمَا تَقَرَّرُ الْقَارُورَةُ^(١) أَي كَمَا يَسْمَعُ صَوْتَ الزَّجَاجَةِ إِذَا حُكَّتْ عَلَى شَيْءٍ، أَوَّلَقِي فِيهَا شَيْءٍ، وَقَالَ الْقَابِسي: الْمَعْنَى أَنَّهُ يَكُونُ لَمَّا يَلْقِيهِ الْجَنِيُّ إِلَى الْكَاهِنِ حَسَّ كَحَسِّ الْقَارُورَةِ

(١) ينظر: هدي الساري لابن حجر (ص ٣٤٨).

(٢) أخرجه البخاري في التوحيد، باب قراءة الفاجر والمنافق وأصواتهم وتلاوتهم لا تجاوز حناجرهم، برقم (٧٥٦١).

(١) لم يرد هذا الحديث في باب ذكر الملائكة، إنما في باب صفة إبليس وجنوده، برقم (٣٢٨٨) باللفظ التالي: «الملائكة تتحدّث في العنان - والعنان الغمام - بالأمر يكون في الأرض، فتستمع الشياطين الكلمة فتقرّها في أذن الكاهن كما تقرّ القارورة، فيزيدون معها مائة كذبة».

إذا حُرِّكت باليد أو على الصفا. وقال الطيبي^(١): قر الدجاجة مفعول مطلق، وفيه معنى التشبيه، فكما يصح أن يشبه إيراد ما اختطفه من الكلام في أذن الكاهن بصب الماء في القارورة، يصح أن يشبه ترديد الكلام في أذنه بترديد الدجاجة صوتها في أذن صواحباتها، وباب التشبيه واسع لا يفتقر إلى العلامة على أن الاختطاف مستعار للكلام من فعل الطير كما قال تعالى: ﴿فَتَخَطَّفَهُ الطَّيْرُ﴾ فيكون ذكر الدجاجة هنا أنسب من ذكر الزجاجة لحصول الترشيح في الاستعارة^(٢).

مما سبق يمكن القول بأن أغلب هذه الانتقادات مندفة، قد فندها المحدثون، ومنهم الإمام القسطلاني، وأجابوا عنها حديثاً حديثاً، ويكفي أن أشير إلى قول الحافظ ابن حجر: (جميع ما تعقبه الحفاظ النقاد العارفون بعلل الأسانيد، المطلاعون على خفايا الطرق، وليست كلها من أفراد البخاري، بل شاركه مسلم في كثير منها كما تراه، وليست كلها قاذحة، بل أكثرها الجواب عنه ظاهر، والقذح فيه مندفع، وبعضها الجواب عنه محتمل، واليسير منه في الجواب عنه تعسف... فإذا تأمل المُنصف ما حررته من ذلك عظم مقدار هذا المُنصف في نفسه، وجل تصنيفه في عينه، وعذر الأئمة من أهل العلم في تلقيه بالقبول والتسليم، وتقديمهم له على كل مصنف في الحديث والقديم)^(٣).

(١) ينظر: الكاشف عن حقائق السنن: الحسن الطيبي، ت عبد الحميد هنداوي، مكتبة نزار الباز، مكة، ط ١ (١٤١٧هـ - ١٩٩٧م) (٢٩٨٨/٩).

(٢) إرشاد الساري (٥٣٩/١٥).

(٣) هدي الساري لابن حجر (ص ٣٨٣).

الفصل الرابع: الصناعة الحديثة المتعلقة بعلوم الرواة.

المبحث الأول: العلوم المعرفة بأشخاص الرواة.

المبحث الثاني: التعريف بأحوال رجال الجامع الصحيح.

المبحث الثالث: لطائف الإسناد.

الفصل الرابع: الصناعة الحديثية المتعلقة بعلوم الرواة.

أولى المحدثون اهتماماً كبيراً بمعرفة الرواة؛ فقبول الحديث و رده متوقف على معرفة درجته التي تستخلص من مرتبة رواته، والكيفية التي رَووا بها السند، هذا وقد تعددت علوم الرواة، فمنها العلوم التي اهتمت بمعرفة شخص الراوي، ومنها العلوم التي تتعلق بمعرفة حالهم من حيث القبول والرد، وقد أدرك العلماء مدى أهميتها حتى عدّها بعضهم نصف علم الحديث قال الإمام علي بن المديني موضحاً ذلك: (التفقه في معاني الحديث نصف العلم، ومعرفة الرجال نصف العلم)^(١).

وإرشاد الساري كغيره من شروح البخاري قد اشتمل على مادة غزيرة بالنسبة لعلوم الرواة فتم به التعريف بأسمائهم وأنسابهم وألقابهم وكناهم، وطائفة من كبار شيوخهم والرواة عنهم، مع بيان أحوالهم، وتنقسم هذه العلوم إلى قسمين:

المبحث الأول: العلوم المعرفة بأشخاص الرواة.

حظي هذا العلم باهتمام علماء الحديث لأهميته فعرفوا بأسماء الرواة وكناهم وألقابهم ومواليدهم وحال نشأتهم، وتتبعوا رحلاتهم في طلب العلم إلى غير ذلك فأثمر عملهم هذا عن مصنفات انتشرت على مر العصور منها: (تهذيب الكمال) للمزي، و(تهذيب التهذيب) لابن حجر، و(الكاشف) للذهبي.

(١) المحدث الفاضل بين الراوي والواعي: حسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي، ت محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت،

ط١ (١٣٩١هـ-١٩٧١م) (ص ٣٢٠).

وقد أفرد بعض العلماء مصنفات في رجال صحيح البخاري خاصة فكان منها: (الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد)^(١) لأبي نصر أحمد بن محمد الكلاباذي^(٢) و (التعديل والتجريح لمن أخرج عنه البخاري)^(٣) لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي^(٤).

وقد برز جهد الإمام القسطلاني في التعريف بالرواة فاشتمل على:

المطلب الأول: بيان أسماء الرواة وكناهم وألقابهم وأنسابهم وفضائلهم.

أولاً: التعريف بأسماء الرواة .

يعدّ التعريف بالراوي ببيان اسمه، واسم أبيه، وأجداده، من العناصر الأساسية في فن التراجم، وهذا الفن الحاجة إليه حاقة، وذلك لتحاشي الخطأ في شخص الراوي، أدرك أهميته النقاد المحدثون منهم الإمام القسطلاني الذي اهتم اهتماماً كبيراً ببيان أسماء الرواة وضبطها، فقد يُعرف الراوي بعدة أسماء، وسبب ذلك الاختلاف في اسم الأب فيظن التعدد، ولكنه في الواقع هو ذات الشخص، مثال ذلك: (هلال بن علي) والذي يعرف بـ (هلال بن أبي ميمونة) و (هلال بن أبي هلال) و (هلال بن أسامة)^(٥) نسبة إلى جده، وقد يظن أنهم أربعة، والكل واحد^(٦).

وقد يلتبس الأمر على القارئ عندما يكون اسم الراوي بلفظ النسب، فينصرف ذهن القارئ إلى أنه نسب مثاله: (حرمي بن عُمارة بن أبي حفصة)^(١) أوضح القسطلاني أن حرمي هو اسم للراوي، وليس نسب يعود إلى الحرم^(٢).

(١) وقد طُبِعَ بدار المعرفة، بيروت، ت عبد الله الليثي، سنة (١٤٠٦هـ-١٩٨٦م).

(٢) هو الإمام أحمد بن محمد بن الحسين الكلاباذي (ت ٣٩٨هـ) قال الحاكم: هو من الحفاظ، حسن الفهم والمعرفة، عارف (بصحيح البخاري)، وجدت شيخنا أبا الحسن الدارقطني قد رضي فهمه ومعرفة، وهو متقن ثبت. ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (٩٤/١٧)، الأعلام للزركلي (٢١٠/١).

(٣) طُبِعَ بدار اللواء في الرياض، ت أبو لبابة حسين، سنة (١٤٠٦هـ-١٩٨٦م). وفي وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ت أحمد البزاز.

(٤) هو الحافظ سليمان بن خلف بن سعيد الباجي (ت ٤٧٤هـ) صاحب التصانيف منها: (السراج في علم الحاج) و (إحكام الفصول في أحكام الأصول) و (الحدود) وغير ذلك. ينظر: تذكرة الحفاظ للذهبي برقم (١٠٢٧) (١١٧٨/٣).

(٥) هذا ما أورده الحافظ ابن حجر أيضاً، وأضاف بأنه توفي سنة مائة وبضع عشرة. ينظر: تهذيب التهذيب (٧٢/١١)، تقريب التهذيب برقم (٧٣٤٤).

(٦) ينظر: إرشاد الساري (٢٢٦/١).

(١) هو حرمي بن عُمارة أبو روح (ت ٢٠١هـ) صدوق يهيم من التاسعة. ينظر: تقريب التهذيب لابن حجر برقم (١١٧٨).

(٢) ينظر: إرشاد الساري (٨٥/١١).

ومن الرواة من اسمه هو كنيته، فكان أيضاً حرياً بالإمام القسطلاني توضيح ذلك، وهذا ما فعله في (أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري)^(١) أحد الأعلام، حين ساق قول الإمام مالك بأن اسمه هو كنيته ذاتها^(٢).

وكان الغالب في شرحه بيان اسم الراوي، واسم أبيه، وأجداده، وذلك للتمييز بين الرواة، وعدم الخلط بينهم.

ثانياً: التعريف بالمنسوبين إلى غير آبائهم.

أشار الإمام القسطلاني إلى أن بعض الرواة قد ينسب إلى غير أبيه؛ لشهرة المنسوب له، أولشيوع نسبته بين الناس:

١ - كأن ينسب الراوي إلى جده الأدنى أو الأعلى.

فبعض الرواة ينسب إلى جده (كابن جريج)^(٣) وقد علل الإمام القسطلاني ذلك لشهرته به، ومن ثم ساق اسمه كاملاً بأنه هو: عبد الملك بن عبد العزيز المكي^(٤).

وقد ينسب الراوي إلى جده الأعلى (كابن شهاب) وقد أورد الإمام القسطلاني اسمه، واسم واسم أبيه وأجداده وصولاً إلى الأعلى، وعلل ذلك فقال: هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري المدني تابعي صغير^(٥) ونسبه المؤلف كغيره إلى جده الأعلى لشهرته به^(٦).

٢ - أن ينسب الراوي إلى أمه أو جدته.

مثال ذلك: إسماعيل ابن غلية^(١) بين الإمام القسطلاني أن الراوي قد نسب لأمه ثم صرح

(١) هو أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف القرشي الزهري، المدني، قيل اسمه عبد الله، وقيل إسماعيل، وقيل اسمه وكنيته واحد اختلف في سنة وفاته قيل (ت ٩٤هـ)، وقيل (ت ١٠٤هـ). ينظر: تهذيب التهذيب لابن حجر (١٢/١٢٧).

(٢) إرشاد الساري (٤/٥٨٢).

(٣) هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج القرشي (ت ١٥٠هـ) أوبعدها، ثقة فقيه فاضل، وكان يدلس ويرسل من السادسة. ينظر: تقريب التهذيب لابن حجر برقم (٤١٩٣).

(٤) ينظر: إرشاد الساري (١/٥٣٥).

(٥) هو محمد بن مسلم بن عبيد الله، ابن شهاب الزهري (ت ١٢٥هـ)، أحد الأئمة الأعلام، وعالم الحجاز والشام. ينظر: تهذيب التهذيب لابن حجر (٩/٣٩٥).

(٦) ينظر: إرشاد الساري (١/٨٦).

(١) هو إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدي مولا هم أبو بشر البصري المعروف بابن غلية (ت ١٩٣هـ) ثقة حافظ من الثامنة. ينظر: تقريب التهذيب لابن حجر برقم (٤١٦).

باسم أبيه وجده فقال: (أبوه إبراهيم بن سَهْم البَصْرِي الأَسَدِي أسد خَزَاعَةَ الكُوفِي الأصل)^(١).

و(سَعِيد ابن مَرْجَانَةَ)^(٢) ذكر الإمام القسطلاني إن مَرْجَانَةَ هو اسم أمه، واسم أبيه عَبْدُ اللَّهِ العامري^(٣).

وقد ينسب الرَّاوي إلى جدته مثال ذلك: (يَعْلَى ابن أُمَيَّة التَّمِيمِي)^(٤) المعروف بابن

مُنِيَّة، وقد تردد الإمام القسطلاني في أن مُنِيَّة هي أمه أو جدته^(٥).

٣- من نُسب إلى رجلٍ غير أبيه، بسبب ولاء أو تبني.

مثال ذلك: (المِقْدَاد بن الأَسْوَد)^(٦) الذي بيَّن الإمام القسطلاني بأن نسبه إلى الأَسْوَد مجاز، وأبوه هو ثَعْلَبَةُ البَهْرَانِي، ونسبه إلى الأَسْوَد بسبب التبني أو الحلف^(٧).

مما سبق يلاحظ اهتمام الإمام القسطلاني ببيان أسماء الرواة، وأسماء آبائهم، لإدراكه أهمية ذلك؛ ولتفادي الخلط بينهم، الذي قد يؤدي إلى خلل في الحكم على سند الحديث، فربما يكون من نُسب لجدّه مُتَّفَقاً مع آخر نُسب إلى أبيه، فيؤدي ذلك إلى تضعيف السند لضعف أحدهما بالرغم من قوة الآخر.

مثال ذلك: ما أوضحه الإمام القسطلاني عند التعريف (بصَالِح بن حَيَّان) بأن نسبه هذا يعود لجد أبيه لشهرته به، وأتى على ذكر اسمه واسم أبيه وجده وجد أبيه فقال: هو

(١) إرشاد الساري (٣١/٢-٣٢).

(٢) هو سعيد بن عبد الله القرشي العامري، أبو عثمان الحجازي، ومَرْجَانَةَ أمه (ت ٩٧هـ). ينظر: تهذيب الكمال للمزي برقم (٢٣٥٠) (٥٠/١١).

(٣) ينظر: إرشاد الساري (١٤/١٢٦).

(٤) هو يعلى بن أمية بن أبي عُبيدة بن همام التميمي، أكد الحافظ ابن حجر بأن مُنِيَّة هي أمه، وهو صحابي مشهور توفي سنة بضع وأربعين. ينظر: تقريب التهذيب لابن حجر برقم (٧٨٣٩).

(٥) ينظر: إرشاد الساري (٤/٢٦).

(٦) هو الصحابي المقداد بن عمرو بن ثعلبة بن مالك البهراني الزُهري أبو الأسود (ت ٣٣هـ) تنبأه الأسود بن عبد يغوث الزُهري فنسب إليه. ينظر: تقريب التهذيب لابن حجر برقم (٦٨٦٩)، تهذيب التهذيب لابن حجر (١٠/٢٥٤).

(٧) ينظر: إرشاد الساري (١/٣٩٧).

صَالِح بن صَالِح بن مُسْلِم بن حَيَّان^(١).

ثم فرق بينه وبين راوٍ آخر ضعيف فقال: (وليس هو صَالِح بن حَيَّان القُرشي^(٢) الضعيف)^(٣).

إذاً قد يدخل بعض أفرادهِ في باب المتفق والمفترق كما هو ملاحظ.

ثالثاً: بيان كنى الرواة.

يقصد بالكنى ما صُدِر بلفظ أب أو أم. ومعرفتها ضرورية؛ فيتم عن طريقها تحاشي الوقوع في الالتباس بشخص الرّأوي، ويكشف العلل التي تقع في سند الحديث؛ كتدليس الشيوخ.

وقد يذكر الإمام البخاري الرّأوي فيكتفي باسمه، وبعض الرواة قد يشتهر بكنيته أكثر من من اسمه، أو قد يُعرف الرّأوي بأكثر من كنية فينسب تارة إلى هذه، وتارة إلى الأخرى لذا لم يهمل يهمل الإمام القسطلاني كنى الرواة فإن كان للرّأوي كنية يأتي بها^(٤) وإن كان له أكثر من كنية يأتي بذلك أيضاً^(٥).

وعندما ترد كنية وتكون موضع استغراب فإن الإمام القسطلاني يبيّن سبب تسمية هذه الكنية؛ مثاله: ما فعل في كنية أبي الرّجال التي اتصف بها (محمد بن عبد الرحمن الأنصاري)^(٦) فقال: (كان له أولاد عشرة رجالاً كاملين فكني بأبي الرّجال)^(٧).

رابعاً: التعريف بأنساب الرواة.

لم يقتصر الاهتمام بالأنساب على النسابين، بل أولاه المحدثون اهتماماً بالغاً، فيها يتم التمييز بين الرواة، لذلك أوضحوها ولم يتوانوا عن بيانها، وقد صرح الإمام القسطلاني بأهمية

(١) هو صالح بن صالح بن مسلم بن حَيَّان الثوري الهمداني الكوفي (ت ١٥٣هـ) وثقه يحيى بن معين والنسائي والعجلي. ينظر: تهذيب الكمال برقم (٢٨١٦) (٥٤/١٣).

(٢) هو صالح بن حَيَّان القُرشي الكوفي، قال يحيى بن معين: ليس بذلك. وقال أبو حاتم: ليس بالقوي، شيخ. وقال النسائي وأبو بشر الدولابي: ليس بثقة. ذكره البخاري في فصل من مات من الأربعين ومائة إلى الخمسين. ينظر: تهذيب الكمال برقم (٢٨٠٢) (٣٣/١٣).

(٣) إرشاد الساري (٢٨٧/١).

(٤) والأمثلة على ذلك كثيرة جداً منها. ينظر: إرشاد الساري (٩٧/١)، (٥٧٧/١)، (١٧٨/٢).

(٥) ينظر: إرشاد الساري (٢٣٣/٤).

(٦) هو محمد بن عبد الرحمن بن حارثة الأنصاري أبو الرّجال مشهور بهذه الكنية وهي لقبه، وكنيته في الأصل أبو عبد الرحمن ثقة من الخامسة. ينظر: تقريب التهذيب لابن حجر برقم (٦٠٧٠).

(٧) إرشاد الساري (١٦٩/٦).

معرفتها فقال: (ومعرفتها مهمة، فكثيراً ما يكون نسب الرّأوي لقبيلة أو بطن أو جدّ أو بلد أو صناعة أو مذهب أو غير ذلك، وأكثره مجهول عند العامة معلوم عند الخاصة، فربما يقع في كثير منه التصحيف ويكثر الغلط والتحريف)^(١).

وقد غلب على الأنساب النسبة إلى أوطان الرواة الأصلية، أو إلى البلدان التي وقد بيّنها الإمام القسطلاني مثال ذلك: ما أورده في ترجمة (عبد الله بن جعفر الرقي)^(٢) حيث قال: (هي نسبة إلى الرقة مدينة بالقرب من الفرات)^(٣) وفي ترجمة (بشر بن بكر التّنيسي) حيث قال أيضاً: (هي نسبة إلى تنيس بلدة معروفة شرقي مصر)^(٤).

وقد ينسب الرّأوي إلى قرية من القرى، مثاله: نسبة الجرّوي والتي ترجع إلى (الحسن بن عبد العزيز الجرّوي)^(٥) فقد أوضح الإمام القسطلاني بأنها تعود لقرية من قرى تنيس^(٦). وأحياناً قد يكون سبب هذه النسبة هو مجاورة مكان من المدينة، مثال ذلك: نسبة المَقْبُرِي، والتي تعود لـ: (سعيد بن أبي سعيد المَقْبُرِي)^(٧) وقد بين الإمام القسطلاني سببها، فقال: (بأنها نسبة إلى مقبرة بالمدينة كان مجاوراً بها)^(٨).

وتارة تقع الأنساب إلى القبائل مثال ذلك: ما ورد في (إسحاق بن منصور

(١) إرشاد الساري (٢٣/١).

(٢) هو عبد الله بن جعفر بن غيلان الرقي، أبو عبد الرحمن القرشي (ت ٢٢٠هـ) وثقه يحيى بن معين والعجلي وأبو حاتم وغيرهم. ينظر: تهذيب التهذيب لابن حجر (١٥١/٥).

(٣) إرشاد الساري (٧٧/٧).

(٤) إرشاد الساري (٢٤/٤).

(٥) هو الحسن بن عبد العزيز بن الوزير الجذامي الجرّوي، أبو علي المصري (ت ٢٥٧هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (٣٣٤/١٢).

(٦) ينظر: إرشاد الساري (٣٨٥/٣).

(٧) هو سعيد بن أبي سعيد: كيسان المَقْبُرِي، أبو سعد المدني (ت ١٢٠هـ) وثقه أبو زرعة، والنسائي. ينظر: تهذيب الكمال برقم (٢٢٨٤) (١٠/٤٦٦).

(٨) إرشاد الساري (١٣٤/٣).

السُّلُولِي^(١) قال الإمام القسطلاني: (هي نسبة إلى سلول، قبيلة من هوازن)^(٢).
وتقع النسبة أيضاً بسبب مهنة قد زالوها الرأوي مثاله:نسبة(الطنافسي) الذي نسب إليها
إليها (عمر بن عبيد)^(٣) وقد بين الإمام القسطلاني سببها فقال: (هي نسبة إلى بيع الطنافس)^(٤).
وقد يكون سبب النسبة هو عادة اتخاذها الرأوي في اللباس مثاله:نسبة الدورقي، والتي تعود
تعود إلى (يعقوب بن إبراهيم بن كثير الدورقي)^(٥) أوضح الإمام القسطلاني؛ سببها بأنها نسبة إلى
لبس القلائس الدورقية^(٦).
وقد تتردد الإمام القسطلاني أحياناً في سبب هذه الأنساب كما فعل في بعض تراجمه
تراجمه مثال ذلك: ما فعله في ترجمة الإمام الأوزاعي (عبد الرحمن بن عمرو بن يحمّد)
حيث قال: (هي نسبة إلى الأوزاع قرية بقرب دمشق خارج باب الفرائيس، أو هو نسبة لبطن من
حمير أوهمدان)^(٧).
وحين تكون الأنساب على خلاف ظاهرها فإن الإمام القسطلاني يشير إلى ذلك أيضاً
مثاله: ما ورد في ترجمة (سعيد بن الربيع الهروي)^(٨) فقد نبّه الإمام القسطلاني إلى أن سبب هذه
النسبة، هو بيعه للثياب الهروية^(٩).
وفي بعض الأحيان يذكر الإمام القسطلاني اختلاف العلماء في سبب نسبة الرأوي، فيسوق

-
- (١) هو إسحاق بن منصور السُّلُولِي مولاهم، أبو عبد الرحمن الكوفي (ت ٢٠٤هـ) قال العجلي: كوفي ثقة، وكان فيه تشيع، وقد كتبت عنه. ينظر: تهذيب التهذيب لابن حجر (٢١٩/١).
- (٢) إرشاد الساري (٢٥٥/٣).
- (٣) هو عمر بن عبيد أبو حفص الطنافسي الحنفي الأيادي الكوفي (ت ١٨٥هـ). ينظر: الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسادات: أحمد بن محمد الكلاباذي، ت عبد الله الليثي، دار المعرفة، بيروت، ط ١ (١٤٠٧هـ) برقم (٧٨٩) (٢/٥١٢).
- (٤) إرشاد الساري (٢٩٦/١٢). والطنافس: هي البُسُط والثَّيَّاب والحَصِير من سَعَفٍ عَرَضُهُ ذِرَاعٌ. ينظر: تاج العروس (٢١١/١٦).
- (٥) هو يعقوب بن إبراهيم بن كثير بن زيد بن أفلح العبدي القيسي، أبو يوسف الدورقي (ت ٢٥٢هـ) وثقه النسائي وغيره. ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (١٤١/١٢).
- (٦) ينظر: إرشاد الساري (٢٤٦/٣).
- (٧) ينظر: إرشاد الساري (٢٦٣/١).
- (٨) هو سعيد بن الربيع العامري الحرشي، أبو زيد الهروي البصري (ت ٢١١هـ)، كان يبيع الثياب الهروية فنسب إليها. ينظر: تهذيب الكمال برقم (٢٢٦٨) (١٠/٤٢٩).
- (٩) ينظر: إرشاد الساري (٣٥٢/٤).

اختلافهم في ذلك كما أورد في ترجمة (عُقْبَةُ بن عمرو الأنصاري الخزرجي البَدْرِي)^(١) حين بيّن الاختلاف الواقع بين المحدثين فأورد رأي الإمام البخاري ومُسلم في الكنى والطبراني والحاكم بأنه يقال له (البَدْرِي) لأنه شهد وقعتها^(٢) وأورد رأي الأكثرين^(٣): بأنه لم يشهدا إنما نزل فيها فنسب إليها. ثم أورد قول الإسماعيلي بأنه لم يصح شهوده بدرًا، وإنما كانت مسكنه فقل له البَدْرِي^(٤).

ويلتحق بالأنساب: الموالى.

والمولى: (هو الشخص المحالف، أو المعتق، أو الذي أسلم على يد غيره)^(٥). فقد يلحق بنسب قومٍ من ليس منهم بالأصل، ولا ينتمي إليهم، إنما يكون ذلك لطارئ قد طرأ من عتق، وهو الأعم الأغلب، أو حلف قد جرى، أو يكون بالإسلام، فربما أسلم أحدهم على يدي رجل من قبيلة فينسب إلى هذه القبيلة بسبب ذلك.

وقد اعتنى الإمام القسطلاني بإظهار أن نسب بعض الرواة هو الولاء^(٦) ولم يميز بين الولاء بسبب العتق، أو بسبب الإسلام، إنما صرح بولاء الحلف؛ كما فعل في ترجمة (كعب بن عُجرة المدني الأنصاري)^(٧) فأظهر أن نسبه إلى الأنصار كان بالحلف^(٨).

خامساً: ألقاب الرواة.

اللقب لغة: كل وصف دل على مدح أو ذم^(٩).

(١) هو عقبة بن عمرو بن ثعلبة بن أسيرة الأنصاري أبو مسعود البَدْرِي مشهور بكنيته (ت ٤٠ هـ) اتفقوا على أنه شهد العقبة، واختلفوا في شهوده بدرًا، فقال الأكثر: نزلها فنسب إليها. ينظر: الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر برقم (٥٦١٠) (٤/٥٢٤).

(٢) ينظر: الكنى لمسلم برقم (٣١٦٩) (٢/٧٧٨)، سير أعلام النبلاء للذهبي (٢/٤٩٤)، تهذيب التهذيب لابن حجر (٧/٢٢٠).

(٣) منهم موسى بن عقبة والواقدي والذهبي. ينظر: الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد للكلاباذي (٢/٥٦٢)، سير أعلام النبلاء للذهبي (٢/٤٩٤).

(٤) ينظر: إرشاد الساري (٩/٥٣).

(٥) معجم علوم الحديث النبوي: عبد الرحمن الخميسي، دار الأندلس الخضراء، جدة، د. ط (ص ٢٣٧).

(٦) ينظر: إرشاد الساري (٢/١٢٧)، (٣/٣٩٣)، (٤/١٧٩)، (١٢/٥٩٩)، (١٤/١٢٦).

(٧) هو كعب بن عُجرة المدني أبو محمد (ت ٥٢ هـ) اختلف فيه، فقليل: هو حليف لبني قَوْقِلٍ من بني عَوْف بن الخزرج، وقال محمد بن عمر الواقدي: هو من أنفسهم، ليس بحليف. ينظر: معرفة الصحابة: أبو نعيم أحمد الأصبهاني، ت عادل العزازي، دار الوطن، الرياض، ط (١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م) (٥/٢٣٧٠).

(٨) ينظر: إرشاد الساري (١٣/٣٥٦).

(٩) ينظر: لسان العرب لابن منظور (١/٧٤٣).

أدرك العلماء أهمية معرفة اللقب، إذ به يتم تمييز الرَّاوي، حتى لا يشتبه مع غيره، وفي بعض الأحيان يُعرف الرَّاوي، والمحدث باللقب أكثر من معرفته باسمه وكنيته، لذلك اعتنى المحدثون بمعرفة ألقاب الرواة عناية بالغة، وذلك من أجل تحديد عين الرَّاوي، ودرجته العلمية، ولعدم اعتبار الرَّاوي الذي يُذكر تارة باسمه، وتارة بلقبه شخصين فلذلك قال الإمام النَّووي: (هو نوع مهم، قد تأتي في سياق الأسانيد مجردة عن الأسماء فيظن أنها أسماء، فيجعل ما ذكر باسمه في موضع، وبلقبه في موضع آخر شخصين)^(١). لهذا نجد العلماء صنفوا كتباً في الألقاب، منها: كتاب (معرفة الألقاب)^(٢) للإمام أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي و (نزهة الألباب في الألقاب)^(٣) للحافظ ابن حجر، وغيرهما.

والإمام القسطلاني كغيره من شراح الحديث عرّف بالألقاب الرَّاوي العلمية، وغير العلمية فضبطها، وبين سببها.

والألقاب منها ما يكون سببها علمياً، مثال ذلك: اللقب الذي اشتهر به (ربيعه بن أبي عبد عبد الرحمن المدني التابعي)^(٤) وهو: الرَّأي، علق الإمام القسطلاني عليه فقال: (إنما قيل له الرَّأي لكثرة اشتغاله بالرأي والاجتهاد)^(٥).

ومثاله: أيضاً ما اشتهر به (محمد بن عبد الرحيم بن أبي زهير البغدادي)^(٦). وهو لقب الصاعقة، وقد علل الإمام القسطلاني تلقيبه به، فقال: (إنه لقب به لسرعة حفظه وشدة ضبطه)^(٧).

وقد يكون اللقب بسبب صفة جسمية مثال ذلك: ما لقب به (يزيد الرشك)^(٨) قال الإمام

(١) إرشاد الساري (٢٣/١).

(٢) طبع في مكتبة الثقافة الدينية، مصر، ت عدنان حمود أبو زيد، ط١ (١٤٢٢هـ-٢٠٠١م).

(٣) طبع في مكتبة الرشد، الرياض، ط١ (١٤٠٩هـ-١٩٨٩م).

(٤) هو ربيعة بن أبي عبد الرحمن: فروخ القرشي النِّمِّي (ت ١٣٦هـ) وقيل (ت ١٣٣هـ) وقيل (ت ١٤٢هـ) مفتي المدينة، وعالم وقته. قال يحيى بن معين: كان ثقة، كثير الحديث. ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (٨٩/٦).

(٥) إرشاد الساري (٢٦٧/١).

(٦) هو محمد بن عبد الرحيم بن أبي زهير أبو يحيى البراز ثقة حافظ من الحادية عشرة (ت ٢٥٥هـ). ينظر: تقريب

التهذيب لابن حجر برقم (٦٠٩١).

(٧) إرشاد الساري (٣٥٠/١).

(٨) هو يزيد بن أبي يزيد الضبيعي، أبو الأزهر البصري، يعرف بالرشك (ت ١٣٠هـ) قال أبو الفرج ابن الجوزي: الرشك بالفارسية الكبير اللحية، وبذلك لقب لكبر لحيته. وقيل: كان غيوراً، والغيور يسمى بالفارسية أرشك فقل الرشك. ينظر: تهذيب الكمال للمزي (٢٨١/٣٢).

القُسطلاني موضحاً سبب تلقيبه بالرّشك: هو كبر لحيته^(١).
وقد نبّه الإمام القُسطلاني إلى أن اللقب قد يأتي بلفظ الاسم، مثال ذلك: لقب (قُتَيْبَة)
لقب به (يحيى بن سعيد بن جميل الثَّقفي)^(٢).

سادساً: مهن الرواة، ووظائفهم.

وهو من عناصر الترجمة التي عني بها المحدثون فأظهروها في تراجم الرواة،
فذكروا الوظائف التي اشتغل بها الراوي، والمناصب التي تولاها، وخاصة القضاء؛ والولاية
وذلك لخصوصيتها العلمية.

وقد اتبع الإمام القُسطلاني هذا المنهج في إشارته إلى الوظائف العلمية والإدارية
شغلها الراوي، فحين ترجم لـ(صالح بن كيسان الغفاري)^(٣) عرفه بأنه هو مؤدّب ولد

عُمر بن عبد العزيز^(٤).

وقد بيّن أيضاً تولى (إياس بن معاوية المُنزي)^(٥) قضاء البصرة في خلافة عُمر
بن عبد العزيز^(٦).

سابعاً: الإخوة والأخوات.

اعتنى علماء الحديث بمعرفة الإخوة والأخوات من الرواة، ومن ثم بيانهم، والتعريف
بهم، وذلك تجنباً للالتباس بينهم فيُظن، المتعدد واحد، والإمام القُسطلاني كغيره من الشراح
حين يترجم للراوي يذكر أسماء إخوته المشهورين بين العلماء لمنزلتهم الرفيعة كما فعل في

(١) ينظر: إرشاد الساري (٩/١٤).

(٢) ينظر: إرشاد الساري (١٠١/٢).

وأبو رجاء البغلاني يقال اسمه يحيى، وقيل علي، ثقة ثبت من العاشرة (ت ٢٤٠هـ). ينظر: تقريب التهذيب
لابن حجر برقم (٥٥٢٢).

(٣) هو صالح بن كيسان الغفاري المدني الدُّوسي، أبو محمد (ت بعد ١٤٠هـ) مؤدّب ولد عُمر بن عبد
العزيز، رأى عبد الله بن الزُّبَيْر، وعبد الله بن عُمر بن الخطّاب. ينظر: تهذيب الكمال للمزي
برقم (٢٨٣٤) (٧٩/١٣).

(٤) ينظر: إرشاد الساري (٤٦/٤).

(٥) هو إياس بن معاوية المُنزي أبو وَائِلَة البَصْرِي قاضيه (ت ١٢١هـ) قال الذهبي: كان يُضْرَب به المثل
في الذكاء، والدَّهَاء، والسُّؤْدُد، والعقل. ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (١٥٥/٥).

(٦) ينظر: إرشاد الساري (١١٣/١٥).

ترجمة(عُبَيْدُ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ حَفْصِ بْنِ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ الْعُمَرِيِّ الْمَدَنِيِّ)^(١) فعرفه بأنه أخي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ^(٢).

وفي ترجمة(عِكْرَمَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامِ بْنِ الْمُغِيرَةِ)^(٣) حين ذكر بأنه أخو أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَحَدَ الْفُقَهَاءِ السَّبْعَةِ^(٤).

فقد يروي الأخ عن أخيه، فيغفل القارئ عن هذه الصلة، فكان لابد من التعريف بها، بها، مثاله:حين روى (عَاصِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ زَيْدٍ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ)^(٥) عن أخيه وَاقِدِ نَبِّهِ الْإِمَامَ الْقَسْطَلَانِي إِلَى ذَلِكَ فِي تَرْجُمَةِ (وَاقِدِ)^(٦) فقال:(هُوَ الْقُرْشِيُّ الْعَدَوِيُّ الْمَدَنِيُّ أَخُو عَاصِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ الرَّأَوِيِّ عَنْهُ)^(٧).

وعندما يشتهر عدد من الأخوة بالرواية أيضاً يذكر الإمام القسطلاني في ترجمة الرأوي إخوة الرأوي إخوة هذا الرأوي، كما فعل في ترجمة (عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ)^(٨) فذكر بأن للرأوي أخوة وهم أَبُو بَكْرٍ^(١) وَالْقَاسِمُ^(٢).

(١) هو عُبَيْدُ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ حَفْصِ بْنِ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ الْعُمَرِيِّ الْمَدَنِيِّ أَبُو عُثْمَانَ(ت١٤٧هـ) وقيل غير ذلك أخو عبد الله وأبي بَكْرٍ وَعَاصِمُ. ينظر:تهذيب التهذيب لابن حجر(٣٥/٧).

(٢) ينظر:إرشاد الساري(٢١٨/٤).

(٣) هو عِكْرَمَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامِ بْنِ الْمُغِيرَةِ الْقُرْشِيُّ الْمَخْزُومِيُّ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْمَدَنِيِّ(ت١٠٣هـ) ثقة مقل من الثالثة. ينظر:تقريب التهذيب لابن حجر برقم(٤٦٧١).

(٤) ينظر:إرشاد الساري(٤٩٣/١١).

وَأَبُو بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قِيلَ اسْمُهُ كُنْيَتُهُ، وَقِيلَ مُحَمَّدٌ، وَقِيلَ الْمُغِيرَةُ، وَالصَّحِيحُ أَنَّ اسْمَهُ وَكُنْيَتَهُ وَاحِدٌ (ت٩٤هـ). ينظر:تهذيب التهذيب لابن حجر(٣٤/١٢).

(٥) هو عَاصِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ زَيْدٍ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ الْعُمَرِيِّ الْمَدَنِيِّ، (أَخُو أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَزَيْدٌ وَوَاقِدٌ، بَنِي مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ) ثقة من السابعة. ينظر:تهذيب الكمال برقم(٣٠٢٧)(٥٤٢/١٣)، تقريب التهذيب لابن حجر برقم(٣٠٧٨).

(٦) هو وَاقِدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ الْعَدَوِيِّ الْمَدَنِيِّ، ثقة من السادسة. ينظر:تقريب التهذيب لابن حجر برقم(٧٣٨٩).

(٧)إرشاد الساري(١٣/٢).

(٨) هو الْإِمَامُ الْمَفْسَرُ عُثْمَانُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُثْمَانَ الْعَبْسِيِّ، أَبُو الْحَسَنِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ الْكُوفِيِّ(ت٢٣٩هـ). ينظر:سير أعلام النبلاء للذهبي(١٥٢/١١).

(١) هو عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان العبسي، أبو بَكْرٍ ابن أبي شَيْبَةَ الْكُوفِيِّ(ت٢٣٥هـ) وثقه العجلي، وأبو حاتم، وابن خراش، وزاد العجلي فقال:وكان حافظاً للحديث. ينظر:تهذيب الكمال برقم(٣٥٢٦)(٣٤/١٦).

(٢) ينظر:إرشاد الساري(٣٣٣/١٣).

ثامناً: التعريف بالمبهم.

لغة: (المُبْهَم) هو اسم مفعول من (الإبْهَام) ضد الإيضاح^(١).
واصطلاحاً عُرِفَ المبهم: بأنه هو من أبهم اسمه في المتن، أوفي الإسناد من الرواة، ممن له علاقة بالرواية^(٢).

ولأهمية معرفة أسماء الرواة المبهمين في الجامع الصحيح، فقد وجهه الأئمة عملهم، جهدهم لتبيينها، وكان مِنْ أحسنهم كلاماً وتحريراً: الحافظ ابن حَجَرٍ في مقدمة شرحه (الباري)، حين عقد فصلاً كاملاً لبيان المبهمة الواقعة فيه، والإمام البُلْقِينِي^(٣)

في كتابه (الإفهام لما في البخاري من الإبهام)، وقد تولى شراح الجامع الصحيح أيضاً التعريف بهم منهم الإمام القسطلاني.

وينقسم المُبْهَم بحسب شدة الإبهام إلى أربعة أقسام^(٤):

القسم الأول: أشده أبهاماً: ما كان بلفظ رجل أو امرأة وينطبق على هذا ما أورده الإمام البخاري بسنده عن ابن وهب عن عبد الرحمن بن شريح وغيره عن أبي الأسود عن عروة قال: حجَّ علينا عبد الله بن عمرو فسمعتُه يقول: سمعتُ النَّبِيَّ ﷺ يقول: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَنْزِعُ الْعُقُومَ». الإمام القسطلاني قول الحافظ أبي ذر الهروي^(١) في تعين (غيره) الواردة في السند فقال: (هو عبد الله بن لهيعة^(٢)) وأبهمه المصنف لضعفه عنده، واعتمد على عبد

والقاسم بن محمد بن أبي شعبة العبسي (ت ٢٣٥هـ) قال العجلي: ضعيف، وقال الساجي: متروك الحديث يحدث بمناكير. ينظر: لسان الميزان لابن حجر، طبعة مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط ٣ (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م) برقم (١٤٤٦) (٤٦٥/٤).

(١) ينظر: لسان العرب لابن منظور (٥٦/١٢).

(٢) ينظر: نزهة النظر لابن حجر (ص ٢٣١)، منهج النقد لنور الدين عتر (ص ١٦٣).

(٣) هو عبد الرحمن بن عمر بن رسلان بن نصير بن صالح البلقيني الشافعي، أبو الفضل (ت ٨٢٤هـ) من مؤلفاته الكثيرة: (نهر الحياة)، و(رسالة في معرفة الكبائر والصغائر)، و(الإفهام لما في البخاري من الإبهام). ينظر: الضوء اللامع للسخاوي (١١٢/٤)، الأعلام للزركلي (٣/٣٢٠).

(٤) ينظر: تدريب الراوي للسيوطي (٨٥٥/٢ - ٨٦٦).

(١) هو عبد بن أحمد بن محمد الأنصاري الخراساني الهروي (ت ٤٣٤هـ) راوي الصحيح، سبقت

ترجمته.

(٢) هو عبد الله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي أبو عبد الرحمن المصري القاضي صدوق من السابعة

خلط بعد احتراق كتبه (ت ١٧٤هـ). ينظر: تقريب التهذيب لابن حجر برقم (٣٥٦٣).

الرَّحْمَنُ بْنُ شُرَيْحٍ^(١) (٢).

القسم الثاني: الابن والبنت: ويلحق به الأخ، والأخت، وابن الأخ، وابن الأخت، وبنت الأخ، الأخ، وبنت الأخت. هذا وقد ذكر الجامع الصحيح بهذا القسم، من ذلك ما ورد عن إسماعيل بن إسماعيل بن أبي أُوَيْسٍ^(٣) حيث قال: حدثني أخي، وقد عيّنه الإمام القسطلاني، بأنه هو أبو بكر، واسمه عبد الحميد^(٤).

القسم الثالث: العم والعمة: ويلحق به الخال، والخالة، والعم والعمة، وابن أو بنت الخال الخال والخالة، والعم والعمة.

فعند سياق ذلك في السند، عرّف به الإمام القسطلاني مثاله: كما في رواية عباد بن تميم^(٥) عن عمّه حيث قال: (عبد الله بن زيد بن عاصم الأنصاري المازني قتل في ذي الحجة بالحرّة في آخر سنة ثلاث وستين)^(٦).

وكما في رواية يعقوب بن إبراهيم عن ابن أخي ابن شهاب^(١) عن عمّه^(١) عن حميد

(١) هو عبد الرحمن بن شريح بن عبيد الله المعافري أبو شريح الإسكندراني (ت ١٦٧هـ) قال الحافظ ابن حجر: ثقة فاضل لم يصب ابن سعد في تضعيفه من السابعة. ينظر: تقريب التهذيب برقم (٣٨٩٢).

(٢) إرشاد الساري (٢٦٧/١٥).

(٣) هو إسماعيل بن عبد الله بن عبد الله بن أُوَيْس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي، أبو عبد الله (ت ٢٢٦هـ) أخو عبد الحميد بن أبي أُوَيْس، وابن أخت مالك بن أنس. ينظر: الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد للكلاباذي برقم (٦٣) (٦٩/١).

(٤) ينظر: إرشاد الساري (٥٦٣/٣)، (١٦٩/٦).

هو عبد الحميد بن عبد الله بن عبد الله بن أُوَيْس بن مالك بن أبي عامر، أبو بكر الأعشى (ت ٢٠٢هـ). ينظر: الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد للكلاباذي برقم (٧٣٧) (٤٨٢/٢).

(٥) هو عباد بن تميم بن غزية الأنصاري المازني المدني ثقة من الثالثة حدث عن عمه، واسم عمه عبد الله بن زيد بن عاصم، وهو أخو أبيه لأمه. ينظر: تقريب التهذيب لابن حجر برقم (٣١٢٣).

(٦) إرشاد الساري (٣٤٦/١).

وعبد الله بن زيد بن عاصم أبو محمد كان له صحبة اختلف في شهوده بداراً. ينظر: الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر برقم (٤٦٩١) (٩٨/٤).

(١) هو محمد بن عبد الله بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب القرشي الزهري، أبو عبد الله المدني (ابن أخي الزهري) (ت ١٥٢هـ). قال الحافظ ابن حجر: صدوق له أوهام من السابعة. ينظر: تقريب التهذيب لابن حجر برقم (٦٠٤٩)، تهذيب الكمال للمزي برقم (٥٣٧٥) (٥٥٤/٢٥).

بن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. بَيَّنَّ الْإِمَامُ الْقَسْطَلَانِيُّ الْمُرَادَ بِابْنِ أَخِي ابْنِ شِهَابٍ، وَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَخِي ابْنِ شِهَابٍ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ^(٢).

القسم الرابع:

الزوج والزوجة: مثاله: ما ورد في رواية ابن عُمر عن إِحْدَى نِسْوَةِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ الْإِمَامُ الْقَسْطَلَانِيُّ مَبِينًا لَهَا: (هِيَ حَفْصَةُ^(٣)) وَجَهَالَةُ عَيْنِ الصَّحَابِيِّ لَا تَضُرُّ لِأَنَّهُمْ كُلُّهُمْ عَدُولٌ^(٤).
تاسعاً: بيان المتفق والمفترق.

لغة: المتفق: اسم فاعل من (الاتفاق)^(٥).

والمفترق: اسم فاعل من (الافتراق)^(٦).

عرّفه المحدثون تعاريف كثيرة، كان أشملها تعريف الحافظ ابن حَجَرٍ بأنه هو: (ما أسماء الرواة وأسماء آبائهم فصاعداً، واختلفت أشخاصهم، وكذلك إذا اتفق اثنان فصاعداً في الكنية والنسبة)^(٧).

وقد أوضح العلماء أهميته؛ منهم الإمام ابن الصلاح الذي قال: (زَلِقَ بِسَبَبِهِ غَيْرُ الْأَكَابِرِ، وَلَمْ يَزَلِ الْإِشْتِرَاكُ مِنْ مِظَانِ الْغَلَطِ فِي كُلِّ عِلْمٍ)^(٨).

والإمام السَّخَاوِيُّ حَيْثُ قَالَ: (فَرِيماً ظُنَّ الْأَشْخَاصُ شَخْصاً وَاحِداً، وَرَبِّمَا يَكُونُ أَحَدُ الْمُشْتَرَكِينَ ثَقَةً، وَالْآخَرُ ضَعِيفاً؛ فَيُضَعَفُ مَا هُوَ صَحِيحٌ، أَوْ يَصَحُّ مَا هُوَ ضَعِيفٌ)^(٩).

إذاً لا بد للعلماء وخصوصاً المحدثين من الإمام والاعتناء بهذا الفن، وذلك لعدم ظن المتفقين في الاسم شخصاً واحداً مع أنهم جماعة، فربما كان أحدهما ثقة، والآخر ضعيفاً.

(١) هو حافظ زمانه محمد بن مسلم بن عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شِهَابِ الْقُرَشِيِّ الزُّهْرِيِّ أَبُو بَكْرٍ الْمَدَنِيِّ (ت ١٢٤هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (٣٢٨/٥).

(٢) ينظر: إرشاد الساري (٢٧/٢).

(٣) هي حفصة بنت عمر بن الخطاب أم المؤمنين (ت ٤٥هـ). ينظر: الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر برقم (١١٠٤٧) (٥٨١/٧).

(٤) إرشاد الساري (٣٦٣/٤).

(٥) لسان العرب لابن منظور (٣٨٢/١٠).

(٦) لسان العرب لابن منظور (٣٠٠/١٠).

(٧) نزهة النظر لابن حجر (ص ٢٥١).

(٨) مقدمة ابن الصلاح (ص ٣٥٨).

(٩) فتح المغيبي (٢٦٩/٤).

ويمكن التمييز بينهم عن طريق الرّأوي عنهم، أوبييانهم في طريق آخر، فإن لم يبيّن واشترك الرواة فمشكل جداً، يُرجع فيه إلى غالب الظنون والقرائن أويتوقف، وللخطيب البغدادي فيه كتاب سماه: (المتفق والمفترق)^(١).

ومما برع به الإمام القسطلاني معرفة المتفق والمفترق، وقد أتى في إرشاد الساري على ذكر بعضها، فكان منها:

١- من اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم.

يكتفي الإمام البخاري أحياناً بذكر اسم الرّأوي واسم أبيه؛ كما فعل عند ذكره لـ (زكريّا بن بن يحيى) فما كان من الإمام القسطلاني إلا أن علق على ذلك فقال: هو (ابن صالح اللؤلؤي اللؤلؤي البلخي، المتوفي سنة ثلاثين ومائتين كما مال إليه الغساني^(٢) والكلّاباذي^(٣)، أو هو زكريّا بن يحيى بن عمر الطائي الكوفي أبو السكين، المتوفي سنة إحدى وخمسين ومائتين)^(٤). ومما يجدر الانتباه إليه في إرشاد الساري: اكتفاء الإمام القسطلاني غالباً بعرض الأقوال من غير ترجيح بينها.

وقد يرجح بأحد المرجحات التي تظهر لديه؛ كعادة البخاري حين الإطلاق، مثاله: ما فعل حين ذكر الإمام البخاري (محمد بن يوسف) ولم يُعرفه عندئذ ذكر الإمام القسطلاني أن للإمام البخاري شيخين أحدهما ابن واقد الفريابي الضبي المتوفي سنة اثنتي عشرة ومائتين^(٥)، ومحمد بن يوسف البيكندي^(٦)، ومن ثم رجح الأول، وعلل سبب ترجيحه هذا بأن الإمام البخاري إذا أطلق محمد بن يوسف يتعين الفريابي^(١).

٢- أن يتفق بعض الرواة في الاسم فقط، أو الكنية فقط:

فيقع ذكره في السند من غير ذكر أبيه، أو نسبة تميزه، وهذا النوع يعرف بـ (المهمّل). والمهمّل صورة من صور المتفق والمفترق، فهما يشتركان في عدم تمييز الرّأوي، ولهذا ذكره الإمام

(١) طُبِعَ عدة طبعات منها في دار القادري بدمشق عام (١٤١٧هـ).

(٢) ينظر: تقييد المهمّل وتمييز المُشكّل (٥١٧/٢).

(٣) ينظر: الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد برقم (٣٦٦) (٢٦٩/١).

(٤) إرشاد الساري (٥٧٩/١).

(٥) محمد بن يوسف بن واقد بن عثمان الضبي (ت ٢١٢ هـ)، ثقة فاضل. ينظر: تقريب التهذيب لابن حجر

برقم (٦٤١٥).

(٦) محمد بن يوسف البخاري البيكندي ثقة من العاشرة. ينظر: تقريب التهذيب لابن حجر برقم (٦٤١٧).

(١) إرشاد الساري (٢٤٨/١).

العراقي والسّخاوي والسيوطي ضمن أقسام المتفق والمفترق^(١)، وقد ألف العلماء في هذا الفن الكثير من الكتب، منها: ما اختص بالصحيحين خاصة، مثل: (تقييد المهمل وتمييز المشكل)^(٢) للحسين بن محمد الجيّاني^(٣).

وقد اتبع شراح الجامع الصحيح طرق كثيرة لتمييز الرواة المهملين فيه، واستطاع الإمام القسطلاني تمييزهم بالوسائل التالية:

أولاً: عن طريق المنهج الذي اتبعه الإمام البخاري في الرواية عن الرواة.

نلاحظ أن الإمام البخاري قد روى عن (مُوسَى) من دون إيضاح من هو المقصود، فأتى الإمام القسطلاني مبيناً له، فساق اختلاف العلماء في تحديد هذا الرّأوي المهمل، فقال: هو (ابن إسماعيل التّبّوذكّي، كما جزم به المزي^(٤). أو هو ابن داود الضّبي، كما قاله الدّمياطي، لكن رجح الحافظ ابن حجر الأول^(٥)؛ لأن ابن إسماعيل معروف في رجال البخاري^(٦)، بخلاف ابن داود^(٧).

ثانياً: عن طريق النظر في علاقة الرّأوي بشيوخه.

١ - قد يكون الرّأوي مختصاً بالرواية عن أحد الرواة دون الآخر، لكثرة روايته عنه.

مثاله: ما ورد في أحد روايات وكيع عن سُفيان مهنلاً له دون تعيينه، فقد أورد الإمام القسطلاني احتمالين؛ الأول: أن يكون الثوري، والثاني: أن يكون ابن عُيينة، ثم ذكر قول الحافظ ابن حجر، فقال: (جزم في فتح الباري بالأول لشهرة وكيع بالرواية عنه، ولو كان ابن عُيينة لنسبه المؤلف؛ لأن إطلاق الرواية عن متّقي الاسم يقتضي أن يحمل من أهملت نسبته على من يكون له به خصوصية من إكثار ونحوه)^(١).

(١) ينظر: فتح المغيب للسّخاوي (٢٨٠/٤)، تدريب الراوي للسيوطي (٨٣٠/٢).

(٢) طبع عدة طبعات منها في دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ت علي العمران.

(٣) هو الحسين بن محمد بن أحمد الغساني الأندلسي الجياني (ت ٤٩٨ هـ) المحدث الحافظ، له عدة كتب منها: له (الألقاب) و (التعريف بشيوخ البخاري). ينظر: تذكرة الحفاظ للذهبي برقم (١٠٤٩) (٢٢ / ٤)، الأعلام للزركلي (٢٥٥/٢).

(٤) ينظر: تهذيب الكمال برقم (٦٢٣٥) (٢١/٢٩).

(٥) ينظر: فتح الباري (٥٣٦/٢).

(٦) ينظر: على سبيل المثال الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد برقم (١١٥٠) (٦٩٩/٢) لم يورد

الكلاباذي غير ترجمته .

(٧) إرشاد الساري (٨٦/٣).

(١) إرشاد الساري (٣٠٤/١).

٢- وقد يُعرف من عادة أحد الرواة عند إطلاقه اسم شيخه دون تحديده له أن يقصد أحد شيوخه دون الآخر.

ظهر للعلماء عن طريق الاستقراء والتتبع أن من عادة بعض الرواة عند روايتهم عن بعض بعض شيوخهم، وإهمالهم لهم أن يقصدوا شيخاً بعينه، مثاله: عند رواية الإمام البخاري عن علي علي وإهماله له، تعقبه الإمام القسطلاني فأتى ببعض روايات الجامع الصحيح التي حددته، ثم بيّن حددته، ثم بيّن آراء العلماء، واعتمد قول الحافظ ابن حجر في نهاية الأمر، فكان بيانه للآراء على للآراء على النحو التالي: إن الذي ورد في رواية ابن السكّن، وكرّيمة هو علي بن عبد الله^(١)، والذي ورد في رواية ابن شُبويه هو علي بن المديني، وأما رواية المُستَملي، فقد عينته بأنه هو علي بن سلمة اللبقي^(٢)، ثم أتى بقول أبي علي الجيّاني^(٣) والكلّاباذي^(٤) بأنه هو اللبقي، ثم ختم هذه الأقوال بقول الحافظ ابن حجر^(٥) بأن الأرجح أنه ابن المديني؛ لأن العادة عند الإطلاق أن ينصرف لمن يكون أشهر، وابن المديني أشهر من اللبقي، ومن عادة الإمام البخاري إذا أطلق الرواية عن علي أن يقصد علي بن المديني^(٦).

وقد نبّه الإمام القسطلاني على أن وجود المهمل في أسانيد الجامع الصحيح لا يؤثر على صحتها؛ لأن كل روايته ثقات على شرطه، فلا قدح في ذلك^(٧).

عاشراً: المؤلف والمختلف.

المؤلف لغة: اسم فاعل من الائتلاف بمعنى الاجتماع والاتفاق^(١).
وأما المختلف فهو: اسم فاعل من الاختلاف، وهو ضد الاتفاق^(٢).
واصطلاحاً عرّفه الإمام القسطلاني بقوله: (هو ما تتفق صورته خطأ، وتختلف صفته

(١) يقصد به علي بن عبد الله بن جعفر بن نجيح السعدي، أبو الحسن ابن المديني سبقت ترجمته.

(٢) هو علي بن سلمة بن عقبة القرشي اللبقي، أبو الحسن النّيسابوري (ت ٢٥٢هـ). ينظر: تهذيب الكمال للمزي

برقم (٤٠٧٥) (٤٥١/٢٠).

(٣) ينظر: تقييد المهمل وتمييز المُشكل (١٠٠٣/٣).

(٤) ينظر: الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسادات برقم (٨٢٤) (٥٣٠/٢).

(٥) ينظر: فتح الباري (٤٣٨/٤).

(٦) ينظر: إرشاد الساري (٢١٧/٥).

(٧) ينظر: إرشاد الساري (٢٦٦/٢).

(١) ينظر: لسان العرب لابن منظور (٥٣٠/١٢).

(٢) ينظر: لسان العرب لابن منظور (٩١/٩).

لفظاً) سواء كان مرجع الاختلاف النَّقْط أم الشَّكْل^(١).

فهو علم لابد من معرفته للمحدث خاصة، ولغيره عامة، فعدم حصوله يؤدي إلى الخطأ فيعاب عليه، لذلك أدرك العلماء ضرورة معرفته، قال الإمام النووي: (المؤتلف فن جليل يقبح جهله بأهل العلم، لا سيما أهل الحديث، ومن لم يعرفه يكثر خطؤه)^(٢). ألفت فيه عدة مؤلفات: منها (المؤتلف والمختلف)^(٣) لعلي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥هـ).

ومن الملاحظ عند قراءة إرشاد الساري اعتناء الإمام القسطلاني بضبط أسماء تكرر الراوي يكرر ضبطه خشية الالتباس، وللسلامة من التصحيف، لأن أشد التصحيف، تصحيف الأسماء^(٤)، فقد يشتبه اسم راو موثق بآخر مطعون فيه. هذا وقد أشار الإمام القسطلاني إلى بعض التصحيفات التي وردت في أسماء بعض الرواة، مثال ذلك: ما وقع في (سعد بن حفص أبي محمد الطلحي)، حيث نبّه الإمام القسطلاني إلى التصحيف الذي وقع في فرع اليونينية حين ورد باسم (سعيد)؛ وهو بكسر العين بعدها ياء، وعلل الإمام القسطلاني بسبق قلم الناسخ، إذ ليس في مشايخ المؤلف من اسمه (سعيد بن حفص)، ثم أضاف، فقال: (نعم سعيد بن حفص النقيلي أبو عمرو الحراني، يروي عن زهير ومفعل بن عبيد الله، وروى عنه بقي بن مخلد، والحسن بن سفيان وهو صدوق، لكنه اختلط في آخر عمره، لم يرو عنه أحد من أصحاب الكتب الستة إلا النسائي فيما أعلم)^(١).

الحادي عشر: أفراد البخاري.

وهم الرواة الذين انفرد الإمام البخاري بالرواية عنهم في جامعه الصحيح، سواء كان ذلك مطلقاً بالنسبة للكتب الستة، أو مقيداً بالنسبة لصحيح الإمام مسلم خاصة.

١- أفراد البخاري عن مسلم.

بيّن الإمام القسطلاني الرواة الذين انفرد الإمام البخاري بالتخريج لهم، والرواية عنهم عن الإمام مسلم، مثاله: عند ترجمته لـ (حرمي بن حفص) حيث قال: (حرمي بن حفص: ابن

(١) نزهة النظر لابن حجر (ص ٢٥١).

(٢) التقريب والتيسير (ص ١٠٦).

(٣) طبع في دار الغرب الإسلامي، تحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر، ط ١ (١٤٠٦هـ-١٩٨٦م).

(٤) نُقِلَ هذا القول عن علي بن المديني: (أشدُّ التصحيف ما يقع في الأسماء). نزهة النظر لابن

حجر (ص ١٦٤).

(١) إرشاد الساري (١٠/١٣).

عُمر العَتَكِي نسبة إلى العَتِيك بن الأسد، القَسْمَلِي نسبة إلى قَسْمَلَة، وهو مُعَاوِيَة بن عَمْرُو، أو إلى القَسَامِلَة: قبيلة من الأزد، البَصْرِي، ثقة من كبار العاشرة، وانفرد به المؤلف عن مُسْلِم^(١).

٢- أفراد البُخَارِي عن الكتب الستة.

ينفرد الإمام البُخَارِي في الرواية عن بعض الرواة دون غيره من الكتب الستة، وهذا ما بيّنه الإمام القسطلاني مثاله: عند ترجمته لـ (بشر بن محمد: المزوي السخّتياني) حيث قال: (وهو مما انفرد البُخَارِي بالرواية عنه عن سائر الكتب الستة، وتوفي سنة أربع وعشرين ومائتين)^(٢). وكذلك: عند ترجمته لـ (جُمعة بن عبد الله) حيث قال بأنه هو: (ابن زياد بن شدّاد السُلَمِي، أبو بكر البلخي، يقال: إن اسمه يَحْيَى وجُمعة لقبه، ويقال له أيضاً: أبو خاقان، وليس له في البُخَارِي إلا هذا الحديث، بل ولا في الكتب الستة)^(٣).

المطلب الثاني: علوم الرواة التاريخية.

أولاً: علم تاريخ الرواة .

التاريخ لغة: (أرخ الكتاب، وأرّخه، وآرّخه: وقّته)^(٤).

واصطلاحاً عرفه الإمام السخاوي بقوله: (وهو التعريف بالوقت الذي تضبط به الأحوال في مولد الرواة والأئمة، ووفاة، وصحة، وعقل، وبدن، ورحلة، وحج، وحفظ، وضبط، وتوثيق وتجريح وما أشبه ... ويلتحق به ما يتفق من الحوادث والوقائع الجليلة)^(١).

وأما المراد منه فقد أفصح الإمام السخاوي عنه فقال: (وهو البحث عن الرواة والفحص عن أحوالهم في ابتدائهم وحالهم واستقبالهم)^(٢).

أهمية معرفة تاريخ الرواة عند المحدثين.

أدرك المحدثون أهمية هذا العلم، فيه يتم الكشف عن أحوال الرواة، ويفتضح الكذابين، فعن

(١) إرشاد الساري (١/١٧٨).

(٢) إرشاد الساري (١/١٠٠).

(٣) إرشاد الساري (١٢/٢٠٢).

(٤) القاموس المحيط للفيروز أبادي (١/٢٥٤).

(١) الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التاريخ: محمد بن عبد الرحمن السخاوي، ت صالح العلي، دار الكتب العلمية، بيروت،

د. ط. (ص ١٧).

(٢) فتح المغيبي (٤/٣١٠).

الكَذَّابُونَ، فَعَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ: (لَمَّا اسْتَعْمَلَ الرَّوَاةَ الْكَذِبَ، اسْتَعْمَلْنَا لَهُمُ التَّارِيخَ)^(١).
فَهُوَ فَنٌ مِنَ الْأَهْمِيَّةِ بِمَكَانٍ؛ لِمَعْرِفَةِ اتِّصَالِ الْأَسَانِيدِ وَانْقِطَاعِهَا، يَتِمُّ مِنْ خِلَالِهِ
الْكَشْفُ عَنْ أَحْوَالِ الرَّوَاةِ الَّتِي تَتِمُّ مِنْ خِلَالِهَا نَقْدُ سِنْدِ الْحَدِيثِ، فَهُوَ وَسِيلَةٌ لِمَعْرِفَةِ مَا فِي
الْحَدِيثِ مِنْ انْقِطَاعٍ^(٢).

وَقَدْ تَمَثَّلَ جُهْدُ الْإِمَامِ الْقَسْطَلَانِيِّ فِي هَذَا الْمَجَالِ بِمَا يَلِي:

١ - تَحْدِيدُ تَارِيخِ مَوَالِيدِ الرَّوَاةِ وَوَفَاتِهِمْ مَعًا.

وَيَتِمُّ عَنْ طَرِيقِ تَحْدِيدِ سَنَةِ الْوِلَادَةِ وَالْوَفَاةِ وَالتَّصْرِيحِ بِذَلِكَ، كَمَا فَعَلَ حِينَ عَرَفَ الْأَعْمَشَ
إِذْ قَالَ: (هُوَ سُلَيْمَانُ بْنُ مِهْرَانَ الْأَعْمَشِ الْأَسَدِيِّ الْكَاهِلِيِّ الْكُوفِيِّ، وَلَدَ يَوْمَ قَتْلِ الْحُسَيْنِ يَوْمَ
عَاشُورَاءَ سَنَةِ إِحْدَى وَسِتِّينَ، وَعِنْدَ الْمُؤَلِّفِ سَنَةُ سِتِّينَ الْمُتَوَفَى سَنَةَ ثَمَانٍ وَمِائَةٍ)^(٣).

وَقَدْ يَحْدُدُ الْإِمَامُ الْقَسْطَلَانِيُّ تَارِيخَ وَِلَادَةِ الرَّوَاةِ عَنْ طَرِيقِ تَحْدِيدِ وَاقِعَةٍ تَارِيخِيَّةٍ بَارِزَةٍ
مِنْ مَعَارِكِ وَغَيْرِهَا، كَمَا فَعَلَ فِي تَرْجُمَةِ لـ (عَلِيِّ الزَّاهِدِ) حَيْثُ قَالَ هُوَ: (عَلِيُّ أَبِي الْحَسَنِ
الْعَابِدِ الزَّاهِدِ الْمُتَوَفَى بَعْدَ الْعِشْرِينَ وَالْمِائَةِ، وَكَانَ مَوْلَدُهُ يَوْمَ قَتْلِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي
طَالِبٍ عليه السلام)^(٤).

٢ - تَحْدِيدُ تَارِيخِ وَفَاةِ الرَّوَاةِ فَقَطْ.

حَدَّدَ الْإِمَامُ الْقَسْطَلَانِيُّ تَارِيخَ وَفَاةِ بَعْضِ الرَّوَاةِ تَحْدِيدًا دَقِيقًا فَلَمْ يَقْتَصِرْ عَلَى بَيَانِ
سَنَةِ الْوَفَاةِ بَلْ تَتَطَرَّقُ إِلَى الشَّهْرِ وَالْيَوْمِ أَيْضًا مِثَالُهُ: حِينَ عَرَفَ بـ (عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ
مَرْوَانَ)، فَقَالَ هُوَ: (عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مَرْوَانَ الْأُمَوِيُّ الْقُرَشِيُّ أَحَدُ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ
الْمُتَوَفَى بِدِيرِ سَمْعَانَ، بِحِمَصٍ يَوْمَ الْجُمُعَةِ لَخْمَسَ لَيَالٍ بَقِيْنَ مِنْ رَجَبٍ، سَنَةِ إِحْدَى
وَمِائَةٍ)^(١).

(١) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (ص ١١٩).

(٢) ينظر: تدريب الراوي للسيوطي (٨٦٦/٢).

(٣) إرشاد الساري (١٣٧/١).

(٤) إرشاد الساري (١٠٨/٢).

(١) إرشاد الساري (١٢٥/١).

ولكنه في الأعم الأغلب كان منهجه يدور حول بيان سنة الوفاة فقط من دون بيان الشهر واليوم، مثال ذلك: قوله في ترجمة (محمود بن الربيع بن سُرَاقَة) بأنه هو: (الأنصاري الخزرجي المدني، المتوفي ببית المقدس سنة تسع وتسعين عن ثلاث وتسعين سنة)^(١).

وقد يكتفي في تحديد سنة وفاة الراوي بتحديد الفترة التي توفي الراوي فيها، مثاله: قوله في ترجمة (عبد الله بن أبي السفر) بأنه هو: (ابن يَحْمَد الهَمْداني الكوفي المتوفي في خلافة مَرْوان بن محمد)^(٢).

إذاً مما سبق ظهر اهتمام الإمام القسطلاني بذكر سني الوفاة اهتماماً كبيراً، نظراً لتأثيره في نقد الحديث وللكشف عن علله وبيانها.

٣- تحديد الزمن الذي طرأ فيه اختلال عقل الراوي وضبطه.

ومما يتصل أيضاً ببيان التاريخ المتعلق بالرواة، ويتعلق بنقد الحديث تحديد ما طرأ على الراوي من علل وأمراض أثرت على عقله وحفظه، وبالتالي أدى إلى اختلال روايته، أيضاً يبرز دور الإمام القسطلاني، فيقول مثلاً في ترجمة سعيد بن أبي سعيد: (واسم أبي سعيد كيسان ... قال ابن سعد: مات سنة ثلاث وعشرين ومائة، واتفقوا على توثيقه، كثير الحديث لكنه اختلط قبل موته بأربع سنين)^(٣).

فوائد علم تاريخ الرواة التي ظهرت عند الإمام القسطلاني.

١- التمييز بين الأسماء المتشابهة والمتفقة.

فقد يتفق راويان في الاسم والكنية ولا يتم التمييز بينهما إلا عن طريق معرفة سنة الوفاة، مثال ذلك: عند ترجمة (أبو عامر الأشعري) حيث قال الإمام القسطلاني: (اختلف في اسمه فقيل: عبدالله بن هاني، وقيل: عبد الله بن وهب، وقيل: عبيد بن وهب، سكن الشام، وليس بعم أبي موسى الأشعري؛ إذ ذاك قتل أيام حنين في الزمن النبوي، وهذا بقي إلى زمن عبد الملك بن مَرْوان)^(١).

٢- معرفة الانقطاع الحاصل في السند.

أوضح الإمام القسطلاني من خلال معرفته لتاريخ وفاة الرواة بعض العلل التي طرأت على

(١) إرشاد الساري (٢٦١/١).

(٢) إرشاد الساري (١٣٤/١).

(٣) إرشاد الساري (٤٥٦/٥).

(١) إرشاد الساري (٣٣٤/١٢). يراجع أيضاً: تهذيب التهذيب لابن حجر (١٢٩/١٢).

السند من انقطاع أو إرسال، وتمثل ذلك في حكمه على سند حديث ساقه الإمام البخاري معلقاً، فقال: وأخبرني ابن حزم أن ابن عباس وأبا حبة الأنصاري كانا يقولان: قال النبي ﷺ: «ثُمَّ عُرِجَ بِي حَتَّى ظَهَرْتُ»^(١).

علق الإمام القسطلاني عليه فقال: (ابن حزم) أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري^(٢) قاضي المدينة، رواية ابن حزم عن أبي حبة^(٣) منقطعة لأنه استشهد بأحد قبل مولد ابن حزم^(٤).

وكان حكمه على مرويات بعض الصحابة بالإرسال قائماً على معرفته التاريخية، ويتضح ذلك في حكمه على مرويات (مروان بن الحكم الأموي)، حيث قال بأنه: (ولد في حياته ﷺ ولم يسمع منه لأنه خرج طفلاً مع أبيه الحكم إلى الطائف لما نفاه ﷺ إليها؛ لأنه

كان يفشي سره، فكان فيه حتى استُخلف عثمان فردّه إلى المدينة، وكان إسلام الحكم يوم الفتح، وحينئذ فيكون حديث مروان مرسل صحابي)^(٥).

إذاً بين الإمام القسطلاني معاصرته لرسول الله ﷺ ونفى لقائه له؛ لكونه في غير بلده، ولم يستطع القدوم لرؤية رسول الله ﷺ.

وقد فرق العلماء بينها وبين طبقات الرواة، قال الإمام السخاوي: (بين الطبقة وبين التاريخ عموم وخصوص فيجتمعان في التعريف بالرواة، وينفرد التاريخ بالحوادث، والطبقات بما إذا كان في البدرين مثلاً من تأخرت وفاته عن لم يشهدها؛ لاستلزامه تقديم المتأخر الوفاة)^(٦).

ثانياً: طبقات الرواة.

(١) أخرجه البخاري في أحاديث الأنبياء، باب ذكر إدريس عليه السلام وهو جد أبي نوح، ويقال نوح عليهما السلام، وقول الله تعالى: ﴿وَرَفَعْنَاهُ مَكَاناً عَلِيّاً﴾ [مريم: ٥٧].

(٢) هو أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري الخزرجي المدني القاضي، اسمه كنيته، وقيل كنيته أبو محمد (ت ١٢٠هـ) وقيل غير ذلك. ينظر: تهذيب الكمال للمزي برقم (٧٢٥٤) (٣٣/١٣٧).

(٣) قيل اسمه عامر بن عمرو، وقيل اسمه عمرو، روى عنه: عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان، وأبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم وغيرهما. استشهد يوم أحد فعلى ذلك تكون رواية الجماعة الذين رَوَوْا عنه مرسلة. ينظر: تهذيب الكمال للمزي برقم (٧٢٩٩) (٣٣/٢٢٣).

(٤) إرشاد الساري (٢٥٦/٧).

(٥) إرشاد الساري (٤٧٤/١).

(٦) فتح المغيبي (٣٩٤/٤).

الطبقة في اللغة: القوم المتشابهون في صفة من الصفات^(١).
أما في الاصطلاح: (فهم قومٌ تقاربوا في السنّ والإسناد، أو الإسناد فقط، بأن يكون شيوخ شيوخ هذا هم شيوخ الآخر، أو يقاربوا شيوخه)^(٢).
إذا: قصد بالطبقة الجيل من الرواة الذين تعاصروا في زمن معين، فتقاربوا في الرواية، وفي الأخذ عن الشيوخ، والتلقي عنهم.
ولعل هذا التقسيم ناشئ من حديث رسول الله ﷺ: «خيرُ الناسِ قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم»^(٣).
ففيه تقديم رسول الله ﷺ للقرون الأولى على القرون التالية، وقد أولى العلماء اهتماماً كبيراً بهذا الفن، فكان منهم أن ألفوا العديد من الكتب حول ذلك، منها: (الطبقات الكبرى لابن سعد)^(٤) و(طبقات خليفة بن خياط)^(٥)، وامتد ذلك إلى كتب التراجم الأخرى كتراجم الفقهاء والصوفية والأدباء^(٦). وقد قسم الحافظ ابن حجر طبقات الرواة إلى اثنتي عشرة طبقة^(٧).
والإمام القسطلاني راعى في تراجم الرواة هذه الناحية، فأوضح الطبقة التي انتمى إليها الراوي، فكانت على الشكل التالي:
١- طبقة الصحابة.

-
- (١) ينظر: لسان العرب لابن منظور (٢٠٩/١٠).
(٢) ينظر: تدريب الراوي للسيوطي (٩٠٩/٢).
(٣) أخرجه البخاري في فضائل الصحابة، باب فضائل أصحاب النبي، برقم (٣٤٥١)، ومسلم في فضائل الصحابة، باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم، برقم (٢٥٣٣).
(٤) طبع في دار صادر، بيروت، تحقيق إحسان عباس، ط١ (١٩٦٨ م).
(٥) طبع في دار طيبة، الرياض، ت أكرم العمري، ط٢ (١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م).
(٦) مثل طبقات الفقهاء لأبي إسحاق الشيرازي (ت ٤٧٦ هـ)، وطبقات الصوفية لأبي عبد الرحمن السلمي (ت ٤٢١ هـ)، وطبقات الشعراء لمحمد بن سلام الجمحي (ت ٢٣٢ هـ).
(٧) فكانوا على النحو التالي: الأولى: الصحابة على اختلاف مراتبهم. الثانية: طبقة كبار التابعين. الثالثة: الطبقة الوسطى من التابعين. الرابعة: طبقة تلي الوسطى، جلّ روايتهم عن كبار التابعين. الخامسة: الطبقة الصغرى من التابعين الذي رأوا الواحد أو الاثنين ولم يثبت لهم السماع من الصحابة. السادسة: طبقة عاصروا الخامسة، لكن لم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة. السابعة: طبقة كبار أتباع التابعين. الثامنة: الطبقة الوسطى من أتباع التابعين. التاسعة: الطبقة الصغرى من أتباع التابعين. العاشرة: كبار الآخذين عن أتباع التابعين ممن لم يلق التابعين. الحادية عشرة: الطبقة الوسطى منه. الثانية عشرة: صغار الآخذين عن أتباع التابعين. وألحق بهذه الطبقة باقي شيوخ الأئمة الستة الذين تأخرت وفاتهم قليلاً، كبعض شيوخ النسائي. ثم قال الحافظ ابن حجر: (من كان في الطبقة الأولى والثانية فوفاته قبل المائة، وإن كان من الثالثة إلى آخر الثامنة فوفاته بعد المائة، وإن كان من التاسعة إلى آخر الطبقات فوفاته بعد المائتين). ينظر: مقدمة تقريب التهذيب (ص ٢).

تعريفها لغة الصحابة: مفردتها صحابي، وهو مشتق من الصحبة، وهي المعاشرة، جاء في لسان العرب: صحبه يصحبه صحبة بالضم، وصحابة بالفتح، وصاحبه عاشره ... والصاحب المُعاشِر^(١).

وأما تعريف الصحابي من حيث الاصطلاح فقد اختلف العلماء في حده، ولعل التعاريف ما اختاره الحافظ ابن حجر إذ قال: (وأصح ما وقفت عليه من ذلك أن الصحابي النبي ﷺ مؤمناً به، ومات على الإسلام، فيدخل فيمن لقيه من طالت مجالسته له روى عنه أو لم يرو، ومن غزا معه أو لم يغز، ومن رآه رؤية ولو لم يجالسه، ومن لم لعارض كالعمرى)^(٢).

ومعرفة الصحابة علم لا يحصل إلا للحفاظ المتبحرين في الحفظ، قال الحاكم: (ومن تبخر معرفة الصحابة فهو حافظ كامل الحفظ، فقد رأيت جماعة من مشايخنا يروون الحديث المرسل تابعي رسول الله ﷺ، يتوهمونه صحابياً، وربما رَوُوا المُسْنَدَ عن صحابي، فيتوهمونه تابعياً)^(٣).

وقد ألفنا العديد من المؤلفات في الصحابة خاصة، منها: (أسد الغابة في معرفة الصحابة) لابن الأثير الجزري^(٤) و (الإصابة في تمييز الصحابة) لابن حجر العسقلاني^(٥). وقد اهتم الإمام القسطلاني اهتماماً بالغاً ببيان من له صحبة من الرواة، فذكر إسلامه ومآثره وما شهدته مع النبي ﷺ من المعارك وعدد مروياته من الأحاديث في الجامع الصحيح خاصة، كما فعل في ترجمة (أبي سفيان بن حرب)، حيث قال: (ولد قبل الفيل بعشر سنين، وأسلم ليلة الفتح، وشهد الطائف وحنيناً، وفقت عينه في الأولى والأخرى يوم اليرموك، وتوفي بالمدينة سنة إحدى أو أربع وثلاثين، وهو ابن ثمان وثمانين سنة، وصلى عليه عثمان رضي الله عنه)^(٦).

(١) ينظر: لسان العرب لابن منظور (٥١٩/١).

(٢) الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر (٧/١).

(٣) معرفة علوم الحديث (ص ٦٤).

(٤) وقد طبع عدة مرات دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١ (١٣٧٧هـ).

(٥) وله عدة طبعات في دور مختلفة منها طبعته في دار صادر، بيروت، ط ١ (١٣٢٨هـ)، وفي دار

الكتب العلمية، بيروت، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، ط ١ (١٤١٥هـ).

وفي ترجمة (عُمر بن أبي سَلَمَة) حيث قال: (واسم أبي سَلَمَة عَبْدُ اللَّهِ بن عَبْدِ الْأَسَدِ المَخْزُومِي ربيب النبي ﷺ وأمه أم المؤمنين أم سَلَمَة، ولد بالحبشة في السنة الثانية، المتوفي بالمدينة سنة ثلاث وثمانين، ووهب مَنْ قال: أنه قُتل بوقعة الجمل، نعم شهدا وتوفي بالمدينة في خلافة عَبْدِ الْمَلِكِ بنِ مَرْوَانَ، له في البُخَارِي حديثان)^(٢).

كما أَنَّهُ ذكر اختلاف العلماء في صحبة بعض الرواة كما فعل في ترجمة أَبِي أَمَامَةَ حيث قال: (هو أَسَدُ الْمُخْتَلَفِ فِي صَحْبَتِهِ، ولم يصح له سماع المذكور في الصحابة لشرف الروية)^(٣).

وقد حرص على بيان من قيل: بأنه آخر الصحابة وفاة على الإطلاق، أو مقيداً بمدينة معينة كما ورد حين ذكره لـ (أَبُو الطُّفَيْلِ) عَامِر بن وَائِلَة؛ فصرح بأنه آخر الصحابة موتاً^(٤)، وذكر أيضاً أن آخر الصحابة موتاً بالبصرة هو (أَنَس بن مَالِك)^(٥).

هذا وقد اختلف العلماء في طبقات الصحابة، فجعلها الحَاكِم اثنتي عشرة طبقة، وذلك بالنظر إلى السبق في الإسلام، ومن ثم الهجرة، والمبايعة عند العقبة، والمهاجرين، وأهل بدر، وما إلى ذلك من التقسيمات^(٦). ومن الملاحظ على الإمام القَسْطَلَانِي أنه قد راعى ذلك فساق في تراجم الصحابي ما يدل على تميزه فقد أورد في ترجمة (كُغْب بن مَالِك السُّلَمِي المدني) أنه أحد الثلاثة الذين تيب عليهم وأحد السبعين الذين شهدوا العقبة^(١).

وفي ترجمته لـ (عَبْدُ اللَّهِ بن خُذَافَةَ السَّهْمِي القُرَشِي) أورد أنه قد أسلم قديماً، وأنه كان من

(١) إرشاد الساري (١٠٤/١).

(٢) إرشاد الساري (١٥/٢).

(٣) إرشاد الساري (١٥٣/١).

(٤) إرشاد الساري (٣٣٠/١).

(٥) إرشاد الساري (٥١٦/١٤).

(٦) وهي كالاتي: الأولى: قوم أسلموا بمكة. الثانية: أصحاب دار الندوة. الثالثة: المهاجرون إلى الحبشة. الرابعة: الذين بايعوا النبي ﷺ عند العقبة. الخامسة: أصحاب العقبة الثانية. السادسة: أول المهاجرين الذين وصلوا إلى رسول الله ﷺ وهو بقاء قبل أن يدخل المدينة ويبنى المسجد. السابعة: أهل بدر. الثامنة: المهاجرون الذين هاجروا بين بدر والحديبية. التاسعة: أهل بيعة الرضوان. العاشرة: المهاجرة بين الحديبية والفتح. الحادية عشرة: الذين أسلموا يوم الفتح وهم جماعة من قريش. الثانية عشرة: صبيان وأطفال رأوا رسول الله ﷺ يوم الفتح وفي حجة الوداع وغيرهما. ينظر: معرفة علوم الحديث للحاكم (ص ٦٤).

(١) ينظر: إرشاد الساري (٥٥٢/٦).

المهاجرين الأولين^(١).

وأورد أيضاً في ترجمة (مالك بن ربيعة بن البدن) أنه قد شهد بدرًا وأحدًا وما بعدها، وهو آخر البدرين موتًا^(٢).

وتبرز فائدة معرفة الصحابة في كونهم عدول بنصوص الكتاب والسنة والإجماع من أشار إلى ذلك الإمام القسطلاني عند تعليقه على بعض الأسانيد، كما في حديث ابن عمر عن إحدى نسوة النبي ﷺ، عن النبي ﷺ: «يَقْتُلُ الْمُحْرَمُ...»^(٣) حيث قال: بأن جهالة عين الصحابي لا تضر؛ لأنهم كلهم عدول، وأظهر أن المقصود بزوجة رسول الله ﷺ هي حفصة^(٤).

أيضاً وفي تعليقه على السند الذي شك فيه الإمام البخاري في معرفة الراوي عن النبي ﷺ بين أبي عامر، وأبي مالك الأشعري^(٥) حيث قال: (الشك في اسم الصحابي لا يضر، وقال البخاري في تاريخه بعد أن رواه على الشك أيضاً، وإنما يعرف

عن أبي مالك الأشعري)^(٦).

٢ - طبقة التابعين.

اختلف العلماء في تعريف التابعي: فمنهم من يقول: هو من صحب صحابياً ولم يكتف فيه بمجرد اللفي كالخطيب^(٧).

ومنهم من يقول: هو من لقي الصحابي، وإن لم يصحبه وهو الذي عليه عمل الأكثرين من أئمة الحديث كالحاكم وابن الصلاح^(٨).

وفائدة معرفة التابعين لدى المحدثين لا تقل عن فائدة معرفة الصحابة، وذلك لتمييز بين المرسل و المتصل^(٩).

(١) ينظر: إرشاد الساري (٣٩٦/٩).

(٢) ينظر: إرشاد الساري (٣٨٩/٦).

(٣) أخرجه البخاري في جزاء الصيد، باب ما يقتل المحرم من الدواب، برقم (١٨٢٧).

(٤) ينظر: إرشاد الساري (٣٦٣/٤).

(٥) أخرجه البخاري في الأشربة، باب ما جاء فيمن يستحل الخمر ويسميه بغير اسمه، برقم (٥٥٩٠).

(٦) إرشاد الساري (٣٣٤/١٢).

(٧) ينظر: الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (ص ٢٢)، فتح المغيبي للسخاوي (١٤٧/٤).

(٨) ينظر: معرفة علوم الحديث للحاكم (ص ٨٦)، مقدمة ابن الصلاح (ص ٣٠٦)، فتح المغيبي

للسخاوي (١٤٧/٤).

(٩) ينظر: تيسر مصطلح الحديث لمحمود طحان (ص ١٥٥).

وقد اختلف العلماء في تقسيم طبقات التابعين، فجعلهم الإمام مُسلم ثلاث طبقات، وابن سعد أربع طبقات، وقال الحَاكِم: هم خمس عشرة: أولهم من لحق العشرة المبشرين بالجنة، وآخرهم من لقي صغار الصحابة أو من تأخرت وفاتهم^(١).

إذاً فقد ميز العلماء بينهم فكانوا متفاوتين في مراتبهم ودرجاتهم، وقد ظهر هذا التميز جلياً في إرشاد الساري، مما يوضح أن الإمام القسطلاني قد نهج منهج العلماء في التمييز بينهم فكانوا على الشكل التالي:

أ- طبقة كبار التابعين.

صرح الإمام القسطلاني عند ذكر الراوي بأنه من التابعين فبيّن أحياناً أنه من أكابر التابعين، مثال ذلك: عند ترجمته لـ (عَمرو بن أَوْس الثَّقَفي الطائفي)^(٢).

وينضم إلى هذه الطبقة:

- التابعون الذين ولدوا في حياة النبي ﷺ من أبناء الصحابة.

وقد عدّهم الإمام الحَاكِم^(٣) من التابعين.

وقد نهج الإمام القسطلاني منهجه في ذلك فعند ترجمته لـ (كَثِير بن الصَّلْت بن مُعاوية الكِندي)^(٤) عرّفه فوصفه بالتابعي الكبير، المولود في الزمن النبوي^(٥).

-المخضرمون من التابعين.

والمخضرمون: (هم الذين أدركوا الجاهليّة، وحياة رسول الله ﷺ وأسلموا، ولا صُحبة لهم)^(٦).

وقد أشار الإمام القسطلاني رحمه الله إلى الرواة المخضرمين الذين ورد ذكرهم في سياق إسناده الأحاديث، مثال ذلك: عند ترجمته لـ (عُمير بن الأسود الغنسي)^(٧).

-الفقهاء السبعة.

والفقهاء السبعة هم: (كبار علماء التابعين من أهل المدينة النبوية الذين كانوا يصُدُّون

(١) ينظر: معرفة علوم الحديث للحاكم (ص ٨٦).

(٢) إرشاد الساري (١٨١/٣).

(٣) ينظر: معرفة علوم الحديث للحاكم (ص ٨٦).

(٤) قال الحافظ ابن حجر: ثقة من الثانية، ووهب من جعله صحابياً. ينظر: تقريب التهذيب برقم (٥٦١٥).

(٥) ينظر: إرشاد الساري (٦٥٠/٢).

(٦) مقدمة ابن الصلاح (ص ٣٠٣).

(٧) ينظر: إرشاد الساري (٤٠٨/٦).

عن آرائهم، ويُنْتَهَى إلى قولهم وإفئتهم ممَّنْ عُرفَ بالفقه والصَّلاح، والفضل والفلاح^(١). فعند ورودهم لم يفت الإمام القسطلاني التعريف بهم مثاله: حين عرف بـ(القاسم بن بن أبي بكر الصديق)^(٢).

وكان يضيف بعض الصفات التي تحلى بها بعضهم، فتميزوا بها عن غيرهم من ذاتها، كما فعل حين وصف (عبد الله بن عون) بأنه سيد القراء في زمانه^(٣)، و(محمد بن سيرين) حين قال: بأنه أعلم التابعين بعلم الموتى^(٤).

ب- طبقة أوساط التابعين.

وهي التي برز فيها الحسن البصري ومحمد بن سيرين لذلك درج العلماء على إضافتها إليهما، وأولى أحدهما، والغالب إضافتها للحسن البصري، فعندما ورد (عثمان بن موهب مولى بني تميم البصري) صرح الإمام القسطلاني بكونه تابعي وسط من طبقة الحسن البصري^(٥).

ج- طبقة صغار التابعين.

والتابعي الصغير: (هو الذي لم يلق من الصحابة إلا العدد اليسير، أو لقي جماعة إلا أن جُلَّ روايته عن التابعين)^(٦).

وقد عرفهم عند ورودهم من ذلك تعريفه بـ (محمد بن سُوقة)^(٧) و(توبة بن كيسان بن المورع العبدي)^(٨) و(عبد الله بن الفضل بن عباس بن ربيعة بن الحارث بن عبد

(١) فتح المغيـث للسـخاوي (١٥٣/٤).

(٢) ينظر: إرشاد الساري (٤٩٦/١).

(٣) ينظر: إرشاد الساري (٣٨٩/١).

(٤) ينظر: إرشاد الساري (٣٣٤/٣).

(٥) ينظر: إرشاد الساري (٢٣٥/٨).

(٦) فتح المغيـث للسـخاوي (١٥٧/١).

(٧) ينظر: إرشاد الساري (٦٥٨/٢).

وهو محمد بن سُوقة أبو بكر الغنوي الكوفي توفي سنة نيف وأربعين ومائة. ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (١٣٥/٦).

(٨) ينظر: إرشاد الساري (٢٢٧/٣).

وتوبة بن كيسان العبدي أبو المورع البصري (ت ١٣١هـ). ينظر: تهذيب الكمال للمزي برقم (٨١٠) (٣٤٠/٤).

المُطَلَّب الهاشمي المدني^(١)، وغيرهم كثير.

٣- طبقة أتباع التابعين.

وتابع التابعي هو: (من شافه التابعي مؤمناً بالنبي ﷺ)^(٢).

فروايتهم عن رسول الله ﷺ تخرج عن الإرسال لتدخل في المعضل أدرك الإمام القسطلاني القسطلاني أهمية ذلك، فكان عند ترجمتهم يبين بأنهم من أتباع التابعين، كما فعل في ترجمة (عمرو بن هرم الأزدي)^(٣)، و(النضر بن شميل المازني البصري)^(٤).

٤- طبقة شيوخ البخاري.

اكتفى الإمام القسطلاني ببيان طبقة أكابر شيوخ البخاري، ولم يتعرض للوسطى، والصغرى، كما فعل حين ترجم لـ (عبد الله بن يزيد المقرئ)^(٥)، و(محمد بن عتبة الشيباني الكوفي)^(٦)، و(معاوية بن عمرو الأزدي بابن الكرماني)^(٧).

مما سبق يلاحظ على منهج الإمام القسطلاني في تعريفه بطبقة الرواة تنوع أسلوبه، وهذا يتضح في ما يلي:

١- بيانه للطبقة التي ينتمي إليها الراوي، وذلك بإضافتها لأحد الأعلام البارزين فيها كما

(١) ينظر: إرشاد الساري (١١٥/٩).

وعبد الله بن الفضل بن العباس بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب الهاشمي المدني ثقة من الرابعة. ينظر: تقريب التهذيب لابن حجر برقم (٣٥٣٣).

(٢) منهج النقد لنور الدين عتر (ص ١٥١).

(٣) ينظر: إرشاد الساري (٣١/١٢).

وعمرو بن هرم الأزدي البصري ثقة من السادسة توفي قبل قتادة. ينظر: تقريب التهذيب لابن حجر برقم (٥١٢٨).

(٤) ينظر: إرشاد الساري (٣٦٤/١).

والنضر بن شميل المازني أبو الحسن البصري (ت ٢٠٤هـ) ثقة ثبت من كبار التاسعة. ينظر: تقريب التهذيب برقم (٧١٣٥).

(٥) إرشاد الساري (١٦٢/١٠).

وعبد الله بن يزيد أبو عبد الرحمن المقرئ (ت ٢١٣هـ). ينظر: الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد برقم (٦٣٧) (٤٣٥/١).

(٦) ينظر: إرشاد الساري (٣١٥/١٥).

ومحمد بن عتبة بن كثير، وقيل ابن المغيرة الشيباني، أبو جعفر الكوفي (ت ٢٢٠هـ). ينظر: تهذيب الكمال برقم (٥٤٦٩) (١٢٣/٢٦).

(٧) ينظر: إرشاد الساري (٥١٨/٤).

ومعاوية بن عمرو الأزدي أبو عمرو (ت ٢١٤هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (٢١٤/١٠).

فعل في ترجمة: (واصل بن حيان الأسدي الكوفي)^(١)، حين أضاف بأنه من طبقة الأعمش^(٢)، وينتمي إلى طبقة صغار التابعين. وفي ترجمة (فليح بن سليمان الخزاعي المدني)^(٣) عبر عن الطبقة التي ينتمي إليها بأنه من طبقة الإمام مالك^(٤) وهي طبقة كبار كبار أتباع التابعين.

٢- استبداله عن التصريح بكون الراوي من التابعين، أو من أتباع التابعين ببيان ابن حجر مثال ذلك: عند ترجمته لـ (إبراهيم بن يزيد بن قيس النخعي)^(٥) حيث قال بأنه من الطبقة الخامسة^(٦)، وهي طبقة صغار التابعين.

وعند ترجمته لـ (إسرائيل بن يونس بن إسحاق السبيعي الهمداني)^(٧) أوضح بأنه من الطبقة السابعة^(٨)، وهي طبقة كبار أتباع التابعين.

(١) و واصل بن حيان الأحمدي الكوفي (ت ١٢٠هـ) ثقة ثبت من السادسة. ينظر: الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد برقم (١٢٨٣) (٧٦٤/٢)، تقريب التهذيب لابن حجر برقم (٧٣٨٢).

(٢) ينظر: إرشاد الساري (٤٧١/١٠).

والأعمش هو سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي أبو محمد الكوفي من الخامسة (ت ١٤٧هـ) أو (ت ١٤٨هـ). ينظر: تقريب التهذيب لابن حجر برقم (٢٦١٥).

(٣) وفليح بن سليمان بن أبي المغيرة، الخزاعي الأسلمي، أبو يحيى المدني، ويقال اسمه عبد الملك (ت ١٦٨هـ). ينظر: تهذيب الكمال للمزي برقم (٤٧٧٥) (٣١٧/٢٣).

(٤) ينظر: إرشاد الساري (٤٨/٤).

(٥) وإبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي أبو عمران الكوفي، ثقة إلا أنه يرسل كثيراً من الخامسة (ت ١٩٦هـ). ينظر: تقريب التهذيب لابن حجر برقم (٢٧٠).

(٦) ينظر: إرشاد الساري (١٧٠/١).

(٧) وإسرائيل بن يونس بن إسحاق السبيعي الهمداني أبو يوسف الكوفي من السابعة (ت ١٦٠هـ).

ينظر: تقريب التهذيب لابن حجر برقم (٤٠١).

(٨) ينظر: إرشاد الساري (٣٨٨/١).

المبحث الثاني: التعريف بأحوال رجال الجامع الصحيح.

معرفة أحوال الرواة علم لا يقدر على الخوض فيه غير الجهابذة، والنقاد الصيارفة الذين اتصفوا بالمعرفة الدقيقة بأحوال الرواة ومراتب عدالتهم وضبطهم، ومعرفة طبقاتهم ومراتبهم في مشايخهم، ومن المتقدم على غيره، ومن المتأخر، ومعرفة من تقاصرت مرتبته في بعض الشيوخ، أو طرأ عليه تغير ونحو ذلك.

والإمام البخاري قد حاز سبق في هذا، قال الإمام الترمذي: (لم أرَ أحداً بالعراق ولا بخراسان في معنى العلل والتاريخ، ومعرفة الأسانيد كبير أحد أعلم من محمد بن إسماعيل)^(١) وعندما ألف كتابه الجامع الصحيح أراد له العلو، فانتقى من الرجال انتقاءً قال - رحمه الله -

(١) شرح علل الترمذي لابن رجب (٣٢/١).

(تركت عشرة آلاف حديث لرجل لي فيه نظر، وتركت مثله أو أكثر منه لغيره لي فيه نظر)^(١).

إذا عُرِف الإمام البُخاري - رحمه الله - بشدة انتقائه لرجال جامعه الصحيح، فهو لا يحتج إلا بمن اتصف بغاية الحفظ والإتقان وطول الملازمة لشيخه، يخرج له في الأصول، ويخرج لمن يليه في الحفظ والإتقان وطول الملازمة استشهاده ومتابعة وتعليقه. ولذلك درج جمهور المحدثين على توثيق رواة جامعه الصحيح، فقد كان الشيخ أبو الحسن المقدسي^(٢) يقول: (في الرجل الذي يخرج عنه في الصحيح: هذا جاز القنطرة، يعني بذلك أنه لا يلتفت إلى ما قيل فيه)^(٣).

ورغم ذلك لم يخلُ رواة الجامع الصحيح من الجرح والانتقاد، لذا سارع الأئمة لرده وتفنيده، ورأى بعض العلماء أن مجرد تخريج الإمام البُخاري للراوي في جامعه الصحيح، يقتضي له الحكم بالعدالة والضبط، قال الإمام القسطلاني: (أما الجواب عن طعن فيه من رجال البُخاري: فليعلم أن تخريج صاحب الصحيح لأي راوٍ كان مقتضى لعدالته عنده، وصحة ضبطه، وعدم غفلته مع ما انضاف لذلك من إطباق جمهور الأئمة على تسمية الكتابين بالصحيحين، وهذا معنى لم يحصل لغير من خرج عنه في الصحيحين، فهو بمثابة إطباق الجمهور على تعديل من ذكر فيهما)^(١).

(١) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (٢/٢٥٠). وقد بيّن ذلك الإمام الحازمي، حيث قال: إن الرواة المقبولين لهم طبقات، وضرب لذلك مثلاً، فقال: لو أتينا بأحد العلماء المشهورين كالإمام الزُّهري مثلاً، فبعض هؤلاء التلامذة مع تمام ضبطهم لازم الزُّهري ملازمة طويلة، في السفر والحضر، في كل أحواله، فهو صاحب حفظ قوي جداً، وضبطه تام، ووافق مع ذلك أنه لازم الزُّهري ملازمة كبيرة جداً، فهؤلاء أعلى طبقة من الرواة عن الزُّهري، ثم أوضح الطبقة التي تليها، وهم طبقة من كان ثقة ضابطاً ضبطاً تاماً، لكنه لم يلزم الإمام الزُّهري.

يقول الإمام الحازمي: إن الإمام البُخاري حرص ألا يخرج إلا عن الطبقة الأولى من الرواة، فإن لم يجد من رواية من هؤلاء حديثاً أصلاً في باب من الأبواب، عندها ينتقل للطبقة الثانية. ينظر: شروط الأئمة الخمسة: محمد بن موسى الحازمي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١ (١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م) (ص ٥٦-٥٧).

(٢) هو الحافظ علي بن المُفضَّل بن علي المقدسي الإسكندراني المالكي (ت ٦١١ هـ) كان ذا ورع ودين مع أخلاق الرضية ومشاركة في الفضائل وله تصانيف مفيدة. ينظر: تنكرة الحفاظ للذهبي برقم (١١١٩) (٤/١٣٩٠).

(٣) إرشاد الساري (١/٣١).

(١) إرشاد الساري (١/٣٣).

وهذا ليس على إطلاقه بل يجب تقييده؛ لقبول التوثيق الضمني بإخراج الإمام البخاري للراوي؛ وهو أن يخرج له احتجاجاً، أي: أن يخرج له في الأصول، وهذا ما أوضحه الإمام القسطلاني حيث قال: (فاعلم أنه لا يقدح في الشيخين كونهما أخرجا لمن طعن فيه، لأن تخريج صاحب الصحيح لأي راو كان مقتضى لعدالته عنده، وصحة ضبطه وعدم غفلته، لا سيما وقد انضاف إلى ذلك إطباق الأئمة على تسميتهما بالصحيحين، وهذا إذا خرج له في الأصول، فإن خرج له في المتابعات والشواهد والتعاليق، فتفاوت درجات من أخرج له في الضبط وغيره مع حصول اسم الصدق لهم)^(١).

وقد نبّه الإمام القسطلاني أيضاً إلى أن سبب رواية الإمام البخاري عن بعض الرواة الذين الذين قد ورد في حقهم بعض النقد هو ما قد عرّفه الإمام البخاري من مسالك النقد المختلفة، فبعضهم متشدد والآخر متساهل، فلذلك اشترط لقبول الجرح أن يبيّن سببه، قال الإمام القسطلاني: (فإذا وجدنا مطعوناً فذلك الطعن مقابل لتعديل هذا الإمام، فلا يقبل التجريح إلا مفسراً بقادح يقدح فيه، أوفي ضبطه مطلقاً، أوفي ضبطه بخبر بعينه؛ لأن الأسباب الحاملة للأئمة على الجرح متفاوتة، منها ما يقدح، ومنها ما لا يقدح)^(٢).

والإمام البخاري أيضاً قد اعتمد منهج الانتقاء من مرويات الرواة، فهو ينتقي من أحاديثهم ما دلت القرائن على صحتها، ولو كان الراوي يشوبه نوع من الضعف غير الشديد، فهو ينتقي من مروياته التي لا إشكال فيها.

ويتلخص منهج الإمام البخاري بالنسبة لرواته الذين روى عنهم في جامع الصحيح بقول الإمام عبد الرحمن المعلمي^(٣): (إن الشيخين إنما يخرجان لمن فيه كلام في مواضع معروفة. أحدها: أن يؤدي اجتهادهما إلى أن ذاك الكلام لا يضره في روايته البتة، كما أخرج البخاري لعكرمة. الثاني: أن يؤدي اجتهادهما إلى أن ذلك الكلام إنما يقتضي أنه لا يصلح للاحتجاج به وحده، ويريان أنه يصلح لأن يحتج به مقروناً، أو حيث تابعه غيره ونحو ذلك. ثالثها: أن يريا أن الضعف الذي في الرجل خاص بروايته عن فلان من شيوخه، أو برواية فلان عنه، أو بما يسمع منه غير كتابه، أو بما سمع منه بعد اختلاطه، أو بما جاء عنه عن غيره، وهو

(١) إرشاد الساري (٣١/١).

(٢) إرشاد الساري (٣١/١).

(٣) هو عبد الرحمن بن يحيى المعلمي العتمي اليماني (ت ١٣٨٦هـ) نسبة إلى (بني المعلم) من بلاد عتمة، باليمن. له تصانيف منها: (طليعة التنكيل) وهو مقدمة كتابه (التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل) و (الأثوار الكاشفة). ينظر: الأعلام للزركلي (٣/٣٤٢).

مُدلس ولم يأت عنه من وجه آخر ما يدفع ريبة التدليس. فيخرجان للرجل حيث يصلح، ولا يخرجان له حيث لا يصلح^(١).

وقد عدّ الحافظ ابن حجر الرواة الذين انتقدهم بعض العلماء في الجامع الصحيح ثمانين راوياً، وساق أسمائهم، ثم أجاب عن الاعتراضات الموجهة لهم، ولكن أكثر هؤلاء يُتكلّم فيهم بشيء يُنزل مرتبتهم أصلاً، وقد ميز بين من أخرج له الإمام البخاري في الأصول، أو في المتابعات والشواهد^(٢).

وقد بيّن الإمام القسطلاني أسباب قبح الرواة فقال: (إن مداره على خمسة: البدعة أو المخالفة أو الغلط أو جهالة الحال أو دعوى الانقطاع بالسند؛ بأن يدعي في روايه أنه كان يدلس ويرسل)^(٣).

ثم أخذ بتفصيل^(٤) تلك الأسباب، فبدأ بالسبب الأول: وهو البدعة، حيث قال: (فأما البدعة فالموصوف بها إن كان غير داعية قبل، وإلا فلا).

ثم السبب الثاني: المخالفة، فقال: (وأما المخالفة وينشأ عنها الشذوذ والنعارة، فإذا روى الضابط والصدوق شيئاً فرواه من هو أحفظ منه أو أكثر عدداً بخلاف ما روى، بحيث يتعذر الجمع على قواعد المحدثين فهذا شاذ، وقد تشدد المخالفة أو يضعف الحفظ، فيحكم على ما يخالف فيه بكونه منكراً، وهذا ليس في الصحيح منه سوى نزر يسير).

ثم السبب الثالث غلط الرواة، فقال: (وأما الغلط: فتارة يكثر من الراوي، وتارة يقل، فحيث يوصف بكونه كثير الغلط ينظر فيما أخرج له؛ إن وجد مروياً عنده، أو عند غيره من رواية غير هذا الموصوف علم أن المعتمد أصل الحديث لا خصوص هذه الطريق، وإن لم يوجد إلا من طريقه فهو قاذح يوجب التوقف عن الحكم بصحة ما هذا سبيله، وليس في الصحيح بحمد الله من ذلك شيء).

(١) التتكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل: عبد الرحمن المعلمي العتمي اليماني، ت زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، ط ٢ (١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م) (٢/٦٩٢).

(٢) ينظر: الفصل التاسع من هدي الساري (ص ٣٩٠).

(٣) إرشاد الساري (١/٣٣).

(٤) وقد نقل الإمام القسطلاني ذلك عن الحافظ ابن حجر الذي رد على تلك الانتقادات في الفصل

التاسع من هدي الساري. ينظر: هدي الساري (ص ٣٩٠)، إرشاد الساري (١/٣٣-٣٤).

ثم السبب الرابع الجهالة، فقال: (وأما الجهالة فمندفعة عن جميع من أخرج لهم في الصحيح، لأن شرط الصحيح أن يكون راويه معروفاً بالعدالة، فمن زعم أن أحداً منهم مجهول فكأنه نازع المصنف في دعواه أنه معروف، ولا ريب أن المدعي لمعرفته مقدّم على من يدعي عدم معرفته لما مع الثبوت من زيادة العلم، ومع ذلك فلا نجد في رجال الصحيح ممن يسوغ إطلاق اسم الجهالة عليه أصلاً).

ثم السبب الخامس: الانقطاع، فقال: (وأما دعوى الانقطاع فمندفعة عن من أخرج لهم البخاري؛ لما علم من شرطه^(١)).

وأما بالنسبة للمدلسين، الذين خرج لهم البخاري فقد صرحوا فيه بالسّماع، أوثبت التصريح بالسّماع من جهة أخرى^(٢).

إذاً: يمكن حصر الجرح الموجه إلى رواية الجامع الصحيح بجرح متعلق باختلال العدالة، وبجرح متعلق باختلال الضبط، وقد تتبع الإمام القسطلاني أحوال رواية الجامع الصحيح المنتقدين بالبيان فأوضح أن منهم من يحتج به ولو انفرد، ومنهم لا يجب الاحتجاج به إلا إذا اعتضد، ومنهم من لا يحتج به، ولكن يستشهد به وقد استقى - رحمه الله - مادته في هذا المجال من كتب الجرح والتعديل، وتراجم الرجال.

المطلب الأول: بيانه لأحوال الرواة الذين أخرج لهم البخاري وقد تكلم فيهم بسبب اختلال

العدالة:

عُرف الإمام البخاري بتحريره الشديد في انتقاء رجال جامع الصحيح، وقد امتاز بذلك عند عامة المحدثين، فالراوي الذي أخرج له الصحيحين يتكسب توثيقاً ضمنياً^(٣)، ولكن الإمام البخاري روى عن بعض المدلسين، أولئك الذين اتصفوا بالبدعة بشروط معينة، إذاً ينقسم الرواة الذين تكلم في عدالتهم إلى:

أولاً: الموصفون بالتدليس.

(١) وهو ثبوت اللقاء كما سبق بيانه.

(٢) هذا ما صرح به الإمام النووي. ينظر: تريب الراوي (١/٢٦٤).

(٣) ضوابط الجرح والتعديل: عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم العبد اللطيف، مكتبة العبيكان، الرياض،

ط ٢ (٢٢٨هـ - ٢٠٠٧م) (١/٢٢).

سبق تعريف التدليس وبيان أقسامه.

وأما خبر المُدَلِّس: فقد رده بعض المحدثون مطلقاً^(١)، وقبله بعضهم مطلقاً^(٢)، بينما لجأ بعضهم كالإمام البخاري وابن الصلاح والخطيب إلى التفصيل في ذلك، فقالوا بقبول خبره إن ورد من طريق آخر صرح فيه بالسَّماع من شيخه، فعندئذ تنتفي تهمة التدليس، فيُقبل خبره^(٣).

قال الإمام النووي: (اعلم أن ما كان في الصحيحين عند المُدَلِّسين بعن ونحوها، فمحمول على ثبوت السَّماع من جهة أخرى، وقد جاء كثير منه في الصحيح بالطريقتين جميعاً، فيذكر رواية المُدَلِّس بعن ثم يذكرها بالسَّماع)^(٤).

فالرواة المُدَلِّسين الذين أخرج لهم الإمام البخاري في جامعه الصحيح انتقى روايتهم، فكانت طريقته في هذا الانتقاء كما يلي:

١- أن يخرج لهم من الطرق التي صرحوا فيها بالسَّماع.

مثال ذلك: روايته عن (عُمر بن علي المُقَدَّمي)^(٥) ذكر الإمام القسطلاني اتصافه بالتدليس، لكنه صرح بسماعه من شيخه (سَلَمَة بن دينار)^(٦) مشيراً بذلك إلى أن سبب رواية الإمام البخاري عن هذا الراوي المُدَلِّس هو تصريحه بالسَّماع^(٧).

وقد يثبت الإمام القسطلاني سماع المُدَلِّس برواية من روايات الجامع الصحيح دون الروايات الأخرى، فعند بيانه لروايات الجامع الصحيح تظهر هذه الفائدة، مثاله: عند سياقه لفروق الروايات في حديث حُمَيْد عن أَنَس عن عُبَادَة بن الصَّامِت: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ خَرَجَ

(١) ينظر: الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (ص ٣٦١)، مقدمة ابن الصلاح (ص ٧٤)، فتح المغيـث للسخاوي (١/٢١٤).

(٢) ينظر: الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (ص ٣٦١)، فتح المغيـث للسخاوي (١/٢١٤).

(٣) ينظر: الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (ص ٣٦١-٣٦٢)، مقدمة ابن الصلاح (ص ٧٥)، فتح المغيـث للسخاوي (١/٢١٤-٢١٧).

(٤) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (١/٣٣).

(٥) هو عمر بن علي بن عطاء بن مقدم المقدمي، أبو حفص البصري (ت ١٩٠ هـ) قال ابن حجر: ثقة وكان يدلّس شديداً من الثامنة. ينظر: تقريب التهذيب برقم (٤٩٥٢).

(٦) هو سلمة بن دينار أبو حازم الأعرج المدني. قال ابن حجر: ثقة عابد من الخامسة. ينظر: تقريب التهذيب برقم (٢٤٨٩).

(٧) ينظر: إرشاد الساري (١٣/٤٧٤).

يُخْبِرُ بَلِيلَةَ الْقَدْرِ...»^(١) ساق رواية الأصيلي وابن عساكر والتي ثبت فيهما تصريح حُمَيْدٍ بالسَّماع من أنس، فقال: حَدَّثَنَا أَنَسٌ، ثُمَّ بَيَّنَّ رواية أبي ذر وأبي الوقت، الوارد فيهما قول حُمَيْدٍ حَدَّثَنِي أَنَسٌ، أَضَافَ الْقَسْطَلَانِي قَائِلًا: وبذلك يحصل الأَمْن من تدليس حُمَيْدٍ^(٢).

٢- أن يخرج لهم من طرق وردت فيها العنفة، ولم يصرح فيها المُدَلِّسُ بالسَّماع، ولكن التصريح أتى من طرق أخرى، وهذه الطرق تنوعت إلى:
طريق في الجامع الصحيح ذاته .

مثاله: أشار الإمام القسطلاني إلى أن سماع أبي إسحاق السبّيعي (عمرو بن عبد الله الله الهمداني)^(٣) من البراء^(٤) قد ورد عند الإمام البخاري في موضع آخر من جامعه الصحيح فقال: (ما يخاف من تدليس أبي إسحاق فهو مأمون، حيث ساقه المؤلف في التفسير^(٥)) من طريق الثوري بلفظ عن أبي إسحاق: سمعت البراء^(٥).

إذا ساق الإمام القسطلاني تلك الطرق المصريح فيها بالسَّماع لنفي تهمة التدليس عن راوي الجامع الصحيح.

طريق ورد في أحد دواوين السنة الأخرى من السنن والمسانيد والمعاجم وغيرها.

مثال ذلك: حين نفى الإمام القسطلاني تهمة تدليس قتادة عن أنس^(٦) قال: (فإن قلت: قتادة المُدَلِّس، ولم يصرح بالسَّماع عن أنس، أجيب بأنه قد صرح أحمد والنسائي في روايتيهما بسماع قتادة له من أنس فانتفتت تهمة تدليسه)^(١).

٣- يخرج له عن طريق بعض النقاد المُحَقِّقِينَ لسماع المُعْنَنِ.

(١) أخرجه البخاري في الإيمان، باب خوف المؤمن من أن يحبط عمله وهو لا يشعر، برقم (٤٩).

(٢) ينظر: إرشاد الساري (٢٠١/١).

(٣) هو عمرو بن عبد الله بن عبيد الهمداني أبو إسحاق السبّيعي (ت ١٢٩هـ). قال ابن حجر: ثقة مكثر عابد من الثالثة اختلط بأخرة. ينظر: تقريب التهذيب برقم (٥٠٦٥).

(٤) أخرجه البخاري في تفسير القرآن، تفسير سورة البقرة، باب ﴿وَلِكُلِّ وَجْهٌ مِّنْهُ مَوْلًى فَاسْتَغْنُوا الْخَيْرَاتِ أَيْنَمَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمْ اللَّهُ جَمِيعاً إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ١٤٨] برقم (٤٤٩٢).

(٥) إرشاد الساري (١٨٣/١).

(٦) في حديث الذي أخرجه البخاري في كتاب الإيمان، باب من الإيمان أن يُحِبَّ لأخيه ما يُحِبُّ لنفسه، برقم (١٣) عن أنس عن النبي أنه قال: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لأخيه ما يُحِبُّ لنفسه».

(١) إرشاد الساري (١٣٧/١). أخرجه النسائي في كتاب الإيمان، باب علامة الإيمان، برقم (٥٠١٦)، وأحمد في مسند أنس بن مالك، برقم (١٣٨٧٥).

نَبّه الإمام القسطلاني إلى أن بعض الأئمة النقاد مثل: (يحيى بن سعيد القطان) و(شعبة) روايتهم عن أي مُدلس تجعل عنعنته محمولة على الاتصال، مثال ذلك: رواية شعبة عن قتادة عن أبي العالية^(١) عن ابن عباس محمولة على الاتصال رغم انصاف قتادة بالتدليس، وعلل سبب ذلك فقال: (لأن شعبة ما كان يحدث عن أحد من المدلسين إلا بما يكون ذلك المدلس قد سمعه من شيخه، وقد حدث شعبة بهذا الحديث عن قتادة، فانتفت ريبة تدليس قتادة في هذا الحديث، حيث رواه بالغنة)^(٢).

وقد سبقه في تقرير ذلك بعض المحدثين؛ منهم الحافظ ابن حجر الذي أنه كان لا يحمل عن شيوخه المعروفين بالتدليس إلا ما سمعوه...^(٣).

ويحيى بن سعيد القطان، حيث قال: (كل شيء يحدث به شعبة عن رجل فلا تحتاج تقول عن ذلك الرجل إنه سمع فلاناً، قد كفاك أمره)^(٤).

ثانياً: الرواة المتهمون بالبدعة.

تعريف البدعة لغة واصطلاحاً:

البدعة في اللغة: الحدث في الدين بعد الإكمال^(٥).

وفي الاصطلاح: (كل شيء ليس له مثال تقدّم، فيشمل لغة: ما يُحمد ويُذم، ويختص في عُرف أهل الشرع بما يُذم، وإن وردت في المحمود فعلى معناها اللُّغوي)^(٦).

حكم رواية المُبتدع.

اختلف أهل العلم في قبول روايته أو ردها، وكانت آرائهم على النحو التالي:

الرأي الأول: تُقبل رواية المُبتدع مُطلقاً.

(١) هو رفيع بن مهران، أبو العالية الرياحي البصري (ت ٩٣ هـ) قال ابن حجر: ثقة كثير الإرسال من الثانية. ينظر: تقريب التهذيب برقم (١٩٥٣).

(٢) إرشاد الساري (٣٤٨/١٣).

(٣) النكت على ابن الصلاح لابن حجر (٦٣٠/٢).

(٤) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١٦٢/١).

(٥) لسان العرب لابن منظور (٦/٨).

(٦) فتح الباري لابن حجر (٢٧٨/١٣).

ساق هذا الرأي الخطيب البغدادي عن جماعة من أهل النقل والمتكلمين^(١).
وقد رُد عليه بأن الكافر الأصلي الذي رد حديثه اعتقد الكفر ديانة، وهذا يقتضي رد حديث
حديث الكافر المتأول^(٢).

فمن كفر ببدعته ترد روايته، وضابطه كما أورده الحافظ ابن حجر: (التحقيق أنه لا يردُّ كلُّ
يردُّ كلُّ مُكفِّرٍ ببدعة؛ لأن كل طائفة تدعي أن مخالفيها مُبتدعة، وقد تبالغ فتكفر مخالفيها، فلو
مخالفها، فلو أخذ ذلك على الإطلاق لاستلزم تكفير جميع الطوائف. فالمعتمد أن الذي تردُّ روايته
روايته من أنكر أمراً متواتراً من الشرع معلوماً من الدين بالضرورة، وكذا من اعتقد عكسه، فأما
عكسه، فأما من لم يكن بهذه الصفة وانضم إلى ذلك ضبطه لما يرويه، مع ورعه وتقواه، فلا
فلا مانع من قبوله)^(٣).

الرأي الثاني: الرد مطلقاً.

حكي هذا القول عن الإمام مالك وابن عُيَيْنَةَ والحُمَيْدِي وَعَلِي بن حَرْب^(٤).
استدلوا على ذلك بأن المُبتدعة كفار عند من ذهب إلى تكفير المتأولين، أفساق عند من
لم يحكم بكفر متأول^(٥).

وقد انتقد الإمام ابن الصَّلَاح هذا الرأي و رده بقوله: (والقول بالمنع مطلقاً بعيد مباحث
للشائع عن أئمة الحديث، فإن كتبهم طافحة بالرواية عن المُبتدعة غير الدعاة)^(٦).
الرأي الثالث: القبول وفق ضوابط معينة.

هذا وقد اختلف العلماء في الضوابط التي اعتمدها لقبول رواية المُبتدع، فتكونت مذاهب
مختلفة، منها:

-
- (١) حيث قال: (قال جماعة من أهل النقل والمتكلمين: أخبار أهل الأهواء كلها مقبولة، وإن كانوا كفاراً، وفساقاً
بالتأويل). الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (ص ١٢١).
- (٢) ينظر: الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (ص ١٢٤).
- (٣) نزهة النظر لابن حجر (ص ١٢٧).
- (٤) ينظر: الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (ص ١٢٠)، التقييد والإيضاح للعراقي (ص ١٥٠)، فتح المغيـث
للسخاوي (٢/٥٩-٦٠)، توضيح الأفكار للصنعاني (٢/٢٣٣).
- (٥) وعلي بن حرب بن محمد بن علي الطائي، أبو الحسن الموصلي (ت ٢٦٥هـ) مسند وقته، ومحدث
عصره. ينظر: سير أعلام النبلاء (١٢/٢٥١).
- (٥) ينظر: الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (ص ١٢٠).
- (٦) مقدمة ابن الصلاح (ص ١١٥).

المذهب الأول: اشتروا شروطاً وهي: أن لا تكون بدعته مكفرة^(١)، غير مستحل الكذب لنصرة مذهبه^(٢) وهو مذهب بعض أهل العلم كالشافعي، وابن أبي ليلى^(٣) وسفيان الثوري، وأبي يوسف القاضي^(٤).

المذهب الثاني: أضافوا قيداً آخر لقبول رواية المبتدع، وهو أن لا يكون داعياً إلى وهو قول عبد الله بن المبارك، وعبد الرحمن بن مهدي^(٥)، ويحيى بن معين، والحاكم^(٦). وهو ما ذهب إليه الإمام البخاري في جامعه الصحيح حين أورد رواية المبتدع في المتابعات والشواهد^(٧)، وقد علق ابن الصلاح على هذا الرأي فقال: وهذا مذهب الكثير أو الأكثر من العلماء، وأعدلها وأولاهها^(٨).

المذهب الثالث: زاد آخرون وهم الإمام أحمد بن حنبل والحافظ ابن حجر قيداً، فقيّدوا قبول رواية المبتدع غير الداعية لبدعته؛ بأن لا يروي ما يقوي بدعته^(٩). وقد علل الإمام ابن حجر هذا التقييد بقوله: (ينبغي أن يقيد قولنا بقبول رواية المبتدع إذا كان صدوقاً، ولم يكن داعية بشرط أن لا يكون الحديث الذي يحدث به مما

(١) ينظر: فتح المغيث للسخاوي (٥٩/٢)، توضيح الأفكار للصنعاني (٢٣٥/٢).

(٢) ينظر: الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (ص ١٢٠)، فتح المغيث للسخاوي (٦٢-٦٣).

(٣) هو أبو عبد الرحمن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الفقيه المقرئ (ت ١٤٨ هـ). ينظر: تذكرة الحفاظ للذهبي برقم (١٦٥) (١/ ١٧١).

(٤) هو الإمام الفقيه يعقوب بن إبراهيم الأنصاري الكوفي (ت ١٨٢ هـ) صاحب الإمام أبي حنيفة. ينظر: تاريخ بغداد للخطيب برقم (٧٥٥٨) (١٤/ ٢٤٢)، وتذكرة الحفاظ للذهبي برقم (٢٧٣) (١/ ٢٩٢).

(٥) هو عبد الرحمن بن مهدي بن حسان العنبري، وقيل الأزدي مولاهم أبو سعيد البصري اللؤلؤي (ت ١٩٨ هـ)، قال ابن حبان: كان من الحفاظ المتقنين، وأهل الورع في الدين ممن حفظ وجمع وتفقّه وصنف وحدث، وأبى الرواية إلا عن الثقات. ينظر: الثقات لابن حبان (٣٧٣/٨)، تهذيب الكمال للمزي برقم (٣٩٦٩) (١٧/ ٤٣٠).

(٦) ينظر: معرفة علوم الحديث للحاكم (ص ٩٩)، الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (ص ١٢٦-١٢٨)، مقدمة ابن الصلاح (ص ١١٤)، شرح علل الترمذي: ابن رجب الحنبلي، ت نور الدين عتر، دار الملاح، د. ط، (١/ ١٠٩-١١٠)، نزهة النظر لابن حجر (ص ١٢٨)، تدريب الراوي للسيوطي (١/ ٣٨٥).
(٧) ينظر: منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها: أبو بكر كافي، دار ابن حزم، بيروت، ط ١ (١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٠ م) (ص ١٠٥).

(٨) ينظر: مقدمة ابن الصلاح (ص ١١٥).

(٩) ينظر: نزهة النظر لابن حجر (ص ١٢٨)، تدريب الراوي للسيوطي (١/ ٣٨٥).

يعضد بدعته، ويشيدها فأنا لا نأمن حينئذ عليه من غلبة الهوى^(١).

منهج الإمام البخاري في الرواية عن المُبتدعة.

البدعة لا تؤثر على الراوي إذا ثبت أنه حافظ ضابط، وصادق ليس بكاذب، وذلك لأن تدنيه وصدق لهجته يحجزه عن الكذب، بشرط كونه غير داعي إلى بدعته، وهذا قول أغلب المحدثين كما سبق، وعلى رأسهم الإمام البخاري ومسلم وعلي بن المديني.

ولهذا نجد أن الإمام البخاري - رحمه الله - قد خرَّج لبعض الخوارج والمرجئة، وممن رمي رمي بالنصب، متبعاً في ذلك منهج شيخه الإمام علي بن المديني الذي علل سبب عدم تركه تركه لروايتهم فقال: (لو تركت أهل البصرة لحال القدر، ولو تركت أهل الكوفة لذلك الرأي - يعني يعني التشيع - خربت الكتب)^(٢).

هذا وقد أنقذ الإمام البخاري بسبب روايته عن جماعة ممن رموا ببعض البدع، ولكن هذا ولكن هذا الانتقاد فنَّده العلماء، فردوه عليه، قال الإمام السخاوي: (روى الأئمة النقاد كالبخاري كالبخاري ومسلم أحاديث عن جماعة أهل بدع في الصحيح على وجه الاحتجاج بهم؛ لأنهم ما لأنهم ما دعوا إلى بدعهم، ولا استمالوا الناس إليها ... وكذا أخرجنا بجماعة في المتابعات ... المتابعات ... هذا كله في البدع غير المكفرة)^(٣).

وذكر الشيخ محمد بن محمد أبو شهبة ذلك فقال: (إذا وجدنا بعض الأئمة الكبار من أمثال البخاري ومسلم لم يتقيد فيمن أخرج لهم في كتابه ببعض القواعد؛ فذلك لاعتبارات ظهرت لهم، ورجحت جانب الصدق على الكذب، والبراءة على التهمة، وإذا تعارض كلام الناقد، وكلام صاحبي الصحيحين فيمن أخرج لهم الشيخان من أهل البدع، قدّم كلامهما واعتبارهما للراوي على كلام غيرهم؛ لأنهما

(١) لسان الميزان (١١/١).

(٢) قال الخطيب: (قوله: خربت الكتب يعني لذهب الحديث). الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (ص ١٢٩)، وأضيف قول الإمام ابن قتيبة: (فإن هؤلاء الذين كتبوا عنهم، أهل علم، وأهل صدق في الرواية، ومن كان بهذه المنزلة، فلا بأس بالكتابة عنه، والعمل بروايته، إلا فيما اعتقده من الهوى، فإن لا يكتب عنه، ولا يعمل به. كما أن الثقة العدل، تقبل شهادته على غيره، ولا تقبل شهادته لنفسه، ولا لابنه، ولا لأبيه، ولا فيما جر إليه نفعاً، أو دفع عنه ضرراً. وإنما منع من قبول قول الصادق، فيما وافق نحلته، وشاكل هواه، لأن نفسه تُريه أن الحق فيما اعتقده، وأن القرب إلى الله عز وجل في تنبيته بكل وجه، ولا يؤمن مع ذلك، التحريف، والزيادة، والنقصان). تأويل مختلف الحديث: عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، دار الجيل، بيروت، ت محمد زهري النجار، د. ط (١٣٩٣ هـ - ١٩٧٢ م) (ص ٨٦).

(٣) فتح المغيث (٦٦-٦٩).

أعرف بالرجال من غيرهما^(١).

ومن خلال التتبع لإرشاد الساري، ومنهج الإمام القسطلاني في بيان أحوالهم اتضحت المعايير التي اعتمدها الإمام البخاري في الرواية عن أهل البدع، ويمكن إجمالها في النقاط التالية: ١- إن هؤلاء الرواة لم يكونوا دعاة إلى بدعتهم.

أوضح الإمام القسطلاني ذلك عند ترجمته لـ (عبيد الله بن موسى بن بآدام العبسي) حين به فقال: (الشيعة الغير داعية المتوفي بالإسكندرية سنة ثلاث عشرة، أو أربع عشرة، أو خمس عشرة ومائتي)^(٢).

وعند ترجمة (هشام بن أبي عبد الله سنبر الزبيعي البصري الدستوائي) نبّه الإمام أنه رغم رميه بالقدر لم يكن داعياً له^(٣).

٢- إن هؤلاء الرواة المبتدعة لم يرووا ما يوافق بدعتهم.

أظهر الإمام القسطلاني أن الإمام البخاري لم يروي عن المبتدعة ما وافق بدعتهم مثاله: ما ورد في ترجمة (عدي بن ثابت الأنصاري الكوفي)، حين ساق توثيق الإمام أحمد، والنسائي، والعجلي، والدارقطني، وقول الدارقطني: إنه كان يغلو في التشيع. وعلل الإمام القسطلاني سبب تخريج الإمام البخاري له في جامعه الصحيح بأنه لم يخرج له شيئاً مما يقوي بدعته^(٤).

٣- إن بعض هؤلاء المبتدعة قد رجعوا عن بدعتهم، فتابوا عنها.

بيّن الإمام القسطلاني أن سبب رواية الإمام البخاري عن بعض المبتدعة هو توبتهم عنها مثاله: ما ورد في (شبابه بن سوار المدائني) حيث قال: (أصله من خراسان، رمي

(١) الوسيط في علوم ومصطلح الحديث (ص ٣٩٦).

(٢) إرشاد الساري (١/١٢٨).

وعبيد الله بن موسى بن بآدام العبسي الكوفي أبو محمد ثقة كان يتشيع من التاسعة. ينظر: تقريب التهذيب لابن حجر برقم (٤٣٤٥).

(٣) ينظر: إرشاد الساري (١/١٩٠).

وهشام بن أبي عبد الله سنبر الزبيعي البصري الدستوائي (ت ١٥٤هـ) ثقة ثبت وقد رمي بالقدر من كبار السابعة. ينظر: تقريب التهذيب لابن حجر برقم (٧٢٩٩).

(٤) ينظر: إرشاد الساري (٣/٤٨٤)، (٥/٣٩٠).

وعدي بن ثابت الأنصاري الكوفي (ت ١١٦هـ) قال ابن معين: شيعي مفرط. قال أحمد: ثقة إلا أنه كان يتشيع. ينظر: تهذيب التهذيب لابن حجر (٧/١٥٠).

بالإرجاء، وقيل كان داعية، لكن وثقه ابن مَعِين وابن المَدِيني وغيرهما، وروي عن أبي زُرْعَة أنه رجع عن الإرجاء، وقد احتج به الجماعة^(١).

٤- إن بعض هؤلاء المُبتدعة عُدل بروايتهم من الأصول إلى المتابعات والشواهد.
لم يصرح الإمام البخاري بأن فلاناً وفلاناً هو من رواة المتابعات والشواهد، ولكنه فهم من تصرفه.

وقد نبّه الإمام القسطلاني أن الإمام البخاري لم يُخرَج لبعض هؤلاء الرواة في الأصول الأصول البتة، وإنما أخرج لهم في المتابعات والشواهد، وذلك في عادته بمن لا يُحتج بحديثه، مثال بحديثه، مثال ذلك: ما ساق في ترجمة (عمران بن داود العطار البصري) حين قال: (هو صدوق صدوق يهم، ورمي برأي الخوارج، ولم يخرج له البخاري إلا استشهاده)^(٢).

٥- إن بعض هؤلاء المُبتدعة يروى لهم في الأصول لكن بمتابعة غيرهم لهم.
أحياناً يروي الإمام البخاري للمُبتدع في الأصول، ولكنه يقوي روايته بالمتابعات والشواهد، كما فعل حين روى لـ (داود بن حصين الأموي أبو سليمان المدني)، قال الإمام القسطلاني: هو ثقة إلا في عكرمة، ورمي برأي الخوارج، وأضاف قول ابن حبان: بأنه لم يكن داعية، وقد وثقه ابن مَعِين والعجلي والنسائي، وروى له البخاري هذا الحديث فقط، وله شواهد^(٣).

المطلب الثاني: بيان أحوال الرواة الذين أخرج لهم البخاري ممن تكلم فيهم بسبب اختلال الضبط:

والضبط لغة: لزوم الشيء وحبسه، وضبط الشيء حفظه^(٤).

(١) إرشاد الساري (٢١٨/٥).

وشبابة بن سوار المدائني أبو عمرو الفزاري (ت ٢٠٦هـ) ضعفه أحمد بن حنبل فقال: تركته للإرجاء. ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (٥١٤/٩).

(٢) إرشاد الساري (١٦٣/٩).

وعمران بن داود العطار البصري أبو العوام القطان. قال أحمد بن حنبل: أرجو أن يكون صالح الحديث. وقال يحيى بن معين: ليس بالقوي. توفي بين (١٦٠هـ) و (١٧٠هـ). ينظر: تهذيب الكمال للمزي برقم (٤٤٨٩) (٣٢٨/٢٢).

(٣) ينظر: إرشاد الساري (٣٧٥/٥).

وداود بن حصين الأموي، أبو سليمان المدني (ت ١٣٥هـ)، قال ابن حبان: انتحل نحلة بدعة، ولم يدع إليها. ينظر: الثقات لابن حبان (٢٨٤/٦)، تهذيب الكمال للمزي برقم (١٧٥٤) (٣٨٢/٨).

(٤) ينظر: لسان العرب لابن منظور (٣٤٠/٧).

واصطلاحاً هو: إتقان ما يرويه الرَّاوي، بأن يكون متيقظاً لما يروي غير مُغفل، حافظاً لروايته إن روى من حفظه، ضابطاً لكتابه إن روى منه، عالماً بمعنى ما يرويه، وبما يحيل المعنى عن المراد إن روى بالمعنى^(١).

أنواع الضبط.

الضبط نوعان: ضبط صدر، وضبط الكتاب.

فضبط الصدر: هو أن يثبت الرَّاوي في صدره ما سمعه، بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء.

وأما ضبط الكتاب: فهو صيانة الرَّاوي لكتابه، منذ سماعه له إلى أن يؤديه^(٢).

مقياس الضبط.

لمعرفة ضبط الرَّاوي يجب أن تسبر أحاديثه، ومن ثم تُعرض على أحاديث غيره من الثقات، قال ابن الصَّلاح: (يُعرف كون الرَّاوي ضابطاً بأن نعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان، فإن وجدنا رواياته موافقة، ولو من حيث المعنى لرواياتهم، أو موافقة لها في الأغلب والمخالفة نادرة، عرفنا حينئذٍ كونه ضابطاً ثبّتاً، وإن وجدناه كثير المخالفة لهم، عرفنا اختلال ضبطه، ولم نحتجَّ بحديثه)^(٣).

كما هو معروف إن الإمام البخاري حاز السبق في انتقائه لرجال جامعه الصحيح، فيكتفى بالإشارة إلى أن الرَّاوي قد أخرج له البخاري في صحيحه ليحكم عليه بالتقدم على غيره، ولكن في بعض الأحيان نجد أن عدداً من رجاله قد لحقهم الجرح بسبب اختلال الضبط، ويمكن استخلاص أحوال رجال الجامع الصحيح المنتقدين بسبب اختلال ضبطهم؛ على الشكل التالي:

أولاً: من لم يثبت ضعفه.

ليس كل جرح يُطلق على الرَّاوي يكون جرحاً مقبولاً، قال الحافظ ابن حجر: (الجرح مقدّم على التعديل، وأطلق ذلك جماعة، ولكن محله: إن صدر مُبيّناً من عارفٍ بأسبابه؛ لأنه إن كان غير مُفسّرٍ لم يقدح فيمن ثبتت عدالته، وإن صدر من غير عارفٍ بالأسباب

(١) ينظر: الرسالة للشافعي (٢/٣٧٠).

(٢) ينظر: نزهة النظر لابن حجر (ص ٦٩).

(٣) مقدمة ابن الصلاح (ص ١٠٦).

لم يُعتبر به أيضاً^(١)، وعلى هذا سار الإمام القسطلاني، حين رد جرح بعض الرواة؛ من ذلك: قوله في ترجمة (أسامة بن حفص المدني): ضعفه الأزدي بلا حجة^(٢). وقوله في (محمد بن كثير العبدي البصري): (ثقة، ولم يصب من ضعفه)^(٣).

وفي ترجمة (إبراهيم بن سعد بن إبراهيم الزهري المدني) قال: (ثقة حجة تكلم فيه بلا بلا قاذح)^(٤).

ثانياً: من ضُفَّ بالنسبة لجهة معينة قد تفادى الإمام البخاري الإخراج منها، وهؤلاء أنواع:

١- من ضُفَّ في أشخاص معينين.

أظهر الإمام القسطلاني أن بعض رواة الجامع الصحيح قد ضُفَّ في شيخ له دون الآخر، مثاله: ما أورده في ترجمة (جرير بن حازم الأزدي البصري)، فقال: (وثقه ابن معين، وضعفه في قتادة خاصة، ووثقه النسائي، وقال أبوحاتم: صدوق ... ولم يخرج له البخاري عن قتادة إلا أحاديث توبع فيها)^(٥).

وفي ترجمة (عبد الله بن المثنى) ساق أقوال الأئمة النقاد فيه، ثم نبّه إلى رأي الحافظ ابن حجر وابن حبان، فقال: (اختلف فيه، فوثقه العجلي والترمذي. وقال أبو زرعة وابن معين: ليس

(١) نزهة النظر لابن حجر (ص ١٧).

(٢) ينظر: إرشاد الساري (٢٦٧/١٢).

وأسامة قد رد تضعيفه أيضاً الذهبي، حيث قال: ضعفه الأزدي بلا حجة. وقال ابن حجر: صدوق ضعفه الأزدي بلا حجة من الثامنة. ينظر: تهذيب التهذيب (١٨١/١)، تقريب التهذيب برقم (٣١٤).

(٣) ينظر: إرشاد الساري (٢٠٠/٤).

ومحمد بن كثير (ت ٢٢٣هـ) قد وثقه أيضاً ابن حجر، فقال: لم يصب من ضعفه، من كبار العاشرة. ينظر: تقريب التهذيب برقم (٦٢٥٢).

(٤) إرشاد الساري (٥٦٨/٤).

وإبراهيم بن سعد (ت ١٨٥هـ) من الثامنة، وثقه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وأبوحاتم. ينظر: تقريب التهذيب لابن حجر برقم (١٧٧).

(٥) إرشاد الساري (٥١٦/٥).

وجريير بن حازم بن زيد بن عبد الله الأزدي أبو التضر البصري (ت ١٧٠هـ) ثقة لكن في حديثه عن قتادة ضعف، وله أوام إذا حدث من حفظه وهو من السادسة، اختلط لكن لم يحدث في حال اختلاطه. ينظر: تقريب التهذيب لابن حجر برقم (٩١١).

بشيء، وقال النسائي: ليس بالقوي، قال ابن حجر: لعلّه أراد في بعض حديثه، وقد تقرّر أنّ البخاري حيث يُخرج لبعض من فيه مقال لا يُخرج شيئاً مما أنكر عليه. وقول ابن معين: (ليس بشيء) أراد به في حديث بعينه سئل عنه، والرجل إذا ثبتت عدالته لم يُقبل فيه الجرح إلاّ مفسراً بأمرٍ قادح، وذلك غير موجود في عبد الله بن المثنى هذا. وقال ابن حبان لما ذكره في الثقات: ربما أخطأ، والذي أنكر عليه إنما هو من روايته عن غير عمّه ثُمّامة، وإنما أخرج له عن عمّه هذا الحديث وغيره^(١).

٢- من ضَعَف حديثه في أماكن معنية.

أظهر الإمام القسطلاني أنه قد يكون للراوي الصدوق أصول يرويهها عن أهل بلد فعندئذ يؤخذ بروايته، ولكنه دونها قد يقع في الخطأ، فعندئذ ترد روايته، مثال ذلك: ما أورده ترجمة (يحيى بن عبد الله بن بُكير المَخْزُومِي المَصْرِي) حيث قال: ثقة في الليث، وتكلموا سماعه من مالك، لكن قال المؤلف في تاريخه الصغير^(٢): ما روى يحيى بن بُكير عن أهل الحجاز في التاريخ فإني انتقيته^(٣). وهذا يدل على أنه يَنْتَقِي في حديث شيوخه، ولذا ما خَرَجَ له عن مالك سوى خمسة أحاديث مشهورة متابعة^(٤).

٣- من ضَعَف حديثه في زمن معين.

قد يعرض لبعض الرواة الثقات طارئ فلا يستمر على حفظه وقوته بسببه، كأن يصيبه الكبر الشديد أو مرض أوحادثة وغير ذلك، وهذا ما يسمى بالاختلاط. والاختلاط لغة: من اختلط فلان، أي: فسد عقله، واختلط عقله فهو مختلط إذا تغير عقله^(٥).

واصطلاحاً: هو في حقيقته فساد العقل وعدم انتظام الأقوال والأفعال؛ إما بخرف،

(١) إرشاد الساري (٢٤٧/١٣-٢٤٨).

وعبد الله بن المثنى بن عبد الله بن أنس بن مالك الأنصاري أبو المثنى البصري صدوق كثير الغلط من السادسة. ينظر: تقريب التهذيب لابن حجر برقم (٣٥٧١).

(٢) لم أعثر على ذلك في التاريخ الصغير: محمد بن إسماعيل البخاري، ت محمود زايد، مكتبة المعرفة، بيروت، ط ١ (١٤٠٦ هـ-١٩٨٦ م) (٣٣٠/٢).

(٣) بينما أوردها الحافظ ابن حجر: فإني أتقيّه. ينظر: فتح الباري (٤٥٢/١).

(٤) ينظر: إرشاد الساري (٤٦٤/٣).

ويحيى بن عبد الله بن بُكير أبو زكريا المصري (ت ٢٣١ هـ) ينسب إلى جده ثقة في الليث، وتكلموا في سماعه من مالك من كبار العاشرة. ينظر: تقريب التهذيب لابن حجر برقم (٧٥٨٠).

(٥) ينظر: لسان العرب لابن منظور (٢٩٤/٧-٢٩٥).

أَوْضَرُّ، أَوْمَرُض، أَوْسَرَقَ مَال، أَوْذَهَاب كَتَب، أَوْاحْتَرَقَهَا^(١).

حكم الرواة المختلطين.

الحكم فيهم أَنَّهُ يُقْبَلُ حَدِيثٌ مِنْ أَخَذَ عَنْهُمْ قَبْلَ الْاِخْتِلَاطِ، وَلَا يُقْبَلُ حَدِيثٌ مِنْ أَخَذَ عَنْهُمْ بَعْدَ عَنْهُمْ بَعْدَ الْاِخْتِلَاطِ، أَوْ أَشْكَلُ أَمْرِهِ فَلَمْ يَدْرَ هَلْ أَخَذَ عَنْهُمْ قَبْلَ الْاِخْتِلَاطِ أَوْ بَعْدَهُ^(٢).
إِذَا رَغِمَ ثَقَّةُ بَعْضِ الرِّوَاةِ وَإِمَامَتُهُمْ، إِلَّا أَنَّهُمْ قَدْ سَاءَ حِفْظُهُمْ لَطَارِئٍ قَدْ طَرَأَ عَلَيْهِمْ مِنْ كِبَرٍ أَوْ غَيْرِهِ، وَقَدْ حَرَصَ الْعُلَمَاءُ عَلَى التَّمْيِيزِ بَيْنَ الرِّوَاةِ عَنْهُمْ؛ لَيْتَسَنَّى لَهُمْ مَعْرِفَةُ مَنْ رَوَى عَنْهُمْ فِي زَمَنِ حِفْظِهِمْ وَإِتْقَانِهِمْ، وَمَنْ رَوَى عَنْهُمْ فِي زَمَنِ سَوْءِ حِفْظِهِمْ وَاجْتِلَاطِهِمْ؛ لِيُقْبَلَ الْأَوَّلُ، وَيُرَدَّ الثَّانِي، وَهَذَا الْحُكْمُ الْمُنْصَفُ لَا يُمْكِنُ تَحْقِيقُهُ إِلَّا إِذَا مُيِّزَ زَمَنُ اخْتِلَاطِ الرَّوَايَةِ، وَمَنْ ثُمَّ مُيِّزَ الَّذِينَ سَمِعُوا مِنْهُ قَبْلَ اخْتِلَاطِهِ مِنْ سِوَاهُمْ مِنَ الرِّوَاةِ.

هَذَا وَقَدْ اعْتَنَى الْإِمَامُ الْقَسْطَلَانِيُّ بِبَيَانِ ضَبْطِ الرِّوَاةِ، وَمَا يَطْرَأُ عَلَيْهِمْ مِنْ اخْتِلَالٍ، ظَهَرَ ذَلِكَ مِنْ خِلَالِ تَرْجُمَتِهِ لِبَعْضِ الرِّوَاةِ، فَقَدْ أَوْضَحَ أَنَّ رِوَايَةَ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ لِبَعْضِ الْمُخْتَلِطِينَ إِنَّمَا كَانَ عَنْ طَرِيقِ الرِّوَاةِ عَنْهُمْ قَبْلَ الْاِخْتِلَاطِ، مِثَالُهُ: فِي تَرْجُمَةِ الْحَافِظِ (سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ مِهْرَانَ الْيَشْكُرِيُّ الْبَصْرِيُّ)^(٣) فَقَدْ بَيَّنَّ اتِّصَافَهُ بِالْاِخْتِلَاطِ، وَمَنْ ثُمَّ أَوْضَحَ أَنَّ يَزِيدَ بْنَ زُرَيْعٍ^(٤) الرَّوَايَةِ عَنْهُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ قَدْ سَمِعَ مِنْهُ قَبْلَ اخْتِلَاطِهِ^(٥).

وَفِي تَرْجُمَةِ الْحَافِظِ الشَّهِيرِ (عَبْدُ الرَّزَّاقِ بْنُ هَمَّامٍ الصَّنْعَانِيُّ)^(٦) قَالَ: عَمِيَ فِي آخِرِ عَمْرِهِ فَتَغْيِيرٌ، وَقَدْ احْتَجَّ بِهِ الشَّيْخَانُ فِي جُمْلَةٍ حَدِيثٍ مِنْ سَمِعَ مِنْهُ قَبْلَ الْاِخْتِلَاطِ^(٧).
وَقَدْ سَبَقَهُ الْإِمَامُ ابْنُ الصَّلَاحِ فِي تَوْضِيحِ ذَلِكَ، حَيْثُ قَالَ: (وَأَعْلَمُ أَنَّ مَنْ كَانَ مِنْ هَذَا

(١) ينظر: فتح المغيـث للسـخاوي (٣٧١/٤).

(٢) ينظر: مقدمة ابن الصلاح (ص ٣٩٢).

(٣) هو سعيد بن أبي عروبة مهران اليشكري البصري (ت ١٥٠هـ) قال ابن حبان: اختلط سنة خمس وأربعين ومائة، وبقي خمس سنين في اختلاطه، وأحب إلي أن لا يحتج به إلا بما روى عنه القدماء قبل اختلاطه مثل ابن المبارك ويزيد بن زريع وذويهما، ويعتبر برواية المتأخرين عنه دون الاحتجاج بهما. ينظر: الثقات لابن حبان (٣٦٠/٦).

(٤) هو يزيد بن زريع العيشي، أبو معاوية البصري (ت ١٨٢هـ) محدث البصرة، قال أحمد بن حنبل: كان ريحانة البصرة، ما أتقنه وما أحفظه. ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (٢٩٦/٨).

(٥) ينظر: إرشاد الساري (٥٤٠/٥).

(٦) هو عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري أبو بكر الصنعاني (ت ٢١١هـ) ثقة حافظ مصنف شهير عمي في

آخر عمره فتغير وكان يتشيع من التاسعة. ينظر: تقريب التهذيب لابن حجر برقم (٤٠٦٤).

(٧) ينظر: إرشاد الساري (٣٤/٥).

القبيل مُحْتَجًّا بروايته في الصَّحَّاحِينَ، أو أحدهما فإنَّا نعرف على الجملة أنَّ ذلك ممَّا تميَّز، وكان مأخوذاً عنه قبل الاختلاط^(١).

والحافظ ابن حَجَر الذي قال: (وكذا لم يخرجنا من حديث المُخْتَلِطِينَ عن سمع الاختلاط إلا ما تحققنا أنه من صحيح حديثهم قبل الاختلاط)^(٢).

من خلال ما سبق بيانه نجد أن الإمام القسطلاني كان له إمام وعناية في بيان أحوال الرواة، وذلك ليدفع الشك عن أسانيد الإمام البخاري.

ثالثاً: من تكلم في حفظه، ولكن الإمام البخاري لم يروي عنه منفرداً، و روى له مقروناً بغيره من الثقات.

ذكر الإمام القسطلاني أن الإمام البخاري قد يروي عن الراوي المتكلم فيه لأنه يمكنه صحيح حديثه من سقيمه، عندما يوافقه راوي ثقة، مثال ذلك: حين بيّن سبب رواية الإمام عن (أسيد بن زيد بن صالح القرشي الكوفي) مع اتصافه بالضعف، حيث قال: ضعيف، في البخاري إلا هذا الموضع، ولقد قرنه بعمران بن ميسرة^(٣).

ورواية الإمام البخاري أيضاً عن (حسن بن حسن البصري)^(٤)، حين ساق قول الإمام أبي حاتم بأنه منكر الحديث. وعلل سبب رواية الإمام البخاري بأنه أخرجه عن

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص ٣٩٨).

(٢) النكت على ابن الصلاح لابن حجر (١/٣١٥).

(٣) ينظر: إرشاد الساري (١٣/٥٤٤).

وأسيد بن زيد بن نجیح الجمال القرشي الهاشمي أبو محمد الكوفي. قال يحيى بن معين: أسيد كذاب، وقال النسائي: متروك، وقال الدارقطني: ضعيف الحديث. وقال الحافظ ابن حجر: ضعيف أفرط ابن معين فكذبه، وما له في البخاري سوى حديث واحد مقرون بغيره من العاشرة، مات قبل مائتان وعشرين. ينظر: تهذيب الكمال للمزي برقم (٥١٢) (٣/٢٣٨)، تقريب التهذيب برقم (٥١٢).

وعمران بن ميسرة أبو الحسن البصري، ثقة من العاشرة (ت ٢٢٣هـ). ينظر: تقريب التهذيب لابن حجر برقم (٥١٧٤).

(٤) هو حسن بن حسن البصري صدوق يخطئ من العاشرة (ت ٢١٣هـ). ينظر: تقريب التهذيب لابن حجر برقم (١١٩٨).

هُدْبَةُ^(١) وأبي الوليد الطيالسي^(٢) بمتابعته عن همام^(٣) .

إذاً فسبب تخريج الإمام البخاري عن بعض من اختل حديثه هو موافقة الثقات لهم في حديثهم لذلك أخرج لهم فإن كان الراوي يُخْطِئ، فالْبُخَارِي قد انتقى من رواياته ما وافق روايات روايات الثقات مما لم يُخْطِئ فيه.

رابعاً: من ضَعَّف من جهة حفظه، وهو صالح فاعتبر حديثه في المتابعات والشواهد.

والشواهد.

ينقسم من ضَعَّف من الرواة إلى قسمين القسم الأول: الرواة الذين يُعتبر بحديثهم، والقسم الثاني: الرواة الذين لا يُعتبر بحديثهم، وذلك لشدة ضعفهم. قال الإمام ابن الملقن: (ثم اعلم اعلم أنه يدخل في المتابعة والاستشهاد رواية من لا يحتج بحديثه وحده؛ بل يكون معدوداً في معدوداً في الضعفاء، وفي الصحيحين جماعة من الضعفاء ذكروا في المتابعات والشواهد، وليس والشواهد، وليس كل ضعيف يصلح لذلك، ولهذا يقول الدارقطني وغيره في الضعفاء: فلان يُعتبر يُعتبر به، وفلان لا يُعتبر به)^(٤).

فالإمام القسطلاني قد نظر إلى موضع رواية الإمام البخاري عن الراوي الذي اختل ضبطه، ثم نبه إلى أن من أسباب رواية الإمام البخاري عنهم هو سياق أحاديثهم في المتابعات والشواهد

مثال ذلك: ما قاله في ترجمة (فُلَيْح بن سُلَيْمان الخُزَاعِي المدني)^(٥): (احتج به البخاري

(١) هو هُدْبَةُ بن خالد بن الأسود القَيْسِي التُّوْبَانِي، أبو خالد البَصْرِي (ت ٢٣٧هـ) وقيل (ت ٢٣٩هـ) وقيل غير ذلك. يقال له هَدَاب، ثقة عابد تفرد النسائي بتلبيته من صغار التاسعة. ينظر: تقريب التهذيب لابن حجر برقم (٧٢٦٩).

(٢) هو هشام بن عبد الملك الباهلي البصري (ت ٢٢٧هـ) ثقة ثبت من التاسعة. ينظر: تقريب التهذيب لابن حجر برقم (٧٣٠١).

(٣) ينظر: إرشاد الساري (٢٩٨/٤).

وهمام بن يحيى بن دينار العودي البصري، أبو عبد الله (ت ١٦٥هـ) ثقة ربما وهم من السابعة. ينظر: تقريب التهذيب لابن حجر برقم (٧٣١٩).

(٤) المقنع في علوم الحديث: عمر بن علي الأنصاري، ت عبد الله الجديع، دار فواز للنشر، السعودية، ط ١ (١٤١٣هـ) (ص ١٨٩).

(٥) هو فُلَيْح بن سُلَيْمان بن أبي المُعِيرَةِ الخُزَاعِي أبو يحيى المدني، ويقال فُلَيْح لقب، واسمه عبد الملك (ت ١٦٨هـ) صدوق كثير الخطأ من السابعة. ينظر: تقريب التهذيب لابن حجر برقم (٥٤٤٣).

وأصحاب السنن وروى له مُسلم، وضعفه يَحْيَى بن مَعِين والنَّسَائِي وأبو دَاوُد. وقال السَّاجِي: هو من أهل الصدق وكان يهتم. وقال الدَّارِقُطْنِي: مُخْتَلَفٌ فِيهِ وَلَا بِأَسَ بِهِ. وقال ابن عَدِي: له أَحَادِيثٌ صَالِحَةٌ مُسْتَقِيمَةٌ وَغَرَائِبٌ، وَهُوَ عِنْدِي لَا بِأَسَ بِهِ. وَلَمْ يَعْتَمِدْ عَلَيْهِ الْبُخَارِيُّ اعْتِمَادَهُ عَلَى مَالِكٍ وَابْنِ عُيَيْنَةَ وَأَضْرَابِهِمَا، وَإِنَّمَا أَخْرَجَ لَهُ أَحَادِيثَ أَكْثَرَهَا فِي الْمَتَابِعَاتِ وَبَعْضُهَا فِي الرِّقَائِقِ^(١).

وَحِينَ أَوْضَحَ آرَاءَ النِّقَادِ فِي (مُحَاضِرِ بْنِ الْمُورِّعِ الْهَمْدَانِي الْيَامِي الْكُوفِي)^(٢). فَقَالَ: (قَالَ النَّسَائِي: لَيْسَ بِهِ بِأَسَ، وَقَالَ أَحْمَدُ: كَانَ مُعَفَّلًا وَلَمْ يَكُنْ مِنْ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: لَيْسَ بِمَتِينٍ، يَكْتُبُ حَدِيثَهُ، وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: صَدُوقٌ، وَقَدْ أَخْرَجَ لَهُ الْمُؤَلَّفُ حَدِيثَيْنِ تَعْلِيْقًا، وَرَوَى لَهُ مُسْلِمٌ مَقْرُونًا بغيره، وَرَوَى لَهُ التِّرْمِذِيُّ)^(٣).

المبحث الثالث: لطائف الإسناد.

يقصد بلطائف الإسناد: كل صفة دقيقة من فنون الحديث المختلفة المتعلقة بالإسناد؛

(١) إرشاد الساري (٤/٤٩).

(٢) هو مُحَاضِرُ بْنُ الْمُورِّعِ الْهَمْدَانِي الْيَامِي الْكُوفِي (ت ٢٠٦هـ) صدوق له أوهام من التاسعة.

ينظر: تقريب التهذيب لابن حجر برقم (٦٤٩٣).

(٣) إرشاد الساري (٤/٢٩١).

كعلو السند، ونزوله، واتصافه بالأصحية المطلقة عند بعض المحدثين، أوالمقيدة عند غيرهم، وتسلسله بصفة معينة بالنسبة لطريقة التحديث، أوللرواة وغير ذلك من الفوائد الإسنادية، وهي فنون تميزت بالدقة والخفاء، لم يدركها إلا كبار الأئمة، فبينوا ذلك بالتفصيل.

امتاز الإمام البخاري بالتفنن في عرضه للأسانيد، فتتوعت أساليبه في رواية الأحاديث، فأتى الأئمة الشراح فأوضحوا ذلك، وقد اعتنى الإمام القسطلاني . رحمه الله . بهذه الفنون، فأرشدنا إلى معرفة الأنماط المختلفة في رواية الحديث النبوي، والأشكال المتنوعة للأسانيد، فدل ذلك على سعة علمه، وعمق ملاحظته، وشدتها.

اشتملت لطائف الإسناد في إرشاد الساري على:

المطلب الأول: الإسناد العالي والنازل.

أولاً: الإسناد العالي.

تعريف الإسناد العالي.

لغة: العالي اسم فاعل من العُلُوّ ضد النزول^(١) .

واصطلاحاً: (هو الذي قلَّ عدد رجاله مع الاتصال، وكذا إذا تقدم سماع راويه، أو تقدمت وفاة شيخه)^(٢).

أهميته: أدرك الأئمة الحفاظ أهميته، فرحلوا طلباً لعلو الإسناد في الحديث، قال ابن الصلاح: (العلو في الإسناد سنة)^(٣).

فكثرة رجال السند مظنة الخطأ، وقلة رجال السند تقلل من احتمالته.

قال الحافظ ابن حجر: (وإنما كان العلو مرغوباً فيه لكونه أقرب إلى الصحة، وقلة الخطأ؛ لأنه ما من راوٍ من رجال الإسناد إلا والخطأ جائزٌ عليه، فكُلُّما كثرت الوسائط وطال السند كثرت مظانُّ التجويز، وكلُّما قلَّت قلَّت)^(٤).

ومن ميزات الجامع الصحيح هو اقتران علو السند بالصحة، وكانت أعلى أسانيده هي ثلاثياته، وهي التي رواها الإمام البخاري بثلاث وسائط بينه وبين النبي ﷺ^(٥) وقد بلغت اثنان

(١) ينظر لسان العرب لابن منظور (٨٣/١٥).

(٢) منهج النقد لنور الدين عتر (ص ٣٥٨).

(٣) ينظر: مقدمة ابن الصلاح (ص ٤٠).

(٤) نزهة النظر لابن حجر (ص ١٤٧).

(٥) ينظر: منهج النقد لنور الدين عتر (ص ٣٥٩).

وعشرون حديثاً^(١).

وقد نبّه الإمام القسطلاني عليها مثاله: عند رواية الإمام البخاري عن أبي عاصم الضحاك بن مخلد عن يزيد بن أبي عبيد عن سلمة بن الأكوع^(٢).

ويلحق بثلاثياته ما يشابهها، مثال ذلك: ما قاله في رواية الإمام البخاري عن عبيد الله موسى عن هشام بن عروة عن أبيه عن عمر بن أبي سلمة^(٣): (فيه رواية تابعي عن تابعي عن صحابي وهو سند عالٍ جداً، وله حكم الثلاثيات، وإن لم يكن على صورتها، لأن أعلى ما يقع للمؤلف يكون بينه وبين الصحابي فيه اثنان، فإن كان الصحابي يروي عن النبي ﷺ فصورة الثلاثي، وإن كان عن صحابي آخر فلا، لكنه من حيث العلوّ واحد؛ لصدق أن بينه وبين الصحابي اثنين، وبالجمله فهو من العلوّ النسبي)^(٤).

ثانياً: الإسناد النازل:

تعريف الإسناد النازل.

لغة: النازل اسم فاعل من النزول^(٥).

واصطلاحاً: (هو الذي كثر عدد رجاله بالنسبة إلى سند آخر)^(٦).

إضافة إلى إشارته إلى علو الإسناد أشار الإمام القسطلاني إلى نزوله، مثاله: في رواية الإمام البخاري عن شيخه إسماعيل^(٧) عن أخيه عن سليمان عن محمد بن أبي عتيق عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن زينب ابنة أبي سلمة عن أم حبيبة بنت أبي سفيان عن زينب ابنة جحش^(٨).

حيث قال: (يقال إنه أطول سند في البخاري فإنه تساعي، وفيه ثلاث صحابييات لا

(١) ينظر: الرسالة المستطرفة (ص ٩٧).

(٢) إرشاد الساري، كتاب في المظالم والغضب، باب هل تكسر الننان التي فيها الخمر، أوتخزق الرقاق،

برقم (٢٤٧٧) (٥/٤٩٠).

(٣) إرشاد الساري، كتاب الصلاة، باب الصلاة في النّوب الواحد ملتحقاً به، برقم (٣٥٤) (٢/١٥).

(٤) إرشاد الساري (١٥/٢).

(٥) ينظر: لسان العرب لابن منظور (٦٥٦/١١).

(٦) تيسير مصطلح الحديث للطحان (ص ١٤١).

(٧) هو إسماعيل بن عبد الله بن عبد الله بن أويس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي (ت ٢٢٦هـ) أخو أبي بكر

عبد الحميد بن أبي أويس. ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (٣٩٢/١٠).

(٨) أخرجه البخاري في الفتن، باب يأجوج ومأجوج، برقم (٧١٣٥).

أربعة^(١).

وقد يقرن الإمام البخاري بين إسنادين أحدهما عال، لكن فيه شبهة، والثاني نازل لنفيها، لنفيها، مثال ذلك: قوله حدثنا محمد بن يوسف، قال: حدثنا سُفيان عن عمرو بن عامر قال: سمعتُ قال: سمعتُ أنساً (ح) وحدثنا مُسَدَّدٌ ، قال: حدثنا يَحْيَى عن سُفيان قال: حدثني عمرو بن عامر عن أنس^(٢). فأوضح الإمام القسطلاني سبب ذلك فقال: (وفائدة إتيانه بالسندين مع أن الأول عالٍ لأن بين المؤلف وبين سُفيان فيه رجل، والثاني نازل لأن بينهما فيه اثنان أن سُفيان مدلس، وعنفة المدلس لا يحتج بها إلا أن يثبت سماعه بطريق آخر، ففي السند الثاني أن سُفيان قال: حدثني عمرو^(٣)).

المطلب الثاني: أصح الأسانيد.

اختلف العلماء في مسألة أصح الأسانيد فرأى بعض الأئمة أنه قد يوصف إسناده بأنه أصح

(١) إرشاد الساري (٨٣/١٥).

(٢) أخرجه البخاري في الوضوء، باب الوضوء من غير حدث، برقم (٢١٤).

(٣) إرشاد الساري (٤٣٩/١).

الأسانيد كلها منهم الإمام علي بن المديني والبخاري ويحيى بن معين وغيرهم^(١).
بينما رأى بعضهم الآخر أنه ينبغي الإمساك عن الحكم لإسناد بأنه الأصح على
وهم الإمام الحاكم وابن الصلاح والنووي وابن حجر والسخاوي والسيوطي^(٢) فكان انتقاؤهم
لأصح الأسانيد وفق اعتبارات معينة من تقييد بمكان مخصوص أو بصحابي معين، والسبب
هو تعذر إطلاق ذلك من حيث الواقع^(٣)، وهو ما اختاره الإمام القسطلاني فقال: والمختار لا
يجزم في سند بأنه أصح الأسانيد مطلقاً غير مقيد بصحابي، إذ يتوقف على وجود درجات
القبول في كل فرد من رواة السند المحكوم له، فإن قيد بصاحبها ساغ^(٤).
وقد بينها الإمام القسطلاني، وبيانه لها كان يتجلى أحياناً بالإطلاق دون تقييد مثال
ذلك: قوله في رواية (سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عائشة)^(٥) حيث
قال: (وإسناده مما عدوه من أصح الأسانيد)^(٦).
وفي بعض الأحيان يقيد هذه الصحة بإضافتها لصحابي من الصحابة، فيقول: إنه
أصح أسانيد أبي هريرة، وهو رواية أبي الزناد عن الأعرج عنه^(٧).
وقد بين ما اعتمده الإمام البخاري فيها فقال عند ذكره لسند مالك: عن نافع عن
عبد الله بن عمر^(٨) بأنه: هو ما يقصد به ؟ سلسلة الذهب، وهو عند المؤلف - رحمه الله -
أصح الأسانيد^(٩).

المطلب الثالث: المسلسل.

هو وصف لحال الرواية، أو لحال الراوي فقط، ولا تعلق له بالحكم على الحديث.

(١) ينظر: معرفة علوم الحديث للحاكم (ص ٩٩)، النكت لابن حجر (٦٠/١).

(٢) ينظر: مقدمة ابن الصلاح (ص ١٥)، فتح المغيث للسخاوي (٢٠/١)، تدريب الراوي للسيوطي (٧٦/١).

(٣) ينظر: معرفة علوم الحديث للحاكم (ص ٩٩).

(٤) ينظر: إرشاد الساري (١٣/١).

(٥) أخرجه البخاري في الصوم، باب هل يخص شيئاً من الأيام؟ برقم (١٩٨٧).

(٦) إرشاد الساري (٥٥٩/٤).

(٧) إرشاد الساري، في الإيمان، باب قيام ليلة القدر من الإيمان، برقم (١٧٧/١).

(٨) أخرجه البخاري في الوضوء، باب وضوء الرجل مع امرأته، برقم (١٩٣).

(٩) إرشاد الساري (٤١٩/١).

والمسلسل كما عرّفه الإمام القسطلاني: هو (ما ورد بحالة واحدة في الرواة)^(١) أو الرواية^(٢) (٣).

أوضح الإمام القسطلاني بعض أنواعه فكان منها؛ ما كان التسلسل راجعاً إلى ذات الرواة؛ الرواة؛ كأن يكونوا جميعهم من أهل المدينة، كما ورد في السند الذي رواه الإمام البخاري: عن أبي البخاري: عن أبي اليمان عن شعيب عن الزهري (ح) وعن إسماعيل عن أخيه عن سليمان عن محمد بن أبي عتيق عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير أن زينب ابنة أبي سلمة حدثته عن حدثته عن أم حبيبة بنت أبي سفيان، عن زينب ابنة جحش عن رسول الله ﷺ^(٤) علق الإمام القسطلاني عليه فقال: (هذا الحديث رجال إسناده مدنيون)^(٥).

وقد أشار الإمام القسطلاني إلى حديث قد تسلسل كاملاً بالكنى من أوله إلى آخره، وهو ما وهو ما رواه الإمام البخاري فقال: حدثنا أبو النعمان حدثنا أبو عوانة عن أبي بشر عن أبي المتوكل عن أبي سعيد^(٦) حيث قال فيه: (إن رجاله كلهم مذكورون بالكنى وهو غريب جداً، وكلهم بصريون غير أبي عوانة فواسطي)^(٧).

وقد يكون التسلسل لصفة الرواية، أو التحمل أيضاً، مثاله: ما كان في السند الذي أورده الإمام البخاري، فقال: قال مالك: أخبرني زيد بن أسلم أن عطاء بن يسار أخبره أن أبا سعيد الخدري أخبره

(١) وهو: أ- المسلسل بأحوال الرواة القولية. ب- المسلسل بأحوال الرواة الفعلية. ج- المسلسل بأحوال الرواة القولية والفعلية. د- المسلسل بصفات الرواة القولية. هـ- المسلسل بصفات الرواة الفعلية. ينظر: منهج النقد لنور الدين عتر (ص ٣٥٦).

(٢) وهو المسلسل بأحوال الرواية وهذا الشق يندرج تحته أ- المسلسل بذكر زمن من الأزمنة. ب- المسلسل بذكر مكان من الأماكن كالمسلسل بمكة. ج- المسلسل بصيغة واحدة من صيغ التحمل، كالعننة. ينظر: تدريب الراوي للسيوطي (٢/٦٤٢).

(٣) إرشاد الساري (١٧/١).

(٤) أخرجه البخاري في الفتن، باب يأجوج ومأجوج، برقم (٧١٣٥).

(٥) إرشاد الساري (٨٣/١٥).

(٦) أخرجه البخاري في الإجارة، باب ما يُعطى في الرقبة على أحياء العرب بفاتحة الكتاب، برقم (٢٢٧٦).

(٧) إرشاد الساري (٢٤٢/٥).

أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ^(١). فتعقبه الإمام القسطلاني قائلاً: (رواة هذا الحديث أئمة
أجلاء مشهورون، وهو مسلسل بلفظ الإخبار على سبيل الانفراد مع التصريح بسماع
الصحابي من الرسول ﷺ)^(٢).

(١) أخرجه البخاري في الإيمان، باب حسن إسلام المرء، برقم (٤١).

(٢) إرشاد الساري (١/١٨٧).

المطلب الرابع: العلاقات بين الرواة.

أولاً: رواية الأكابر عن الأصاغر.

يقصد بها أن: (يروى الكبيرُ القدر أوالسنُّ أوهما عمَّن دونه)^(١).

وتكمن أهمية معرفته فيما يلي:

١- أن لا يُتوهم كون المرويِّ عنه أكبر وأفضل من الراوي، نظراً إلى أنَّ الأغلب كون المرويِّ عنه كذلك، فيُجهلُ بذلك منزلتهما^(٢).

٢- أن لا يعتقد أن في السند انقلاباً^(٣).

لذلك عني العلماء به، والإمام القسطلاني كغيره من العلماء اهتم ببيان هذا العلم، وتجلّى اهتمامه في الأمثلة التالية: عند سياق الإمام البخاري رواية نُعيم بن عبد الله المُجمر^(٤) عن علي بن يحيى بن خالد الزُرقي^(٥) أوضح أن هذا الإسناد هو من رواية الأكابر عن الأصاغر، وعلل ذلك، فقال: (لأن نعيماً أكبر سنّاً من علي بن يحيى، وأقدم سمعاً منه)^(٦).

وعند رواية الإمام البخاري عن عبد الله بن حماد الأملي^(٧)، قال: هو تلميذ البخاري وورّاقه، فهو من رواية الأكابر عن الأصاغر^(٨).

ثانياً: رواية الأبناء عن الآباء.

وهو أن يروي الراوي عن أبيه، وهذا مما يكثر ذكره في السند، وأن يروي عن أبيه عن جده، وهو أقل من السابق. وقد أشار الإمام القسطلاني إلى رواية الابن عن أبيه، ونبه عليها، مثال ذلك: عند رواية يعقوب بن إبراهيم عن أبيه، فقال: إن فيه رواية الابن عن الأب^(٩).

(١) الباعث الحثيث لابن كثير (ص ١٩٠).

(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص ٣٠٧).

(٣) ينظر: فتح المغيث للسخاوي (١٦٥/٤).

(٤) نعيم بن عبد الله المدني مولى آل عمر يعرف بالمُجمر، ثقة من الثالثة. ينظر: تقريب التهذيب برقم (٧١٧٢).

(٥) أخرجه البخاري في الأذان، باب (١٢٦)، برقم (٧٩٩). يحيى بن خالد بن رافع بن مالك بن العجلان الأنصاري الزُرقي المدني (ت ١٢٩ هـ)، من الرابعة وقد ذكره بن حبان في ثقات التابعين. ينظر: تقريب التهذيب برقم (٧٥٤٠).

(٦) إرشاد الساري (٤٥٣/١).

(٧) عبد الله بن حماد بن أيوب أبو عبد الرحمن الأملي (ت ٢٦٩ هـ)، وهو تلميذ البخاري وورّاقه. ينظر: تقريب

التهذيب برقم (٣٢٨١).

(٨) ينظر: إرشاد الساري (٣٢٦/٨).

(٩) إرشاد الساري (٤٥٤/٣).

وقد نبّه أيضاً على رواية الابن عن أبيه عن جده، وأمثله كثيرة، منها: عند رواية علي بن حسين أنّ حسين بن علي أخبره أنّ علي بن أبي طالب^(١).

ثالثاً: رواية الأقران.

تعريف الأقران:

لغة: الأقران جمع قرين، بمعنى المصاحب^(٢).
واصطلاحاً: هم المتقاربون في السنّ، والإسناد^(٣).

أهمية معرفة الأقران:

أشاد علماء الحديث بأهمية هذا الفن في الأمن من ظن الزيادة في الإسناد، أو إبدال بعن إن كان بالعننة^(٤)

هذا: ولم يفت الإمام القسطلاني التعريف بهم كلما ورد ذكرهم، من ذلك قوله في بن كيّسان عن نافع^(٥): (فيه رواية الأقران: صالح عن نافع؛ لأنهما من طبقة واحدة، وتابعي عن تابعي)^(٦).

وقوله في رواية سعيد المقبري عن عبيد بن جريج^(٧): (هي رواية الأقران)، وزادها توضيحاً، فقال: (لأن عبيداً وسعيداً تابعيان من طبقة واحدة)^(٨).

نتائج الباب الثاني:

(١) إرشاد الساري (١٧٧/٣).

(٢) ينظر: لسان العرب لابن منظور (٣٣١/١٣).

(٣) ينظر: مقدمة ابن الصلاح (ص ٣٠٩)، تدريب الراوي للسيوطي (٧١٦/٢).

(٤) ينظر: فتح المغيث للسخاوي (١٦٨/٤)، تدريب الراوي للسيوطي (٧١٦/٢).

(٥) أخرجه البخاري في الصلاة، باب بُنيان المسجد، برقم (٤٤٦).

(٦) إرشاد الساري (١٠٦/٢).

(٧) أخرجه البخاري في الوضوء، باب غسل الرجلين في التّعلين، ولا يمسح على التّعلين، برقم (١٦٦).

(٨) إرشاد الساري (٣٨٣/١).

١- لم يتعرض الإمام القسطلاني إلى عدة انتقادات وجهت إلى بعض أحاديث الجامع الصحيح.

٢- كان رده عن هذه الانتقادات مختصراً غير مفصل.

٣- أحياناً يذكر الانتقاد ومن ثم يرد عليه دون التصريح بالمنتقد .

٤- من الملاحظ أن أغلب هذه أحاديث المُنْتَقَدَة على الجامع الصحيح لها شواهد ومتابعات تقويها.

٥- إن أسباب الجرح المعتمدة عند أئمة الجرح والتعديل غير متواجدة في رجال الجامع الصحيح.

٦- كان منهج الإمام القسطلاني في تراجم الرواة يقوم على الإحاطة بترجمتهم ببيان ألقابهم وكناهم وأنسابهم، وسنة ولادتهم ووفاتهم .

٧- تفاوتت تراجم الرواة في إرشاد الساري، فقد يترجم للراوي بإسهاب، ويعرف به تعريفاً وافياً كافياً، وقد تكون ترجمته مختصرة في بعض الأحيان.

٨- اعتناء الإمام القسطلاني . رحمه الله . بنقل كلام أئمة الجرح والتعديل الواردة في كتبهم.

٩- لا يضر بصحة الحديث ما وقع من الإهمال لبعض أسماء الرواة الواردين في أسانيد الجامع الصحيح ؛ لأنه لا يروي إلا عن ثقات.

١٠- بيّن الإمام القسطلاني حكم الأحاديث الواردة في شرحه، وسكت عن البعض الآخر، وهذا المسكوت عنه، فيه الصحيح والضعيف .

١١- دل هذا المبحث على موسوعية الإمام القسطلاني وإحاطته بعلم الأحاديث، ودقته في توثيق الرجال وجرحهم مع إيرادهم لأقوال أئمة النقد فيهم، وذلك يدل على معرفته بعلم الرجال.

١٢- اعتنى الإمام القسطلاني بمعلقات الجامع الصحيح فوصلها، وساق أسانيدها، سواء كانت منسوبة إلى النبي ﷺ مرفوعة أو موقوفة على الصحابة أو التابعين.

الباب الثالث: الصناعة الحديثية في العلوم المبيّنة والشارحة للمتن.

الفصل الأول: الصناعة الحديثية المتعلقة بتراجم الأبواب.

الفصل الثاني: عنايته بالألفاظ الواردة في الحديث.

الفصل الثالث: مشكل الحديث ومختلفه.

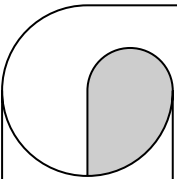
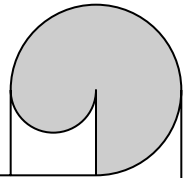
الفصل الرابع: بيانه فقه الأحاديث والأحكام المستنبطة من الحديث
وطريقته في ذكر الخلاف الفقهي.

الشرح في اللغة: يقصد به الكشف، والتوضيح والفهم والبيان^(١).

و المراد بالمتن لغة: ما صُلِبَ من الأرض وارتفع، والجمع مِتانٌ^(٢).

وأما تعريف المتن في اصطلاح المحدثين: (ما ينتهي إليه غاية السند من الكلام)^(٣).

والمقصود من الصناعة الحديثية في المتن: هو تعرض العلماء لدراسة المتن من عدة جوانب كشرحه وبيان المراد منه، وكشف المبهمات، مع إيضاح المعنى اللغوي لمفرداته، وأوجه الإعراب، وبيان الصور البلاغية، وإزالة التعارض بين المتن بالتوفيق بينها عن طريق النسخ، أو العموم والخصوص، أو المطلق والمقيد، وغير ذلك من الفوائد الحديثية.



الفصل الأول: الصناعة الحديثة المتعلقة بتراجم الأبواب.

تمهيد:

سلك الإمام البخاري في تصنيف جامعه الصحيح طريقة التقسيم إلى كتب جامعة تفرعت إلى أبواب يأتي ضمنها أحاديث، فالكتاب يحتوي على أبواب هي أيضاً تحتوي على أحاديث، وقد احتوت هذه الأبواب على تراجم حيّرت العلماء على مر الأزمنة فتميز بها، فقدم بسببها على ما أُلّف في مجاله.

وقد مدح الإمام القسطلاني تراجم الجامع الصحيح، فقال: (تراجمه حيّرت الأفكار، وأدهشت العقول والأبصار، ولقد أجاد القائل: أعيا فحول العلم حلّ رموز ما أبداه في الأبواب من الأسرار. وإنما بلغت هذه المرتبة وفازت بهذه المنقبة لما روي أنه بيّضها بين قبر النبي ﷺ...) (١) ولا بد قبل الشروع في الحديث عنها من تعريفها، وبيان المراد منها.

فالترجمة لغة: هي مصدر لفعل (تَرْجَمَ)، وهو نقل الكلام من لغة إلى لغة أخرى، والجمع تَرْجِمٌ، والتَرْجُمان والتَرْجُمان هو الذي يُترجم الكلام أي ينقله من لغة إلى لغة أخرى، وقد ترجمه، وترجم عنه (٢).

هذا المعنى اللغوي، وأما المعنى الاصطلاحي: فالمراد بالترجمة في الجامع الصحيح هي عنوان الباب الذي يساق فيه الأحاديث (٣).

وبعد التعريف بالترجمة لابد من الانتقال إلى الكلام عن مقصود الإمام البخاري من سياقها ضمن جامعه، وقد بيّن شراح الجامع الصحيح ذلك، قال الحافظ ابن حجر: (رأى أن لا يُخلّيه من الفوائد الفقهية، والنكت الحكمية، فاستخرج بفهمه من المتون معاني كثيرة فرقها في أبواب الكتاب بحسب تناسبها، واعتنى فيه بآيات الأحكام، فانتزع منها الدلالات البديعة) (٤).

وحتى الذين تكلموا عن سيرة الإمام البخاري أدركوا هذه المقاصد أمثال المباركفوري الذي قال: (لقد راعى الإمام البخاري في تراجم أبواب صحيحه مقاصد عالية رفيعة، وأهدافاً سامية نبيلة، ففي بعض الأحيان يشير إلى النكت الفقهية الدقيقة، وأحياناً أخرى يبيّن الأصول الحديثية، وعللها الغامضة التي تحتاج إلى نظر ثاقب، وفهم صائب، وفطنة خارقة، ونكاء موهوب، مع سعة الأفق، وكثرة الاطلاع) (٥).

(١) إرشاد الساري (٣٦/١).

(٢) ينظر: لسان العرب لابن منظور (٦٦/١٢).

(٣) ينظر: توضيح الأفكار للصنعاني (٤٠/١).

(٤) هدي الساري (ص ٨).

(٥) سيرة الإمام البخاري للمباركفوري (ص ١٧١).

إذاً فقد أودع - رحمه الله - في تراجم الأبواب سر الاستنباط وبلاغة المعنى، حتى حارت الأفكار حول مراده منها، وبيان مناسبتها، وقد ألفت الكثير من الكتب فيها، منها: (المتواري على تراجم البخاري)^(١) لابن المؤنر^(٢)، الذي جمع أربعمئة ترجمة وتكلم عليها^(٣)، ومنها أيضاً: (ترجمان التراجم)^(٤) لابن رُشيد البُستي^(٥) وصفه ابن حجر، فقال: (لو تمَّ لكان في غاية الإفادة، وأنه لكثير الفائدة مع نقصه)^(٦)، و (مناسبات تراجم البخاري)^(٧) لبدر الدين بن جماعة^(٨) لخص فيه كتاب ابن المؤنر، وزاد عليه أشياء^(٩).

و (الأبواب والتراجم)^(١٠) للكائدهلوي^(١١) وقد جاء هذا الأخير وافياً غزير المادة، ساق فيه الكثير من الفوائد فيما يتصل بالأبواب وتراجم الجامع الصحيح، وقد تكلم عليها بإسهاب حتى أصبح موسوعة يغني عن غيره في هذا المجال. وقد تنوعت تراجم الجامع الصحيح؛ فقسمت عدة تقسيمات، وقد استقى الإمام القسطلاني

(١) حققه صلاح الدين مقبول أحمد، مكتبة المعلا، الكويت، ط١ (١٤٠٧هـ-١٩٨٧م). وعلي حسن علي عبد الحميد، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١ (١٤١١هـ-١٩٩٠م).

(٢) هو أحمد بن محمد بن منصور الإسكندري، ناصر الدين ابن المؤنر (ت ٦٨٣هـ) برع في الفقه والأصول والنظر والعربية والبلاغة وصنف التصانيف. ينظر: شذرات الذهب لابن العماد (٦٦٦/٧)، الأعلام للزركلي (٢١٢/١).

(٣) ينظر: هدي الساري لابن حجر (ص ١٤).

(٤) حققه محمد بن زين العابدين رستم، دار الكتب العلمية، ط١ (٢٠٠٨م).

(٥) هو عالم المغرب محمد بن عمر بن محمد، أبو عبد الله، محب الدين ابن رُشيد (ت ٧٢١هـ). صنف عدة كتب منها: (السنن الأبين، والمورد الأمعن، في المحاكمة بين الإمامين - البخاري ومسلم - في السند المعنعن) و (إفادة النصيح بالتعريف بإسناد الجامع الصحيح) وغير ذلك. ينظر: شذرات الذهب لابن العماد (١٠٢/٨)، الأعلام للزركلي (٣١٤/٦).

(٦) هدي الساري لابن حجر (ص ١٤). وقد وصفه المباركفوري فأمعن في ذلك فقال: (إن هذا الكتاب المفيد والعزيز لم يقيد له التمام وقد بلغ في مجلد ضخم إلى أبواب الصوم فقط، ومع عدم كمال هذا الكتاب القيم استفاد منه الدارسون لصحيح البخاري فوائد عظيمة). سيرة الإمام البخاري (ص ١٧٢).

(٧) حققه محمد إسحاق السلفي، نشر الدار السلفية، الهند، ط١ (١٤٠٤هـ-١٩٨٤م).

(٨) هو القاضي محمد بن إبراهيم بن سعد بن جماعة (ت ٧٣٣هـ)، له عدة مؤلفات منها: (المنهل الروي) و (تنكرة السامع والمتكلم في آداب العالم والمتعلم) وغير ذلك. ينظر: شذرات الذهب لابن العماد (١٨٤/٨).

(٩) ينظر: هدي الساري لابن حجر (ص ١٤).

(١٠) طبع في مطبعة ندوة العلماء، الهند، ط٢ (١٣٩٤هـ).

(١١) هو محمد زكريا بن يحيى الهندي الكائدهلوي (ت ١٣٤٨هـ) عالم في الحديث، له كتب منها: (أوجز المسالك على موطأ الإمام مالك). ينظر: الأعلام للزركلي (١٣١/٦).

تقسيمها من الحافظ ابن حَجَر، فقسماها إلى ظَاهرة، وخَفِيَّة^(١).

أَمَّا الظَّاهِرَةُ: فهي أن تكون التَّرْجَمَةُ دَالَّةً بالمطابقة لما يُورَدُ ضمنها، وإنَّما فائدتها الإعلام بما ورد في ذلك الباب من غير اعتبار تلك الفائدة.

وَأَمَّا الخَفِيَّةُ: فهي التي تحتاج إلى استنباطٍ ونظرٍ في فهم مناسبتها^(٢).

وقد أوضح الحافظ ابن حَجَر والإمام القسطلاني بعض مسالك الإمام البخاري في تراجمه فقالا:

-قد يكون في لفظ الترجمة احتمال لأكثر من معنى، فيعين أحد الاحتمالين بما يذكره تحتها من الحديث.

-أو بأن يكون الاحتمال في الحديث، والتعيين في الترجمة، مثل أن يدل الحديث على العموم، فتدل الترجمة على الخصوص، ويدخل فيه: المشكل من الأحاديث فتشرحه الترجمة، أو أو تفسير الغامض منه، أو تأويل الظاهر، أو تفصل المجل^(٣)، وهذا الموضع هو معظم ما يشكل من تراجم الإمام البخاري، ولذا اشتهر من قول جمع من الفضلاء: فقه البخاري في تراجمه.

-وقد لا يتجه له الجزم بأحد الاحتمالات، فيترجم بلفظ الاستفهام كقوله: [باب هل يكون كذا، أو كذا، أو باب من قال كذا]، وغرضه بيان هل ثبت ذلك الحكم، أو لم يثبت، وينبه على أن هناك احتمالاً احتمالاً أو تعارضاً يوجب التوقف حيث يعتقد أن فيه إجمالاً، أو يكون المُدْرِكُ مختلفاً في الاستدلال به^(٤).
-أن يوجد حديث لم يصح على شرطه، ويود الإشارة إليه، فيترجم بلفظ يومئ إلى معناه، أو يأتي بلفظه صريحاً في الترجمة، ويورد في الباب ما يؤدي معناه تارة بأمر ظاهر، وتارة بأمر خفي.

-وقد يكتفي بلفظ الترجمة التي هي لفظ حديث لم يصح على شرطه، ويورد معها أثراً أو آية، وكأنه يقول: لم يصح في الباب شيء على شرطه.

(١) ينظر: هدي الساري لابن حجر (ص ١٣). بينما جعل الدكتور نور عتر في كتابه الإمام الترمذي والموازنة بين جامعهِ وبين الصحيحين (ص ٣٠٦) القسمة ثلاثية، وهي: التراجم الظاهرة والاستنباطية (الخفية) حسب تسمية ابن حجر، والتراجم المرسلّة: وهي التي اكتفى فيها بلفظ (باب) ولم يُعْنَوِ بشيء يدل على المضمون، بل ترك ذلك العنوان.

(٢) ينظر: هدي الساري لابن حجر (ص ١٣)، إرشاد الساري (١/٣٥).

(٣) وكثيراً ما يأتي بشواهد للحديث من الآيات، وبشواهد للآية من الأحاديث لتعيين بعض المُحْمَلات دون البعض، فيكون كقول المحدث: (المراد بهذا العام الخصوص، أو بهذا الخاص العموم) ونحو ذلك، ومثل هذا لا يدرك إلا بفهم ثاقب، وقلب حاضر. ينظر: شرح تراجم أبواب البخاري: ولي الله دهلوي، ت عزت محمد فرغلي، دار الكتاب المصري، القاهرة، د. ط. (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م) (ص ٢٢).

(٤) والترجمة بصيغة الاستفهام إما لكون مسألة الباب موضع اختلاف تحتاج للبحث والترجيح، وإما أن يعبر بالاستفهام في الترجمة على مسألة في موضع اتفاق العلماء، ويكون المقصود إثارة الانتباه لمعرفة دليل هذه المسألة، أو أن ثمة تفصيلاً فيها بين العلماء، أو للاحتمال في الدليل الدال عليها. ينظر: الإمام الترمذي لنور الدين عتر (ص ٣٠٨-٣١٠).

ويرجع خفاء التراجم عند الإمام البخاري إلى أحد الأسباب التالية:

- كثيراً ما يترجم بأمر ظاهر قليل الجدوى، لكنه إذا حققه المتأمل أجدى.
- وجود احتمالين، ولا يتجه له الجزم بأحدهما.
- قد يترجم بأمر مختص ببعض الوقائع لا يظهر في بادئ الرأي.
- وقد يفعل ذلك قاصداً شحذ الأذهان في إظهار المضمّر، واستخراج الفائدة المخبئة
- وفعل ذلك حين يذكر الحديث المفسر لذلك في موضع آخر متقدماً أو متأخراً، فكأنه يحيل ويومئ بالرمز والإشارة إليه^(١).
- وقد استقصى الإمام الكاندهلوي أصول تراجم الجامع الصحيح حتى بلغت السبعين أصلاً^(٢).
- إذا تفنن الإمام البخاري في تراجمه، ومن هنا كثرت مسالكه في تراجمه، حتى بلغت العشرات فلذلك أدهشت العقول.
- فيمكن استخلاص أن تراجم الجامع الصحيح تنقسم إلى:
- ١- النصوص؛ وهي لا تخرج عن ثلاثة أنواع:
- أ- الآيات القرآنية الكريمة.
- ب- الأحاديث النبوية الشريفة.
- ج- الآثار عن الصحابة أو التابعين^{رضي الله عنهم}.
- ٢- استنباطية: وهي ليست من قبيل النوع الأول، بل من كلام الإمام البخاري رحمه الله.

المبحث الأول: شرح تراجم الأبواب وما يتعلق بها.

يتلخص جهد الإمام القسطلاني بالنسبة لتراجم الجامع الصحيح بما يلي:

المطلب الأول: إشارته إلى اختلاف روايات الجامع الصحيح في تراجم الأبواب.

(١) ينظر: هدي الساري (ص ١٤)، إرشادي الساري (٣٥/١).

(٢) ينظر: مقدمة الأبواب والتراجم لمحمد زكريا الكاندهلوي (١٣/٧٥-٧٥).

اختلاف روايات الجامع الصحيح لا تقتصر على الأحاديث بل تعدت إلى عناوين الأبواب، وقد بيّن الإمام القسطلاني هذا الاختلاف عند وروده مثاله: عند سياقه لـ (باب تأخير السحور) أظهر اختلافها، فأورد رواية أبي ذرٍّ، فقال: (ولأبي ذرٍّ: تعجيل السحور خوفاً من طلوع الفجر في الفجر في أول الشروع)^(١).

المطلب الثاني: بيانه لتكرار تراجم الأبواب.

ذكر الإمام القسطلاني هذا التكرار، وبيّن سببه في بعض المواضع كما وقع في كتاب الأذان: عندما كرر الإمام البخاري ترجمته لبابين مع اختلاف طفيف بينهما، الأول: (باب إذا قام الرجل عن يسار الإمام، فحوّله الإمام إلى يمينه، لم تفسد صلاتهما) والثاني: (باب إذا قام الرجل عن يسار الإمام، وحوّله الإمام خلفه إلى يمينه، تمت صلاته) حيث قال: (وقد تقدّم أكثر لفظ هذه الترجمة قبل بنحو عشرين باباً، لكن ليس هناك لفظ: خلفه، وقال هناك: لم تفسد صلاتهما)^(٢). وفي كتاب الجنائز عند سياق الإمام البخاري لـ (باب من صفّ صفين أو ثلاثة على الجنائز خلف الإمام) ثم لـ (باب الصفوف على الجنائز)، حيث قال: (هذه الترجمة على أصل الصفوف، والترجمة المتقدمة على عددها، وقال الزين ابن المنير: أعاد الترجمة؛ لأن الأولى لم يجزم فيها بالزيادة على الصفيين)^(٣).

وقد نفى الإمام القسطلاني في بعض الأحيان تكرار تراجم أبواب الجامع الصحيح، مثاله: في (باب فضل العلم) الذي ورد في أول كتاب العلم، ثم ورد بعد واحداً وعشرين باباً، حيث قال: (هذا (باب فضل العلم) والباب السابق في أول كتاب العلم (باب فضيلة العلماء)، والمراد هنا الزيادة، أي: ما فضل عنه، وهناك بمعنى الفضيلة، وحينئذ فلا تكرار)^(٤).

المطلب الثالث: ضبطه لبعض الألفاظ الواردة في الترجمة مع توضيح المعنى اللغوي

والشرعي لها.

اعتنى الإمام القسطلاني بضبط لفظ الترجمة وتوضيح معناها؛ لمنع الخطأ وتحاشيه، فقلما

(١) إرشادي الساري (٤/٤٧٢).

(٢) إرشاد الساري (٢/٣٦٨).

(٣) إرشاد الساري (٣/٣٩٩).

(٤) إرشاد الساري (١/٢٦٩).

ترد ترجمة من دون ضبطه وتفسيره لها، والأمثلة على ذلك كثيرة، منها: ضبطه لكلمة (الْكَهَانَةُ) حيث قال: (هي بفتح الكاف وكسرهما مصدر كهن، والكاهن الذي يتعاطى الخبر في مستقبل الزمن، ويدّعي معرفة الأسرار، وقد كان في العرب كَهَنَةً كَشَقٍ وَسَطِيحٍ ونحوهما^(١))، فمنهم من كان يزعم أن له تابعاً من الجن يلقي إليه الأخبار، ومنهم من يزعم أنه يعرف الأمور بمقدمات، وأسباب يستدل بها على موافقتها من كلام من يسأله أوفعله أحواله، وهذا يخصونه باسم العَرَّاف كالذي يدّعي معرفة الشيء المسروق ومكان الضَّالَّة ونحوهما^(٢)).

وضبطه لكلمة (الطَّيْرَةُ) مع بيانه لمعناها اللغوي، حيث قال: (هي بكسر الطاء المهملة، وفتح التحتية: التَّشَاوُمُ بالشَّيء^(٣))، وأصل ذلك أنهم كانوا في الجاهلية إذا خرج أحدهم لحاجة، فإن رأى الطَّيْرَ طار عن يمينه تيمّن به واستمرّ، وإن طار عن يساره تَشَاعَمَ به ورجع^(٤)).

ويجمع أحياناً المعنى اللغوي مع الشرعي، فبيّنه، مثاله: عند بيانه لمعنى (الْحَيَاء) حيث قال: (هو تغير وانكسار يعتري الإنسان من خوف ما يعاب به ويذم^(٥))، وفي الشرع: خلق يبعث على اجتناب القبيح، ويمنع من التقصير في حق ذي الحق^(٦).

المطلب الرابع: عنايته ببيان مراد البخاري منها .

لابد من التذكير بعبارة تناقلتها ألسنة العلماء: (فقه البخاري في تراجمه). فغرض

(١) تَكْهَنَ الرجلُ غيره كَهَنَ كِهَانَةً مثلَ كَتَبَ يَكْتُبُ كِتَابَةً إِذَا تَكَهَّنَ وَكُهَنَ كِهَانَةً إِذَا صارَ كَاهِنًا.

ينظر: لسان العرب (٣٦٢/١٣).

(٢) إرشاد الساري (٤٧٥-٤٧٦/١٢).

(٣) ينظر: لسان العرب (٥٠٨/٤).

(٤) إرشاد الساري (٤٧٢/١٢).

(٥) ينظر: لسان العرب (٢١١/١٤).

(٦) إرشاد الساري (١٢٧/١٣).

الإمام البخاري من تراجمه لا يقتصر على الناحية الحديثية، إنما يعود أيضاً إلى فوائد فقهية والإمام البخاري كان أكثر ما يفعل ذلك إذا لم يجد حديثاً على شرطه في الباب ظاهر المعنى في المقصد الذي يترجم به ويستنبط الفقه منه^(١).

وقد تجلّى هذا لشرح الجامع الصحيح، فبيّنوا ذلك في موضعه كما فعل الإمام القسطلاني القسطلاني بعد (باب الاستنجاء بالماء) حيث قال: (قصد المؤلف بهذه الترجمة الرد على من كره الاستنجاء بالماء، وعلى من نفى وقوعه من الشارع)^(٢).

ومن ذلك قوله بعد (باب المزارعة مع اليهود): (ومراد البخاري بهذه الترجمة الإعلام بأنه لا فرق في جواز هذه المعاملة بين المسلمين وأهل الذمة)^(٣).

وقوله بعد (باب الدين يسر، وقول النبي ﷺ «أحب الدين إلى الله الحنيفية السمحة»): (إنما استعمله المؤلف في الترجمة لأنه ليس على شرطه ومقصوده: إن الدين نبع على الأعمال؛ لأن الذي يتّصف بالعسر واليسر إنما هو الأعمال دون التصديق)^(٤).

المبحث الثاني: التناسب في الجامع الصحيح.

(١) ينظر: هدي الساري لابن حجر (ص ١٣)، إرشاد الساري (٣٥/١).

(٢) إرشاد الساري (٣٦١/١).

(٣) إرشاد الساري (٣١٧/٥).

(٤) إرشاد الساري (١٨٠/١). والحديث أخرجه عن ابن عباس الإمام أحمد في مسنده، مسند عبد الله بن عباس، برقم (٢١٠٨)، والبخاري في الأدب المفرد، باب حسن الخلق إذا فقهوا، برقم (٢٨٧). وقال الهيثمي: (فيه ابن إسحاق، وهو مدلس ولم يصرح بالسماع). مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٦٠/١)، وقال الحافظ ابن حجر: (وصله أحمد بن حنبل وغيره من طريق محمد بن إسحاق عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس، وإسناده حسن). فتح الباري (٩٤/١).

التناسب لغة: اتصال الشيء بشيء^(١).

فإظهار التناسب بين أركان الجامع الصحيح من الأمور الهامة التي اعتنى بها العلماء، وهو أمر يحتاج إلى تأمل وتفكير وتحليل واستقراء لإظهاره وبيانها، وقد تولى الإمام القسطلاني بيانها وإظهارها، وهي على الشكل التالي:

المطلب الأول: بيانه للتناسب بين كتب الجامع الصحيح.

اتصف الجامع الصحيح بشموله، فلم يقتصر على أبواب الفقه أو العقيدة، بل سار على منهج الجوامع في الأحاديث، فتتوالت الكتب التي وردت فيها الأحاديث، وقد أظهر الإمام القسطلاني براعة تنسيق الإمام البخاري لجامعه الصحيح في أماكن متفرقة من شرحه، فتحدث عن سبب بدئه واستفتاحه بكتاب (بَدْءُ الْوَحْيِ) بقوله: (ولما كان هذا الكتاب لجمع وحْيِ السُّنَّةِ صدره بـ (بَدْءِ الْوَحْيِ)، لأنه ينبوع الشريعة)^(٢). ثم بيّن سبب إتيانه بكتاب (الإيمان) بعده: (ولما فرغ المؤلف من (بَدْءِ الْوَحْيِ) الذي هو كالمقدمة لهذا الكتاب الجامع شرع يذكر المقاصد الدينية، وبدأ بالإيمان لأنه ملاك الأمر كله، والباقي مبني عليه، ومشروط به، وهو أول واجب على المكلف)^(٣).

وقد اتبعه الإمام البخاري بكتاب (العلم) ثم (العبادات) وقد تعقب الإمام القسطلاني فعل الإمام البخاري هذا، فقال: (ولما فرغ المؤلف من ذكر أحاديث الوحي الذي هو مادة الأحكام الشرعية، وعقبه بالإيمان ثم بالعلم شرع يذكر أقسام العبادات مرتباً لذلك على ترتيب حديث الصحيحين «بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَحَجِّ الْبَيْتِ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ»^(٤) وقدم الصلاة بعد الشهادتين على غيرها لكونها أفضل العبادات بعد الإيمان، وابتدأ المؤلف بالطهارة لأنها «مِفْتَاحُ الصَّلَاةِ» كما في حديث أبي داود^(٥) بإسناد صحيح ولأنها أعظم شروطها،

(١) ينظر: معجم مقاييس اللغة لابن فارس (٤٢٣/٥).

(٢) إرشاد الساري (٦٩/١).

(٣) إرشاد الساري (١٢٠/١).

(٤) أخرجه البخاري في الإيمان، باب الإيمان وقول النبي ﷺ بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ، برقم (٨)، ومسلم في

الإيمان، باب بيان أركان الإسلام ودعائمه العظام، برقم (١٦) عن ابن عمر ؓ.

(٥) أخرجه أبو داود في الطهارة، باب فرض الوضوء، برقم (٦١). وفي الصلاة، باب الإمام يحدث بعدما

يرفع رأسه من آخر ركعة، برقم (٦١٨). والترمذي في الطهارة، باب ما جاء أن مفتاح الصلاة الطهور، برقم (٣)،

قال أبو عيسى: هذا الحديث أصح شيء في هذا الباب. وابن ماجه في الطهارة، باب مفتاح الصلاة الطهور،

برقم (٢٧٥). وأحمد بن حنبل في مسند علي، برقم (١٠٠٦)، ويرقم (١٠٧٢).

والشرط مقدم على المشروط طبعاً، فقدم عليه وضعاً فقال: كتاب الوضوء^(١) وقال: (لما فرغ المؤلف من الزكاة عقبها بالحج؛ لما بينهما من المناسبة، لأن كلاهما عبادة مالية)^(٢). وهكذا وكان نهاية المطاف بكتاب (التوحيد)، وفي ذلك قال الإمام القسطلاني: (ولما فرغ المؤلف من مسائل أصول الفقه شرع في مسائل أصول الكلام، وما يتعلق به، وبه ختم الكتاب، وكان الأولى تقديم أصول الكلام لأنه الأصل والأساس، والكل مبني عليه، لكنه من باب الترقى إرادة لختم الكتاب بالأشرف)^(٣).

المطلب الثاني: بيانه لتناسب أبواب الجامع الصحيح.

قسم الإمام البخاري - رحمه الله - الجامع الصحيح إلى كتب، وضمنها أبواب، فساق تحتها أحاديث انسجمت مع بعضها البعض، لتكون وحدة موضوعية اتصفت بالتماسك والانسجام، أكد شراح

(١) إرشاد الساري (٢٣٨/١).

(٢) إرشاد الساري (٦٥٤/٣).

(٣) إرشاد الساري (٣٢٨/١٥).

الجامع الصحيح عليه، وقد تنوع هذا الانسجام والتناسب ليشمل جميع مفرداته من أبواب وأحاديث، والإمام القسطلاني اعتنى بإظهار هذا التناسب، وكان اعتناؤه على النحو التالي:

أولاً: بيانه لوجه مناسبة الباب للكتاب.

تعرض الإمام القسطلاني لبيان مناسبة أبواب الجامع الصحيح للكتب، فأوضح ذلك في مختلفة من شرحه، منها: إيضاحه لمناسبة (باب الختان بعد الكبر ونشف الإبط) لـ (كتاب الاستئذان) حيث قال: (ووجه مناسبة الترجمة لـ (كتاب الاستئذان) كما قال الكرمانى: إن الختان يستدعي الاجتماع في المنازل غالباً)^(١).

ومناسبة (باب دعاء النبي ﷺ «اجعلها عليهم سنين كسني يوسف» لأبواب الاستسقاء حين قال: (فإن قلت: ما وجه إدخال هذه الترجمة في الاستسقاء؟ أجيب: بأنه للتنبيه على أنه كما شرع الدعاء بالاستسقاء للمؤمنين، كذلك شرع الدعاء بالقحط على الكافرين، لأن فيه إضعافهم، وهو نفع للمسلمين. فقد ظهر من ثمرة ذلك التجاؤهم إلى النبي ﷺ ليدعو لهم برفعه القحط)^(٢).

ثانياً: بيانه للتناسب بين تراجم الأبواب في الكتاب الواحد.

امتاز الجامع الصحيح أيضاً بالتناسب بين أبواب الكتاب الواحد، وقد لفت ذلك نظر الإمام القسطلاني فبينه وأوضحه، مثاله: في كتاب الإيمان، عند فراغ الإمام البخاري من (باب علامة الإيمان حبُّ الأنصار) وبدءه بـ (باب من الدين الفرار من الفتن) قال: (لما فرغ المصنّف من تلويحه بمناقب الأنصار؛ من بذلهم أرواحهم وأموالهم في محبة الرسول ﷺ فراراً بدينهم من فتن الكفر والضلال، شرع يذكر فضيلة العزلة والفرار من الفتن)^(٣).

ومن ذلك بيانه لوجه المناسبة في ترجمة باب (يَجْعَلُ الْكَافُورَ فِي آخِرِهِ) لما قبلها وما بعدها في كتاب الجنائز حين ساقها الإمام البخاري بين باب (هَلْ تُكْفَنُ الْمَرْأَةُ فِي إِزَارِ الرَّجُلِ) وباب (كَيْفَ الْإِشْعَارُ لِلْمَيِّتِ؟) حيث قال: (فإن قلت: ما وجه إدخال هذه الترجمة المتعلقة بالغسل بين ترجمتين متعلقتين بالكفن؟ أجيب: بأن العرف تقديم ما يحتاج إليه الميت قبل الشروع في غسله، أو قبل الفراغ منه، ومن جملة ذلك الحنوط)^(١).

المطلب الثالث: بيانه لتناسب أحاديث الجامع الصحيح.

أولاً: مناسبة الأحاديث للكتاب.

راعى الإمام البخاري في جامعته الصحيح كل أوجه التناسب فكان منها تناسب

(١) إرشاد الساري (٣٠٠/١٣).

(٢) إرشاد الساري (٢١/٣).

(٣) إرشاد الساري (١٤٦/١).

(١) إرشاد الساري (٣٣١/٣-٣٣٢).

الحديث مع عناوين كتبه، وقد أوضح هذا التناصب الإمام القسطلاني، مثاله: عند شرحه لحديث عائشة رضي الله عنها «أنها كانت اتخذت على سهوة لها سترًا فيه تماثيل، فهتكه النبي ﷺ فاتخذت منه نمرقتين، فكانتا في البيت يجلس عليهما»^(١).

الوارد في كتاب في المظالم والغضب قال مبيّنًا لهذا التناصب: (فإن قلت: ما وجه دخول هذا الحديث في المظالم؟ أجيب: بأن هتك الستر الذي فيه التماثيل من إزالة الظلم لأن الظلم وضع الشيء في غير موضعه)^(٢)

وقد أظهر أيضاً التناصب في اختيار الحديث الخاتم لعناوين الكتب من ذلك عند شرحه حديث البراء بن عازب حيث قال: عن النبي ﷺ «إذا أتيت مضجعك فتوضأ وضوءك للصلاة، ثم اضطجع على شقك الأيمن، ثم قل: اللهم أسلمت وجهي إليك، وفوضت أمري إليك، وألجأت ظهري إليك، رغبة ورهبة إليك، لا ملجأ ولا منجأ منك إلا إليك، اللهم آمنت بكتابك الذي أنزلت، وبنبيك الذي أرسلت. فإن مت من ليلتك فأنت على الفطرة. واجعلهن آخر ما تتكلم به». قال: فرددتها على النبي ﷺ فلما بلغت «اللهم آمنت بكتابك الذي أنزلت». قلت: ورسولك. قال: «لا ونبيك الذي أرسلت»^(٣).

تعقبه بقوله: (والنكته في ختم المؤلف كتاب الوضوء بهذا الحديث من جهة أنه آخر وضوء أمر به المكلف في اليقظة، ولقوله في الحديث: واجعلن آخر ما تتكلم به، وأشعر ذلك بختم الكتاب)^(٤).

ثانياً: مناسبة الأحاديث للتراجم أبواب الجامع الصحيح .

إن المطابقة بين تراجم أبواب البخاري وأحاديثه من أهم ما يتعين على الشراح الاهتمام به وإيلاؤه قدرًا عاليًا من التيقظ والفهم والتدقيق، وقد عبر الإمام القسطلاني عن فهمه وقدرته على الاستنباط، وبالاستقراء استطاع ربط الترجمة بالأحاديث، ومن ثم أظهر وجه المناسبة، وتراجم الجامع الصحيح من حيث ظهور علاقتها بأحاديث الباب، وخفائها وهي تنقسم إلى:

١- التراجم الظاهرة^(١) .

(١) أخرجه البخاري في المظالم والغضب، باب هل تُكسر الدنان التي فيها الخمر، أوتخرق الرقاق؟ برقم (٢٤٧٩).

(٢) إرشاد الساري (٤٩١/٥).

(٣) أخرجه البخاري في الوضوء، باب فضل من بات على الوضوء، برقم (٢٤٧).

(٤) إرشاد الساري (٤٨٤/١).

(١) وأما ابن المنير فقد سماها: جلية. ينظر: المتواري على أبواب البخاري، ت علي عبد الحميد، المكتب الإسلامي، بيروت،

ط ١ (١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م) (ص ٣٧).

وهي التي تكون واضحة ومطابقة لما يورده الإمام البخاري ضمن أبوابه من أحاديث، وفائدتها: الإعلام بما ورد في الباب، وهي لا تحتاج إلى كثير تدبر وتأمل^(١).

فقد تكون الترجمة بلفظ الحديث المترجم له، أو بلفظ بعضه، وهذا النوع لا غموض فيه، ففي كثير من الأحيان يترك الإمام القسطلاني التنبيه عليه لوضوحه، وأحياناً كان يصرح، مثاله: في كتاب العلم، باب قول النبي ﷺ: «اللهم علّمهُ الكتاب» يقول متعقّباً ترجمة الباب: (استعمل لفظ الحديث الآتي ترجمة إشارة إلى أن ذلك لا يختص جوازه به، والضمير على هذا الغير المذكور)^(٢).

قصد بلفظ الحديث؛ حديث ابن عباس الذي قال فيه: ضَمَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وقال: «اللهم علّمهُ الكتاب»^(٣).

استعمل الإمام البخاري لفظ الحديث من دون التّصرف به، وقد يتصرف بلفظ الحديث من دون تغيير معناه، فتأتي الترجمة تفسيراً له، وليبيان المعنى المراد، والمستنتج من الحديث، مثاله: ما ترجم به الإمام البخاري في كتاب المرضى (باب من ذهب بالصَّبِيَّ المريض لِيُدْعَى له)، حين أخرج فيه حديث السائب الذي قال فيه: ذهبت بي خالتي إلى رسول الله ﷺ فقالت: «يا رسول الله، إن ابن أختي وجعٌ، فمسح رأسي، ودعا لي بالبركة، ثم توضأ، فشربت من وضوئه، وقُمت خلف ظهره، فنظرت إلى خاتم النبوة بين كتفيه مثل زرّ الحجلة»^(٤).

فكان تعليق الإمام القسطلاني بأن وجه المطابقة بين الترجمة والحديث واضح^(١). وما ترجم به في كتاب الأحكام (باب موعظة الإمام للخصوم)، الذي أخرج فيه حديث أم سلمة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال: «إنما أنا بشرٌ، وإنكم تختصمون إليّ، ولعلّ بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضي نحو ما أسمع، فمن قضيت له بحق أخيه شيئاً فلا يأخذه، فإنما أقطع له قطعة من النار»^(٢).

فقد تعقب الإمام القسطلاني الحديث بقوله: (ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة،

(١) ينظر: هدي الساري (ص ١٣)، إرشاد الساري (١/٣٥).

(٢) إرشاد الساري (١/٢٥٨).

(٣) برقم (٧٥).

(٤) برقم (٥٦٧٠).

(١) إرشاد الساري (١٢/٤٠١).

(٢) برقم (٧١٦٩).

فينبغي للحاكم أن يعظ الخصمين ويحذرهما من الظلم وطلب الباطل؛ اقتداء به^(١).

وقد تكون الترجمة بصيغة ليس فيها جزم، كأن يترجم بصيغة الاستفهام، مثاله: في كتاب كتاب النكاح حين بوب بـ (باب إلى من يَنْكِحُ، وأَيُّ النِّسَاءِ خَيْرٌ؟ وما يُسْتَحَبُّ أَنْ يَتَخَيَّرَ لِنُطْفِهِ من غير إِيْجَاب) وساق ضمنه حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «خَيْرُ نِسَاءٍ رَكِبَ الْإِبِلَ صَالِحُ نِسَاءٍ قُرَيْشٍ: أَحْنَاهُ عَلَى وَلَدٍ فِي صَغَرِهِ، وَأَرْعَاهُ عَلَى زَوْجٍ فِي ذَاتِ يَدِهِ»^(٢).

أتى الإمام البخاري بالاستفهام في الترجمة، وكان قصده هنا إثارة الانتباه لمعرفة دليل هذه المسألة، وقد تنبه الإمام القسطلاني إلى ذلك فقال: (ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة في النوع الأول والثاني، وأما الثالث فبطريق اللزوم؛ لأنه إذا ثبت أن نساء قريش خير النساء فالمتزوج منهن قد تخير لنطفه)^(٣).

وقد يترجم الإمام البخاري بصيغة خبرية خاصة، ويكون الحديث عام، مثاله: في كتاب الجمعة حين ترجم بـ (باب السَّوَّاءِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ)، وأدرج تحته حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «لَوْلَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي - أَوْ عَلَى النَّاسِ - لَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَّاءِ مَعَ كُلِّ صَلَاةٍ»^(٤).

قال الإمام القسطلاني: (هو عام يندرج في الجمعة، بل هي أول لما اختصت به من طلب تحسين الظاهر من الغسل، والتنظيف والتطيب، خصوصاً تطيب الفم الذي هو محل الذكر والمناجاة، وإزالة ما يضرّ بالملائكة وبني آدم من تغير الفم)^(٥).

وأحياناً أخرى يترجم بآية قرآنية ثم يورد تحتها حديثاً يؤولها ويفسرها ويبين المراد منها، وأبیین سبب النزول مثاله في: كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، حيث أورد ترجمة بعنوان (باب قول الله تعالى: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ [آل عمران: ١٢٨]) ثم ساق حديث ابن عمر رضي الله عنه أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ وَرَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ، قَالَ: «اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ فِي الْآخِرَةِ». ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ الْعَنْ فَلَانًا وَفُلَانًا». فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٢٨]^(١).

عبر الإمام القسطلاني عن علاقة الترجمة بالحديث، فقال: (مطابقته لما ترجم له هنا

(١) إرشاد الساري (١٥/١٢٦).

(٢) برقم (٥٠٨٢).

(٣) إرشاد الساري (١١/٣٥٣).

(٤) برقم (٨٨٧).

(٥) إرشاد الساري (٢/٥٥٧).

(١) برقم (٧٣٤٦).

واضحة^(١).

٢- التراجم الخفية.

هذه التراجم تحتاج إلى إعمال الفكر للتوصل إلى إبراز مناسبتها لأحاديث الباب، وقد أثارت اهتمام شراح الجامع الصحيح، فخفي على بعضهم هذه المطابقة، مما أدى في بعض الأحيان إلى تصريحهم بعدم المطابقة، بينما توقف فيها البعض الآخر، وقد تنوعت؛ فمنها: أن تتضمن ترجمة الباب حكماً زائداً على الحديث، لإتيانه من طريق آخر للحديث ذاته، مثاله: ماورد في كتاب الصلاة، باب الشعر في المسجد حين ساق الإمام البخاري بسنده إلى أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أنه سمع حسّان بن ثابت الأنصاري يستشهد أبا هريرة: أنشدك الله هل سمعت النبي ﷺ يقول: «يا حسّان أجب عن رسول الله ﷺ، اللهم أيده بروح القدس» قال أبو هريرة: نعم^(٢).

قال الإمام القسطلاني: (فإن قلت: ليس في حديث الباب أن حسّاناً أنشد شعراً في المسجد بحضرته عليه الصلاة والسلام، وحينئذٍ فلا تطابق بينه وبين الترجمة. أجيب: بأن غرض المؤلف تشحيز الأذهان بالإشارات، ووجه ذلك هنا أن هذه المقالة منه ﷺ دالة على أن للشعر حقاً يتأهل صاحبه لأن يؤيد في النطق به بجبريل صلوات الله عليه وسلامه، وما هذا شأنه يجوز قوله في المسجد قطعاً، والذي يحرم إنشاده فيه ما كان من الباطل المنافي لما اتخذت له المساجد من الحق، وأن روايته في بدء الخلق تدلّ على أن قوله ﷺ لحسان أجب عني كان في المسجد، وأنه أنشد فيه ما أجاب به المشركين، ولفظه^(١): «مرَّ عمرُ ﷺ في المسجد، وحسّانُ يُنشدُّ، فقال: كنتُ أنشدُ فيه، وفيه من هو خيرٌ منك، ثم التفت إلى أبي هريرة، فقال: أنشدك بالله الحديث») ^(٢).

إذا قد تضمنت الترجمة حكماً زائداً على مدلول الحديث، فبيّن الإمام القسطلاني أن هذا الحكم ثبت من طريق آخر في الجامع الصحيح ذاته، وفي بعض الأحيان يشير إلى طريق آخر في غير الصحيح، مثاله: في كتاب الصوم، (باب صيام أيام البيض: ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة) حين أورد حديث أبي هريرة ﷺ الذي قال

(١) إرشاد الساري (٢٩٩/١٥).

(٢) برقم (٤٥٣).

(١) باب ذكر الملائكة، برقم (٣٢١٢).

(٢) إرشاد الساري (١١٣/٢).

فيه: «أوصاني خليلي ﷺ بثلاث: صيام ثلاثة أيام من كل شهر، وركعتي الضحى، وأن أوتر قبل أن أنام»^(١).

قال الإمام القسطلاني: (واستشكلت المطابقة بين الترجمة والحديث، وأجيب: بأن المؤلف جرى على عادته في الإشارة إلى ما ورد في بعض طرق الحديث عند النسائي، وصححه ابن حبان من طريق موسى بن طلحة عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: «جاء أعرابي إلى النبي ﷺ بأرنب قد شواها، فأمرهم أن يأكلوا وأمسك الأعرابي، فقال: ما منعك أن تأكل؟ فقال: إني أصوم ثلاثة أيام من كل شهر، قال: إن كنت صائماً فصم الغر، أي البيض»^(٢) وهذا الحديث اختلف فيه على موسى بن طلحة اختلافاً كثيراً بينه الدارقطني^(٣). وفي بعض طرقه عند النسائي «إن كنت صائماً فصم البيض ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة»^(٤)، وعنده أيضاً من حديث جرير بن عبد الله عن النبي ﷺ قال: «صيام ثلاثة أيام من كل شهر صيام الدهر، وأيام البيض ثلاث عشرة، وأربع عشرة وخمس عشرة»^(٥) وإسناده صحيح^(٦).

إذاً: قد لجأ الإمام البخاري إلى الإيماء إلى بعض طرق الحديث سواء وردت ضمن الجامع الصحيح ذاته أو في غيره، وقد يترجم الإمام البخاري لأبواب جامعته الصحيح، فيتم استنتاج هذه العلاقة التي تربط الترجمة بالحديث عن طريق القياس، مثاله: في كتاب الأذان، باب الكلام في الأذان، عندما روى عن عبد الله بن الحارث الذي قال: «خطبنا ابن عباس في يوم رَدَغ، فلما بلغ المؤذن حي على الصلاة فأمره أن يُنادي: الصلاة في الرِّحال، فنظر القوم بعضهم إلى بعض، فقال: فعل هذا من هو خير منه. وإنها عزيمة»^(١).

علق الإمام القسطلاني على ذلك فقال: (وجه المطابقة بين الحديث والترجمة أجيب: بأنه

(١) برقم (١٩٨١).

(٢) أخرجه النسائي في الصيام، باب ذكر الاختلاف على موسى بن طلحة في الخبر في صيام ثلاثة أيام من الشهر، برقم (٢٤٢١). وفي الصيد، باب الأرنب، برقم (٤٣٢١). وابن حبان في الصوم، باب صوم التطوع، ذكر الاستحباب للمرء أن يجعل هذه الأيام الثلاث أيام البيض، برقم (٣٦٥٠). وأضاف ابن حبان فقال: سمع هذا الخبر موسى بن طلحة عن أبي هريرة وسمعه من ابن الحوتكية عن أبي ذر والطريقان جميعان محفوظان.

(٣) ينظر: العلال الواردة في الأحاديث النبوية (٢/٢٢٥).

(٤) أخرجه النسائي في الصيام، باب ذكر الاختلاف على موسى بن طلحة في الخبر في صيام ثلاثة أيام من الشهر، برقم (٢٤٢٣).

(٥) أخرجه النسائي في الصيام، باب كيف يصوم ثلاثة أيام من كل شهر، برقم (٢٤٢٠).

(٦) إرشاد الساري (٤/٥٥٠).

(١) برقم (٦١٦).

لما جازت الزيادة المذكورة في الأذان للحاجة إليها دل على جواز الكلام في الأذان لمن يحتاج إليه^(١).

ومثاله أيضاً: ما كان في كتاب الأذان، (باب من قام إلى جنب الإمام لعلّة)، حين الإمام البخاري حديث عائشة بسنده إلى هشام بن عروة عن أبيه عنها، حيث قالت: «أمر الله ﷺ أبا بكر أن يصلي بالناس في مرضه، فكان يصلي بهم. قال عروة: فوجد رسول نفسه خفةً، فخرج، فإذا أبو بكر يؤم الناس، فلما رآه أبو بكر استأخر، فأشار إليه أن كما أنت، فجلس رسول الله ﷺ حذاء أبي بكر إلى جنبه، فكان أبو بكر يصلي بصلاة رسول الله ﷺ والناس يصلون بصلاة أبي بكر»^(٢).

قال الإمام القسطلاني: (واستشكل مطابقته للترجمة من حيث أن فيها من قام إلى جنب الإمام، وأجيب بأنه كان قائماً في الابتداء، جالساً في الانتهاء إلى جنبه، أو أنه قاس بالقيام على الجلوس، أو أن أبا بكر هو القائم إلى جنب الإمام، وهو النبي ﷺ)^(٣). وقد يكون حكم الترجمة أولى من حكم الحديث مثاله: في كتاب الصلاة، (باب وجوب الصلاة في الثياب، وقول الله تعالى: ﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ ومن صلى مُتَحَفّاً في ثوب واحد). عندما أورد حديث أم عطية قالت: (أمرنا أن نخرج الحيض يوم العيدين، وذوات الخدور، فيشهدن جماعة المسلمين ودعوتهم، ويعتزل الحيض عن مصلاتهم). قالت امرأة: يا رسول الله إحدانا ليس لها جلباب. قال: «لتلبسها صاحبته من جلبابها»^(١). تعقب الإمام القسطلاني الحديث، فقال: (ووجه مطابقته للترجمة من جهة تأكيد الأمر باللبس حتى بالعارية للخروج إلى صلاة العيد للصلاة أولى)^(٢).

ومثاله أيضاً: في أبواب الاستسقاء، باب سؤال الناس الإمام الاستسقاء إذا قحطوا، حين أورد الإمام البخاري بسنده إلى عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار عن أبيه قال: سمعت ابن عمر يتمثل بشعر أبي طالب: وأبيض يستسقى الغمام بوجهه ... ثمال اليتامى عصمة للأرامل^(٣).

(١) إرشاد الساري (٢/٢٦١).

(٢) برقم (٦٨٣).

(٣) إرشاد الساري (٢/٣٢٥).

(١) برقم (٣٥١).

(٢) إرشاد الساري (٢/١٢).

(٣) برقم (١٠٠٨).

تعبه الإمام القسطلاني، فقال: (واستشكل إدخال هذا الحديث في هذه الترجمة، إذ ليس فيه أن أحداً سألته أن يستسقي بهم. وأجاب ابن رُشيد: باحتمال أن يكون أراد بالترجمة الاستدلال بطريق الأولى، لأنهم إذا كانوا يسألون الله به فيسقيهم، فأحرى أن يقدموه للسؤال^(١)).

مما سبق نستنتج أن الإمام القسطلاني لم يكتف برأيه عند خفاء المطابقة بين الترجمة وحديث الباب بل أورد أقوال العلماء الذين استطاعوا أن يبينوا وجودها بنوع من التأمل في المعاني، وساق ردودهم على الإشكالات التي تحصل من خفائها.

ثالثاً: التناسب بين أحاديث الجامع الصحيح.

إنَّ المواطن التي تحدث فيها الإمام القسطلاني . رحمه الله . عن المناسبات كثيرة، وإن لم يصرح بلفظ التناسب، وقد تكلم في مناسبة الأحاديث المتتالية، فربط بينها، مثاله: عند سياق الإمام البخاري لحديث أم سلمة زوج النبي أن رسول الله سمع خُصومةً بباب حُجرتِه، فخرج إليهم، فقال: «إنما أنا بشرٌ، وإنه يأتيني الخصمُ، فلعلَّ بعضكم أن يكون أبلغ من بعضٍ، فأحسبُ أنه صادقٌ فأقضى له بذلك، فمن قضيتُ له بحقٍ مسلمٍ فإنما هي قطعةٌ من النارِ، فليأخذها أوليتُ رُكَّها»^(٢).

ومن ثم سياقه لحديث عائشة زوج النبي ﷺ أنها قالت: كان عُتبة بن أبي وقاصٍ عهدَ إلى أخيه سعد بن أبي وقاصٍ أن ابنَ وليدةٍ زَمعةً مني فاقبضه إليك، فلما كان عامَ الفتحِ أخذه سعدٌ فقال: ابنُ أخي قد كان عهدَ إلى فيه فقامَ إليه عبدُ بن زَمعةً، فقال: أخي وابنُ وليدةٍ أبي وُلدَ على فراشه، فتساقوا إلى رسولِ الله ﷺ، فقال سعدٌ: يا رسولَ الله ابنُ أخي كان عهدَ إليّ فيه وقالَ عبدُ بن زَمعةٍ: أخي وابنَ وليدةٍ أبي وُلدَ على فراشه، فقال رسولُ الله ﷺ: «هو لك يا عبدُ بن زَمعةٍ» ثم قال رسولُ الله ﷺ: «الولدُ للفراشِ، وللعاهرِ الحَجَرُ» ثم قال ﷺ لسودة بنت زَمعةٍ: «احتجبي منه» لما رأى من شبهه بعُتبة، فما رآها حتى لقي الله تعالى^(١).

علق الإمام القسطلاني، فقال: (مناسبة الحديث لسابقه أن الحكم بحسب الظاهر، حيث حكم ﷺ بالولد لعبد بن زَمعة، وألحقه بزَمعة، ثم لما رأى شبهه بعُتبة أمر سودة أن تحتجب منه احتياطاً، فأشار احتياطاً، فأشار البخاري إلى أنه ﷺ حكم في ابن وليدة زَمعة بالظاهر، ولو كان في نفس الأمر ليس من

(١) إرشاد الساري (٢٣/٣).

(٢) أخرجه البخاري في الأحكام، باب من قضى له بحق أخيه فلا يأخذه فإن قضاء الحاكم لا يحل حراماً ولا يُحرّم حلالاً،

برقم (٧١٨١).

(١) أخرجه البخاري في الأحكام، باب من قضى له بحق أخيه فلا يأخذه فإن قضاء الحاكم لا يحل حراماً ولا يُحرّم حلالاً،

برقم (٧١٨٢).

ليس من رَمعة، ولا يسمى ذلك خطأ في الاجتهاد، ولا هو من نواذر الاختلاف^(١).

وكما فعل في ربطه بين الحديثين؛ حديث ابن عَبَّاس الذي قَالَ فِيهِ: «شَهِدَ عِنْدِي رَجُلٌ مَرْضِيٌّ، وَأَرْضَاهُمْ عِنْدِي عُمَرُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَشْرِقَ الشَّمْسُ، وَبَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ»^(٢). وحديث ابن عُمَرَ الذي قَالَ فِيهِ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَحْرَوْا بِصَلَاتِكُمْ طُلُوعَ الشَّمْسِ وَلَا غُرُوبَهَا»^(٣).

حيث قال: (قد قيل هذا الحديث مفسرًا للسابق، أي: لا تكره الصلاة بعد الصلاتين إلا لمن قصد بها طلوع الشمس وغروبها)^(٤).

وعند بيانه للمعنى المراد من كلمة (بالتكبير) في حديث ابن عَبَّاس ﷺ قَالَ: «كُنْتُ أُعْرِفُ انْقِضَاءَ صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ بِالتَّكْبِيرِ»^(٥).

قال: (أي: بعد الصلاة وفي السابقة بالذكر، وهو أعم من التكبير، والتكبير أخص أو هذا مفسرًا للسابق)^(٦).

قصد بالسابقة: رواية أبا معبدٍ مولى ابن عَبَّاس أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ ﷺ أَخْبَرَهُ: «أَنَّ رَفَعَ الصَّوْتِ بِالذِّكْرِ حِينَ يَنْصَرِفُ النَّاسُ مِنَ الْمَكْتُوبَةِ كَانَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ»^(١).

إذًا: لم يقتصر الإمام البخاري على مراعاة التناسب بين الكتب والأبواب والأحاديث المندرجة تحتها، بل راعى أيضاً ترتيب الأحاديث ضمن الباب الواحد.

المبحث الثالث: إجابته عما أُشكِل من تراجم البخاري.

المطلب الأول: التراجم المفردة.

هي تراجم جعلها الإمام البخاري في باب من الأبواب، ثم لا يخرج شيئاً من الحديث للدلالة عليها^(٢).

(١) إرشاد الساري (١٥/١٤٣).

(٢) أخرجه البخاري في مواقيت الصلاة، باب الصلاة بعد الفجر حتى ترتفع الشمس، برقم (٥٨١).

(٣) أخرجه البخاري في مواقيت الصلاة، باب الصلاة بعد الفجر حتى ترتفع الشمس، برقم (٥٨٢).

(٤) إرشاد الساري (٢/٢٢٩).

(٥) أخرجه البخاري في الأذان، باب الذكر بعد الصلاة، برقم (٨٤٢).

(٦) إرشاد الساري (٢/٥٠٢).

(١) أخرجه البخاري في الأذان، باب الذكر بعد الصلاة، برقم (٨٤١).

(٢) ينظر: الإمام البخاري وفقه التراجم في جامع الصحيح: نور الدين عتر، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية،

الكويت - عدد ٤ - سنة (١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م) (ص ٨٧).

وقد علل فعله هذا الحافظ ابن حجر . رحمه الله . فقال: (وربما اكتفى أحياناً بلفظ الترجمة التي هي لفظ حديث لم يصح على شرطه، وأورد معها أثراً أو آية، فكأنه يقول: لم يصح في الباب شيء على شرطي، وللغفلة عن هذه المقاصد الدقيقة اعتقد من لم يمعن النظر أنه ترك الكتاب بلا تبويض)^(١).

بينما علل الإمام القسطلاني ذلك بعدة أسباب منها:

أنه قد بيّض للباب ليورد ما يناسبه، فلم يتيسر له، مثاله: (باب الخروج في الفزع وحده) الوارد في كتاب الجهاد والسير، حيث قال: (باب الخروج في الفزع وحده) كذا ثبتت هذه الترجمة في اليونينية، وغيرها من غير حديث، ولعله أراد أن يكتب فيه حديث أنس^(٢) من وجه آخر فلم يتيسر له ذلك^(٣).

ومن هذه الأسباب التي ذكرها أن يكون ترجم، ثم لم يجد حديثاً على شرطه، مثاله: حين ترجم في باب قول الله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ...﴾ [إبراهيم: ٣٥] قال الإمام القسطلاني: (لم يذكر المصنف في هذا الباب حديثاً لأنه لم يجد حديثاً على شرطه)^(١).

ولم يكتفِ الإمام القسطلاني ببيان سبب عدم إدراج الإمام البخاري لحديث ما تحت تراجمه المفردة، بل كان في بعض الأحيان يختار الحديث المناسب لها، كما في (باب الغزو على الحمير)، حيث قال: (باب الغزو على الحمير)، كذا وقع للمستمل وحده من غير ذكر حديث،

ويناسبه حديث معاذ السابق: «كُنْتُ رَدَفَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى حِمَارٍ يُقَالُ لَهُ: عَفِيرٌ»^(٢). فيحتمل أن المؤلف . رحمه الله . بيّض له ليكتبه من غير الطريق السابقة كعادته فاخترمته المنية قبل^(٣).

(١) هدي الساري لابن حجر (ص ١٤).

(٢) يقصد به الحديث الذي ورد في الباب السابق في الكتاب نفسه (كتاب الجهاد والسير) والذي أخرجه البخاري في باب السرعة والركض في الفزع، برقم (٢٩٦٩) باللفظ التالي: «فَزَعَ النَّاسُ فَرَكَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرَسًا لِأَبِي طَلْحَةَ بَطِينًا، ثُمَّ خَرَجَ يَرْكُضُ وَحْدَهُ، فَرَكَبَ النَّاسُ يَرْكُضُونَ خَلْفَهُ...».

(٣) إرشاد الساري (٤٤٨/٦).

(١) إرشاد الساري (١٠٩/٤).

(٢) أخرجه البخاري في الجهاد والسير، باب اسم الفرس والحمار، برقم (٢٨٥٦).

(٣) إرشاد الساري (٣٦٤/٦).

المطلب الثاني: التراجم المرسلة.

التَّراجم المرسلة: هي التي أُرسِلَتْ فلم تُذَكَّر لها عناوين، واكتفى فيها بكلمة (بَابٌ)^(١). ولفعله هذا عدة أسباب، فقد يكون للباب علاقة بالباب الذي قبله، فيكون بمنزلة لتعلقه به. مثاله: حين ترجم الإمام البخاري في كتاب بدء الوحي بـ (باب علامة الإيمان الأنصار) وأورد فيه حديث أنس عن النَّبِيِّ ﷺ أنه قال: «آيَةُ الْإِيمَانِ حُبُّ الْأَنْصَارِ، وَآيَةُ

(١) الإمام البخاري وفقه التراجم في جامعه الصحيح لنور الدين عتر (ص ٨٥).

بُغْضُ الْأَنْصَارِ»^(١). ثم اتبع (باب علامة الإيمان حبُّ الأنصار) بذكر (باب) بدون ترجمة وأخرج فيه حديث عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ وَحَوْلَهُ عِصَابَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ: «بَايَعُونِي عَلَى أَنْ لَا تُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا، وَلَا تَسْرِقُوا، وَلَا تَزْنُوا، وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ، وَلَا تَأْتُوا بِبُهْتَانٍ تَفْتَرُونَهُ بَيْنَ أَيْدِيكُمْ...» فبايعناه على ذلك^(٢).

عبر الإمام القسطلاني عن هذا الترابط فقال: (هذا (باب) بالتنوين بغير ترجمة: ولفظ الباب سقط عند الأصيلي، وحينئذ: فالحديث التالي من جملة الترجمة السابقة، وعلى رواية إثباته فهو كالفصل عن سابقه مع تعلقه به. وفي الحديث السابق: الإشارة لحب الأنصار، وفي اللاحق: ابتداء السبب في تلقيبهم بالأنصار، لأن ذلك كان ليلة العقبة لما تباعوا على إعلاء توحيد الله وشريعته، وقد كانوا يُسمَّون قبل ذلك - بني قَيْلَةَ - بقاف مفتوحة ومثناة تحتية ساكنة وهي الأم التي تجمع القبيلتين، فسماهم عليه الصلاة والسلام الأنصار لذلك)^(٣).

وقد تخفى العلاقة بين الترجمة المرسلة، وما قبلها أيضاً فأتى الإمام القسطلاني وأظهر تلك العلاقة، مثاله: في كتاب الإيمان عند سياق الإمام البخاري لترجمة (باب خَوْفُ الْمُؤْمِنِ مِنْ أَنْ يَحْبُطَ عَمَلُهُ وَهُوَ لَا يَشْعُرُ). ثم سياقه للترجمة مرسلة، ضمنها حديث أَبِي سُفْيَانَ أَنَّ هِرْقَلَ قَالَ لَهُ: (سَأَلْتُكَ هَلْ يَزِيدُونَ أَمْ يَنْقُصُونَ فَرَعَمْتَ أَنَّهُمْ يَزِيدُونَ، وَكَذَلِكَ الْإِيمَانُ حَتَّى يَتِمَّ. وَسَأَلْتُكَ هَلْ يَرْتَدُّ أَحَدٌ سَخَطَةً لَدِينِهِ بَعْدَ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ؟ فَرَعَمْتَ أَنْ لَا، وَكَذَلِكَ الْإِيمَانُ حِينَ تُخَالِطُ بِشَاشَتِهِ الْقُلُوبَ لَا يَسْخَطُهُ أَحَدٌ)^(١).

حيث قال: (باب) بالتنوين مع سقوط الترجمة لأبي الوقت وكريمة، وسقط ذلك للأصيلي وأبي ذر وابن عساكر، ورجح النووي الأول لأن الحديث التالي لا تعلق له بالترجمة السابقة. وأجيب بأنه يتعلق بها من جهة اشتراكهما في جعل الإيمان ديناً، لكن استشكل من جهة من جهة الاستدلال بقول هرقل مع كونه غير مؤمن، وأجيب بأن هرقل لم يقله من قبل رأيه، إنما رأيه، إنما رواه عن الكتب السالفة، وفي شرعهم كان الإيمان ديناً، وشرع من قبلنا شرع لنا ما لم لنا ما لم يرد ناسخ، وتداولته الصحابة)^(٢).

(١) برقم (١٧).

(٢) برقم (١٨).

(٣) إرشاد الساري (١/٤٢).

(١) برقم (٥١).

(٢) إرشاد الساري (١/٢٠٧).



الفصل الثاني: عنايته بالألفاظ الواردة في الحديث.

المبحث الأول: بيانه للاختلافات الواردة في مفردات الأحاديث.

تصدى الإمام القسطلاني لعرض أدنى اختلاف بين روايات الجامع الصحيح، سواء كان في رسم المفردة أوفي ضبطها بالشكل، ولم يكتفِ بعرضها بل ساق أيضاً آراء المحدثين فيها، وعلى الرغم من أنه قد يرى أن بعض هذه الروايات اتصفت بالتصحيف فيذكرها، ومن ثم يضعفها، ويرجح إحدى هذه الروايات لأسباب قد بدت له.

مثال ذلك: في معرض شرحه لحديث أبي موسى أن رسول الله ﷺ قال: «مثل ما بعثني الله به من الهدى والعلم ... فكان منها نقيّة قبلت الماء فأنبئت الكلاً والعشب الكثير...»^(١).

قال: (وفي حاشية أصل أبي ذر وهو عند الخطّابي^(٢) والحُميدي ثَغْبَة، بـمـثـلـة مفتوحة، وغين معجمة مكسورة، وقد تسكن بعدها باء موحدة خفيفة مفتوحة. وفي فرع اليونينية ثَغْبَة مضبب عليها، وهي بضم المثلثة وتسكين الغين، وهو مُسْتَنْقَع الماء في الجبال والصخور؛ كما قاله الخطّابي^(٣)، لكن ردّه القاضي عياض^(٤)، وجزم بأنه تصحيف، وقلب للتمثيل، قال: لأنه إنما جعل هذا المثل فيما يَنْبُت، والثَغَاب لا تُنْبِت، والذي روينا من طرق البخاري كلها بالنون مثل قوله في مُسْلِم^(٥): طائفة طيبة قبلت الماء)^(٦).

ومثاله: ما ورد في شرحه لحديث مروان بن الحكم والمسور بن مخرمة: «أنّ رسول الله ﷺ قام حين جاءه وفد هوازن مسلمين ... وإنّي قد رأيت أنّ أردّ إليهم سبيهم، فمن أحبّ منكم أن يطيب بذلك فليفعل...»^(٧).

قال الإمام القسطلاني: (يطيب بضم أوله وفتح الطاء وتشديد المثناة التحتية المكسورة: مضارع طيب يطيب تطيباً من باب التفعيل، ولأبي ذر: يطيب بفتح أوله وكسر ثانيه وسكون ثالثه من الثلاثي من طاب يطيب، والمعنى: من أحب أن يطيب بدفع السبي هوازن نفسه مجاناً من غير عوض^(٨))^(٩).

(١) أخرجه البخاري في العلم، باب فضل من علم وعلم، برقم (٧٩).

(٢) ينظر: أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري: حمد بن محمد الخطّابي، ت محمد آل سعود، ط ١ (١٤٠٥هـ) (٦١/١).

(٣) ينظر: أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري للخطّابي (٦١/١).

(٤) ينظر: إكمال المعلم بفوائد مسلم: القاضي عياض بن موسى اليحصبي، ت يحيى إسماعيل، دار الوفاء، المنصورة، ط ١ (١٣١٩هـ - ١٩٩٨م) (٢٥٠/٧).

(٥) أخرجه مسلم في الفضائل، باب بيان مثل ما بعث النبي ﷺ من الهدى والعلم، برقم (٢٢٨٢).

(٦) إرشاد الساري (٢٦٥/١).

(٧) أخرجه البخاري في كتاب الوكالة، باب إذا وهب شيئاً لوكيل أو شفيع قوم جاز، برقم (٢٣٠٨).

(٨) ينظر: لسان العرب (٤١٥/٨).

(٩) إرشاد الساري (٢٨٢/٥).

وهذه الاختلافات الحاصلة بين الروايات في ضبط مفردات الأحاديث انعكست على الناحية الإعرابية أيضاً، مثال ذلك: حديث ابن عَبَّاسٍ رضي الله عنه، قَالَ: «كَانَ رَجُلٌ وَقِفٌ مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم بِعَرَفَةَ فَوْقَ عَنْ رَاحِلَتِهِ...»^(١).

حيث قال: (كَانَ رَجُلٌ وَقِفٌ) بالرفع، صفة لرجل؛ لأن كان تامة ولأبي ذر: واقفاً، بالنصب على أنها ناقصة^(٢).

المبحث الثاني: إظهاره للصور البلاغية الواردة في ألفاظ الأحاديث.

أظهر الإمام القسطلاني البلاغة الواردة في ألفاظ الأحاديث، فعرض ما فيها من صور؛ صور؛ كالاستعارات مثال ذلك: ما ورد في حديث ابن عمر رضي الله عنهما حيث قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ: «بُنِيَ اللَّهُ: «بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ، وَالْإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَالْحَجِّ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ»^(١).

(١) أخرجه البخاري في الجنائز، باب كيف يُكْفَنُ المحرم، برقم (١٢٦٨).

(٢) إرشاد الساري (٣/٣٤٠).

(١) أخرجه البخاري في الإيمان، باب دعاؤكم إيمانكم، برقم (٨).

حين قال: (وفي قوله: «بُنِيَ».. الخ استعارة بأن يقدر الاستعارة في «بُنِيَ»، والقرينة في «الإسلام» شبه ثبات الإسلام واستقامته على هذه الأركان الخمسة ببناء الخِباء على هذه الأعمدة الخمسة، ثم تسري الاستعارة من المصدر إلى الفعل، أوتكون مكنية بأن تكون الاستعارة في «الإسلام» والقرينة «بُنِيَ» على التخيل بأن شبه الإسلام بالبيت، ثم خيل كأنه بيت على المبالغة، ثم أطلق الإسلام على ذلك المُخِيل، ثم خيل له ما يلزم الخِباء المشبه به من البناء، ثم أثبت له ما هو لازم البيت من البناء على الاستعارة التخيلية^(١)، ثم نسبه إليه ليكون قرينة مانعة من إرادة الحقيقة. ويجوز أن تكون استعارة بالكناية^(٢) لأنه شبه الإسلام بمبنى له دعائم، فذكر المشبه وطوى ذكر المشبه به وذكر ما هو من خواص المشبه به وهو البناء، ويسمى هذا استعارة ترشيحية^(٣)، ويجوز أن تكون استعارة تمثيلية^(٤)، فإنه مثل حالة الإسلام مع أركانه الخمسة بحالة خِباء أُقيمت على خمسة أعمدة وقُطِبها التي تدور عليه هو شهادة أن لا إله إلا الله وبقية شعب الإيمان كالأوتاد للخباء^(٥)).

وكما بيّن أيضاً أن الغرض من الاستفهام الوارد في حديث أبي ذر الذي قال له فيه النَّبِيُّ ﷺ: «يا أبا ذرٍّ، أَعَيَّرْتَهُ بِأُمِّهِ؟ إِنَّكَ امْرُؤٌ فِيكَ جَاهِلِيَّةٌ...»^(٦)، فقال: هو من قبيل الاستفهام على وجه الإنكار التوبيخي^(٧). فذكر أن بعض صور الإنكار قد يأتي بطريقة الاستفهام، وهو ما يسمى الإنكار التوبيخي، فالمقصود منه نفي الفعل وهو التحريم.

(١) وهي أن يستعار لفظ دال على حقيقة خيالية تقدر في الوهم، ثم تردف بذكر المستعار له إيضاحاً لها أو تعريفاً لحالها. ينظر: تيسير البلاغة: أحمد القلاش، مطبعة الشام، ط١ (١٤٢٠هـ-١٩٩٩م) (ص٧٨).

(٢) وهي ما حذف فيها المشبه به ورمز له بشيء من لوازمه وفيها يذكر المشبه. ينظر: تيسير البلاغة لأحمد القلاش (ص٧٩).

(٣) هي ثبات ملائم المشبه به للمشبه. تيسير البلاغة لأحمد القلاش (ص٨٤).

(٤) هي تركيب استعمل في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة مع قرينة مانعة من إرادة معناه الحقيقي. تيسير البلاغة لأحمد القلاش (ص٩٠).

(٥) إرشاد الساري (١/١٢٩).

(٦) أخرجه البخاري في الإيمان، باب المعاصي من أمر الجاهلية، برقم (٣٠).

(٧) ينظر: إرشاد الساري (١/١٦٧). الإنكار التوبيخي: وهي التي تقتضي أن مابعدا واقع وفاعله مألوم. ينظر: البلاغة العربية: وليد قصّاب، دار القلم، دبي، ط (١٩٩٨م) (ص٦٧).

وأظهر أيضاً أن المراد من الاستفهام الوارد في حديث أبي هريرة الذي قال: إِنَّ سائلاً سأل رسول الله ﷺ عن الصَّلَاةِ في ثَوْبٍ واحدٍ، فقالَ رسولُ الله ﷺ: «أَوْ لَكُمْ ثَوْبَانِ؟»^(١).
هو الاستفهام الإنكاري الإبطالي^(٢).
إذاً: مما خلال ما سبق يستنتج عناية الإمام القسطلاني بالجوانب البلاغية من المعاني والبيان والبديع.

المبحث الثالث: عنايته بشرح الألفاظ الغريبة في الأحاديث وفقهها.

فن غريب الحديث فن يقبح الجهل به، فبه يظهر مبتغى الرسول ﷺ، ومقصوده وتتضح من خلاله الأحكام الشرعية، عرّفه الإمام ابن الصلاح فقال: (هو عبارة عما وقع في متون الأحاديث من الألفاظ الغامضة البعيدة عن الفهم لقلة استعمالها)^(١).
وقد انصب اهتمام الإمام القسطلاني على بيانه، فكان منهجه أن يتناول كل ألفاظ الحديث

(١) أخرجه البخاري في الصلاة، باب الصَّلَاةِ في الثَّوبِ الواحد ملتحقاً به، برقم (٣٥٨).

(٢) إرشاد الساري (١٨/٢). الاستفهام الإنكاري الإبطالي أي للتكذيب، ومعناه أن ما بعدها - أي همزة الاستفهام -

غير واقع، وأن مدّعيه كاذب. ينظر: البلاغة العربية لوليد قصاب (ص ٦٧).

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص ٢٧٢).

الحديث بالشرح، وكان يجمع بين الحديث وشرحه، ويربط بينهما برابط مناسب، ولا يهمل أية لفظة منه فسار في شرحه على نهج من سبقه من الشراح، فاستعان رحمه الله في ذلك بالآيات القرآنية، وبالأحاديث النبوية الشريفة، إضافة إلى أقوال الصحابة والتابعين.

المطلب الأول: شرحه لمعاني الأحاديث عن طريق استعانه بالآيات القرآنية.

استعان الإمام القسطلاني في شرحه بالآيات القرآنية فاستشهد بها؛ وذلك لتوضيح معنى، أو لتأكيد حكم ذهب إليه، فاستدل به بالآيات القرآنية منحه قوة في الدلالة على المعنى المراد.

ومن أمثلة ذلك عند شرحه لحديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا يزكيهم...»^(١) شرح جملة «لا يكلمهم الله يوم القيامة» فقال: (كلاماً يسرهم، ولكن بنحو قوله) «اخسؤا فيها» [المؤمنون: ١٠٨]، أو لا يكلمهم بشيء أصلاً والظاهر أنه كناية عن غضبه عليهم)^(٢).

المطلب الثاني: شرحه لمعاني الأحاديث عن طريق الاستعانة بأحاديث أخرى.

نقل حديث رسول الله ﷺ عن الصحابة رضي الله عنهم فأداه بعضهم بلفظه، وبعضهم بمعناه، ولذلك لجأ الشراح إلى رواياته في حال استغلاق المراد منه، أو إلى حديث آخر، وذلك لتفسيره وبيان المراد منه.

فتفسير الحديث بالحديث أولى من تفسيره بالرأي، قال الحافظ ابن حجر: (إن المتعين على من يتكلم على الأحاديث أن يجمع طرقها، ثم يجمع ألفاظ المتون إذا صحت الطرق، ويشرحها على أنه حديث واحد، فإن الحديث أولى ما فسر بالحديث)^(١).

وقد تنوع أسلوب الإمام القسطلاني في ذلك فكان منه:

أولاً: شرح الحديث عن طريق رواياته.

قد يتصرف الرواة في الحديث فبعضهم يختصره، وآخرون يسقونه مطولاً، لذلك برواياته لتفسيره، وبيان المراد منه، وهذا ما كان من الإمام القسطلاني عند شرحه لحديث عبد الله البجلي الذي قال فيه: كُنَّا جُلُوساً عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ نَظَرَ إِلَى الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ

(١) أخرجه البخاري في الأحكام، باب من بايع رجلاً لا يبايعه إلا للدنيا، برقم (٧٢١٢).

(٢) إرشاد الساري (١٧٢/١٥)

(١) فتح الباري (٤٧٥/٦).

سترون ربكم كما ترون هذا القمر، لا تضامون في رؤيته، فإن استطعتم أن لا تغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس، وصلاة قبل غروب الشمس فافعلوا»^(١).

فبين معنى «قبل طلوع الشمس، وصلاة قبل غروب الشمس» فقال: (يعني الفجر والعصر كما في مسلم^(٢))^(٣).

ثانياً: شرح الحديث بحديث آخر.

يأتي الحديث أحياناً مجملاً لا يُعرف المراد منه، ولا يتضح معناه، بينما في حديث آخر يأتي المعنى واضحاً مفصلاً، يبين معنى الحديث الأول، ويوضح المقصود منه، فيُلجأ إليه لتوضيح مجمله، وتبيين معناه المستغلق، وهذا ما فعله الإمام القسطلاني عند شرحه لحديث أنس، سئل أنس عن أجر الحجام فقال: احتجم رسول الله ﷺ حجه أبو طيبة وأعطاه صاعين من طعام وكلّم موالیه فحَقَّقُوا عنه وقال: «إن أُمِّلَ ما تداوَيْتُمْ به الحجامَةُ، والقُسْطُ البَحْرِيُّ، وقال: لا تُعَذِّبُوا صبيانكم بالغَمَزِ من العُدْرَةِ، وعليكم بالقُسْطِ»^(١) وبيانه لمعنى (القُسْطُ)، حيث قال: (إنه دواء للعدرة لا مشقة فيه، وفي حديث جابر رضي الله عنه: «دخل رسول الله ﷺ على عائشة، وعندها صبي يسيل منخراة دماً، فقال: ما هذا؟ قالوا: به العُدْرَةُ، أو وجع في رأسه. قال: ويلكن لا تقتلن أولادكن، أيما امرأة أصاب ولدها عُدْرَةً، أو وجع في رأسه، فلتأخذ قُسْطاً هندياً فتحكه بماء ثم تُسِطُهُ»^(٢) إياه، فأمرت عائشة، وصنع ذلك بالصبي فبرأ» رواه أحمد وغيره^(٣))^(٤).

وعند شرحه لحديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا يخسفان لموت أحدٍ ولا لحياته، فإذا رأيتم ذلك فادكروا الله». قالوا: يا رسول الله ﷺ، رأيناك تناولت شيئاً في مقامك، ثم رأيناك كعَكَتَ^(٥). قال ﷺ: «إني رأيت الجنة، فتناولت

(١) أخرجه البخاري في التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿وَجْهٌ يُومِئُ نَاصِرَةٌ﴾ إلى ربها ناظرة ﴿[القيامة: ٢٢، ٢٣]، برقم (٧٤٣٤).

(٢) في المساجد، باب فضل صلاتي الصبح والعصر والمحافظة عليهما، برقم (١٤٦٦).

(٣) إرشاد الساري (٤٠٠/١٥).

(١) أخرجه البخاري في الطب، باب الحجامَة من الداء، برقم (٥٦٩٦).

(٢) والسعوط: الدواء يُصَبُّ في الأنف. ينظر: النهاية في غريب الأثر لابن الأثير (٩٣١/٢).

(٣) أخرجه أحمد في مسند جابر برقم (١٤٣٨٥). وأبو يعلى في مسند جابر برقم (٢٢٨٠)، والبخاري في كشف الستار عن زوائد البزار على الكتب الستة، ت حبيب الرحمن الأعظمي، طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١ (١٤٠٤هـ-١٩٨٤م) في الطب، باب ما جاء في القسط، برقم (٣٠٢٤). قال الهيثمي: رواه أحمد وأبو يعلى والبزار ورجالهم رجال الصحيح. ينظر: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٨٩/٥).

(٤) إرشاد الساري (٤٢٥/١٢).

(٥) أي أُحْجِمَتْ وتأخّرت إلى وراء. ينظر: لسان العرب لابن منظور (٣١٢/٨).

عُقُودًا، وَلَوْ أَصْبَتْهُ لِأَكَلْتُمْ مِنْهُ مَا بَقِيََتِ الدُّنْيَا...»^(١) .

شرح الإمام القسطلاني قوله ﷺ «وَلَوْ أَصْبَتْهُ» فقال: (أي: لو تمكنت من قطفه. و في حديث عَقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ، عِنْدَ ابْنِ خَزِيمَةَ^(٢)، مَا يَشْهَدُ لِهَذَا التَّأْوِيلِ، حَيْثُ قَالَ فِيهِ: «أَهْوَى بِيَدِهِ لِيَتَنَاوَلَ شَيْئًا»^(٣)).

وعند شرحه لحديث عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْوِصَالِ، قَالُوا: إِنَّكَ قَالَ: إِنِّي لَسْتُ مِثْلَكُمْ، إِنِّي أَطْعَمُ وَأُسْقِي»^(٤).

قال: («إِنِّي لَسْتُ مِثْلَكُمْ»، وَفِي حَدِيثِ أَبِي زُرْعَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عِنْدَ مُسْلِمٍ^(٥) «لَسْتُمْ فِي ذَلِكَ مِثْلِي» أَي: لَسْتُمْ عَلَى صِفَتِي، أَوْ مِنْزَلَتِي مِنْ رَبِّي)^(١) .

وشرح الحديث بالحديث لا يساعد فقط على بيان الألفاظ الغريبة الواردة في متون الأحاديث بل يكشف أحياناً عن سبب ورود النهي والزجر، مثاله عند: شرح الإمام القسطلاني لحديث أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ: «نُهِيَ عَنِ الْخَصْرِ^(٢) فِي الصَّلَاةِ»^(٣) قال: (« نُهِيَ عَنِ

الْخَصْرِ فِي الصَّلَاةِ » «لَأَنَّ إِبْلِيسَ أَهْبَطَ مُخْتَصِرًا». رواه ابن أبي شيبَةَ^(٤)، أو: إن اليهود تكثر من فعله، فنُهِيَ عنه؛ كراهة التشبه بهم، أخرجه المؤلف في بني إسرائيل^(٥)

(١) أخرجه البخاري في الكسوف، باب صلاة الكسوف جماعة، برقم (١٠٥٢).

(٢) أخرجه ابن خزيمة في الصلاة، باب الرخصة في تناول الشيء عند الحادثة تحدث، برقم (٨٩٠). والطبراني في المعجم الكبير، عقبة بن عامر الجهني، برقم (٨٧٢). قال الهيثمي: (رواه الطبراني في الكبير ورجاله رجال الصحيح خلا شيخ الطبراني أحمد بن محمد بن رشدين). مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٨٩/٥).

(٣) إرشاد الساري (٩٢/٣).

(٤) أخرجه البخاري في الصوم، باب الوصال، ومن قال ليس في الليل صياماً لقوله عز وجل «ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ» برقم (١٩٦٢).

(٥) أخرجه مسلم في الصيام، باب النهي عن الوصال في الصوم، برقم (١١٠٣).

(١) إرشاد الساري (٥٢٧/٤).

(٢) معناه أن يصلي الرجل وهو واضع يده على خصره. ينظر: لسان العرب لابن منظور (٢٤٠ / ٤).

(٣) أخرجه البخاري في أبواب العمل في الصلاة، باب الخصر في الصلاة، برقم (١٢١٩).

(٤) في مصنفه، كتاب الصلوات، باب الرجل يمشي وهو مختصر، برقم (٤٥٩٧) عن حميد بن هلال.

(٥) أخرجه البخاري في أحاديث الأنبياء، باب ما ذُكِرَ عن بني إسرائيل، برقم (٣٤٥٨) عن عائشة

ﷺ «كَانَتْ تَكْزُهُ أَنْ يَجْعَلَ الْمُصَلِّي يَدَهُ فِي خَاصِرَتِهِ وَقَوْلُ: إِنَّ الْيَهُودَ تَفْعَلُهُ».

أو: لأنه راحة أهل النار، رواه ابن أبي شيبه^(١) (٢).

المطلب الثالث: استعانتة بالآثار.

امتاز الصحابة بميزة هامة، وهي ملازمتهم لرسول الله ﷺ في سفره وأقامته، وفي حله وتراحله، فتكونت لديهم ملكة على تفسير قوله ﷺ، فهم أدري برسول الله ﷺ لاطلاعهم على قرائن قرائن الأحوال، وخاصة الصحابي راوي الحديث المراد تفسيره، مع السمة التي كانت مستقرة فيهم

(١) في مصنفه، كتاب الصلوات، باب الرجل يضع يده على خاصرته في الصلاة، برقم (٤٥٩٥) عن مجاهد موقوف عليه حيث قال: «وضعُ اليدين على الحق استراحة أهل النار». والحق أي الخصر. ينظر: لسان العرب لابن منظور (١٨٩/١٤).

(٢) إرشاد الساري (٢٧٩/٣).

فيهم قبل ذلك، وهي فصاحتهم فهم أهل البيان واللسان العربي الفصيح. وتبعهم على ذلك التابعين الذين أكرمهم الله بمخالطة صحابة رسول الله ﷺ، فنهلوا منهم هذه السمات، فكان التأثير كبيراً والأثر واضحاً، فتكونت لديهم خصوصية لم تكن لغيرهم أيضاً.

كل هذا دعا علماء الأمة إلى الأخذ بأقوالهم وشروحهم للآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة، وهذا ما لجأ إليه الإمام القسطلاني فنجده عند شرحه لحديث عائشة رضي الله عنها: «جاءت امرأة رفاعَةَ الْفُرْطِيِّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وأنا جالسةٌ وعندهُ أبو بكرٍ فقالت: يا رسول الله إني كنتُ تحتَ رِفاعَةَ فطَلَّقَنِي ... فقال لها رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لعلَّكَ تُريدينَ أن ترجعي إلى رِفاعَةَ، لا حتَّى يَذُوقَ عُسَيْلَتَكَ وتَذُوقِي عُسَيْلَتَهُ»^(١).

قال: («يَذُوقَ عُسَيْلَتَكَ وتَذُوقِي عُسَيْلَتَهُ» كناية عن الجماع فشبه لذته بلذة العسل وحلاوته، وقد روي عن عائشة مرفوعاً العُسَيْلَةُ هي (الجماع)^(١) وإنما صغر إشارة إلى أن القدر القليل يحصل به الحل)^(٢).

المطلب الرابع: استعانته بشروح الجامع الصحيح السابقة.

من أهم المظان التي اعتمد عليها الإمام القسطلاني كتب شروح السنة عامة، وخاصة شروح الجامع الصحيح، وكان اعتماده غالباً على (فتح الباري) للحافظ ابن حجر، وعلى (عمدة القاري) لبدر الدين العيني، وعلى (الكواكب الدراري) للكرماني وغير ذلك من الشروح، وأورد فيما يلي أمثلة على ذكره لأقوال الشراح السابقين والمتقدمين عليه، فعند حديث عبد الرحمن بن أبي بكرٍ الذي قال فيه: كُنَّا مع النَّبِيِّ ﷺ ثلاثين ومائة، فقال مع أحدٍ منكم طعام؟» فإذا مع رجلٍ صاعٌ من طعامٍ أو نحوه، فَعَجَنَ، ثُمَّ جَاءَ رَجُلٌ مُشْرِكٌ مُشْعَانٌ^(٣) طَوِيلٌ بَغْمٍ يَسُوقُهَا، فقال النَّبِيُّ ﷺ: «بِيعاً أَمْ عَطِيَّةً؟» أَوْ قَالَ: «أَمْ هِبَةً؟» قَالَ: لَا، بَلْ بَيْعٌ. فاشترى منه شاةً، فَصُنَعَتْ، وَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِسُودِ الْبَطْنِ أَنْ يُشَوَّى، وإيَّاهُ الله ما في

(١) في كتاب اللباس، باب الإزار المَهْدَب، برقم (٥٧٩٢).

(١) أخرج هذه الرواية أحمد في مسند عائشة رضي الله عنها برقم (٢٤٣٣١)، وأبو يعلى في مسند عائشة رضي الله عنها برقم (٤٨٨١) (٢٩٠/٨). والدارقطني في النكاح، باب المهر، برقم (٢٩) (٢٥١/٣). قال الهيثمي: فيه أبو عبد الملك المكي، ولم أعرفه بغير هذا الحديث، وبقيّة رجاله رجال الصحيح. ينظر: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٣٤١/٤).

(٢) إرشاد الساري (٥١٤/١٢).

(٣) أي مُنْقَشَّ الرأس، مُغْبِراً أَشْعَثَ. ينظر: لسان العرب لابن منظور (٢٣٩/١٣).

الثلاثين والمائة، إلا وقد حرَّ النبي ﷺ له حُزَّةً من سوادِ بطنها، إن كان شاهداً أعطاها إيَّاه...^(١).
قال: (سوادِ بطنها، إن كان شاهداً أعطاها إيَّاه) قال: الحافظ ابن حجر^(٢) أي أعطاه إيَّاه
فهو من القلب، وقال العيني^(٣): أي أعطى الحُزَّة، الشاهد أي: الحاضر^(٤).
وفي بيانه لمعنى (تُشَقَّق) الواردة ضمن حديث جابر بن عبد الله ﷺ قال: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ
النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تُبَاعَ الثَّمَرَةُ حَتَّى تُشَقَّقَ. فَقِيلَ: مَا تُشَقَّقُ؟ قَالَ: تَحْمَارٌ وَتَصَفَارٌ وَيُؤْكَلُ مِنْهَا»^(٥).
قال: (قال في الفتح^(٦)) من الرباعي يقال أَشَقَّقَ ثَمَرُ النَّخْلَةِ يَشَقَّقُ إِشْقَاقاً إِذَا أَحْمَرَ أَوْ
أَصْفَرَ، والاسم الشَّقَّة بضم المعجمة وسكون القاف. وقال الكرمانى^(١): التَّشْقِيقُ بالمعجمة
والقاف وبالمهملة تغيير اللون إلى الصفرة أو الحمرة فجعله في الفتح من باب الأفعال، والكرمانى
من باب التفعيل^(٢).

المطلب الخامس: استعانتته بكتب غريب الحديث.

تنبه العلماء إلى أهمية شرح غريب الحديث، مما دعاهم إلى تأليف العديد من الكتب فيه

(١) أخرجه البخاري في الهبة، باب قبول الهدية من المشركين، برقم (٢٦١٨).

(٢) ينظر: فتح الباري (٢٣٢/٥).

(٣) ينظر: عمدة القاري (٢٤٣/١٣).

(٤) إرشاد الساري (٥٤/٦).

(٥) وردت ضمن في البيوع، باب بيع الثمار قبل أن يبدؤ صلاحها، برقم (٢١٩٦).

(٦) ينظر: فتح الباري لابن حجر (٣٩٦/٤).

(١) ينظر: الكواكب الدراري (٥٦/١٠).

(٢) إرشاد الساري (١٥٤/٥).

فيه كان منها: (غريب الحديث)^(١) للإمام الخطّابي، و(النهاية في غريب الحديث)^(٢) لابن الأثير الجَزَري، وغيرهما في هذا المجال كثير.

وتُعدُّ كتب غريب الحديث من أهم مَظان الإمام القسطلاني حيث أظهر عناية فائقة بالاستعانة بها فنقل منها، وأشار إليها مثاله: عند شرحه لحديث أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها أن امرأة قالت: يا رسول الله، إن لي ضرّة، فهل علي جناح إن تشبعت من زوجي غير الذي يُعطيني، فقال رسول الله ﷺ: «المتشبع بما لم يعط كلابس ثوبي زور»^(٣).

قال: (في الفائق للزمخشري)^(٤) المتشبع المتشبه بالشبعان وليس به، واستعير للمتحملي بفضيلة لم يرزقها، وشبهه بلبس ثوبي زور أي ذي زور، وهو الذي يزور على الناس بأن يتزيّا بزي أهل الصلاح رياء)^(٥).

وعند شرحه لحديث أنس بن مالك وخبّاره قائم، وقال: «كُلُوا فَمَا أَعْلَمُ النَّبِيُّ ﷺ رَأَى رَغِيفاً مُرَقَّقاً حَتَّى لَحِقَ بِاللَّهِ وَلَا رَأَى شَاةً سَمِيطاً بِعَيْنِهِ قَطُّ»^(٦).

حيث قال: «رَغِيفاً مُرَقَّقاً» قال: (قال في النهاية)^(٣) مُرَقَّقاً هو الأرغفة الواسعة الرقيقة)^(٤).

وعند شرحه لحديث أبي هريرة حيث قال: قال أنس يا رسول الله هل نرى ربنا يوم القيامة؟ فقال: «هَلْ تُضَارُونَ فِي الشَّمْسِ لَيْسَ دُونَهَا سَحَابٌ؟ قَالُوا: لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ ... أَنْ مِنَ النَّارِ مَنْ أَرَادَ أَنْ يُخْرِجَ مَمَّنْ كَانَ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَمَرَ الْمَلَائِكَةَ أَنْ يُخْرِجُوهُمْ بِعَلَامَةِ آثَارِ السُّجُودِ، وَحَرَّمَ اللَّهُ عَلَى النَّارِ أَنْ تَأْكُلَ مِنْ ابْنِ آدَمَ أَثَرَ السُّجُودِ فَيُخْرِجُوهُمْ قَدْ فُيْصَبُ عَلَيْهِمْ مَاءٌ...» حيث قال لـ «امْتَحَسُوا»^(٥) قال: (قال في النهاية)^(١): والمَحْسُ احتراق

(١) طُبِعَ فِي جَامِعَةِ أُمِّ الْقُرَى، مَكَّةَ الْمَكْرَمَةِ، تَحْقِيقَ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْعِزْبَاوِيِّ، ط١ (١٤٠٢هـ).

(٢) طُبِعَ فِي الْمَكْتَبَةِ الْعِلْمِيَّةِ، بِيْرُوتَ، تَحْقِيقَ طَاهِرِ أَحْمَدَ الزَّائِي، ط١ (١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م).

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي النِّكَاحِ، بَابُ الْمُتَشَبِّعِ بِمَا لَمْ يَنْلِ، وَمَا يُنْهَى مِنْ افْتِخَارِ الضَّرَّةِ، بِرَقْمٍ (٥٢١٩).

(٤) يَنْظُرُ: الْفَائِقُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ: مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو الزَّمْخَشَرِيِّ، دَارُ الْمَعْرِفَةِ، لُبْنَانُ، ت. عَلِيُّ الْبَجَاوِي، ط٢،

(٢١٧/٢).

(١) إِرْشَادُ السَّارِي (٥٠٨/١١).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الرِّقَاقِ، بَابُ كَيْفِ كَانَ عَيْشُ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ وَتَخَلُّيهِمْ مِنَ الدُّنْيَا، بِرَقْمٍ (٦٤٥٧).

(٣) يَنْظُرُ: الْنَهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ: ابْنُ الْأَثَرِ الْجَزَرِيُّ، الْمَكْتَبَةُ الْعِلْمِيَّةُ، بِيْرُوتَ، ت. طَاهِرُ الزَّائِي، ط١

(١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م) (٦١٦/٢).

(٤) إِرْشَادُ السَّارِي (٤٦٠/١٣).

(٥) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي الرِّقَاقِ، بَابُ الصَّرَاطِ جَسْرَ جَهَنَّمَ، بِرَقْمٍ (٦٥٧٣).

الجلد وظهور العظم^(١).

المطلب السادس: استعانت به بكتب معاجم اللغة.

استعان الإمام القسطلاني بمعاجم اللغة العربية في شرح غريب الحديث أيضاً مصرحاً باسم مصرحاً باسم الكتاب تارة مثاله: عند شرحه للفظ (الكَمَاءُ)^(٣) قال: (في القاموس^(٤)): الكَمَاءُ نباتٌ، معروف، وجمعه أكمؤ وكَمَاءٌ، أو هي اسم للجمع، أو هي للواحد، والكَمَاءُ للجمع، أو هي تكون واحدة وجمعاً^(٥) أو باسم صاحبه تارة أخرى مثال ذلك: ما أورده في شرح لكلمة (الْفَرْقِ)^(١) حيث قال: (قال الجوهري^(٢)): هو مكيال معروف بالمدينة ستة عشر رطلاً^(٣)).

المطلب السابع: قيامه هو بشرح الغريب بنفسه.

والأمثلة على ذلك كثيرة منها شرحه لكلمة (يَزْرُهُ) حيث قال: (أي بأن يجمع بين طرفيه كي لا ترى عورته)^(٤).

ولـ (خَمِيصَةٌ) فقال: (كساء أسود مربع له علمان يكون من صوف وغيره)^(٥).

ولـ (بَغْلَسٌ) فمعناها كما قال: هي (ظلمة آخر الليل)^(٦).

وعند سياقه لحديث أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «يُقْبَضُ الْعِلْمُ، وَيُظْهَرُ الْجَهْلُ وَالْفِتْنُ، وَيَكْثُرُ الْهَزْجُ»^(٧).

شرح مفرداته فقال: («ويكثر الهَزْجُ» بفتح الهاء، وسكون الراء آخره جيم الفتنة والاختلاط،

(١) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (٦٣١/٤).

(٢) إرشاد الساري (٥٧٥/١٣).

(٣) وقد وردت هذه اللفظة في حديث سعيد بن زيد في الطب، باب المن شفاء للعين، برقم (٥٧٠٨) قال: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «الْكَمَاءُ مِنَ الْمَنِّ، وَمَاؤُهَا شِفَاءٌ لِلْعَيْنِ».

(٤) القاموس المحيط للفيروز آبادي (٢٧/١).

(٥) إرشاد الساري (٤٣٥-٤٣٤/١٢).

(٦) وردت هذه المفردة ضمن حديث عائشة ؓ أنها قالت: «كُنْتُ أَعْتَسِلُ أَنَا وَالنَّبِيُّ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ، مِنْ قَدَحٍ يُقَالُ لَهُ الْفَرْقُ». أخرجه البخاري في الغسل، باب غُسل الرَّجُلِ مع امرأته، برقم (٢٥٠).

(٧) الصحاح: إسماعيل الجوهري، دار العلم للملايين، بيروت، ط ٤ (١٩٩٠م) (٢٢٦/٥).

(٣) إرشاد الساري (٤٩٠/١).

(٤) إرشاد الساري (١١/٢).

(٥) إرشاد الساري (٣٥/٢).

(٦) إرشاد الساري (٣٢/٢).

(٧) برقم (٨٥).

وأصله كثرة الشر، وهو بلسان الحبشة القتل^(١).
ولدور الإعراب في توضيح المعنى قام لذلك الإمام القسطلاني بإعراب بعض مفردات الأحاديث، والأمثلة على ذلك كثيرة منها:
إعرابه لمفردات من حديث عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: «لَمَّا مَاتَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي ابْنِ سُلُوفٍ دُعِيَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيُصَلِّيَ عَلَيْهِ...»^(٢).
حيث قال: («دُعِيَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ» بضم دال:دعي، مبنياً للمفعول، ورفع رسول، نائب عن الفاعل)^(٣) فبعض الكلمات تحتل وجوهاً مختلفة، فإعرابها يكون لها توجيه على المعنى.

المطلب الثامن:بيانه فقه الأحاديث والأحكام المستنبطة من الحديث وطريقته في ذكر الخلاف الفقهي.

(١) إرشاد الساري(٢٧٢/١).

(٢) أخرجه البخاري في الجنائز، باب ما يُكره من الصَّلَاة على المنافقين والاستغفار للمشركين، برقم(١٣٦٦).

(٣) إرشاد الساري(٤٦٤/٣).

لم يقتصر الإمام القسطلاني على الاهتمام بالناحية الحديثية، بل أولى . رحمه الله . الناحية الفقهية عناية كبيرة أيضاً، ظهرت بها ملكته الفقهية، فعند شرحه للأحاديث تطرق إلى فقهها، واستفرغ جهده في بيان ما فيها من أحكام، وهو في الأغلب يفعل ذلك في كل حديث ورد في الجامع الصحيح، وكما سبق بيانه أنه شافعي المذهب، وقد ظهر هذا بشكل جلي، من خلال تعبيره في كثير من الأحيان بقوله: (قال أصحابنا الشافعية)^(١)، واستخدم أيضاً قوله (قال أصحابنا)^(٢)، وقوله (وهو مذهبنا)^(٣) اختصاراً وإيجازاً.

وقد اتصف الإمام القسطلاني في استنباطه للأحكام الفقهية بالدقة والتحري، حين ساق آراء الفقهاء وردودهم بإنصاف، فلم يقتصر على قول علماء الشافعية في ما يعرض له من قضايا فقهية، بل أورد أقوال العلماء من أصحاب المذاهب الثلاثة، كما فعل في حديث أبي جحيفة أنه سأل علياً رضي الله عنه فقال: «هل عندكم شيء ما ليس في القرآن؟» وقال مرة: ما ليس عند الناس، فقال: والذي فلق الحبّ وبرأ النّسمة ما عندنا إلا ما في القرآن، إلا فهماً يُعطى رجل في كتابه، وما في الصّحيفة قلت: وما في الصّحيفة؟ قال: العقل، وفكّك الأسير، وأن لا يُقتل مُسلم بكافر^(١).

بيّن رحمه الله أقوال الفقهاء في مسألة قتل المُسلم بكافر، فقال: (وبه قال مالك والشافعي وأحمد في آخرين، وقال أبو حنيفة وصاحبه . رحمهم الله: يقتل المُسلم بالكافر، وحملوا قوله: يقتل مُسلم بكافر على غير ذي عهد انتهى. وظاهر قوله تعالى: ﴿النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ [المائدة: ٤٥] وإن ٤٥] وإن كان عاماً في قتل المُسلم بالكافر لكنه خُصَّ بالسُّنة)^(٢).

إذاً: بسط القول في هذه المسألة، فأبدى أقوال الفقهاء مع بيان أدلتهم والترجيح بينها بناء على الأدلة العقلية والنقلية، وكان في بعض الأحيان يستطرد في الاستنباط، ويذكر آراء آراء الصحابة والتابعين إضافة إلى ذكره للمذاهب الفقهية الأربعة، مثال ذلك: عند شرحه لحديث لحديث أسامة بن زيد رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «لا يرث المُسلم الكافر، ولا الكافر المُسلم»^(٣).

حيث قال: (ذهب مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ وَمُعَاوِيَةُ وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَمُسْرُوقٌ إِلَى أَنَّهُ يَرِثُ مِنْهُ؛

(١) ينظر: إرشاد الساري (٣١/٤)، (١٢٦/٥)، (٥٣٧/٥)، (٥٥/٧) .

(٢) ينظر: إرشاد الساري (٢٣٥/٤)، (٥٣٤/٤)، (٥٥٧/٤)، (٥٧٢/٤) .

(٣) ينظر: إرشاد الساري (٤٣٩/١)، (٦/٨)، (٨٧/١١) .

(١) أخرجه في البخاري في الديات، باب العاقلة، برقم (٦٩٠٣) .

(٢) إرشاد الساري (٣٢١/١٤) .

(٣) أخرجه البخاري في الفرائض، باب لا يرث المُسلم الكافر، برقم (٦٧٦٤) .

منه؛ لقوله ﷺ: «الإسلام يَغْلُو ولا يُغْلَى عليه»^(١). وحجة الجمهور هذا الحديث الصحيح. وأجابوا عن حديث: «الإسلام يَغْلُو»: بأن معناه فضل الإسلام، وليس فيه تعرض للإرث، فلا يترك النص الصريح لذلك^(٢).

وبما أن إرشاد الساري هو شرح للجامع الصحيح فبالتالي كان على الإمام القسطلاني أن يظهر اختيارات الإمام البخاري الفقهية، ويبين اتجاهاته ورأيه الفقهي، وذلك لأن الإمام البخاري مع اتصافه بكونه إمام المحدثين فهو من الفقهاء المجتهدين لم يقلد أحد من المذاهب الفقهية، وقد تجلّى اتجاه الفقهي في تراجمه حتى قال جمع من الفضلاء: (فقه البخاري في تراجمه)^(٣). وقد نبّه الإمام القسطلاني على اختياراته الفقهية، مثاله: عند شرحه لحديث النعمان بن بشير: أن أباه أتى به إلى رسول الله ﷺ، فقال: إني نحلّت ابني هذا فقال: «أكلّ ولدك نحلّت مثله؟» قال: لا، قال: «فارجعه»^(٤).

حيث قال: (تمسك به من أوجب التسوية في عطية الأولاد، وبه صرح البخاري، وهو مذهب طاووس والثوري، وحمل الجمهور الأمر على الندب، والنهي على التنزيه، فيكره للوالد وإن علا أن يهب لأحد ولديه أكثر من الآخر ولو ذكراً لئلا يفضي ذلك إلى العقوق)^(٥).

إذاً: قد زاد الإمام القسطلاني في كثير من المواضع تفصيلاً في أقوال الفقهاء فأظهر نوع الحكم التكليفي كما في المثال السابق، وفي المثال التالي: عند تعقبه لحديث أبي

(١) أخرجه الدارقطني في النكاح، باب المهر، برقم (٣٠) (٢٥٢/٣)، والبيهقي في سننه الكبرى، كتاب اللقطة، باب ذكر بعض من صار مسلماً بإسلام أبيه أو أحدهما من أولاد الصحابة (٢٠/٦) من حديث عائذ بن عمرو المزني. ورواه الطبراني في الصغير، باب الميم من اسمه محمد، برقم (٩٤٨)، والبيهقي في الدلائل، باب ما جاء في جماع أبواب غزوة تبوك، باب شهادة الضّب لبنينا عن عمر بن الخطاب (٣٦/٦). قال الحافظ ابن حجر: (إسناده ضعيف جداً). تلخيص الحبير (٤/ ٣١٩).

(٢) إرشاد الساري (١٧٦/١٤).

(١) فتح الباري لابن حجر (١٣/١).

(٢) أخرجه البخاري في الهبة، باب الهبة للولد، برقم (٢٥٨٦).

(٣) إرشاد الساري (٢٣/٦).

هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عن النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم أَنَّهُ قَالَ: «الْفِطْرَةُ خُمْسُ الْخِتَانِ، وَالِاسْتِحْدَادُ، وَنَتْفُ الْإِبْطِ، وَقَصُّ الشَّارِبِ، وَتَقْلِيمُ الْأُظْفَارِ»^(١).

حيث قال: («الْخِتَانُ» وهو واجب عند الشَّافعية، وقال مَالِك وأبو حنيفة: سَنَّةٌ)^(٢) .
وما كان عقب حديث البراء رضي الله عنه: «أَمَرْنَا النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم بِسَبْعٍ، وَنَهَانَا عَنْ سَبْعٍ: أَمَرْنَا بِاتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ، وَعِيَادَةِ الْمَرِيضِ، وَإِجَابَةِ الدَّاعِي، وَنَصْرِ الْمَظْلُومِ، وَإِبْرَارِ الْقَسَمِ، وَرَدِّ السَّلَامِ، وَتَشْمِيتِ وَتَشْمِيتِ الْعَاطِسِ...»^(٣) .

حيث قال: («أَمَرْنَا بِاتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ» وهو فرض كفاية، وظاهر قوله «اتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ» أَنَّهُ بِالْمَشْيِ خَلْفَهَا، وَهُوَ أَفْضَلُ عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ ... «وَرَدِّ السَّلَامِ» وهو فرض كفاية عند مَالِكِ وَالشَّافِعِيِّ، فَإِنْ انْفَرَدَ الْمُسْلِمُ عَلَيْهِ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ)^(١).

إذا: مما سبق يمكن القول: أظهر إرشاد الساري مكانة الإمام القسطلاني الفقهية، وبيّن إمامه بالفقه، ومعرفته لمذاهب العلماء رحمهم الله، حيث أخذ ينتقل بين الأحاديث استنباطاً واستدلالاً، وامتناز هذا الشرح بالتوسع في بيان أحاديث الأحكام، وسياقه للمذاهب الفقهية وأدلتها، وبما أَنَّهُ شافعي المذهب فقد حاول أَن يبرز منحنى المذهب الشافعي، فذخر به.

المبحث الرابع: المبهمات الواردة في المتن.

المطلب الأول: تمييز الأسماء المبهمة أو الغامضة في متن الحديث.

اهتم الإمام القسطلاني بإيضاح المبهمات الواقعة في متون الأحاديث مثاله: ما ورد في

(١) أخرجه البخاري في الاستئذان، باب الختان بعد الكبر ونتف الإبط، برقم (٦٢٩٧).

(٢) إرشاد الساري (٢٩٨/١٣).

(٣) أخرجه البخاري في الجنائز، باب الأمر باتِّباع الجنائز، برقم (١٢٣٩).

(١) إرشاد الساري (٣٠٧-٣٠٥/٣).

في شرحه لحديث عائشة ؓ حيث قالت: استأذن رجلٌ على رسولِ الله ﷺ فقال: «ائذنوا له بنس أخو العشيرة، أو ابن العشيرة»^(١).

أزال الإمام القسطلاني الإبهام فذكر اسم الرجل فقال: (استأذن رجلٌ) اسمه عُيْنَةُ بنِ حِصْنِ الفَزَارِيِّ^(٢) أو هو مخرمة بن نوفل^(٣) (١).

وتعيينه للمبهم قد يكون جزماً به، وقد يكون على سبيل التمييز مثاله: ما ساقه عند لحديث المعرور بن سويد ؓ حيث قال: «رأيتُ أبا ذرٍّ الغفاريَّ ؓ وعليه حلَّةٌ وعلى غلامه فسألناه عن ذلك فقال: إنِّي ساببتُ رجلاً فشكاني إلى النبي ﷺ...»^(٢).

عين الإمام القسطلاني المبهم وهو (رجلاً) فقال: قيل هو بلال المؤمن مولى أبي بكر^(٣).

المطلب الثاني: تعيين الأماكن والأزمنة.

لم يقتصر الإمام القسطلاني في تعيين مبهمات المتن على تعيين الأسماء بل اهتم أيضاً بتعيين الأزمنة والأمكنة الواردة في الأحاديث مثاله: عند سياقه لحديث أنسٍ: «أنَّ

(١) أخرجه البخاري في الأدب، باب ما يجوز من اغتياب أهل الفساد والريب، برقم (٦٠٥٤).

(٢) أخرجه الخطيب في الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة، ت عز الدين السيد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٢ (١٤١٣هـ - ١٩٩٢م) (ص ٣٧٣) عن معمر، عن ابن المُكْدَر عن عروة بن الزبير عن عائشة، وقال الخطيب: قال معمر: بلغني أن الرجل كان عُيْنَةُ بن حِصْن.

وعُيْنَةُ بن حِصْن بن حذيفة بن بدر بن عمرو الفَزَارِيِّ أبو مالك، يقال كان اسمه حذيفة فلقب عُيْنَةُ، عاش إلى خلافة عثمان. ينظر: الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر برقم (٦١٥٥) (٤/٧٦٧).

(٣) أخرجه الخطيب في الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة (ص ٣٧٣) (من طريق أبي عامر الخزاز عن أبي يزيد المدني عن عائشة قالت: جاء مخرمة بن نوفل ...).

ومخرمة بن نوفل بن أهييب بن عبد مناف بن زهرة أبو صفوان الزهري (ت ٥٤هـ). ينظر: الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر برقم (٧٨٤٥) (٦/٥٠).

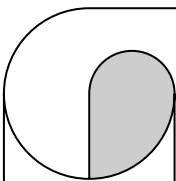
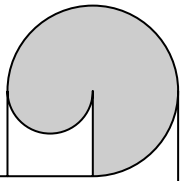
(١) إرشاد الساري (١٣/٧٤).

(٢) أخرجه البخاري في العتق، باب قول النبي ﷺ: «العبيد إخوانكم فأطعموهم ممّا تأكلون»، برقم (٢٥٤٥).

(٣) إرشاد الساري (٥/٥٦٤).

غزًا خيبرَ فصلَّينا عندها صلاةَ الغداةِ بغلَسٍ، فركبَ نبيُّ اللهِ ﷺ ... بساحةِ قومٍ فساءَ صباحُ
الْمُنْذَرِينَ»^(١). حدد زمان ومكان غزوة خيبر فقال: (هي على ثمانية بُرْدٍ من المدينة، وكانت في
جُمادى الأولى سنة سبع من الهجرة)^(٢).

مثال آخر: بعد سياقه لحديث الصَّعْبِ بن جَثَّامَةَ اللَّيْثِيِّ: «أَنَّهُ أَهْدَى لِرَسُولِ اللهِ ﷺ حِمَارًا
وَحَشِيًّا وَهُوَ بِالْأَبْوَاءِ أَوْبُودَانٌ...»^(٣) حدد موقع الأبواء وودَّان فقال: (الأبواء: جَبَلٌ من عمل الفرع
بينه وبين الجُحْفَةِ من جهة المدينة ثلاثة وعشرون ميلًا. وودَّان: موضع بقرب الجُحْفَةِ أو قرية
جامعة من ناحية الفرع، وودَّان أقرب إلى الجُحْفَةِ من الأبواءِ فَإِنْ من الأبواءِ إلى الجُحْفَةِ للاثي
من المدينة ثلاثة وعشرين ميلًا، ومن وُدَّان إلى الجُحْفَةِ ثمانية أميال)^(٤).



الفصل الثالث: مُشْكَل الحديث ومُخْتَلَفُه.
المبحث الأول: مُشْكَل الحديث.

يقصد بالمشكل لغة: الأمر المشتبه غير المستبين^(١).

واصطلاحاً: (هو ما تعارض ظاهره مع القواعد فأوهم معنى باطلاً، أو تعارض مع نص شرعي آخر)^(٢).

ولا بد من توضيح أن مشكل الحديث أعم من مختلف الحديث، فمشكل الحديث يتناول كل إشكال يطرأ على الحديث، وعلى هذا فكل مختلف مشكل، وليس كل مشكل مختلف، إذ بينهما عموم وخصوص مطلق^(٣).

وقد تناول الإمام القسطلاني الأحاديث المشككة فأوضحها، وبيّن الإشكال فيها، ومن ثم وجد طريقاً لحله عن طريق القرائن التي بدت له، فدفعه عنها بسعة اطلاعه وعلمه الذي ساعده على إزالته، فعلى سبيل المثال: شرحه لحديث أبي ذر^{رضي الله عنه}: «قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيُّ مَسْجِدٍ وَضَعَ فِي الْأَرْضِ أَوَّلَ؟ قَالَ: «الْمَسْجِدُ الْحَرَامُ». قَالَ: قُلْتُ: ثُمَّ أَيٌّ؟ قَالَ: «الْمَسْجِدُ الْأَقْصَى»، قُلْتُ: كَمْ كَانَ بَيْنَهُمَا؟ قَالَ: «أَرْبَعُونَ سَنَةً»...^(١).

يقول الشارح: («أَرْبَعُونَ سَنَةً» أُسْتُشْكِلَ بِأَنَّ الْخَلِيلَ بْنَ الْكَعْبَةَ، وَسَلْيَمَانَ بْنَ الْأَقْصَى، وَبَيْنَهُمَا أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعِينَ سَنَةً. وَأَجِيبُ: بِأَنَّهُ لَا دَلَالَه فِي الْحَدِيثِ عَلَى أَنَّ الْخَلِيلَ وَسَلْيَمَانَ ابْتَدَأَ وَضَعَهُمَا لِهَمَا، بَلْ إِنَّمَا جَدَا مَا كَانَ أَسَسُهُ غَيْرُهُمَا، فَلَيْسَ إِبْرَاهِيمُ أَوَّلُ مِنْ بَنِي الْكَعْبَةَ، وَلَا سُلَيْمَانُ أَوَّلُ مِنْ بَنِي الْأَقْصَى، وَبَنَاءُ آدَمَ لِلْكَعْبَةَ مَشْهُورٌ، فَجَائِزٌ أَنْ يَكُونَ لَمَّا فَرَعَ آدَمُ مِنْ بَنَاءِ الْكَعْبَةَ، وَانْتَشَرَ وَلَدُهُ فِي الْأَرْضِ بَنَى بَعْضُهُمُ الْمَسْجِدَ الْأَقْصَى، وَفِي كِتَابِ التَّيْجَانِ لِابْنِ هِشَامٍ: إِنَّ آدَمَ لَمَّا بَنَى الْكَعْبَةَ أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِالمَسِيرِ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدَسِ، وَأَنْ يَبْنِيَهُ فَبَنَاهُ وَنَسَكَ فِيهِ)^(٢).

وشرحه لحديث مالك بن صعصعة^{رضي الله عنه}: «أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ حَدَّثَهُمْ عَنْ لَيْلَةٍ أُسْرِيَ بِهِ قَالَ: بَيْنَمَا قَالَ: بَيْنَمَا أَنَا فِي الْحَاطِمْ، وَرَبِّمَا قَالَ فِي الْحَجْرِ... فَانْطَلَقَ بِي جِبْرِيلُ حَتَّى أَتَى السَّمَاءَ الدُّنْيَا الدُّنْيَا فَاسْتَفْتَحَ، فَقِيلَ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: جِبْرِيلُ. قِيلَ: وَمَنْ مَعَكَ؟ قَالَ: مُحَمَّدٌ. قِيلَ: وَقَدْ أُرْسِلَ إِلَيْهِ؟ إِلَيْهِ؟ قَالَ: نَعَمْ. قِيلَ: مَرْحَباً بِهِ، فَنَعَمَ الْمَجِيءُ جَاءَ. فَفَتَحَ فَلَمَّا خَلَصْتُ فَإِذَا فِيهَا آدَمُ، فَقَالَ: هَذَا هَذَا أَبُوكَ آدَمُ، فَسَلِّمْ عَلَيْهِ. فَسَلِّمْتُ عَلَيْهِ، فَرَدَّ السَّلَامَ. ثُمَّ قَالَ: مَرْحَباً بِالْأَبْنِ الصَّالِحِ، وَالنَّبِيِّ

(١) ينظر: لسان العرب لابن منظور (٣٥٧/١١).

(٢) منهج النقد لنور الدين عترة (ص ٣٣٧).

(٣) ينظر: الوسيط في علوم ومصطلح الحديث لمحمد أبو شعبة (ص ٤٤٢).

(١) أخرجه البخاري في أحاديث الأنبياء، باب (١٠)، برقم (٣٣٦٦).

(٢) إرشاد الساري (٣٠٠/٧).

وَالنَّبِيُّ الصَّالِح...»^(١) .

قال الإمام القسطلاني: (أُسْتُشْكِلَ رُؤْيَا الْأَنْبِيَاءِ فِي السَّمَاوَاتِ مَعَ أَنَّ أَجْسَادَهُمْ مُسْتَقَرَّةٌ فِي قُبُورِهِمْ بِالْأَرْضِ، وَأُجِيبَ: بَأَنَّ أَرْوَاحَهُمْ تَشَكَّلَتْ بِصُورِ أَجْسَادِهِمْ، وَأُحْضِرَتْ أَجْسَادُهُمْ لِمُلَاقَاتِهِ ﷺ تِلْكَ اللَّيْلَةَ تَشْرِيفًا لَهُ وَتَكْرِيمًا)^(٢) .

فقد يكون سبب الإشكال مناقضة الحديث للعقل والنقل كما سبق، أولًا إجماع كما في حديث أنس بن مالك رضي الله عنه: أَنَّ رَهْطًا مِنْ عُكْلٍ ثَمَانِيَّةٍ، قَدِمُوا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَاجْتَوُوا الْمَدِينَةَ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَبْغِنَا^(٣) رِسَالًا^(٤)، قَالَ: «مَا أَجِدُ لَكُمْ إِلَّا أَنْ تَلْحَقُوا بِالدَّوْدَ، فَانْطَلِقُوا فَشَرِبُوا مِنْ أَبْوَالِهَا وَأَلْبَانِهَا»، حَتَّى صَحُّوا وَسَمِنُوا، وَقَتَلُوا الرَّاعِي، وَاسْتَأْفَوْا الدَّوْدَ، وَكَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ، فَأَتَى الصَّرِيحُ النَّبِيَّ ﷺ فَبَعَثَ الطَّلَبَ، فَمَا تَرَجَّلَ النَّهَارُ حَتَّى أَتَى بِهِمْ، فَقَطَّعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ، ثُمَّ أَمَرَ بِمَسَامِيرَ، فَأَحْمِيَتْ فَكَحَلَهُمْ بِهَا، وَطَرَحَهُمْ بِالْحَرَّةِ يَسْتَسْقُونَ فَمَا يُسْقَوْنَ حَتَّى مَاتُوا^(٥) .

قال الإمام القسطلاني: (أُسْتُشْكِلَ بَأَنَّ الْإِجْمَاعَ كَمَا قَالَهُ الْقَاضِي^(٦) أَنَّ مَنْ وَجِبَ قَتْلُهُ فَاسْتَسْقَى يَسْقَى. وَأُجِيبَ: بِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْحَدِيثِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ أَمْرٌ بِذَلِكَ، وَلَا أَذْنٌ فِيهِ، أَوْ أَنَّهُمْ بَارْتِدَادُهُمْ لَمْ تَكُنْ لَهُمْ حَرَمَةً)^(٧) .

حاول - رحمه الله - إيجاد لكل إشكال مخرجاً وسبيلاً عن طريق إمارات لجأ إليها؛ لإزالة الإشكال، فأتى بمعان دقيقة حلت هذا الإشكال وأوضحت المسألة.

المبحث الثاني: مُخْتَلَفُ الْحَدِيثِ.

(١) أخرجه البخاري في مناقب الأنصار، باب المعراج، برقم (٣٨٨٧).

(٢) إرشاد الساري (٣٥٨/٨).

(٣) أي أعيناً على طلبه؛ وهو من الإبغاء، ويقصد به الإعانة على الطلب. ينظر: المعجم الوسيط

لإبراهيم مصطفى (٦٥/١).

(٤) الرِّسْل وهو اللِّين. ينظر: النهاية في غريب الأثر لابن الأثير (٥٣٩/٢).

(١) في الجهاد والسير، باب إذا حرقَ المُشْرِكُ المسلم هل يُحَرَّقُ؟ برقم (٣٠١٨).

(٢) ينظر: إكمال المعلم شرح صحيح مسلم (٣٩٠/١).

(٣) إرشاد الساري (٤٩٢/٦).

وهو فن لا يمهّر فيه إلا الإمام الثاقب النظر^(١).

فقد يتوهم أحياناً وقوع اختلاف بين الأحاديث، فلا بد عندئذ من اللجوء إلى حلول لإزالة هذا الإشكال، فكان من أولويات علماء الحديث التّوفيق بين الأحاديث التي ظاهرها التعارض، وخاصة شُرّاحه الذين اعتنوا بهذا الفن فقلما يرد تعارض واختلاف إلا ردوا عليه وأجابوا عنه، واتبعوا في سبيل ذلك مسالك عديدة، وقد بيّن الإمام التّووي جلالة هذا العلم بقوله: (هذا فنٌّ من أهمّ الأنواع، ويضطر إلى معرفته جميع العلماء من الطوائف)^(٢).

والإمام القسطلاني في شرحه عمل على دفع التعارض بين الأحاديث، فسلك كغيره من العلماء المسالك التالية:

المطلب الأول: النسخ.

فعند عدم إمكانية الجمع بين الأحاديث التي ظاهرها التعارض، وعند العثور على الدليل الصحيح على النسخ يُحمّل عليه بشرط معرفة تاريخ النسخ، قال الإمام ابن حجر: (النسخ لا يصار إليه إلا إذا عُلِمَ التّاريخ وتعدّر الجمع)^(١)، ومعرفة الناسخ والمنسوخ في الحديث علم دقيق، وفن جليل، ومطلب مهم لكل من تصدى لهذا العلم، قال الزّهرى . رحمه الله: (من لم يعلم الناسخ والمنسوخ خلط في الدين)^(٢).

وقد ألف العلماء عدة كتب في ذلك، فكان منهم الحازمي الذي كتب كتابه: (الاعتبار في النّاسخ والمنسوخ في الحديث)^(٣).

ومعرفة الناسخ والمنسوخ من الأمور الهامة التي يجب على الشارح الاعتناء بها، ومن ثمّ إظهارها لدفع التعارض وإزالة الإشكال، وقد ظهر اهتمام الإمام القسطلاني بالناسخ والمنسوخ وبيانه. مثاله: عند شرحه لحديث ابن عبّاس: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ احْتَجَمَ وَهُوَ مُحَرَّمٌ، وَاحْتَجَمَ وَهُوَ صَائِمٌ»^(٤).

(١) ينظر: منهج النقد (ص ٣٣٧).

(٢) تدريب الراوي للسيوطي (١٩٦/٢).

(١) فتح الباري لابن حجر (٧٠١/١).

(٢) ينظر: فتح الغيث للسخاوي (٥٠/٤).

(٣) طبع عدة طبعات منها: في دار الكتب العلمية، سنة (١٤١٦هـ) بتحقيق زكريا عميرات. وفي مطبعة الأندلس، حمص،

سنة (١٣٨٦هـ).

(٤) أخرجه البخاري في الصوم، الحجامة والقيء للصائم، برقم (١٩٣٨).

أظهر الإمام القسطلاني أن هذا الحديث ناسخ لغيره، حيث قال: (وهذا ناسخ لحديث «أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ»^(١) لأنه جاء في بعض طرقه أن ذلك كان في حجة الوداع، وسبق إلى ذلك الشافعي، ولفظ البيهقي في كتاب المعرفة له بعد حديث ابن عباس: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ احْتَجَمَ وَهُوَ صَائِمٌ»^(٢). قال الشافعي في رواية أبي عبد الله^(٣): وسَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ، وَلَمْ يَكُنْ يَوْمَئِذٍ مُحَرَّمًا، وَلَمْ يَصْحَبْهُ مُحَرَّمًا، قَبْلَ حِجَّةِ الْإِسْلَامِ، فَذَكَرَ ابْنَ عَبَّاسٍ حِجَامَةَ النَّبِيِّ ﷺ عَامَ حِجَّةِ الْإِسْلَامِ سَنَةَ عَشْرٍ. وَحَدِيثُ «أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ» فِي الْفَتْحِ سَنَةَ ثَمَانَ قَبْلَ حِجَّةِ الْإِسْلَامِ بِسَنَتَيْنِ^(٤)، فَإِنْ كَانَا ثَابِتَيْنِ فَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ نَاسِخٌ، وَحَدِيثُ «أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ» مَنْسُوخٌ^(٥).

المطلب الثاني: الترجيح.

(١) وقد روى هذا الحديث ثوبان وشداد ورافع بن خديج وأبو موسى الأشعري ومفضل بن يسار وأسامة بن زيد وبلال بن رباح وعلي وعائشة وأبو هريرة وأنس وجابر بن عبد الله وابن عمر وسعد بن أبي وقاص.

(٢) في الصيام، باب الحجامة للصائم، برقم (٨٨٥٣) (٣١٧/٦).

(٣) ينظر: كتاب الأم: محمد بن إدريس الشافعي، دار الفكر، بيروت، ط ٢ (١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م) (١١٩/٢).

(٤) عن شداد بن أوس أن رسول الله ﷺ أتى على رجل بالقيع وهو يحتجم وهو آخذ بيدي لثمان عشرة خلت من رمضان فقال: «أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ». أخرجه أبو داود في الصوم، باب في الصائم يحتجم، برقم (٢٣٦٩). إذا اتضح أن حديث: «أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ» كان زمن الفتح في سنة ثمان، وحديث ابن عباس كان في حجة الوداع في سنة عشر. ينظر: الأجوبة الفاضلة لمحمد اللكنوي، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، د. ط (١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م) (ص ١٩١). الاعتبار في النسخ والمنسوخ: محمد بن موسى الحازمي، ت محمد عبد العزيز، مكتبة عاطف، مصر، د. ط، (ص ٢٦٣). رسوخ الأخبار في منسوخ الأخبار: برهان الدين إبراهيم بن عمير الجعبري، ت حسن محمد مقبولي الأهدل، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط ١ (١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م) (ص ٣٥٥).

(٥) إرشاد الساري (٥٠٢/٤).

يُلَجَأُ إِلَيْهِ، عند تعذر الجمع والنسخ، وذلك لدفع التعارض، قال الإمام الشافعي: (ومنها ما لا يخلو من أن يكون أحد الحديثين أشبه بمعنى كتاب الله، أو أشبه بمعنى سنن النبي صلى الله عليه وسلم مما سوى الحديثين المختلفين، أو أشبه بالقياس، فأَيُّ الأحاديث المختلفة كان هذا فهو أولاهما عندنا أن يصار إليه)^(١).

والترجيح لغة: مصدر رجَّحت الشيء، أي: فضلته وقويت به^(٢).

واصطلاحاً: (هو بيان المجتهد القوة الزائدة في أحد الأحاديث المتعارضة، ليعمل به)^(٣).

فعند تعذر الجمع بين الأحاديث التي ظاهرها التعارض، ولم يظهر النسخ لأحدهما، يلجأ إلى الترجيح، وهو يكون أما باعتبار الإسناد أو المتن.

وقد رجح الإمام القسطلاني بعض الأحاديث على أساس الأصحية، أي: أن يكون الحديث أصح إسناداً من الحديث المعارض مثاله: كما فعل في حديث عائشة ؓ أنها قالت: (أَوَّلُ مَا بُدِئَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْوَحْيِ الرَّؤْيَا الصَّالِحَةُ فِي النَّوْمِ، فَكَانَ لَا يَرَى رُؤْيَا إِلَّا جَاءَتْ مِثْلَ فَلَقِ الصُّبْحِ... فَانْطَلَقَتْ بِهِ خَدِيجَةٌ حَتَّى أَتَتْ بِهِ وَرَقَةَ بْنَ نَوْفَلٍ بْنِ أَسَدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزَى ابْنَ عَمِّ خَدِيجَةَ - وَكَانَ امْرَأً قَدْ تَنَصَّرَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ،... وَكَانَ شَيْخاً كَبِيراً قَدْ عَمِيَ، فَقَالَتْ لَهُ خَدِيجَةُ: يَا ابْنَ عَمِّ اسْمَعْ مِنْ ابْنِ أَخِيكَ. فَقَالَ لَهُ وَرَقَةُ: يَا ابْنَ أَخِي مَاذَا تَرَى، فَأَخْبَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَبَرَ مَا رَأَى. فَقَالَ لَهُ وَرَقَةُ: هَذَا النَّامُوسُ الَّذِي نَزَلَ اللَّهُ عَلَى مُوسَى، يَا لَيْتَنِي فِيهَا جَذَعاً^(١)، لَيْتَنِي أَكُونُ حَيًّا إِذْ يُخْرِجُكَ قَوْمُكَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَوْ مُخْرِجِي هُمْ». قَالَ: نَعَمْ، لَمْ يَأْتِ رَجُلٌ قَطُّ بِمِثْلِ مَا جِئْتَ بِهِ إِلَّا عُودِي، وَإِنْ يُدْرِكُنِي يَوْمُكَ أَنْصُرَكَ نَصْرًا مُؤَزَّراً. ثُمَّ لَمْ يَنْشَبْ وَرَقَةُ أَنْ تَوَفَّى، وَفَتَرَ الْوَحْيِ)^(٢).

قال الإمام القسطلاني: (إن قوله: (ثم لم ينشَبْ وَرَقَةُ أَنْ تَوَفَّى) معارض بما عند ابن إسحاق في السيرة أن وَرَقَةَ كان يمر ببِلَال وهو يعذَّب لما أسلم^(٣). فإنه يقتضي تأخره إلى زمن

(١) اختلاف الحديث للشافعي (ص ٤٨٧).

(٢) ينظر: معجم مقاييس اللغة لابن فارس (٤٨٩/٢).

(٣) منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث وأثره في الفقه الإسلامي: عبد المجيد السوسوة، دار النفائس،

(ص ٣٤٠).

(١) أي شاباً. ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (١/٧١٣).

(٢) أخرجه البخاري في بدء الوحي، باب (٣)، برقم (٣).

(٣) ينظر: السيرة النبوية: محمد بن إسحاق المدني، ت أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت،

ط ١ (٢٠٠٤م - ١٤٢٤هـ) (١/٢٢٧).

الدعوة ودخول بعض الناس في الإسلام. أجيب: بأننا لا نُسلمُ المُعارضةَ لأن شرطها المساواة. وما روي في السيرة لا يقاوم ما في الصحيح^(١).

إذاً: سلك الإمام القسطلاني في سبيل إزالة الاختلاف بين الأحاديث أولاً؛ ببيان الإشكال الوارد في الحديث مع حديث أو أحاديث أخرى، وتخرجه لتلك الأحاديث، وذلك لإبانة وإيضاح هل هي على منزلة واحدة أم لا، فعند تفاوت المراتب يكون الإشكال قد حل لتفاوت مراتب تلك الأحاديث، أما عند تساويها فكان يلجأ إلى حل الإشكال بالاستعانة بآراء بعض المحدثين.

المطلب الثالث: الجمع.

(١) إرشاد الساري (١/٩٤).

الجمع لغة هو: تأليف المتفرق^(١).

والجمع في الاصطلاح: (هو إعمال الحديثين المتعارضين الصالحين للاحتجاج المتحدين زمنًا، بحمل كل منهما على محمل صحيح، مطلقاً أو من وجه دون وجه، بحيث يندفع به التعارض بينهما)^(٢).

فإعمال الحديثين أولى من إهمال أحدهما، قال الإمام الشافعي: (وكُلُّما احتمل حديثان أن يُستعملا معاً، استُعْمِلَا معاً، ولم يُعْطَلْ واحدُ منهما الآخر)^(٣).

وقد اتبع الإمام القسطلاني في الجمع بين الحديثين المتضادين مسالك منها:
أولاً: تأويل أحد الأحاديث على حال مغايرة للحديث الآخر، ومن أبرز الأمثلة التي توضح ذلك: حديث عمران بن حصين رضي الله عنه، قال: قال النبي ﷺ: «خيركم قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم - قال عمران: لا أدري أذكر النبي ﷺ بعد قرنين أو ثلاثة، قال النبي ﷺ: إن بعدكم قوماً يخونون ولا يؤمنون، ويشهدون ولا يستشهدون، وينذرون ولا يوفون، ويظهر فيهم السم»^(٤).

فعند شرحه للحديث قال: («ويشهدون ولا يستشهدون» أي: يتحملون الشهادة من غير تحميل أو يؤدونها من غير طلب الأداء، وهذا لا يعارضه حديث زيد بن خالد المروي في مسلم مرفوعاً: «ألا أخبركم بخير الشهداء؟ الذي يأتي بالشهادة قبل أن يسألها...»^(١) لأن المراد بحديث زيد من عنده شهادة لإنسان بحق لا يعلم بها صاحبها، فيأتي إليه فيخبره بها، أو يموت صاحبها العالم بها، ويخلف ورثة، فيأتي الشاهد إليهم، أو إلى من يتحدث عنهم فيعلمهم بذلك، أو أن الأول في حقوق الآدمين، وهذا في حقوق الله تعالى التي لا طالب لها، أو المراد بها الشهادة على المغيب من أمر الناس يشهد على قوم أنهم من أهل الجنة بغير دليل، كما يصنع ذلك أهل الأهواء، وهذا حكاية الطحاوي^(٢)، وتبعه جماعة؛ منهم: الزركشي^(٣)، وتعقبه في

(١) القاموس المحيط للفيروز آبادي (١٤/٣).

(٢) مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين الفقهاء: أسامة خياط، دار الفضيلة، ط ١ (١٤٢١هـ - ٢٠٠١م) (ص ١٣٠).

(٣) اختلاف الحديث: محمد بن إدريس الشافعي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ت عامر حيدر، ط ١ (١٤٠٥هـ -

١٩٨٥م) (ص ٤٨٧).

(٤) في الشهادات، باب لا يشهد على شهادة جور إذا شهد، برقم (٢٦٥١) (٩٣/٦).

(١) أخرجه مسلم في الأقضية، باب بيان خير الشهود، برقم (١٧١٩).

(٢) ينظر: شرح معاني الآثار: أحمد بن محمد الطحاوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ت محمد زهري النجار،

ط ١ (١٣٩٩هـ) (١٥٢/٤).

المصابيح فقال^(٢): هذا مشكل؛ لأن الذم ورد في الشهادة بدون استشهاد، والشهادة على الغيب مذمومة مطلقاً، سواء كانت باستشهاد أو بدونه^(٣).

مثال آخر: حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنه: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يُسَافَرَ بِالْقُرْآنِ إِلَى أَرْضِ الْعَدُوِّ»^(٤).

قال الإمام القسطلاني: (فإن قلت: ما الجمع بين هذا وبين كتابه عليه الصلاة والسلام إلى هرقل من قوله: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ﴾ [آل عمران: ٧٠] الآية؟ أجيب: بأن المراد بالنهاي حمل المجموع، أو المتميز، والمكتوب لهرقل إنما هو في ضمن كلام آخر غير القرآن)^(٥).

ثانياً: حمل بعض الأحاديث على التذنب كما فعل عند شرحه لحديث ابن عباس قال: «شَرِبَ النَّبِيُّ ﷺ قَائِماً مِنْ زَمْزَمَ»^(١).

فذكر بعض الأحاديث التي تزجر عن الشرب قائماً، وهي حديث أنس عند مسلم: «أَنَّ زَجَرَ عَنِ الشُّرْبِ قَائِماً»^(٢)، وحديث أبي هريرة في مسلم أيضاً: «لَا يَشْرِبَنَّ أَحَدٌ مِنْكُمْ قَائِماً، فَمَنْ نَسِيَ فَلْيَسْتَقِ»^(٣). وعند أحمد من حديثه أَنَّهُ رَأَى رَجُلًا يَشْرَبُ قَائِماً فَقَالَ لَهُ: (قَه) قَالَ: لِمَه؟ قَالَ: «أَيْسُرُكَ أَنْ يَشْرَبَ مَعَكَ الْهَرُّ» قَالَ: لَا. قَالَ: «فَإِنَّهُ قَدْ شَرِبَ مَعَكَ مِنْ هُوَ شَرٌّ مِنْهُ الشَّيْطَانُ»^(٤).

ثم تعقبها بقوله: (وقد سلك الأئمة في هذه الأحاديث مسالك، أحسنها حمل أحاديث النهي على كراهة التنزيه، وأحاديث الجواز على بيانه، وقيل: النهي إنما هو من جهة الطب؛ مخافة وقوع ضرر به، فإن الشرب قاعداً أمكن وأبعد من السرف وحصول وجع الكبد والحلق، وقد لا

(١) ينظر: التتقيح لألفاظ الجامع الصحيح: بدر الدين الزركشي، مكتبة نزار مصطفى الباز، ت أحمد فريد، ط ١ (١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م) (٤١١/٢).

(٢) ينظر: مصابيح الجامع: بدر الدين الدماميني، دار النوادر، دمشق، ط ١ (١٤٣١هـ - ٢٠١٠م) (٦٥/٦).

(٣) إرشاد الساري (٩٣/٦).

(٤) في الجهاد والسير، باب كراهية السفر بالمصاحف إلى أرض العدو، برقم (٢٩٩٠).

(٥) إرشاد الساري (٤٦٤/٦).

(١) في الأشربة، باب الشرب قائماً، برقم (٥٦١٧).

(٢) في الأشربة، باب كراهية الشرب قائماً، برقم (٢٠٢٤).

(٣) في الأشربة، باب كراهية الشرب قائماً، برقم (٢٠٢٦).

(٤) في مسند أبي هريرة، برقم (٨٠٠٣). قال الهيثمي: رجاله ثقات، ينظر: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد

يَأْمَنُ مِنْهُ مِنْ شَرْبِ قَائِمًا، عَلَى مَا لَا يَخْفَى^(١).

ثالثاً: بتعدد الواقعة مثال ذلك: عند شرحه لحديث عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ أَنَّ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ قَالَ لَهُ أَخْبَرَنِي بِأَشَدِّ شَيْءٍ صَنَعَهُ الْمُشْرِكُونَ، فَقَالَ: «بَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي فِي حَجْرِ الْكَعْبَةِ، إِذْ أَقْبَلَ عُقْبَةُ بْنُ أَبِي مُعَيْطٍ فَوَضَعَ ثَوْبَهُ فِي عُنُقِهِ فَخَنَقَهُ خَنْقًا شَدِيدًا، فَأَقْبَلَ أَبُو بَكْرٍ حَتَّى أَخَذَ بِمَنْكِبِهِ وَدَفَعَهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: ﴿أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ﴾ [غافر: ٢٨]»^(٢).

تعقب الإمام القسطلاني الحديث فقال: (كله مع ما سبق من حديث عائشة رضي الله عنها أنه ﷺ قال لها: «وَكَانَ أَشَدُّ مَا لَقِيتُ مِنْ قَوْمِكَ فَذَكَرَ قِصَّتَهُ بِالطَّائِفِ مَعَ ثَقِيفٍ»^(٣)). يدل على تعدد ذلك فلا تعارض على ما لا يخفى^(٤).

إذاً تنوع أسلوبه في الجمع بين الأحاديث، فإن تعذر الجمع لجأ إلى أسلوب آخر: وهو البحث عن دليل على نسخ أحد الحديثين المتعارضين.

نتائج الباب الثالث:

(١) إرشاد الساري (٣٥٥/١٢).

(٢) أخرجه البخاري في مناقب الأنصار، باب ما لقي النبي ﷺ وأصحابه من المشركين بمكة، برقم (٣٨٥٦).

(٣) أخرجه البخاري في بدء الخلق، باب إذا قال أحدكم ((أمين)) والملائكة في السماء آمين فوافقت إحداهما الأخرى غفر له ما تقدم من ذنبه، برقم (٣٢٣١) عن طريق عروة: أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ حَدَّثَتْهُ أَنَّهَا قَالَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ هَلْ أَتَى عَلَيْكَ يَوْمٌ كَانَ أَشَدَّ مِنْ يَوْمٍ أَحَدٍ؟ قَالَ: «لَقَدْ لَقِيتُ مِنْ قَوْمِكَ مَا لَقِيتُ، وَكَانَ أَشَدُّ مَا لَقِيتُ مِنْهُمْ يَوْمَ الْعَقَبَةِ إِذْ عَرَضْتُ نَفْسِي عَلَى ابْنِ عَبْدِ يَالِيلِ بْنِ عَبْدِ كَلَالٍ فَلَمْ يُجِبْنِي إِلَى مَا أَرَدْتُ، فَانْطَلَقْتُ...» .

(٤) إرشاد الساري (٣٢٥/٨).

- ١- كان منهجه في شرح غريب الأحاديث هو أن يذكر رأيه ثم أقوال بعض العلماء في هذا الغريب، وكثيراً ما يستدل على المعنى المراد بحديث مرفوع أو أثر موقوف.
- ٢- تعرض الإمام القسطلاني لدراسة متون الأحاديث، فشرحها وأوضح معانيها، وأوجه النحو والإعراب، وكشف مبهماتهما، ووفق بين الأحاديث التي ظاهرها التعارض، فبذل جهداً طيباً في ذلك، حرصاً منه على إزالة التعارض.
- ٣- أولى الإمام القسطلاني مسألة التناسب في الجامع الصحيح عناية خاصة. فقد حرص على بيانها، في محاولة لبيان ارتباطه وانسجامه.

الخاتمة

الخاتمة

أهم نتائج البحث

لابد لنهاية أي عمل علمي من نتائج واستنتاجات، قد تبلورت في ذهن الباحث من خلال معاشته لموضوع الدراسة طوال هذه السنوات، والآن تأتي نهاية هذا البحث لبيان أهم النتائج التي توصلت إليها، وقد ذكرت فيما سبق تفصيلات لبعض النتائج العلمية في أثناء الدراسة عند نهاية الأبواب، غير أنني وجدت من الضرورة بمكان أن استعرض النتائج العامة لهذه الدراسة والمتمثلة فيما يلي:

١- عاش الإمام القسطلاني في عصر الدولة المملوكية الثانية، وعلى الرغم من الأحوال السياسية المضطربة السائدة فيه إلا أن الحياة العلمية والثقافية شهدت ازدهاراً كبيراً، وذلك لتشجيع السلاطين للعلم والعلماء، كان نتيجته أن نبغ عدد كبير من العلماء كانوا فخراً لهذه الأمة في مختلف المجالات العلمية.

٢- شهد هذا العصر ظهور نخبة كبيرة من العلماء في مختلف المجالات، أثروا المكتبة الإسلامية بالكثير من الكتب، والمؤلفات التي تميزت بالجدّة والقيمة العلمية، فلو نظرنا إلى مجال الحديث الشريف، وهو موضع اهتمامنا في هذه الرسالة لوجدنا أن هذا العصر شهد خروج نخبة من المحدثين ألفوا كتباً قيمة في جميع مجالات الحديث، ومؤلفات الحافظ ابن حجر والإمام العيني والسخاوي والسيوطي والقسطلاني شاهدة على ذلك.

٣- كشفت هذه الدراسة عن شخصية بارزة برعت في مجالات متعدّدة، كالحديث والفقه والقراءات واللغة، وذلك من خلال التتبع لسيرته . رحمه الله . ومؤلفاته، وخاصة إرشاد الساري.

٤- إن إلقاء نظرة على مؤلفات الإمام القسطلاني في مجال الحديث وعلومه تدلّ على أنّه كان له القدح المعلنّ، والسبق الكبير في هذا المجال، فكان له نتاج علمي كبير، ألف كتباً كثيرة في الحديث النبوي الشريف وعلومه، دلت على ضلوعه فيه.

٥- من خلال دراسة إرشاد الساري والاطلاع عليه، ظهرت مقدرة الإمام القسطلاني وتفوقه في مجال التراجم، فجاءت تراجمه غزيرة المادة.

٦- تميز منهج المؤلف بجمعه بين الحديث وشرحه، والربط بينهما برابط مناسب، أي أنه اتبع طريقة الشرح الممزوج، وقد ميز متن الحديث عن شرحه بكتابه بلون مغاير، وقد صرح عن ذلك فقال: (أعلق عليه شرحاً أمزجه فيه مزجاً وأدرجه ضمنه درجاً، أميّز فيه الأصل من الشرح بالحرمة والمداد) ^(١).

(١) إرشاد الساري (٤/١).

٧- تعددت الجهود العلمية التي قام بها الإمام القسطلاني كالتدريس والتأليف، فألف الكثير من الكتب ذات القيمة العلمية.

٨- تنبع أهمية إرشاد الساري من تأخره عن غيره من شروح الجامع الصحيح، لذلك فقد كثرت نقولاته من فتح الباري للحافظ ابن حجر - رحمه الله - وعمدة القاري للعيني رحمه الله، فتجده ينقل النصوص الكاملة منهما، مع إفادته من الشروح الأخرى، كما تجده زاهراً بآراء الشراح السابقين.

٩- عني الإمام القسطلاني بضبط الرواة، فتراه يكرر ضبطهم كلما ورد ذكرهم ضمن سند البخاري، فهو مرجع حقيقي في ضبطهم، إضافة إلى اهتمامه بضبط ألفاظ الجامع الصحيح بالحرف، مع اهتمامه بتفسير الغريب، وتسمية المبهم، وإعراب المشكل إلى غير ذلك.

١٠- عنايته بذكر الفروق بين روايات الجامع الصحيح، سواء كانت في الأسانيد، أم في صيغ الأداء أو في المتن، وإن لم يترتب عليها فائدة، وقد اعتمد على نسخة الإمام اليونيني الذي لم يترك فرقاً إلا وأشار إليه.

١١- لم يتخذ الإمام القسطلاني منهجاً موحداً في شرحه، فقد لجأ في مواضع منه إلى التطويل من دون أن يترك صغيرة ولا كبيرة إلا شرحها وبيّنها، ولكنّه في مواضع أخرى اقتصر على شرح المفردات الغريبة، وبيان بعض الفوائد البسيطة.

١٢- تميز الجامع الصحيح بتكراره لأحاديثه، وقد اكتفى الإمام القسطلاني بشرحها في موضع واحد، ثم الإحالة إلى المواضع الأخرى، لذا اتسم إرشاد الساري بالاختصار وعدم الإطالة. وفي الختام أحمد الله تعالى وأشكره على ما مَنَّ به علي من التيسير والتسهيل، ووفقني لإكمال هذا البحث والكتابة فيه، وأسأله بأسمائه الحسنی وصفاته العلی وبمَنِّه وكرمه أن يجعله خالصاً لوجهه، نافعاً لعباده، وأن يتقبله مِنِّي بقبولٍ حسنٍ فهو أهل الفضل والمنة، وأن يمنَّ علي وعلى من قرأ هذا البحث بالعلم النافع والعمل الصالح، وأن يختم بالصالحات الطيبات أعمالنا وأقوالنا، إنه ولي ذلك والقادر عليه، والحمد لله رب العالمين.

٣٩٤	﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ﴾ [آل عمران: ٧٠]
٣٦٣	﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ [آل عمران: ١٢٨]
٢٥٤	﴿مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دِينٍ﴾ [النساء: ١٢]
٢٢٩	﴿وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [النساء: ٩٥]
٣٨٥	﴿النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ [المائدة: ٤٥]
٣٦٨	﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا﴾ [إبراهيم: ٣٥]
٨٤	﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ [الأحزاب: ٥٦]
٣٩٥	﴿أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ﴾ [غافر: ٢٨]
١٣٢	﴿وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ [الكهف: ١٠٤]
١٣٢	﴿وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنْعَ اللَّهِ﴾ [النحل: ٨٨]

- ٢٨٠ أتى النبي ﷺ الغائط فأمرني، عبد الله بن مسعود ﷺ
- ٣٥٦ أحب الدين إلى الله الحنيفية السمحة، ابن عباس ﷺ
- ٢٠٩ اختصمت الجنة والنار إلى ربهما، أبو هريرة ﷺ
- ٢٣٨ إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة، أبو هريرة ﷺ
- ٢٧٩ إذا أقيمت صلاة الصبح، أم سلمة ﷺ
- ٢٣٢ إذا غربت الشمس وتوارت بالحجاب، يزيد بن أبي عبيد ﷺ
- ٢٤١ أربع من كن فيه كان منافقاً خالصاً، عبد الله بن عمرو ﷺ
- ٢٢١ أصيب حارثة يوم بدر وهو غلام، أنس ﷺ
- ٣٩٧ أفطر الحاجم والمحجوم، ابن عباس ﷺ
- ٢٤٠ أقيمت الصلاة وعدلت الصفوف قياماً، فخرج إلينا رسول الله ﷺ، أبو هريرة ﷺ
- ٤٠٤ ألا أخبركم بخير الشهداء ؟ زيد بن خالد ﷺ
- ٣٩٤ أمرنا النبي ﷺ بسبع، ونهانا عن سبع، البراء بن عازب ﷺ
- ١٩٣ أمرنا رسول الله ﷺ أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر، أبو سعيد الخدري ﷺ
- ٣٨٦ أن أباه أتى به إلى رسول الله ﷺ فقال: إني نحلته ابني، النعمان بن بشير ﷺ
- ٢٦٨ إن أحساب أهل الدنيا الذين يذهبون إليه هذا المال، بريدة ﷺ
- ٢٨٤ إن الله خير عبداً بين الدنيا، أبو سعيد الخدري ﷺ
- ٢٥٦ أن النبي ﷺ أتني بلحم تصدق به، أنس ﷺ
- ٣٩٦ أن النبي ﷺ احتجم وهو محرم، ابن عباس ﷺ
- ٣٩٤ أن النبي ﷺ زجر عن الشرب قائماً، أنس ﷺ
- ٢٧٩ أن النبي ﷺ كان عند بعض نسائه فأرسلت، أنس ﷺ
- ٢٧١ أن النبي ﷺ وقّت لأهل المشرق، ابن عباس ﷺ
- ٢٠٦ أن رجلاً توفي على عهد رسول ﷺ ولم يدع وارثاً إلا مولى له، ابن عباس ﷺ
- ٣٧٧ أن رسول الله ﷺ قام حين جاءه وفد هوازن مسلمين، المسور بن مخرمة ﷺ
- ٣٩٣ أن رسول الله ﷺ غزا خيبر فصلينا عندها صلاة الغداة، أنس ﷺ
- ٣٩٨ أن رسول الله ﷺ نهى أن يسافر بالقرآن، ابن عمر ﷺ
- ٢٧٢ أن رسول الله ﷺ وقّت لأهل العراق ذات عرق، عائشة ﷺ
- ٣٧١ أن رفع الصوت بالذكر حين ينصرف الناس من المكتوبة، ابن عباس ﷺ
- ٣٩٦ أن رهطاً من عكل ثمانية قدموا على النبي ﷺ، أنس بن مالك ﷺ
- ٣٦٩ أن سائلاً سأل رسول الله ﷺ عن الصلاة في ثوب واحد، أبو هريرة ﷺ
- ٢٦٨ أن علياً بايع أبا بكر، أبو سعيد الخدري ﷺ
- ٣٦٧ إن كنت صائماً فصم البيض ثلاث عشرة، أبو هريرة ﷺ
- ٢٣٤ إن من أشراط الساعة أن يرفع العلم، ويثبت الجهل، أنس ﷺ.
- ٣٩٥ أن نبي الله ﷺ حدثهم عن ليلة أسري، مالك بن صعصعة ﷺ
- ٢٥٨ إنكم تقرأون «من بعد وصية يوصي بها أو دين» ، علي بن أبي طالب ﷺ
- ٣٨١ إنكم سترون ربكم كما ترون، جرير بن عبد الله البجلي ﷺ

- ٢٠٨ إنما الأعمال بالنيات، عمر بن الخطاب ؓ
- ٣٦٩ إنما أنا بشر وإنه يأتيني الخصم، أم سلمة ؓ
- ٢١٤ أنه ؓ علمه التشهد في الصلاة فقال: التحيات لله، ابن مسعود ؓ
- ٢٨٥ أنه ؓ دخل الغيضة ففضى حاجته، جرير بن عبد الله البجلي ؓ
- ٢٣١ أنه أبصر النبي ؓ وأصحابه ينظرون، ابن عمر ؓ
- ٣٩٢ أنه أهدى لرسول الله ؓ حماراً وحشياً، الصعب بن جثامة الليثي ؓ
- ٢٧٣ انهشوا اللحم نهشاً فإنه أهنأ وأمرأ، وأشهى وأمرأ، أبو هريرة ؓ
- ٤٠١ أول ما بدئ به رسول الله ؓ من الوحي الرؤيا الصالحة، عائشة ؓ
- ٢٢٥ إياكم والظن، أبو هريرة ؓ
- ٢٠٦ أيام التشريق أيام أكل وشرب، عقبة بن عامر ؓ
- ٣٧٣ آية الإيمان حبُّ الأنصار، أنس ؓ
- ٢٥٥ اتنوني بعرض ثياب خميص أو لبيس في الصدقة، معاذ ؓ
- ٣٩١ ائذنوا له بنس أخو العشيرة، أو ابن العشيرة، عائشة ؓ
- ٣٧٣ بايعوني على أن لا تشركوا، عبادة بن الصامت ؓ
- ٣٧٨ بني الإسلام على خمس، ابن عمر ؓ
- ٢٣٣ بينما النبي ؓ في مجلس يحدث القوم جاءه أعرابي فقال: متى الساعة؟ أبو هريرة ؓ
- ٢٣٤ تداواوا يا عباد الله فإن الله لم يضع داء، أسامة بن شريك ؓ
- ٣٨٠ ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا يزكّيهم، أبو هريرة ؓ
- ٢٥٢ ثم تكون هدنة بينكم وبين بني الأصفر، عوف بن مالك ؓ
- ٣٦٧ جاء أعرابي إلى النبي بأرنب قد شواها، أبو هريرة ؓ
- ٣٨٣ جاءت امرأة رفاعة القرظي رسول الله ؓ، عائشة ؓ
- ٢٥٠ جاءت ملائكة إلى النبي ؓ وهو نائم فقال بعضهم، جابر بن عبد الله ؓ
- ٢٦٩ خرج علينا النبي ؓ متوكئاً على عصاً فقمنا، أبو أمامة ؓ
- ٢٧٦ خرجنا مع رسول الله ؓ في سفر فمطرنا، جابر ؓ
- ٣٩٤ خيركم قرني، ثم الذين يلونهم، عمران بن حصين ؓ
- ٣٨١ دخل رسول الله ؓ على عائشة وعندها صبي يسيل منخراه دماً، جابر ؓ
- ٢٦٦ رأس العقل بعد الإيمان بالله مداراة الناس، أبو هريرة ؓ
- ٢٧٩ رأى سعد ؓ أن له فضلاً على من دونه، مصعب بن سعد ؓ
- ٣٩١ رأيت أبا ذر الغفاري ؓ وعليه حلة وعلى غلامه حلة، المعمر بن سويد ؓ
- ٢٤٩ رأيت النبي ؓ يمسح على عمامته وخفيه، أنس بن مالك ؓ
- ٢٣٢ رأيت مروان بن الحكم جالساً في المسجد فأقبلت، سهل الساعدي ؓ
- ٢٥١ رمى النبي ؓ يوم النحر ضحى، جابر بن عبد الله ؓ
- ٢١٥ رمي أبي يوم الأحزاب على أكله، جابر ؓ
- ٢٨٩ سأل أناس النبي ؓ عن الكهان، عائشة ؓ
- ٢٤٧ سمعت النبي ؓ يخطب بعرفات، ابن عباس ؓ

- ٣٩٧ شرب النبي ﷺ قائماً من زمزم، ابن عباس ﷺ
- ٢٠٩ شيبتي هود وأخواتها، أبو بكر ﷺ
- ٢٨٧ صارت الأوثان التي كانت في قوم نوح، عن ابن عباس ﷺ
- ٢٧١ الصبر نصف الإيمان، ابن مسعود ﷺ
- ٢٥٨ صلى النبي ﷺ الظهر بالمدينة أربعاً، أنس بن مالك ﷺ
- ٢١٥ صليت خلف النبي ﷺ، وأبي بكر، وعمر، وعثمان، أنس ﷺ
- ٣٦٤ صيام ثلاثة أيام من كل شهر صيام، جرير بن عبد الله ﷺ
- ٢٤٥ طاف النبي ﷺ في حجة الوداع، ابن عباس ﷺ
- ٢١٢ فإذا قلت هذا فقد قضيت صلاتك، ابن مسعود ﷺ
- ٢١٠ فأما الجنة فينشئ لها خلقاً، أبو هريرة ﷺ
- ١٩٨ فإن غم عليكم فاقدروا ثلاثين، ابن عمر ﷺ
- ١٩٨ فإن غم عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين، أبو هريرة ﷺ
- ١٧٨ فر من المجذوم، أبو هريرة ﷺ
- ٢٥٣ قرأ النبي ﷺ المؤمنون في الصبح، عبد الله بن السائب ﷺ
- ٣٩٢ قلت يا رسول الله أي مسجد وضع في الأرض أول؟ أبو ذر ﷺ
- ١٧٧ كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء ممّا مسّت النار، جابر ﷺ
- ٣٩٦ كان أشد ما لقيت من قومك فذكر قصته بالطائف، عائشة ﷺ
- ١٧٤ كان الرجال والنساء يتوضئون في زمان رسول الله ﷺ جميعاً، ابن عمر ﷺ
- ٢٨٢ كان النبي ﷺ إذا خرج لحاجته أجيء أنا وغلّام، أنس بن مالك ﷺ
- ٣٧٤ كان رجل واقف مع النبي ﷺ بعرفة فوقع عن راحلته، ابن عباس ﷺ
- ٢٣٤ كان فرض للمهاجرين الأولين أربعة آلاف في أربعة، عمر بن الخطاب ﷺ
- ٢٨٣ كان للنبي ﷺ فرس يقال له اللخيف، سهل بن سعد الساعدي الأنصاري ﷺ
- ٢٥٠ كانت الأمة من إماء أهل المدينة لتأخذ بيد رسول الله ﷺ فتطلق به، أنس بن مالك ﷺ
- ٢١٢ كانوا يسرون بـ «بسم الله الرحمن الرحيم»، أنس ﷺ
- ٢٠٦ كلوا البلح بالتمر، عائشة ﷺ
- ٢٣٥ كنّا إذا أصابت إحدانا جنابة أخذت بيديها ثلاثاً فوق رأسها، عائشة ﷺ
- ٢٣٠ كنّا نصلّي مع النبي ﷺ المغرب إذا توارت، سلمة بن الأكوع ﷺ
- ١٧٥ كنّا نطعم الصدقة صاعاً من شعير، أبو سعيد الخدري ﷺ
- ٢٥٨ كنت أنقل النوى من أرض الزبير، أسماء بنت أبي بكر ﷺ
- ٣٦٩ كنت ردف النبي ﷺ على حمار يقال له: عفير، معاذ ﷺ
- ١٧٧ كنت نهيتكم عن زيارة القبور، بريدة ﷺ
- ٢١١ لا تباغضوا، ولا تحاسدوا، أنس بن مالك ﷺ
- ٣٦٧ لا تحزوا بصلاتكم طلوع الشمس، ابن عمر ﷺ
- ١٧٨ لا عدوى ولا طيرة، ابن عمر ﷺ
- ٢٠١ لا نكاح إلا بولي، أبو موسى الأشعري ﷺ

- ٢٥٥ لا يَنْطَوِّعُ الإمام في مكانه، أبو هريرة ؓ
- ٢٧٥ لا يَحِلُّ لامرأة تؤمن بالله واليوم، أبو هريرة ؓ
- ٢٥٧ لا يدخل المدينة رعبُ المسيح، أبو بكر ؓ
- ٢٨٦ لا يرث المسلم الكافر، أسامة بن زيد ؓ
- ٢٦٦ لا يزال العبد يسأل وهو غني، مسعود بن عمرو ؓ
- ٣٩٥ لا يشرين أحد منكم قائماً، أبو هريرة ؓ
- ٢٥٦ لا يصلي الإمام في الموضع، المغيرة بن شعبه ؓ
- ٢٤٩ لا يعذب الله بدمع العين، ابن عمر ؓ
- ٢٦٥ لأن يمتلئ جوف أحدكم قيحاً، جابر ؓ
- ٢٣٢ لكل داء دواء، جابر ؓ
- ٢٦٤ لم يكن النبي ﷺ يرفع يديه في شيء من دعائه إلا في الاستسقاء، أنس ؓ
- ٣٨٤ لما مات عبد الله بن أبي ابن سلول، عمر بن الخطاب ؓ
- ٢٤١ اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث، أنس ؓ
- ٢٥٣ لي الواجد يحل عقوبته وعرضه، الشريد بن سويد الثقفي ؓ
- ٢٣٢ ما أنزل الله داء إلا أنزل له شفاءً، أبو هريرة ؓ
- ٢٨٢ ما رأيت رسول الله ﷺ خرج من غائط قط، عائشة ؓ
- ٢٢٨ مات إنسان كان رسول الله ﷺ يعوده، فمات بالليل، فدفنوه ليلاً، ابن عباس ؓ
- ٣٧٣ مثل ما بعثني الله به من الهدى والعلم، أبو موسى ؓ
- ٢٦٦ مداراة الناس صدقة، جابر ؓ
- ٢٧٧ مرَّ النبي ﷺ بحائط من حيطان المدينة، ابن عباس ؓ
- ١٧٥ من أتى ساحراً أو عرافاً، ابن مسعود ؓ
- ٢٥٧ من صلى البردين دخل الجنة، أبو موسى ؓ
- ٢٦٤ من قتل دون ماله فهو شهيد، سعيد بن زيد ؓ
- ١٩٣ من كذب علي متعمداً، أبو هريرة ؓ
- ٢٣١ نعى النبي ﷺ إلى أصحابه النَّجاشي، أبو هريرة ؓ
- ٢٦٧ نهى النبي ﷺ أن يصلى في سبعة، ابن عمر ؓ
- ٣٨٠ نهى رسول الله ﷺ عن الوصال، عبد الله بن عمر ؓ
- ٣٨٠ نهى عن الخصر، أبو هريرة ؓ
- ٢٦٨ هَشَشْتُ فَقَبِلْتُ وأنا صائم، عمر بن الخطاب ؓ
- ٢٧٩ واعلموا أنَّ الجنة تحت ظلال السيوف، عبد الله بن أبي أوفى ؓ
- ٢٤٣ وقف رسول الله ﷺ على ناقته، عبد الله بن عمرو ؓ
- ٢١٢ ويل للأعقاب من النار، أبو هريرة ؓ
- ٣٧٦ يا أبا ذر، أعيرته بأمه؟ إنَّك امرؤ فيك جاهليَّة، أبو ذر ؓ
- ٢٦٤ يا رسول الله أي الظلم الظلم؟ ابن مسعود ؓ
- ٣٨٤ يقبض العلم، ويظهر الجهل والفتن، ويكثر الهرج، أبو هريرة ؓ

- اليقين الإيمان كله، ابن مسعود رضي الله عنه ٢٦٠
- يوشك أن يكون خير مال المسلم، أبو سعيد الخدري رضي الله عنه ٢٢٩

٧٠	إبراهيم بن أحمد برهان الدين العجلوني المقدسي
٢٨	إبراهيم بن أحمد بن إبراهيم المستملي
١١	إبراهيم بن إسحاق البغدادي الحربي (أبو إسحاق)
٢٨	إبراهيم بن سعد بن إبراهيم الزُّهري
٧١	إبراهيم بن علي بن عمر المتبولي الأنصاري القاهري
٨٤	إبراهيم بن عمر بن إبراهيم الربيعي الجعبري
٩١	إبراهيم بن محمد الميموني المصري
١٤١	إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي
٢٦	إبراهيم بن معقل بن الحجاج النُسفي
٣١٧	إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي
٢٧٠	أبو أمية بن أبي المخارق
٣٠٩	أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري الخزرجي المدني
١٥٢	أبو سعيد الحداد
٢٩٠	أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزُّهري
٢٠٤	أبو واقد الليثي
٢٤٤	أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الإسماعيلي
٧٧	أحمد بن أبي بكر أبو العبّاس الحرار
٨٥	أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري
٧٨	أحمد بن أسد بن عبد الواحد القاهري المقرئ
٤٤	أحمد بن إينال
١٦١	أحمد بن حمدان بن علي بن سنان النيسابوري
٩	أحمد بن سعيد بن صخر الدَّارمي السرخسي
١٨	أحمد بن شعيب بن علي النَّسائي
٥	أحمد بن علي بن ثابت البغدادي
٥٦	أحمد بن علي بن عبد القادر القاهري المقرئ
١١	أحمد بن علي بن محمد الكناني العسقلاني المصري الشافعي (ابن حجر)
٦٠	أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك القسطلاني
٢٤٤	أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب البرقاني
٩	أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال الشيباني
١٥٧	أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة الطحاوي
٣٤٧	أحمد بن محمد بن منصور الإسكندري (ابن المنير)
١٢٥	أحمد حمد الله بن إسماعيل شكري الأنقروبي
١٩٧	آدم بن أبي إياس العسقلاني
٣٣٠	أسامة بن حفص المدني
٨	إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي (ابن راهويه)

٢٩٣	إسحاق بن منصور السلولي
٢٤٢	إسحاق بن منصور بن بهرام الكوسج
٣١٦	إسرائيل بن يونس بن إسحاق السبيعي الهمداني
٢٨٢	إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدي
١٩١	إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري
٣٣٨	إسماعيل بن عبد الله بن عبد الله بن أويس بن مالك الأصبحي
١٤	إسماعيل بن عمر بن كثير
٣٠	إسماعيل بن محمد الكُثَّانِي السمرقندي
٣٣٤	أسيد بن زيد بن نجيح القرشي الهاشمي
٢٩٧	إياس بن معاوية المزني
١٩٦	أيوب بن أبي تميمة: كيسان السختياني البصري
٢٠٦	البراء بن عازب الأنصاري الحارثي
١٩٠	بكر بن وائل بن داود التيمي الكوفي
٣١٥	توبة بن كيسان العنبري البصري
٤٩	جانبلاط
٣٣٢	جرير بن حازم بن زيد بن عبد الله الأزدي
٤٣	جقمق بن عبد الله العلاني الظاهري
٢٥٤	الحارث بن عبد الله الأعور الهمداني
٣٣٤	حسان بن حسان البصري
٢١١	الحسن بن الحر بن الحكم النخعي
٢٩٣	الحسن بن عبد العزيز الجذامي الجروي
١٦٢	الحسن بن يسار البصري الأنصاري
٢٦	الحسين بن إسماعيل المحاملي
٢١٧	الحسين بن محمد بن أحمد الجياني
٣٠٠	حفصة بنت عمر بن الخطَّاب أم المؤمنين
١٩٦	حماد بن سلمة بن دينار البصري
٢٦	حمَّاد بن شاكر النَّسَفي
٣٩	حمد بن محمد بن إبراهيم الخطَّابي البُستي
١٩١	حميد بن أبي حميد الطويل البصري الخزاعي
٢٠	خالد بن أحمد الدُّهلي
٧٧	خالد بن عبد الله بن أبي بكر المصري الأزهري المصري
٢٤٦	خالد بن يزيد الجمحي
٤٤	خُشقدم النَّاصري المؤيَّدي
٣٢٩	داود بن حصين الأموي المدني
٢٩٦	ربيعة بن فروخ القرشي التَّيمي

٥٩	زكريّا الأنصاري
٢١١	زهير بن معاوية بن حديج بن الرحيل بن زهير بن خيثمة
٧٠	زينب بنت أحمد بن محمد الدمشقي الشَّوَيْكي المكي
٢٠٣	سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي
٢٩٠	سعيد ابن مرجانة القرشي
٣٢٩	سعيد بن أبي عروبة مهران اليشكري
٢٧	سعيد بن أحمد بن محمد بن نعيم العيَّار
٢١٠	سعيد بن الحكم بن محمد بن سالم (ابن أبي مريم)
٢٩٤	سعيد بن الربيع العامري
٢٦٦	سعيد بن عبد الرحمن الجمحي
٢٧	سعيد بن عثمان المصري البزَّاز (ابن السَّكن)
٢٩٦	سعيد بن كيسان المقبري
١٥٠	سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري
٢٠٥	سفيان بن عيينة الكوفي المكي
١٩١	سليمان بن بلال القرشي التيمي
٢٨٩	سليمان بن خلف بن سعيد الباجي
٣١٦	سليمان بن مهران الأسدي الكوفي الأعمش
٤٤	سيف الدين إبنال العلاني الظَّاهري
٣٤٨	شبابة بن سوار المدائني الفزاري
٢٠٢	شعبة بن الحجاج بن الورد الأزدي
٢٩١	صالح بن حيَّان القرشي
٢٩١	صالح بن مسلم بن حيَّان الثوري الهمداني
١٨٩	ضمرة بن سعيد بن عمرو بن غزية بن عمرو بن عطية الأنصاري
١٢٩	طه بن محمد الجبريني الحلبي الشَّافعي
٤٨	طُومان باي الأول
٤٧	الظاهر تمرغا
٢٥٣	عاصم بن عبيد الله بن عاصم بن عمر بن الخطَّاب
٢٩٨	عاصم بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطَّاب
٢٠٧	عامر بن سعد البجلي الكوفي
٣٠٠	عباد بن تميم بن غزية الأنصاري المازني
٢٨	عبد الأوَّل السَّجزي الهروي
٩٦	عبد الباقي الشاعر الرومي
٦٧	عبد الحي بن أحمد بن محمد بن العماد الدمشقي الصالحي الحنبلي
٦٨	عبد الدَّائم بن علي الحديدي القاهري
٧٤	عبد الرحمن الأجهوري المصري المالكي

٣٩	عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي
٢٨	عبد الرحمن بن المظفر الدَّأوودي
٢٩٩	عبد الرحمن بن شريح بن عبيد الله المعافري
٢١٥	عبد الرحمن بن عمر بن رسلان البلقيني المصري
٣١٨	عبد الرحمن بن عمر بن رسلان بن نصير بن البلقيني
١٤٢	عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي
٣٢٦	عبد الرحمن بن مهدي بن حسان العنبري
١٢٦	عبد الرحيم بن إبراهيم بن عبد الله التَّغَارغرتي
٣٠	عبد الرحيم بن الحسين العراقي
٢١١	عبد الرحيم بن عبد الكريم بن محمد بن منصور المروزي (ابن السَّمعاني)
٣٣٣	عبد الرزاق بن همام بن نافع الصنعاني
١٣٩	عبد السيد بن محمد المعروف (ابن الصباغ)
١٨١	عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم الكناني (ابن جماعة)
١٠٤	عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي الدمشقي الصالحي الحنبلي
٧١	عبد الغني بن يوسف القاهري
١٢٥	عبد القادر الكوكباني
٦٠	عبد القادر بن موسى الحسني
٢٧	عبد الكريم بن محمد بن منصور السَّمعاني
١٩٠	عبد الله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي المصري
٢٦	عبد الله بن إبراهيم الأصيلي
٢٧	عبد الله بن أحمد بن حمويه السَّرخسي
١٥١	عبد الله بن الزبير الحميدي الأسدي المكي
٣١٥	عبد الله بن الفضل بن العباس الهاشمي المدني
١٥٩	عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي التميمي
٣٣٢	عبد الله بن المثنى بن عبد الله بن أنس بن مالك الأنصاري
٣٠٢	عبد الله بن جعفر بن غيلان الرحمن القرشي
١٩٧	عبد الله بن دينار القرشي العدوي المدني
٧	عبد الله بن عدي بن عبد الله الجرجاني
٢١٢	عبد الله بن عمرو بن حرام الأنصاري
١٧١	عبد الله بن محمد بن علي الأنصاري الهروي
٣٢٧	عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري
٢٠١	عبد الله بن مسلمة بن قعنب القعنبي
١١	عبد الله بن يوسف التَّنيسي الكلاعي
١٤٨	عبد الملك بن زيادة الله بن علي بن حسين التميمي الحماني الطنبلي
١٥٦	عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني

١٠١	عبد الهادي نجا بن رضوان الأبياري المصري
٢٨	عبد الواحد بن أحمد المليحي الهروي
٧٤	عبد الوهاب بن أحمد بن علي الشَّعراني
٢٩٩	عبد بن أحمد الأنصاري الخراساني الهروي
١٨٩	عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي
١٩٧	عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطَّاب
٣٢٨	عبيد الله بن موسى بن باذام العبسي الكوفي
١٣٧	عثمان بن عبد الرحمن الكردي الشهرزوري (ابن الصلاح)
٣٩	عثمان بن عبد الله بن عثمان القاهري
١٥٨	عثمان بن عمر بن أبي بكر الكردي الدُّويني المالكي (ابن الحاجب)
٢٩٨	عثمان بن محمد بن إبراهيم بن عثمان العبسي
٣٢٨	عدي بن ثابت الأنصاري الكوفي
٢٠٥	عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد القرشي الأسدي
٢٩٤	عقبة بن عمرو البصري
٢٩٤	عقبة بن عمرو بن ثعلبة الأنصاري
٢٠٦	عكرمة القرشي الهاشمي المدني
٢٠٦	عكرمة بن عبد الرحمن بن الحارث
٢٠٧	علقمة بن قيس بن عبد الله بن مالك النخعي
٨٩	علي الشبراملسي الشافعي القاهري
٩٧	علي القادري المكي الحنفي
٢٧	علي بن أحمد الجرجاني
٦٩	علي بن إسماعيل الأشعري
٢٠٤	علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي
١٢٥	علي بن السيد نوح الحسيني الواسطي أزاد البلكرامي
٣١٩	علي بن المفضل المقدسي المالكي
٣٧	علي بن خلف بن بطَّال البكري المالكي
٩	علي بن عبد الله بن جعفر السَّعدي (ابن المديني)
١٩	علي بن عمر بن أحمد البغدادي الدارقطني
٦١	علي بن محمد القسطلاني
٣١	علي بن محمد بن خلف المعافري القابسي
١٢٨	علي بن محمد بن عثمان الدَّمشقي
١٠٤	علي بن محمد بن يحيى السلمي الدمشقي السُّميساطي
١٥٤	علي بن محمد حبيب الماوردي
١٠٢	علي بن محمد شرف الدين اليُونيني
٧٨	عمر بن الحسين العبَّادي القاهري الشَّافعي

٢٩٣	عمر بن عبيد الطنافسي
٣٠	عمر بن علي بن أحمد الأنصاري (ابن المُلقّن)
٧٢	عمر بن قاسم الأنصاري النشّار المصري المقرئ
٧٣	عمر بن محمد بن محمد النّجم الهاشمي المكي الشافعي (ابن فهد)
٣٢٩	عمران بن داور العطار البصري القطان
١٩٨	عمرو بن دينار المكي الأثرم الجمحي
٢٣٢	عمرو بن شرحبيل الهمداني الكوفي
٢٠٤	عمرو بن عثمان بن عفان بن أبي العاص الأموي
٣١٥	عمرو بن هرم الأزدي البصري
٢٠٢	عوسجة المكي
٢٠٧	عوف بن مالك بن نضلة الأشجعي الكوفي
١٣٨	عياض بن موسى بن عياض اليحصبي المالكي
٢٨٧	عينة بن حصن بن حذيفة الفزاري
٣١٦	فليح بن سليمان بن أبي المغيرة الخُزاعي الأسلمي
٧٩	القاسم بن فيره بن خلف بن أحمد الشاطبي
٣٥	قانسوه الغوري
٤٥	قانسوه بن قانسوه الأشرفي
٤٥	قايتباي الجركسي
١٩٠	قتادة بن دعامة السدوسي البصري
١٣	قتيبة بن سعيد بن جميل النقي البلخي
٢٨	كريمة بنت أحمد المروزيّة
٢٩٥	كعب بن عجرة المدني
٢٤٦	الليث بن سعد الفهمي
٤٦	المتوكل على الله عبد العزيز بن يعقوب
٤٦	المتوكل على الله محمد بن يعقوب بن عبد العزيز
٣٣٦	مُحاضر بن المؤرّع الهمداني
١٢٣	محمد السباعي المراكشي
٣٥١	محمد بن إبراهيم بن سعد بن جماعة
٢٠٩	محمد بن أبي بكر بن أيوب الدمشقي
٦٩	محمد بن أبي بكر بن محمد القاهري المقرئ
٩٠	محمد بن أحمد الخطيب الشوبري
٥٨	محمد بن أحمد بن الياس الحنفي المصري
١٠٥	محمد بن أحمد بن صفي بن قاسم الغزولي
١٢٧	محمد بن أحمد بن عبد الله الجزولي الحضيكي السوسي
٢٦	محمد بن أحمد بن عبد الله بن محمد المروزي

٢٧	محمد بن أحمد بن عبيد الله المروزي الحفصي
٥٨	محمد بن أحمد بن عثمان بن قايمار الذهبي
٢٨	محمد بن أحمد بن مَتَّ الإشتيخني
٧٠	محمد بن أحمد بن محمد المخزومي البامي
٨٤	محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم القاهري
٨٤	محمد بن أحمد بن مرزوق التلمساني المالكي
١٩	محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري
١٥٨	محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مئده
٢٨	محمد بن إسماعيل الفضيلي الهروي
٣	محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي البخاري
١٧	محمد بن الحسن بن طريف البغدادي (أبو بكر الأعين)
١٢٨	محمد بن الطبيب الفاسي المدني الشرقي
٢٢٨	محمد بن جعفر الهذلي البصري
٢٨	محمد بن حَمَّ بن ناقد البخاري الصَّفار
١٩٨	محمد بن حنين المكي
١٩٨	محمد بن زياد القرشي الجمحي المدني
١٩٨	محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي
٨٤	محمد بن سعيد بن حماد البوصيري المصري
٣١٥	محمد بن سوقة الغنوي الكوفي
١٩٦	محمد بن سيرين الأنصاري البصري
٢٣	محمد بن طاهر بن علي المقدسي الشيباني
٨٩	محمد بن عبد الباقي بن يوسف الأزهرى الزرقاني
٢٩٢	محمد بن عبد الرحمن الأنصاري أبو الرجال
٧١	محمد بن عبد الرحمن السَّخاوي
٦٣	محمد بن عبد الرحمن الغزي العامري القرشي
٧٣	محمد بن عبد الرحمن المصري القاهري البَكْري
٣٢٦	محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى المقرئ
٧٤	محمد بن عبد الرحمن بن علي العلقمي
٢٩٦	محمد بن عبد الرحيم البغدادي
٧٠	محمد بن عبد العزيز بن عمر المكي الهاشمي (ابن فهد)
٦٣	محمد بن عبد الله المصري الحنفي العلائي
١٠٣	محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطَّائِي الأندلسي الجيَّاني
١٤٣	محمد بن عبد الله بن محمد المعافري الاشبيلي
١٦٨	محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه النيسابوري الحاكم
٣٠٠	محمد بن عبد الله بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب القرشي الزهري

٢٤٠	محمد بن عرعة البصري
٣١٦	محمد بن عتبة بن كثير الشيباني
٥٩	محمد بن علي بن محمد الشوكاني
٢٧	محمد بن عمر بن شبويه الشبوي المروزي
١٨	محمد بن عيسى بن سورة الترمذي
١٨	محمد بن عيسى بن سورة الترمذي
٤٤	محمد بن قايتباي
٣٣١	محمد بن كثير العبدي البصري
٦١	محمد بن محمد بن الحسن القسطلاني
١٢٤	محمد بن محمد بن حسين الأنباري المصري
٦٣	محمد بن محمد بن محمد الغزي العامري القرشي الدمشقي
٦٣	محمد بن محمد بن محمد بن عبد الله بن بدر الغزي
٢٨	محمد بن محمد بن يوسف الجرجاني
٢٤١	محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب القرشي الزهري
٢٨	محمد بن مكّي المروزي الكشميهني
٣٨	محمد بن يوسف بن علي الكرمانى
٢٦	محمد بن يوسف بن مطر الفربري
٣٥١	محمد زكريا بن يحيى الهندي الكاندهلوي
٦٢	محمد عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني
٣٩	محمود بن أحمد العيني الحنفي
٣٠٧	محمود بن الربيع بن سراقبة الأنصاري الخزرجي
٤٦	المستكفي بالله سليمان بن محمد المتوكل على الله
٤٦	المستمسك بالله يعقوب بن عبد العزيز
٤٦	المستجد بالله يوسف بن المتوكل
٢٠٦	مسروق بن الأجدع بن مالك الهمداني الوادعي
١٥١	مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري
٢٠٧	مصعب بن سعد بن أبي وقاص الزهري
٣١٦	معاوية بن عمرو الأزدي
٢٤٣	معمر بن راشد الأزدي البصري
٢٩١	المقداد بن عمرو بن ثعلبة بن مالك البهراني
٢٥٤	مندل بن علي العنزي
٢٧	منصور بن محمد بن علي البزدوي
٤٢	المنصور قلاوون الألفي
٢٠٣	موسى بن علي بن رباح اللخمي المصري
٣١٥	النضر بن شمیل المازني

٣٣٥	هذبة بن خالد بن الأسود القيسي الثوباني
٣٢٨	هشام بن أبي عبد الله سنبر الربيعي البصري
١٩٠	هشام بن عبد الملك الباهلي البصري
٢٠٥	هشام بن عروة بن الزبير بن العوام القرشي الأسدي
٣٣٥	همام بن يحيى بن دينار العوذلي البصري
٣١٦	واصل بن حيان الأحدب الأسدي الكوفي
٢٩٨	واقد بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب
١٩١	وائل بن داود التيمي الكوفي
١٩٣	يحيى بن سعيد بن جميل النخعي
١٥٧	يحيى بن سعيد بن فروخ القطان
١٩٣	يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري النجاري المدني القاضي
٧	يحيى بن شرف النووي
٣٣٣	يحيى بن عبد الله بن بكير المخزومي المصري
٢٢٠	يحيى بن محمد بن قيس البصري
٢٩٦	يزيد بن أبي يزيد الضبيعي
٣٣٣	يزيد بن زريع العيشي البصري
٣٢٦	يعقوب بن إبراهيم الأنصاري الكوفي
٢٩٣	يعقوب بن إبراهيم العبدي القيسي
١٥٩	يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري الإسفراييني
٢١٣	يعلى بن عبيد الطنافسي
٤٤	يلبائي المؤيدي
١٦١	يوسف بن أحمد الشيرازي البغدادي
٩١	يوسف بن إسماعيل النبهاني
٥٦	يوسف بن تغري بردى

فهرس الفوائد والمصطلحات الحديثية

٣٣٣	الاختلاط
٢١٧	الإسناد
٣٣٧	الإسناد العالي
٣٣٨	الإسناد النازل
١٩٦	الاعتبار
١٥٤	الإعلام
٣٤٤	الأقران
١٤٢	ألفاظ التعديل
١٤٥	ألفاظ الجرح
٢٩٢	أنساب الرواة
٣٢٥	البدعة
٣١٥	تابع التابعي
٣١٥	التابعي الصغير
٣١٤	التابعي الكبير
١٤٩	التَّحْمَل والأداء
٢٢٠	التخريج
١٨٦	تدليس التسوية
١٨٦	تدليس الشيوخ
٣٦٣	التراجم الخفية
٣٥١	التراجم الظاهرة
٣٧٠	التراجم المرسلة
٣٦٨	التراجم المفردة
٣٩٨	الترجيح
١٦٣	التصحيح والتضبيب
١٣٥	التقوى
٣٥٦	التناسب
١٤١	الجرح
٢٠٢	الحديث الشاذ
٢١٥	الحديث المُعَلَّل
١٦٨	الحديث الحسن
١٦٩	الحديث الصالح
١٦٧	الحديث الصحيح
١٧٠	الحديث الضعيف
١٩٦	الحديث العزيز
١٨٩	الحديث الغريب

١٩٠	الحديث الفرد
١٨٠	الحديث المتصل
١٩٣	الحديث المتواتر
٢١١	الحديث المدرج
١٨٦	الحديث المدلّس
١٨٣	الحديث المرسل
١٧٣	الحديث المرفوع
٣٤٣	الحديث المسلسل
١٨١	الحديث المسند
١٩٤	الحديث المشهور
٢١٣	الحديث المصحّف
٢٠٧	الحديث المضطرب
١٧٠	الحديث المضعف
١٨٥	الحديث المُعضل
٢٤٩	الحديث المعلق
١٨٢	الحديث المعنعن
١٧٦	الحديث المقطوع
٢١٠	الحديث المقلوب
١٨٣	الحديث المنقطع
٢٠٦	الحديث المنكر
١٧١	الحديث الموضوع
١٧٣	الحديث الموقوف
١٨٢	الحديث المؤنّن
٣٤٦	رواية الأكابر عن الأصاغر
١٩٩	زيادة الثقة
١٤٩	السماع
٣٥	الشدوذ
٣٤	الضبط
٣٠٩	طبقات الرواة
١٥٧	طرق الأداء
٣٤	عدالة الراوي
١٤٩	العرض
١٤٢	علم الجرح والتعديل
٣٠٦	علم تاريخ الرواة
٣١٤	الفقهاء السبعة

٢٩٢	الكنى
٢٩٨	المبهم
١٩٥	المتابعة التامة
١٩٥	المتابعة القاصرة
٣٤٧	المتن
١٣٧	مجهول العدالة
١٣٧	مجهول العين
٣٩٣	مختلف الحديث
٣١٤	المخضرمون
١٣٧	المستور
٣٩١	مُشكّل الحديث
١٨٠	المعنع
١٦٣	المقابلة
٣٢	المقطوعات
١٥٣	المكاتبة
١٥٢	المناولة
٣٠٤	المؤتلف والمختلف
٣٢	الموقوفات
٢٩٥	المولى
١٧٦	ناسخ الحديث ومنسوخه
٢٧١	النقد
١٥٦	الوجدادة
١٥٥	الوصية

فهرس المصطلحات اللغوية

٢١٧	الإسناد
٣٤٤	الأقران

٣٢٥	البدعة
٣٠٥	التاريخ
٢٢٠	التخريج
٣٩٨	الترجيح
٣٥٦	التناسب
٤٢	الجلبان
٣٩٢	الجمع
١٦٨	الحسن
٥٦	الخوانق
٢٠٢	الشاذ
٣٤٦	الشرح
١٦٧	الصحيح
٣٠٩	الطبقة
٣٣٧	العالى
١٨٩	الغريب
٢٩٥	اللقب
٣٤٧	المتن
٣٩٣	المختلف
١٨٦	المدلس
١٨٣	المرسل
١٧٣	المرفوع
٣٩١	المشكل
١٩٤	المشهور
٢١٣	المصحف
٢١٥	المغلل
١٧٦	المقطوع
٤٢	الممالك
١٧٣	الموقوف
٣٣٨	النازل
١٧٦	النسخ
٢٧١	النقد
٢٨٢	الوهم

فهرس الأماكن والبلدان

٤٩

١٠٥

باب الزويلة

التكزيّة

٤٣	جبل المُقَطَّم
٦	جزيرة أَقْوَر
٢٠	حَرَّتْكَ
٤٩	الريدانية
١٢	سَمَرْقَنْد
٦١	قَسْطَلَّة
٦١	قَسْطِيلِيَّة
٦١	قفصة
٤٣	القوقاز
٤٨	مرج دابق

فهرس المصادر والمراجع

- ١- أبجد العلوم الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم: صديق بن حسن القنوجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ت عبد الجبار زكار، ط١ (١٩٧٨م).
- ٢- إتحاف القاري بمعرفة جهود وأعمال العلماء على صحيح البخاري: محمد عصام عرار الحسني، دار اليمامة، بيروت، ط١ (١٤٠٧هـ).

- ٣- الآثار الخطية في المكتبة القادرية في جامع الشيخ عبد القادر الكيلاني، مطبعة الإرشاد، بغداد، ت عماد عبد السلام رؤوف، ط١ (١٣٩٤هـ-١٩٧٤م).
- ٤- أثر تحول التجارة العالمية إلى رأس الرجاء الصالح على مصر وعالم البحر المتوسط: فاروق أباطة، دار المعارف، مصر، ط٢.
- ٥- الأحكام في أصول الأحكام: علي الآمدي، دار الكتاب العربي، بيروت، ت سيد الجميلي، ط١ (١٤٠٤هـ).
- ٦- أدب الكتاب: محمد الصولي، المطبعة السلفية، مصر، ت محمد بهجة الأثري، د. ط (١٣٤١هـ).
- ٧- الأدب المصري من قيام الدولة الأيوبية إلى مجيء الحملة الفرنسية: عبد اللطيف حمزة، د. ط.
- ٨- الأدب المفرد: محمد بن إسماعيل البخاري، دار القلم، دمشق، ت صالح أحمد الشامي، ط١ (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م).
- ٩- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري: أحمد بن محمد القسطلاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ت محمد عبد العزيز الخالدي، ط١ (١٤١٦هـ-١٩٩٦م).
- ١٠- الاستيعاب في معرفة الأصحاب: يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبي، دار الجيل، بيروت، ت علي البجاوي، ط١ (١٤١٢هـ).
- ١١- الإصابة في تمييز الصحابة: أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، دار الجيل، بيروت، ت علي البجاوي، ط١ (١٤١٢هـ-١٩٩٢م).
- ١٢- أصول التخريج ودراسة الأسانيد: محمود طحان، مكتبة المعارف، الرياض، ط٣ (١٤١٧هـ-١٩٩٦م).
- ١٣- الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار: محمد بن موسى الحازمي الهمداني، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، د. ط.
- ١٤- أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري: محمد بن محمد الخطابي، ت محمد آل سعود، ط١ (١٤٠٥هـ).
- ١٥- الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام المسمى بـ (نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر): عبد الحي بن فخر الدين الحسني، دار ابن حزم، بيروت، ط١ (١٤٢٠هـ-١٩٩٩م).
- ١٦- الأعلام: خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١٥ (٢٠٠٢م).
- ١٧- اكتفاء القنوع بما هو مطبوع: إدوارد فنديك، دار صادر، بيروت، د. ط (١٨٩٦م).
- ١٨- إكمال المعلم بفوائد مسلم: القاضي عياض بن موسى اليحصبي، دار الوفاء، المنصورة، ت يحيى إسماعيل، ط١ (١٣١٩هـ-١٩٩٨م).
- ١٩- الإكمال: ابن مأكولا، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط٢ (١٩٩٣م).
- ٢٠- الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع: القاضي عياض بن موسى اليحصبي، دار التراث، القاهرة، د. ط (١٣٨٩هـ-١٩٧٠م).
- ٢١- الأم: محمد بن إدريس الشافعي، طبعة دار الفكر، بيروت، ط٢ (١٤٠٣هـ-١٩٨٣م).
- ٢٢- الإمام البخاري محدثاً وفقهياً: عبد المجيد هاشم الحسيني، مصر العربية للنشر، القاهرة، د. ط.
- ٢٣- الإمام البخاري وصحيحه: عبد الغني عبد الخالق، دار المنارة، جدة، ط١ (١٤٠٥هـ-١٩٨٥م).
- ٢٤- الإمام الترمذي والموازنة بين جامعهم وبين الصحيحين: نور الدين عتر، ط١ (١٣٩٠هـ-١٩٧٠م).
- ٢٥- الإمام اليونيني وجهوده في حفظ صحيح الإمام البخاري وتحقيق رواياته: نزار عبد القادر الريان، بحث في مجلة الجامعة الإسلامية المجلد العاشر، العدد الأول، سنة (٢٠٠٢م).

- ٢٦- انتقاض الاعتراض: أحمد بن علي ابن حجر، ت حمدي السلفي، مكتبة الرشد، الرياض، د.ط.
- ٢٧- الأنساب المتفقة في الخط المتماثلة في النقط والضبط: محمد بن طاهر المقدسي، دن، د.ط.
- ٢٨- الأنساب: عبد الكريم السمعاني، دار الجنان، بيروت، ت عبد الله البارودي، ط١ (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).
- ٢٩- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون أسامي الكتب والفنون: إسماعيل باشا البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ (١٤١٣هـ - ١٩٩٢م).
- ٣٠- الإيضاح في علوم الحديث والاصطلاح: مصطفى سعيد الخن، و د.بديع السيد اللحام، دار الكلم الطيب، دمشق، ط١ (١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م).
- ٣١- الباحث الحديث شرح اختصار علوم الحديث: ابن كثير، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١.
- ٣٢- البحث الأدبي، طبيعته، مناهجه، أصوله، مصادره: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط٧.
- ٣٣- البحر المحيط في أصول الفقه: محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، دار الكتب العلمية، بيروت، ت محمد تامر، ط١ (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م).
- ٣٤- بحوث في تاريخ السنة المشرفة: أكرم ضياء العمري، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط٥ (١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م).
- ٣٥- البخاري: محمد جمال الدين القاسمي، دار النفائس، بيروت، ت محمود الأرناؤوط، د.ط.
- ٣٦- البداية والنهاية: إسماعيل بن كثير الدمشقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ت علي شيري، ط١ (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).
- ٣٧- بدائع الزهور في وقائع الدهور: محمد بن أحمد بن إياس الحنفي، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ت محمد مصطفى، ط١ (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م).
- ٣٨- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: محمد بن علي الشوكاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ت خليل المنصور، ط١ (١٤١٨هـ - ١٩٩٨م).
- ٣٩- بستان المحدثين: عبد العزيز بن ولي الدهلوي، نقله إلى العربية د. محمد الندي، دار الغرب الإسلامي، د.ط.
- ٤٠- البلاغة العربية: وليد قصّاب، دار القلم، دبي، ط (١٩٩٨م).
- ٤١- بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام: علي الحميري الفاسي، ابن القطان، دار طيبة، الرياض، ت الحسين سعيد، ط١ (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م).
- ٤٢- تاج العروس من جواهر القاموس: محمد مرتضى الزبيدي، التراث العربي، الكويت، ت عبد الفتاح الحلو، ط١ (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م).
- ٤٣- تاريخ أدب اللغة العربية: جرجي زيدان، دار الهلال، مصر، د.ط.
- ٤٤- تاريخ الأدب العربي: كارل بروكلمان، الأشراف محمود حجازي، نقله إلى العربية د.حسن إسماعيل، الهيئة المصرية للكتاب، ط١ (١٩٩٥م).
- ٤٥- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: محمد بن أحمد الذهبي، دار الكتاب العربي، لبنان، ت عمر تدمري، ط١ (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).
- ٤٦- تاريخ الخلفاء: جلال الدين السيوطي، دار الفكر، ط١ (١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م).
- ٤٧- تاريخ الدولة العلية العثمانية: فريد بك المحامي، دار النفائس، بيروت، ت إحسان حقي، ط٧ (١٤١٤هـ - ١٩٩٧م).
- ٤٨- التاريخ الشامل للمدينة المنورة: عبد الباسط بدر، ط١ (١٤١٤هـ - ١٩٩٣م).
- ٤٩- التاريخ الكبير: محمد بن إسماعيل البخاري، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط.

- ٥١- تاريخ الممالك في مصر وبلاد الشام: محمد سهيل الطقوس، دار النفائس، بيروت، ط١ (١٤١٨هـ-١٩٩٧م).
- ٥٢- تاريخ بغداد: أحمد بن علي الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط.
- ٥٣- تاريخ دولة المماليك في مصر: وليم موير، ترجمة محمود عابدين، وسليم حسن، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط١ (١٤١٥هـ-١٩٩٥م).
- ٥٤- تاريخ مصر إلى الفتح العثماني: عمر الاسكندري، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط٢ (١٤١٦هـ-١٩٩٦م).
- ٥٥- التبر المسبوك في ذيل السلوك: محمد بن عبد الرحمن السخاوي، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، د.ط.
- ٥٦- تبصير المنتبه بتحرير المشتبه: أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، المكتبة العلمية، بيروت، ت محمد علي النجار، د.ط.
- ٥٧- التبيين لأسماء المدلسين: سبط ابن العجمي الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ت يحيى شفيق، ط١ (١٤٠٦هـ-١٩٨٦م).
- ٥٨- التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة: محمد بن عبد الرحمن السخاوي، نشره أسعد الحسيني، ط١ (١٣٩٩هـ-١٩٧٩م).
- ٥٩- تدريب الراوي في شرح تقريب النوي: عبد الرحمن السيوطي، دار الكلم الطيب، دمشق، ت نظر محمد الفارابي، ط٣ (١٤١٧هـ).
- ٦٠- تذكرة الحفاظ: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، دار الكتب العلمية، بيروت، ت زكريا عميرات، ط١ (١٤١٩هـ-١٩٩٨م).
- ٦١- ترتيب المدارك وتقريب المسالك: القاضي عياض بن موسى، ت سعيد أحمد أعراب، ط١ (١٤٠٣هـ-١٩٨٣م).
- ٦٢- تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس: أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، مكتبة المنار، الأردن، ت عاصم القريوني، ط١.
- ٦٣- تغليق التعليق على صحيح البخاري: أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، المكتبة الإسلامي، بيروت، ت سعيد القزقي، ط١ (١٤٠٥هـ-١٩٨٥م).
- ٦٤- تقريب التهذيب: أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، دار الرشيد، سوريا، ت محمد عوامة، ط١ (١٤٠٦هـ-١٩٨٦م).
- ٦٥- التقريب و التيسير لمعرفة سنن البشير النذير: يحيى بن شرف النووي، ت محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١ (١٤٠٥هـ-١٩٨٥م).
- ٦٦- التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد: محمد بن عبد الغني البغدادي المعروف بابن النقطة الحنبلي، دار الكتب العلمية، بيروت، ت كمال يوسف الحوت، ط١ (١٤٠٨هـ . ١٩٨٨م).
- ٦٧- التقييد والإيضاح: عبد الرحيم بن الحسين العراقي، دار الفكر، بيروت، ت عبد الرحمن عثمان، ط١ (١٣٨٩هـ - ١٩٧٠م).
- ٦٨- تلخيص الحبير: أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ (١٤١٩هـ-١٩٨٩م).
- ٦٩- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري، طبعة وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ت مصطفى العلوي، ط١ (١٣٨٧هـ).
- ٧٠- التمييز: مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، مكتبة الكوثر، السعودية، ت محمد مصطفى

الأعظمي، ط ٣ (١٤١٠هـ-١٩٩٠م).

٧١- تهذيب الأسماء واللغات: يحيى بن شرف النووي، دار الفكر، بيروت، ط ١ (١٩٩٦م).

٧٢- تهذيب التهذيب: أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، دار الفكر، بيروت، ط ١ (١٤٠٤هـ-١٩٨٤م).

٧٣- تهذيب الكمال: يوسف المزي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ت بشار عواد معروف، ط ١ (١٤٠٠هـ-١٩٨٠م).

٧٤- تهذيب اللغة: محمد الأزهري، الدار المصرية، ت أحمد البردوني، د.ط.

٧٥- توجيه النظر إلى أصول الأثر: طاهر الجزائري الدمشقي، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ت عبد الفتاح أبو غدة، ط ١ (١٤١٦هـ-١٩٩٥م).

التوثيق على الجامع الصحيح: عبد الرحمن السيوطي، ت علاء الأزهري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١ (١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م).

٧٦- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار: محمد بن إسماعيل الصنعاني، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، ت محمد عبد الحميد، د.ن.

٧٧- توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم: ابن ناصر الدين محمد بن عبد الله بن محمد القيسي الدمشقي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ت محمد نعيم العرقسوسي، ط ١ (١٤١٤هـ-١٩٩٣م).

٧٨- تيسير البلاغة: أحمد القلاش، مطبعة الشام، ط ١ (١٤٢٠هـ-١٩٩٩م).

٧٩- تيسير المنفعة بكتابي مفتاح كنوز السنة و المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث، القاهرة، د.ط.

٨٠- تيسير مصطلح الحديث: محمود الطحان، مركز الهدى للدراسات، الإسكندرية، ط (١٤١٥هـ).

٨١- النقات: محمد ابن حبان البستي، دار الفكر، بيروت، ت شرف الدين أحمد، ط ١ (١٣٩٥هـ-١٩٧٥م).

٨٢- جامع الأحاديث الجامع الصغير و زوائد والجامع الكبير: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، دار الفكر، بيروت، ت أحمد عبد الجواد، د.ط.

٨٣- جامع بيان العلم وفضله: يوسف ابن عبد البر القرطبي، المطبعة المنيرية، مصر، د.ط.

٨٤- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ت عجاج الخطيب، ط ٤ (١٤١٧هـ-١٩٩٦م).

٨٥- الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم الرازي، دار أحياء التراث العربي، بيروت، د.ط.

٨٦- جوهرة مقالات العلامة الشيخ أحمد شاكر مع أهم تعقبات الشيخ على دائرة المعارف الإسلامية، جمعها عبد الرحمن العقل، دار الرياض، الرياض، ط ١ (١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م).

٨٧- الجواهر المنضد في طبقات متأخري أصحاب أحمد: لابن عبد الهادي يوسف بن حسن الدمشقي الصالحي الحنبلي، مكتبة العبيكان، الرياض، ط ١ (١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م).

٨٨- حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح: ابن القيم الجوزية، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ت زائد النشيري، د.ط.

٨٩- الحديث والمحدثون: محمد أبو زهو، مطبعة مصر، ط ١ (١٣٧٨هـ-١٩٥٨م).

٩٠- الحطة في ذكر الصحاح الستة: صديق حسن القنوجي، دار الجيل، بيروت، ت علي الحلبي، د.ط.

٩١- الحل السندسية في الأخبار والآثار الأندلسية: الأمير شقيب أرسلان، دار مكتبة الحياة، بيروت، د.ط.

- ٩٢- حوادث الدهور في مدى الأيام والشهور: ابن تغري بردي، عالم الكتب، ت محمد كمال الدين عز الدين، ط١ (١٤١٠هـ-١٩٩٠م).
- ٩٣- الخطط التوفيقية الجديدة لمصر: علي باشا مبارك، المطبعة الكبرى الأميرية، ببولاق، ط١ (١٣٠٦هـ).
- ٩٤- خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر: محمد المحبي، دار صادر، بيروت.
- ٩٥- المدارس في تاريخ المدارس: عبد القادر بن محمد النعيمي الدمشقي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ (١٤١٠هـ . ١٩٩٠م).
- ٩٦- دائرة المعارف التونسية، بيت الحكمة، قرطاج، د.ط (١٩٩٤م).
- ٩٧- دائرة المعارف القرن العشرين: محمد فريد وجدي، مطبعة دائرة المعارف القرن العشرين، ط١ (١٣٨٦هـ-١٩٦٧م).
- ٩٨- دراسات في تاريخ الأيوبيين والمماليك: حمدي عبد المنعم حسين، دار المعرفة الجامعية، مصر، د.ط.
- ٩٩- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، دار الجيل، بيروت، د.ط.
- ١٠٠- الدر المنثور في طبقات ربات الخدور: زينب فواز، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، ط١ (١٣١٢هـ).
- ١٠١- دليل القارئ إلى مواضع الحديث في صحيح البخاري: عبد الله بن محمد الغنيمان، مطبوعات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
- ١٠٢- دليل مؤلفات الحديث الشريف المطبوعة القديمة والحديثة: صلاح الدين حفني ومحيي الدين عطية، ومحمد خير رمضان يوسف، دار ابن حزم، بيروت، ط١ (١٤١٦هـ-١٩٩٥م).
- ١٠٣- دول الإسلام: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، حسن إسماعيل مروة، دار صادر، بيروت، ط١ (١٩٩٩م).
- ١٠٤- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب: إبراهيم بن نور الدين المعروف بابن فرحون المالكي، دار الكتب العلمية، بيروت، ت مأمون الجنان، ط١ (١٤١٧هـ-١٩٩٦م).
- ١٠٥- ديوان الإسلام: محمد بن عبد الرحمن ابن الغزي، دار الكتب العلمية، بيروت، ت سيد كسروي حسن، ط١ (١٤١١هـ-١٩٩٠م).
- ١٠٦- ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، مكتبة المنار، الزرقاء، ت محمد شكور الحاجي الميادين، ط١ (١٤٠٦هـ . ١٩٨٦م).
- ١٠٧- الذيل التام على دول الإسلام: محمد بن عبد الرحمن السخاوي، دار العماد، بيروت، ت حسن إسماعيل مروة، ط١ (١٤١٣هـ-١٩٩٢م).
- ١٠٨- ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد: محمد بن أحمد تقى الدين المكي الحسني، دار الكتب العلمية، بيروت، ت كمال الحوت، ط١ (١٤١٠هـ-١٩٩٠م).
- ١٠٩- رسالة الإمام أبي داود السجستاني إلى أهل مكة في وصف سننه، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ت عبد الفتاح أبو غدة، ط٢ (١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م).
- ١١٠- الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة: محمد بن جعفر الكتاني، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط٥ (١٤١٤هـ-١٩٩٣م).
- ١١١- الرسالة: محمد بن إدريس الشافعي، ت أحمد شاكر، د.ط.
- ١١٢- الرفع والتكميل في الجرح والتعديل: محمد عبد الحي اللكنوي الهندي، مكتب المطبوعات

- الإسلامية، حلب، ت عبد الفتاح أبو غدة، ط٣ (١٤٠٧هـ).
- ١١٣-روايات ونسخ الجامع الصحيح للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري: محمد بن عبد الكريم بن عبيد، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، ط١ (١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م).
- ١١٤-الروض المعطار في خبر الأقطار: محمد بن عبد المنعم الحميري، مكتبة لبنان، بيروت، ت إحسان عباس، ط٢ (١٩٨٤م).
- ١١٥-سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر: محمد خليل بن علي المرادي، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، د.ط.
- ١١٦-السنة قبل التدوين: محمد عجاج الخطيب، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٢ (١٤٠٨هـ-١٩٨٨م).
- ١١٧-سنن أبي داود، دار الفكر، بيروت، ت محمد محيي الدين عبد الحميد، د.ط.
- ١١٨-السنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السند المعنعن: ابن رشيد الفهري، مكتبة الغرياء الأثرية، المدينة المنورة، ت صلاح المصراطي، ط١ (١٤١٧هـ).
- ١١٩-سنن الدارقطني: علي بن عمر الدارقطني البغدادي، دار المعرفة، بيروت، ت عبد الله هاشم يمانى المدني، ط١ (١٣٨٦هـ-١٩٦٦م).
- ١٢٠-سنن النسائي الكبرى: أحمد بن شعيب النسائي، دار الكتب العلمية، بيروت، ت سيد كسروي حسن، ط١ (١٤١١هـ-١٩٩١م).
- ١٢١-سير أعلام النبلاء: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٩ (١٤١٣هـ-١٩٩٣م).
- ١٢٢-سيرة الإمام البخاري: عبد السلام المباركفوري، إدارة البحوث الإسلامية والدعوة والإفتاء بالجامعة السلفية، الهند، ط٢ (١٤٠٧هـ-١٩٨٧م).
- ١٢٣-الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح: إبراهيم الأبناسي القاهري، مكتبة الرشد، ت صلاح هلال، ط١ (١٤١٨هـ-١٩٩٨م).
- ١٢٤-شذرات الذهب في أخبار من ذهب: عبد الحي بن أحمد الحنبلي الدمشقي، دار ابن كثير، دمشق، ت محمود الأرناؤوط، ط١ (١٤٠٦هـ-١٩٨٦م).
- ١٢٥-شرح العلامة الزرقاني على المواهب اللدنية بالمنح المحمدية، دار الكتب العلمية، بيروت، ت محمد عبد العزيز الخالدي، ط١ (١٤١٧هـ-١٩٩٦م).
- ١٢٦-شرح شرح النخبة في مصطلح أهل الأثر: علي القاري الهروي، دار الأرقم، بيروت، ت محمد نزار تميم، ط١.
- ١٢٧-شرح علل الترمذي: ابن رجب الحنبلي، دار الملاح، ت نور الدين عتر، ط١.
- ١٢٨-شرف أصحاب الحديث ونصيحة أهل الحديث: أحمد بن علي الخطيب البغدادي، مكتبة العلم، جدة، ت عمرو سليم، ط١ (١٤١٧هـ-١٩٩٦م).
- ١٢٩-شروط الأئمة الخمسة: محمد بن موسى الحازمي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ (١٤٠٥هـ-١٩٨٤م).
- ١٣٠-شروط الأئمة الستة: محمد بن طاهر المقدسي، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط.
- ١٣١-صحيح ابن حبان، طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت، ت شعيب الأرناؤوط، د.ط.
- ١٣٢-صحيح ابن خزيمة، طبعة المكتب الإسلامي، بيروت، ت محمد الأعظمي، د.ط (١٣٩٠هـ-١٩٧٠م).
- ١٣٣-صحيح البخاري في الدراسات المغربية من خلال رواته الأولين وروايته وأصوله: محمد المنوني، منشورة في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد التاسع والأربعون، جمادي الثانية (١٣٩٤هـ)

تموز (١٩٧٤م)، العدد (٣).

١٣٤- صحيح البخاري، طبعة دار السلام، الرياض، ت محمد فؤاد عبد الباقي، ط١ (١٤١٩هـ).

١٣٥- صحيح مسلم، طبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت، ت محمد فؤاد عبد الباقي، د.ط.

١٣٦- الصلة: ابن بشكوال، دار الكتاب المصري، القاهرة، ت إبراهيم الأبياري، ط١ (١٤١٠هـ) -

١٩٨٩م).

١٣٧- الصناعة الحديثية عند الإمام البيهقي في كتابه شعب الإيمان: منى العسة، دار النوادر، دمشق،

ط١ (١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م)

١٣٨- الصناعة الحديثية في السنن الكبرى للإمام البيهقي: نجم عبد الرحمن خلف، دار الوفاء، مصر،

ط١ (١٤٢١هـ-١٩٩٢م)

١٣٩- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: محمد بن عبد الرحمن السخاوي، دار الجيل، بيروت،

ط١ (١٤١٢هـ-١٩٩٢م).

١٤٠- ضوابط الجرح والتعديل: عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم العبد اللطيف، مكتبة العبيكان،

الرياض، ط٢ (١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م).

١٤١- طبقات الحفاظ: عبد الرحمن السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ (١٤٠٣هـ-١٩٨٣م).

١٤٢- طبقات الشافعية الكبرى: عبد الوهاب بن علي السبكي، دار إحياء الكتب العربية، مصر، ت عبد

الفتاح الحلو، ط١ (١٣٨٣هـ-١٩٦٤م).

١٤٣- طبقات الشافعية: ابن قاضي شهبة الدمشقي، طبع مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد،

ت الحافظ عبد العليم خان، ط١ (١٣٩٩هـ-١٩٧٩م).

١٤٤- الطبقات الصغرى: عبد الوهاب الشعراني، مكتبة القاهرة، مصر، ت عبد القادر أحمد عطا،

ط١ (١٣٩٠هـ-١٩٧٠م).

١٤٥- الطبقات الكبرى: محمد بن سعد البصري، دار صادر، بيروت، ت إحسان عباس،

ط١ (١٩٦٨م).

١٤٦- طرق تخريج الحديث: سعد بن عبد الله آل حميد، دار علوم السنة، الرياض، ط١ (١٤٢٠هـ) -

٢٠٠٠م).

١٤٧- طومان باي آخر سلاطين المماليك: أسامة حسن، دار الأمل، مصر، ط١ (١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م).

١٤٨- ظفر الأماني: محمد عبد الحي اللكنوي الهندي، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ت عبد

الفتاح أبوغدة، د.ط.

١٤٩- عارضة الأحوذني: ابن العربي المالكي، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط.

١٥٠- العبر في خبر من غير: محمد بن أحمد الذهبي، دار الكتب العلمية، بيروت، ت محمد السعيد

بن بسيوني زغلول، د.ط.

١٥١- العراك بين المماليك والعثمانيين الأتراك مع رحلة الأمير يشبك: محمد بن محمود الحلبي؛ ابن

أجأ، محمد دهمان، دار الفكر، دمشق، ط١ (١٤٠٦هـ-١٩٨٦م).

١٥٢- عصر السيوطي: عبد المنعم ماجد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط١ (١٩٧٨م).

١٥٣- عصر سلاطين المماليك التاريخ السياسي والاجتماعي: قاسم عبده، ط١ (١٩٩٨م).

١٥٤- العلل المتناهية: ابن الجوزي، الطبعة الهندية.

١٥٥- العلل الواردة في الأحاديث النبوية: علي بن عمر الدارقطني، دار طيبة، الرياض، ت محفوظ

الرحمن السلفي، ط١ (١٤٠٥هـ-١٩٨٥م).

١٥٦- كتاب العلل: عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن مهران الرازي، ت خالد الجريسي، الرياض،

- ط ١ (١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م).
 ١٥٧- عمدة القاري شرح صحيح البخاري: بدر الدين محمود العيني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١ (١٤٢١هـ-٢٠٠١م).
 ١٥٨- عمدة القاري والسماع في ختم الصحيح الجامع: محمد بن عبد الرحمن السخاوي، دار البصائر، القاهرة، ط ١ (١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م).
 ١٥٩- الغاية في شرح الهداية في علم الرواية: محمد بن عبد الرحمن السخاوي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط ٢ (٢٠٠٢م).
 ١٦٠- فتح الباقي بشرح ألفية العراقي: زكريا بن محمد الأنصاري، دار ابن حزم، بيروت، ت حافظ الزاهدي، ط ١ (١٤٢٠هـ-١٩٩٩م).
 ١٦١- الفتح العثماني للشام ومصر ومقدماته من واقع الوثائق: أحمد متولي، الزهراء للإعلام العربي، قسم النشر، القاهرة، ط ١ (١٤١٤هـ-١٩٩٥م).
 ١٦٢- فتح المغيث: محمد بن عبد الرحمن السخاوي، دار الإمام الطبري، ت علي حسين علي، ط ٢ (١٤١٢هـ-١٩٩٢م).
 ١٦٣- الفصل للوصل المدرج في النقل: الخطيب البغدادي، دار ابن الجوزي، الدمام، ت عبد السميع محمد الأنيس، د.ط.
 ١٦٤- فهرس شامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط، مؤسسة آل البيت، عمان، ط ١ (١٤٢٠هـ-١٩٩٩م).
 ١٦٥- فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيكات والمسلسلات: محمد عبد الحي الكتاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ت إحسان عباس، د.ط.
 ١٦٦- فهرس الكتب الموجودة بالمكتبة الأزهرية إلى سنة (١٣٦٤هـ-١٩٤٥م)، د.ط.
 ١٦٧- فهرس المخطوطات العربية والتركية والفارسية في مكتبة الغازي خسرو بك بسرايفو: قاسم دويراجا، ط ١ (١٩٦٣م).
 ١٦٨- فهرس بلدية الإسكندرية، قسم الحديث: يوسف زيدان، الإسكندرية، د.ط (١٤٢٢هـ-٢٠٠١م).
 ١٦٩- فهرس كتب التراجم في مكتبة المصغرات الفيلمية في قسم المخطوطات في عمادة شؤون المكتبات في الجامعة الإسلامية، إعداد عمادة شؤون المكتبات، د.ط (١٤١٥هـ).
 ١٧٠- فهرس كتب علوم القرآن في مكتبة المصغرات الفيلمية في قسم المخطوطات في عمادة شؤون المكتبات في الجامعة الإسلامية، إعداد عمادة شؤون المكتبات، د.ط (١٤١٧هـ).
 ١٧١- فهرس مخطوطات الحديث الشريف وعلومه، إعداد عمار بن سعيد تمالت، إشراف د.عبد الرحمن بن سليمان المزني، مكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة المنورة، ط ١ (١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م).
 ١٧٢- فهرس مخطوطات العربية المحفوظة في مكتبة الأسد الوطنية، الحديث الشريف، منشورات مكتبة الأسد دمشق، د.ط (٢٠٠٦م).
 ١٧٣- فهرس مخطوطات الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، العدد ٦، ط ١ (١٤١٣هـ - ١٩٩٣م).
 ١٧٤- فهرس مخطوطات خزانة تطوان، المملكة المغربية القسم الثاني: مصطلح الحديث، الحديث، السيرة النبوية: محمد بو خبزة، ط ١ (١٤٠٤هـ-١٩٨٤م).
 ١٧٥- فهرس مخطوطات كنبخانة عمومي دفتر إبراهيم أفندي وهي ملحقة بالمكتبة السليمانية، تركيا، اسطنبول، د.ط.
 ١٧٦- في تاريخ الأيوبيين والمماليك: أحمد مختار العبادي، دار النهضة العربية، بيروت، ط ١

(١٩٩٥م).

١٧٧- في سبيل تأصيل مناهج المحدثين: صالح أحمد رضا، بحث نشر في مجلة الأحمديّة، العدد (٨) جمادى (١٤٢٢هـ).

١٧٨- القاموس الإسلامي: أحمد عطية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط١ (١٣٨٣هـ-١٩٦٣م).

١٧٩- القاموس المحيط: الفيروز آبادي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ط (١٤٠٠هـ-١٩٨٠م).

١٨٠- قايتباي المحمودي: عبد الرحمن محمود عبد التواب، الهيئة المصرية العامة للكتاب،

د.ط (١٩٨٧م).

١٨١- القبس الحاوي لغرر ضوء السخاوي: عمر بن أحمد الشماع الحلبي، دار صادر، بيروت، ت

حسن إسماعيل مروة، ط١.

١٨٢- القرية المصرية في عصر سلاطين المماليك: مجدي عبد الرشيد بحر، الهيئة المصرية العامة

للكتاب، د.ط (١٩٩٩م).

١٨٣- قواطع الأدلة في الأصول: منصور السمعاني، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط.

١٨٤- قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث: محمد جمال الدين القاسمي، دار الكتب العلمية،

بيروت، د.ط.

١٨٥- قيام دولة المماليك الثانية: حكيم أمين عبد السيد، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة،

ط١ (١٩٦٦م).

١٨٦- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، دار القبلة

للثقافة الإسلامية، جدة، ت محمد عوامة، ط١ (١٤١٣هـ -١٩٩٢م).

١٨٧- الكامل في ضعفاء الرجال: عبد الله بن عدي الجرجاني، دار الفكر، بيروت، ت يحيى غزاوي،

ط٣ (١٤٠٩هـ-١٩٨٨م).

١٨٨- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: مصطفى بن عبد الله القسطنطيني الرومي الحنفي

الشهير بحاجي خليفة، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط (١٤١٣هـ -١٩٩٢م).

١٨٩- الكفاية في علم الرواية: أحمد بن علي الخطيب البغدادي، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد،

ط١ (١٣٥٧هـ).

١٩٠- الكنى والألقاب: عباس القمي، مكتبة الصدر، طهران، د.ط.

١٩١- الكواكب الدراري: محمد بن يوسف الكرمانلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢ (١٤٠١هـ -

١٩٨١م).

١٩٢- الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة: نجم الدين محمد بن محمد الغزي، دار الكتب العلمية،

بيروت، ت خليل المنصور، ط١ (١٤١٨هـ-١٩٩٧م).

١٩٣- لسان العرب: محمد بن مكرم بن منظور الأفرقي المصري، دار صادر، بيروت، ط١.

١٩٤- ما تمس إليه حاجة القاري لصحيح الإمام البخاري: يحيى بن شرف النووي، دار الكتب العلمية،

بيروت، ت علي حسن عبد الحميد، د.ط.

١٩٥- المجتبى من السنن: أحمد بن شعيب النسائي، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ت عبد

الفتاح أبو غدة، ط٢ (١٤٠٦هـ-١٩٨٦م).

المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين: محمد بن حبان البستي، ت محمود إبراهيم زايد.

١٩٦- مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد الرابع، الجزء الأول، سنة (١٩٥٨م-١٣٧٧هـ).

١٩٧- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، دار الكتب العلمية، بيروت،

د.ط (١٤٠٨هـ-١٩٨٨م).

- ١٩٨-المجموع: يحيى بن شرف النووي، دار الفكر، بيروت، ط١ (١٤١٧هـ-١٩٩٦م).
- ١٩٩-محاسن الاصطلاح: سراج الدين البلقيني، دار المعارف، القاهرة، ت عائشة عبد الرحمن، د.ط.
- ٢٠٠-المحدث الفضل بين الزاوي والواعي: القاضي الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي، دار الفكر، بيروت، ت محمد عجاج الخطيب، ط١ (١٣٩١هـ-١٩٧١م).
- ٢٠١-مختصر فتح رب الأرباب بما أهمل في لب الباب من واجب الأنساب: عباس بن محمد بن أحمد ابن السيد رضوان المدني، مطبعة المعاهد، بمصر، ط١ (١٣٤٥هـ-١٩٢٦م).
- ٢٠٢-مخطوطات مكتبة المسجد النبوي الشريف، إشراف سليمان العبيد وعبد الباسط بدر، ط١ (١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م).
- ٢٠٣-مرآة العصر في تاريخ ورسوم الرجال لمصر: إلياس زخورة، المطبعة العمومية، مصر، د.ط (١٨٩٧م).
- ٢٠٤-مراسد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع: صفي الدين عبد المؤمن بن عبد الحق البغدادي، دار الجيل، بيروت، ت علي البجاوي، ط١ (١٤٢١هـ-١٩٩٢م).
- ٢٠٥-المستدرك: الحاكم، دار الحرمين، القاهرة، ط١ (١٤١٧هـ-١٩٩٧م).
- ٢٠٦-مسند أبي يعلى، دار المأمون للتراث، دمشق، ت حسين سليم أسد، ط١ (١٤٠٤هـ-١٩٨٤م).
- ٢٠٧-مسند الإمام أحمد، مؤسسة الرسالة، شعيب الأرنؤوط، ط٢ (١٤٢٠هـ-١٩٩٩م).
- ٢٠٨-مسند البزار، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ت محفوظ الرحمن زين الله، د.ط.
- ٢٠٩-مسند الشهاب: القضاعي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ت حمدي السلفي، ط٢ (١٤٠٧هـ-١٩٨٦م).
- ٢١٠-مصاييح الجامع: بدر الدين الدماميني (محمد بن عمر القرشي المخزومي الإسكندراني المالكي)، دار النواذر، دمشق، ط١ (١٤٣١هـ-٢٠١٠م).
- ٢١١-مصباح الزجاجية في زوائد ابن ماجه بهامش سنن ابن ماجه بشرح السندي، دار المعرفة، بيروت، ت خليل مأمون شيحا، ط١ (١٤١٦هـ-١٩٩٦م).
- ٢١٢-المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي: أحمد الفيومي، المكتبة العلمية، بيروت، د.ط.
- ٢١٣-مصر والشام في عصر الأيوبيين والمماليك: سعيد عبد الفتاح عاشور، دار النهضة العربية، بيروت، ط١ (١٩٧٢م).
- ٢١٤-مصنف ابن أبي شيبة، مكتبة الرشد، الرياض، ت كمال يوسف الحوت، ط١ (١٤٠٩هـ).
- ٢١٥-مصنف عبد الرزاق، طبعة المكتب الإسلامي، بيروت، ت حبيب الرحمن الأعظمي، ط٢ (١٤٠٣هـ).
- ٢١٦-معجم البلد: ياقوت بن عبد الله الحموي، دار الفكر، بيروت، د.ط.
- ٢١٧-معجم التاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم: علي الرضا قره بلوط وأحمد طوران قره بلوط، دار العقبة، تركيا، د.ط.
- ٢١٨-المعجم الجغرافي السوري: مصطفى طلاس، مركز الدراسات العسكرية، ط١ (١٩٩٣م).
- ٢١٩-المعجم الكبير: الطبراني، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، ت حمدي بن عبد المجيد السلفي، ط٢ (١٤٠٤هـ-١٩٨٣م).
- ٢٢٠-معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع: عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي، ت مصطفى السقا، عالم الكتب، بيروت.
- ٢٢١-معجم المطبوعات العربية في شبه القارة الهندية الباكستانية منذ دخول المطبعة إليها حتى عام (١٩٨٠م): أحمد خان، مطبوعات الملك فهد الوطنية، الرياض، ط١ (١٤٢١هـ-٢٠٠٠م).

- ٢٢٢- معجم المطبوعات العربية والمعربة: يوسف إيلان سركيس، مطبعة سركيس، مصر، د.ط. (١٣٤٦هـ-١٩٢٨م).
- ٢٢٣- معجم المؤلفين المعاصرين: محمد خير رمضان يوسف، مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ط١ (١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م).
- ٢٢٤- معجم المؤلفين: عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١ (١٤١٤هـ-١٩٩٣م).
- ٢٢٥- المعجم الوسيط: إبراهيم مصطفى وأحمد الزيات وحامد عبد القادر ومحمد النجار، دار الدعوة، د.ط.
- ٢٢٦- معجم ما طبع من كتب السنة: مصطفى عمار منلا، دار البخاري، المدينة المنورة، ط١ (١٤١٧هـ-١٩٩٧م).
- ٢٢٧- معرفة السنن والآثار: أحمد بن الحسين البيهقي، دار الوعي، حلب، ت عبد المعطي قلنجي، ط١ (١٤١١هـ-١٩٩١م).
- ٢٢٨- معرفة الصحابة: أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، دار الوطن، الرياض، ت عادل العزازي، ط١ (١٤١٩هـ-١٩٩٨م).
- ٢٢٩- معرفة علوم الحديث: محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، دار الكتب العلمية، بيروت، ت السيد معظم حسين، ط٢ (١٣٩٧هـ-١٩٧٧م).
- ٢٣٠- المعسول: محمد المختار السوسي، د.م، د.ن.
- المغني في الضعفاء: محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، ت نور الدين عتر، دار إحياء التراث الإسلامي، قطر،
- ٢٣١- مقاييس اللغة: أحمد بن فارس بن زكريا، اتحاد الكتاب العرب، ت عبد السلام هارون، ط١ (١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م).
- ٢٣٢- مقدمة ابن الصلاح: عثمان بن عبد الرحمن، المعروف بابن الصلاح، دار الفكر، سوريا، ت نور الدين عتر، ط١ (١٤٠٦هـ-١٩٨٦م).
- ٢٣٣- المقتع في علوم الحديث: سراج الدين عمر بن علي بن أحمد الأنصاري، دار فواز، السعودية، ت عبد الله الجديع، ط١ (١٤١٣هـ).
- ٢٣٤- المنتخب لعبد بن حميد، مكتبة السنة، القاهرة، ت صبحي البدري السامرائي، ط١ (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).
- ٢٣٥- المنتخب من المخطوطات العربية من حلب إعداد مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، عالم الكتب، بيروت، ط١ (١٤٠٧هـ-١٩٨٦م).
- ٢٣٦- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: يحيى بن شرف النووي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢ (١٣٩٢هـ).
- ٢٣٨- منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليقها: أبو بكر كافي، دار ابن حزم، بيروت، ط١ (١٤٢٢هـ-٢٠٠٠م).
- ٢٣٩- منهج النقد في علوم الحديث: نور الدين عتر، دار الفكر، ط٣ (١٤١٨هـ-١٩٩٧م).
- ٢٤٠- المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي: محمد بن إبراهيم بن جماعة، دار الفكر، دمشق، ت محيي الدين عبد الرحمن رمضان، ط٢ (١٤٠٦هـ).
- ٢٤١- المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي: ابن تغري بردي، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ت محمد محمد أمين، ط١ (١٩٨٤م).
- ٢٤٢- المواعظ والاعتبار: تقي الدين أحمد بن علي المقرئ، دار صادر، بيروت، د.ط.

- ٢٤٣- موسوعة التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية: أحمد شلبي، مكتبة النهضة المصرية، ط١ (١٩٨٦م).
- ٢٤٤- موسوعة تاريخ مصر عبر العصور، تاريخ مصر الإسلامية: د. سيدة إسماعيل كاشف، د. جمال الدين سرور، د. سعيد عبد الفتاح عاشور، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط١ (١٩٩٣م).
- ٢٤٥- موسوعة دول العالم الإسلامي رجالها: شاكِر مصطفى، دار العلم للملايين، ط١ (١٩٩٣م).
- ٢٤٦- موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: محمد علي التهانوي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ت رفيق العجم، د. ط.
- ٢٤٧- موطأ مالك - رواية يحيى الليثي: مالك بن أنس الأصبحي، دار إحياء التراث العربي، مصر، ت محمد فؤاد عبد الباقي، د. ط.
- ٢٤٨- موطأ مالك - رواية محمد بن الحسن: مالك بن أنس الأصبحي، دار القلم، دمشق، ت تقي الدين الندوي، ط١ (١٤١٣ هـ - ١٩٩١م).
- ٢٤٩- الموقظة في علم مصطلح الحديث: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ت عبد الفتاح أبو غدة، ط١ (١٤٠٥ هـ).
- ٢٥٠- ميزان الاعتدال في نقد الرجال: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، دار المعرفة، بيروت، ت علي محمد البجاوي، د. ط.
- ٢٥١- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: ابن تغري الأتابكي، دار الكتب العلمية، بيروت، ت محمد حسين شمس الدين، ط١ (١٤١٣ هـ - ١٩٩٢م).
- ٢٥٢- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر: أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، ت عبد الله الرحيلي، ط١.
- ٢٥٣- نصب الرابة: عبد الله بن يوسف الزيلعي، ت محمد عوامة، مؤسسة الريان، بيروت، ط١ (١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م).
- ٢٥٤- نظرية نقد الرجال ومكانتها: عماد الدين الرشيد، ط١ (١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م).
- ٢٥٥- نظم دولة سلاطين المماليك ورسومهم في مصر: عبد المنعم ماجد، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٢ (١٩٧٩م).
- ٢٥٦- النكت على كتاب ابن الصلاح: أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، ت ربيع المدخلي، ط١ (١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م).
- ٢٥٧- نهاية الوصول في دراية الأصول: صفي الدين الهندي، المكتبة التجارية، مكة المكرمة، ت صالح اليوسف، وسعد السويح، ط١ (١٤١٦ هـ).
- ٢٥٨- النور السافر عن أخبار القرن العاشر: عبد القادر العيدروس، دار صادر، بيروت، ت محمود الأرناؤوط، ط١ (٢٠٠١م).
- ٢٥٩- نيل الأمان في توضيح مقدمة القسطلاني: عبد الهادي نجا بن رضوان الأبياري، دار الكتب العلمية، بيروت، ت أحمد معبوط، ط١ (١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١م).
- ٢٦٠- هدي الساري مقدمة فتح الباري بشرح صحيح البخاري: أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، دار المعرفة، بيروت، ت محمد فؤاد عبد الباقي، ط١ (١٣٧٩ هـ - ١٩٥٩م).
- ٢٦١- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون: إسماعيل باشا البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ط (١٤١٣ هـ - ١٩٩٣م).
- ٢٦٢- هدية القاري إلى تجويد كلام الباري: عبد الفتاح بن السيد عجمي المصري، مكتبة طيبة، المدينة المنورة، د. ط.

- ٢٦٣- الوافي بالوفيات: خليل الصفدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ت أحمد الأرناؤوط، ط١ (١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م) .
- ٢٦٤- وجيز الكلام في الذيل على دول الإسلام: محمد بن عبد الرحمن السخاوي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ت بشار معروف، ط١ (١٤١٦هـ-١٩٩٥م).
- ٢٦٥- الوسيط في علوم ومصطلح الحديث: محمد أبو شبة، عالم المعرفة، جدة، د.ط.
- ٢٦٦- اليهود في مصر المملوكية في وثائق الجنيزة: محاسن محمد الوقاد، الهيئة المصرية، ط١ (١٩٩٩م).

فهرس المواضيع.

أ	إهداء.
ب	شكر وتقدير.
ج	المقدمة.
د	أهمية البحث.
هـ	أسباب اختيار البحث.
و	أهداف الدراسة
و	صعوبات البحث.
و	الدراسات السابقة.
ز	منهج البحث.
ح	منهج الكتابة والتوثيق.
ي	خطة البحث.
١	الباب التمهيدي:الإمامان البخاري والقسطلاني وكتابهما.
٢	الفصل الأول:نبذة عن سيرة الإمام البخاري وجامعه الصحيح.
٣	المبحث الأول:سيرة الإمام البخاري وآثاره.
٣	المطلب الأول:اسمه ونسبه ومولده.
٥	المطلب الثاني:نشأته ورحلته في طلب الحديث وسماعه.
٧	المطلب الثالث:شيوخه.
١١	المطلب الرابع:قوة حفظه ونبوغه في علم الحديث.
١٣	المطلب الخامس:سيرته وشمائله وثناء العلماء عليه رحمه الله.
١٥	المطلب السادس:آثاره.
٢٠	المطلب السابع:خروجه من بخارى ووفاته.
٢١	المبحث الثاني:التعريف بالجامع الصحيح للإمام البخاري وبيان مكانته.
٢٢	المطلب الأول:اسمه.
٢٤	المطلب الثاني:سبب تأليفه، ومدة التأليف، ومكانه.
٢٦	المطلب الثالث: مزاياه وخصائصه.
٣٠	المطلب الرابع:روايات الجامع الصحيح.
٣٤	المطلب الخامس:عدد أحاديث الجامع الصحيح وعدد كتبه وأبوابه.
٣٦	المطلب السادس:شروط الإمام البخاري في(الجامع الصحيح) .
٣٧	المطلب السابع:مكانة الجامع الصحيح.
٤١	المطلب الثامن:(أهم الشروح على الجامع الصحيح) .
٤٢	الفصل الثاني:حياة الإمام القسطلاني وعصره
٤٢	المبحث الأول:عصر الإمام القسطلاني.
٥٠	المطلب الأول:الأوضاع السياسية.
٥٢	المطلب الثاني:الظروف الاجتماعية و الأحوال الاقتصادية.

٦١	المطلب الثالث: الحياة العلمية وأحوال العلماء.
٦١	المبحث الثاني: سيرته الذاتية.
٦٣	المطلب الأول: اسمه وشهرته ولقبه ونسبه.
٦٤	المطلب الثاني: مولده وأسرته ونشأته الأولى.
٦٥	المطلب الثالث: حليته وشمائله.
٦٦	المطلب الرابع: مرضه ووفاته.
٦٦	المبحث الثالث: سيرته العلمية.
٦٨	المطلب الأول: بداية مسيرته في طلب العلم ورحلاته فيه.
٦٩	المطلب الثاني: مكانته العلمية.
٦٤	المطلب الثالث: شيوخه.
٧٧	المطلب الخامس: تلامذته.
٧٨	المطلب السادس: وظائفه العلمية.
٩٤	المطلب السابع: مصنفاته العلمية.
٩٥	الفصل الثالث: التعريف بإرشاد الساري.
٩٥	المبحث الأول: توثيق اسم الكتاب ونسبته إلى الإمام القسطلاني.
٩٧	المطلب الأول: توثيق اسم الكتاب.
٩٨	المطلب الثاني: نسبته إلى الإمام القسطلاني.
٩٨	المبحث الثاني: سبب تأليفه ومكان وزمان تأليفه.
٩٩	المطلب الأول: سبب تأليفه الكتاب.
١٠٠	المطلب الثاني: مكان وزمان تأليفه.
١٠٣	المبحث الثالث: طبعات الكتاب، وأهم النسخ الخطية.
١٠٧	المبحث الرابع: روايات الجامع الصحيح التي اعتمد عليها الإمام القسطلاني.
١٠٧	المبحث الخامس: مصادره.
١٠٨	المطلب الأول: كتب التفسير و القراءات و أسباب النزول.
١١١	المطلب الثاني: كتب الرواية.
١١٢	المطلب الثالث: كتب شُروح الحديث.
١١٢	المطلب الرابع: كتب العلل.
١١٣	المطلب الخامس: كتب غريب الحديث.
١١٤	المطلب السادس: كتب الرجال والتراجم والطبقات.
١١٤	المطلب السابع: كتب العقيدة.
١١٥	المطلب الثامن: كتب الشمائل و السيرة النبوية.
١١٥	المطلب التاسع: كتب الفقه.
١١٧	المطلب العاشر: كتب اللغة والنحو.
١٢٢	المبحث السادس: طريقة المؤلف في الكتاب.
١٢٤	المبحث السابع: خصائص ومميزات إرشاد الساري.
١٢٤	المبحث الثامن: جهود العلماء على إرشاد الساري وثناؤهم عليه.
١٢٨	المطلب الأول: جهود العلماء على إرشاد الساري.
١٢٨	المطلب الثاني: ثناء العلماء على إرشاد الساري.

١٣٥	الباب الأول: الصنّاعة الحديثية في علم مصطلح الحديث.
١٣٦	الفصل الأول: العلوم المعرفة بحال الراوي.
١٣٦	المبحث الأول: شروط الراوي للحديث.
١٣٧	المطلب الأول: عدالة الراوي.
١٤١	المطلب الثاني: الضبط.
١٤٢	المبحث الثاني: ألفاظ التعديل والجرح ومراتبها.
١٤٥	المطلب الأول: ألفاظ التعديل.
١٤٧	المطلب الثاني: ألفاظ الجرح.
١٤٨	الفصل الثاني: علوم رواية الحديث.
١٤٨	المبحث الأول: آداب أهل الحديث.
١٤٨	المطلب الأول: آداب طالب الحديث.
١٤٩	المطلب الثاني: آداب المحدث.
١٤٩	المبحث الثاني: طُرُق التَّحْمِلِ وألفاظ الأداء.
١٥٢	المطلب الأول: طُرُق تحمُّل الحديث.
١٥٦	المطلب الثاني: طُرُق الأداء.
١٦٣	المبحث الثالث: كتابة الحديث.
١٦٣	المطلب الأول: الاعتناء بالرسم الإملائي وضبطه بالشكل.
١٦٣	المطلب الثاني: المقابلة.
١٦٤	المطلب الثالث: التصحيح والتضبيب.
١٦٥	المطلب الرابع: إشارته إلى (حاء) التحويل.
١٦٦	الفصل الثالث: أنواع الحديث المقبول و المردود.
١٦٦	المبحث الأول: أنواع الحديث المقبول.
١٦٧	المطلب الأول: الحديث الصحيح.
١٦٨	المطلب الثاني: الحديث الحسن.
١٦٩	المطلب الثالث: الحديث الصالح.
١٦٩	المبحث الثاني: أنواع الحديث المردود.
١٦٩	المطلب الأول: الحديث الضعيف.
١٧٠	المطلب الثاني: الحديث المضعف.
١٧١	المطلب الثالث: الحديث الموضوع.
١٧٢	الفصل الرابع: علوم المتن.
١٧٢	المبحث الأول: علوم الحديث من حيث قائله.
١٧٢	المطلب الأول: الحديث المرفوع.
١٧٣	المطلب الثاني: الحديث الموقوف.
١٧٦	المطلب الثالث: الحديث المقطوع.
١٧٦	المبحث الثاني: علوم المتن من حيث درايته.
١٧٧	المطلب الأول: ناسخ الحديث ومنسوخه.
١٧٨	المطلب الثاني: مختلف الحديث.
١٧٩	الفصل الخامس: علوم السند.

١٧٩	المبحث الأول: علوم الحديث من حيث الاتصال.
١٧٩	المطلب الأول: الحديث المتصل.
١٨٠	المطلب الثاني: الحديث المُسَنَّد.
١٨٢	المطلب الثالث: الحديث المُعْتَمَد والمؤنن.
١٨٢	المبحث الثاني: علوم الحديث من حيث الانقطاع.
١٨٢	المطلب الأول: الحديث المنقطع.
١٨٣	المطلب الثاني: الحديث المرسل.
١٨٤	المطلب الثالث: الحديث المُعْضَل.
١٨٧	المطلب الرابع: الحديث المُدَلَّس.
١٨٨	الفصل السادس: العلوم المشتركة بين السند والمتن.
١٨٨	المبحث الأول: العلوم الناشئة من تفرد الرواة.
١٨٩	المطلب الأول: الحديث الغريب.
١٩٢	المطلب الثاني: الحديث الفرد.
١٩٢	المبحث الثاني: العلوم الناشئة من تعدد الرواة مع اتفاقهم.
١٩٣	المطلب الأول: الحديث المتواتر.
١٩٥	المطلب الثاني: الحديث المشهور.
١٩٥	المطلب الثالث: الحديث العزيز.
١٩٩	المطلب الرابع: المتابعات والشواهد.
١٩٩	المبحث الثالث: العلوم الناشئة من تعدد الرواة مع اختلافهم.
٢٠٢	المطلب الأول: زيادة الثقة.
٢٠٤	المطلب الثاني: الحديث الشاذ.
٢٠٦	المطلب الثالث: الحديث المُتَكَرِّر.
٢٠٨	المطلب الرابع: الحديث المضطرب.
٢١٠	المطلب الخامس: الحديث المقلوب.
٢١٢	المطلب السادس: الحديث المُدْرَج.
٢١٣	المطلب السابع: الحديث المُصَحَّف.
٢١٦	المطلب الثامن: الحديث المُعَلَّل.
٢١٩	الباب الثاني: الصناعة الحديثية في الإسناد.
٢٢٠	الفصل الأول: الصناعة الإسنادية في الأحاديث المتصلة.
٢٢٠	المبحث الأول: تخريجها.
٢٢٦	المطلب الأول: تخريجه ضمن الجامع الصحيح.
٢٢٨	المطلب الثاني: تخريجه من كتب السنة.
٢٣٢	المطلب الثالث: الفوائد التي تجلت عن التخرير.
٢٣٢	المبحث الثاني: بيانه للاختلافات الإسنادية بين روايات الجامع الصحيح للبخاري.
٢٣٢	المطلب الأول: الاختلافات الواقعة في تعيين أسماء شيوخ البخاري وأحد الرواة في السند.
٢٣٣	المطلب الثاني: اعتناؤه ببيان اختلاف ألفاظ الرواية أي (صيغ التَّحْمُل والأداء).
٢٣٤	المطلب الثالث: إيراده للاختلافات الواقعة، من زيادة أو حذف من أحد الرواة في إسناد البخاري.
٢٣٦	المبحث الثالث: تعليقاته على أسانيد البخاري.

٢٣٧	الفصل الثاني: الصناعة الإسنادية في الأحاديث غير المتصلة.
٢٣٩	المبحث الأول: أحاديث تراجم الأبواب
٢٣٩	المبحث الثاني: المتابعات.
٢٤٠	المطلب الأول: بيانه لدقة الإمام البخاري في استخدام الألفاظ المعبرة عن المتابعة.
٢٤٢	المطلب الثاني: بيانه لنوع المتابعة.
٢٤٥	المطلب الثالث: تخريجه للمتابعات ووصلها.
٢٤٦	المطلب الرابع: بيانه للضعف الذي يعتري المتابعات.
٢٤٧	المطلب الخامس: بيانه لفوائد المتابعات.
٢٤٨	المبحث الثاني: الأحاديث المعلقة.
٢٥٩	المطلب الأول: الأحاديث المعلقة المرفوعة.
٢٦٠	المطلب الثاني: الأحاديث المعلقة الموقوفة.
٢٦٠	المبحث الثالث: الأحاديث الواردة أثناء الشرح.
٢٦٣	المطلب الأول: طريقة إيرادها للأسانيد.
٢٦٨	المطلب الثاني: تخريجها والحكم عليها.
٢٧١	المطلب الثالث: تقويته لها عن طريق المتابعات والشواهد.
٢٧٤	الفصل الثالث: صناعة الإمام القسطلاني في مناقشاته للأحاديث المنتقدة.
٢٧٤	المبحث الأول: القسم الأول:
٢٧٧	المطلب الأول: ما اختلف الرواة فيه بالزيادة والنقص من رجال الإسناد.
٢٧٨	المطلب الثاني: تحليل بعض النقاد أحاديث ادعي فيها الانقطاع لكونها غير مسموعة.
٢٨١	المبحث الثاني: القسم الثاني: ما اختلف الرواة فيه بتغيير بعض رجال الإسناد.
٢٨٣	المبحث الثالث: القسم الثالث: ما تفرد به بالزيادة ممن هم أقل عدداً أو خفّ ضبطاً .
٢٨٣	المبحث الرابع: القسم الرابع: ما تفرد به بعض الرواة ممن ضُغف منهم .
٢٨٤	المبحث الخامس: القسم الخامس: ما حكم فيه بالوهم على بعض رجاله .
٢٨٥	المطلب الأول: الوهم المؤثر .
٢٨٧	المطلب الثاني: الوهم غير المؤثر .
٢٨٨	المبحث السادس: القسم السادس: ما اختلف فيه بتغيير بعض ألفاظ المتن .
٢٨٩	الفصل الرابع: الصناعة الحديثية المتعلقة بعلوم الرواة .
٣٠٢	المبحث الأول: العلوم المعرفة بأشخاص الرواة .
٣١٨	المطلب الأول: بيان أسماء الرواة وكناهم وألقابهم وأنسابهم و فضائلهم .
٣٢٢	المطلب الثاني: علوم الرواة التاريخية .
٣٢٩	المبحث الثاني: التعريف بأحوال رجال الجامع الصحيح .
٣٣٧	المطلب الأول: بيانه لأحوال الرواة الذين أخرج لهم البخاري وقد نُكلم فيهم بسبب اختلال العدالة .
٣٣٨	المطلب الثاني: بيان أحوال الرواة الذين أخرج لهم البخاري ممن نُكلم فيهم بسبب اختلال الضبط .
٣٤٠	المبحث الثالث: لطائف الإسناد .
٣٤١	المطلب الأول: الإسناد العالي والنازل .
٣٤٣	المطلب الثاني: أصح الأسانيد .
٣٤٦	المطلب الثالث: المسلسل .
٣٤٩	المطلب الرابع: العلاقات بين الرواة .

٣٥١	الباب الثالث:الصناعة الحديثية في العلوم المبيّنة والشارحة للمتن .
٣٥٣	الفصل الأول:الصناعة الحديثية المتعلقة بتراجم الأبواب .
٣٥٣	المبحث الأول:شرح تراجم الأبواب وما يتعلق بها .
٣٥٤	المطلب الأول:إشارته إلى اختلاف روايات الجامع الصحيح في تراجم الأبواب .
٣٥٥	المطلب الثاني:بيانه لتكرار تراجم الأبواب .
٣٥٦	المطلب الثالث:ضبطه لبعض الألفاظ الواردة في الترجمة مع توضيح المعنى اللغوي والشرعي لها .
٣٥٦	المطلب الرابع:عنايته ببيان مراد البخاري منها .
٣٥٨	المبحث الثاني:التناسب في الجامع الصحيح .
٣٥٩	المطلب الأول:بيانه للتناسب بين كتب الجامع الصحيح.
٣٦٧	المطلب الثاني: بيانه لتناسب أبواب الجامع الصحيح.
٣٦٧	المطلب الثالث:بيانه لتناسب أحاديث الجامع الصحيح.
٣٦٩	المبحث الثالث:إجابته عمّا أشكل من تراجم البخاري .
٣٧١	المطلب الأول:التراجم المفردة.
٣٧١	المطلب الثاني:التراجم المرسلة.
٣٧٤	الفصل الثاني:عنايته بالألفاظ الواردة في الحديث .
٣٧٦	المبحث الأول: بيانه للاختلافات الواردة في مفردات الأحاديث .
٣٧٦	المبحث الثاني: إظهاره للصور البلاغية الواردة في ألفاظ الأحاديث .
٣٧٦	المبحث الثالث: عنايته بشرح الألفاظ الغريبة في الأحاديث وفقهها.
٣٨٠	المطلب الأول:شرحه لمعاني الأحاديث عن طريق استعانته بالآيات القرآنية.
٣٨١	المطلب الثاني:شرحه لمعاني الأحاديث عن طريق الاستعانة بأحاديث أخرى .
٣٨٣	المطلب الثالث: استعانته بالآثار .
٣٨٣	المطلب الرابع:استعانته بشروح الجامع الصحيح السابقة .
٣٨٣	المطلب الخامس:استعانته بكتب غريب الحديث .
٣٨٥	المطلب السادس:استعانته بكتب معاجم اللغة .
٣٨٨	المطلب السابع:قيامه هو بشرح الغريب بنفسه .
٣٨٨	المطلب الثامن:بيانه لفقه الأحاديث والأحكام المستنبطة من الحديث.
٣٨٩	المبحث الرابع:المبهمات الواردة في المتن .
٣٩٠	المطلب الأول:تمييز الأسماء المبهمة أو الغامضة في متن الحديث .
٣٩١	المطلب الثاني:تعيين الأماكن والأزمنة .
٣٩٣	الفصل الثالث: مُشْكِل الحديث ومُخْتَلَفُه .
٣٩٣	المبحث الأول: مُشْكِل الحديث .
٣٩٦	المبحث الثاني: مُخْتَلَفِ الحديث .
٣٩٨	المطلب الأول: النَّسْخ .
٤٠١	المطلب الثاني: الترجيح.
٤٠٤	المطلب الثالث: الجَمْع.
٤٠٥	الخاتمة.
٤١٠	فهرس الآيات القرآنية.
٤١٩	فهرس الأحاديث النبوية وآثار الصحابة .

٤٢٢

٤٣٨

فهرس الرواة والأعلام

فهرس المواضيع.